

فَزَلَّتْ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ
١٩٢١ - ٢٠١٢

فَزَلَكْتُ الْمَوَازِينَ الْعَمَلِيَّةَ

١٩٢١ - ٢٠١٢

المجلد السابع

٢٠٠١ - ٢٠١٢

عَدَنَاهُ مُحْسِنٌ ضَاهِرٌ

أَمِينٌ عَامَرٌ مَجْلِسُ النَوَابِ

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣

تنفيذ وإخراج: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

خطوط الغلاف: علي عاصي

التنضيد: سامر ابو حيدر

الطباعة: دار بلال للطباعة والنشر

فذلكة موازنة العام ٢٠٠١(*)

الفصل الأول: رؤية الحكومة وبرنامجها

التزمت الحكومة في بيانها الوزاري بمبادئ أساسية ونهج عمل واضح وشرعت فوراً في تنفيذه. واستندت في ذلك إلى تحليل للأوضاع السياسية والاقتصادية يقوم على أن الأولوية بعد التحرير لأكثر الأرض اللبنانية ينبغي أن يكون للنمو الاقتصادي الذي يؤمن تحسناً مستمراً في مستوى معيشة المواطنين، ويؤدي إلى إيجاد فرص عمل متزايدة، كما يبعث على تعزيز الصمود في المجابهة المستمرة للعدوان الإسرائيلي، ويفتح الطريق لحلّ المشكلات في المالية العامة المتمثلة في العجز وتراكم الدين العام، ويضع البلاد في منحنى الإعداد للمستقبل وسط عالم متغير. بناءً على الرؤية للمشكلات والأولويات التي حدّدها البيان الوزاري إنتهجت الحكومة سياسات، ووضعت برنامجاً للسير باتجاه حلها، فقد عمدت الحكومة في قانون الموازنة الحالي إلى وضع رزمة من السياسات رأتها كفيلة، إذا ما اتبعت بدقة واستمر اتخاذ الإجراءات الملائمة، وإذا ما جرى توفير الشروط الوفاقية والتنفيذية لها، أن تؤدي في مدىّ ليس ببعيد إلى الوصول لنمو مستدام، يستقيم معه الوضع المالي والاقتصادي في لبنان، ويحقق معالجة حقيقية وتدريبية لمشكلتي العجز والدين العام، ويفتح على إمكانيات كبيرة لمستقبل مالي واقتصادي زاهر للبلاد. إنسجاماً مع هذه الرؤية تعهدت الحكومة الحالية التصدي للتحديات وتطوير الاقتصاد اللبناني ليتماشى مع متطلبات العالمية وذلك مرتكزاً على أربعة أسس هي:

أولاً: تحرير وتطوير الاقتصاد اللبناني ووضعه على طريق النمو المستدام عبر تحفيز القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية وتحضير لبنان للمواكبة وللانخراط في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: وضع سياسة مالية تسهم في ترشيد الإنفاق من جهة، وتؤمن مردوداً متنامياً للخزينة وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال سياسة ضريبية عصرية تسهم في تحقيق توازن اجتماعي، وتعمل على إعادة هيكلة القطاع العام وترشيقة، تهدف إلى تحسين إنتاجيته وكفاءته وتخفيض من كلفته.

(*) النص الأساسي.

ثالثاً: الماضي قدماً في تحقيق عمليات التخصيص لعدد من المرافق العامة بما يسهم في تخفيض الدين العام وكلفة خدمته وتخفيض عجز الموازنة، فضلاً عن كونه يساعد على تحسين تأدية الخدمات التي تقدمها هذه المرافق للمواطنين ويعزز جهود القطاع الخاص ونشاطه لخلق فرص عمل جديدة تساعد على تفعيل النمو.

رابعاً: المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من أجل الإبقاء على النسب المنخفضة للتضخم، والحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية أما تفاصيل هذه المرتكزات فإننا نبينها في ما يلي:

أولاً: تطوير الإقتصاد

ترتكز عملية تطوير الإقتصاد على ثلاثة أركان أساسية تهدف إلى:

١. تعزيز الانفتاح الاقتصادي، وتسهيل وتشجيع التجارة الخارجية وذلك إستعداداً لمواكبة التحولات والاستفادة من اقتصاد المعرفة وللدخول في العولمة.
٢. تحفيز دور القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
٣. تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وذلك من خلال تخفيض كلفة الإنتاج وتعزيز إنتاجيته وقدرته التنافسية. وعليه حصر الإصلاحات المنشودة ضمن العناوين التالية:

أ - تحرير الإقتصاد والعولمة:

- قامت الحكومة بالعمل على إتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحرير وتطوير الإقتصاد هي:
- * إعادة تحريك وتسريع المفاوضات لإتمام عملية الدخول في الشراكة الأوروبية المتوسطية قبل أواخر العام الحالي.
 - * استكمال التحضيرات للدخول في منظمة التجارة العالمية حيث كان لبنان يشارك بصفة مراقب منذ بداية نيسان ١٩٩٩.
 - * استكمال المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي (١٠٪ سنوياً) للرسوم الجمركية على السلع المستوردة من البلاد العربية من أجل استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية التي انضم إليها لبنان في العام ١٩٩٨ بحيث تدخل حيز التنفيذ الكامل في العام ٢٠٠٨.
 - * توقيع معاهدات تجارية ثنائية، ومعاهدات لترويج وحماية الاستثمارات وأخرى لتفادي الازدواج الضريبي.

- * خفض المعدل الإجمالي للرسم الجمركي بما في ذلك ضريبة الاستهلاك المفروضة على بعض السلع من ٢٠٪ إلى ١٥٪، أما النسبة القصوى فقد انخفضت من ١٠٥٪ إلى ٧٠٪، ما عدا على التبغ حيث بلغت نسبة الانخفاض ٩٠٪، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض الواردات الجمركية بقيمة ٤٠٠ مليار ليرة.
- * وضع قانون يتعلق بالتحديث وتسهيل الإجراءات الجمركية. ففانون الجمارك الجديد المطابق لمقاييس منظمة التجارة العالمية يهدف إلى تسهيل الإجراءات الجمركية وتفعيل التجارة، واعتماد المعايير الدولية، وتطبيق إجراءات عادلة لحل النزاعات والخلافات، والتصريح الممكن على البضائع وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة.
- * إلغاء العقوبات غير التعريفية بما في ذلك إلغاء المعاملات غير الضرورية والمكلفة.
- * إتباع سياسة الأجواء المفتوحة من أجل تحسين المنافسة وتخفيض أسعار بطاقات السفر وزيادة عدد السواح وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي.

ب - تحفيز دور القطاع الخاص

- في إطار تنشيط الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص، عملت الدولة على القيام بخطوة أساسية على طريق إصلاح وضع الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد على الشكل التالي:
- بادرت الحكومة إلى تخفيض مجموع الاشتراكات في الضمان الاجتماعي من نسبة ٣٨,٥٪ من الراتب إلى نسبة ٢٣,٥٪.
- فقد تم تخفيض اشتراكات الأمومة والطبابة من نسبة ١٥٪ لنسبة ٩٪، وإشتراكات التعويضات العائلية من نسبة ١٥٪ إلى نسبة ٦٪. كذلك سوف يستفيد الموظفون من تخفيض اشتراكات صندوق الأمومة والطبابة من نسبة ٣٪ إلى ٢٪.
- ترى الحكومة أن هذه الإجراءات سوف تسهم في تخفيض كلفة الإنتاج في القطاع الخاص مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وخلق فرص عمل جديدة.
- كما أن هذه الإجراءات من شأنها أن تخفض نسبة تخلف أصحاب العمل عن دفع مستحقاتهم أو امتناعهم عن التصريح عن كامل موجباتهم، وعليه فإن هذه الخطوة تشجع على الانضمام إلى الضمان الاجتماعي وتسهم في تعزيز إيجاد فرص العمل الجديدة.
- تسعى الحكومة إلى تحديث نظام تعويض نهاية الخدمة أسوةً بما هو معتمد في البلدان المتطورة فلقد مرت تلك الدول بتجارب غنية جداً في هذا الموضوع ينبغي علينا الاستفادة منها

لوضع أسس جديدة لنظام الضمان الاجتماعي بحيث ينطوي النظام الجديد على تشجيع انطلاقة الصناديق الخاصة لضمان نهاية الخدمة والتقاعد، الوضع الذي يؤسس لقيام صناديق الإستثمار وتشجيع عمليات الادخار الطويلة الأجل. يتشكل حساب الأجير لدى الضمان من ثلاث ركائز هي التالي:

أولاً: من اشتراكات تدفعها المؤسسات عن الأجير وتحفظ في حساب شخصي لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي. يحصل الأجير عند تقاعده على المبلغ المدخر له في حسابه لدى المؤسسة ويتم تقسيمه على عدد الأشهر المتوقع أن يعيشها والتي تتراوح بين ١٤٤ و ١٨٠ شهراً. كما أنه من الممكن أن تعتمد الصيغة المعدلة التي تنص على اعتماد معاش تقاعدي أدنى متساوي لكل المتقاعدين، على أن تحتسب الاشتراكات على أساس مضاعف للحد الأدنى المعتمد.

ثانياً: من اشتراكات المؤسسات بنسبة أدنى من الأولى إذ يبلغ معدل الاشتراكات ٨,٥٪، وهو المعدل الممول به حالياً. وتسجل مباشرة في حساب الأجير في أحد صناديق التقاعد التي يختارها.

ثالثاً: إن هذا الركن اختياري، يساهم فيه الأجير باقتطاع نسبة معينة من أجره ضمن سقف محدد، يتم استثماره من قبل شركات مالية متخصصة أو شركات تأمين. ولدى بلوغ الأجير سن التقاعد، يقبض الأجير المبالغ المتراكمة من ادخاره والعائدات وذلك على دفعات شهرية على مدى الحياة، أو كدفعة واحدة.

وهكذا نتوصل إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استبدال نظام تعويض نهاية الخدمة الحالي بنظام قائم على الرسملة الكاملة.
٢. تطوير نظام جديد للإدخار على المدى الطويل.
٣. التشارك في أخطار النظام الجديد فيما بين الحكومة، أصحاب العمل، ومديري الصناديق والأجراء.

ج - تسهيلات للقطاع الخاص

* أعدت الحكومة مشروع قانون لتشجيع الاستثمارات في لبنان، وهو يدرس حالياً في مجلس النواب.

يهدف المشروع إلى إيجاد المناخات الملائمة والمحفزة لاستقطاب الرساميل اللبنانية والعربية والأجنبية، وذلك من خلال إيجاد الآليات اللازمة بما في ذلك تنظيم المؤسسة العامة لتشجيع

الاستثمارات. يكون لهذه المؤسسة الحق بإصدار الرخص للاستثمارات الجديدة، ولتسويق المنتجات اللبنانية في الخارج خصوصاً الزراعية والصناعية منها.

طورت الحكومة برنامجاً جدياً لدعم تمويل القطاعات السياحية والزراعية والصناعية بما فيها مؤسسات تكنولوجيا المعلومات. يركز هذا البرنامج على تقديم قروض مدعومة من الحكومة بحيث تتحمل الدولة فائدة نسبته ٧٪ على القروض التي تبلغ خمسة مليارات ليرة لبنانية، وفائدة نسبته ٥٪ على القروض التي تتراوح بين خمسة وخمسة عشر مليار ليرة لبنانية من خلال آلية وضعت لهذا الغرض مع مصرف لبنان

لقد بلغت القروض المدعومة الممنوحة منذ بدء المشروع حتى نهاية نيسان ٢٠٠١ حوالي ٣٩٥ مليار ليرة لبنانية. كما أن قيمة القروض الممنوحة خلال الفصل الأول لهذا العام قد بلغت ٣٩ مليار ليرة لبنانية وهي مقسمة على القطاعات كما هو معروض في الجدول التالي:

جدول رقم - ١ -

دعم تمويل القطاعات السياحية والزراعية والصناعية ٢٠٠١

القطاع	عدد القروض	قيمة الدعم المقدرة بالليرة اللبنانية بآلاف الليرات اللبنانية	نسبة الدعم من إجمالي القروض
السياحة	٢٥٤	٢٥٩,٧٤٩,٣٥	٦٦٪
الصناعة	٦٨	٤٠,٧٠٨,٦٦	١٢٪
الزراعة	٤٥	٣٩٥,٤٣١,٧٤	٢٤٪

كذلك فقد عمدت الحكومة من خلال شركة كفالات إلى دعم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية حدود ٣٠٠ مليون ليرة. وقد وافق مجلس النواب مؤخراً على زيادة سقف الدعم من مائة مليون ليرة لبنانية إلى ٣٠٠ مليون ليرة شرط أن لا يتعدى معدل الكلفة الإجمالية للمقترضين من هذه المؤسسات حوالي ٣,٥٪ سنوياً.

ففي هذا الإطار ومن خلال الجهود المبذولة لتسويق هذه القروض فإن عدد المستفيدين ومبالغ القروض الممنوحة سوف تشهد نمواً متزايداً وسيكون لها آثار إيجابية كبيرة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الكفالات المصدرة حتى نهاية نيسان من عام ٢٠٠١ قد بلغ

مائتان وإثنان وأربعون (٢٤٢) قيمتها الإجمالية ١٣,٨١٨ مليار ليرة لبنانية، ومعدل حجم القرض الواحد ٥٧,١ مليون ليرة لبنانية موزعة على القطاعات التالية:

- صناعة: ١٠٧ قرصاً
- زراعة: ٩٦ قرصاً
- سياحة: ٢٠ قرصاً
- الإنتاج الحرفي: ٦ قروض
- تقنيات متخصصة: ١٣ قرصاً

*** إقرار قانون يشجع تملك العقارات من قبل غير اللبنانيين لتحفيز الاستثمار.**

لقد أجاز القانون الجديد، رقم ٢٩٦ تاريخ ٣ نيسان ٢٠٠١ الذي عدّل القانون المنقذ بالمرسوم (٦٩ / ١١٦١٤) اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان) لغير اللبنانيين التملك بدون ترخيص عقارات لا تزيد مساحتها عن ٣٠٠٠ متراً مربعاً في جميع الأراضي اللبنانية وضمن سقف حده الأعلى ٣٪ من إجمالي مساحة كل قضاء، كما فتح القانون الجديد باب الترخيص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء دون أي سقف للمالك الواحد، وسهل إجراءات التملك، كما وزّع نسبة التملك على الأقضية بدلاً من المحافظات، وذلك بهدف تنشيط وتشجيع استثمار غير اللبنانيين في إنماء مختلف المناطق والقطاعات الصناعية والسياحية والعقارية. كما أن القانون المعدل الجديد يسمح لغير اللبنانيين بتملك وكحد أقصى ما نسبته ١٠٪ من المساحة الإجمالية للعاصمة بيروت.

أما فيما يخص تملك الشركات للعقارات في لبنان، فإن القانون الجديد يدخل في احتساب السقوف الإجمالية لكل قضاء وبيروت نصف المساحة المملوكة من الشركات التي يمتلك غير اللبنانيين أقل من خمسين بالمائة من أسهمها، وكامل المساحة بالنسبة للشركات التي يمتلك غير اللبنانيين أكثر من ٥٠٪ من أسهمها.

بالإضافة إلى ذلك، خفض القانون الجديد رسوم التسجيل إلى ٥٪ للبنانيين والمستثمرين غير اللبنانيين على حد سواء.

د - تسهيلات أخرى ممنوحة للقطاع الخاص وللمواطنين

أولاً: المؤسسة العامة للإسكان

إنطلاقاً من سياسة الحكومة لدعم وتشجيع قطاع الإسكان، وتمكين القطاع الخاص من دعم

القطاع العام ولعب دور محوري في هذا المجال، تعمل المؤسسة العامة للإسكان على تطوير دورها عبر إسهامها في عمليات الإقراض السكني.

١. لإقراض ذوي المداخل ما دون ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية،

٢. لتشجيع السكن الاجتماعي عبر عقود الإيجار، فيصبح المستأجر بعد مدة معينة مالكا للشقة المستأجرة.

إن ما تمّ إنجازه من منذ مطلع شهر تشرين الأول وحتى منتصف أيار الحالي هو ما يلي:

- عدد المصارف المشتركة في هذا البرنامج ٢٣ مصرفاً (كان في البداية ٤)

- عدد طلبات القروض ٧٠٩٢

- عدد الملفات التي تمت الموافقة عليها ٤١٨٥

- عدد اتفاقيات القروض التي أبرمت ٣٥٨١

لقد بلغت قيمة الملفات الموافق عليها (Accepted Loans) منذ البدء بالمشروع وحتى الفصل الأول من هذا العام ٢٣١ مليار ليرة لبنانية، كما أن قيمة اتفاقيات القروض (Contracted loans) للفترة ذاتها قد بلغت ١٩٥ مليار ليرة لبنانية.

ثانياً: مصرف الإسكان

لقد منح مصرف الإسكان حتى ٢٠٠١/٥/١٥ ما مجموعه ٢٤٤٠ قرصاً، منها ١٨٣٢ بالدولار الأمريكي قيمتها الإجمالية تبلغ ٦٧,٧٢ مليون دولار أمريكي، و ٦٠٨ قرصاً بالليرة اللبنانية قيمتها ٦٤,٣١ مليار ليرة لبنانية بفائدة قدرها ١٠٪ سنوياً.

وبهدف تفعيل عمليات الإقراض السكني بالليرة اللبنانية، وافق مصرف لبنان مبدئياً على مشروع تعامل بين مصرف الإسكان والمصارف التجارية، يهدف إلى تعزيز عمليات الإقراض بالليرة اللبنانية وتأمين تمويل متوسط إلى أمد طويل الأجل وبكلفة متدنية. وتدرس الحكومة حالياً بعض الاقتراحات التي من شأنها في حال تطبيقها تفعيل عمل مصرف الإسكان ومنها الالتزام بتطبيق إيداع عائدات ضمانات العمال الأجانب لدى المصرف بشكل جدي.

إن مبالغ ضمانات العمال المودعة كما في ٢٠٠١/٥/١٥ قد بلغت ٥٢ مليار ليرة لبنانية، وهي لا تتجاوز العشرة بالمائة من مجموع ما يتوجب إيداعه في حالة تطبيق هذا القرار بشكل تام، وهو ما تعمل الحكومة على إنفاذه.

ثانياً: تصحيح الوضع المالي

وضعت الحكومة إستراتيجية لتنظيم وإعادة هيكلة الوضع المالي مرتكزةً على الإجراءات التالية :

- ١ . إصلاحات وإجراءات لتنمية الإيرادات وبالتالي رفع نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي العام .
- ٢ . إجراءات لترشيد الإنفاق وترشيق القطاع العام وزيادة إنتاجيته وخفض كلفته .
- ٣ . الشروع في عمليات التخصيص بهدف خفض الدين العام وخفض كلفة خدمته .
- ٤ . السعي مع جميع الأشقاء والأصدقاء والمؤسسات الدولية لمساعدة لبنان على خفض كلفة خدمة الدين العام بما يسهم أيضاً في تعزيز الاستثمار والحركة الانتاجية والنمو الاقتصادي .

أ - إصلاحات وإجراءات لتنمية الإيرادات

تتكون هذه الإجراءات من مجموعة إصلاحات ضريبية نيينها أدناه :

- الرسم المهني : تمت الموافقة على هذا الرسم في قانون موازنة ٢٠٠٠ ويجري إعادة جدولته ليبدأ تطبيقه كما هو وارد في قانون موازنة عام ٢٠٠١ ابتداءً من هذه السنة، وسيبدأ تطبيقه على المؤسسات والشركات والمهنيين ومن المتوقع أن يؤدي إلى دخل سنوي يفوق الـ ٤٠ مليار ليرة لبنانية وذلك بالتلازم مع إقرار مشروع التسوية الضريبية الذي ستحيله الحكومة إلى مجلس النواب خلال فترة قصيرة
- التسوية الضريبية : ستحيل الحكومة اللبنانية قانون التسوية الضريبية إلى المجلس النيابي خلال الأسابيع القادمة . إن أهمية هذا القانون تكمن في تحسين قدرة مديرية الواردات على تحصيل إيرادات الدولة والعودة إلى اعتماد المهل العادية لمرور الزمن . ومن المتوقع أن تحقق الخزينة واردة
- من هذه الضريبة حوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية، وهي بذلك تفسح المجال في دخول الرسم المهني حيز التطبيق حسب نص قانون الموازنة للعام ٢٠٠١
- الضريبة على القيمة المضافة : وافق مجلس الوزراء في ٧ حزيران ٢٠٠١ على مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة وأحالته إلى مجلس النواب، مع الإشارة إلى أن الحكومة تنوي البدء بتطبيق هذه الضريبة ابتداءً من مطلع العام ٢٠٠٢، وتقوم وزارة المالية حالياً بالتحضيرات لهذه الضريبة كما تعكف على زيادة عدد الموظفين وتدريبهم على الأعمال التقنية والإدارية المتعلقة وإعداد كل الترتيبات اللازمة والإيضاحات الضرورية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة .

- وترى الحكومة اللبنانية في تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة خطوة أساسية في مسيرة الإصلاح المالي، تماشياً مع هدف الحكومة الساعي إلى تحديث وإعادة هيكلة النظام الضريبي.
- وتعتبر هذه الضريبة كتعويض عن المد اخل التي خسرتها الخزينة نتيجةً لخفض الرسوم الجمركية، ومن المتوقع أن تحقق هذه الضريبة إيرادات توازي حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الأول من التطبيق.

الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان:

يصبو الإصلاح الضريبي المقترح إلى توحيد التصاريح على كل النشاطات الاقتصادية المنتجة داخل البلاد والتي تنتج عنها إيرادات، إلى إجراء واحد، ويجعل التصريح الجديد إلزامياً على كل لبناني. سوف يعزز هذا الإجراء آلية التحصيل، ذلك أن كل المداخل المحققة في لبنان ستحصر في تصريحات ضريبة الدخل الفردية الشاملة، وتخضع لبرنامج ضريبي تصاعدي واحد.

- الإدارة الضريبية:

من أولويات الحكومة اللبنانية تحسين الالتزام الضريبي عن طريق تقليص حجم الضرائب المتأخرة وحصر التهرب الضريبي. وتقوم وزارة المالية من خلال مشروع الإصلاح الضريبي القائم بجهود متواصلة لتحديث إدارة الضرائب وتفعيل الجباية. ويجري العمل على إعادة هيكلة مختلف الوحدات داخل مديرية الواردات. وفي هذا الصدد ستتقدم الحكومة بمشروع قانون لإعادة هيكلة مديرية الواردات حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المعلنة عليها.

ب - الإجراءات على صعيد ترشيد الإنفاق وترشيق القطاع العام وزيادة إنتاجيته وخفض كلفته.

بادرت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات لاحتواء الإنفاق العام وترشيده ابتداءً من العام ٢٠٠١، وتتمحور هذه الإجراءات حول العمل على ترشيق القطاع العام وخفض حجمه وكلفته، بما في ذلك العمل على تخفيض كلفة خدمة الدين، وخفض الدعم، وإصلاح القطاع العام وزيادة إنتاجية الإنفاق.

وفيما يلي بيان للخطوط العامة لهذه الإجراءات.

- إصلاح المؤسسات العامة: اتخذت الحكومة قراراً بإجراء إصلاحات في جميع مؤسسات القطاع العام بهدف ترشيد الإنفاق العام. وقد بدأت الحكومة بتنفيذ أولى هذه الإجراءات من

خلال الخطوات المتخذة في تلفزيون لبنان، والوكالة الوطنية للأبناء، وشركة طيران شرق الأوسط وعصرنة هذه المؤسسات وأنظمتها المالية والمحاسبية وتعزيز كفاءتها الإنتاجية. ويتم في هذا الإطار تحويل الفائض في الموظفين إلى مجلس الخدمة المدنية بهدف إعادة توظيفهم في الأماكن الشاغرة،

وسينسحب هذا العمل الإصلاحي تدريجاً على باقي المؤسسات والإدارات العامة.

- **خفض الدعم:** قررت الحكومة كخطوة أولية إلغاء الدعم الرسمي المقدم لمكتب الحبوب والشمندر السكري، من خلال إلغاء الدعم على إنتاج السكر من الشمندر. سوف يؤدي ذلك إلى خفض النفقات بحوالي ١٣ مليار ليرة لبنانية وذلك بدءاً من العام ٢٠٠٢ وإلى تحرير القطاع الزراعي، وتمكين القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على مادة السكر من المنافسة دون معوقات، التي تزيد من كلفتها، وتحد من تنافسية أسعارها.

- **قانون البلديات:** تعكف الحكومة حالياً على وضع قانون جديد للبلديات في محاولة منها لتطبيق نظام اللامركزية الإدارية، وسيمنح القانون الجديد البلديات مرونة أكبر لتعزيز إستقلاليتها الإدارية والمالية. وتقوم وزارة المالية حالياً بدراسة معمقة وشاملة لتحديد مجموع الإيرادات التي حصلت عليها الخزينة لصالح الصندوق البلدي المستقل على مدى السنوات الماضية (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) فضلاً عن تحليل حساب ورصيد المبالغ المتوجبة لكل بلدية وكل اتحاد، وكذلك لتحديد المبالغ المتوجبة على كل بلدية حتى نهاية العام ٢٠٠٠، ليصار في ما بعد إلى النظر في كيفية توزيع هذه المبالغ وفقاً لبرنامج زمني متناسب مع وضع الخزينة.

من جهة أخرى، تعمل وزارة المالية ابتداءً من السنة الحالية على تحويل المبالغ العائدة للبلديات والمحصلة في حساب الصندوق البلدي المستقل، فصلياً خلال هذا العام، وذلك بعد احتساب ما قد جرى دفعه بالنيابة عن بعض البلديات ولحسابها من خلال الأعمال المنفذة لصالحها مباشرة من هذا الصندوق.

تهدف هذه الإجراءات الجديدة إلى تمكين البلديات من الحصول على الموارد المالية العائدة لها، وبالتالي تمكينها من القيام بواجباتها تجاه المواطنين.

- **القانون الجديد للمحاسبة العمومية:** وضعت الحكومة مشروع قانون المحاسبة العمومية النافذ حالياً لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول: يتعلق بحصر صلاحية ومسؤولية الإنفاق من عقد النفقة وتصفياتها وصرفها بالإدارة المعنية، الأمر الذي يؤدي إلى:

- * تحقيق التلازم بين الصلاحية والمسؤولية .
- * تحقيق المزيد من الكفاءة والمرونة في عمل الإدارة عن طريق اختصار حوالي نصف التواقيع اللازمة لإنجاز معاملة الإنفاق ونصف المدة التي يقتضيها إنجاز المعاملة .
- الثاني : ويتعلق بإلغاء الرقابة المسبقة على عقد النفقة المنوطة حالياً بوزارة المالية (مراقب عقد النفقات) وبيوان المحاسبة ، مما يعزز رقابتهما المؤخرة على عملية الإنفاق .
- إن إلغاء رقابة ديوان المحاسبة المسبقة على عقد النفقة من شأنه أن :
- * يمكن الديوان من الانصراف إلى ممارسة رقابة مؤخرة فعالة على عملية الإنفاق .
- * يتيح للديوان أن يتحرر من الموافقة المسبقة والتي تدخل الديوان في صلب القرار التنفيذي ، مما يعطل دوره في ممارسة رقابته المؤخرة على أعمال سبق لها أن خضعت لرقابته المسبقة .
- وتجدر الإشارة إلى أن تعديل قانون المحاسبة العمومية ينسجم مع التعديلات التي أدخلت على الدستور اللبناني فجعلت الوزير الرئيس التنفيذي لوزارته وركناً فاعلاً في تفعيل عمل السلطة الإجرائية .

ج - عمليات التخصيص

لقد أفرد لهذه الفقرة باب خاص بعنوان التخصيص تحت باب ثالثاً .

د - تخفيض كلفة الدين العام وتطوير إدارته:

- تفعيل القروض الميسرة: تعتزم الحكومة اللبنانية استخدام القروض الميسرة والتي تبلغ ١,٩٣٩ مليار ليرة لبنانية والتسهيلات الممنوحة من الصناديق والدول الصديقة والبنك الدولي لتنفيذ المشاريع الحيوية المختلفة. إن تفعيل هذه القروض سيساعد الحكومة على اتخاذ خطوات مهمة في مختلف القطاعات وبرامج العمل. كما يسهم إسهاماً أساسياً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ويحقق نسب نمو مستدامة ابتداء من عام ٢٠٠١ كما أن جهد الحكومة سوف ينصب أيضاً على تمكين القطاع الخاص من الاستفادة من القروض الميسرة التي تمنحها بعض الصناديق العربية والبنك الإسلامي للتنمية والشركة الدولية للتمويل والبنك الدولي للاستثمار لمؤسسات القطاع الخاص .
- إدارة الدين: تهدف سياسة الحكومة في إدارة الدين العام إلى تخفيض كلفته على المدى الطويل، آخذةً بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي القائمة على الاستقرار النقدي. تركز هذه السياسة على تمديد معدل فترة استحقاق الدين، والتي تبلغ

حالياً معدل ٢,٥٣ سنة، وتخفيض كلفة خدمته التي كانت قد بلغت نسبة ٤٠٪ من إجمالي النفقات بما فيها نفقات الخزينة في نهاية ٢٠٠٠. وفي هذا السياق تعتمد الحكومة إلى إعادة توزيع هيكل الدين العام، من خلال استبدال جزء من الديون بالليرة اللبنانية القصيرة الأجل ذات الكلفة العالية، بديون بالعملات الأجنبية طويلة الأجل ذات الكلفة الأقل. وقد بدأت الحكومة بأخذ بعض من الإجراءات الجديدة في الأسواق المالية العالمية والمحلية. ففي الأسواق العالمية بدأت الحكومة بتوسيع قاعدة المستثمرين وعرض سندات دين بعملات متنوعة، وذلك بهدف توزيع المخاطر، والاستفادة من الأسواق الخارجية ذات الكلفة المنخفضة. كما تعمل على تطوير الأسواق الثانوية لسندات الحكومة اللبنانية من خلال تنظيم استراتيجية للإصدارات، وخلق إصدارات معيارية، وتطوير السوق الثانوي.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعتزم تمويل معظم المصاريف الرأسمالية والمشاريع الإنشائية من خلال القروض الميسرة الممنوحة لها من الصناديق العربية والمؤسسات الدولية، والتي يبلغ مجموع المبالغ غير المستعملة من أصل تلك القروض الممنوحة حوالي المليار دولار أمريكي.

إلى جانب ذلك تسعى الحكومة بالإضافة إلى ما تقوم به من إجراءات لتصحيح الوضع المالي وتنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز النمو، إلى القيام باتصالات نشطة مع الأشقاء والأصدقاء والمؤسسات الدولية للحصول على مساعدات تمكنها من إعادة تمويل الدين العام بكلفة أدنى مما يسهم إسهاماً إيجابياً في تعزيز المركز الائتماني للدولة اللبنانية، وتخفيض كلفة خدمة الدين العام، ويعزز من مكانة القطاع الخاص وقدرته على تعزيز حركته ودوره في الاقتصاد الوطني وقدرته على الإسهام في عملية النمو وخلق فرص العمل الجديدة.

ثالثاً: التخصيص

أنجزت الحكومة المراسيم التطبيقية اللازمة لقانون التخصيص من خلال إصدار مرسوم إنشاء الهيئة العامة للتخصيص. وسيتم وضع الأطر اللازمة للشروع في عملية التخصيص من خلال مشاريع القوانين التي ستعرض على مجلس النواب بالنسبة لكل قطاع على حدى، وفقاً لأفضل المعايير والخبرات الدولية وضمن أصول المنافسة والمشاركة العادلة والشفافة المتاحة للجميع.

سوف تستعمل إيرادات التخصيص بكاملها لتخفيض الدين العام مما يسهم في تخفيض كلفة خدمته. إن هذا التوجه سوف يؤدي بالنتيجة إلى إراحة الأسواق المالية وتحفيز الاستثمار في كافة القطاعات الإنتاجية.

ترمي الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية من جراء تنفيذ عمليات التخصيص:

- أ - تحسين إنتاجية المؤسسات المراد تخصيصها.
- ب - تخفيف النزف الحاصل في خزينة الدولة عبر وقف الدعم عن المؤسسات العامة التي تتكبد خسائر، ونقل مسؤولية ومخاطر الاستثمار من مسؤولية القطاع العام إلى مسؤولية القطاع الخاص.
- ج - تحسين مستوى الخدمات، خاصة في القطاعات التي تشهد تحولات وتطورات سريعة كالاتصالات والطاقة من خلال اجتذاب الخبرات والتقنيات الحديثة، ومن خلال خلق مناخ تنافسي يساعد على تفعيل الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
- د - تحسين فرص العمل للمواطنين وزيادتها على المدى الطويل. أما القطاعات والمؤسسات العامة التي ستدخل في برنامج التخصيص فهي:
 - قطاع إنتاج الطاقة: تتجه الحكومة نحو تحويل مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة مساهمة تملكها الدولة، وتم العمل على التخصيص الجزئي لها عن طريق إفساح المجال أمام القطاع الخاص ممثلاً في البداية بشريك إستراتيجي، لتملك حصة لا تتجاوز ١٥٪ من الشركة، وبحيث يتولى هذا الشريك المسؤولية الإدارية من خلال عقد لمدة ثلاث سنوات وذلك كخطوة أولى بهدف التخصيص الكلي.
 - المياه: تعتزم الحكومة زيادة مشاركة القطاع الخاص ودوره بشكل أساسي في قطاع المياه بما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة بالدرجة الأولى وتحسين الأداء بما يحفظ مصالح المستهلكين. ومن المتوقع أن يشمل ذلك مصلحة مياه بيروت وطرابلس، أو أن يتم عقد استثمار طويل الأجل بشأنهما في المستقبل القريب.
 - قطاع الاتصالات: تعكف الحكومة حالياً على إعداد قانون لتنظيم قطاع الاتصالات يشمل على المواد القانونية اللازمة لتنظيمه والإعداد لتخصيصه وسيتم ذلك عبر إنشاء شركة «Liban Telecom» التي ستشمل الخطوط الثابتة والانترنت، وشبكة المعلومات، ورخصة ثالثة للهاتف الخليوي. وستتقدم من المجلس النيابي بمشروع قانون في هذا الصدد في موعد قريب.
 - بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة حالياً بفسخ اتفاقات BOT التي كانت قد عقدتها مع شركات الخليوي.
 - شركة طيران الشرق الأوسط: يعاد حالياً تنظيم شركة طيران الشرق الأوسط وقد أعدت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دراسة حول السبل الضرورية لإعادة هيكلة وتخصيص هذه

الشركة، وعمدت الحكومة إلى تنفيذ الإجراءات الآيلة إلى تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بما يسهم في استعادة دور نشط وفعال للشركة في حركة السياحة والنقل إلى لبنان، يمكنها من المنافسة في ضوء سياسة الأجواء المفتوحة التي اعتمدتها الحكومة فضلاً عن كونه يوقف النزيف الهائل الذي تحملته الدولة ولا تزال من خلال الدعم المستمر المقدم للشركة لتغطية خسائرها.

رابعاً: تطوير القطاع المالي

تعمل الحكومة حالياً على تنفيذ إصلاحات مالية وذلك بهدف تعزيز وتطوير الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية والمصرفية، وذلك للتماشي مع المعايير العالمية، كما عملت الحكومة إلى إقرار قوانين لتطوير القطاع المالي والمصرفي منها:

أ - قانون لمكافحة تبييض الأموال، أقره مجلس النواب في ١٠ نيسان ٢٠٠١، يتماشى مع توصيات منظمة GAFI العالمية لمكافحة التبييض، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي دولياً.

ب - قانون لدمج أسهم المصارف أقره مجلس النواب، الذي من شأنه تسهيل وتشجيع زيادتها لرساميلها، كذلك لتشجيع غير اللبنانيين على شراء حصص في القطاع المصرفي اللبناني.

ج - وضع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف قوانين صارمة يتم تطبيقها حالياً بهدف تحسين الرقابة على القطاع المصرفي.

لقد أصدر في هذا الإطار، صندوق النقد الدولي (IMF) تقريراً في آذار Update of بعنوان «معايير بازل للرقابة المصرفية الفعالة ٢٠٠١ ينوه بالإجراءات الجذرية التي قامت بها Assessment of Compliance of لجنة الرقابة على المصارف، ويشيد بالجهود التي بذلها كل من البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، والموظفين، وبالنتائج الإيجابية التي تحققت في القطاع من جراء ذلك.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والمالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠

اتسم النشاط في العام ٢٠٠٠ بوتيرة متباطئة للاقتصاد مماثلة لتلك التي عرفها عام ١٩٩٩، والتي تمثلت بهبوط النشاط في مختلف القطاعات، فكان من آثارها انخفاض الاستهلاك وتراجع حركة الاستثمار، بسبب استمرار حالة الترقب لدى مختلف الوحدات الاقتصادية. وعلى الرغم من السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة السابقة للحد من النفقات وتخفيض العجز، فقد سجل العام ٢٠٠٠ انعداماً في النمو. إزاء هذا الوضع، أصبح من الضروري إعادة النظر في شتى السياسات الاقتصادية المتبعة، بحيث يصار إلى التركيز في الفترة الأولى على وضع السياسات والإجراءات المعززة للنمو وكذلك التي تسهم في معالجة العجز المالي في آنٍ معاً، إذ أن النمو سيسهم في تحقيق بعض الفوائض اللازمة لتخفيض العجز وهي تتلازم مع السياسات الآيلة إلى الاحتواء التدريجي للدين العام وتحقيق الخفض التدريجي في مبالغه.

ويمكن استعراض متغيرات النشاط الاقتصادي من خلال الأبواب التالية:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

١- حركة إجمالي الناتج المحلي

ازدادت وتائر الركود بشكل لافت في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وأصابت جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث لم تتعد نسبة النمو الصفر في المئة في العام ٢٠٠٠ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه.

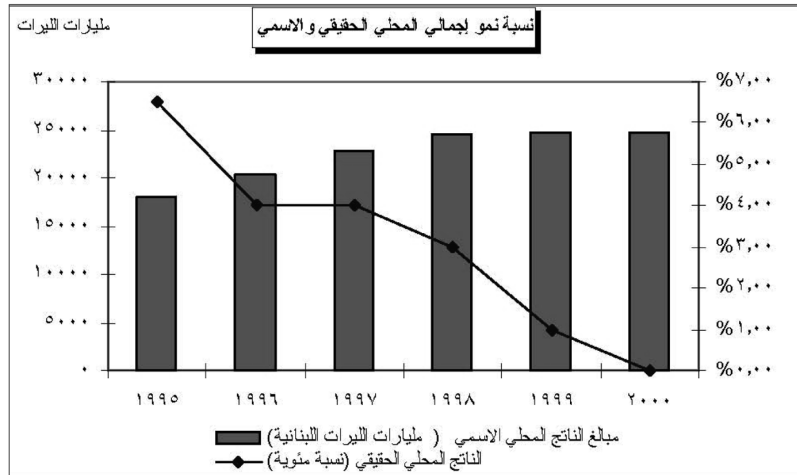
جدول رقم ١ - ٢

تطور الناتج المحلي والإسمي والحقيقي خلال المدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	بمليارات الليرات اللبنانية
٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٢٤,٥٠٩	٢٢,٨٨٠	٢٠,٤١٧	١٨,٠٢٨	الناتج المحلي الإسمي
%٠,٠	%١,٠	%٣,٠	%٤,٠	%٤,٠	%٦,٥٠	الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)

* المصدر: مصرف لبنان

الرسم البياني رقم (١ - ٢) مبالغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي ونسب نمو الناتج المحلي الحقيقي



١ - ٢ تطور النشاط القطاعي

يلخص الجدول المبين أدناه بعض مؤشرات تطور النشاط الاقتصادي حسب القطاعات الأساسية بالنسبة المئوية خلال الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٥ والعام ٢٠٠٠.

جدول رقم ٢ - ٢

بعض مؤشرات تطور النشاط الاقتصادي - التغير السنوي بالنسبة المئوية -

المؤشر	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات الزراعية	٣٧,٦	٢,٩	- ٣١,٢	١٢,١	- ١٣,١	- ١,٦
الصادرات الصناعية بموجب شهادة المنشأ	٤٩,٩	- ٢٤,٢	- ٦,٥	١,٣	٣,٢	١٠,٨
مبيعات الأسمت	١٦,٩	- ٣,٩	- ٤,١	- ٣,٨	- ١٥	- ١١
رخص البناء	٥٨,١	- ٦٠,٩	- ١٥,٥	- ١٤,٦	- ١٣	- ٢٠
حركة المسافرين عبر المطار	١٢,٤	٢,٦	١٧	٢,٦	٧,٥	٥,٥
قيمة الشيكات المقاصة	٢٣,٣	٥,٤	١١,٧	٧,٣	- ٥,٨	١٠
الاستيراد	١٨,١	١,٧	- ٣,٤	- ٦,٨	- ١٢,٧	٠,٣

* المصدر: إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان.

ونوضح في الفقرات التالية بعض التفاصيل العائدة لكل قطاع على حده:

أ - القطاع الزراعي

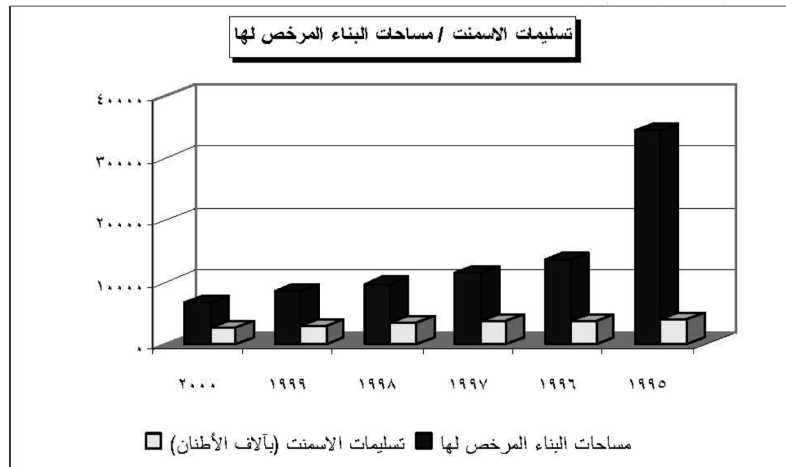
يعاني القطاع الزراعي من مشكلتين أساسيتين تعيقان تقدمه، وهما التكلفة النسبية المرتفعة وفائض الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك يتعرض هذا القطاع إلى منافسة شديدة من قبل البلدان المجاورة التي تتمتع بانخفاض كلفة الإنتاج المتمثلة بيد عاملة كبيرة ذات كلفة متدنية. ذلك مما أدى وفي غياب الجهود التسويقية النشطة للإنتاج الزراعي إلى انخفاض الصادرات الزراعية بنسبة ١٣,١٪ و ١,٦٪ في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي.

في هذا المجال باشرت الحكومة العمل بتطوير سياستها في القطاع الزراعي من خلال العمل على تنفيذ وتفعيل عدد من المشاريع التي تدعم الإنتاج وتخفيض كلفته وتحسن نوعيته. بما في ذلك من اختيار المنتجات والمحاصيل القادرة على المنافسة. وتشمل الخطة القيام بجهود نشطة لتسويق الإنتاج الزراعي اللبناني من خلال دعم تكلفة نقل الخضر والفاكهة بنحو ٥٠ مليار ليرة لبنانية. وتعتزم الحكومة أيضاً العمل على إيجاد حلول لمشكلة الري من خلال إقامة بعض السدود ومشروع ري نهر الليطاني، وتشجيع التصنيع في المجال الزراعي، البحث من خلال التعاون الاقتصادي العربي عن أسواق قائمة ومستجدة للمنتجات الزراعية اللبنانية، كما تعتزم تفعيل الإرشاد الزراعي والزراعات البديلة، وتشجيع الزراعات ذات المردود العالي.

ب - قطاع البناء

واصل قطاع البناء تراجعه في العام ٢٠٠٠، ذلك أن رخص البناء انخفضت بنسبة ٢٠٪ و ١٣٪ في العامين ٢٠٠٠ و ١٩٩٩ على التوالي، كما انخفضت مبيعات الإسمنت بنسبة ١١٪ و ١٥٪ على التوالي في العامين نفسهما كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني رقم (٢ - ٢) تسليمات الاسمنت / مساحات البناء المرخص لها



وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تسهيل تملك الأجانب كما ورد في الفصل الأول، وهي تعمل حالياً على تطوير قانون ضريبة الأملاك المبنية بإلغاء الضريبة الشخصية من جهة وإحداث تعديل في نسب ضريبة الأملاك المبنية مما يحفز الاستثمار العقاري، كذلك تعمل على تطوير قانون الإيجارات من خلال مشروع القانون الذي ستحيله إلى مجلس النواب خلال فترة قصيرة.

غير أن المؤشرات الحديثة تبين تحسناً في تسليمات الإسمنت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بالمقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ وذلك بنسبة ٢٦٪. وبما أن هذا استجابة أولية للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد والتي ستعزز نتائجها بنتيجة القانون الذي أقره مجلس النواب مؤخراً فيما خص تشجيع عمليات التملك لغير اللبنانيين وتخفيض الرسوم المطبقة عليها.

ج - القطاع السياحي

شهد القطاع السياحي بعض التحسن في السنوات الماضية وذلك نتيجة إعادة إعمار البنى التحتية واستتاب الأمن في لبنان، وخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٠. إلا أن هذا التحسن بقي محدوداً وقاصراً عن تلبية حاجة وطاقة الاقتصاد اللبناني على الاستيعاب، وذلك عائد للأوضاع السياسية الإقليمية والمنافسة التي يشهدها لبنان من قبل الدول المجاورة التي تعرض أسعاراً منخفضة مقارنة مع الأسعار التي تقدمها القطاعات السياحية والفندقية في لبنان، ونتيجة ضآلة الجهود المبذولة لتسويق الخدمات السياحية اللبنانية من خلال إعلام مركز. فإن الحكومة عازمة ومن خلال المبالغ التي رصدوها من الموازنة لعملية تسويق السياحة في لبنان عبر بذل الجهود اللازمة لتسويق القطاع السياحي اللبناني وهي لذلك ستعتمد إلى تطوير سياساتها في هذا الشأن من خلال التركيز على ميزات لبنان التراثية والثقافية.

فقد بلغ العدد الإجمالي للسواح ٧٤١,٦٤٨ سائح عام ٢٠٠٠، أي بارتفاع سنوي نسبته ١٠٪ مقابل ١٢,٢٥٪ لعام ١٩٩٩، كما تشير أرقام العائدة لعدد السياح وعدد القادمين إلى لبنان خلال الفصل الأول من هذا العام بالمقارنة عما كانت عليه في نفس الفترة من العام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى ما يلي:

جدول رقم ١ - ٣ مقارنة القطاع السياحي

فصل أول ٢٠٠١	فصل أول ٢٠٠٠	فصل أول ١٩٩٩	
١٥١,٠١١	١١٧,٣٤٠	١٠٧,٤٥٦	عدد السواح
٢٥٣,٩٤٧	٢٢٢,٢٢١	١٩٤,٦٧٤	عدد القادمين

لذلك تسعى الحكومة إلى تفعيل هذا القطاع من خلال الإجراءات التالية:

- ١ - سياسة الأجواء المفتوحة وتسهيل حصول السياح والزائرين على سمات الدخول إلى لبنان.
- ٢ - تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي والمحافظة على الثروة السياحية والبيئية باعتماد السياسات الآيلة إلى إيجاد تشريعات وإجراءات تسهم في تطوير القطاع السياحي، وتشجّع وتسهل القدوم إلى لبنان، وتفعّل الإعلام السياحي الخارجي، وتوسّع السوق السياحية اللبنانية لتشمل الأبعاد الترفيهية والثقافية.
- ٣ - العمل على تحسين المنتج السياحي والدفع في اتجاه تخفيض كلفته ورفع مستوى كفاءته من خلال تطوير مستوى نوعية الخدمة لدى العاملين في قطاع السياحة وتدريبهم.
- ٤ - إعادة تفعيل دور لبنان في المنظمات السياحية الإقليمية والدولية وفي طليعتها الاتحاد العربي للسياحة، والاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية، والاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء السياحة والسفر.
- ٥ - العمل على فتح أسواق جديدة وتشجيع التعاون على التسويق السياحي المشترك مع الدول العربية المجاورة.
- ٦ - تشجيع السياحة الداخلية.

د - القطاع الصناعي

تأثر القطاع الصناعي بالوضع الاقتصادي العام، وهذا بالرغم من التطورات على صعيد السياسة الصناعية وأداء القطاع الصناعي، ففي العام ١٩٩٩ وضعت وزارة الصناعة «برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية»، حددت فيه أهداف السياسة الصناعية ومحاورها، والخطوات العملية لتحقيق هذه الأهداف. إلا أنه بالرغم من كل ذلك، شهد القطاع الصناعي تراجعاً في العام ٢٠٠٠، فانخفض الاستثمار الصناعي بنسبة ٢٠٪ خلال السنة.

ومن جهة أخرى، بلغت الصادرات الصناعية ٦٦٢ مليون دولار في نفس العام، أي بانخفاض سنوي نسبته ٦,٤٪. إن المشاكل الأساسية للقطاع تكمن في عدد من الأسباب، على رأسها الأكلاف المرتفعة للنقل، والفيول والكهرباء، والضمانات الاجتماعية والصحية، وعدم الاستثمار بشكل كافٍ في أدوات الإنتاج الحديثة، ويبين الجدول المدرج أدناه بعض المؤشرات الصناعية:

جدول رقم ٢ - ٣
مؤشرات صناعية خلال الأعوام من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

المؤشر	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
عدد المصانع (*)	٤٣١	٤٥٩	٥١٧	٤٥١	٥٢٦	٤١٨
عدد العمال (*)	٣,٤٥١	٣,٤١٤	٤,٤١٤	٣,٦٥٤	٣,٨٨٦	٣,٧٦٢
الرأسمال (*) مليون ليرة لبنانية	٩٥,٧٩٧	٩٩,٩٦٩	١١٥,٣٤١	١٩٢,٩٠٨	١٢٨,١٩٢	١٠٤,٧٩٨

(*) المسجلين في وزارة الصناعة / المصدر: وزارة الصناعة

وقد بلغ عدد المصانع الجديدة في العام ٢٠٠٠ حوالي ٤١٨ مصنعاً، مما أدى إلى خلق ٣٧٦٢ فرصة عمل، ويبلغ مجموع الاستثمارات في هذه المصانع الجديدة ١٠٤، ٨ مليار ليرة لبنانية.

في ضوء ما تقدم، بدأت الحكومة الحالية بتنفيذ خطتها لزيادة إنتاجية القطاع الصناعي. فبعد إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيلة وإقرار القانون الجديد للجمارك، وبغية تحسين تنافسية القطاعات المنتجة، قررت الحكومة زيادة الدعم لقروض القطاعات الصناعية من المصارف وعن طريق مصرف لبنان. كذلك عمدت إلى تخفيض إقتطاعات الضمان الاجتماعي، لتخفيف الأعباء وكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك عمدت الحكومة إلى تقديم الدعم والحوافز لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقديم قروض مدعومة وكفالات للقروض من خلال مؤسسة كفالات.

إن الحكومة مصممة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لنمو القطاع الصناعي، إذ تعتبر الصناعة قطاعاً واعداً، وهي تعي أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في عملية النهوض الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، من خلال خلق فرص عمل جديدة. وهي لذلك تسعى من خلال كل المؤسسات التمويلية من الصناديق العربية والمؤسسات الدولية لزيادة قدرة مؤسسات القطاع الخاص على الحصول على القروض الميسرة من هذه الصناديق والمؤسسات بما لهم من زيادة قدرتها الإنتاجية وبالتالي من تحسين قدراتها التنافسية.

ثانياً: التطورات النقدية وتطور أوضاع المالية العامة

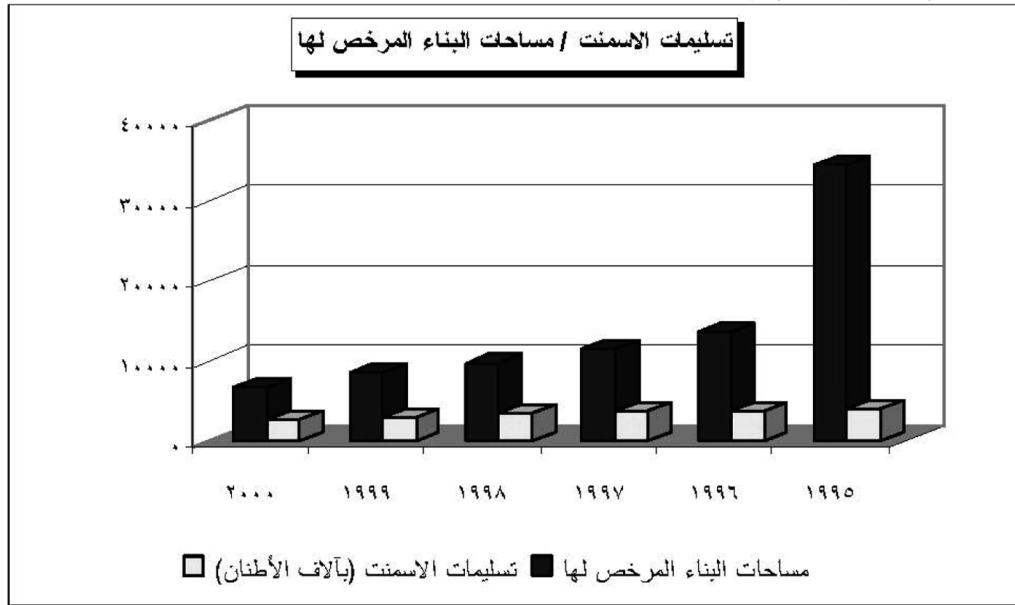
استمرت سياسة الحكومة المالية في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ قائمة على تعزيز الاستقرار النقدي ولجم التضخم، فاستقر سعر صرف الليرة إلى الدولار الأميركي في العام ٢٠٠٠ على مستوى ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه.

جدول رقم ٢ - ٤

تطورات سعر صرف الدولار الأميركي خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٥٠٧,٥	١٥٠٨	١٥١٦	١٥٣٩	١٥٧١	١٦٢١	سعر الدولار الأميركي (متوسط الفترة)
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٨	١٥٢٧	١٥٥٢	١٥٩٦	سعر الدولار الأميركي (نهاية الفترة)

الرسم البياني رقم (٢ - ٣) تطور اسعار العملات الاجنبية

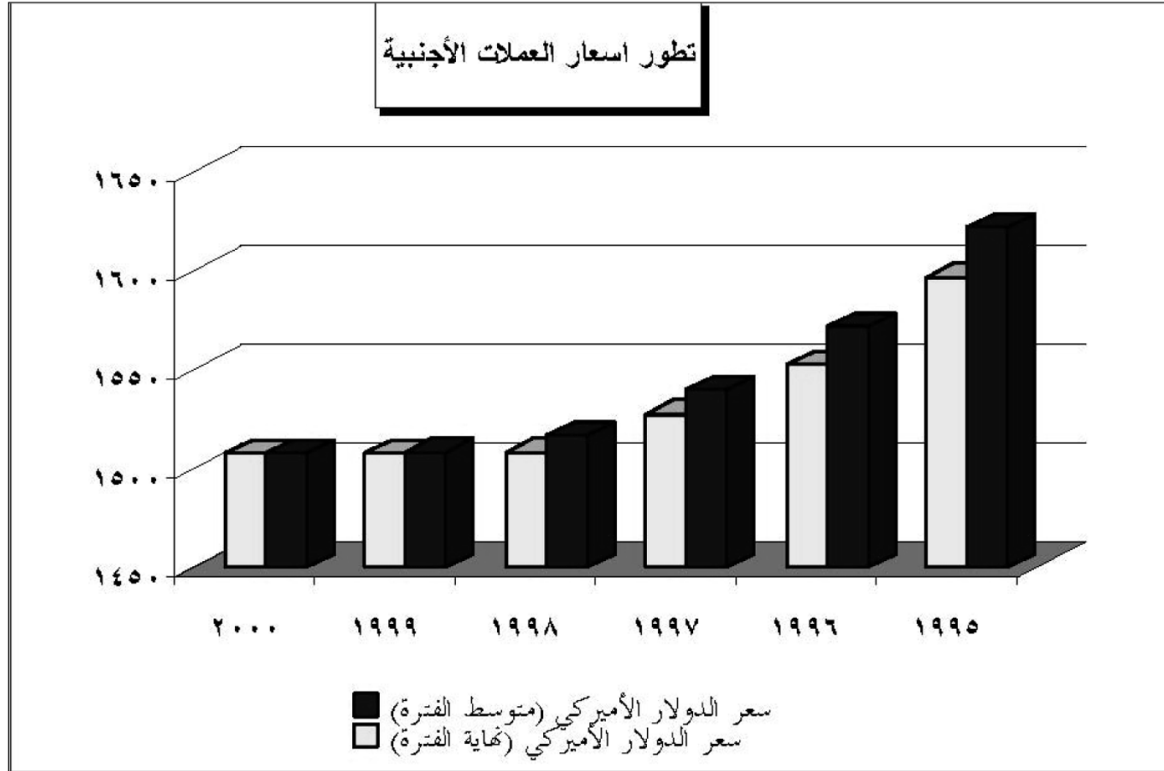


كما أدت السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة والقائمة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية إلى خفض نسبة التضخم بشكل كبير بحيث تراجعت من ١١٪ سنة إلى ٣,٠٪ في سنة ٢٠٠٠ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه.

جدول رقم ٢ - ٥ نسب التضخم خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	نسبة مئوية
٣,٠٪	٢,٠٪	٤,٥٠٪	٧,٨٠٪	٨,٩٠٪	١٠,٦٠٪	نسبة التضخم (٪)

الرسم البياني رقم (٢ - ٤) تطور نسبة التضخم



في نهاية عام ٢٠٠٠ بلغ حجم الكتلة النقدية (م٣*١) حوالي ٤٩,٣٥٤ مليار ليرة لبنانية، مقابل ٤٤,٣٩٢ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٩، محققة نمواً نسبته ١١٪. وهنا لا بد من التذكير بأن العوامل الرئيسية المؤثرة على السيولة تتمثل في حجم التسليفات

١ م ١ = أوراق نقدية متداولة + ودائع تحت الطلب بالليرة اللبنانية

٢ م = ١ + ودائع أخرى بالليرة اللبنانية

٣ م = ١ م + ٢ م + الودائع بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص بالإضافة إلى الديون الصافية من المصارف التجارية للقطاع العام كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم ٢ - ٦

الكتلة النقدية ومصادرها خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
(الوضع في نهاية السنة بمليار ل.ل.)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	مليار ليرة لبنانية
١٩٤٩٢	٢٠٢٣٧	١٦٥٥٤	١٤٥٣٠	١٤٠٠٢	٩٦٦٣	الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية
٢٩٨٠٢	٢٤٩٦٤	٢٣٥٨٤	٢٠٠٤٠	١٤٩١٣	١٣٢٢٠	الودائع بالعملة الأجنبية
٦٠	١٦٨	٣٧١	٣٢٨	٣٢٦	-	سندات دين
٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	٢٩,٢٤١	٢٢,٨٨٣	مجموع الكتلة النقدية
١٣٩٤٤	١٤٧٢٣	١٤٦٢٣	١٥٦٨١	١٦٤٠٦	١٥٧٨٨	الديون الصافية على الخارج
٢٢٧٣٩	١٨٠٢٢	١٥٩٥٤	١٢٢٢٣	٨٢٩٦	٥٣٥٠	الديون الصافية على القطاع العام
٢٢٨٧٢	٢١٥٧٣	١٩٣٢٢	١٦٠٣٩	١٣٠٢٦	١٠٤٤٠	الديون الصافية على القطاع الخاص
- ١٠٢٠١	- ٨٩٤٩	- ٩٣٩٠	- ٩٠٤٥	- ٨٤٨٧	- ٨٦٩٥	صافي الأصول الأخرى
٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	٢٩,٢٤١	٢٢,٨٨٣	المجموع = الكتلة النقدية
٪٨,٨٠	٪١٢,٠٠	٪١٦,١٠	٪١٩,٣٠	٢٧,٣٠	٪١٦,٤٠	معدل نمو الكتلة النقدية (٪)

* المصدر: مصرف لبنان.

شكلت التسليفات للقطاع العام العنصر الأهم في زيادة الكتلة النقدية في السنوات الأخيرة، فقد زادت ديون المصارف المتوجبة على القطاع العام بنسبة ٢٦٪ في العام ٢٠٠٠، مرتفعة بمقدار ٤٧١٧ مليار ليرة. وبسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات تراجع نمو التسليف للقطاع الخاص فاقترنت نسبة الزيادة سنة ١٩٩٩ على ١١,٦٥٪ و ٦,٠٢٪ سنة ٢٠٠٠ مقابل ٢٠,٤٧ سنة ١٩٩٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي تبذلها وزارة المالية وكذلك البنك المركزي لتنشيط التسليف عن طريق الدعم لفوائد القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة أو عن طريق الإعفاءات على الاحتياطي الإلزامي ومن خلال زيادة حجم الاستثمارات والقروض التي تمنحها الصناديق والمؤسسات الدولية للمؤسسات الخاصة في لبنان.

أ. الإيرادات والنفقات

انخفضت الإيرادات المحققة خلال العام ٢٠٠٠ بنسبة ٣١,٧٪ عما كان متوقعا تحصيله في قانون موازنة ٢٠٠٠، وبذلك بلغت الإيرادات المحصلة خلال العام الماضي ٤٥٥٢ مليار ليرة لبنانية مقابل مبالغ ٥٣٨٩ مليار ليرة جرى لحظه في قانون موازنة ٢٠٠٠ ويعود هذا الانخفاض إلى عدة مصادر:

* انخفاض في الإيرادات الضريبية على النحو التالي:

١. بلغت الضريبة المحصلة على الأملاك ٢٩١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠ مقابل ٤٢٥ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة ٢٠٠٠ و ٤٠٣ مليار ليرة تم تحصيلها في العام ١٩٩٩.
٢. بلغت الإيرادات الجرم ركية المحققة ١,٨٦٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠، مقابل ٢٠٩٠ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٠ و ١٩٦٦ مليار ليرة تم تحصيلها في العام ١٩٩٩.
٣. سجلت الرسوم الإدارية انخفاً عما كان متوقعا تحصيله في قانون موازنة العام ٢٠٠٠، وبلغت الرسوم المحصلة ٣٧٧ مليار ليرة، مقابل ٥٤٥ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٠، و ٤٠٦ مليار ليرة تم تحصيلها خلال العام ١٩٩٩ انخفاض في قيمة الإيرادات غير الضريبية الأخرى إلى ١٦ مليار ليرة لبنانية مقابل ٣٠٨ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٠، بسبب عدم بدء العمل بالتسوية الضريبية، الرسم المهني، والحسومات التقاعدية.

في ما يتعلق بالنفقات المحققة في الموازنة فلقد بلغ مجموعها ٨١٩٠ مليار ليرة مقابل مبلغ ٨٥٩٠ مليار ليرة جرى لحظه في موازنة ٢٠٠٠، لكن إذا ما أضيف إلى هذا المبلغ عمليات الخزينة يصبح مجموع النفقات الفعلية للعام ٢٠٠٠ حوالي ١٠,٤٢٤ مليار ليرة لبنانية، وتعود هذه الزيادة لسببين أساسيين هما:

- أولاً: التحويلات المدفوعة لشركة كهرباء لبنان بقيمة ٦٢٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠
- ثانياً: التحويلات إلى البلديات والتي سجلت زيادة بحوالي ٢٧٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ لتبلغ ٤٣٤ مليار ليرة مقابل ١٦٧ مليار ليرة لبنانية جرى دفعها في العام ١٩٩٩.

ثالثاً: الدين العام

جدول رقم ٢ - ٧

الدين العام خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	مليار ليرة لبنانية
٢٧١٦١	٢٥٣٨٣	٢١٦٨٦	١٩٧٨٧	١٧٢٢٩	١١,٩٩٧	الدين الداخلي الإجمالي
٢٤٥٣٠	٢١٣٧٧	١٩٥٤٤	١٨٣٨١	١٣٣٥٨	٩٢٨٧	الدين الداخلي الصافي
٦٩٦٧	٥٥٣٨	٤١٧٧	٢٤٣٢	١٩٠٨	١٣٥٣	الدين الخارجي الإجمالي (بملايين \$)
٢٤٩٨٤	٢٢٩٤٨	١٨٥٥٨	١٥٣٩٠	١٣٠٠٩	٨٨٧٠	الدين الاجمالي (بملايين الدولارات)
٣٥١٣٣	٢٩٩٨٣	٢٥٨٤٤	٢٢٠٩٥	١٦٣١٩	١١٤٤٧	الدين العام الصافي (بمليارات ل.ل.)
٢٣٣٠٢	١٩٧٣٨	١٧١٢٧	١٤٥٠٣	١٠٥١٥	٧٥٩٣	الدين العام الصافي (بملايين الدولارات)

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية.

بلغ الدين الإجمالي القائم ٣٧٦٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٠ في حين كان قد بلغ ٣٣٧٣٤ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٩، أي بزيادة بنسبته ١١,٦٥٪. أما الدين العام الصافي (يُمثل مجموع الدين العام القائم بعد تنزيل ودائع القطاع العام) فقد بلغ ٣٥١٣٣ مليار ليرة في نهاية سنة ٢٠٠٠، مقابل ٢٩٧٢٧ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٩، أي بزيادة نسبتها ١٨,١٨٪، ليمثل ١٤١٪ من الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٠٠، ولقد توزع الدين الإجمالي في جزئيه الداخلي والخارجي على الشكل التالي:

١ - الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية:

بلغ الدين الداخلي ٢٧١٦١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٠ مقابل ٢٥٥٦٧ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٩ وعليه فقد ارتفع في العام ٢٠٠٠ بنسبة ٦,٢٪، وهكذا بات يشكل حوالي ١٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

حافظت نسب الفوائد الاسمية على سندات الخزينة بجميع فئاتها في العام ٢٠٠٠ على

استقرارها وعلى المستوى الذي وصلت إليه منذ تشرين الأول ١٩٩٩ ، وقد بقيت معدلات الفوائد الفعلية عالية نسبياً على الرغم من التراجع الحاصل في معدل التضخم .

جدول رقم ٢ - ٨

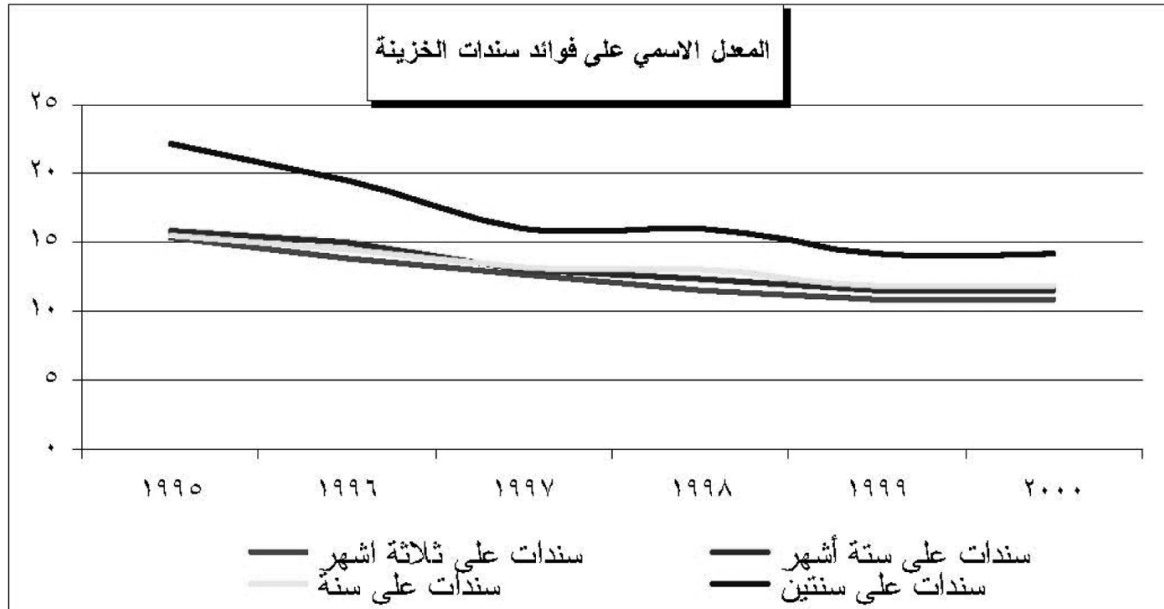
تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
(بالنسبة المئوية)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	مليار ليرة لبنانية
١٠,٨٨	١٠,٨٨	١١,٤٣	١٢,٦٨	١٣,٨٠	١٥,٤٠	سندات على ثلاث أشهر
١١,٤٣	١١,٤٣	١٢,٣٩	١٣,٠٦	١٤,٩٥	١٥,٨٥	سندات على ستة أشهر
١١,٨٤	١١,٨٤	١٢,٩٣	١٣,٢٠	١٤,٥٥	١٥,٤٥	سندات على سنة
١٤,١٤	١٤,١٤	١٦,٠٢	١٦,٠٨	١٩,٥٨	٢٢,١٦	سندات على سنتين

* المصدر: مصرف لبنان

الرسم البياني رقم (٢ - ٥)

المعدل الاسمي على فوائد سندات الخزينة بالليرة اللبنانية



الجدول رقم ٢ - ٩ تطور هيكلية استحقاقات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (مليار ليرة لبنانية)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	مليار ليرة لبنانية
٧٨١	٥٦٤	٣٣٨	٤٢٤	٩٠٧	٨٦٩	سندات على ثلاث أشهر
١١٠٥	١١١٧	٣٩٤	٨٦٢	٢٤٨٢	٨١٢	سندات على ستة أشهر
٣٩٦٠	٣٥٩٨	٣٥٣٦	٤٩٧٤	٤٤٥٣	٦٢٥٧	سندات على سنة
١٨٩٧٣	١٨١٦٦	١٦١٠٢	١٢٤٣٠	٨٨٣٥	٤٦٤٤	سندات على سنتين
٩١٢	٨٣٥	٧٣٩	٦٩٠	٣٧٧	٢٣٣	سندات خاصة
٢٥,٧٣١	٢٤,٢٨٠	٢١,١٠٩	١٩,٣٨٠	١٧,٠٥٤	١٢,٨١٥	المجموع

* المصدر: مصرف لبنان

* سندات خاصة: يمكن أن تكون جزء من الإحتياط الإلزامي.

والجدير بالذكر أن مجموع اكتتابات سندات الخزينة من فئة السنتين قد زاد بنسبة ضئيلة ٤,٤٪ في العام ٢٠٠٠ مقابل زيادة ١٢,٨٪ في العام ١٩٩٩.

ومن جهة أخرى، ازداد مجموع الاكتتابات من كل الفئات بنسبة ٦٪ في العام ٢٠٠٠ مقارنةً بارتفاع بنسبة ١٥٪ في العام ١٩٩٩ كما يظهر في الجدول أدناه.

جدول رقم ٢ - ١٠

تطور قيمة سندات الخزينة المصدرة أو المكتتب بها بحسب صفة المكتتب باستثناء محفظة مصرف لبنان خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (مليار ليرة لبنانية)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	مليار ليرة لبنانية
١٩٢١٤	١٨١٧٦	١٥٨٥٦	١٣٤٨١	١٢٥٧٨	٩٠٤٥	القطاع المصرفي
٣٥	١٠٥	٦٦	٢٩٢	٣٢٦	٢٩	المؤسسات المالية
٢٦٤٨	٢١٣٠	١٧٦٦	١٨٧٥	٨٣٠	٦٥٣	القطاع العام
٣٨٣٤	٣٨٦٩	٣٤٢١	٣٧٣٢	٣٣٢٠	٣٠٨٨	الجمهور
٢٥٧٣١	٢٤,٢٨٠	٢١,١٠٩	١٩,٣٨٠	١٧,٠٥٤	١٢,٨١٥	المجموع
٪٧٤,٦٧	٪٧٤,٨٦	٪٧٥,١١	٪٦٩,٥٦	٪٧٣,٧٥	٪٧٠,٥٨	حصة القطاع المصرفي في السندات

* المصدر: مصرف لبنان

كان القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة المكتتب الأساسي في سندات الخزينة. فقد بلغت حصته في العام ١٩٩٨ حوالي ٧٥٪ من مجموع الاكتتابات، إلا أنها أظهرت تراجعاً طفيفاً في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث بلغت نسبتها ٧٤٪ و ٧٢٪ على التوالي.

٢ - الدين العام الخارجي بالعملات الأجنبية

بلغ مجموع الدين العام الخارجي لجميع العملات الأجنبية ما يعادل ٦٩٦٧ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠٠، مقابل ٥٥٣٨ مليوناً في نهاية العام ١٩٩٩، أي بارتفاع نسبته ٢٥,٨٪ مقابل ارتفاع نسبته ٣٢,٦٪ في العام ١٩٩٩، وقد بات الدين العام بالعملات الأجنبية يشكل حوالي ٣٠٪ من مجموع الدين الإجمالي الصافي مقابل ٢٨٪ بنهاية العام ١٩٩٩، وكان ازدياد الدين بالعملات الأجنبية بشكل خاص نتيجة الإصدارات السيادية المحققة طوال السنة في إطار إعادة هيكلة الدين العام.

استمرت سياسة إعادة هيكلة الدين العام عبر استبدال تدريجي للدين بالليرة اللبنانية بمعدل كلفته ١٤,٦٤٪ ولآجال لا تتعدى السنتين بدين خارجي بالعملات الأجنبية بمعدل كلفته تتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ وآجال تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة اللبنانية بستة إصدارات لسندات بالعملات الأجنبية بلغت قيمتها ١,٦ مليار دولار و ٢٥٠ مليون يورو منها ٤٠٠ دولار لاستبدال استحقاق، مما جعل زيادة الدين الخارجي الصافية تصل إلى حدود ١,٢ مليار دولار

جدول رقم ٢ - ١١: إصدارات السندات بالعملات الأجنبية

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
١٩٩٩	يورو بند XI	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٥٪
١٩٩٩	يورو بند XII	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIII	تشرين الأول ١٩٩٩	٧ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٨,٨٧٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIV	تشرين الأول ١٩٩٩	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يورو بند XV	حزيران ٢٠٠٠	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٩,٣٧٥٪

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
٢٠٠٠	يوروبند XVI (افتتاح اصدار يوروبند XVII)	تموز ٢٠٠٠	٩ سنوات	٢٥٠ مليون دولار أميركي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVII (فائدة عائمة)	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أميركي	٨,٧٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVIII	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XIX (مماثلة للاصدار XI)	تشرين الاول ٢٠٠٠	٤ سنوات	٢٥٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XX	كانون الأول ٢٠٠٠	٤ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	٩,٥٪

* المصدر: وزارة المالية

رابعاً: القطاع الخارجي

نبين في هذا الفصل حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

١ - التجارة الخارجية

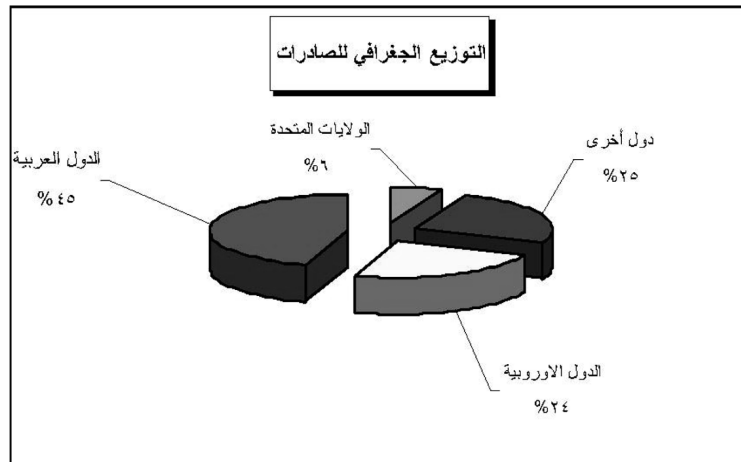
انعكس الوضع الاقتصادي تباطؤاً على الحركة التجارية فانخفض الاستيراد خلال عام ١٩٩٩ بنسبة ١٢,٧٪ ثم عاد وارتفع بنسبة بلغت ٠,٣٪ في العام ٢٠٠٠, وفي نفس العام ارتفعت قيمة الواردات السلعية بنسبة ٠,٤٪ مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته ١٢,١٪ في العام ١٩٩٩ وبذلك وصلت قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٢٢٨ مليون دولار كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه .

جدول رقم ٢ - ١٢
تطور الواردات السلعية خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
(بملايين الدولارات الأميركية)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٦٢٢٨	٦٢٠٦	٧٠٦٠	٧٠٥٨	٧٤٥٨	٧٣٠٣	القيمة
٪٠,٣٥	- ٪١٢,١٠	٪٠,٠٣	- ٪٥,٣٦	٪٢,١٢	-	التغير

* المصدر: مصرف لبنان

الرسم البياني رقم ٢ - ٦ التوزيع الجغرافي للصادرات



من جانب آخر بلغت قيمة الصادرات السلعية في العام ٢٠٠٠ حوالي ٧١٤ مليون دولار، مقابل ٦٧٧ مليوناً في العام ١٩٩٩ أي بزيادة ٥,٥ ٪ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه.

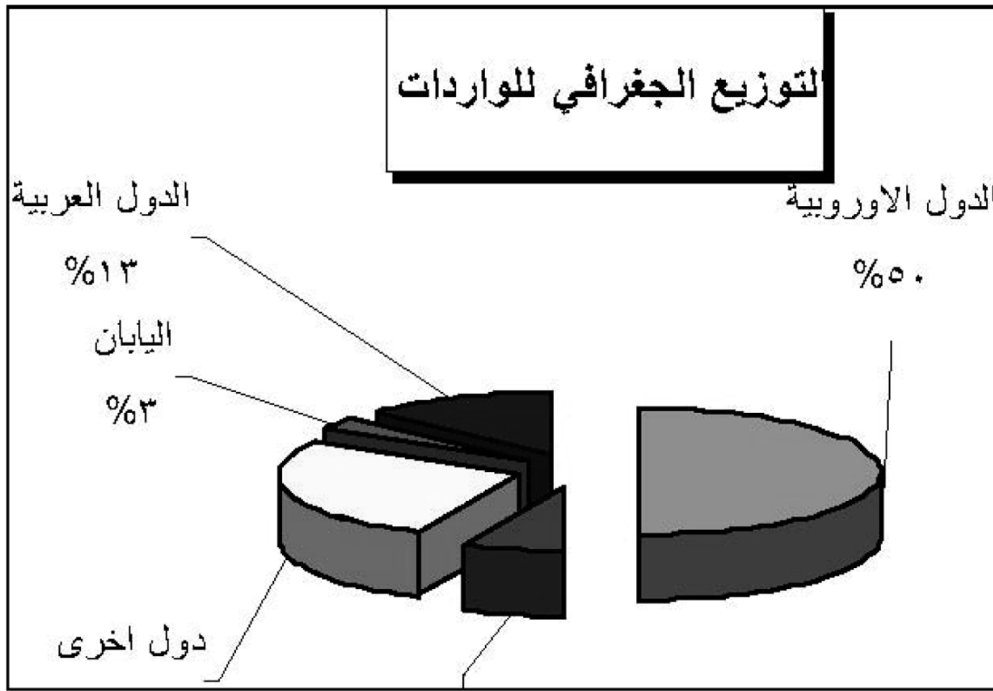
جدول رقم ٢ - ١٣: تطور الصادرات السلعية خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
(بملايين الدولارات الأميركية)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	بملايين الدولارات
٧١٤	٦٧٨	٧١٦	٦٤٤	٧٣٤	٦٥٤	القيمة
٪٥,٣	- ٪٥,٣	٪١١,٢	- ٪١٢,٣	٪١٢,٢	-	التغير

* المصدر: مصرف لبنان

يظهر التوزيع الجغرافي للصادرات أن أهم الدول المستوردة للسلع اللبنانية في العام ٢٠٠٠ هي دولاً عربية، إذ تشكل ٤٥٪ من مجموع تلك الصادرات. وفي المقابل، يظهر توزع الواردات أن أهم البلدان المصدرة إلى لبنان هي بلدان أوروبية التي تحظى بحوالي ٥٠٪ من مجموع الواردات.

الرسم البياني (٢ - ٧) التوزيع الجغرافي للواردات



سجل الميزان التجاري للبنان في العام ٢٠٠٠ عجزاً قدره ٥٥١٢ مليون دولار، أي بانخفاض نسبته ٠,٣١٪ بالمقارنة مع ما كان قد تحقق في العام ١٩٩٩ على الرغم من الارتفاع الطفيف للواردات بنسبة ٠,٣٪، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات بنسبة ٥,٣٪ لتصل قيمتها إلى ٧١٤ مليون دولار مقابل ٦٧٨ مليوناً في السنة السابقة.

٢ - ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠٠، وللمرة الثانية منذ العام ١٩٩١، عجزاً تراكمياً يعادل ٢٨٩ مليون دولار أميركي، مقابل فائض بلغ ٢٦١ مليون دولار في العام ١٩٩٩ ويعزى عجز ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠٠ إلى تدني الفائض في حساب الرساميل والذي بلغ ٥٣٤١ مليون دولار للعام ٢٠٠٠ عن العجز في الحساب الجاري والذي بلغ ٥٦٣٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٠٠.

جدول رقم ٢ - ١٤

ميزان المدفوعات خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات الأميركية)

بملايين الدولارات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات	٦٥٤	٧٣٤٤	٦٤٤	٧١٦	٦٧٨	٧١٤
الواردات	٧٣٠٣	٧٥٥٩	٧٤٥٨	٧٠٥٨	٦٢٠٦	٦٢٢٦
الميزان التجاري	- ٦٦٤٩	- ٦٨٢٥	- ٦٨١٤	- ٦٣٤٢	- ٥٥٢٨	- ٥٥١٢
ميزان المدفوعات	٢٥٦	٧٨٦	٤٢٠	- ٤٨٨	٢٦١	- ٢٨٩

* المصدر: مصرف لبنان

خامسا: القطاع المصرفي

ارتفع معدل نمو إجمالي موجودات الميزانية المجمعة للمصارف بنسبة ١١,٤٪ في العام ٢٠٠٠ مقابل ارتفاع بنسبة ١٠,٨٪ في العام ١٩٩٩، إذ ارتفعت أرقام هذه الميزانية من ٦٠٩٧١ مليار ليرة إلى ٦٧٨٨٨ ملياراً.

جدول رقم ٢ - ١٥

الميزانية الموحدة للمصارف خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الميزانية الموحدة	٢٩٠٥٥	٣٧١٨٣	٤٥٦٣٣	٥٥٠٣١	٦٠٩٧١	٦٧٨٨٨
ودائع القطاع الخاص	٢١٨٠٦	٢٧٥٠٥	٣٣٣٠٧	٣٨٨٢٥	٤٣٣٠٤	٤٧٥٨٢
ودائع القطاع العام	٢٦١	٢٨٥	٢١٧	٣٤٦	٧٠٢	٧٢١
ودائع غير المقيمين	٢٠٧٨	٣١٨٠	٥٢٦٢	٧٢٨٨	٧٨٥٦	٩١٤٨
الأموال الخاصة	١١٤٦	١٩٤٤	٢٩٩٠	٣٦٢٠	٤٠١٩	٤٣٧٦

* المصدر: مصرف لبنان

لا تزال نسبة ودائع القطاعين العام والخاص، من مقيم وغير مقيم، تشكل المصدر الأساسي لموارد المصارف. وقد بلغت حصتها ٨٤٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠٠٠، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة منذ نهاية ١٩٩٢، فلقد نمت الودائع الإجمالية بمعدل ١٠,٢٥٪ خلال العام

٢٠٠٠، وهو أدنى من المعدلين المسجلين في العامين ١٩٩٩ و١٩٩٨، بنسبة ١١,٦٪ و١٩,٨٪ على التوالي. فقد انخفضت وتيرة نمو ودائع القطاع الخاص المحررة باليرة اللبنانية بنسبة ٠,٠٤٪ مقابل نسبة نمو بلغت ٢٣,٢٥٪ في العام ١٩٩٩.

أما فيما يخص نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع في المصارف (أي نسبة الدولار) التي انخفضت بنسبة ملحوظة من ٦٥,٥٪ سنة ١٩٩٨ إلى ٦١,٦١٪ في نهاية ١٩٩٩، إلا أنها عادت وارتفعت في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٦,٨٨٪ ويعود ذلك إلى نمو بنسبة ٢٢,٧٤٪ للودائع بالعملات خلال ٢٠٠٠ مقابل انخفاض سنوي بنسبة ٤,٣٤٪ للودائع باليرة اللبنانية. و يظهر الجدول أدناه تطور نسبته خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

جدول رقم ٢ - ١٦

تطور نسبة الدولار خلال السنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٦٦,٨٨٪	٦١,٦١٪	٦٥,٥٢٪	٦٣,٨٧٪	٥٦,٤٩٪	٦٢,٣٤٪	نسبة الدولار

أ. الأموال الخاصة

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية العام ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٧٦ مليار ليرة، أي بارتفاع نسبته ٨,٩٪ وشكلت ٦,٤٪ من إجمالي الموجودات المجمعة في نهاية العام ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان قد قرر في العام ٢٠٠٠ رفع نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الموجودات (الملاءة) من ٨٪ إلى ١٢٪.

ب. توظيفات القطاع المصرفي

تقوم المصارف اللبنانية بأداء دور الممول الرئيسي للاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص. ففي نهاية العام ٢٠٠٠ انحسر معدل نمو إجمالي التسليفات للقطاع الخاص بالعملة اللبنانية ليصبح بنسبة ٥,٩٪ بالمقارنة مع ١٢,٤٪ و ٢٠,٩٪ في الأعوام ١٩٩٩ و١٩٩٨ على التوالي.

أما متوسط الفائدة المدينة على الليرة فقد بلغ ١٨,٣٨٪ في نهاية العام ٢٠٠٠ مقابل ١٧,٩٤٪ في العام ١٩٩٩، بالمقابل بلغ متوسط الفائدة المدينة على الدولار الأميركي حوالي ١١,١٥٪ في العام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ١٠,٨٧٪ في العام ٢٠٠٠، ومن جهة أخرى، حققت التسليفات المصرفية للقطاع العام نمواً بسيطاً بنسبة ٦,٥٪ في العام ٢٠٠٠ مقابل ٢١,٧٪ و ٣٥,٦٪ في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي.

الفصل الثالث

قانون موازنة ٢٠٠١

لقد تم تحضير موازنة ٢٠٠١ من قبل وزارة المالية بناءً على السياسات التي إعتمدتها الحكومة في رؤيتها لكيفية تفعيل العجلة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، وتهدف الحكومة لتحقيق نسبة نمو حقيقي تتراوح بين ٢ - ٣٪ والمحافظة على نسبة التضخم بحدود ٢٪. كذلك ير تركز قانون موازنة العام ٢٠٠١ على ترشيد الإنفاق وتحقيق زيادة في إيرادات الخزينة عن طريق تدابير جديدة، وعلى خفض كلفة الدين من خلال البدء بعملية التخصيص.

بالتالي، تسعى الحكومة من خلال قانون موازنة العام ٢٠٠١ إلى التأسيس لهدف أساسي وواضح هو: تحقيق النمو والخروج التدريجي من مشكلة العجز ومشكلة الدين العام.

وعليه تمّ إعداد موازنة العام ٢٠٠١ في ظل هذه السياسة الهادفة والواضحة لتتمحور حول فكرة تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وعبر خلق مناخ اقتصادي واستثماري، ومن خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

وندرج بالفقرات التالية تحليلاً للمبالغ الملحوظة في قوانين الموازنات وكذلك المبالغ المحققة للموازنات للسنوات ٢٠٠١ - ١٩٩٦، وسوف نبين تحليلنا لهيكلية الموازنة في شقيها أي الإيرادات والنفقات، وسوف نبدأ في تحليلنا المذكور بعرض جدولين لتوزيع الإيرادات.

يبين الجدول رقم ٣ - ١ أدناه التوزيع المالي الإجمالي لموازنات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ بالمقارنة مع قانون موازنة العام ٢٠٠١ (بمليارات الليرات)

جدول رقم ٣ - ١

التوزيع المالي الاجمالي لموازنات خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	بمليارات الليرات اللبنانية
٩,٩٠٠	٨,٥٩٠	٨,٣٩٥	٧,٣٢٠	٦,٤٣٣	٦,٤٥٨	مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)
٨,٧١٢	٧,٨٥٤	٧,٤٩٥	٦,٧٦٦	٥,٨٢٥	٥,٥٨٨	أ - النفقات الجارية
٤,٣٠٠	٣,٩٠٠	٣,٩٠٠	٣,٢٠٠	٢,٧٠٠	٢,٦٠٠	* نفقات خدمة الدين
١,١٨٨	٧٣٥	٩٠٠	٥٥٤	٦٠٨	٨٧٠	ب - النفقات الاستثمارية
٤,٩٠٠	٥,٣٨٩	٥,٣٩٠	٤,٦٠٠	٤,١٠٠	٤,٠٢٥	مجموع الواردات
٥,٠٠٠	٣,٢٠١	٣,٠٠٥	٢,٧٢٠	٢,٣٣٣	٢,٤٣٣	العجز
- ٧٠٠	٦٩٩	- ٨٩٥	- ٤٨٠	- ٣٦٧	- ١٦٧	الفائض (-) أو العجز الأولي
%٥٠,٥	%٣٧,٣	%٣٥,٨	%٣٧,٢	%٣٦,٣	%٣٧,٧	نسبة العجز إلى النفقات

* المصدر: قوانين موازنة ١٩٩٦ - ٢٠٠١.

ويبين الجدول رقم ٣ - ٢ أدناه الأرقام المحققة للنفقات للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ بالمقارنة مع قانون موازنة ٢٠٠١ (بمليارات الليرات)

جدول رقم ٣ - ٢

التوزيع المالي الاجمالي لموازنات خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	بمليارات الليرات اللبنانية
٩,٩٠٠	١٠,٤٢٤	٨,٤٥٢	٧,٩٠٦	٩,٢٢٨	٧,٢٢٥	مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)
٥,٦٠٠	٦,٢٢٧	٤,٨٢٨	٤,٥٥٤	٥,٧٤٦	٤,٥٧٢	أ - نفقات ما عدا خدمة الدين
٤,٣٠٠	٤,١٩٧	٣,٦٢٤	٣,٣٥٢	٣,٤٨٢	٢,٦٥٣	ب - خدمة الدين
٤,٩٠٠	٤,٥٥٢	٤,٨٦٨	٤,٤٤٩	٣,٧٥٣	٣,٥٣٣	مجموع الإيرادات
٥,٠٠٠	٥,٨٧٢	٣,٥٨٤	٣,٤٥٧	٥,٤٧٥	٣,٦٩٢	العجز
%٥٠,٥	%٥٦,٣٣	%٤٢,٤٠	%٤٣,٧٣	%٥٩,٣٣	%٥١,١٠	نسبة العجز من النفقات

* المصدر: وزارة المالية

أما تفاصيل وبيان الأرقام المبينة أعلاه فإننا نبينها ضمن البابين الأساسيين أي الإيرادات والنفقات.

أولاً: الإيرادات

يبين الجدول رقم ٣ - ٣ توزيعاً أكثر تفصيلاً للإيرادات (بمليارات الليرات)

جدول رقم ٣ - ٣

التوزيع تفصيلي للإيرادات ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١
(بمليارات الليرات اللبنانية)

قانون موازنة ٢٠٠١	محصل ٢٠٠٠	قانون موازنة ٢٠٠٠	
٣٤٤٧	٢٩١٧	٣٧٣١	مجموع الإيرادات الضريبية
١٤٥٣	١١٦٩	١٦٥٨	مجموع الإيرادات غير الضريبية
-	٤	-	مجموع حاصلات تسديد السلفات
٤٩٠٠	٤٠٨٩	٥٣٨٩	المجموع

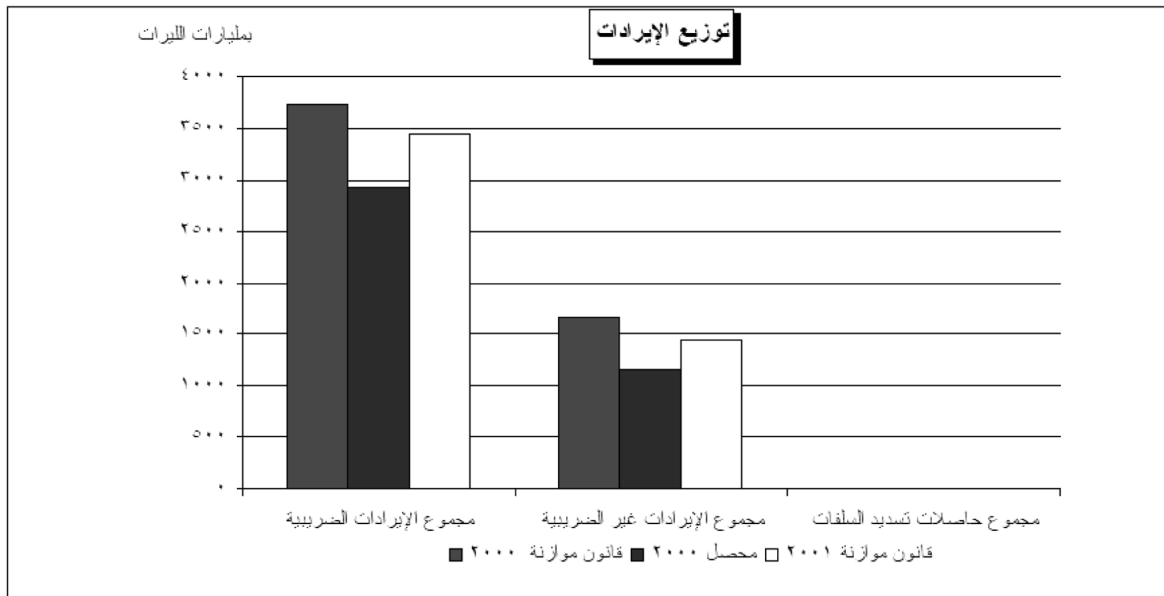
* المصدر: قانون موازنة ٢٠٠١.

لقد قدرت الإيرادات المرتقب تحقيقها في العام ٢٠٠١ بحوالي ٤٩٠٠ مليار ليرة لبنانية بالمقارنة مع ٥٣٨٩ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٠، وقد بلغت نسبة التحصيل الفعلية ما مجموعه ٤٥٥٢ مليار ليرة بما فيها إيرادات الخزينة.

يعود هذا الانخفاض في إيرادات قانون موازنة العام ٢٠٠١ والبالغة نسبته ٩٪ بالمقارنة مع ما جرى لحظه في موازنة العام ٢٠٠٠، إلى التخفيض الذي أقرته الحكومة على التعرفة الجمركية، وتخفيض إيرادات من بند وفر موازنة الاتصالات السلوكية واللاسلكية تحسباً لإجراء الخصخصة. إلا أنه وبالرغم من تأثير هذه التخفيضات وخصوصاً الجمركية منها على مستوى الإيرادات في المدى القصير، غير أن الحكومة ترى أن هذه السياسة ستسهم على المدى المتوسط والبعيد في تحسينها عبر الزيادات المرتقبة في الحركة الاقتصادية. فخلال الفصل الأول من العام ٢٠٠١ بلغت الرسوم الجمركية ٣٨٤ مليار ليرة لبنانية، مقابل ٤٥٦ مليار ليرة لبنانية خلال الفصل الأول للعام ٢٠٠٠. إن هذا الانخفاض بقيمة ٧٢ مليار ليرة لبنانية جاء أقل من توقعات الحكومة، إذ إنه كان من المتوقع أن تنخفض إيرادات خزينة الدولة إثر هذه التعديلات حوالي ٣٧,٥ مليار ليرة لبنانية شهرياً أو ما يوازي ١١٢,٥ مليار ليرة لبنانية خلال الفصل الأول للعام ٢٠٠١، فجاءت النتيجة أفضل من المتوقع بنسبة ٣٦٪.

يظهر الرسم البياني رقم ٣ - ١ أدناه توزيع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

رسم بياني



ونوضح في الفقرات التالية بعض تفاصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

أ - الإيرادات الضريبية

تشكل الإيرادات الضريبية حوالي ٧٠٪ من مجموع الإيرادات في قانون موازنة العام ٢٠٠١، وهي تزيد بنسبة ١٣٪ عن الإيرادات الضريبية المحصلة في العام ٢٠٠٠، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة والتي من شأنها أن تسهم في ارتفاع مستوى الإيرادات، فقد أعدت وزارة المالية مشروع التسوية الضريبية والمتوقع أن يساهم بزيادة الإيرادات الضريبية بحوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية، كما أنه عند إقرار هذه التسوية يسري مفعول الرسم المهني الذي من شأنه أن يساهم بزيادة الإيرادات الضريبية بحوالي ٤٠ مليار ليرة لبنانية.

ويبين الجدول رقم ٣ - ٤ أدناه تفاصيل الإيرادات الضريبية (بمليارات الليرات)

جدول رقم ٣ - ٤
تفاصيل الإيرادات الضريبية ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١
(بمليارات الليرات اللبنانية)

قانون موازنة ٢٠٠١	محصل ٢٠٠٠	قانون موازنة ٢٠٠٠	
٧٥٨	٤٨٧	٦٨٣	ضريبة على الدخل ورؤوس الأموال
٤٠٣	٢٧٤	٤٢٥	ضريبة على الأملاك
١٠٦٧	٩٠٤	١٠٩١	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
٩٦٠	١٠٦٦	١٢٥٠	الرسوم على التجارة والمبادلات التجارية
٢٥٩	١٨٦	٢٨٢	الإيرادات الضريبية الأخرى
٣٤٤٧	٢٩١٧	٣٧٣١	المجموع

* المصدر: قانون موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

ونورد في الفقرات التالية بعض الإيضاحات حول بنود الجدول المبين أعلاه.

١. قدرت الإيرادات الناتجة عن الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال في قانون موازنة ٢٠٠١ بحوالي ٧٥٨ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة قدرها ٥٥,٦٪ بالمقارنة مع القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠، يشكل هذا البند ما نسبته ٢٢٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ١٨٪ على ما كان عليه في قانون موازنة ٢٠٠٠، وتعود هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

- النمو الاسمي المتوقع خلال العام ٢٠٠١ والذي سيساهم بزيادة كل من ضريبة الدخل على الأرباح، وضريبة الدخل على الرواتب والأجور، وضريبة الدخل على رؤوس الأموال بنسبة مقدرة بحوالي ٥٪.

- تحسين الجباية وزيادة معدلات الضرائب والمتوقع أن تساهم بزيادة ٢٠ و ١٠٪، و ٥٪ على كل من ضريبة الدخل على الأرباح، وضريبة الدخل على الرواتب والأجور، وضريبة الدخل على رؤوس الأموال على التوالي.

٢. قدرت الإيرادات من الضريبة على الأملاك في قانون موازنة ٢٠٠١ بحوالي ٤٠٣ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة ٤٧٪ عن القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠. يشك هذا البند ١٢٪ من مجموع الإيرادات الضريبية في قانون موازنة العام ٢٠٠١، مقابل ١١٪ في قانون موازنة ٢٠٠٠، وتعود هذه الزيادة إلى الاجراءين التاليين اللذين إتخذتهما الحكومة :

أولاً: قرار الإعفاء الجزئي من غرامات التحقق والتحصيل الذي يستفيد منه مكلفو ضريبة الدخل والضريبة على الأملاك والضرائب غير المباشرة.

ثانياً: مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الأملاك المبنية، الذي يسهل على المكل إجرء المعاملات العائدة للقيمة التأجيرية، كما يتضمن تخفيضاً نسبياً يشجع شريحة كبيرة من المواطنين على تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب.

إن هذين الإجراءين المذكورين، ينعكسان إيجابياً على تشجيع المكلفين على إنجاز معاملاتهم العقارية من فرز وتسجيل وتسديد ما يتوجب عليهم من رسوم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عائدات الخزينة من ضريبة (أملاك مبنية) والرسوم (العقارية) معاً.

لقد أدى الإجراءان المذكوران أعلاه إلى :

* زيادة الإيرادات من الضريبة على الأملاك المبنية بنسبة ٥٪ عما كان متوقعاً في موازنة ٢٠٠٠ لتبلغ ٧١ مليار ليرة لبنانية، وذلك تماشياً مع النمو الإسمي المتوقع من خلال التسوية الضريبية وتطبيق عملية الإعفاءات من الغرامات.

* زيادة الرسوم العقارية بنسبة ١٩٪، ٥٪ منها عائد إلى النمو الإسمي المتوقع خلال العام ٢٠٠١، و ١٤٪ عائد إلى التسهيلات المقدمة لغير اللبنانيين لامتلاك العقارات في لبنان.

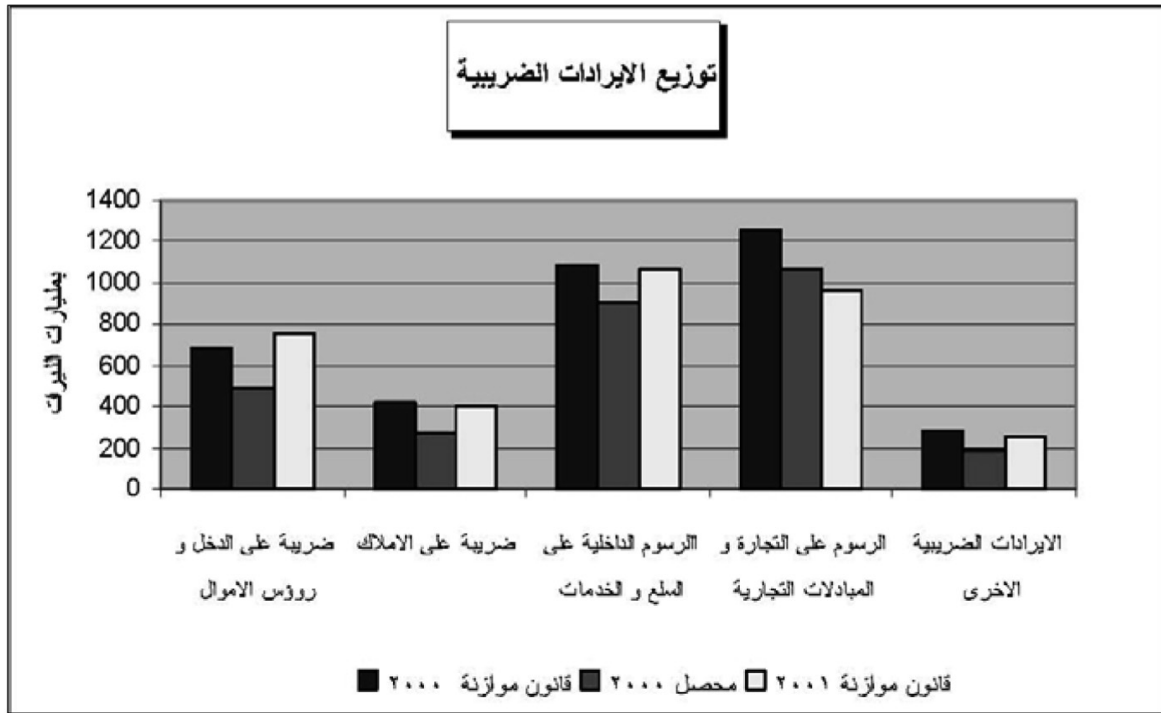
٣. بلغت الإيرادات المقدرة الناتجة عن الرسوم الداخلية على السلع والخدمات حوالي ١٠٦٧ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ١٨٪ عن القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠، يشكل هذا البند حوالي ٣١٪ من مجموع الإيرادات الضريبية مقابل ٢٩٪ في قانون موازنة ٢٠٠٠.

٤. قدرت الإيرادات المرتقب تحصيلها من الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٩٦٠ مليار ليرة لبنانية، أي بانخفاض نسبته ١٠٪ عن القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠، تشكل هذه الإيرادات ٢٨٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ٣٣٪ وردت في قانون موازنة ٢٠٠٠، ويعود هذا التراجع لانخفاض الرسوم الجمركية على الاستيراد بحوالي ٤٠٠ مليار ليرة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية.

وبناء عليه تكون قيمة الإيرادات الضريبية المتوقعة في قانون موازنة ٢٠٠١ قد بلغت حوالي ٣٤٤٧ مليار ليرة لبنانية، هي تزيد بنسبة ١٨٪ على الإيرادات الضريبية المحصلة في العام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٢٩١٧ مليار ليرة لبنانية.

ويبين الرسم البياني رقم ٣ - ٢ أدناه توزيع الإيرادات الضريبية ومقدار تحصيلها في العام ٢٠٠١ ومقارنتها مع قانون موازنة العام ٢٠٠٠

رسم بياني



ب - الإيرادات غير الضريبية

تشكل الإيرادات غير الضريبية ما نسبته ٣٠٪ من مجموع الإيرادات في قانون موازنة ٢٠٠١، كما أنها تزيد بنسبة ٢٤٪ عن الإيرادات غير الضريبية المحصلة خلال العام ٢٠٠٠.

ويبين الجدول رقم (٣ - ٥) التوزيع المفصل لهذه الإيرادات. (بمليارات الليرات)

جدول رقم ٣ - ٥

تفاصيل الإيرادات الضريبية ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١
(بمليارات الليرات اللبنانية)

قانون موازنة ٢٠٠١	محصل ٢٠٠٠	قانون موازنة ٢٠٠٠	
٧٣٧	٧٨٥	٧٨٨	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة
٤٢١	٣٦١	٥٤٥	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات
١٠	٨	١٧	الغرامات والمصادرات
٢٨٥	١٥	٣٠٨	الإيرادات غير الضريبية الأخرى
١٤٥٣	١١٦٩	١٦٥٨	مجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

أما تفاصيل التوزيع المبين في الجدول (٣ - ٥) فإننا نبينها في الفقرات التالية:

١. قدرت الإيرادات من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة بحوالي ٧٣٧ مليار ليرة لبنانية، أي بانخفاض بنسبة ٦٪ عن القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠. تشكل هذه الوزارات ما نسبته ٥١٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية، مقابل ٤٨٪ في قانون موازنة ٢٠٠٠، ويعود هذا الانخفاض للأسباب التالية:

- تخفيض ١٧٠ مليار ليرة من المبلغ الذي كان متوقعاً تحويله للدولة من الموازنة الملحقة لوزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الإمكانية الجديدة المباشرة بعمليات تخصيص قطاع الاتصالات
- زيادة إيرادات الخزينة من كازينو لبنان بنسبته ٥٪ وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي المتوقع خلال العام ٢٠٠١
- اعتماد نصف القيمة المحصلة في العام ١٩٩٩، أي ١٠ مليار ليرة لبنانية، للإيرادات المحصلة من مرفأ بيروت
- زيادة ٥٪ عما كان متوقعاً تحصيله في موازنة ٢٠٠٠ من إيرادات مديرية اليانصيب الوطني وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي المتوقع خلال العام ٢٠٠١

- زيادة ٥٪ على إيرادات مطار بيروت الدولي وذلك نتيجة لتطبيق سياسة الأجواء المفتوحة من قبل الدولة.

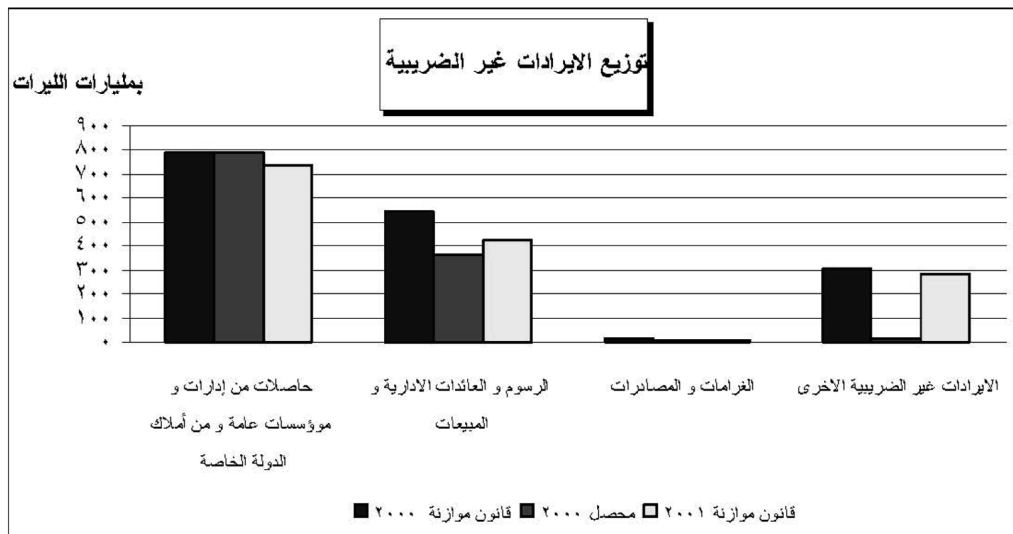
٢. قدرت الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات بحوالي ٤٢١ مليار ليرة لبنانية، أي بارتفاع نسبته ١٧٪ على القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠، يشكل هذا البند حوالي ٢٩٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية، مقابل ٣٣٪ في قانون موازنة ٢٠٠٠، ويعود ذلك لعدم تحقيق ما كان متوقعاً تحصيله في قانون موازنة ٢٠٠٠ (٥٤٥ مليار ليرة لبنانية) ومحاولة مقارنة توقعات العام ٢٠٠١ إلى الرقم المحصل في العام ٢٠٠٠ والبالغ ٣٧٧ مليار ليرة مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة ٥٪ عما كان متوقعاً حصوله في قانون موازنة ٢٠٠٠ على إيرادات رئاسة الموانئ.

٣. قدرت الغرامات والمصادرات بحوالي ١٠ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة نسبتها ٢٥٪ عن القيمة المحصلة خلال العام ٢٠٠٠، لا تزال الغرامات والمصادرات تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات غير الضريبية.

٤. قدرت الإيرادات غير الضريبية الأخرى ب ٢٨٥ مليار ليرة لبنانية، وتشمل الحسومات التقاعدية (٨٠ مليار ليرة)، حاصلات البريد (٥ مليار ليرة)، وهبات خارجية (٢٠٠ مليار ليرة). يشكل هذا البند حوالي ٢٠٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية مقابل ١٩٪ في قانون موازنة ٢٠٠٠

ويظهر الرسم البياني رقم ٣ - ٣ توزيع الإيرادات غير الضريبية في قانون موازنة ٢٠٠١ بالمقارنة مع المحصل في العام ٢٠٠٠ والمقدر في موازنة ٢٠٠٠.

رسم بياني



ثانياً: النفقات

قدرت وزارة المالية النفقات في قانون موازنة العام ٢٠٠١ بحوالي ٩,٩٠٠ مليار ليرة لبنانية مقابل ٨,٥٩٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ١٥٪.

تعكس النفقات المقدرة القيمة الواقعية التي تعتزم الحكومة إنفاقها سنوياً، بالمقابل تشير أرقام النفقات الفعلية إلى ارتفاع الإنفاق العام بما فيه نفقات الخزينة إلى ١٠,٤٢٤ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٠.

سوف تتناول تحليل النفقات من جوانب عدة بعد توزيعها على ثلاث أسس هي:

أ - التوزيع الإقتصادي للنفقات

ب - التوزيع الإداري للنفقات

ج - التوزيع الوظيفي للنفقات

وسنستعرض فيما يلي تحليلنا للنفقات وفق التوزيعات المذكورة.

أ - التوزيع الاقتصادي للنفقات

إن تحقيق ترشيد وإحتواء النفقات يتطلب تخفيض كل ما هو خارج عن إطار النفقات والإلتزامات الثابتة أي الرواتب والأجور وخدمة دين العام، فمن المتوقع أن ترتفع خدمة الدين العام في قانون موازنة ٢٠٠١ بحوالي ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية لتبلغ ٤,٣٠٠ مليار ليرة لبنانية، وأن ترتفع نفقات الرواتب والأجور إلى حوالي ٢,٠٨٨ مليار ليرة لبنانية.

ضمن هذا الإطار عملت وزارة المالية على تخفيض المساعدات المقدمة لمكتب الشمندر السكري، مما يوفر ١٣ مليار ليرة على الخزينة، ويساعد على تحرير القطاع الزراعي، كما اتخذت بعض الإجراءات التصحيحية كصرف موظفي تلفزيون لبنان، وإحالة بعض موظفي الوكالة الوطنية للإعلام إلى مجلس الخدمة المدنية، وذلك بهدف تقليص حجم الإنفاق. على الرغم من ذلك فإن النفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الأكبر على الموازنة وتحد من قدرة الحكومة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية الخارجية. تشكل النفقات والالتزامات الثابتة حوالي ٦٦٪ من المجموع العام للنفقات وحوالي ٧٥٪ من إجمالي نفقات الجزء الأول.

ويبين الجدول رقم ٣ - ٦ أدناه أرقام الجزئين الأول والثاني لقانون موازنة ٢٠٠١، وقانون موازنة ٢٠٠٠ (بالاف الليرات)

جدول رقم ٣ - ٦

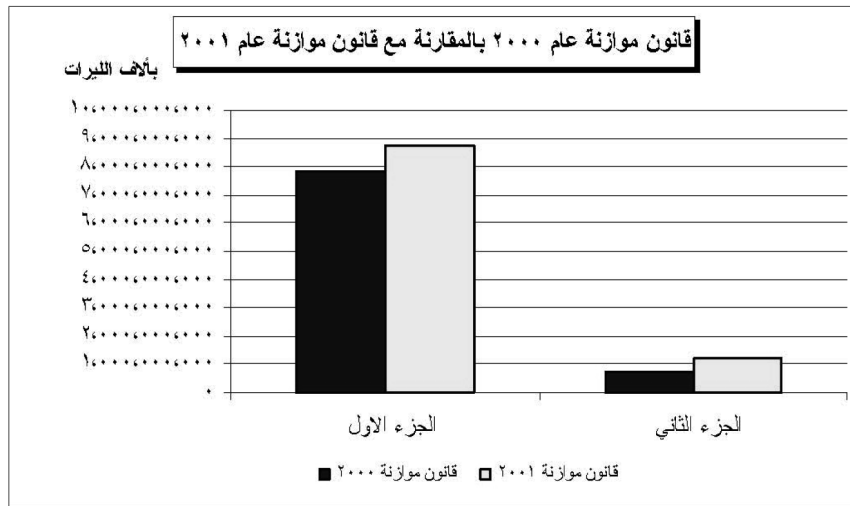
الجزئين الأول والثاني لقانون موازنة ٢٠٠١ وقانون موازنة ٢٠٠٠ (بآلاف الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثاني	الجزء الأول	
٨,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٣٥,٠٩٧,٥٥٠	٧,٨٥٤,٩٠٢,٤٥٠	قانون موازنة ٢٠٠٠
٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٨٨,٠٦٠,٦٨٠	٧,١١٩,٣٩٣,٢٠٨	قانون موازنة ٢٠٠١

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

كذلك يظهر الرسم البياني رقم (٤ - ٣) أدناه توزيع المجموع العام للنفقات بين جزئها الأول والثاني. (المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١).

رسم بياني



تشكل النفقات الجارية ٨٨٪ من مجموع النفقات وهي مكونة من المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها (٢٣٪) ومن خدمة الدين (٤٣٪).

إن النفقات الاستثمارية تشكل ١٢٪ من مجموع النفقات، علماً بأن هذه النفقات هي التي تسهم مع ما سيصار إلى إنفاقه من خلال إستثمارات مبالغ من أصل القروض الميسرة الممنوحة للبنان في تحفيز النمو الاقتصادي.

وقد بلغت النفقات الجارية في قانون موازنة ٢٠٠٠، ٩١٪ وإقتصرت النفقات الاستثمارية آنذاك على نسبة ٩٪ من إجمالي النفقات.

كذلك يظهر الجدول رقم ٣ - ٧ التصنيف الاقتصادي لإجمالي نفقات قانون موازنة عام ٢٠٠١ بالمقارنة مع قانون موازنة عام ٢٠٠٠ (بملايين الليرات)

جدول رقم ٣ - ٧

التصنيف الاقتصادي لإجمالي نفقات قانون موازنة ٢٠٠١ وقانون موازنة ٢٠٠٠
(بملايين الليرات اللبنانية)

إجمالي النفقات	قانون موازنة ٢٠٠٠	موازنة ٢٠٠١	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة العام ٢٠٠١
مواد استهلاكية	١٣٧,٧١٣	١٧٠,٤٦٢	٢ %
خدمات استهلاكية	٩٩,٧٥٥	١٢٨,٣٨٧	١ %
مخصصات والرواتب والأجور وملحقاته	١,٩٢٥,٦٨٦	٢,٠٨٨,٩٩٥	٢١ %
التحويلات (*)	١,٤٥٥,٦١٨	١,٥٧٢,٠٤٠	١٦ %
نفقات مختلفة	٢٤٢,٩٠٧	٢٧٢,١٨١	٣ %
النفقات المالية	٣,٩٠٠,٠٠٠	٤,٣٠٠,٠٠٠	٤٣ %
النفقات الطارئة والاستثنائية	٩٢,٧٨٥,٧٨٧	١٧٩,٨٧٤	٢ %
مجموع النفقات الجارية	٧,٨٥٤,٤٦٧	٨,٧١١,٩٣٩	٨٨ %
أراضي	٩٥٠	١٠,٦٠٠	٠,١ %
أبنية	٧,٠٠٠	٢٢,٥٠٠	٠,٢ %
استثمارات لإنشاء وأشغال	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٠,٠٢ %
استثمارات لإنشاءات مائية	١٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٠,٢٣ %
تجهيزات	٥٤,٠٤١	٨٣,٢٦٤	٠,٨٤ %
إنشاءات قيد التنفيذ	٥٦١,٢٥٢	٩٥٤,٨٦٤	٩,٦ %
صيانة	٨١,٣١٠	٨٠,٧٧٦	٠,٨ %
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة	١٩,٤٧٩	٢١,٠٥٤	٠,٤ %
مجموع اكتساب الأصول الثابتة المادية	٧٣٥,٥٣٢	١,١٨٨,٠٦١	١٢ %
مجموع الأصول الثابتة (المادية والمائية)	٧٣٥,٥٣٢	١,١٨٨,٠٦١	١٢ %
المجموع العام	٨,٥٩٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠ %

* تتضمن هذه التحويلات مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي بقيمة ٥٠ مليار ليرة لبنانية وحصّة الرواتب والأجور والعطاءات للعاملين في إدارات الدولة بحوالي ٢٠٤ مليار ليرة لبنانية.

يشكل بند نفقات الأسلحة العسكرية والأمنية بما فيها حصّتهم من نفقات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة حوالي ٣٨,٥٪ من مجموع العام للنفقات في قانون موازنة ٢٠٠١ باستثناء نفقات خدمة الدين العام، وقد كانت هذه النسبة لهذا البند حوالي ٣١,٩٪ في العام ٢٠٠٠.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات العسكرية والأمنية قد سجلت زيادة قدرها ٥١٪ عما كانت عليه في العام ١٩٩٥. إلا أن هناك رغبة عبرت عنها قيادات الأجهزة العسكرية والأمنية في تخفيض هذه النفقات خلال عام ٢٠٠١ والأعوام اللاحقة. ونعرض فيما يلي جدولاً يبين تطور تلك النفقات خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

جدول رقم ٣ - ٨: نفقات الأسلاك العسكرية والأمنية وحصتها من التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة
خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١ (بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠١ موازنة	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١,٣٣٥*	١,٢٤٥	١,٢٥٠	١,٠٨٠	١,١٠١	١,١٤٢	١,٠٣٢	أ - نفقات الأسلاك العسكرية
٧٥٦	٧١٨	٦٣٦	٤٩١	٤٤٩	٢٨٩	٢٨٩	ب - حصة المتقاعدين من الأسلاك العسكرية من مجموع الانفاق للتقاعد وتعويض الصرف
٢,٠٩١	١,٩٨٩	١,٨٨٢	١,٥٧١	١,٥٤٩	١,٤٣١	١,٣٢١	مجموع نفقات الأسلاك العسكرية وحصتهم من التقاعد و تعويض الصرف (أ + ب)
٣٧,٣٪	٣١,٩٪	٣٩٪	٣٤,٥٠٪	٢٩,٦٢٪	٣١,٢٩٪	٣٣,١٨٪	مجموع نفقات الأسلاك العسكرية وحصتهم من التقاعد و تعويض الصرف من مجموع النفقات الإجمالية من حساب الخزينة باستثناء خدمة الدين

* المصدر: وزارة المالية.

* خلال دراسة الموازنة باشرت وزارة الدفاع والوزارات الأمنية تقليص حجم الإنفاق وذلك عبر تخفيض قيمة الرواتب والإجور ب ١٩ مليار ليرة لبنانية وقيمة تعويضات الصرف لوزارة الدفاع وباقي الأجهزة الأمنية ب ٧٥ مليار ليرة لبنانية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض قيمة نفقات الأسلاك العسكرية في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

ب - التوزيع الإداري للنفقات

يمكن تحليل النفقات لقانون موازنة ٢٠٠١ وفق توزيع إداري على الشكل التالي:

١ - باب رئاسة مجلس الوزراء

- إن النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء يمكن تفنيدها على الشكل التالي:
- مساهمة للموازنة الإدارية للصندوق المركزي للمهجريين قيمتها ٦ مليار ليرة لبنانية، و ١٥٠ مليار ليرة لبنانية للإعمار والترميم والإخلاء.
- مساهمة للموازنة الإدارية لمجلس الإنماء والإعمار بقيمة ١٢ مليار ليرة لبنانية، و ٢٧٢ مليار ليرة لبنانية للمشاريع الإعمارية.
- مساهمات لمجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية بقيمة ١٥٢ مليار ليرة لبنانية، وذلك لتشمل مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية اللتان إندمجتا في مجلس واحد مع مجلس الإنماء والإعمار.
- مساهمة لمجلس الجنوب قيمتها ١١ مليار ليرة لبنانية للموازنة الإدارية، و ٦٤ مليار ليرة لبنانية للترميم والإعمار.
- مساهمات في رواتب وأجور موظفي الجامعة اللبنانية قيمتها ١٥٥ مليار ليرة لبنانية.

٢ - أبواب الوزارات الرئيسية

تم تخفيض إعتمادات بعض الوزارات كوزارة الطاقة والمياه، ووزارة الاتصالات، وذلك تماشياً مع سياسة تخفيض وترشيد الإنفاق. كما أن نفقات الجزء الثاني أي الإنفاق الاستثماري لوزارة الأشغال العامة والنقل ما زالت تحتل مرتبة مهمة في موازنة ٢٠٠١، وتبلغ قيمتها ٢٣٩ مليار ليرة لبنانية، وتشكل ٢٠٪ من مجموع نفقات الجزء الثاني من موازنة ٢٠٠١، مما يعكس مشروع الحكومة في متابعة ورشة الأعمار والنهوض الاقتصادي لتحفيز النمو.

أما بالنسبة للنفقات المخصصة لوزارة الشؤون الاجتماعية فهي تعكس جزئياً مساهمة الحكومة في الشأن الاجتماعي حيث أن الوزارات الأخرى التي تختص بالخدمات الاجتماعية، كوزارة

الصحة ووزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة المهجرين تقوم هي أيضاً بنفقات مهمة تتعلق بالشؤون الاجتماعية.

ويبين الجدول رقم ٣ - ٩ نفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية (بملايين الليرات)

جدول رقم ٣ - ٩

نفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية

قانون موازنة ٢٠٠٠ مع قانون موازنة ٢٠٠١ (بملايين الليرات اللبنانية)

موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠٠	
٨٨٦,٧٥٥	٨٧٠,٥٨٧	الدفاع الوطني
٩٧٧,٩٨٨	٥٩٠,٢٧٦	رئاسة مجلس الوزراء
٤١٧,١١٦	٣٧٦,١٤٢	الداخلية والبلديات
٢٥,٢٧٣	١٦٥,٥٢٩	الثقافة / التعليم العالي
٨١٢,٦٠٨	٤٤,٢٥٧	التعليم المهني والتقني / التربية الوطنية
٢٥,١٢٠	٤٩٦,٨٤٦	الشباب والرياضة
٢٨٦,٧٩٥	١٩٠,٤٩٥	الأشغال العامة والنقل
٣١٥,٢٧٤	٢٧٤,٣٨٩	الصحة العامة
١,٧٧٩,٣٠٣	١,٥٦٦,٣٩٤	سائر الأبواب
١٩٩,٨٧٤	١١٥,٠٨٥	الاحتياطي
٥,٩٥٣,١٥٧	٤,٦٩٠,٠٠٠	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وفي ما يلي نورد بعض الإيضاحات حول أرقام الجدول المبين أعلاه.

- انخفض عدد الوزارات ما بين موازنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ من ٢٦ وزارة إلى ٢١ وزارة.
- تجدر الإشارة إلى نسبة زيادة النفقات الموكلة إلى وزارة الأشغال العامة والنقل في موازنة ٢٠٠١ حيث تصل هذه الزيادة إلى ٣٧٪ مما يتماشى مع منهج الحكومة الحالية بترشيد الإنفاق

من جهة ومحاولة تفعيل الإنفاق في المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى حيث ترى ضرورة لذلك لتحفيز النمو الاقتصادي .

٣ - المواد الاستهلاكية البند ١١

قدرت قيمة المواد الاستهلاكية في قانون موازنة ٢٠٠١ بحوالي ١٧٠ مليار ليرة لبنانية .
يتضمن هذا البند لوازم مكتبية وإدارية، نفقات تشغيل وسائل النقل، أدوية ومواد مخبرية، مياه وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية، لوازم مكتبية ومواد استهلاكية أخرى .

٤ - الخدمات الاستهلاكية البند ١٢

قدرت قيمة الخدمات الاستهلاكية في قانون موازنة العام ٢٠٠١ بحوالي ١٢٨ مليار ليرة لبنانية
يتضمن هذا البند إيجارات وخدمات مشتركة، صيانة عادية وتصليح طفيف، بريد، إعلانات، مطبوعات وعلاقات عامة، تأمين واستئجار سيارات وآليات، وخدمات استهلاكية أخرى .

٥ - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاته البند ١٣

يتضمن هذا البند مخصصات ورواتب المتعاقدين وأجور الأجراء والمتعاملين والتعويضات وتقديرات العاملين في القطاع العام والمكافآت، اشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد واشتراكات الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنفقات الأخرى للمخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها .

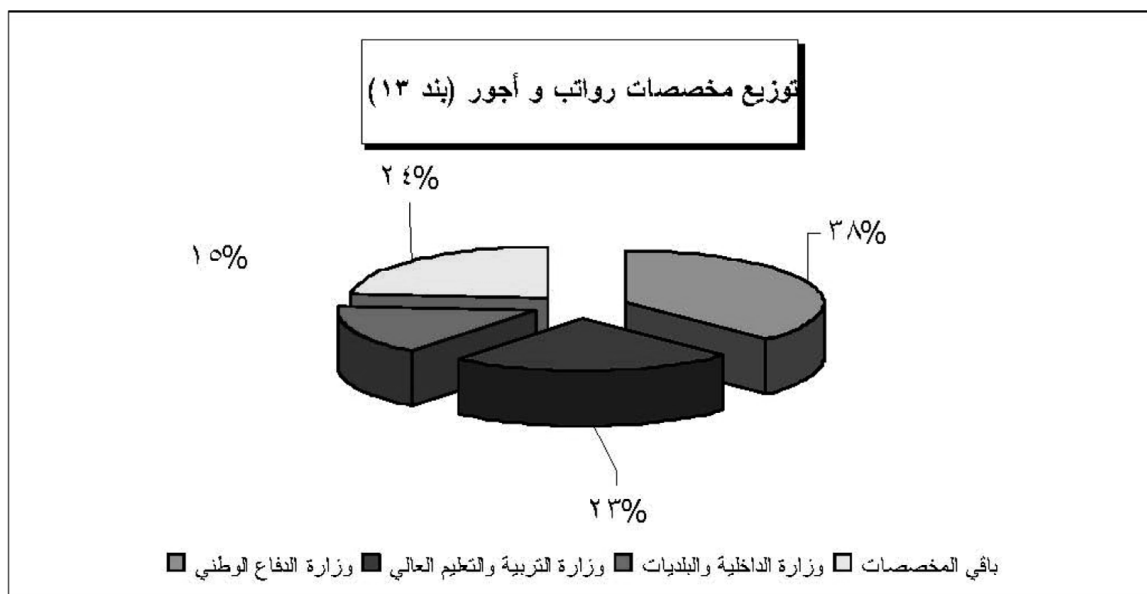
والجدير بالذكر أن حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها ونصيبها من التحويلات تشكل حوالي ٢٣٪ من مجموع النفقات، كما أنه من الضروري أن نشير إلى أن كلفة موظفين القطاع العام يفوق المبلغ المرصود لهذا الغرض في موازنات حصة المخصصات والأجور والرواتب تحت بند رقم ١٣، إذ يضاف إليه حصة المخصصات والأجور والرواتب وملحقاتها من التحويلات (٢٠٤ مليار ليرة) بالإضافة إلى الاحتياطي لتسديد مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي (٥٠ مليار ليرة لبنانية) وبالتالي، شكل مجموع المخصصات والرواتب والأجور حوالي ٢,٣٤٢ مليار ليرة، وذلك بإستثناء مبالغ معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة والبالغة ٩٧٨ مليار ليرة لبنانية، حسب الجدول والرسم البياني المدرجين أدناه .

جدول رقم ٣ - ١٠
حصة المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها
(بآلاف الليرات اللبنانية)

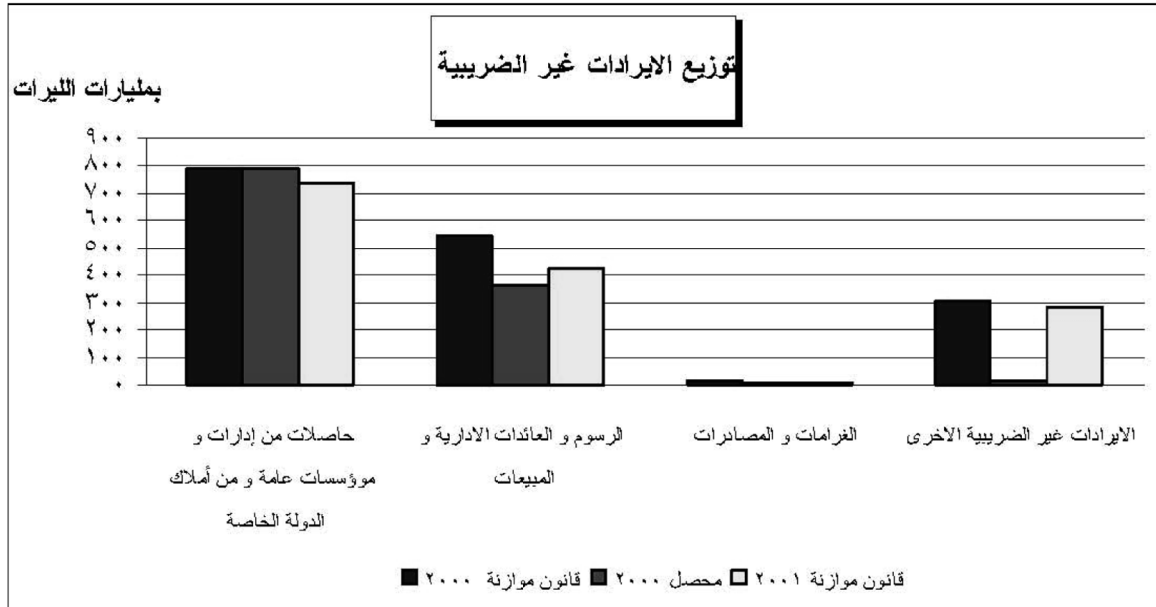
قانون موازنة ٢٠٠١	
٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠	حصة المخصصات والرواتب والأجور من البند ١٤ (٢)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي لتسديد مساهمة الدولة للضمان الاجتماعي (٣)
٢,٠٨٨,٩٩٥,٠٠٠	المخصصات والرواتب والأجور حسب بند ١٣ (٤)
٢,٣٤٢,٩٩٥,٠٠٠	مجموع المخصصات والرواتب والأجور (٤+٣+٢)

* المصدر: قانون موازنة ٢٠٠١

الرسم البياني رقم ٣ - ٥
توزيع مخصصات رواتب وأجور بند ١٣



الرسم البياني رقم ٣ - ٦



٦ - التحويلات البند ١٤

قدرت قيمة التحويلات في قانون موازنة العام ٢٠٠١ بحوالي ١,٥٧٢ مليار ليرة لبنانية.

يتضمن هذا البند مساهمات ومساعدات داخل القطاع العام ولغير القطاع العام، مساعدات خارجية، وإشتراكات ومعاشات التعاقد وتعويضات نهاية الخدمة التي بلغت قيمتها في قانون موازنة ٢٠٠١، وتحويلات أخرى.

من خلال هذا البند يمكننا أن نبين باقي النفقات المخصصة للشؤون الاجتماعية، والتي لم تحسب في إطار نفقات وزارة الشؤون الاجتماعية وهي مفصلة في الجدول التالي:

جدول رقم ٣ - ١١

المساهمات والمساعدات ذات الطابع الاجتماعي (بملايين الليرات اللبنانية)

التاريخ	التبويب	قانون موازنة ٢٠٠٠	موازنة ٢٠٠١	نسبة من المساهمات ذات الطابع الاجتماعي العام
٩ - ١ - ١٤	مساهمات أخرى داخل القطاع العام	٢٠١	٢٠٩	٤٣,١ %
١ - ٢ - ١٤	مساهمات في هيئات لا تتوخى الربح	١١٩	١٤٩	٣١ %
٢ - ٢ - ١٤	عطاءات الى جهات خاصة	٥	١٥	٣,١ %
٣ - ٣ - ١٤	مساعدات لمؤسسات عامة	٢٨	٩٤	١٩,٤٨ %
٩ - ٣ - ١٤	مساعدات أخرى داخل القطاع العام	١٩	١٥	٣,١ %
٩ - ٤ - ١٤	مساعدات أخرى لغير القطاع العام	٠,٣٠٠	٠,٩٠٠	٠,١٩ %
٩ - ٥ - ١٤	مساعدات خارجية أخرى	٠,٨٧٧	٠,١٤٠	٠,٠٣ %
المجموع		٣٧٣,١٧٧	٤٨٣,٠٤	١٠٠ %

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

* تشمل اعتمادات هذا البند مساهمات جارية عادية أخرى تقوم بها الدولة من غير مقابل لجهات لا تتوخى الربح داخل القطاع العام.

٧ - خدمة الدين البند ١٧

بلغت أرقام خدمة الدين ٤,٣٠٠ مليار ليرة لبنانية، أي ما نسبته حوالي ٤٣٪ من إجمالي الموازنة، وهي تتألف من جزئين:

- خدمة الدين العام الداخلي والمقدرة بحوالي ٣٦٠٠ مليار ليرة لبنانية.
- خدمة الدين العام الخارجي والمقدرة بحوالي ٧٠٠ مليار ليرة لبنانية يشتمل هذا المبلغ لخدمة الدين العام الخارجي على المبالغ المستحقة من أصل القروض الممنوحة للبنان بإستثناء إصدارات القروض السيادية.

٨ - الموازنات الملحقه

بلغ مجموع أرقام الموازنات الملحقه في قانون موازنة ٢٠٠١ بالمقارنة مع أرقام موازنة ٢٠٠٠ الأرقام التالية المبينة في الجدول المدرج أدناه:

جدول رقم ٣ - ١٢ الموازنات الملحقه مقارنة: ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (بآلاف الليرات اللبنانية)

إجمالي النفقات	قانون موازنة ٢٠٠٠	قانون موازنة ٢٠٠١	نسبة النمو
موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية	٩٤٩,٩٣٧,٥٠٠	١,٠٣٨,٥٢٤,٥٠٠	٩,٣٣ %
موازنة اليانصيب الوطني	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	٦٩,٥٠٠,٠٠٠	٠,٧٢ %
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكرى	٧٥,٠٣٩,١٦٠	٩٤,٣١٦,٠٠٠	٢٥,٦٩ %
المجموع	١,٠٩٣,٩٦٧,٦٦٠	١,٢٠٢,٣٤٠,٥٠٠	٩,٩١ %

* المصدر: قانونى موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (الموازنات الملحقه)

ج - التوزيع الوظيفى ٤ للنفقات

تشكل الشؤون الإدارية العامة، أى الخدمات العامة، والدفاع الوطنى، والأمن الداخلى، والعدل حوالى ٤٣% من مجموع النفقات.

أما الخدمات الاجتماعية فتشكل حوالى ١٤% من مجموع النفقات وهى موزعة على الشكل التالى: ٨% للتربية والتعليم، ٣% للصحة، ٢% للشؤون الاجتماعية، ١% للإسكان والخدمات الاجتماعية.

وتشكل الخدمات الاقتصادية ٨% من مجموع النفقات موزعة فى معظمها على المواصلات ٢% والشؤون الاقتصادية المتفرعة ٦%.

ويبين الجدول والرسم البيانى أدناه التوزيع الوظيفى للنفقات حسب أبوابها.

جدول رقم ٣ - ١٣

التوزيع الوظيفي للنفقات حسب أبوابها مقارنة: ٢٠٠٠ / ٢٠٠١
(بآلاف الليرات اللبنانية)

الوظيفة	قانون موازنة ٢٠٠٠	موازنة ٢٠٠١
السلطات العامة والخدمات العامة	١,٢٨٣,٠٢٤,٠٧٤	١,٣٧٨,٩٦٦,٩٧٠
الدفاع الوطني	٩٥٧,٦٣٦,٩٤٧	٩٨٥,٨٣٥,٩٥٠
الأمن والعدل	٣٥٥,١٤١,٧٠٩	٣٩٤,٨٥٦,٤١٦
التربية والتعليم	٦٧٣,٢١٦,٦٥٦	٨١٢,٦٠٧,٥٠٠
الصحة	٢٧٤,٣٨٩,٤٦٢	٣١٥,٢٧٤,٤٠١
الشؤون الاجتماعية	١٣٤,٣٥٠,٠٠١	٢١٨,٠٩٢,٠١٨
الإسكان وخدمات المجتمع	٨٨,٣١٨,٦١٦	٨٤,٦٢٥,١٢٤
الثقافة والرياضة والأعلام	٦٠,٦١٥,٦٦٥	٧٧,١١٥,٥٨٢
الشؤون الدينية	٢,٠٨٩,٢٧٢	٣,٠٤٤,٠٩٩
الشؤون الزراعية	٤٠,٦١١,٢٤٨	٦٥,٣٩٧,٢٧٨
الصناعة والطاقة	٢٧,٢٦٢,٣٤٣	٢٤,٠٣٤,٧٣٠
المواصلات والاتصالات	١٨٦,٦٨٧,٨٦٢	٢٧٨,٩٢٨,٥٤٨
الشؤون الاقتصادية المتنوعة	٤٩١,٥٧٠,٣٥٨	٧٦١,٣٤٦,٩٣٥
الدين العام	٣,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
نفقات الموازنة المشتركة	٢١,٦٠٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي الموازنة	٩٣,٤٨٥,٧٨٧	١٨٠,٨٧٤,٤٥٠
المجموع العام	٨,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

* يظهر التصنيف الوظيفي توزيع النفقات على مختلف الوظائف التي تساهم الدولة في تأديتها فتظهر نسبة كل من الشؤون الإدارية العامة والخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية من مجموع النفقات.

الخاتمة

لقد أرادت الحكومة من وراء سياساتها الاقتصادية التي ظهر قسم منها في قانون الموازنة الحالية ومن خلال تفعيل استعمالات القروض الميسرة، الخروج من الجمود، والوصول إلى معالجة مشكلة العجز والدين العام، والتلاؤم مع توجهات الاقتصاد العالمي ومؤسساته. ولا طريق لتحقيق ذلك كله إلا النمو، وإعادة النظر بدور الدولة وتغيير علاقتها بالقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

وقد مضينا خطوات في المجالات الثلاثة. ففي مجال مكافحة الجمود اتخذنا عدداً من الإجراءات لإزالة الحواجز، وتخفيض الرسوم الجمركية، ودعم سائر القطاعات الاقتصادية في الاستثمار، وصولاً إلى قانون الاستثمار الجديد. ونحن مقبلون على تخصيص عدة قطاعات، وعلى تصغير حجم الإدارة وترشيده الإنفاق، وإتاحة المجال لقطاعات وفئات مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية، وهيئات المجتمع المدني للعمل والإنتاج والمنافسة والتفوق.

وتؤدي هذه الإجراءات والقوانين والمراسيم والقرارات إلى التلاؤم مع الأجواء العالمية والتطورات الاقتصادية ولا سيما التلاؤم مع متطلبات اقتصاد المعرفة. وإذا كانت إجراءات التحرير الاقتصادية الداخلية تُسهم في التلاؤم والانفتاح على اقتصادات الدول العربية الشقيقة واقتصاديات العالم، فإن هناك إجراءات مباشرة اتخذت من أجل ذلك. هناك الأجواء المفتوحة، وهناك قانون التملك لغير اللبنانيين وهناك الإجراءات الآيلة إلى خفض كلفة الإنتاج والاستثمار، وهناك مشروع قانون القيمة المضافة لتعزيز واردات الخزينة والإجراءات المتخذة لخفض الإنفاق الجاري بما يسهم في ترشيده الإنفاق العام وهناك مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والإعدادات للانتساب إلى منظمة التجارة العالمية، والتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والتنمية العربية والإقليمية والدولية. ولا شك أن التساند بين الإجراءات التي نتخذها، والتي تدعم النمو وتحفز من جهة وتسهم في إصلاح المالية العامة من جهة أخرى، والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية، سيؤدي إلى تخفيض كلفة العجز والدين العام وكلفته، وصولاً إلى خفض حقيقي في الفترة المقبلة نتيجة النمو المستدام الذي نأمل أن نحققه بنسبة معتبرة.

لقد اعتمدت الحكومة في البيان الوزاري، وقانون الموازنة سياسات تحولت وتتحول إلى برامج تفصيلية تشمل سائر القطاعات والمجالات، والتي ستغير في المدى المنظور علاقات الدولة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، لجهة إطلاق القوى والطاقات، وإعادة توزيع المسؤوليات، ووضع الدولة في موضوع الضامن والحافظ في القانون والأمن والمنافسة، وحماية

الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يشكل عقد شراكة واعتماد متبادل بين الدولة والمجتمع.

وضعت الحكومة هذه السياسات التغييرية، التي هدفها التصدي لمشكلات الحاضر وتحدياته، وفتح آفاق المستقبل الواعد، وضعتها تحت عنوان: الوفاق والنمو. وهي ترى أن هذين الهدفين هما عنوانان اقتصاديان ووطنيان في الوقت نفسه. فلا يمكن التفكير في الاستيعاب والتجاوز وبناء المستقبل بدون اقتصاد سليم، كما أن التوافق في الرؤية الاقتصادية وحولها، ضروري لدقة الوضع من جهة، ولأن التغييرات الجذرية التي نعمل لها تستلزم النقاش والتوافق حول الخطوط الكبرى. لقد بذلت جهود حقيقية عربياً ودولياً من أجل دعم الثقة بلبنان ومستقبله، وبالتالي مساعدته في هذه الورشة الكبرى. وقد كانت تلك الحملة - التي لازالت مستمرة - ضرورية بسبب التوتر الذي يحدثه العدو الإسرائيلي في المنطقة، وبسبب التشكيك الذي تلجأ إليه بعض الجهات التي لا تريد للبنان الخير.

إن الشعب اللبناني الذي أنجز تحرير أكثر أرضه بالإصرار والعزيمة، كما أعاد بناء وطنه بالإصرار والعزيمة أيضاً، قادرٌ بوحدته وإبداعه وجديته وتصميمه وتضامن أشقائه وأصدقائه معه، على بناء المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الزاهر. ما قصدنا أحداً إلا وتضامن وأبدى الاستعداد للمساعدة. لكن البلد في البداية والنهاية بلدنا. والاقتصاد اقتصادنا. كان الدكتور قسطنطين زريق رحمه الله يردد في سنوات عمره الأخيرة: إن قضيتنا محقة، لكن علينا أن نستحق هذا الحق. فلتكن لدينا شجاعة القرار وشجاعة العمل، وشجاعة تحمل المسؤولية، وشجاعة الوضوح في الرؤية والتصرف.

إننا نعتمد في عمليات التغيير على التجربة اللبنانية في اقتصاد السوق، والقطاع الخاص القوي. فما نقوم به ليس تغييراً للنظام، بل هو إفادة من الواقع والتجربة. ثم إنَّ ما نقوم به يحظى بثقة ودعم الجهات المالية العالمية متلائمين بذلك مع طبيعة الوطن وطبيعة اقتصاده وتطوره المستقبلي ودوره في المنطقة بما يمكنه من التلاؤم مع تطور الأسواق العالمية الجديدة، واتفاقه معها في الروحية والواقع والرؤية. إنها رؤية وبرنامج وخطوات متسقة ليس فيها أي عشوائية أو تسرع. وهي محاولة تتسم بالجدية والاستمرار، وتخاطب وعي المواطنين، ولا تتجاهل الصعوبات لكنها لا تدعها تتحكم في التقدير والتدبير.

إننا أمام تحديات عرضناها في مقدمة الفذلكة وفي سائر أجزائها. لكننا أيضاً أمام فرصة لتحقيق نمو مستدام يضعنا على طريق حل المشكلات، وانفتاح الآفاق على المستقبل الاقتصادي نصنعه بإرادتنا وبنيه بأيدينا. ومن أجل هذين الهدفين نرجو أن تكون هذه الموازنة خطوة واسعة إلى الأمام.

الإصلاحات الهيكلية لتحديث وتطوير المالية العامة

تقوم الحكومة ضمن إطار برنامجها للنهوض الإقتصادي، بإطلاق واستكمال مجموعة من الإصلاحات ذات التأثير على الوضع الاقتصادي والمالية العامة، كذلك نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتحديدًا عبر وزارة المالية، وعليه فإننا نستعرض في هذا الملحق بعضاً من هذه المشاريع الإصلاحية.

١ - مشروع النظام الجمركي المعلوماتي «نجم»

يهدف مشروع «نجم» إلى رفع مستوى الأداء في عملية تخليص البضائع وضبط استيفاء الرسوم، وتخفيض كلفة ووقت التخليص للمستورد، إضافة إلى تأمين إحصاءات دقيقة وسريعة لحركة التجارة الدولية مما سيحسن من موقع لبنان التفاوضي مع منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية.

إن اعتماد نظام «نجم» فتح الطريق للقيام بمجموعة إصلاحات أساسية مثل:

تبسيط التعرفة الجمركية.

توحيد الرسوم الجمركية المختلفة في الرسم الجمركي الموحد.

إلغاء الدولار الجمركي.

إعادة تدريب وتأهيل موظفي الجمارك.

في نهاية العام ٢٠٠٠ باشرت الحكومة بتسريع وتيرة الإصلاح عن طريق تطبيق قانون جديد يتلاءم مع مقتضيات العمل الجمركي الحديث وكذلك عبر تخفيض التعرفة الجمركية. وقد تم في العام ٢٠٠١ تطبيق نظام «نجم» في المستودعات النفطية وفي مرفأ طرابلس بعد أن كان قد جرى تطبيقه في مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي قبل عام ١٩٩٨.

تغطي التطبيقات الحالية لنظام «نجم» أكثر من ٩٠٪ من مجموع الحركة التجارية و٩٥٪ من قيمة الرسوم الجمركية، ويعمل في هذا النظام حوالي ١٤٠ موظفاً تم تدريبهم على استعمال الحاسوب.

أ. الآفاق المستقبلية للإصلاح الإداري في إدارة الجمارك

تهدف المراحل القادمة في مشروع «نجم» إلى استكمال تطبيقات مراحل التخليص والمباشرة بتأدية الخدمات الجمركية الكترونية (مشروع نور) ويمكن تلخيص أهم عناوين مشروع نجم المستقبلية بالتالي:

- * تخفيض وقت تخليص البضائع والسماح بالدفع المسبق أو المؤجل للبيانات الجمركية.
- * تدريب موظفي الجمارك لتطبيق القانون الجديد عبر رفع مستوى المهارات والقدرات لعناصر الإدارة الجمركية، وتدريب الموظفين الجدد في العمل الجمركي، وإخضاع كبار الموظفين في الوزارة لدورات دراسية وبرامج تدريب من أجل اكتساب الخبرة الدولية، بالإضافة إلى تدريب موظفي الجمارك على الضريبة على القيمة المضافة وهو ما ستقوم به وزارة المالية على أعدادهم وتحضيرهم على تطبيقها ابتداء من مطلع عام ٢٠٠١.
- * تعميم اعتماد نظام «نجم» في كل النقاط الجمركية مثل المصنع، العبوئية، صيدا وصور.
- * تطبيق نظام TIR في المراكز الحدودية.
- * ربط المكاتب والإدارات الجمركية بواسطة شبكة اتصالات متطورة.
- * التبادل الإلكتروني للمعلومات ويشمل إمكانية التاجر متابعة وضع البيانات الجمركية
- * تطبيق المانيفست الإلكتروني (التواصل الإلكتروني مع الدوائر الجمركية لنظام نور)
- * تطوير موقع الجمارك على الإنترنت (نظام لايت).

ب - قانون الجمارك الجديد

أقرّ مجلس الوزراء قانون الجمارك الجديد المطابق لمواصفات منطقة التجارة العالمية والذي من شأنه أن يسهّل المعاملات الجمركية، ويطبق المعايير الدولية ويضع أسساً عادلة ومتطورة لحل المشاكل الناتجة عن تسير المعاملات، ويتوقع أن يضع قانون الجمارك الجديد مرفأ بيروت في المصاف الدولي ويسمح بتخليص البضائع بشكل سريع وشفاف.

ومن أهم خصائص القانون:

- * اعتماد مبدأ التسهيل والتبسيط في المعاملات الجمركية في مختلف مراحلها.
- * تحديث القانون بما يتوافق مع تطور التجارة وفتح الأسواق بعضها على بعض وقيام نظام العولمة خاصة لجهة عناصر التصريح الرئيسية عن البضائع (القيمة المنشأ والنوع).

- * إدراج نصوص قانونية جديدة ترعى قبول المانيفست والبيانات الجمركية بالوسائل الإلكترونية.
 - * تأمين المزيد من العدالة لأصحاب العلاقة في قضايا الخلافات التي تنشأ بينهم وبين إدارة الجمارك (القيمة، التحكيم، الدعاوى الخ...).
 - * إدراج نصوص جديدة في صلب القانون تعطي حلولاً لمشاكل مزمنة عانت منها طويلاً المصالح التنفيذية في الجمارك (مثل تصديق الفواتير - قبول توقيع الوكيل البحري على المانيفست وتسهيل التراخيص البحري الخ...).
 - * السماح باستعمال التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.
 - * خلق وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة وتسهيل قوانينها لتفعيل دورها الاقتصادي.
- كما وسعت وزارة المالية والجمارك آفاق مشروع نجم لمكننة طرق المعاملات الجمركية إلى مرفأ طرابلس ومعظم المستودعات النفطية. ويهدف المخطط التنفيذي للمشروع إلى تغطية مرفأ صيدا وصور خلال العام ٢٠٠١ والمصنع، عبودية، والعريضة في العام ٢٠٠٢.

٢ - القانون الجديد للمحاسبة العامة

- وضعت الحكومة زيادة إنتاجية القطاع العام، وضرورات تطويرها وزيادتها، من ضمن أولوياتها، لذلك عمدت إلى وضع قانون محاسبة عامة جديد، يساهم بإسراع المعاملات وتحسين الرقابة على النفقات. يهدف المشروع الجديد إلى:
- * تطبيق مبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والوظائف المحاسبية في تنفيذ النفقات بحيث تحصر بموجب هذا المبدأ مختلف العمليات العائدة للمرحلة الإدارية (عقد - تصفية - صرف) في أجهزة الإدارة المختلفة، وحصر عملية دفع النفقة بوزارة المالية بعد إجراء تدقيق شامل تقوم به هذه الوزارة على عمليات المرحلة الإدارية بكاملها.
 - * احترام المبادئ الدستورية التي تنيط بالوزير صلاحية اتخاذ القرارات الأساسية في الإنفاق، باعتباره المسؤول التنفيذي الأول في الوزارة التي يتولاها، ولذلك أُعطيَ الوزير الصلاحية للقيام بجميع عمليات المرحلة الإدارية مع حقه بتفويض هذه الصلاحية إلى بعض موظفي وزارته إضافة إلى إمكانية إصدار مرسوم يحدد وظائف في الإدارة المركزية والدوائر الإقليمية يمكن لمن يتولاها القيام ببعض العمليات أو بجميع هذه العمليات.
 - * تحقيق التلازم ما بين الصلاحية والمسؤولية، فالأمر بالدفع الذي يخضع حالياً ويسأل شخصياً وبأمواله الخاصة عن عمليات الإنفاق، وتقتصر صلاحيته على رقابة شكلية بالمقارنة مع

صلاحية الأمر بالصرف الذي يتمتع برقابة شاملة على مراحل الإنفاق السابقة دون أن يتحمل أية مسؤولية، وهكذا يكون المشروع قد حقق مبدأ التلازم ما بين الصلاحية والمسؤولية.

* تطبيق مبدأ اللاحصرية في الإنفاق، فعوضاً عن حصر جميع عمليات الإنفاق من عقد وتصفية وصرف ودفع وجميع أنواع الرقابات المسبقة والمؤخرة على هذه العمليات بالأجهزة المركزية في العاصمة، نص القانون على إمكانية إنجاز عمليات الإنفاق والرقابة في الدوائر الإقليمية وفق ضوابط وحدود معينة.

* إعادة النظر بالتعقبات على الإنفاق بإلغاء الرقابات الشكلية والمتكررة في نطاق سير المعاملات بصورة عادية وتحديد آلية للفصل في الخلاف عند التباين في الرأي. فإذا لم يحصل تباين في الرأي بين محاسب الإدارة والمرجع المختص بعقد نفقة، فيحسم الأمر من قبل الوزير المختص ووزير المالية مجتمعين أو من قبل مجلس الوزراء في حال الاختلاف بين الوزيرين، علماً أن رقابة وزير المالية على عقد النفقة تبقى قائمة بواسطة الأمر بالدفع الذي تشمل رقابته عقد النفقة قبل دفعها.

* من شأن هذا المشروع أن يحرر ديوان المحاسبة من الرقابة الإدارية المسبقة التي لا تمارسها حالياً إلا قلة ضئيلة من دول العالم الثالث ولا تتناول هذه الرقابة سوى التحقق من صحة الإجراءات القانونية لمشاريع لم تؤخذ القرارات النهائية باعتمادها بعد، وهي رقابة متكررة لما تقوم به أجهزة أخرى. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة الإدارية المسبقة لديوان المحاسبة تدخل الديوان في صلب القرار التنفيذي مما يعطل إلى حد بعيد فعالية رقابته المؤخرة فيما بعد على تلك المعاملات، إذ كيف يمكن لديوان المحاسبة أن يطعن عند إجراء الرقابة المؤخرة فيما سبق أن وافق عليه في الرقابة المسبقة، خصوصاً إذا علمنا بأن الرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة لا تستثني أية إدارة أو أية معاملة. فمن خلال مشروع قانون المحاسبة العمومية المقترح، يتفرغ ديوان المحاسبة للقيام بالمهام الذي أنشئ خصيصاً لأجلها، وهي اضطلاع بالرقابة القضائية والرقابة الإدارية المؤخرة التي تهدف إلى التأكد من حسن استعمال الأموال العامة والتأكد من الجدوى الاقتصادية منها وتحقيق المساءلة في إدارتها.

٣ - الضريبة على القيمة المضافة

يشكل وضع الضريبة على القيمة المضافة خطوةً ضروريةً نحو الإصلاح الهيكلي للنظام الضريبي اللبناني، الذي لا يزال يفتقر إلى ضريبة عامة عصرية على الاستهلاك، والتي أصبحت من أهم سمات النظام الضريبي في الدول النامية والصناعية على حد سواء.

ويعتبر لبنان من الدول القليلة التي لا تعتمد مثل هذا النظام الضريبي والتي يجري العمل به في أكثر من ١٢٠ دولة، كما تعكس هذه الضريبة المتطلبات الدولية والإقليمية التي يواجهها لبنان. وفيما يلي نبين مزايا وفوائد هذه الضريبة:

أ - مفهوم الضريبة على القيمة المضافة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك كافة السلع والخدمات على الأراضي اللبنانية وعلى السلع المستوردة إلى لبنان. وبما أن قاعدتها الضريبية واسعة فإنها سوف تؤدي إلى زيادة تلقائية في الإيرادات الضريبية الأمر الذي يقلل من الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة في معدلات الضرائب القائمة فعلاً. كما سيؤدي فرض هذه الضريبة إلى رفع مستوى الإدارة الضريبية وتبسيطها وذلك عن طريق دمج بعض الضرائب الجزئية غير المباشرة مع الضريبة على القيمة المضافة مما يسهل إجراءات الفحص والرقابة.

ب - إسهامها في إصلاح النظام الضريبي

تأتي الضريبة على القيمة المضافة كأحد ركائز عملية إصلاح النظام الضريبي في لبنان فهي ضريبة على استهلاك السلع وتؤدي الخدمات داخل دولة معينة، وهي ضريبة حيادية، غير تراكمية، ذات مردود مالي وافر وفعالية اقتصادية غير متوافرة في ضرائب غير مباشرة أخرى.

ج - زيادة الإيرادات المالية

سيكون للضريبة على القيمة المضافة أثر كبير في مجال تحسين الإيرادات وتخفيض العجز وتقليل عبء الدين العام، فتدخل هذه الضريبة في إطار إعادة النظر في النظام الضريبي، من أجل تنمية إيرادات الخزينة. يسهم تطبيق هذه الضريبة في تعزيز عامل المراقبة الذاتية على الضرائب المتوجبة الناتج عن آلية التصريح الدوري وآلية الحسم، والذي من شأنه تفعيل تحصيل الضريبة بأقل كلفة ممكنة للخزينة فضلاً عن كونها تسهم في تحسن جباية ضريبة الدخل التي هي ضريبة مباشرة وتقلل فرص التهرب من تأديتها من قبل المكلفين بها.

د - إسهامها في تسهيل انضمام لبنان إلى منظمات تجارية دولية وضرورة

تخفيض الرسوم الجمركية

تشكل الضريبة على القيمة المضافة عاملاً مهماً في هذا الإطار، فهي إلى جانب كونها تحقق توزيعاً للعبء الضريبي بشكل أفضل مما هو عليه حالياً. فهي تنوع القاعدة الضريبية مما يؤمن توسيعاً لمصادر دخل الدولة بسبب وفرة الإيرادات التي تحققها، كما يمكنها أن تلعب دوراً مهماً

على صعيد الانفتاح الاقتصادي، إذ إنها تؤمن الرجوع تدريجاً عن النظام الجمركي من دون أي خسارة مالية، والتعامل والتقيّد بالقواعد الدولية لجهة تحرير التجارة الدولية.

٤ - الهيئة المركزية لإدارة المناقصات

يهدف تحديث نظام المناقصات عبر رفع مستوى إفادة الإدارات العامة من الخبرة والمعلومات والمعايير الموحدة لتلبية حاجات الإدارات العامة في إجراء مناقصاتها بالسرعة اللازمة، وتوفير نتائج مالية مناسبة للخزينة في المناقصات التي تجري. لقد أعدت الحكومة مشاريع مراسيم ومشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم إدارة المناقصات وفق ما يأتي:

- * ربط هذه الإدارة برئاسة مجلس الوزراء.
- * اعتماد اللاحصرية في إجراء المناقصات بحيث تتولى كل إدارة عامة إجراء المناقصات الخاصة بها.
- * الإناطة بالمديرية العامة صلاحية وضع دفاتر الشروط النموذجية لإدارة المناقصات لاسيما:
 - الشروط الإدارية
 - الشروط المالية
 - المواصفات الموحدة للأشغال
 - المواصفات الموحدة للمفروشات والتجهيزات واللوازم
- * إناطة المديرية العامة صلاحية تجميع المعلومات المتعلقة بالصفقات، ومكنتها، وتنسيقها، ومتابعتها، واستخلاص نتائجها، ووضعها بتصرف الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات عند الحاجة.
- * توفير الخبرات الفنية والإدارية والمالية للإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات من أجل إجراء الصفقات الخاصة بها وبناء على طلبها أو كلما تجاوزت القيمة التقديرية مائة مليون ليرة.
- * تدريب رؤساء وأعضاء لجان المناقصات.
- * تصنيف المتعهدين بناء على طلبهم وتبويب لوائحهم وإعلام إدارات ومؤسسات القطاع العام بها

٥ - الإصلاح الإداري

كان الهدف من العمل الذي بوشر به منذ سنوات بدعم من الحكومات المتعاقبة توضيح التصور المستقبلي للقطاع العام وتحديد السياسات والخطوات المقترحة اتخاذها ضمن مفهوم شمولي ومتناسك، بهدف استبدال التوجه التقليدي السائد في هذا القطاع، وبمقاربة تتسم بالحدثة، وذلك بالتزامها المفاهيم العصرية للإدارة، مع السعي إلى تطبيقها بصورة تدريجية وهادئة.

لقد حددت الحكومة الهدف الرئيسي لعملية التنمية الإدارية والتطوير، السائرة حالياً والتي يجري تنفيذها على أكثر من محور، بأنه تطوير علاقة جوهرية جديدة بين المواطن والدولة، وتعزيز دور الإدارة كأداة اندماج وطني، ولا سيما من خلال المقومات التالية:

- خدمة عامة أفضل أداء وكفاءة وإنتاجية.
- خدمة عامة، حريصة، منفتحة، شفافة، مسؤولة عن أعمالها.
- تكامل وتعاون متزايد مع القطاع الخاص وقطاع الخدمات، إضافة للمؤسسات التي ينظم من حولها المجتمع المدني طوعاً، ويدعم مبادراتها.
- إن الأعمال المنفذة، سواء تلك التي جرت على صعيد التطوير المؤسسي، أو التي هي قيد الإعداد، بالتعاون مع الإدارات المعنية من شبكات متطورة للمعلوماتية، وأجهزة وتدريب متخصص للعنصر البشري، سوف تسمح بوضع الإدارة اللبنانية تدريجياً في مصاف الإدارات العصرية.
- كما أن الحكومة سوف تطلق مشاريع هامة خلال العام الجاري، تصب جميعها في توجهات الإدارة الإلكترونية، التي ستسمح بربط الإدارة العامة ببعضها بعضاً من خلال شبكة معلوماتية واسعة بدءاً من وزارة المالية. وسوف يستحدث مكتب استعلامات مركزي، مجهز بموقع على الإنترنت، بالإضافة إلى نظام متصل بالكمبيوتر computer telephony يستطيع من خلاله المواطن الحصول على المعلومات عن كافة إدارات الدولة بصورة فورية من لبنان والخارج، وعلى مدى ٢٤ ساعة متواصلة وسبعة أيام في الأسبوع، على أن يتحول هذا المكتب إلى شباك واحد. للمعلومات الحكومية (one stop shop)

كما يسعى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الداخلية، إلى وضع مشروع للرقم الوطني المرمز، ومع وزارة السياحة والثقافة، إلى تطبيق مشروع معلوماتي لترويج السياحة، ومن المتوقع الاستفادة من هذا المشروع بمناسبة المؤتمر الفرنكفوني المقبل.

* تجدر الإشارة إلى أن ما ورد أعلاه ملخص عن ورقة العمل التي عرضت على مجلس النواب للإصلاح الإداري

٦ - مشروع مكننة السجل العقاري وتطويره

يهدف مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري إلى إنشاء نظام إدارة عقارية يتصف بالعصرية ويتيح للإدارة في الوقت نفسه حفظ المستندات الورقية على الحاسوب لتلافي اندثارها.

تم تقسيم المشروع إلى قسمين رئيسيين متكاملين هما:

* مكننة الصحائف العقارية.

* مكننة خرائط المساحة.

حصل تقدم ملحوظ في سير الأعمال في شقي المشروع لتاريخه، فقد تم تصوير وحفظ وأرشفة جميع صحائف أمانتي السجل العقاري في بيروت وبعيدا والبالغة حوالي ٦٠٠,٠٠٠ صحيفة، وذلك بواسطة الميكروفيلم، والمسح الضوئي. كما أنجز تصوير وحفظ مجمل الخرائط الأساسية (كالك) والبالغة حوالي ٦,٥٠٠ خريطة، بواسطة المسح الضوئي، لكل من دوائر المساحة في بيروت، بعيدا، المتن، جونية وزحلة (حوالي ٤,٠٠٠ خريطة من أصل) ٦,٥٠٠. ويجري العمل حالياً على تدقيق هذه الخرائط والصحائف تمهيداً لإدخالها في مصنف معلوماتي عقاري. ومن المتوقع بدء العمل على تصوير وحفظ خرائط دائرتي المساحة في صيدا والنبطية، والصحائف العقارية في هاتين الأمانتين، خلال شهر أيار من العام ٢٠٠١

أما في مضمار البرامج، فقد تمّ تصميم نظام عقاري معلوماتي متكامل لتسجيل المعاملات العقارية في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة. استغرق تصميم وتطوير هذا النظام ١٨ شهراً ودخل الشق المتعلق بمعاملات الأمانات العقارية في حيز التجربة، وسوف يجري اعتماده في أمانة السجل العقاري في بيروت، كمرحلة أولى في النصف الثاني من عام ٢٠٠١، يعمم بعدها على سائر الأمانات العقارية خلال السنتين المقبلتين. كما أن تطوير الشق المتعلق بتسجيل المعاملات في مصلحة المساحة قد شارف المراحل النهائية، ومن المتوقع أن تبدأ تجربته في أواخر ٢٠٠١

الجدير بالذكر هنا أن النظام العقاري المتكامل، بشقيه المتعلقين بالأمانات العقارية ودوائر المساحة، هو من الأنظمة العقارية الرائدة في العالم من حيث تصميمه وشموليته. وقد استند تصميم هذا النظام إلى القانون العقاري اللبناني، الذي يتميز بضمانات الملكية للعقارات المسجلة في السجل العقاري. ويهدف النظام الجديد إلى تسهيل المعاملات اليومية وتبسيطها، عن طريق المكننة ونظام الاتصال عن بعد، بحيث يرتفع مستوى الخدمات التي يقدمها السجل العقاري للمواطنين، وتزيد إنتاجية الموظفين، كما يمكن هذا النظام الدولة من الاستناد إلى قاعدة معلوماتية عقارية مفصلة، تسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة، وفي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني.

كما سيؤدي هذا المشروع إلى خلق أداة اتصال بين مختلف إدارات الدولة للتنسيق في كل ما يختص بالشؤون العقارية.

٧ - المعهد المالي

أنشئ المعهد المالي عام ١٩٩٦ بهدف إشراك موظفي وزارة المالية في ورشة إعادة بناء الدولة من خلال التدريب المهني وتمكين الموظفين من مواكبة العصر، ومن خلال وضع أنظمة إعلام وتوثيق حديثة في متناولهم، وبالتالي إرساء أسس حديثة لإدارة الموارد البشرية. كما يهدف هذا المشروع إلى تحسين التواصل بين الموظفين من كافة المناطق، ومن مختلف الفئات مع القطاع الخاص مما يساهم بتطوير حس الانتماء إلى الوزارة والحماس للخدمة العامة.

ويعمل المعهد حالياً على تطوير برامج التدريب المتخصصة، وتوسيع إطاره عبر مركزية تدريب خاصة بالنسبة لبرامج محو الأمية المعلوماتية، التدريب على اللغات التي تنظم حالياً في الوحدات الإقليمية.

وتكمن تحديات المرحلة المقبلة في خلق جيل جديد من الموظفين ذوي الكفاءة العالية.

يتابع المعهد تنفيذ برامج التدريب التي درج عليها من دورات تدريب عامة ومتخصصة وحلقات دراسية خاصة وحلقات قصيرة (Seminars) كما يكثف برامج التدريب على اللغات الأجنبية لا سيما الإنكليزية فيما خصّ برامج محو الأمية المعلوماتية وتوسيع نطاق التدريب على المعلوماتية في هذا الصدد تنفيذاً لسياسة وزارة المالية في تعميم الممكنة على جميع الوحدات التابعة لها من خلال تدريب الموظفين على التعامل مع الحاسوب الآلي بهدف تمكينهم من استعمال مختلف النظم المتعلقة بعمليات الممكنة.

وتكمن تحديات المرحلة المقبلة بالتالي:

١ - التنسيق مع المديريات لتنفيذ برامج تدريب متخصصة منها:

- * برنامج تدريب مراقبي الضرائب.
- * برنامج تدريب المساحين الذي بدأ المعهد بتنفيذه بالتعاون مع مديرية المساحة والشؤون العقارية، ومشروع (COMAP)
- * برنامج التدريب على نظام الموازنة الممكن (ABS) الذي بدأ المعهد بتنفيذه بالتعاون مع مديرية المالية العامة.
- * برنامج تدريب المراقبين الماليين في مديرية المحاسبة العمومية.

٢ - لا مركزية التدريب:

بالنسبة للتدريب على اللغات ولبرامج محو الأمية المعلوماتية، فقد بدأ المعهد في أيلول ٢٠٠٠ عبر تنظيم دورات لغة إنكليزية بالتعاون مع AMIDEAS ومالية الشمال ومالية البقاع. ويسعى المعهد إلى تطوير البرامج التدريبية في المناطق خلال العام ٢٠٠١.

كلمة معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٠١

دولة الرئيس

السادة اعضاء مجلس النواب

نأتي إلى جلسات الموازنة بمجلس النواب، باعتبارها بين أهم واجبات المجلس والحكومة في الحياة الدستورية.

إذ في ضوئها، وضوء القرارات التي يجري التوصل إليها تتجدد الثقة بالحكومة وبالدولة وبالنظام، ويطمئن الشعب اللبناني إلى قيام المؤسسات الدستورية بواجباتها، في صون مالهية العامة، وفي استشراف مستقبله الاقتصادي والمالي.

على أن جلسات الموازنة ليست واجباً دستورياً وحسب، بل هي فرصة للحكومة للمثول أمام المجلس شارحة سياساتها المالية والاقتصادية، ومتفاعلة مع النواب الأفاضل في تبادل الأفكار، والاستماع إلى المقترحات، والاستنارة بالنقد والنقاش والعمل سوية على تطوير قناعات مشتركة وخطوات عملية. وقد أفادت الحكومة كثيراً من النقاشات القيمة التي جرت في لجنة المال والموازنة، وما جرى التوصل إليه من توافق كبير في الأعم الأغلب. وإنني إذ أرحب بهذا الأمر، أشكر للإخوة النواب في اللجنة ما بذلوه من جهد، وما تقدموا به من اقتراحات وأفكار بناة.

تعرض الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة وفذلكتها. كما تعرض أيضاً سياساتها الاقتصادية والمالية وكذلك تعرض القوانين والمراسيم والإجراءات التي شرعت في اعتمادها وتنفيذها منذ وصولها إلى سدة المسؤولية والتي انطلقت جميعها مما التزمت به الحكومة أمام مجلسكم الكريم في بيانها الوزاري الذي نالت على أساسه الثقة.

دولة الرئيس

ايها الاخوة الافاضل

لقد قدّمت الحكومة في البيان الوزاري تصوراً للقضايا والمشكلات على الأصعدة كافة، وبخاصة الصعيدين المالي والاقتصادي. وقد تحوّل ذاك التصور في الشهور الماضية إلى سياسات وبرامج في شتى القطاعات، تجلت في خطوطها الكبرى في مشروع الموازنة والفذلكة، كما تجلّت واقعاً في كثير من الإجراءات والمراسيم والقرارات والقوانين ومشروعات القوانين والتي تذكرها

فذلكة الموازنة أيضاً، مع الإشارة إلى المتابعات وما سيجري تحقيقه أو إعداداه في الشهور المقبلة. ولذلك فإنّ مشروع الموازنة، حضرات السادة النواب، إنما هو بمثابة المرآة ليس للسنة المالية الحالية وحسب، بل وللسياسات الاقتصادية والمالية في أعوام مقبلة. ولا أريد العودة هنا لتكرار ما ورد في فذلكة الموازنة، لكنّ بوسعي التأكيد على النقاط التالية:

أولاً: متابعة القيام بمتطلبات التنمية الشاملة والمتوازنة في كل المناطق اللبنانية وبخاصة بالنسبة للمناطق المحرّرة، من ما تلحظه الموازنة وعبر القروض الميسرة وذلك بالتوازي والتلاؤم مع الإمكانيات المتاحة ومع ما تقوم به الحكومة من جهود على طريق الخروج من الأوضاع الاقتصادية الراهنة وبالتساوي مع جهودها الهادفة الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي تحتاج إليه البلاد ويصبو إليه المواطنون.

ثانياً: مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، التي تؤدي إلى تصغير حجم إدارة الدولة وجعلها أكثر مرونةً وعصريةً وكفاءةً وشفافيةً، وأقلّ ترهلاً وكلفةً وأكثر إنتاجيةً وذلك بما يسهم في تحقيق خفض للإنفاق الجاري وزيادة في واردات الخزينة وتقليص لعجز الخزينة.

ثالثاً: تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه من خلال تهيئة المناخات الملائمة للاستثمار وتأمين الدعم المباشر له في عمليات التمويل الميسر والتصدير والتسويق وكذلك من خلال عمليات التخصيص التي تتيح الفرص للاستثمار في قطاعات ومجالات جديدة تعود عليه وعلى القطاع العام وعلى الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين بالنفع العميم.

رابعاً: مواصلة العمل في المشروعات الإنشائية والاستثمارية من خلال ما تتيحه الموازنة والقروض الميسرة، بما يحفز القطاع الخاص على الاستثمار ويسهم في تهيئة الاقتصاد والبلاد بصورة أفضل للمستقبل ويعدهما للمواكبة ولمواجهة تحديات المنافسة المتعاضمة.

خامساً: العمل مع أشقاء لبنان وأصدقائه والمؤسسات المالية الدولية على تخفيض كلفة خدمة الدين العام وبالتالي الإسهام في تخفيض العجز في الموازنة.

سادساً: الاستمرار في التلاؤم مع الاقتصاد العربي والعالمي من خلال الاتفاقيات الثنائية والعربية الشاملة والشراكة الأوروبية والتهيو للدخول في منظمة التجارة العالمية.

دولة الرئيس

ايها السادة النواب،

نأتي إليكم بهذه الرؤية الواضحة لقضايا الحاضر والمستقبل ومشكلاتهما. ونريد من وراء ذلك العمل معاً حسبما يطلبه الدستور من فصلٍ للسلطات وتعاونٍ فيما بينها.

لقد أطلقت حكومة الرئيس رفيق الحريري الحالية شعار «الوفاق والنمو» باعتباره وجهة نظرها في الأولويات الوطنية في الوقت الحاضر. ونحن إذ نأتي للمجلس النيابي إنما نأتي من اجل الوفاق والتوافق، بعد النقاش، والوصول إلى مشتركاتٍ كبرى تشكّل حصيلةً ثمينةً للاسترشاد بها في التنمية، وفي العمل الوفاقي.

إنّ المطلوب منا اليوم أمام هذه المهمة الوطنية الكبرى أن تكون لنا جميعاً شجاعة الرؤية، وشجاعة الحقيقة، وشجاعة المسؤولية وشجاعة القرار، وقبل ذلك وبعده الشجاعة في تجاوز العصبيات، وفي القدرة على الوفاق.

أشكر لكم يا دولة الرئيس، كما أشكر للإخوة النواب، حُسن القبول، وأكرّر شكري للجنة المال والموازنة، ونضع مشروع الموازنة والفذلكة بتصرف هيئتكُم العامة الموقرة.

بيروت في ٢٩ أيار ٢٠٠١

مجلس النواب

وزير المالية

فؤاد السنيورة

فذلكة موازنة العام ٢٠٠٢(*)

مقدمة

تتقدّم الحكومة اللبنانية بقانون موازنة عام ٢٠٠٢ الذي يعبر عن تصميمها على استكمال وترسيخ الجهود التي ترمي الى تسريع عملية إصلاح وضع المالية العامة من خلال سلة من الإجراءات تسهم في خفض الإنفاق العام من جهة، وزيادة إيرادات الخزينة من جهة أخرى، وصولاً إلى تقليص العجز وتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة. وتشكل هذه العملية برمتها ركناً أساسياً في سياسة الحكومة الاقتصادية، وتندرج هذه السياسة العامة ضمن رؤية وتوجّه شاملين يتلاءمان مع طبيعة الاقتصاد وأوضاعه الحالية من جهة، ومع التحولات العالمية من جهة أخرى. ويمتد تنفيذ هذه الرؤية على عدة سنوات، حيث باشرت الحكومة بتنفيذها منذ أن نالت ثقة المجلس النيابي.

تشكل هذه الموازنة والإجراءات التي تستند إليها وتلك المكملة لها مفصلاً أساسياً في برنامج الحكومة الاقتصادي على طريق تدعيم الثقة بالاقتصاد الوطني ومستقبله وبالأوضاع المالية وفرص تحسّنها والإسهام في عملية النهوض وإخراج الاقتصاد من الأزمة التي تكبح مجالات تطوره والتي بدأ يعاني منها منذ بداية الأحداث واستمرت خلال عملية الخروج من حالة الحرب. من خلال هذا الجهد المتعدد الوجوه، نتمكن وفي المدى المتوسط من تحقيق عدة أهداف أهمها: تحقيق النمو المستدام، التخفيض التدريجي للعجز واحتواء الزيادة في الدين العام، تحديث الاقتصاد وزيادة إنتاجيته، وتسريع عملية اندماجه في الاقتصاد العالمي، تحفيز دور القطاع الخاص، زيادة فعالية العناية بالشأن الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار النقدي.

تنطلق موازنة عام ٢٠٠٢ على ذات المسار الذي أخطته الحكومة في السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي اعتمدتها خلال العام الماضي على أكثر من صعيد لتحقيق تطور في المجال الاقتصادي وفي عملية الانفتاح التجاري والاندماج مع الاقتصاد العالمي والعمل على تسريع عملية الخصخصة وتحسين وضع المالية العامة، وتعزيز القطاع المالي والمصرفي. وقد تمكّنت الحكومة خلال العام المنصرم من تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي من خلال تطوير التبادل التجاري

(*) النص الأساسي.

عبر قانون جديد عصري للجمارك مطابق للمعايير الدولية ومن خلال تعرفه جمركية مبسطة ومخفضة، وعبر التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وعمدت الحكومة أيضاً وبهدف تحفيز الاستثمار، على وضع قانون جديد أقره المجلس النيابي يشجع ويسهل الاستثمار الخارجي. كما قامت بتحديث وتطوير قانون التملك العقاري لغير اللبنانيين. ومن جهة أخرى، وبهدف إطلاق طاقات القطاع الخاص وتفعيل دوره وإزالة العراقيل من طريقة، عمدت الحكومة إلى تخفيض كلفة الضمان الاجتماعي على المؤسسات الإنتاجية من جهة وتسهيل عملية التمويل للمشاريع الصناعية والزراعية والحرفية والتقنيات الحديثة والمعلوماتية، عبر القروض المدعومة وعبر تفعيل عمل مؤسسات «كفالات».

أما على صعيد المالية العامة، فقد باشرت الحكومة وبتعاون مشكور من المجلس النيابي، بتصحيح الوضع المالي عبر قوانين وإجراءات عديدة، نذكر منها: قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون التسوية الضريبية الذي يسهم تطبيقه بوضع الرسم المهني حيز التنفيذ، واتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق التشغيلي عبر إصلاح المؤسسات التابعة للقطاع العام ودمج المجالس والبدء بتطبيق القانون العائد لإخضاع المؤسسات والمرافق العامة لنظامي التدقيق الخارجي والداخلي وإلغاء الدعم لبعض السلع. وقد خطت الحكومة خطوات إضافية في هذه المسار من خلال العمل على تطوير التشريعات المالية بوضع مشروع قانون جديد للمحاسبة العامة يجري البحث بشأنه في اللجان النيابية وقانون عصري للمناقصات العامة سيُصار إلى إحالته إلى المجلس النيابي عما قريب.

وفي مجال الخصخصة التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح الاقتصادي والإداري، باشرت الحكومة بالتحضيرات اللازمة لتخصيص القطاعات والمؤسسات العامة المشمولة في برنامج الخصخصة. ولهذا الغرض، تم إعداد القوانين القطاعية للكهرباء والاتصالات وإحالتها إلى مجلس النواب، وكذلك يجري تعيين المؤسسات الدولية المختصة بعملية التخصيص، كما باشرت الحكومة أيضاً بالعمل على إعداد البرامج التنفيذية للمرافق المنوي تخصيصها.

في هذا الإطار، يأتي قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٢ بكونه يتميز، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣ بأن مجموع الموازنة فيه هو أقل من حجم موازنة السنة التي سبقتها. وفي هذا الشأن فقد عمدت الحكومة إلى خفض مجموع العجز إلى الناتج المحلي من حوالي ٢٠٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠١ إلى حوالي ١٥٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢. كما سعت إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة يسهم عملياً في البدء بكسر المنحى التصاعدي لعجز الموازنة والذي يؤدي بدوره إلى كسر حلقة تنامي الدين العام. لهذه الغاية فقد اعتمد قانون الموازنة ثلاثة مسارات متوازية:

١. تخفيض الإنفاق بما يعادل ٣٩٪ من الناتج المحلي في موازنة العام ٢٠٠١ الى حوالي ٣٧٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مع العمل على ترشيد هذا الانفاق وزيادة فعاليته وإنتاجيته. وقد شمل التخفيض جميع الوزارات ومعظم البنود بحيث أتت عملية ترشيد الإنفاق متجانسة وواقعية.

٢. تحقيق زيادة ملحوظة في إيرادات الخزينة من ما يعادل ١٧٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠١ الى حوالي ٢١٪ للعام ٢٠٠٢، وذلك عن طريق تدابير وإجراءات تؤدي الى تحسين الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين واعتماد إجراءات إيرادية جديدة، ولا سيما من خلال البدء بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

٣. خفض تدريجي لكلفة الدين العام واحتواء الزيادة في نموّه، الى جانب العمل على خفضه من خلال عائدات الخصخصة التي ستستعمل بالكامل لتخفيض الدين العام.

لقد أدركت الحكومة مدى الأهمية المفصلية لموازنة العام ٢٠٠٢ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برنامجها الذي يمتد على فترة عدة سنوات لإصلاح وضع المالية العامة ووضعت مشروعاً أرادت من خلاله تحقيق عدة أهداف أهمها:

أولاً: أن يؤدي قانون موازنة العام ٢٠٠٢ دوراً محورياً في تعزيز استقرار الوضع المالي والنقدي، وفي تدعيم الثقة في مستقبل الاقتصاد اللبناني، لدى المواطنين ولدى أصدقاء لبنان وأشقائه، وكذلك لدى المراقبين والمعنيين من اقتصاديين ومؤسسات مالية محلية ودولية.

ثانياً: أن يكون قانون موازنة العام نقطة تحوّل في المالية العامة. فالهدف الأساسي من هذه المحاولة الجادة لتصحيح الوضع المالي هو خفض العجز في الموازنة وتخفيف تنامي الدين العام، وتقليص الآثار السلبية للعجز على قدرة القطاع الخاص على التمويل والإنتاج والتطوير والازدهار.

ثالثاً: أن يحقق قانون موازنة العام ٢٠٠٢ فائضاً أولياً ملموساً بواقع ما يعادل حوالي ٦,٧٪ من مجمل الموازنة أي بتحسّن قدره ١,٣٢٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع قانون موازنة العام ٢٠٠١. إن العمل على تحقيق فائض أولي يتطلب المتابعة والارادة المستمرة لتعزيزه على المدى المتوسط نظراً لأهميته في معالجة مشكلة الدين العام ولتأثيره الايجابي على معدلات الفوائد وكلفتها بالنسبة للقطاعين العام والخاص.

رابعاً: أن يتم تخفيض الإنفاق في مجموع الموازنة دون المسّ، وقدر الإمكان، بالتقديرات والمساعدات والعطاءات الاجتماعية من صحة وتعليم، وبالمساعدات الاجتماعية للمواطنين أولاً وكذلك للعاملين في مختلف أسلاك وإدارات الدولة ومؤسساتها.

خامساً: أن يُصار الى ترشيد الإنفاق الاستثماري من خلال التركيز على المشاريع المهمة والمجدية، وكذلك من خلال تفعيل عملية استعمال القروض الميسرة من المؤسسات العربية والدولية.

إنّ الالتزام بأهداف موازنة عام ٢٠٠٢ والقواعد التي بُنيت عليها وانطلقت منها ولا سيما سلة الإجراءات المتخذة والواجب كوحدة لا يجوز انتقاء بعضها والتخلي عن البعض الآخر وهو ضرورة قصوى في ظل التحديات المالية الحالية التي يواجهها الاقتصاد اللبناني في هذه السنة المفصلية التي يشهد فيها العالم والمنطقة تحولات كبيرة لها انعكاسات متشعبة قد تطل اقتصادات كافة الدول، على خلفية الضغوط السياسية المتنامية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. فالجميع يعي دقة المرحلة وضرورة الاسراع باتخاذ سلسلة متكاملة من الإجراءات على جميع الصُّعد، الاقتصادية والمالية والادارية والتشريعية. كما أن الجميع على يقين بأن التوافق وتضافر الجهود في دعم عملية الاصلاح هو عامل أساسي في هذه المرحلة الدقيقة، مما يمكن من الخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية والمعيشية وتحقيق الأهداف التنموية التي يتوخّاها الجميع. أنه وبدون ذلك، يغدو المستقبل قاتماً وتزداد المشاكل تفاقمًا مما ينعكس سلباً على البلاد ويفقد جميع القيمين على الشأن العام صدقيتهم.

لذا يقتضي العمل، وهذا ما تقوم به الحكومة، على تسريع وتيرة الإصلاح البنوي للاقتصاد في هذا العام عبر ترسيخ المسارات التي بنت عليها برنامجها الاقتصادي، وذلك باستكمال السياسات التي اعتمدت حتى الآن، والاستمرار في تدعيمها بإجراءات جديدة، وتسريع العمل في الميادين التي لم يكن تقدم العمل فيها على مستوى الطموحات، وكذلك التخطيط لإصلاحات جديدة تواكب التغيرات والتطورات الإقليمية والعالمية وتدعم برنامج النهوض والإصلاح الذي التزمت به الحكومة.

إنّ ملخص ما تسعى الحكومة على إنجازهِ هو معالجة مشكلتي العجز والمديونية العامة وتحقيق النمو المستدام على المدى المتوسط والبعيد بما ينعكس إيجاباً واستقراراً في الأوضاع العامة وتحقيق تطلعات المجتمع اللبناني ويزيد ثقة المواطنين، وخاصة الشباب منهم، بمستقبل بلادهم ويسهم في بناء وطن أفضل للأجيال الطالعة. إن هذه الأهداف هي مسؤولية جماعية لا يمكن تحقيقها إلا عبر شراكة فاعلة بين الدولة، بجميع مؤسساتها وأركانها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطن تواكب المتغيرات العالمية وتحصّن البلاد واقتصادها في مواجهة التحديات والضغوطات السياسية والاقتصادية.

ضمن هذا الإطار العام لسياسة الحكومة، على كلّ منا أن يقوم بدوره دون أن يبخل طرف حق الطرف الآخر أو يعطله، بروح من التعاون والشراكة والمسؤولية.

الفصل الأول

معالم السياسة الاقتصادية خلال العام ٢٠٠١

يُشكل قانون موازنة عام ٢٠٠٢ استكمالاً وترسيخاً لسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية والتي تمثلت بسلة السياسات والإجراءات التي اعتمدت في قانون موازنة العام ٢٠٠١ والمنطلقة أساساً من بيانها الوزاري .

وفي هذا الإطار تأتي موازنة العام ٢٠٠٢ انسياً من الرؤية الأساسية التي عرضتها الحكومة في بيانها الوزاري وليحدد خطوات عملية متكاملة تهدف الى تحقيق وتحفيز النمو المستدام، ويُعزّز الجهود الساعية الى إخراج الاقتصاد الوطني من القيود التي تكبله وتعيق تطوره تأسيساً لإطلاق طاقاته بما يحقق عدة أهداف مرحلية مترابطة هي :

- ١ . تحقيق النموّ المُستدام وتحديث الاقتصاد وزيادة إنتاجيته واندماجه في الاقتصاد العالمي .
- ٢ . التخفيض التدريجي والمستمرّ لعجز الموازنة وصولاً الى توازن بين الإيرادات والنفقات .
- ٣ . احتواء الزيادة في الدين العام تمهيداً لتخفيضه .
- ٤ . الحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيزه .
- ٥ . تحفيز دور القطاع الخاص وتعزيز أهميته النسبية في الناتج المحلي
- ٦ . العناية بالشأن الاجتماعي وتحسين مردودية هذا الانفاق .
- ٧ . ترشيح حجم القطاع وتنفيذ برنامج الخصخصة لعدد من القطاعات والمرافق العامة .

ولأجل تحقيق هذه الأهداف، يتميّز قانون موازنة ٢٠٠٢ بأنه، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣، يكون مجموع الموازنة أقل من حجم موازنة السنة التي سبقتها. لقد تمّ تحقيق ذلك بنتيجة ما تحقق لتاريخه من خفض للانفاق من جهة، وكذلك من زيادة للواردات من جهة أخرى، مما أدى وللمرة الأولى الى النجاح في تحقيق فائض أولي في الموازنة يسهم عملياً في البدء بكسر المنحى التصاعدي لعجز الموازنة والذي يؤدي بدوره للزيادة المتصاعدة في الدين العام.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المذكورة أيضاً، اعتمدت الحكومة جملة من السياسات أدت وبالتعاون مع مجلس النواب الى سنّ تشريعات جديدة وتطوير تشريعات قائمة واعتماد إجراءات تسهم في تفعيل الحركة الاقتصادية وفي ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات. كما عمدت الحكومة الى عقد عدد من الاتفاقات الدولية من أجل تحديث الاقتصاد وزيادة انفتاحه وإنتاجيته من جهة، ومن

أجل تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار والانخراط والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وكلها خطوات تسهم عملياً في تحقيق النمو المستدام، وبالتالي في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

وعليه، تأتي موازنة العام ٢٠٠٢ ضمن إطار سياسة الحكومة الهادفة الى المضيّ قدماً وبعزيمة أكبر بالإجراءات والإصلاحات التي تدرج ضمن أُطر تحديث وتطوير القطاع العام وترشيقه وزيادة انتاجيته وخفض كلفته. هذا الى جانب العمل على تسريع الخطوات الآيلة الى خصخصة عدد من المرافق التي يمكن للقطاع الخاص أن يتولاها بكفاءة أعلى وكلفة أقل مع التأكيد على استمرار القطاع بالاحتفاظ بدور تنظيمي ورقابي يتم من خلاله المحافظة على مصالح المواطنين عن طريق مراقبة أسعار الخدمات والتأكد من مستواها بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، كما والاستمرار في العمل على إيجاد المناخات المحفزة للقطاع الخاص، وصولاً الى التنمية المتوازنة والنمو المستدام، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي والنقدي.

لهذا السبب، عكفت الحكومة منذ بدء العام ٢٠٠١، وهي مستمرة في هذا المنهج، على تعزيز الخطوات العملية والإجراءات الكفيلة بتحقيق الإصلاحات على عدة محاور هي:

أولاً: الاقتصاد الوطني

ثانياً: المالية العامة

ثالثاً: الخصخصة

رابعاً: تطوير الوضع المالي وتعزيز منظوره المستقبلي.

أولاً: الاقتصاد الوطني

خلال العام المنصرم قامت الحكومة بإجراءات عديدة في سبيل تطوير الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص وتقديم التسهيلات له وإزالة العوائق من طريقه، وذلك باعتماد السياسات والوسائل التالية:

١. العمل على إنهاء المفاوضات حول إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تمّ التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ في بروكسل، ومن المتوقع، إجراء التوقيع النهائي على تلك الاتفاقية في نيسان القادم. ويأتي هذا التوقيع ليُسجل محطة أساسية وبارزة في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة للشراكة الأوروبية - المتوسطية.

وتجدر الإشارة هنا، الى ان اتفاقية الشراكة تأتي لتحلّ محلّ اتفاقية التعاون القائمة بين لبنان وبلدان المجموعة الأوروبية منذ العام ١٩٧٧، وهي تشمل بالإضافة الى الشق التجاري، الهادف الى إنشاء منطقة من التجارة الحرّة بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، أحكاماً أخرى تتعلق بالتعاون والحوار السياسي والأمني، المنافسة، الملكية الفكرية، تحرير الخدمات، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والمالي في شتى المجالات.

وتهدف هذه الاتفاقية بشقيها التجاري الى :

أ - تحرير التبادل في السلع الصناعية:

سوف يستفيد لبنان اعتباراً من تاريخ التوقيع الرسمي على الاتفاقية من إعفاء كامل من الرسوم على كافة سلعه الصناعية المصدرة الى دول الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، وبعد انقضاء فترة سماح لمدة خمس سنوات، يبدأ لبنان بتخفيض رسومه الجمركية على السلع الصناعية المستوردة من دول المجموعة الأوروبية لتصبح ملغاة تماماً بعد السنوات السبع التالية، أي في نهاية العام الثاني عشر من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ.

ب - تحرير التبادل في السلع الزراعية المصنعة:

بموجب أحكام الاتفاقية، يُعفى إعفاءً تاماً المكون الصناعي على كافة السلع الزراعية المصنعة والمصدرة من لبنان لدول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إعفاء تام للمكون الزراعي على حوالي ٧٧ سلعة زراعية. وفي المقابل، يستفيد لبنان من فترة سماح لخمس سنوات، يخفض لبنان بعدها تدريجياً رسومه الجمركية على السلع الزراعية المصنعة المستوردة من دول المجموعة الأوروبية، وذلك بنسبة تخفيض تبلغ ٣٠٪ على كافة الرسوم الجمركية التي تتعدى نسبة الـ ٥٪، فيما تلغى الرسوم ذات نسبة الـ ٥٪ في نهاية السنة الثانية عشرة.

ج - تحرير التبادل في السلع الزراعية:

تُعفى السلع الزراعية التي يصدرها لبنان الى دول الاتحاد الأوروبي إعفاءً تاماً من كافة الرسوم الجمركية المفروضة (النسبية منها والنوعية) ودون تحديد للكميات، باستثناء لائحة محصورة تعفى من الرسوم وتحدد فيها الكميات. كما تمّ الاتفاق على زيادة الكميات السنوية التي يصدرها لبنان الى دول الاتحاد والمحددة في اللائحة المحصورة.

وفي المقابل، يستفيد لبنان من فترة سماح لخمس سنوات يخفض بعدها رسومه الجمركية على السلع الزراعية الأوروبية المستوردة إليه بنسبة تخفيض تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ على الرسوم التي

تتعدى الـ ٥٪، فيما يلغى لبنان الرسوم ذات نسبة الـ ٥٪ في نهاية السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

د - تحرير تجارة الخدمات

اتفق الجانبان على تأجيل المفاوضات العائدة لتحرير تجارة الخدمات الى ما بعد سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بحيث ربطت بالمفاوضات التي سيجريها لبنان في إطار انضمامه الى منظمة التجارة العالمية.

٢ - استكمال التحضيرات للدخول في منظمة التجارة العالمية حيث يتم حالياً تحضير الأجوبة على الأسئلة التي وردت من الدول الأعضاء لا سيما بعد أن أودع لبنان الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية (Memorandum on Foreign Trade Regime) في ١٥ أيار ٢٠٠١، وتتابع الحكومة خطواتها لإجراء الإصلاحات القانونية المطلوبة لتحقيق اتساق القانون اللبناني مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٣. قانون الجمارك الجديد: يهدف هذا القانون الى تسهيل الإجراءات الجمركية وتفعيل التجارة الخارجية، واعتماد المعايير الدولية في المعاملات الجمركية، وتطبيق إجراءات عادلة لحل النزاعات والخلافات، والتصريح الالكتروني عن البضائع المستوردة والمصدرة وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة.

٤. تطوير أنظمة عمل الجمارك: حقق نظام «نور» (المنطلق من نظام «نجم» النظام الجمركي المعلوماتي) ولأول مرة في لبنان، أول عملية ربط مباشر بين مؤسسات القطاع الخاص وأي إدارة رسمية، الأمر الذي سمح للقطاع الخاص بتنفيذ العمليات الجمركية عن بُعد، مما انعكس إيجاباً على حركة مرفأ بيروت ومطار بيروت، كما يظهر في الاحصاءات الأخيرة حتى كانون الأول ٢٠٠١ المبين أدناه:

جدول رقم ١ - ١: حركة الشحن في مرفأ بيروت

طن متري	حتى كانون الأول ٢٠٠٠	حتى كانون الأول ٢٠٠١	نسبة زيادة الحركة
الحمولة المفرغة (طن متري)	٤,٥٣٩,٤٢٨	٥,١٣٤,١٤٣	١٣,١ ٪
الحمولة المشحونة (طن متري)	٢٩٤,٧٧٠	٣٢٨,٨٨٢	١١,٦ ٪

* المصدر: مرفأ بيروت

جدول رقم ١ - ٢
حركة الشحن في مطار بيروت الدولي

بالطن	حتى كانون الأول ٢٠٠٠	حتى كانون الأول ٢٠٠١	نسبة زيادة الحركة
الصادرات (بالطن)	٢٣,٣٨٤	٢٣,٧١٤	١,٤١ %
الواردات (بالطن)	٣٥,٨٥٩	٣٩,٠٧٥	٨,٩ %

* المصدر: المديرية العامة للطيران المدني.

٥. جرى إعادة النظر بالتعرفة الجمركية لجهة خفض المعدل الاجمالي للرسم الجمركي بما في ذلك ضريبة الاستهلاك المفروضة على بعض السلع من معدل اجمالي بواقع ٢٠٪ الى ١٥٪. وضمن هذا الاطار تمّ إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية، وعلى قسم كبير من السلع الوسيطة التي تتعلق بالصناعة، وتم توسيع نطاق الاعفاء من الرسوم الجمركية للمواد التي تتعلق بالمعلوماتية وتجهيزات الكمبيوتر.
٦. تمّ خلال العام ٢٠٠١ التوقيع على عدد من الاتفاقيات لتفادي الازدواج الضريبي مع عدد من البلدان الصديقة (روسيا البيضاء، الغابون، المغرب، كوبا، سلطنة عمان، الكويت) واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات (النمسا، روسيا البيضاء، قبرص، الغابون، المجر، باكستان، الكويت، السويد)، كذلك تم توقيع معاهدات تجارية ثنائية (باكستان، روسيا البيضاء)، لتنضم الى اتفاقيات عديدة سابقة موقعة. ويجدر الذكر ان هناك ٢٣ اتفاقية تتعلق بتلافي الازدواج الضريبي و١٨ معاهدة لتشجيع وحماية الاستثمارات جميعها أصبحت نافذة.
٧. اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة: من أجل تخفيض أسعار بطاقات السفر وزيادة عدد السواح وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي. لقد انعكست هذه السياسة ايجاباً على الحركة في المطار خلال العام ٢٠٠١ حيث ارتفع عدد القادمين والمغادرين بنسبة ٥,٩٪ و ٥,٦٪ على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٠، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم ١ - ٣ حركة المسافرين في مطار بيروت الدولي

بالطن	حتى كانون الأول ٢٠٠٠	حتى كانون الأول ٢٠٠١	نسبة زيادة الحركة
القادمين	١,١٢٠,١٦٤	١,١٨٥,٦٩٩	٥,٩ %
المغادرين	١,١٢٤,٦٢٤	١,١٨٧,٣٥٧	٥,٦ %

* المصدر: مصرف لبنان.

٨. تخفيض مجموع الاشتراكات في الضمان الاجتماعي بحوالي ١٥٪ وذلك بتنزيل مجموع الاشتراكات من ٣٨,٥٪ الى نسبة ٢٣,٥٪ من الراتب، وذلك على الشكل التالي:

* تخفيض اشتراكات فرع ضمان المرض والأمومة من ١٠٪ الى ٩٪ (٧٪ على عاتق صاحب العمل و ٢٪ على عاتق المضمون) كما عدل الحد الأقصى للكسب الخاضع للاشتراكات لفرع ضمان المرض والأمومة ليصبح ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهرياً.

* تخفيض اشتراكات فرع التعويضات العائلية من ١٥٪ الى ٦٪ وحددت القيمة الشهرية للتعويضات العائلية بمبلغ حده الأقصى ٢٢٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

* أنهى مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مشروع مرسوم يتعلق بالانتساب الاختياري لأرباب العمل، المستقلين وغيرهم، وقد أقره مجلس الوزراء في شهر تموز ٢٠٠١.

٩. تخفيض كلفة الاقتراض للمشاريع الجديدة: حيث طوّرت الحكومة برنامجاً لدعم تمويل القطاعات السياحية والزراعية والصناعية بما فيها مؤسسات تكنولوجيا المعلومات. يركز هذا البرنامج على تقديم قروض مدعومة من الحكومة بحيث تتحمل الدولة فائدة نسبتها ٧٪ على القروض الجديدة التي لا تتجاوز خمسة مليارات ليرة لبنانية، وتتحمل فائدة نسبتها ٥٪ على القروض الجديدة التي تتراوح بين خمسة وخمسة عشر مليار ليرة لبنانية من خلال آلية وضعت لهذا الغرض، بموافقة الحكومة اللبنانية بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف اللبنانية.

في هذا الصدد، فقد بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العام ٢٠٠١ حوالي ٥١٤,٢ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٦٨,٣ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠،

وقد توزعت هذه القروض على القطاعات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٤

القروض المدعومة لكافة القطاعات غير الآلية المعتمدة مع مصرف لبنان
والمصارف في العام ٢٠٠١ - (مليار ليرة لبنانية)

القطاع	عدد القروض	قيمة القرض لغاية كانون الأول	نسبة القروض القطاعية من إجمالي القروض
السياحة	١٠٤	١٧٤,٩	٣٤,٠١ %
الصناعة	٣٧٤	٣١٣,٦	٦١ %
الزراعة	٢٦١	١٩,٢	٣,٧٣ %
تقنيات متفرقة	١٧	٦,٥	١,٢٦ %
المجموع	٧٥٦	٥١٤,٢	١٠٠ %

* المصدر: مصرف لبنان.

١٠. كذلك فقد عمدت الحكومة من خلال شركة كفالات الى زيادة دعم القروض لغاية حدود ٣٠٠ مليون ليرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية خاصة وضعت بالتعاون مع مصرف لبنان ومع المصارف. وقد وافق مجلس النواب على زيادة سقف القروض المدعومة من مائة مليون ليرة لبنانية الى ٣٠٠ مليون ليرة شرط أن لا يتعدى معدل كلفة الفائدة الإجمالية للمقترضين حوالي ٣,٥٪ سنوياً.

تجدر الإشارة هنا، الى ان عدد الكفالات المصدرة حتى نهاية كانون الأول من عام ٢٠٠١ قد بلغ ٧١٥ كفالة بالمقارنة مع ١٣١ كفالة خلال شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠١. كما بلغت قيمتها الإجمالية ٦٣,٢٨٤ مليار ليرة لبنانية حتى نهاية كانون الأول من عام ٢٠٠١ مقابل ٥,٧٩٠ مليار ليرة في كانون الثاني من العام ٢٠٠١. وقد بلغ معدل حجم القرض الواحد ٨٨,٥ مليون ليرة لبنانية بالمقارنة مع ٤٤ مليون ليرة في كانون الثاني من العام ٢٠٠١.

وقد توزعت هذه القروض على القطاعات والمحافظات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٥
كفالات القروض موزعة على القطاعات

القطاع	حتى كانون الأول ٢٠٠١	النسبة المئوية من المجموع
صناعة	٢٨٧	٣٩
زراعة	٣٢٣	٤٥
سياحة	٥٤	٧
الإنتاج الحرفي	١٤	١,٩
تقنيات متخصصة	٤٦	٧,١
المجموع	٧١٥	١٠٠

* المصدر: مصرف لبنان.

جدول رقم ١ - ٦
كفالات القروض موزعة على المحافظات

المحافظة	عدد الكفالات حتى كانون الأول ٢٠٠١	النسبة المئوية من المجموع
بيروت وجبل لبنان	٣٢٤	٤٥,٣
الجنوب	١٧٩	٢٥
البقاع	١٣٨	١٩,٣
الشمال	٧٤	١٠,٤
المجموع	٧١٥	١٠٠

* المصدر: مصرف لبنان.

١١. إقرار قانون يشجع تملك العقارات من غير اللبنانيين لتحفيز الاستثمار، حيث أصبح ممكناً تملك العقارات في لبنان من قبل غير اللبنانيين بدون أي تقييدات سوى الحد الأقصى للتملك لجميع من هم من غير اللبنانيين (في مناطق محددة) بما لا يتعدى ٣٪ في كل قضاء من الأفضية اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، حيث تم رفع هذه النسبة الى (١٠٪) عشرة

بالمائة بالإضافة الى الالتزام بإقامة مشاريع على تلك العقارات خلال فترة خمس سنوات من تاريخ التملك. إضافة الى ذلك فقد تم تخفيض رسوم التسجيل العقارية الى ٥٪ للبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء بعد أن كانت تلك النسبة ٦,٥٪ و ١٦,٥٪ على التوالي. ومن المتوقع أن يكون لهذا القانون الجديد آثار إيجابية باتجاه زيادة استثمارات غير اللبنانيين عامة والعرب خاصة لإقامة مشاريع استثمارية وسياحية وصناعية على الأراضي اللبنانية.

١٢. إقرار قانون جديد لتشجيع وتسهيل عملية الاستثمار وإعادة النظر بهيكلية المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال) بما في ذلك إنشاء «المكتب الموحد لمتابعة التراخيص»، سيلعب هذا القانون الجديد دوراً هاماً في إثبات جدية التزام الحكومة اللبنانية باستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة وزيادة اهتمام المستثمرين ببلبنان.

تجدر الإشارة الى ان هذا المكتب استطاع أن يجتذب استثمارات جديدة بحوالي ٦٩٥ مليون دولار أميركي من تاريخ إطلاقه في آذار ٢٠٠٠ ولتاريخه، وقد حازت الاستثمارات في القطاع السياحي على ٤٤٪ من حجم الاستثمارات الإجمالي و ١٧٪ لمشاريع التصنيع الغذائي و ٣٣٪ للصناعة و ٦٪ لسائر القطاعات الأخرى.

١٣. تعزيز الصادرات الزراعية: بناءً على توجهات الحكومة وانطلاقاً مما تمّ رصده في الموازنة فيما خص دعم الصادرات الزراعية، أطلقت مؤسسة «إيدال» في آب من العام الحالي برنامج دعم الصادرات الزراعية «Export Plus» الذي يرمي الى تعزيز القطاع الزراعي اللبناني ومساعدته في التغلب على الصعوبات التسويقية التي تواجه المزارعين من خلال دعم وتشجيع دخول الصادرات اللبنانية الى أسواقها التقليدية وفتح أسواق جديدة لها. لقد نجح هذا البرنامج في تحسين نوعية الصادرات الزراعية اللبنانية وفي استعادة ثقة المستوردين والمستهلكين معاً بالمنتجات اللبنانية. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت صادرات الفاكهة اللبنانية خلال الفترة الممتدة من ١٥ آب ٢٠٠٠ الى ١٥ كانون الأول ٢٠٠١ من ٦١,٤٢٠ طن الى ٨٧,٩٢٧ طن، أي بارتفاع قدره ٤٣٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠٠٠. كذلك ارتفعت صادرات الخضار اللبنانية خلال نفس الفترة من ٤٢,٤١٣ طن الى ٧٠,٤٠١ طن، أي بارتفاع قدره ٦٦٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٠.

ثانياً: المالية العامة

تعمل الحكومة اللبنانية حالياً على تحقيق عدة خطوات وإجراءات على صعيد تصعيد الوضع المالي العام نبينها فيما يلي:

١. خفض الإنفاق العام وترشيده لتخفيض العجز: فقد انخفض مجموع النفقات من ١٠,٦٢٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠ الى ٨,٨٧٩ ملياراً في العام ٢٠٠١ أي بانخفاض نسبته ١٦,٤٪.
٢. إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة في السابع من شهر حزيران ٢٠٠١ أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة، كما أقرّه المجلس النيابي في ٥ كانون الأول ٢٠٠١، ليدخل حيّز التنفيذ ابتداءً من الأول من شباط من العام ٢٠٠٢. وتعمل وزارة المالية حالياً على إنجاز الإجراءات التنفيذية لتطبيق الضريبة وفقاً للقانون الذي أقره المجلس النيابي. سوف يتم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات الأساسية المحلية والمستوردة بنسبة ١٠٪، كما سيتم وبموجب القانون إعفاء مجموعة كبيرة من السلع والخدمات من هذه الضريبة، وذلك لتخفيف وطأة هذه الضريبة على ذوي الدخل المحدود، وتبعاً لذلك فإن الإعفاءات تشمل السلع والخدمات الأساسية ومنها على سبيل المثال:
 - السلع الغذائية والزراعية الطازجة ومنتجات الألبان واللحوم والأسماك والطيور الطازجة.
 - الخدمات الطبية والتربوية
 - النقل العام وخدمات أخرى.
 تجدر الإشارة الى ان هذه الإعفاءات تشكل ٦٣٪ من مجموع استهلاك الأسر ذوي الدخل المحدود.
٣. قانون التسوية الضريبية: وضعت وزارة المالية مشروع قانون التسوية الضريبية للأعوام السابقة والذي يرتبط ويتلازم مع تطبيق الرسم المهني الذي جرى إقراره في مشروع موازنة العام ٢٠٠٠، وقد أقرّ هذا القانون من قبل مجلس النواب في ٥ كانون الأول ٢٠٠١.
٤. إصلاح المؤسسات التابعة للقطاع العام: بدأت الحكومة بتنفيذ أولى الإجراءات الهادفة الى إصلاح المؤسسات التابعة للقطاع العام من خلال الخطوات المتخذة لإصلاح الأوضاع المالية والتشغيلية في تلفزيون لبنان، والوكالة الوطنية للأبناء، وشركة طيران الشرق الأوسط، والتي نبين بعض تفاصيلها فيما يلي:
 - تلفزيون لبنان: لقد تمّ إنهاء خدمات (٥٠٠) خمسمائة موظف وإلغاء العقود الجماعية للموظفين، وتعليق البث التلفزيوني لفترة ٣ أشهر. وفي ٢٧ أيار ٢٠٠١ استؤنف البث في المحطة بنتيجة التعاقد مع عدد من الفنيين وفقاً لعقود شهرية مؤقتة. وتبحث الحكومة حالياً عن شريك استراتيجي للتلفزيون يتولى تشغيله ويتحمل أكلافه لقاء إيراد محدد يؤمنه للخزينة اللبنانية.

- الوكالة الوطنية للاعلام: فقد تم تقدير الفائض من الموظفين ب(٧٠٠) سبعمائة موظف، كما يجري العمل على إعادة تنظيم الوزارة وتوزيع الفائض بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية على الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة المحتاجة لكفاءتهم.

- شركة طيران الشرق الأوسط: قرّر مجلس الوزراء في ١٧ ايار ٢٠٠١ إنهاء عقود الفائض من الموظفين المُقدّر بـ (١٥٠٠) ألف وخمسمائة موظف، وذلك ابتداءً من الأول من حزيران ٢٠٠١. بناءً على ذلك، فقد سلمت إدارة الشركة قرار الصرف لحوالي (١١٣٨) ألف ومائة وثمانية وثلاثين موظف وأحالت الموظفين الفائضين الآخرين الى التقاعد المبكر، وقامت الإدارة في ١٠ تموز ٢٠٠١ بإيقاف معاشات الموظفين الذين تمّ تصنيفهم كفاوض وتعمل الحكومة حالياً على إيجاد شريك استراتيجي للشركة.

٥. دمج المجالس الإنشائية: في ٢٧ آذار ٢٠٠١ أقرّ المجلس النيابي مشروع الحكومة القاضي بدمج كل من مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ومجلس المشاريع الإنشائية مع مجلس الإنماء والإعمار، وذلك بهدف ترشيد تنفيذ أعمال الانشاءات والمشاريع الكبرى. وكذلك تفعيل استعمال القروض المُيسّرة الممنوحة الى لبنان، والتي بلغ مجموعها ١,٩ مليار دولار أميركي بتاريخ تشرين الثاني ٢٠٠١ والتي من شأنها أن تسهم بتنشيط الحركة الاقتصادية سيما وأنها تغطّي مختلف القطاعات الاقتصادية وجميع المناطق اللبنانية.

٦. إخضاع المؤسسات والمرافق العامة لنظامي التدقيق الخارجي والداخلي بموجب القانون ٣٢٦ تاريخ ٢٨/٠٦/٢٠٠١ والذي نصّ على توجب إخضاع حسابات المؤسسات والمرافق العامة التابعة للدولة والتي تتمتع باستقلال مالي وإداري لنظام التدقيق الداخلي، وكذلك لنظام التدقيق الخارجي المستقل. وعملاً بالقانون، فقد أنجزت وزارة المالية عملية تصنيف مكاتب المحاسبة والتدقيق بناءً لمعايير موضوعية محددة، ووضعت دفاتر الشروط النموذجية وأرسلتها الى كافة المؤسسات العامة عبر وزارات الوصاية على تلك المؤسسات.

ثالثاً: الخصخصة

تعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات والتحضيرات اللازمة بالنسبة للقطاعات والمؤسسات العامة المشمولة في برنامج الخصخصة وهي تشمل: خصخصة المياه، الكهرباء، الاتصالات، المرافق والنقل المشترك.

ولقد أنجزت الحكومة عدة إجراءات على هذا الصعيد:

١. قطاع الكهرباء: قرر مجلس الوزراء في ٢٢ شباط ٢٠٠١ المباشرة بعملية تخصيص قطاع

الطاقة، وفي هذا النطاق قامت الحكومة بتوقيع عقد مع مصرف عالمي للاستثمار ليكون المستشار المالي لعملية التخصيص المتوقعة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢. ويتم حالياً الإعداد بالتوازي مع إنجاز قانون جديد لقطاع الكهرباء، لإجراء مزايدة عالمية لتخصيص هذا القطاع، كما يجري التحضير لذلك على عدة مراحل وهي:

- إحالة مشروع قانون الطاقة الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء في أيلول ٢٠٠١ الى مجلس النواب للنظر في إقراره.
- تعيين محامين دوليين لمراجعة الأنظمة الجديدة التي يتم التوافق عليها.
- تعيين شركة عالمية للتدقيق لتقييم موجودات المؤسسة.

وقد وافق مجلس الوزراء على قانون جديد للكهرباء يُجيز الخصخصة. وقد حوّل هذا القانون الى مجلس النواب ويتم درسه من قبل لجان الإدارة والعدل، والمال والأشغال والطاقة.

٢. قطاع الاتصالات: يجري الإعداد حالياً لإصدار قانون الاتصالات الجديد من قبل مجلس النواب وقد وافقت اللجنة النيابية بقطاع الاتصالات في الأول من تشرين الأول ٢٠٠١ على مشروع القانون وإحالته الى لجنة الإدارة والعدل ليُصار بعدها الى احالته للتصويت في الهيئة العامة لمجلس النواب.

٣. قطاع النقل الجوي: في إطار تحضير هذا القطاع للخصخصة، قامت الحكومة بإنهاء خدمات ١,٥١٨ موظف (١,١٣٨ صرف إجباري و٣٨١ استقالة طوعية) من شركة طيران الشرق الأوسط بهدف إعادة هيكلتها لتحضيرها للخصخصة في وقت لاحق، وقد تم دفع حوالي ٧٦ مليار ليرة لبنانية كتعويض لإنهاء خدمات هؤلاء الموظفين.

رابعاً: برنامج تطوير القطاع المالي

أنجزت الحكومة بالتعاون مع المجلس النيابي ومع مصرف لبنان عدداً من التشريعات والإجراءات بهدف تطوير القطاع المالي وهي:

١. قانون لمكافحة تبييض الأموال: أقرّ مجلس النواب هذا القانون في ١٠ نيسان ٢٠٠١، وهو يتماشى مع توصيات منظمة GAFI العالمية لمكافحة تبييض الأموال، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز مكانة وملاءة وصدقية القطاع المصرفي اللبناني إقليمياً ودولياً.
٢. إصدار تعاميم جديدة لمصرف لبنان: هدفها الأساسي زيادة قدرات المصرف على التحكم

في سوق القطع والسيولة بالليرة اللبنانية، إضافة الى زيادة قدرات المصرف المركزي واحتياطة من العملات الأجنبية.

٣. القانون رقم ٣٠٨: الذي أقرّ في ٣ نيسان ٢٠٠١ والذي يتعلق بإصدار أسهم المصارف والتداول بها وبإصدارات سندات دين وتملك العقارات من قبل المصارف.

٤. تحسين الرقابة على القطاع المصرفي: عمد كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف على اتخاذ إجراءات صارمة يتم تطبيقها حالياً بهدف تحسين الرقابة على القطاع المصرفي لتحسين مكانته وتعزيز إسهامه في خدمة الاقتصاد اللبناني.

وفي هذا الإطار، أصدر صندوق النقد الدولي (IMF) تقريراً تقييماً في آذار ٢٠٠١ بعنوان: «معايير بازل للرقابة المصرفية الفعّالة» ينوّه بالاجراءات الجذرية التي قامت بها لجنة الرقابة على المصارف، ويشيد بالجهود التي بذلها كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وبالتائج الايجابية التي تحققت في القطاع من جراء ذلك.

٥. إنجاز الشبكة العربية للأسواق العربية: لربط البورصات العربية بهدف زيادة فعالية التداول وتنشيط التعاملات المالية بين هذه البورصات، وجذب الاستثمارات الأجنبية الى المنطقة، وهي تسمح بالتداول المتبادل بين كافة الأسواق بصورة فعّالة وبتكلفة منخفضة من خلال البنية التحتية للاتصالات التي تنشئها الشركة، كما يهدف هذا المشروع الى توحيد قاعدة المعلومات والبيانات والى ربط البورصات العربية وذلك عن طريق تأسيس شركة معلومات موحّدة بواسطة الإنترنت مما يسهل عملية تدفق المعلومات والبيانات والتقارير من جميع الشركات المدرجة في كل بورصة عربية ومؤسسات التقاص والوسطاء. كما يهدف المشروع أيضاً الى توفير وتحسين عاملي السرعة والتكلفة للوسطاء والمُستثمرين عند تنفيذهم الصفقات المتبادلة.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠١

تمهيد

شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية تحسناً في العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع العام السابق وقد تحقق ذلك بالرغم من الاضطرابات الإقليمية خصوصاً فيما خص مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي وذلك بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٠.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

ثانياً: الأوضاع النقدية

ثالثاً: المالية العامة

رابعاً: الدين العام

خامساً: القطاع الخارجي

سادساً: القطاع المصرفي

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

١ - حركة إجمالي الناتج المحلي

من المتوقع أن يكون الاقتصاد اللبناني قد سجل في العام ٢٠٠١ معدل نموّاً حقيقياً وصل في حدّه الأدنى الى ١,٥٪ أو بما يوازي من قيمة إسمية تقدر بما يوازي ٢٥,١٨٨ مليار ليرة لبنانية (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي) بالمقارنة مع ٢٤,٨١٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه. ويعود ذلك الى التحسن الذي طرأ على غالبية مؤشرات القطاعات المنتجة في العام ٢٠٠١ وذلك بعد سنتين من اللانمو والنمو السلبي.

الجدول رقم ٢ - ١

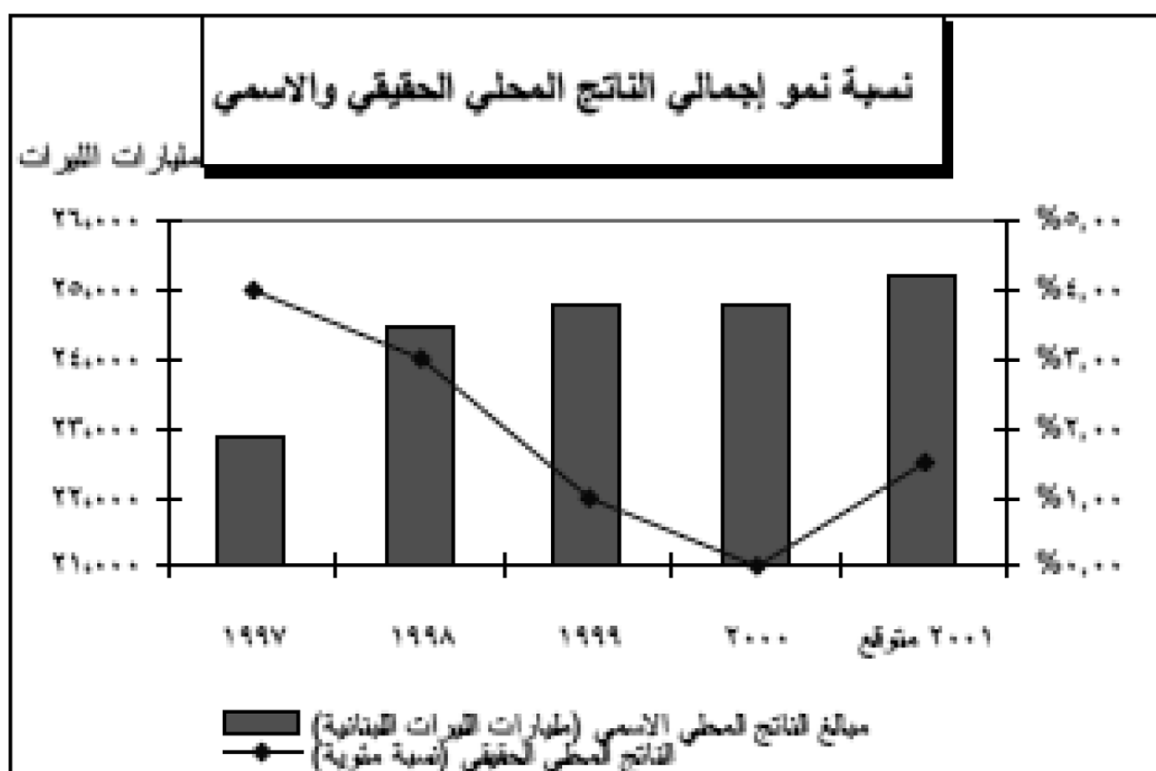
تطور الناتج المحلي والاسمي والحقيقي خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١ متوقع
الناتج المحلي الاسمي	٢٢,٨٨٠	٢٤,٥٠٩	٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٢٥,١٨٨
نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)	%٤,٠٠	%٣,٠٠	%١,٠٠	%٠,٠٠	%١,٥٠

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية - صندوق النقد الدولي

الرسم البياني (٢ - ١)

مبالغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي ونسب نمو الناتج المحلي



يُبين المؤشر الاقتصادي العام الذي يعتمد عليه مصرف لبنان اعتباراً من العام ١٩٩٤ تطور الحركة الاقتصادية العامة في البلاد، والذي ارتفع من ١٢٨,٦ في نهاية العام ٢٠٠٠ الى ١٣٦ في نهاية العام ٢٠٠١ كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم ٢ - ٢

المؤشر العام الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١

١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١٣١,٨	١٣٣,٤	١٣٣,٨	١٢٨,٦	١٣٦

* تجدر الإشارة الى أن مصرف لبنان عمد في آب من العام ٢٠٠١ الى إدخال تعديلات على كيفية احتساب المؤشر المذكور، وذلك بعدما تركز التصحيح على الأرقام الأساسية، فاعتمد المتوسط المتحرك فيها أو تم إدخال أرقام مؤشرات جديدة لم تؤخذ سابقاً في الاعتبار، كما تم العمل على إقرار قاعدة الاحتساب ومن ثم على الأوزان أي التثقيل الواجب اعتمادها.

٢ - تطوّر النشاط الاقتصادي القطاعي

أ - القطاع الزراعي

تميّزت سنة ٢٠٠١ بارتفاع أسعار بيع المحاصيل عند المزارعين مقارنة بأسعار السنة الماضية. إلا أن أهم المشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع وما يزال هي ارتفاع كلفة الإنتاج مما يحدّ من المنافسة في الأسواق التقليدية والعالمية. لذلك، تعمل وزارة الصناعة على عدد من المشاريع ضمن خطة شاملة ومتوازنة، والتي من المتوقع وحسب تقديرات وزارة الزراعة أن تنعكس إيجاباً على القطاع الزراعي وعلى تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة حصة هذا القطاع في الناتج المحلي القائم، نورد أهمها:

- مشروع الريّ: انطلق العمل في هذا المشروع وقد تمّ البدء هذا العام بإنشاء ست بحيرات (الضنية، عكار، زغرتا، راشيا، الهرمل، دير الأحمر) بقيمة مليار ونصف المليار ليرة لبنانية، هذا بالإضافة الى الأعمال الإرشادية.
- مشروع الانماء الزراعي لشمال البقاع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الفاو وتحت إشرافها.

أما أهم المشاريع التي تمّ تفعيلها وبالتعاون مع الجهات الممولة فهي:

- مشروع الإحصاء الزراعي الشامل؛
- مشروع المجموعة الأوروبية لوضع السياسات الزراعية؛
- مشروع التعاون اللبناني الأميركي (توزيع ٢٧٠٠ بقرة حلب لعام ٢٠٠١ على المربيين في

- المناطق اللبنانية كافة مع دورات تدريبية للمربين؛
- مشروع مكافحة التصحر بالتعاون مع الـ UNDP
- إعادة إحياء القرض الصيني بقيمة ٦ مليون دولار مع استبدال وجهة الإستعمال (ثروة سمكية ومشاتل متخصصة)؛
- قرض البنك الدولي لتفعيل أعمال المشروع الأخضر؛
- مشروع إيفاد (IFAD) الذي يرعى القطاع التعاوني، ويشمل تحسين وضع المرأة الريفية والصناعات الريفية.
- ولا بدّ أن نشير إلى أهم الأعمال التي نفذت من قبل وزارة الزراعة خلال عام ٢٠٠١ وأهمها:
- تجهيز مختبر متخصص لتحليل آثار استعمال البقايا الكيميائية على المنتجات الزراعية بغية الوصول الى معايير النوعية والشروط المعتمدة من قبل المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول.
- إنشاء وتجهيز مراكز جمع الحليب (نفذ أربعة مراكز في البقاع) وسينفذ قريباً ثمانية مراكز (٢ في جبل لبنان، ٣ في الشمال، ٣ في الجنوب) والتي ستسهم في تنمية القطاع الحيواني (الأبقار الحلوب).
- إنشاء وتجهيز مراكز إرشادية وخدمات زراعية ضمن هبات المجموعة الأوروبية. فقد تم وضع خطة لإنشاء عدة مراكز في المناطق اللبنانية كافة من خلال موازنة عام ٢٠٠٢ والتي سيصل عددها الى ٢٤ مركزاً.
- البدء بالتدريس في مدرستين زراعتين (في البقاع وفي الشمال) بعد أ، تم تأهيلهما وأعيد تجهيزهما.
- توزيع ما لا يقل عن ٣ ملايين غرسة حرجية ومثمرة مؤصلة على الجمعيات للتعاونية والمزارعين والبلديات في المناطق اللبنانية كافة.
- اعتماد برامج للمكافحة الشاملة للأوبئة العامة وتوزيع أدوية لمكافحة أمراض وحشرات النحل.
- تحسين قطيع الماشية من أبقار وأغنام وماعز ضد الأمراض السارية.
- اعتماد مشاريع رائدة لتنمية قطاعي الخضار والأزهار.
- تأليف لجنة من خبراء وأطباء (جامعيين، قطاع خاص، أبحاث) لوضع سياسة زراعية عليا تعتمد تنمية القطاع الزراعي وتخفيض كلفة الإنتاج.

كل هذا بالإضافة الى الدور الهام الذي قامت به وزارة الزراعة من خلال وضع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عديد من الدول الصديقة لتعزيز القطاع الزراعي والبحث العلمي والارشاد ووضع روزنامات زراعية مع بعض الدول بما يتلاءم ويتناسب مع متطلبات القطاع الزراعي بالمشاركة مع فعاليات هذا القطاع.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم تخصيص مبلغ قيمته ٥٠ مليار ليرة لبنانية من موازنة العام ٢٠٠١ لدعم الصادرات الزراعية (برنامج Export Plus) والذي أسهم البدء باستعمالها في زيادة صادرات لبنان من الفاكهة والخضار وفي تحسين الجودة وإعادة الثقة بالإنتاج اللبناني، وهذا على الرغم من البدء بهذا العمل في منتصف شهر آب.

ب - القطاع الصناعي

بلغت قيمة الصادرات الصناعية في العام ٢٠٠١ حوالي ١,١٦٤ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ١٧١ مليار ليرة لبنانية عما كانت عليه في العام ٢٠٠٠ وهو ما يعادل نسبة نمو قدرها ١٧٪، متجاوزة نسبة ١٥٪ الذي وضعتها الوزارة هدفاً لها.

الجدول رقم ٢ - ٣

تطور الناتج المحلي والاسمي والحقيقي خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١ متوقع	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٥٩٩	٤١٨	٥٢٦	٤٥١	٥١٧	عدد المصانع الجديدة
٤,٤٢٥	٣,٢٣٣	٣,٧٢٦	٣,٦٥٤	٤,٤١٤	عدد العمال
١٠٥,١١٨	١٠٤,٧٩٨	١٢٨,١٩٣	١٩٢,٩٠٨	١١٥,٣٤١	الرساميل الموظفة (مليون ليرة لبنانية)
١,١٦٤	٩٩٣	٩٣١	٨٩٥	٨٧٧	الصادرات الصناعية (مليار ليرة لبنانية)
١٦٣	١٤٠	١٧٠	٢٥٩	-	الآلات المستوردة (مليون ليرة لبنانية)

* المصدر: وزارة الصناعة

يُبين الجدول رقم (٢ - ٣) أدناه بعض المؤشرات الصناعية خلال الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١.

كما يبين أن عدد المصانع المستحدثة والمسجلة لدى وزارة الصناعة بلغ ٥٩٩ مصنعاً خلال العام ٢٠٠١، وهو أكبر عدد تم تسجيله لدى وزارة الصناعة في الأعوام الخمسة الماضية.

هذه الزيادة أدت إلى إيجاد ٤٤٢٥ فرصة عمل جديدة إضافة الى ذلك فقد بلغ إجمالي التوظيفات الجديدة ما يزيد على ٣٧٥ مليار ليرة لبنانية منها نحو ١٠٧ مليار ليرة لبنانية على شكل رؤوس أموال تشغيلية و١٤٤ مليار ليرة لبنانية ثمناً للآلات الصناعية المستوردة في العام ٢٠٠١. هذا بالإضافة الى الاستثمار في التجهيزات الصناعية المتممة والمنتجة محلياً، من جانب آخر فقد بلغت قيمة القروض المدعومة التي حصلت عليها المؤسسات الصناعية ٢٧٠ مليار ليرة لبنانية من أصل إجمالي هذه التوظيفات وهي من أصل القروض المدعومة التي سبقت الإشارة إليها.

وفي ضوء اهتمام الحكومة بالقطاع الصناعي، واعتباره قطاعاً واعداً، بحسب ما ورد في البيان الوزاري، وضعت وزارة الصناعة «المخطط التنفيذي الأولي خلال سنة ٢٠٠١»، والتي تحققت بعض أغراضه وفي التقدم نحو تحقيق الهدف الأساسي لها، وهو خفض تكلفة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية وتسهيل عملية الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة، وقد حددت أهداف المخطط كما يلي:

- ١ - زيادة معدل النمو في القطاع الصناعي الى حدود ١٥٪ سنوياً.
- ٢ - زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي القاتم، بحيث تتجاوز ٢٠٪.
- ٣ - مضاعفة حجم التصدير من ١٠٥٠ مليار ليرة لبنانية الى ٢٠٠٠ مليار ليرة لبنانية.
- ٤ - إيجاد فرص عمل تصل الى ٥٠ ألف وظيفة كمرحلة أولى.

ومن الخطوات التنفيذية التي بوشر بتنفيذها برنامج التحديث الصناعي الذي يموله الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١١ مليون يورو والمخصصة لتنفيذ برنامج عام متكامل للسنوات الأربع المقبلة، من أجل تطوير الصناعة اللبنانية وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي بهدف تعزيز حجم التصدير وتنويع أسواقه. ويتوجه البرنامج بشكل أساسي الى الصناعات المتوسطة والصغيرة ويهدف إلى إطلاق المركز اللبناني الأوروبي للتحديث الصناعي كمؤسسة مستقلة تنتقل إدارته عند نهاية البرنامج الى إدارة وخبرات بشرية لبنانية.

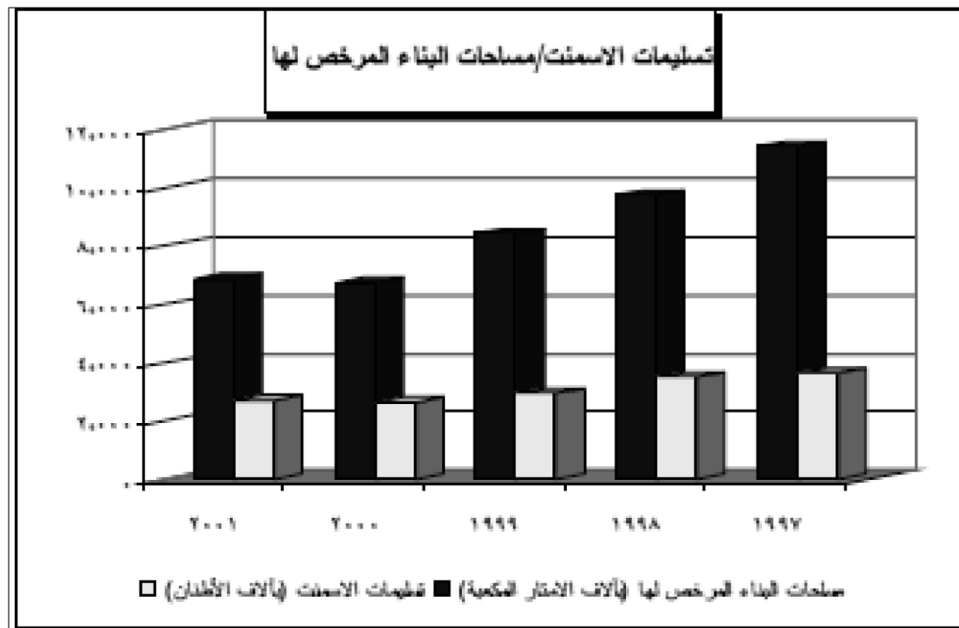
كذلك وضعت الوزارة برنامج تحديد الصناعات الجديدة التي تتناسب مع مميزات لبنان لكي تسهم في زيادة الإنتاج الصناعي وتعزيز مجالات التصدير وخفض العجز في الميزان التجاري وقد نفذت المرحلة الأولى منه، وتم التعاقد لتنفيذ المرحلة الثانية من هذا البرنامج.

وفي المجال الأخير، يأتي المشروع المتكامل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية، وولوجها الأسواق العالمية الذي تموله منظمة اليونيدو بمبلغ سبعة ملايين يورو، مُتمماً، في أهدافه لبرنامج التحديث الصناعي.

ج - قطاع البناء

تحسّن قطاع البناء جزئياً في العام ٢٠٠١ إذ ارتفعت تسليمات الإسمنت بنسبة ٣,٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٠، في حين بلغت مساحات البناء المرخص لها ٦,٨٧٨ ألف م^٢ في العام ٢٠٠١، مقابل ٦,٧٢٥ ألف م^٢ في العام ٢٠٠٠ أي بارتفاع طفيف نسبته ٢,٣٪.

الرسم البياني رقم (٢ - ٢) تسليمات الاسمنت/ مساحات البناء المرخص لها



* المصدر: مصرف لبنان

سعت الحكومة الى تنشيط القطاع العقاري وتحفيز الاستثمار فيه من خلال إقرار مجلس النواب لقانون يشجع تملك غير اللبنانيين للعقارات في لبنان. بالإضافة الى ذلك، فقد خفّض القانون الجديد رسوم التسجيل الى ٥٪ للبنانيين وللمستثمرين من غير اللبنانيين على حد سواء.

نتيجة لذلك، فقد لوحظ بعض التحسّن في قطاع البناء عكسه النمو السنوي لكميات الاسمنت المسلمّة، وقد أسهمت في تحقيقه سياسة دعم القروض الإسكانية التي اعتمدتها الحكومة. في هذا الصدد، تجدر الإشارة الى أن المؤسسة العامة للإسكان أقرّت منح ٥,٧٦٩ قرصاً بقيمة ١٤١ مليار ليرة لبنانية حتى كانون الأول من العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع ٢,٠٧٢ قرصاً بقيمة ١١٦ ملياراً في نفس الفترة من العام ٢٠٠٠. كما منح مصرف الإسكان وحتى كانون الأول ٢٠٠١، ما مجموعه ٢٦١٥ قرصاً. وقد بلغ عدد القروض الممنوحة من قبل المصرف بالدولار الأميركي من أصل مجموع القروض المذكورة أعلاه ١٨٤١ قرصاً بقيمة إجمالية تبلغ ٦٨,٥ مليون دولار.

كذلك فقد منح مصرف الإسكان وحتى كانون الأول ٢٠٠١ ما مجموعه ٧٧٤ قرصاً باليرة اللبنانية بقيمة ٤٦,٣ مليار ليرة لبنانية .

د - القطاع السياحي

تبين الإحصاءات المتوافرة حول حجم الحركة التي سجلها القطاع السياحي تحسناً خلال العام ٢٠٠١ رغم الأحداث التي طرأت في ١١ أيلول ٢٠٠١، حيث زار لبنان خلال هذه الفترة ٨٧٣,٠٧٢ سائحاً أي بزيادة نسبتها ١٢,٩٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٠، وتظهر تلك الزيادة جلياً من خلال الأرقام المدرجة في الجدول التالي :

جدول رقم ٢ - ٤

حركة السائحين والقادمين في مطار بيروت الدولي

بالطن	حتى كانون الأول ٢٠٠٠	حتى كانون الأول ٢٠٠١	نسبة زيادة الحركة
عدد السائحين	٧٤١,٦٤٨	٨٣٧,٠٧٢	٪١٢,٩
عدد القادمين	٢,٣٤٣,٣٨٧	٢,٤٤٤,٨٥١	٪٤,٣

* المصدر: وزارة السياحة

ونظراً لأهمية السياحة في الاقتصاد اللبناني، تتابع الحكومة سياستها في تفعيل هذا القطاع من خلال عدة إجراءات أبرزها:

- تنمية وتطوير السياحة البيئية بين الدول العربية.
- سياسة الأجواء المفتوحة وتسهيل حصول السياح والزائرين على سمات الدخول الى لبنان، علماً أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتسهيل حصول السياح على سِمَات الدخول إذا أردنا تحقيق زيادة كبيرة في حركة السياحة الى لبنان.
- تسويق لبنان سياحياً في الخارج وتفعيل الاعلام السياحي الخارجي بهدف إعادة لبنان الى الخارطة السياحية العالمية، من خلال تخصيص ميزانية للترويج السياحي في الخارج، وقد خصصت الدولة لهذا الغرض في موازنة عام ٢٠٠١ اعتمادات جديدة بقيمة ١٥ مليار ليرة لبنانية لتسويق خدمات لبنان السياحية والتي بدأ العمل بها على أن تستكمل في العام ٢٠٠٢ بالإضافة الى ما هو ملحوظ في الموازنة لعام ٢٠٠٢ في هذا الصدد.

- إطلاق «برنامج حسن استقبال الوافدين الى مطار بيروت الدولة» و«برنامج الجودة في الخدمات السياحية والفندقية»، وذلك في إطار تحسين صورة لبنان كمقصد سياحي وبغية تحسين الخدمات السياحية.
- تنشيط السياحة الثقافية من خلال المهرجانات وإطلاق جواذب سياحية جديدة من إبراز أهمية الأماكن الأثرية والسياحية والتاريخية والمتنديات الثقافية.
- إعادة تفعيل دور لبنان في المنظمات السياحية الاقليمية والدولية ومنظمة السياحة العالمية (حيث انتخب لبنان عضواً في المجلس التنفيذي) والاتحاد العربي للسياحة والاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية، والاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء السياحة والسفر.
- السياحة الصحية العلاجية: مشروع مشترك مع وزارة الصحة لاستعادة دور لبنان كمركز استجمامي علاجي.
- تشجيع السياحة الداخلية من خلال تأهيل وتجهيز مراكز استقطاب سياحية في إطار التنمية السياحية للمناطق اللبنانية.
- * تشجيع المشاريع الإنمائية في المناطق من خلال تشجيع المهن الحرفية والاستثمارات السياحية.
- * تعزيز السياحة البيئية من خلال برنامج مشترك مع وزارة البيئة والاتحاد الأوروبي ومنظمة السياحة العالمية في السنة العالمية للسياحة البيئية.
- * سياحة ذوي الحاجات: إطلاق برنامج مشترك مع وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن تسهيل سياحة الأشخاص المسنين وذوي الحاجات.
- تنمية القدرات البشرية لوزارة السياحة اللبنانية:
- * إدخال التكنولوجيا الحديثة، تطوير موقع الانترنت، التدريب المستمر للعاملين في القطاع السياحي.
- العمل على فتح أسواق جديدة وتشجيع التعاون على التسويق السياحي المشترك مع الدول العربية المجاورة. وقد وقّع لبنان في بداية أيار البرنامج التنفيذي للاتفاق الثلاثي المتعلق بالسياحة الثقافية مع سوريا والأردن.
- العمل على تأمين التمويل السياحي من خلال برنامجي التمويل للمؤسسات السياحية ومن خلال المصارف وعبر مصرف لبنان ومؤسسة كفالات وقرض البنك الأوروبي للاستثمار وكذلك خلق الحوافز المناسبة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً العربية.

ثانياً: الأوضاع النقدية

استمرت سياسة الحكومة في العام ٢٠٠١ قائمة على العمل على تعزيز الإستقرار المالي والنقدي ولجم معدلات التضخم، فاستقر سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة الى الدولار الأميركي خلال العام ٢٠٠١ على مستوى ١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية، كما هو الحال منذ ٩ أيلول ١٩٩٩ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول رقم ٢ - ٥

تطورات سعر صرف الدولار الأميركي في نهاية السنوات من ١٩٩٢ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٥٠٧,٥	١,٥٠٧,٥	١,٥٠٨	١,٥١٦	١,٥٣٩	١,٥٥٢	١,٥٩٦	١,٦٤٧	١,٧١١	١,٨١٣	سعر الدولار الأميركي (متوسط الفترة)
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٢٧	١,٥٧١	١,٦٢١	١,٦٨٠	١,٧٤١	١,٧١٦	سعر الدولار الأميركي (نهاية الفترة)

* المصدر: مصرف لبنان.

وقد أدت السياسات المالية والنقدية المتبعة الى خفض معدلات التضخم من ٠,٣٪ في العام ٢٠٠٠ الى صفر في المئة خلال العام ٢٠٠١، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم ٢ - ٦

تطورات سعر صرف الدولار الأميركي في نهاية السنوات من ١٩٩٢ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	٪
متوقع					
٪٠	٪٠,٣٠	٪٠,٢٠	٪٤,٥٠	٪٧,٨٠	نسبة التضخم

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية

أما فيما خص الكتلة النقدية فقد بلغ حجم الكتلة النقدية (م٣*) حوالي ٥٢,٩١٨ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٤٩,٣٥٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٠، محققة بذلك نمواً نسبته ٧,٢٪ وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم ٢ - ٧
الكتلة النقدية ومصادرها ١٩٩٨ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليار ليرة لبنانية
١٧,٢٨٣	١٩,٤٩٢	٢٠,٢٣٧	١٦,٥٥٤	١٤,٥٣٠	الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية
٣٥,٦٢٧	٢٩,٨٠٢	٢٤,٩٦٤	٢٣,٥٨٤	٢٠,٠٤٠	الودائع بالعملات الأجنبية
٨	٦٠	١٦٨	٣٧١	٣٢٨	سندات دين
٥٢,٩١٨	٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	مجموع الكتلة النقدية
١٢,١٧٨	١٣,٩٤٤	١٤,٧٢٣	١٤,٦٢٣	١٥,٦٨١	الديون الصافية على الخارج
٢٨,٠١٢	٢٢,٧٣٩	١٨,٠٢٢	١٥,٩٥٤	١٢,٢٢٣	الديون الصافية على القطاع العام
٢٢,٨٨٨	٢٢,٨٧٢	٢١,٥٧٣	١٩,٣٢٢	١٦,٠٣٩	الديون الصافية على القطاع الخاص
- ١٠,١٦٠	- ١٠,٢٠١	- ٨,٩٤٩	- ٩,٣٩٠	- ٩,٠٤٥	صافي الأصول الأخرى
٥٢,٩١٨	٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	المجموع = الكتلة النقدية
%٧,٢٢	%٨,٨٠	%١٢,٠٠	%١٦,١٠	٠٠	معدل نمو الكتلة النقدية (%)

* المصدر: مصرف لبنان.

شكّلت التسليفات للقطاع العام العنصر الأكبر في زيادة الكتلة النقدية خلال العام ٢٠٠١ إذ شكّلت ٥٣٪ من مجموع الكتلة النقدية. فقد زادت ديون المصارف المتوجبة على القطاع العام بنسبة ٢٣٪ في العام ٢٠٠١ مرتفعة بمقدار ٥,٢٧٣ مليار ليرة لبنانية عن العام ٢٠٠٠.

ثالثاً: المالية العامة

بلغ مجموع إجمالي مدفوعات الخزينة (موازنة وعمليات خزينة أخرى) حتى نهاية العام ٢٠٠١، ٨,٨٧٨ مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة مع ١٠,٦٢٢ ملياراً للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢ أي بانخفاض في مجموع المدفوعات قدره ١,٧٤٤ ملياراً. في المقابل، بلغ مجموع واردات الخزينة حتى نهاية العام ٢٠٠١ حوالي ٤,٦٥٠ ملياراً وذلك بالمقارنة مع ٤,٧٥٠ مليار للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٠ أي بانخفاض في مجموع الإيرادات قدره ١٠٠ ملياراً عما كان عليه مجموعها في العام ٢٠٠٠.

بالتالي، فقد بلغ العجز الإجمالي ٤,٢٢٨ ملياراً حتى نهاية العام ٢٠٠١، وهو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٤٧,٦٣٪ بالمقارنة مع العجز الإجمالي في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٥,٨٧٢ ملياراً أي ما نسبته ٥٥,٢٨٪. بذلك يكون العجز المحقق لهذه الفترة من هذا العام قد انخفض بواقع ١,٦٤٤ ملياراً بالمقارنة مع ما كان عليه في نفس الفترة من العام ٢٠٠٠.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي الفائض الأولي الذي تحقق خلال هذه الفترة من العام ٢٠٠١ قد بلغ ٨٣ ملياراً، وذلك بالمقارنة مع عجز أولي إجمالي بلغ ١,٦٧٥ ملياراً في العام ٢٠٠٠ أي بتحسّن قدره ١,٧٥٨ ملياراً. كما بلغت مجموع واردات الخزينة ٤,٦٥٠ ملياراً حتى نهاية العام ٢٠٠١، بالمقارنة مع ٤,٧٥٠ ملياراً لعام ٢٠٠٠ أي بانخفاض في مجموع الإيرادات قدره ١٠٠ ملياراً عما كانت عليه في العام ٢٠٠٠.

إن النتائج التي تحققت خلال عام ٢٠٠١ تشير إلى عجز في الموازنة قدره ٤٤,٦٣٪ وإلى نسبة عجز إجمالي (الموازنة والخزينة) قدرها ٤٧,٦٣٪ وكلاهما أدنى مما كان ملحوظاً في قانون الموازنة التي قدرت نسبة العجز فيها بـ ٥٠,٠٥٪.

إن دراسة الواردات المحققة في الموازنة خلال العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع ما تحقق في العام ٢٠٠٠ تظهر ما يلي:

- إنخفاض الواردات الجمركية المحصلة حيث كانت قد بلغت في العام ٢٠٠٠ حوالي ١,٧٥٠ مليار ليرة لتصبح ١,٦٣٢ ملياراً في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠١ أي بتراجع قدره ١١٨ مليار ليرة. وقد جاء هذا الانخفاض في الإيرادات الجمركية أقل مما كان مقدراً له عند إقرار التخفيضات في معدلات الرسوم الجمركية (شمل التخفيض إلغاء العديد من الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمواد الوسيطة) في نهاية العام ٢٠٠١، الأمر الذي يبين بوضوح التحسّن الجاري على حجم التجارة الخارجية حيث تحقق زيادة ٢٥٪ في حركة الصادرات وزيادة ١٧٪ في حجم الاستيراد خلال العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٠.

بالمقابل، وتعويضاً عن هذا الانخفاض في الرسوم الجمركية المحصلة فقد شهدت بعض الواردات الضريبية الأخرى تحسناً في مبالغها، ومنها:

* ارتفاع الرسوم الداخلية على السلع من ٢١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ الى ٢٣٩ ملياراً في العام ٢٠٠١ أي بارتفاع قدره ٢٠ مليار ليرة ونسبته ٩,١٪.

* زيادة في ضريبة الدخل والأرباح ورؤوس الأموال من ٤٩٩ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ الى ٦٢٧ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ أي بزيادة قدرها ١٢٨ مليار ليرة ونسبتها ٢٥,٦٪.

* زيادة الإيرادات غير الضريبية من ١,٢٤١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ الى ١,٣٠١ مليار في العام ٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ٦٠ مليار ليرة ونسبتها ٤,٨٪.

أما على صعيد تنفيذ الموازنة، فقد بلغ مجموع الانفاق في العام ٢٠٠١ حوالي ٧,٧٤٨ ملياراً بالمقارنة مع ٨,٣٨٧ ملياراً في العام ٢٠٠٠ أي بانخفاض إجمالي قدره ٦٣٩ ملياراً (أو انخفاض بحوالي ٧٥٣ ملياراً في مجموع الانفاق اذا ما استثنيت خدمة الدين). يعود انخفاض إجمالي الانفاق من الموازنة الى البدء باتخاذ خطوات جادة لجهة ضبط الانفاق وترشيده.

رابعاً: الدين العام

بلغ مجموع الدين الإجمالي القائم ٤٢,٧٥٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٠١، في حين كان قد بلغ مجموعه ٣٧,٧٠١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٠، أي بزيادة نسبتها ١٣,٤٪.

الجدول رقم ٢ - ٨

تطور الدين العام ١٩٩٨ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مليار ليرة لبنانية
٢٨,٢٢٤	٢٧,١٨١	٢٥,٣٨٣	٢١,٦٨٦	الدين الداخلي الإجمالي (مليارات ل.ل.)
٢٦,٣٢١	٢٤,٥٣٠	٢١,٣٧٧	١٩,٥٤٤	الدين الداخلي الصافي (مليارات ل.ل.)
١٤,٥٢٦	١٠,٥٤٠	٨,٣٧٨	٦,٢٨٣	الدين الخارجي الإجمالي (مليارات ل.ل.)
٤٠,٨٤٦	٣٥,١٣٣	٢٩,٩٨٣	٢٥,٨٤٤	الدين العام الصافي (مليارات ل.ل.)
٩,٦١٠	٦,٩٦٧	٥,٥٣٨	٤,١٧٧	الدين الخارجي الإجمالي (بملايين \$)
٢٧,١٠٠	٢٣,٣٠٢	١٩,٧٣٨	١٧,١٢٧	الدين العام الصافي (بملايين الدولارات)

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية.

أما الدين العام الصافي (مجموع الدين العام القائم بعد تنزيل ودائع القطاع العام) فقد بلغ ٤٠,٨٤٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠١ مقارنة مع ٣٥,١٣٣ ملياراً في العام ٢٠٠٠ أي بزيادة نسبتها ١٦,٣ ليتمثل ١٦٢٪ من الناتج المحلي في نهاية العام ٢٠٠١. ولقد توزع الدين الإجمالي في جزئيه الداخلي والخارجي على الشكل التالي:

١ - الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية

بلغ الدين الداخلي الإجمالي ٢٨,٢٢٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٢٧,١٦١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٠، وعليه، فقد ارتفع في العام ٢٠٠١ بنسبة ٤٪ وبات يشكل حوالي ١١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان ١٠٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية العام ٢٠٠٠.

وقد حافظت نسب الفوائد الإسمية على سندات الخزينة بجميع فئاتها خلال العام ٢٠٠١ على استقرارها وعلى المستوى الذي وصلت إليه في العام ١٩٩٩ كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم ٢ - ٩

تطور معدل الفوائد الإسمية على سندات الخزينة ١٩٩٧ - ٢٠٠١

نسبة مئوية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
سندات على ثلاث أشهر	١٢,٦٨	١١,٤٣	١٠,٨٨	١٠,٨٨	١٠,٨٨
سندات لستة أشهر	١٣,٠٦	١٢,٣٩	١١,٤٣	١١,٤٣	١١,٤٣
سندات لسنة	١٣,٢	١٢,٩٣	١١,٨٤	١١,٨٤	١١,٨٤
سندات على سنتين	١٦,٠٨	١٦,٠٢	١٤,١٤	١٤,١٤	١٤,١٤

* المصدر: مصرف لبنان

الجدول رقم ٢ - ١٠

تطور توزيع استحقاقات سندات الخزينة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ (بمليارات الليرات اللبنانية)

نسبة مئوية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
سندات على ثلاث أشهر	٤٢٤	٣٣٨	٥٦٤	٧٨١	٦٨٧
سندات على ستة أشهر	٨٦٢	٣٩٤	١,١١٧	١,١٠٥	٦٦٧
سندات على سنة	٤,٩٧٤	٣,٥٣٦	٣,٥٩٨	٣,٩٦٠	٢,٣٢١
سندات على سنتين	١٢,٤٣٠	١٦,١٠٢	١٨,١٦٦	١٨,٩٧٣	٢١,٩٩٨
سندات خاصة	٦٩٠	٧٣٩	٨٣٥	٩١٢	٤٧١
	١٩,٣٨٠	٢١,١٠٩	٢٤,٢٨٠	٢٥,٧٣١	٢٥,٦٧٣

* المصدر: مصرف لبنان * سندات خاصة يمكن أن تكون جزء من الاحتياط الإلزامي.

يُبين الجدول رقم (٢ - ١٠) ان اكتتابات سندات الخزينة من فئة الستة أشهر قد انخفضت من ١,١٠٥ مليار ليرة في العام ٢٠٠٠ الى ٦٦٧ ملياراً في العام ٢٠٠١. كما انخفض مجموع اكتتابات سندات الخزينة من فئة الثلاثة أشهر بنسبة حوالي ١٢٪ في نفس الفترة، مما يشير الى تحول المستثمرين نحو السندات الأطول آجالاً.

الجدول رقم ٢ - ١١

تطور قيمة سندات الخزينة المصدرة أو المكتتب بها بحسب صفة المكتتب

باستثناء محفظة مصرف لبنان خلال السنوات من ١٩٩٧ - ٢٠٠١

مليارات الليرات اللبنانية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
القطاع المصرفي	١٣,١٩٤	١٥,٨٥٦	١٨,١٧٣	١٧,٥٨٩	١٤,٥٦٧
المؤسسات المالية	٢٩٢	٦٦	١٠٥	٣٥	٤٣
القطاع العام	١,٨٧٥	١,٧٦٦	٢,١٣٠	٢,٦٤٨	٢,٩٨١
الجمهور	٣,٧٣٢	٣,٤٢١	٣,٨٦٩	٣,٨٣٤	٢,٩٣١
المجموع	١٩,٠٩٣	٢١,١٠٩	٢٤,٢٧٧	٢٤,١٠٦	٢٠,٥٢٢
حصة القطاع المصرفي في السندات	٦٩,١٠٪	٧٥,١١٪	٧٤,٨٦٪	٧٢,٩٧٪	٧٠٪

* المصدر: مصرف لبنان

من جهة أخرى، ما يزال القطاع المصرفي هو المكتتب الأساسي في سندات الخزينة، فقد بلغت حصته في العام ٢٠٠١ حوالي ١٤,٤٥٧ مليار ليرة أي ما يوازي ٧٠٪ من مجموع الاكتتابات. ويشكل الجمهور ١٤,٣٪ من مجموع المكتتبين في العام ٢٠٠١ بعد أن كان يمثل حوالي ١٦٪ في العام ٢٠٠٠.

٢ - الدين العام الخارجي بالعملة الأجنبية

بلغ مجموع الدين العام الخارجي في جميع العملات الأجنبية ما يعادل ٩,٦١٠ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠١، مقابل ٦,٩٦٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٠، أي بارتفاع نسبته ٣٨٪. ويعود هذا الارتفاع الى قيام الحكومة بعدة إصدارات بالعملات الأجنبية خلال العام ٢٠٠١. وقد تحقق ذلك من ضمن مسعى الحكومة لإعادة هيكلة الدين العام وإجراء عملية استبدال الديون الداخلية القصيرة الأجل بالعملة اللبنانية ذات الكلفة العالية (معدل مثقل كلفته ١٣,٣٦٪) بديون خارجية ذات معدل مثقل كلفته ٩,٣٤٪ وآجاله تتراوح بين ٣ و ١٥ سنة، أي بتخفيض بواقع ٤٠٢ نقطة أساسية.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة اللبنانية خلال العام ٢٠٠١ بستة إصدارات لسندات بالعملات الأجنبية بلغت قيمتها ٣,١ مليار دولار، من ضمن حصيلتها مبلغ ٥٠٠ مليون دولار استخدمت لتسديد استحقاق إصدار كان قد تم في نيسان ١٩٩٨، مما يجعل صافي الزيادة من الدين الخارجي تصل الى حدود ٢,٦ مليار دولار.

ويبين الجدول التالي تفاصيل الإصدارات التي قام بها لبنان منذ عام ١٩٩٤.

جدول رقم ٢ - ١٢

إصدارات السندات بالعملات الأجنبية

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
١٩٩٤	يورو بند I (استحق ودفع)	تشرين الأول ٩٤	٣ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,١٢٥٪
١٩٩٥	يورو بند II (استحق ودفع)	تموز ١٩٩٥	٥ سنوات	٣٠٠ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪
١٩٩٦	يورو بند III (مماثلة للإصدار II)	أيار ١٩٩٦	٥ سنوات	١٠٠ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪
١٩٩٧	يوروبند IV	حزيران ١٩٩٧	٥ سنوات	٢٥٠ مليون مارك ألماني	٦,٥٠٪
١٩٩٧	يوروبند V	تموز ١٩٩٧	١٠ سنوات	١٠٠ مليون دولار أميركي	٧,٥٠٪
١٩٩٧	يوروبند VI	تشرين الأول ٩٧	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٦٢٥٪

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
١٩٩٨	يوروبند VII (استحق ودفع)	نيسان ١٩٩٨	٣ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٨,١٢٥٪
١٩٩٨	يوروبند VIII	نيسان ١٩٩٨	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٦٢٥٪
١٩٩٨	يورو بند IX	أيلول ١٩٩٨	٧ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أميركي	٨,٧٥٪
١٩٩٨	يورو بند X (مماثلة للاصدار IX)	أيلول ١٩٩٨	٧ سنوات	١٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٧٥٪
١٩٩٩	يورو بند XI	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٥٪
١٩٩٩	يورو بند XII	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIII	تشرين الأول ٩٩	٧ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٨,٨٧٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIV	تشرين الأول ٩٩	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يورو بند XV	حزيران ٢٠٠٠	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٩,٣٧٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVI (افتتاح اصدار يوروبند XVII)	تموز ٢٠٠٠	٩ سنوات	٢٥٠ مليون دولار أميركي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVII (فائدة عائمة)	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أميركي	٨,٧٥٪*
٢٠٠٠	يوروبند XIX (مماثلة للاصدار XI)	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XX	تشرين الأول ٢٠٠٠	٥ سنوات	٢٥٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XX (مماثلة للاصدار XX)	كانون الأول ٢٠٠٠	٤ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	٩,٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXI	شباط ٢٠٠١	٤ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أميركي	٩,٥٪
٢٠٠١	يوروبند XVII	نيسان ٢٠٠١	٥ سنوات	١١٥٠ مليون دولار أميركي	٩,٨٧٥٪*
٢٠٠١	يوروبند XVIII	نيسان ٢٠٠١	١٥ سنة	٤٠٠ مليون دولار أميركي	١١,٦٢٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXIV	آب ٢٠٠١	٧ سنوات	٧٥٠ مليون دولار أميركي	١٠,١٢٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXV (مماثلة للاصدار XV)	أيلول ٢٠٠١	٥ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أميركي	٩,٣٧٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXVI (مماثلة للاصدار XX)	تشرين الثاني ٢٠٠١	٤ سنوات	٢٥٠ مليون دولار أميركي	٩,٥٠٪

* المصدر: مصرف لبنان

عدد الإصدار: ٨,٧٥٪

الفائدة الحالية: ٤,٥٥

* منها ٥٠٠ مليون دولار أميركي لدفع استحقاقات يوروبند VII نيسان ١٩٩٨ .

خامساً: القطاع الخارجي

يتناول الفصل التالي تطور حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

أ - التجارة الخارجية

بلغت قيمة المستوردات خلال العام ٢٠٠١ حوالي ٧,٢٩١ مليون دولار مقابل ٦,٢٢٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٠، أي بزيادة نسبتها ١٧,١١٪ ويعود ذلك الى انخفاض الرسوم الجمركية والبدء باستعادة النمو. فقد انخفض معدل الرسم الجمركي بما في ذلك رسوم الاستهلاك على المستوردات من معدل ٢٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠٠٠ الى معدل ١٥٪ في نهاية العام ٢٠٠١.

جدول رقم ٢ - ١٣

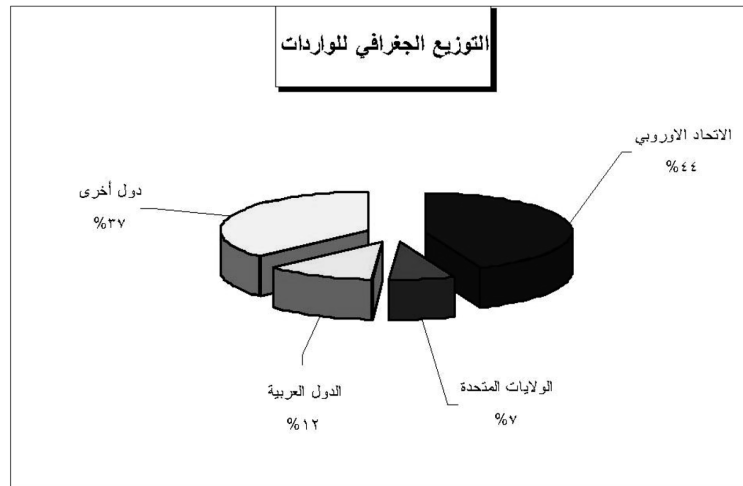
تطور المستوردات ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
٧,٢٩١	٦,٢٢٦	٦,٢٠٦	٧,٠٥٨	٧,٤٥٨	القيمة
٪١٧,١١	٪٠,٣٢	٪ - ١٢,٠٧	٪ - ٥,٣٦	٪ - ١,٣٤	التغير

* المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

أما التوزيع الجغرافي لمصادر المستوردات في العام ٢٠٠١، فهو على الشكل التالي:

الرسم البياني رقم (٢ - ٣) التوزيع الجغرافي للواردات



من جهة أخرى، حققت قيمة الصادرات خلال العام ٢٠٠١ ارتفاعاً نسبته ٢٤,٥٪ قياساً على العام ٢٠٠٠، وبلغت ٨٨٩ مليون دولار. ولكن، على الرغم من هذا الارتفاع الهام، ما زالت قيمة الصادرات السلعية تعتبر متواضعة إن بصورة مطلقة أو بالمقارنة مع المستوردات السلعية. لذلك، تتركز اهتمامات الحكومة حالياً على مضاعفة الجهود لتنمية الصادرات من خلال العمل على اعتماد حزمة من الإجراءات لخفض كلفة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية. في هذا المجال تبرز أهمية ما قامت به الحكومة لجهة خفض كلفة اشتراكات الضمان الاجتماعي وخفض كلفة تمويل الاستثمارات الجديدة عبر المصارف ومن خلال الآلية المعتمدة مع كل من مصرف لبنان ومؤسسة كفالات وما تقوم به مؤسسة «إيدال» لدعم الصادرات الزراعية.

جدول رقم ٢ - ١٤: تطور الصادرات ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
٨٨٩	٧١٤	٦٧٨	٧١٦	٦٤٤	القيمة
٢٤,٥٪	٥,٣٪	٥,٣٪	١١,٢٪	١٢,٣٪	التغير

* المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

سجّل الميزان التجاري في العام ٢٠٠١ عجزاً قدره ٦,٤٠٢ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته ١٦٪ قياساً على العام ٢٠٠٠، وقد أدى ازدياد قيمة المستوردات أكثر من ازدياد قيمة الصادرات الى توسيع الفجوة بين المستوردات والصادرات السلعية.

جدول رقم ٢ - ١٥: الميزان التجاري ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	بملايين الدولارات
٨٨٩	٧١٤	٦٧٨	٧١٦	٦٤٤	الصادرات
٧,٢٩١	٦٢٢٦	٦٢٠٦	٧٠٥٨	٧٤٥٨	الواردات
- ٦,٤٠٢	- ٥٥١٢	- ٥٥٢٨	- ٦٣٤٢	- ٦٨١٤	الميزان التجاري

* المصدر: مصرف لبنان.

٢ - ميزان المدفوعات

سَجَّلَ ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠١ عجزاً يعادل ١,١٦٣ مليون دولار أميركي، مقابل عجز قدره ٢٨٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٠. وقد عكست وضعية ميزان المدفوعات خلال العام ٢٠٠١ تزايد الضغوط الداخلية والتشنجات والمناكفات السياسية التي سادت الساحة السياحية المحلية. وتجدر الإشارة الى ان عجز الميزان التجاري قد ازداد بشكل لافت خلال الفصل الثالث من هذه السنة وبمقدار ٦١٣ مليون دولار أميركي عما كان في نهاية الفصل الثاني من هذه السنة، إلا أنه تقلص في الفصل الأخير من العام ٢٠٠١ ليلغ ١٧٧ مليون دولار.

جدول رقم ٢ - ١٦: ميزان المدفوعات ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
- ١,١٦٩	- ٢٨٩	٢٦١	- ٤٨٨	٤٢٠	ميزان المدفوعات

* المصدر: مصرف لبنان.

سادساً: القطاع المصرفي

ارتفع معدل نمو اجمالي موجودات المجموعة للمصارف بنسبة ٥,٨٪ في العام ٢٠٠١ مقارنة مع العام ٢٠٠٠ إذ ارتفعت أرقام هذه الميزانية من ٦٧,٨٨٨ مليار ليرة الى ٧١,٨٥٤ مليار ليرة كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم ٢ - ١٧: الميزانية الموحدة للمصارف ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
٧١,٨٥٤	٦٧,٨٨٨	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	٤٥,٦٣٣	مجموع الميزانية الموحدة
٥١,٢٣٤	٤٧,٥٨٢	٤٣,٣٠٤	٣٨,٨٢٥	٣٣,٣٠٧	مجموع ودائع القطاع الخاص
٥٢٦	٧٢١	٧٠٢	٣٤٦	٢١٧	مجموع ودائع القطاع العام
٩,٢٨٠	٩,١٤٨	٧,٨٥٦	٧,٢٨٨	٥,٢٦٢	مجموع ودائع غير المقيمين
٤,٤٦٣	٤,٣٧٦	٤,٠١٩	٣,٦٢٠	٢,٩٩٠	مجموع الأموال الخاصة

* المصدر: مصرف لبنان.

يُبين هذا الجدول ان ودائع القطاع الخاص ما تزال تشكل المصدر الأساسي لموارد المصارف، حيث بلغت نسبة ٧١٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠٠١، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة منذ نهاية العام ١٩٩٢، وقد توزعت الودائع على الشكل التالي:

- ودائع القطاع الخاص المقيم: ٨٣٪ من إجمالي الودائع؛
- ودائع القطاع الخاص غير المقيم: ١٥,٢٪ من إجمالي الودائع؛
- ودائع القطاع العام: ٠,٩٪ من إجمالي الودائع، في حين بلغت نسبة الأموال الخاصة للمصارف الى مجموع الميزانية الموحدة ٦,٢٪.

أما فيما خص نسبة الودائع بالعملات الأجنبية الى إجمالي الودائع في المصارف (أي نسبة الدولار) فقد ارتفع هذا المعدل من ٦٦,٨٨٪ في نهاية العام ٢٠٠٠ الى ٧٢,٩٩٪ في العام ٢٠٠١ مقارنة مع ذات التاريخ من العام ٢٠٠٢، حيث انخفضت الودائع بالليرة اللبنانية بنسبة ٢٠٪ ما بين العام ٢٠٠٠ ونهاية العام ٢٠٠١. أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة ١٨٪ في الفترة ذاتها.

تتوجب الإشارة هنا إلى توجه القطاع المصرفي ومسعا الحثيث الى زيادة قاعدته الرأسمالية سنة فسنة إنفاذاً لتوجيهات الحكومة ولإجراءات مصرف لبنان. وكذلك الى الحركة المستمرة منذ عدة سنوات والمُحفّزة على إجراء عمليات الدمج المصرفي مما يسهم في إيجاد مؤسسات مصرفية قادرة على مجاراة التطورات المالية في السوقين الإقليمية والعالمية.

جدول رقم ٢ - ١٨

تطور نسبة الدولار خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
٧٢,٩٩٪	٦٦,٨٨٪	٦١,٦١٪	٦٥,٥٢٪	٦٣,٨٧٪	نسبة الدولار

* المصدر: مصرف لبنان.

* الأموال الخاصة للمصارف

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية العام ٢٠٠١ حوالي ٤,٤٦٣ مليار ليرة، أي بارتفاع نسبته ٢٪ عما كان عليه مجموعها في نهاية العام ٢٠٠٠ وشكلت ٦,٢٪ من إجمالي الموجودات المجمعة للمصارف في ذات التاريخ.

الفصل الثالث

قانون موازنة ٢٠٠٢

ينطلق قانون موازنة العام ٢٠٠٢ من إستراتيجية اعتمدتها الحكومة وبيّنتها في بيانها الوزاري، ترمي الى تخفيض عجز الموازنة انسجماً مع سياسة الحكومة الهادفة الى تصحيح الوضع المالي العام وتعزيزه، وهذا القانون يركز على ثلاثة مسارات متوازية ومتوازنة مستندة الى سلسلة من الاجراءات المتخذة والواجب اتخاذها:

أولها: تخفيض الإنفاق العام وترشيده

ثانيها: تحقيق زيادة ملحوظة في إيرادات الخزينة عن طريق تحسين الجباية، وتوسيع قاعدة المكلفين، واعتماد اجراءات إيرادية جديدة.

ثالثهما: خفض كلفة خدمة الدين العام من خلال سياسة تعتمد ثلاث وسائل هي:

١. المضي في عملية إعادة هيكلة الدين العام عبر الإصدارات الجديدة بالعملات الأجنبية لآجال أطول وفوائد أقل.

٢. تسريع عمليات التخصيص واستعمال حصيلتها في تخفيض الدين العام.

٣. السعي المستمر لتطوير المصادر المالية الأخرى بما يسهم في خفض كلفة خدمة الدين العام.

وانسجماً مع هذه الأهداف والسياسات، ارتكز قانون موازنة العام ٢٠٠٢ على المبادئ التالية:

١ - القيام بإجراءات لإحداث تخفيض ملحوظ في حجم الإنفاق الجاري وترشيد الإنفاق الاستثماري من ضمن توجه عام يرمي الى ترشيد وخفض إجمالي انفاق القطاع العام وخفض كلفته وتحسين مردوديته.

٢ - القيام باصلاحات وإجراءات لزيادة الإيرادات وتفعيل جبايتها بما في ذلك تطوير النظام الضريبي وتحديثه، والمتمثل في إقرار تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، والعمل على إعادة هيكلة مديرية الواردات والمديرية العامة للمالية بما يؤدي الى تفعيل دورهما في ضبط الإنفاق وتحسين الجباية وزيادة الواردات، والإعداد لإقرار والبدء بتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

٣ - السعي الى التوصل، ومن خلال إجراءات تخفيض الإنفاق من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى، الى تحقيق فائض أولي متزايد في الموازنة (الفرق بين حجم الواردات المرتقبة

ومجموع الإنفاق باستثناء خدمة الدين العام) لكسر المنحى التصاعدي لعجز الموازنة الذي يؤدي بدوره الى التنامي المستمر في الدين العام.

ولتوضيح التفاصيل للتقديرات العائدة للإيرادات المرتقبة والنفقات الملحوظة في قانون موازنة ٢٠٠٢ نعرض فيما يلي المعلومات المقارنة لقوانين الموازنات للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢.

يبين الجدول رقم (٣ - ١) أدناه التوزيع الإجمالي المقارن للإنفاق والواردات حسب ما هو وارد في قوانين موازنات الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢:

جدول رقم ٣ - ١
الإنفاق الملحوظ والواردات
في قوانين موازنات الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مليارات الليرات اللبنانية
٩,٣٧٥	٩,٩٠٠	٨,٥٨٩	٨,٣٩٥	٧,٣٢٠	مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)
٨,٥٥١	٨,٧١٢	٧,٨٥٤	٧,٤٩٥	٦,٧٦٦	أ - النفقات الجارية
٨٢٤	١,١٨٨	٧٣٥	٩٠٠	٥٥٤	ب - النفقات الاستثمارية
٥,٥٠٠	٤,٩٠٠	٥,٣٨٩	٥,٣٩٠	٤,٦٠٠	مجموع الواردات المرتقبة
٣,٨٧٥	٥,٠٠٠	٣,٢٠٠	٣,٠٠٥	٢,٧٢٠	العجز
٦٢٥	- ٧٠٠	٧٠٠	٨٩٥	٤٨٠	الفائض (-) أو العجز الأولي
%٤١,٣٣	%٥٠,٥١	%٣٧,٢٦	%٣٥,٨٠	%٣٧,١٦	نسبة العجز إلى النفقات

* المصدر: قوانين موازنة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

ويبين الجدول رقم (٣ - ٢) أدناه الأرقام المحققة بنتيجة تنفيذ قوانين موازنات السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١:

جدول رقم ٣ - ٢

الأرقام المحققة بنتيجة تنفيذ قوانين موازنات السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١

* تنفيذ موازنات ١٩٩٨ - ٢٠٠١

موازنة وخزينة ٢٠٠١	موازنة ٢٠٠١	موازنة وخزينة			مليارات الليرات اللبنانية
		٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٨,٨٧٨	٧,٧٤٩	١٠,٤٢٤	٨,٤٥٢	٧,٩٠٦	مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)
٤,٥٦٥	٣,٤٣٦	٦,٢٢٧	٤,٨٢٨	٤,٥٥٤	أ - النفقات (ما عدا خدمة الدين)
٤,٣١٣	٤,٣١٣	٤,١٩٧	٣,٦٢٤	٣,٣٥٢	ب - خدمة الدين
٤,٦٥٠	٤,٢٩١	٤,٥٥٢	٤,٨٦٨	٤,٤٤٩	مجموع الواردات المحققة
٤,٢٢٨	٣,٤٥٨	٥,٨٧٢	٣,٥٨٤	٣,٤٥٧	العجز
%٤٧,٦٣	%٤٤,٦٢	%٥٦,٣٣	%٤٢,٤٠	%٤٣,٧٣	نسبة العجز إلى النفقات

* المصدر: قوانين موازنة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

أولاً: الإيرادات

قدّرت الإيرادات المتوقعة تحقيقها في العام ٢٠٠٢ بـ ٥,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية بالمقارنة مع ٤,٩٠٠ مليار ليرة المقدرة في قانون موازنة ٢٠٠١، أي بزيادة حوالي ٦٠٠ مليار ليرة وهو ما يعادل زيادة نسبتها ١٢,٣٪.

الجدول رقم ٣ - ٣: كيفية توزيع الإيرادات المرتقبة للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

قانون موازنة ٢٠٠٢	قانون موازنة ٢٠٠١	مليارات الليرات اللبنانية
٤,٠٣٦	٣,٤٤٧	مجموع الإيرادات الضريبية
١,٤٦٤	١,٤٥٣	مجموع الإيرادات غير الضريبية
٥,٥٠٠	٤,٩٠٠	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

إن هذه الزيادة الكبيرة في الإيرادات المتوقعة للعام ٢٠٠٢ سوف تأتي بشكل أساسي من الزيادة المرتقبة بنتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والتي يبدأ تطبيقها ابتداءً من مطلع شهر شباط من العام ٢٠٠٢ بالإضافة الى أثر الزيادة التي كانت قد فرضت على استهلاك مادة البنزين خلال شهر أيلول من العام ٢٠٠١ والتي سيمتد أثرها على كامل أشهر عام ٢٠٠٢.

أما المصدر الآخر للزيادة في الإيرادات فسيكون من خلال الجهود المستمرة والمبرمجة لتحسين الجباية من جهة، مضافاً إليها النتائج الإيجابية التي سوف تترتب عن تطبيق قانون التسوية الضريبية وتطبيق الرسم المهني المقطوع التي ارتبطت جبايته مع تطبيق قانون التسوية الضريبية. إلى جانب ذلك، فإن تعديل معدلات بعض الرسوم من جهة أخرى، كالزيادة على رسوم السير ورسوم الأمن العام ورسوم إجازات العمل والطابع المالي بالإضافة الى بعض الرسوم المتفرقة سوف يكون له أثر إيجابي على زيادة المبالغ المرتقبة لمجموع الواردات.

١ - الإيرادات الضريبية

تشكل الإيرادات الضريبية حوالي ٧٣,٤٪ من مجموع الإيرادات المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وهي تزيد بنسبة ١٧٪ عن ما جرى لحظه في قانون موازنة ٢٠٠١. وتعود هذه الزيادة في الدرجة الأولى الى عائدات الضريبة على القيمة المضافة المقدرة بـ ٨٠٠ مليار ليرة لبنانية والتي سيشرع في تطبيقها مع بداية شهر شباط من العام ٢٠٠٢، الى عائدات الرسم المهني المقطوع، وإلى زيادة عائدات الضريبة على الدخل ورؤوس الأموال نتيجة ثلاثة عوامل هي: تحسين الجباية الضريبية، النمو الاقتصادي المتوقع وعائدات التسوية الضريبية.

ونورد في الفقرات التالية تحليلاً مفصلاً للإيرادات المرتقبة في قانون موازنة ٢٠٠٢:

الجدول رقم (٣ - ٤) تفاصيل الإيرادات الضريبية

تفاصيل الإيرادات الضريبية للأعوام: ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ و ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

قانون موازنة ٢٠٠٢	محصل موازنة ٢٠٠١	محصل موازنة ٢٠٠٠	قانون موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠٠	مليارات الليرات اللبنانية
٦٥٠	٦٢٧	٥٠٠	٧٥٨	٦٨٣	ضريبة على الدخل ورؤوس الأموال
٣٣٢	٢٧٣	٢٧٤	٤٠٣	٤٢٥	ضريبة على الأملاك
١,٩٤٠	١,٠١٤	٩٠٣	١,٠٦٧	١,٠٩١	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
٨٧٩	٨٥٦	١,٠٦٦	٩٦٠	١,٢٥٠	الرسوم على التجارة والمبادلات التجارية
٢٣٥	١٩٠	١٩٢	٢٥٩	٢٨٢	الإيرادات الضريبية الأخرى
٤,٠٣٦	٢,٩٦٠	٢,٩٣٥	٣,٤٤٧	٣,٧٣١	المجموع

* المصدر: قوانين موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢.

أ. قدّرت الإيرادات الناتجة عن جباية الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال في مشروع موازنة ٢٠٠٢ بحوالي ٦٥٠ مليار ليرة لبنانية، أي بانخفاض قدره ١٤٪ بالمقارنة مع قانون موازنة ٢٠٠١، ويشكل هذا البند ١٦٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ٢٢٪ على ما كان عليه مجموعها في قانون موازنة ٢٠٠١. فقد قدرت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل والأرباح ورؤوس الأموال في قانون موازنة ٢٠٠١ بحوالي ٧٥٨ مليار ليرة لبنانية، أما المبالغ المحصلة خلال العام ٢٠٠١ فقد بلغت حوالي ٦٢٧ ملياراً أي أقل بنسبة ١٧,٣٪ عمّا كان متوقعاً. إن بعض هذا الإنخفاض يعود إلى أن إيرادات التسوية الضريبية التي أخذت بعين الاعتبار في قانون موازنة ٢٠٠١ والتي كانت إيراداتها مقدرة بحوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية لم يتم تحصيلها في العام ٢٠٠١ بسبب إقرار القانون في نهاية العام ٢٠٠١ مما لم يسمح بتطبيقه. إلا أنه ما تجدر الإشارة إليه أن القانون العائد لتسوية الغرامات الذي صدر مع صدور قانون موازنة العام ٢٠٠١ أسهم في الزيادة المحققة في الإيرادات من الضريبة على الدخل وبالتالي، التعويض عما كان من الممكن تحقيقه من زيادة فيما لو دخل قانون التسوية على ضرائب الدخل حيز التنفيذ في العام ٢٠٠١.

ب. قدّرت الإيرادات من الضريبة على الأملاك في قانون موازنة ٢٠٠٢ بحوالي ٣٣٢ مليار ليرة

لبنانية، أي بانخفاض بنسبة ١٨٪ عن قانون موازنة ٢٠٠١. ويعود هذا الانخفاض للأسباب التالية:

١. تعديل القيمة التأجيرية في المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ لتصبح ١٢,٥ ضعفاً بدلاً من ٢٠ ضعفاً.

٢. انخفاض الرسم النسبي من ٦,٥٪ الى ٥٪ فيما خصّ اللبنانيين لتسجيل العقارات.

٣. إلغاء رسم التعمير على غير اللبنانيين مما أدى إلى انخفاض رسم التسجيل من ١٦,٥٪ الى ٥٪.

٤. كثرة الاعفاءات من رسوم التسجيل والتأمين لا سيما لقطاع التعاونيات، الجيش، القضاة، والقروض السكنية.

ج. بلغت الإيرادات المقدرة في قانون موازنة ٢٠٠٢ والناجمة عن الرسوم الداخلية على السلع والخدمات ١,٩٤٠ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة قدرها ٨٢٪ بالمقارنة مع ما كان ملحوظاً في قانون موازنة ٢٠٠١. ويشكل هذا البند حوالي ٤٨٪ من مجموع الإيرادات الضريبية مقابل ٣١٪ في قانون موازنة ٢٠٠١. وتعود هذه الزيادة الى البدء بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي من شأنها أن تسهم بزيادة الإيرادات الضريبية بمبلغ ٨٠٠ مليار ليرة لبنانية والى زيادة الضريبة على المحروقات التي من المتوقع أن تزيد الإيرادات بحوالي ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية.

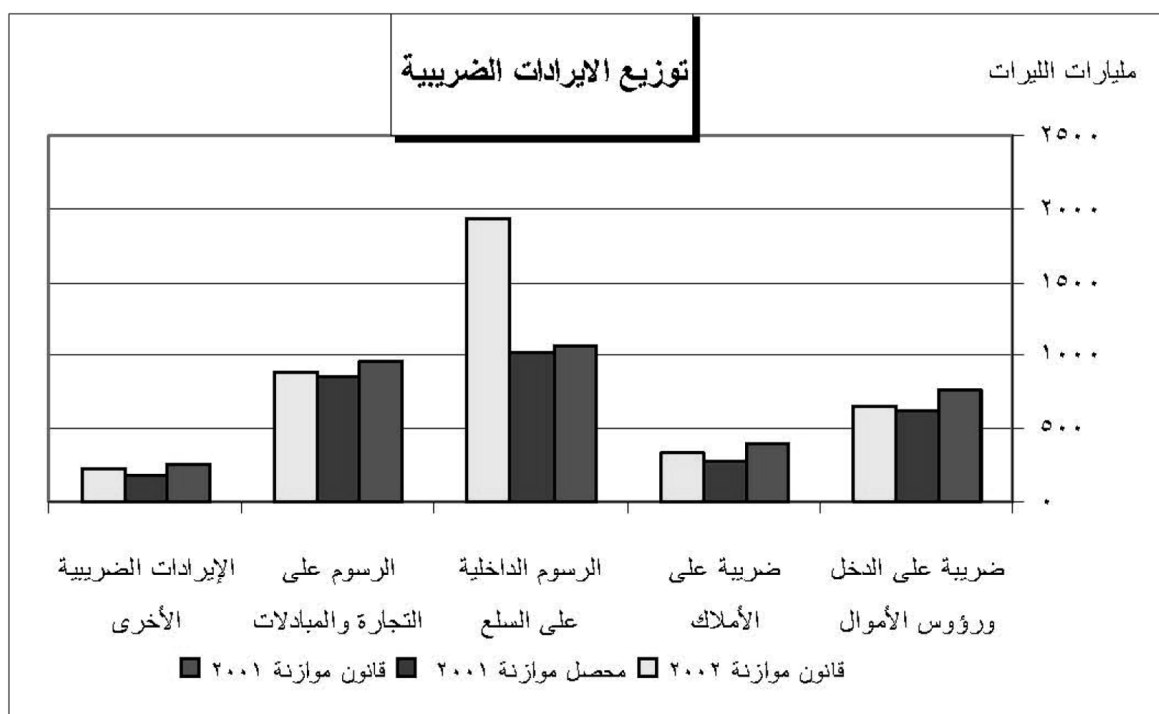
د. قدّرت الإيرادات المرتقب تحصيلها من الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٨٧٩ مليار ليرة لبنانية، أي بانخفاض نسبته ٨,٤٪ عن ما ورد في قانون موازنة ٢٠٠١.

وتشكل هذه الإيرادات ٢٢٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ٢٣٪ وردت في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

هـ. قدّرت الإيرادات الضريبية الأخرى في قانون موازنة ٢٠٠٢ بـ ٢٣٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٢٥٩ ملياراً في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي بانخفاض قدره نسبة ٩٪. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة إعادة النظر في بعض البنود كرسوم الطابع المالي الذي انخفض من ٢١٧ مليار ليرة لبنانية الى ١٩٣ مليار ليرة لبنانية. كما تجدر الإشارة الى ان الإيرادات الضريبية الأخرى تتضمن إيرادات الرسم المقطوع والتي كان قد تم احتسابها في قانون ٢٠٠١، لكن هذه الإيرادات لم يتم استيفاؤها بسبب ارتباطها بإقرار قانون التسوية الضريبية، حيث تأخر صدور القانون حتى نهاية العام ٢٠٠١.

بناءً على ما ورد أعلاه، فإن مجموع الإيرادات الضريبية المتوقعة في قانون موازنة ٢٠٠٢ قد بلغ ٤,٠٣٦ مليار ليرة لبنانية وهو يزيد بنسبة ١٧٪ عن الإيرادات الضريبية الملحوظة في قانون موازنة العام ٢٠٠١ والتي بلغت ٣,٤٤٧ مليار ليرة لبنانية.

ويبين الرسم البياني رقم (٣ - ١) أدناه توزيع الإيرادات الضريبية في العام ٢٠٠٢ ومقارنتها مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠١.



٢ - الإيرادات غير الضريبية

تبلغ الإيرادات غير الضريبية المرتقبة في قانون موازنة ٢٠٠٢ ما مجموعه ١,٤٦٤ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ١,٤٥٣ ملياراً في قانون موازنة ٢٠٠١ أي بزيادة نسبتها ١٪. وتشكل هذه الإيرادات ٢٦,٦٪ من مجموع الإيرادات المرتقبة في قانون موازنة ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٣ - ٥

التوزيع المفصل للإيرادات غير الضريبية للأعوام: ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

بمليارات الليرات اللبنانية	قانون موازنة ٢٠٠١	محصل موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠٢
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة وأموال الدولة الخاصة	٧٣٧	٨٠٠	٨٩٨
الرسوم والعائدات الادارية والمبيعات	٤٢١	٣٨٦	٤٤٤
الغرامات والمصادرات	١٠	٣٣	١١
الإيرادات غير الضريبية الأخرى	٢٨٥	٨١	١١١
المجموع	١,٤٥٣	١,٣٠٠	١,٤٦٤

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

أما تفاصيل التوزيع المبين في الجدول رقم (٣ - ٥) فإننا نبينها في الفقرات التالية:

أ. قدرت الإيرادات المرتقبة من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة بحوالي ٨٩٨ مليار ليرة، أي بزيادة نسبتها ٢٢٪ عن ما جرى ارتقابه في قانون موازنة العام ٢٠٠١. وتشكل هذه الواردات ما نسبته ٦١٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية، مقابل ٥١٪ في قانون موازنة ٢٠٠١، ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

- زيادة ١٢٪ على إيرادات مديرية اليانصيب الوطني في ضوء الشروط الجديدة التي تمّ التوصل إليها مع الملتزمين الجدد.

- زيادة ٧٪ على إيرادات مطار بيروت الدولي وذلك بنتيجة لتوقع زيادة في الإيرادات بنتيجة تطبيق سياسة الأجواء المفتوحة والتحسين المرتقب في حركة المطار.

- زيادة تحويلات مصرف لبنان من ٢١ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠١ الى ١٣٥ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بنتيجة ازدياد حجم محفظة مصرف لبنان في سندات الخزينة.

- بالمقابل، فقد جرى لحظ رقم متحفظ في قانون موازنة ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية (٦٧٠ مليار ليرة لبنانية) وذلك ناتج عن أن بيع

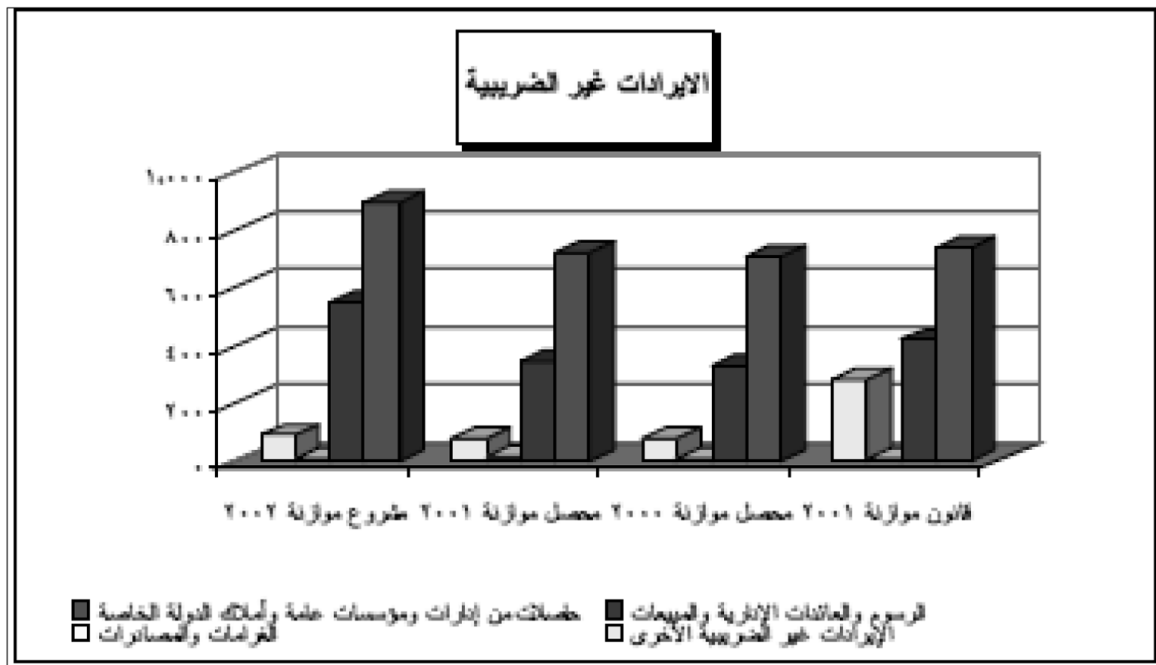
رخصتيّ الخليوي مقدر له أن يتم خلال العام ٢٠٠٢ وبالتالي، فانه من المقدر أن تنخفض العائدات المرتقبة منه مع تخصيص هاتين الرخصتين بشريط جديدة خلال العام ٢٠٠٢. وبالتالي، لن تستفيد الخزينة من حصتها من إيرادات شركتي الخليوي لسنة كاملة. وتجدر الإشارة الى ان كامل حصيلة التخصيص ستستعمل بمجملها لتخفيض حجم الدين العام.

ب. قدرت الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بحوالي ٤٤٤ مليار ليرة لبنانية، أي بارتفاع نسبته ٥,٥٪ عن ما تمّ ارتقابه في قانون موازنة العام ٢٠٠١. ويشكل هذا البند حوالي ٣٠٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية، مقابل ٢٩٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

ويعود ذلك الى الزيادة في بند رسوم الأمن العام بنسبة ٣٣٪ عما كان متوقعاً له في موازنة العام ٢٠٠١ إذ بلغت الإيرادات المرتقبة من هذه الرسوم حوالي ١٠٦ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مقابل ٨٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠١، وذلك نتيجة الزيادة على رسوم الجوازات بنسبة ٢٠٪ ورسوم الإقامة بنسبة ٢٠٪. إضافة الى ذلك، تمت زيادة الإيرادات المتأتية من رسوم إجازات العمل في موازنة العام ٢٠٠٢ مقارنة بمشروع موازنة العام ٢٠٠١ وذلك نتيجة ارتفاع هذه الرسوم بحوالي ٢٠٪ في العام ٢٠٠٢.

ج. قدرت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بـ ١١١ مليار ليرة لبنانية وتشمل الحسومات التقاعدية (٩٠ مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية الاستثنائية (٢١ مليار ليرة). يشكل هذا البند حوالي ٧,٦٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية مقابل ٢٠٪ من قانون موازنة العام ٢٠٠١، حيث كان يتوقع حصول الخزينة على مبلغ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية كهبات في موازنة العام ٢٠٠١ لم يجرِ الحصول على أي مبلغ منها لتاريخه، وبالمقابل، لم يجرِ لحظ أي مبلغ للهبات في مشروع موازنة العام ٢٠٠٢.

ويظهر الرسم البياني رقم (٣ - ٢) توزيع الإيرادات غير الضريبية المرتقبة في قانون موازنة ٢٠٠٢ بالمقارنة مع ما جرى تحصيله في العام ٢٠٠١.



* المصدر: وزارة المالية

ثانياً: النفقات

يعكس الجهد المبذول لخفض النفقات في موازنة عام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع ما كان ملحوظاً من نفقات في موازنة ٢٠٠١ تلاؤماً مع الأهداف التي وضعتها الحكومة لجهة خفض كلفة القطاع العام وتخفيض العجز في الموازنة. لهذا فقد شمل التخفيض المبالغ المخصصة لجميع الوزارات ومعظم بنود الإنفاق فيها بحيث أتت عملية خفض الإنفاق وترشيده متجانسة وعادلة وواقعية. وقد حرصت الحكومة في عملية التخفيض على الحفاظ على مستوى التقديرات الاجتماعية من صحة وتعليم وعطاءات اجتماعية ومساهمات يفيد منها جميع المواطنين ولا سيما من ذوي الدخل المحدود. (يُراجع في هذا الشأن القسم المتعلق بآبواب الإنفاق الاجتماعي في هذه الفدلكة).

بلغ مجموع النفقات التي لحظتها وزارة المالية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٩,٣٧٥ مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة مع إنفاق إجمالي بلغ ٩,٩٠٠ مليار ليرة لبنانية جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي بتخفيض إجمالي بحدود ٥٢٥ مليار ليرة لبنانية وهو ما يعادل انخفاضاً قدره ٥٪ من مجموع الموازنة حسب ما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٦) أدناه.

الجدول رقم ٣ - ٦
مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين وتعويضات نهاية الخدمة
للأعوام: ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

بمليارات الليرات اللبنانية	٢٠٠١	٢٠٠٢	الفرق	نسبة التغير
مجموع النفقات	٩,٩٠٠	٩,٣٧٥	٥٢٥ -	٥,٣٠ - %
- خدمة الدين العام	٤,٣٠٠	٤,٥٠٠	٢٠٠	٤,٧ %
مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين العام	٥,٦٠٠	٤,٨٧٥	٧٢٥ -	١٢,٩ - %
مخالفات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	٨٧٨	٩٠٠	٢٢	٢,٥ %
مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين وتعويضات نهاية الخدمة	٤,٧٢٢	٣,٩٧٥	٦٤٧ -	١٥,٨ - %

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

يتبين مما تقدم أن مجموع الانخفاض الحقيقي في مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بلغ حوالي ٦٤٧ مليار ليرة بالمقارنة مع مجموع الإنفاق المماثل في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها ١٥,٨ %.

أما بالنسبة لعمليات الخزينة، فقد قدرت وزارة المالية مدفوعات الخزينة المتوقعة للعام ٢٠٠٢ بحوالي ٧٥٠ مليار ليرة لبنانية مما سيجعل مجموع حجم المدفوعات الإجمالي المرتقب (موازنة وخزينة) يصل الى حوالي ١٠,١٢٥ مليار ليرة لبنانية. بالمقابل، فإنه من المتوقع أن تبلغ واردات الخزينة للعام ٢٠٠٢ في حدود ٣٥٠ مليار ليرة لبنانية مما يجعل مجموع الواردات المرتقبة (موازنة وخزينة) للعام ٢٠٠٢ في حدود ٥,٨٥٠ مليار ليرة لبنانية. وبالتالي، يصبح العجز الإجمالي المرتقب (موازنة وخزينة) حوالي ٤,٧٢٥ مليار ليرة لبنانية ونسبة العجز في حدود ٤١ %.

سوف يتم تناول النفقات المرتقبة للعام ٢٠٠٢ وتحليلها من جوانب عدة من خلال توزيعها على الأسس التالية:

أ - التوزيع الاقتصادي للنفقات

ب - التوزيع الاداري للنفقات

ج - التوزيع الوظيفي للنفقات

وسنعرض فيما يلي تحليلنا للنفقات وفق التوزيعات المذكورة.

١ - التوزيع الاقتصادي للنفقات^(١)

يبين الجدول رقم (٣ - ٧) توزيع الانفاق المرتقب للعام ٢٠٠٢ على أساس التوزيع الاقتصادي لهذا الانفاق، وذلك بالمقارنة مع توزيعه على ذات الأسس فيما خصّ قانون موازنة العام ٢٠٠١

الجدول رقم (٣ - ٧)

التصنيف الاقتصادي لإجمالي نفقات قانون موازنة عام ٢٠٠٢ بالمقارنة
مع قانون موازنة ٢٠٠١ (بملايين الليرات اللبنانية)

إجمالي النفقات بملايين الليرات اللبنانية	٢٠٠١	٢٠٠٢	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠١	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٢
مواد استهلاكية	١٧٠,٤٦٢	١٣٢,٢٢٦	٪١,٧	٪١,٤
خدمات استهلاكية	١٢٨,٣٨٧	١١١,٩٨٢	٪١,٣	٪١,٢
مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها	٢,٠٨٨,٩٩٥	٢,٠٦١,٤٥٦	٪٢١,١	٪٢٢,٠
التحويلات ^(*)	١,٥٧٢,٠٤٠	١,٣٩٧,٢١٤	٪١٥,٩	٪١٤,٩
نفقات مختلفة	٢٧٢,١٨١	٢٤٥,٣٦٧	٪٢,٧	٪٢,٦
النفقات المالية	٤,٣٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٪٤٣,٤	٪٤٨,٠
النفقات الطارئة والاستثنائية	١٧٩,٨٧٤	١٠٢,٨١٤	٪١,٨	٪١,١
مجموع النفقات الجارية	٨,٧١١,٩٣٩	٨,٥٥١,٠٥٩	٪٨٨	٪٩١
أراضي	١٠,٦٠٠	٤٢٥	٪٠,١	٪٠,٠٠
أبنية	٢٢,٥٠٠	٢,٥٥٠	٪٠,٢	٪٠,٠٣

(١) من خلال التصنيف الاقتصادي يمكن إبراز أهمية النفقات بالنسبة للدور الاقتصادي الذي يؤديه الإنفاق الملحوظ في الموازنة وتأثيراته على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٢	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	إجمالي النفقات بملايين الليرات اللبنانية
٠,٠٣٪	٠,٠٪	٢,٧٦٢	٢,٠٠٠	استثمارات لإنشاء وأشغال
٠,٠٩٪	٠,١٪	٨,٢٨٨	١٣,٠٠٠	استثمارات لإنشاءات مائية
٠,٤١٪	٠,٨٪	٣٨,٦٧٢	٨٣,٢٦٤	تجهيزات
٧,٢٢٪	٩,٦٪	٦٧٧,١٩٦	٩٥٤,٨٦٤	إنشاءات قيد التنفيذ
٠,٦٨٪	٠,٨٪	٦٣,٦٥٢	٨٠,٧٧٩	صيانة
٠,٣٢٪	٠,٢٪	٣٠,٣٩٥	٢١,٠٥٤	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة
٩٪	١٢,٠٠٪	٨٢٣,٩٤٠	١,١٨٨,٠٦١	مجموع اكتساب الأصول الثابتة المادية
٩٪	١٢,٠٠٪	٨٢٣,٩٤٠	١,١٨٨,٠٦١	مجموع الأصول الثابتة/ المادية والمالية
١٠٠٪	١٠٠٪	٩,٣٧٥,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠	المجموع العام

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

* تتضمن هذه التحويلات مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي بقيمة ٥٠ مليار ليرة لبنانية يمثل جزء منها حصة الدولة المتوجبة عن العاملين في الادارة والباقي يمثل إسهام الخزينة في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وكذلك حصة الرواتب والأجور والعطاءات للعاملين في إدارات الدولة بحوالي ١٩٣ مليار ليرة لبنانية مخصصة لمعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة، أي ما مجموعه ١١٤٣ مليار ليرة مما يجعل مجموع مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف حوالي (١١٤٣ + ٢٠٨٩) ٣٢٣٢ مليار ليرة أي ما يعادل ٣٤٪ من مجموع النفقات في العام ٢٠٠٢.

فيما يلي عرض مفصل في الجدول رقم (٣ - ٨) لأهم الفقرات الواردة في بند التحويلات:

الجدول رقم ٣ - ٨

أهم فقرات بند التحويلات - مقارنة بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢
(بملايين الليرات اللبنانية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	بملايين الليرات اللبنانية
٣١٢,٥٩٧	٤١٣,٣٥٦	*مساهمات داخل القطاع العام
		منها:
١٥٨,٥٠٠	١٥٥,٠٠٠	مساهمات في رواتب وأجور موظفي الجامعة اللبنانية
١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	مساهمات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء
١١٩,٣٤٧	٢٠٩,٣٥٦	مساهمات أخرى داخل القطاع العام
١٦٢,٨٤٩	١٦٥,٣٧٨	* مساهمات لغير القطاع العام
		منها:
١٥١,٥٧٠	١٤٩,٣٥٧	مساهمات على هيئات لا تتوخى الربح
١٠,٤٦٣	١٥,٣٤٨	عطاءات الى جهات خاصة
١٥,٨٧٥	١٠٩,٠٩٣	المساعدات داخل القطاع العام
		منها:
١٥,٦٧٥	٩٣,٩١٨	مساعدات لمؤسسات عامة
٩٠٠,٠٠٠	٨٧٨,٠٠٠	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة
٦٠٠,٠٠٠	٥٧٨,٠٠٠	معاشات التقاعد
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	تعويضات نهاية الخدمة
٥,٨٩٣	٦,٢١٣	تحويلات أخرى
١,٣٩٧,٢١٤	١,٥٧٢,٠٤٠	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

يلحظ قانون موازنة العام ٢٠٠٢ ارتفاعاً في مجموع خدمة الدين بحوالي ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية

ليبلغ ٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية. كما يلحظ القانون انخفاضاً بسيطاً في نفقات الرواتب والأجور (باستثناء معاشات التقاعد وتعويض الصرف) الى حوالي ٢,٠٦١ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ٢,٠٨٨ مليار ليرة جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠١ لهذا الصدد. ويأتي هذا التخصيص ضمن إطار الجهود المبذولة لتاريخه لترشيد واحتواء النفقات. حيث عملت وزارة المالية على إلغاء دعمها لمؤسسة الريجي لا سيما في ضوء التحسن الجاري على حجم أعمال إدارة حصر التبغ والتبناك (٦٠ مليار ليرة لبنانية) كما قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بإلغاء دعمها لمكتب حبوب الشمندر السكري (١٣ مليار ليرة لبنانية).

ويظهر في هذا الجدول أيضاً أن مجمل النفقات باستثناء خدمة الدين قد انخفضت بنسبة ١٣٪ بالمقارنة مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

وبالرغم من قيام الحكومة ببعض الإجراءات التصحيحية على صعيد ترشيد وتخفيض الإنفاق ولا سيما فيما خصّ بنود الرواتب والأجور (الإجراء المتخذ بشأن وضعية تلفزيون لبنا وإحالة بعض موظفي الوكالة الوطنية للإعلام الى مجلس الخدمة المدنية)، ما زالت النفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الأكبر على قانون موازنة العام ٢٠٠٢ (٣,٢٠٤ مليار ليرة لبنانية) أو ما يعادل ٣٤٪ من مجموع النفقات بالمقارنة مع (٣,٢٢٠ مليار ليرة) أو ما يعادل ٣٢,٥٪ من مجموع النفقات في موازنة العام ٢٠٠١.

إن بنود هذه النفقات هي على الشكل التالي:

- المخصصات والرواتب والأجور التي تبلغ ٢,٠٦١ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مقارنة مع ٢,٠٨٩ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠١.
- معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة التي تبلغ ٩٠٠ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مقارنة مع ٨٧٨ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠١.
- مساهمات في رواتب وعطاءات لبعض العاملين في القطاع العام تبلغ ١٩٣ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مقارنة مع ٢٠٤ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠١.
- بقيت اشتراكات الضمان الاجتماعي ٥٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢، وكما كانت في موازنة العام ٢٠٠١.
- ويبين الجدول رقم (٣ - ٩) أدناه أرقام الجزئين الأول والثاني لقانون موازنة العام ٢٠٠١ والعام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٣ - ٩

أرقام الجزئين الأول والثاني لقانون موازنات العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

بمليارات الليرات اللبنانية	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
قانون موازنة العام ٢٠٠١	٨,٧١٢	١,١٨٨	٩,٩٠٠
قانون موازنة العام ٢٠٠٢	٨,٥٥١	٨٢٤	٩,٣٧٥

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

- منها ٤,٣٠٠ مليار ليرة لبنانية خدمة دين عام.

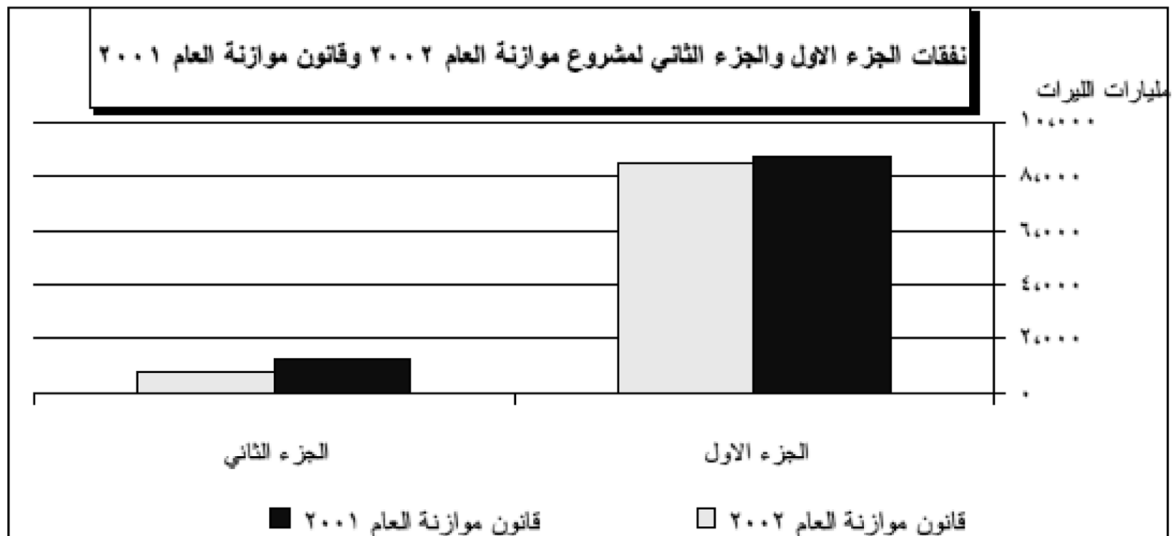
- منها ٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية خدمة دين عام.

كذلك يظهر الرسم البياني رقم (٣ - ٣) أدناه توزيع المجموع العام للنفقات بين جزئها الأول والثاني

الرسم البياني رقم (٣ - ٣)

نفقات الجزء الأول والجزء الثاني لقانون موازنة العام ٢٠٠٢

وقانون موازنة العام ٢٠٠١.



* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

يتبين مما تقدم أن النفقات الجارية أصبحت تشكل ٩١٪ من مجموع النفقات في موازنة العام ٢٠٠٢ وهي مكوّنة بمعظمها من مبالغ الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف الوارد في بند التحويلات والبالغ حوالي ٣,٢٣٢ مليار ليرة لبنانية مما يجعل النسبة الى مجموع الاجمالي للانفاق ٣٤٪. يضاف إليها خدمة الدين (٤٨٪ من مجموع الانفاق) مما يجعل المجموع حوالي ٧,٧٠٤ ملياراً أو ما يعادل ٨٢٪ من مجموع الانفاق.

في ضوء ما تقدم، يتركز جهد الحكومة في العمل على تخفيض وترشيد هذا الانفاق الجاري بما يشتمل عليه من خدمة للدين العام والإنفاق الجاري العادي بهدف تحقيق فائض أولي في الموازنة، كما سبق ذكره. أما فيما خصّ النفقات العائدة للرواتب والأجور، وما يشتمل عليه من عطاءات فقد تم تشكيل لجنة وزارية للنظر في حجم القطاع العام ولتبيان الفوائض والنظر في كيفية معالجتها. وتجدر الإشارة الى ما قامت الحكومة من خطوات جريئة فيما خصّ معالجة مشكلتي تلفزيون لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط. إلا أنه، ومع التأكيد على أهمية ما اتخذ من خطوات لتخفيض الانفاق حتى الآن، ما زال ينبغي اتخاذ خطوات أكبر وأكثر جرأة وأعمق تأثيراً في هذا المجال بما يؤدي الى تخفيض كلفة القطاع العام وزيادة فعاليته ونتاجيته وتحسين مردوديته.

أما فيما يخصّ ترشيد الانفاق الاستثماري، فقد شمل التخفيض معظم الانفاق العائد لجميع الوزارات، كما تم خفض الإنفاق بالنسبة للتجهيزات الفنية والاستثمارات وإنشاء الطرق وصيانتها. وقد جرت هذه التخفيضات بنسب تتلاءم مع أهمية تنفيذ المشاريع المقترحة وضرورتها. واستناداً الى ذلك، فقد جرى خفض الجزء الثاني «أ» بنسبة ٤٣,٦٪ والجزء الثاني «ب» بنسبة ٧,٥٪ مع ما تم لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

إنّ التخفيض الذي طرأ على الجزء الثاني كما هو ملحوظ في قانون موازنة ٢٠٠٢ لن يؤثر على إمكانية الحكومة من تحريك عجلة تنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية حيث انه من المتوقع أن يُصار الى التعويض عن ذلك من خلال تفعيل استعمال القروض الميسرة الممنوحة للبنان وغير المستعملة لتاريخه لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المناطق اللبنانية والتي يبلغ مجموعها أكثر من ١,٩ مليار دولار أميركي.

والجدير ذكره، أن معظم الوزارات والقطاعات تستفيد من هذه القروض، وعلى سبيل المثال تشير الى القروض الممنوحة وغير المستعملة أو المستعملة جزئياً والمخصصة للبلديات ولقطاع التربية والتعليم وللصحة وللزراعة والطاقة والمياه والبيئة والشؤون الاجتماعية وللأشغال العامة وللتنمية الإدارية وغيرها. ولهذا السبب، فإن قانون الموازنة ينطلق من مبدأ وجوب العمل على تفعيل عملية استعمال هذه المبالغ ضمن حدود الطاقة الاستيعابية للتنفيذ في سنة واحدة، ولذلك

وتنفيذاً لهذا المبدأ، فقد تم رصد قيمة التمويل المحلي الذي تتطلبه عملية استعمال القروض المذكورة.

وعليه، تم تخفيض النفقات الاستثمارية من ١٢٪ من مجموع الإنفاق في قانون موازنة العام ٢٠٠١ الى ٨,٨٪ من مجموع الإنفاق في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

إن الحكومة مصممة على السير قدماً في هذا المسار وبذل كل الجهود في سبيل ضبط العجز عن طريق خفض الإنفاق وترشيده، وكسر حلقة الدين المفرغة مع المحافظة على مستوى الخدمات والتقديمات الاجتماعية والصحية وتعزيز مردودية هذا الإنفاق.

١ - أ: المواد الاستهلاكية (البند ١١)

يشمل هذا النوع من الإنفاق اللوازم المكتبية والادارية، ونفقات التشغيل ووسائل النقل، والأدوية والمواد المخبرية، والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، واللوازم المكتبية والمواد الاستهلاكية الأخرى.

قدرت قيمة المواد الاستهلاكية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بحوالي ١٣٢ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ١٧٠ مليار ليرة جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي بتخفيض نسبته ٢٢٪ في ما خص مجموع الإنفاق على هذه المواد في جميع الوزارات.

١ - ب: الخدمات الاستهلاكية (البند ١٢)

يتضمن هذا البند كلفة الإيجارات وأهمها إيجارات وزارة الخارجية للسفارات وكلفة الخدمات المشتركة، والصيانة العادية والتصليلات الطفيفة، والبريد، والإعلانات، والمطبوعات والعلاقات العامة، وتأمين واستئجار السيارات والآليات، والخدمات الاستهلاكية الأخرى.

قدرت قيمة الخدمات الاستهلاكية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بحوالي ١١٢ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ١٢٨ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي بانخفاض قدره ١٢,٥٪.

١ - ج: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها (البند ١٣)

يتضمن هذا البند أجور الأجراء والمتعاملين والتعويضات والتقديمات الى العاملين في القطاع العام، والمكافآت، واشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد والنفقات الأخرى للمخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها.

والجدير بالذكر ان حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها (٢,٠٦١ مليار ليرة لبنانية) تشكل

حوالي ٢٢٪ من مجموع النفقات. إلا ان هذا المبلغ لا يمثل كل المبالغ المخصصة في هذا الصدد، فهناك مبالغ أخرى تظهر في بند التحويلات وتشمل بعض الرواتب والعطاءات لبعض العاملين في القطاع العام والبالغ مجموعها ٢٤٣ مليار ليرة يضاف إليها مبلغ ٩٠٠ مليار ليرة يمثل معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، والذي يظهر أيضاً تحت بند التحويلات. وبالتالي، يصبح مجموع كلفة موظفي القطاع العام الملحوظ في الموازنة ٢,٠٦١ + ١,١٤٣ = ٣,٢٠٤ ملياراً، وتشكل نسبة ٣٤٪ من مجمل الانفاق.

الجدول رقم ٣ - ١٠

حصة المخصصات والرواتب والأجور والعطاءات المكتملة لها والمعاشات وتعويضات الصرف وملحقاتها عام ٢٠٠٢

المجموع	بمليارات الليرات اللبنانية
١٩٣	حصة المخصصات والرواتب والأجور من البند (١٤)
٥٠	احتياطي لتسديد مساهمة الدولة الاجتماعية
٢,٠٦١	المخصصات والرواتب والأجور حسب البند (١٣)
٩٠٠	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة البند (١٤ - ٧ - ١ -) (١٤ - ٧ - ٢)
٣,٢٠٤	مجموع المخصصات والرواتب والأجور

* المصدر: قانون موازنة ٢٠٠٢.

١ - د. التحويلات (البند ١٤)

قدّرت قيمة التحويلات في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بحوالي ١,٣٩٧ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ١,٥٧٢ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠١ أي بانخفاض قدره ١١٪. فقد خفضت التحويلات للمشروع الأخضر من ١٤,٤ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ الى ٤,٤ ملياراً في العام ٢٠٠٢، ولمركز البحوث والإنماء من ٢٠ ملياراً في العام ٢٠٠١ الى ١٠ مليارات ليرة لبنانية في العام ٢٠٠١، ولمؤسسة تشجيع الاستثمارات من ٥٧,٢ ملياراً في العام ٢٠٠١ الى ١٤ مليار في العام ٢٠٠٢، وذلك بسبب عدم استنفاد المبالغ الملحوظة في موازنة العام ٢٠٠١.

كما تجدر الإشارة الى لحظ قانون برنامج لمؤسسة إيدال بمبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية في إطار

برنامج لدعم الصادرات الزراعية لمدة ثلاث سنوات حيث رصد منه اعتماد بقيمة ١٠ مليارات ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

من جانب آخر، فإن باقي النفقات المخصصة للشؤون الاجتماعية (التي لم تحسب في إطار نفقات الوزارات ذات الطابع الاجتماعي) تبلغ ٢٩٧,٨ مليار ليرة لبنانية وهي مفصلة على الشكل التالي:

الجدول رقم ٣ - ١١
المساهمات والمساعدات ذات الطابع الاجتماعي
قانون موازنة العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

نسبة من المساهمات ذات الطابع الاجتماعي العام	قانون موازنة ٢٠٠٢	قانون موازنة ٢٠٠١	التبويب بمليارات الليرات اللبنانية
٣٩,٩٥٪	١١٩	٢٠٩	مساهمات أخرى داخل القطاع العام (*)
٥١,٠٣٪	١٥٢	١٤٩	مساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح
٣,٣٦٪	١٠	١٥	عطاءات الى جهات خاصة
٥,٣٧٪	١٦	٩٤	مساعدات لمؤسسات عامة
٠,٠٧٪	٠,٢	١٥	مساعدات أخرى داخل القطاع العام
٠,١٧	٠,٥	٠,٩٣	مساعدات أخرى لغير القطاع العام
٠,٠٥	٠,١٤	٠,١٤	مساعدات خارجية أخرى
١٠٠٪	٢٩٧,٨٤	٤٨٣,٠٧	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

تشمل اعتمادات هذا البند مساهمات جارية عادية أخرى تقوم بها الدولة من غير مقابل لجهات لا تتوخى الربح داخل القطاع العام. (يُراجع في هذا الصدد القسم المعلق بتطور الانفاق الاجتماعي على مدى السنوات الماضية).

١ - ه: خدمة الدين (البند ١٧)

بلغت أرقام خدمة الدين ٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، أي ما نسبته حوالي ٤٧٪ من إجمالي الموازنة، وهي تتألف من جزئين:

- خدمة الدين العام الداخلي والمقدرة بحوالي ٣,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية.

- خدمة الدين العام الخارجي والمقدرة بحوالي ١,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية.

٢ - التوزيع الإداري للنفقات^(١)

يمكن تحليل نفقات قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وفق التوزيع الإداري على الشكل الآتي كما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٨).

أ - باب رئاسة مجلس الوزراء

بلغ مجموع المبالغ المرصودة لهذا الباب في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ حوالي ٧٣٢ مليار ليرة بالمقارنة مع ٩٧٨ ملياراً للعام ٢٠٠١ أي بانخفاض قدره ٢٤٦ ملياراً أو ما نسبته ٢٥٪. ويشكل هذا الباب ٨٪ من مجموع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٢ مقابل ١٠٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠١.

يمكن عرض النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء على الشكل التالي:

- مساهمة للمجلس الوطني للبحوث العلمية قيمتها ٦ مليار ليرة لبنانية
- مساهمة الى مؤسسة «إيدال» قيمتها ٤ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة الموازنة الادارية للصندوق المركزي للمهجرين قيمتها ٦,٧٥ مليار ليرة لبنانية، ومبلغ ٦٠ مليار ليرة لبنانية للصندوق لأغراض الاعمار والترميم والإخلاء.
- مساهمة الموازنة الإدارية لمجلس الانماء والاعمار بقيمة ١٢ مليار ليرة لبنانية، ومبلغ ١١٠ مليار ليرة لبنانية للمشاريع الاعمارية.
- مساهمة الموازنة الادارية لمجلس الجنوب قيمتها ٦ مليار ليرة لبنانية، ومبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية لأغراض الترميم والاعمار و٩٩ مليار ليرة كجزء من قانون برنامج مما يجعل المبلغ الملحوظ لمجلس الجنوب حوالي ١٥٥ مليار ليرة لبنانية.

(١) يحدد التصنيف الإداري نفقات الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن إنفاق الأموال العامة كما أنه يحدد النفقة على مستوى الوحدات الإدارية المسؤولة والوحدات الفرعية ضمن التنظيم التراتبي.

ب - أبواب الوزارات الأخرى

تم تخفيض الاعتمادات المخصصة لمعظم الوزارات في موازنة العام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع ما تم لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠١ وذلك تماشياً مع سياسة ترشيد الانفاق وتخفيضه .

أما أبرز الوزارات التي طالها ترشيد الإنفاق وتخفيضه فهي :

* تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الداخلية من ٤١٧ مليار ليرة الى ٣٨٥,٥ مليار ليرة لبنانية أي بانخفاض نسبته ٧,٦٪ .

* تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الدفاع من ٨٨٦ مليار ليرة الى ٨١١ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٨,٥٪ .

* تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة المالية من ١٧٢ مليار ليرة الى ٨٧ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٣٢,٢٪ .

* تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الاقتصاد من ٢٧,٥ مليار ليرة الى ٨,٣ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٧٠٪ حيث طال التخفيض التحويلات (من ١٥,٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ الى ٦٣٠ مليون ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢) .

ويبين الجدول رقم (٣ - ١٢) نفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية :

الجدول رقم ٣ - ١٢

نفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية

قانون موازنة العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والنسب المئوية

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	النسبة من موازنة ٢٠٠١	النسبة من موازنة ٢٠٠٢
وزارة الدفاع الوطني	٨٨٦,٧٥٥,٢٠٠	٨١١,٨٩٤,٦٩٧	- ٧٤,٨٦٠,٥٠٣	٪١٥,٨٣	٪١٦,٦٥
رئاسة مجلس الوزراء	٩٧٧,٩٨٨,٤٣٧	٧٣٢,٠١٤,١٠٣	- ٢٤٥,٩٧٤,٣٣٤	٪١٧,٤٦	٪١٥,٠٢
وزارة الداخلية والبلديات	٤١٧,١١٦,٦٧٨	٣٨٥,٥١٣,٥٦٨	- ٣١,٦٠٣,١١٠	٪٧,٤٥	٪٧,٩١
وزارة الثقافة	٢٥,٢٧٣,٢٧٦	١٨,٧٩٨,٥٧٢	- ٦,٤٧٤,٧٠٤	٪٠,٤٥	٪٠,٣٩
وزارة التربية والتعليم العالي	٨١٢,٦٠٧,٥٠٠	٧٩١,٩٢٦,٤٩٣	- ٢٠,٦٨١,٠٠٧	\$١٤,٥١	٪١٦,٢٤

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	النسبة من موازنة ٢٠٠١	النسبة من موازنة ٢٠٠٢
وزارة الشباب والرياضة	٢٥,١٥٩,٥٠٠	٢٢,٣٥٨,٤٢٨	- ٢,٨٠١,٠٧٢	%٠,٤٥	%٠,٤٦
وزارة الأشغال العامة والنقل	٢٨٦,٧٩٥,١٧٢	١٩٤,٣٠٣,٢٧٠	- ٩٢,٤٩١,٩٠٢	%٠,١٢	%٣,٩٩
وزارة الصحة العامة	٣١٥,٢٧٤,٤٠١	٢٨٩,٥٢٨,٩٣٢	- ٢٥,٧٤٧,٤٦٩	%٠,٦٣	%٥,٩٤
وزارة المالية	١٧٢,١٣٨,٤٥٧	٨٦,٦٠٩,٠٣٥	- ٨٥,٥٢٩,٤٢٢	%٣,٠٧	%١,٧٨
وزارة الشؤون الاجتماعية	١٠٦,٧٢٠,٥١٨	١٠٦,١٧٨,٧٩٥	- ٥٤١,٧٢٣	%١,٩١	%٢,١٨
وزارة الزراعة	٦٠,١٣٢,٤٥٩	٣٤,٨٤٨,٥٦٧	- ٢٥,٢٨٣,٨٩٢	%١,٠٧	%٠,٧١
وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٧,٤٧٧,١٩١	٨,٢٦١,١٥٤	- ١٩,٢١٦,٠٣٧	%٠,٤٩	%٠,١٧
معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	٨٧٨,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٨,١٢٢,٠٠٠	%٠,٠٢	%٠,١٨
سائر الأبواب	١,٢٨٥,٨٠٨,٧٦١	١,٢٦٥,١٣٥,٤٥٠	- ٢٠,٦٧٣,٣١١	%٢٢,٩٦	%٢٥,٩٥
الاحتياطي	١٩٩,٨٧٤,٤٥٠	١١٨,٦٣٠,٩٣٦	- ٨١,٢٤٣,٥١٤	%٣,٥٧	%٢,٤٣
المجموع	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠,٠٠	%١٠٠,٠٠

* المصدر: قانوني موازنة العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

والجدير بالذكر أن عملية خفض الإنفاق في إجمالي مجموع الموازنة قد تمت دون المسّ (قدر المستطاع) بالتقديمات والعطاءات الاجتماعية من تعليم ومساعدات اجتماعية وصحة.
(يراجع القسم المتعلق بالإنفاق العائد لهذه الأبواب).

٣ - التوزيع الوظيفي للنفقات^(١)

يبين الجدول رقم (٣ - ١٣) كيفية توزيع الإنفاق استناداً الى التوزيع الوظيفي والانخفاض الجاري على الانفاق في جميع الوظائف والذي يعكس الجهد المبذول من الحكومة باتجاه خفض الإنفاق وترشيده.

الجدول رقم ٣ - ١٣

التوزيع الوظيفي للنفقات موزعة حسب أبوابها (بالآف الليرات اللبنانية)

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
السلطات والخدمات العامة	١,٣٧٨,٩٦٦,٩٧٠	١,٣٠٨,٣٢٠,١٣٤	- ٧٠,٦٤٦,٨٣٦	%١٣,٩٣	%١٣,٩٦
وزارة الدفاع الوطني	٩٨٥,٨٣٥,٩٥٠	٩٠٢,٦٧٢,١٤٩	- ٨٣,١٦٣,٨٠١	%٩,٩٦	%٩,٦٣
الأمن والعدل	٣٩٤,٨٥٦,٤١٦	٣٦٩,٦٥١,٩٩٩	- ٢٥,٢٠٤,٤١٧	%٣,٩٩	%٣,٩٤
وزارة التربية والتعليم العالي	٨١٢,٦٠٧,٥٠٠	٧٩١,٩٢٦,٤٩٣	- ٢٠,٦٨١,٠٠٧	%٨,٢١	%٨,٤٥
وزارة الصحة	٣١٥,٢٧٤,٤٠١	٢٨٩,٥٢٦,٩٣٢	- ٢٥,٧٤٧,٤٦٩	%٣,١٨	%٣,٠٩
الشؤون الاجتماعية	٢١٨,٠٩٢,٠١٨	١٥٨,٥١٧,٣١٩	- ٥٩,٥٧٤,٦٩٩	%٢,٢٠	%١,٦٩
الإسكان وخدمات المجتمع	٨٤,٦٢٥,١٢٤	٧٦,٣٩٤,٢٦٤	- ٨,٢٣٠,٨٦٠	%٠,٨٥	%٠,٨١
الثقافة والرياضة والاعلام	٧٧,١١٥,٥٨٢	٦٣,٩٥٧,٤٣١	- ١٣,١٥٨,١٥١	%٠,٧٨	%٠,٦٨
الشؤون الدينية	٣,٠٤٤,٠٩٩	٣,٢٣٤,٧٧٤	١٩٠,٦٧٥	%٠,٠٣	%٠,٠٣
الشؤون الزراعية	٦٥,٣٩٧,٢٧٨	٣٨,٧٨١,٨٠٧	- ٢٦,٦١٥,٤٧١	%٠,٦٦	%٠,٤١
الصناعة والطاقة	٢٤,٠٣٤,٧٣٠	١٤,٠٨٢,٧٥٣	- ٩,٩٥١,٩٧٧	%٠,٢٤	%٠,١٥
المواصلات والاتصالات	٢٧٨,٩٢٨,٥٤٧	١٨٧,٥٠٦,٠٣٠	- ٩١,٤٢٢,٥١٧	%٢,٨٢	%٢,٠٠
شؤون اقتصادية متنوعة	٧٦١,٣٤٦,٩٣٥	٥٥١,٧٩٦,٩٨٣	- ٢٠٩,٥٤٩,٩٥٢	%٧,٦٩	%٥,٨٩

(١) يظهر التصنيف الاداري توزيع النفقات على مختلف الوظائف التي تساهم في تأديتها فتظهر نسبة كل من الشؤون الادارية العامة والخدمات الاجتماعية، والخدمات الاقتصادية من مجموع النفقات.

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
الدين العام	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٤٣,٤٣	%٤٨,٠٠
نفقات الموازنة المشتركة	١٩,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٦٥٠,٠٠٠	- ٣,٣٥٠,٠٠٠	%٠,١٩	%٠,١٧
احتياطي الموازنة	١٨٠,٨٧٤,٤٥٠	١٠٢,٩٨٠,٩٣٦	- ٧٧,٨٩٣,٥١٤	%١,٨٣	%١,١٠
المجموع	٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٤	٥٢٤,٩٩٩,٩٩٦	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

أما الجدول رقم (٣ - ١٤) فيبين التوزيع الوظيفي للنفقات حسب أبوابها باستثناء خدمة الدين

الجدول رقم ٣ - ١٤

التوزيع الوظيفي للنفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية باستثناء خدمة الدين
قانون موازنة العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والنسب المئوية

الوظيفة بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
السلطات العامة والخدمات العامة	١,٣٧٨,٩٦٦,٩٧٠	١,٣٠٨,٣٢٠,١٣٤	- ٧٠,٦٤٦,٨٣٦	%٢٤,٦٢	%٢٦,٨٤
وزارة الدفاع الوطني	٩٨٥,٨٣٥,٩٥٠	٩٠٢,٦٧٢,١٤٩	- ٨٣,١٦٣,٨٠١	١٧,٦٠	١٨,٥٢
الأمن والعدل	٣٩٤,٨٥٦,٤١٦	٣٦٩,٦٥١,٩٩٩	- ٢٥,٢٠٤,٤١٧	٧,٠٥	٧,٥٨
وزارة التربية والتعليم العالي	٨١٢,٦٠٧,٥٠٠	٧٩١,٩٢٦,٤٩٣	- ٢٠,٦٨١,٠٠٧	١٤,٥١	١٦,٢٤
الصحة العامة	٣١٥,٢٧٤,٤٠١	٢٨٩,٥٢٦,٩٣٢	- ٢٥,٧٤٧,٤٦٩	٥,٦٣	٥,٩٤
الشؤون الاجتماعية	٢١٨,٠٩٢,٠١٨	١٥٨,٥١٧,٣١٩	- ٥٩,٥٧٤,٦٩٩	%٣,٨٩	%٣,٢٥
الإسكان وخدمات المجتمع	٨٤,٦٢٥,١٢٤	٧٦,٣٩٤,٢٦٤	- ٨,٢٣٠,٨٦٠	%١,٥١	%١,٥٧

الوظيفة بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠١	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
الثقافة والرياضة والاعلام	٧٧,١١٥,٥٨٢	٦٣,٩٥٧,٤٣١	- ١٣,١٥٨,١٥١	%١,٣٨	%١,٣١
الشؤون الدينية	٣,٠٤٤,٠٩٩	٣,٢٣٤,٧٧٤	١٩٠,٦٧٥	%٠,٠٥	%٠,٠٧
الشؤون الزراعية	٦٥,٣٩٧,٢٧٨	٣٨,٧٨١,٨٠٧	- ٢٦,٦١٥,٤٧١	%١,١٧	%٠,٨٠
الصناعة والطاقة	٢٤,٠٣٤,٧٣٠	١٤,٠٨٢,٧٥٣	- ٩,٩٥١,٩٧٧	%٠,٤٣	%٠,٢٩
المواصلات والاتصالات	٢٧٨,٩٢٨,٥٤٧	١٨٧,٥٠٦,٠٣٠	- ٩١,٤٢٢,٥١٧	%٤,٩٨	%٣,٨٥
شؤون اقتصادية متنوعة	٧٦١,٣٤٦,٩٣٥	٥٥١,٧٩٦,٩٨٣	- ٢٠٩,٥٤٩,٩٥٢	%١٣,٦٠	%١١,٣٢
الدين العام	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٠,٣٤	%٠,٣٢
نفقات الموازنة المشتركة	١٩,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٦٥٠,٠٠٠	- ٣,٣٥٠,٠٠٠	%٠,٣٤	%٠,٣٢
احتياطي الموازنة	١٨٠,٨٧٤,٤٥٠	١٠٢,٩٨٠,٩٣٦	- ٧٧,٨٩٣,٥١٤	%٣,٢٣	%٢,١١
المجموع	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٧٥,٠٠٠,٠٠٤	٧٢٤,٩٩٩,٩٩٦	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

* الموازنات الملحقه

بلغ مجموع أرقام الموازنات الملحقه ١,٠٧٧ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع ١,٢٠٢ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠١ أي بانخفاض قدره ١٠,٤٪.

يبين الجدول رقم (٣ - ١٥) الموازنات الملحقه:

الجدول رقم ٣ - ١٥

الموازنات الملحقه ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ونسبة النمو

بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠٢	نسبة النمو
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	١,٠٣٨,٥٢٤,٥٠٠	٩٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٩,١٠ - %
موازنة اليانصيب الوطني	٦٩,٥٠٠,٠٠٠	٧٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٤٧ - %
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٩٤,٣١٦,٠٠٠	٥٩,٤٦٠,٠٠٠	٣٦,٩٦ - %
المجموع	١,٢٠٢,٣٤٠,٥٠٠	١,٠٧٧,٤٦٠,٠٠٠	١٠,٣٩ - %

٤ - الإنفاق الاجتماعي

تحظى العطاءات الاجتماعية باهتمام كبير من قبل الحكومة. لذلك، فقد حرصت في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ على الاستمرار في السياسة الآيلة الى تعزيز التقديمات الاجتماعية من خلال المضي في نفس مستويات الإنفاق في هذه المجالات وإبقائها في منأى عن أي تخفيض أساسي مما يعكس رغبة الحكومة في الاستمرار في تحسين وتعزيز الخدمات الاجتماعية وزيادة الإنفاق في تلك المجالات.

تُشكل نسبة الانفاق في الأبواب التي لها علاقة مباشرة في الجوانب الاجتماعية والملحوظة في الموازنة، وباستثناء المبالغ الملحوظة لكل من مجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين والمبينة في الفقرتين ٤ - ٤ و ٤ - ج، حوالي ٨,٦٪ من الناتج المحلي وحوالي ٢٣٪ من مجموع النفقات الملحوظة في قانون الموازنة للعام ٢٠٠٢ كما هو مبين في الجدولين (٣ - ١٦) و (٣ - ١٧).

الجدول رقم ٣ - ١٦

النفقات المرصودة في الموازنات العامة للوزارات الأكثر تعاطياً بالشأن الاجتماعي

موازنة الأعوام	وزارة التربية والتعليم العالي والثقافة	وزارة الصحة العامة	وزارة الشؤون الاجتماعية	مجموع الإنفاق الاجتماعي
قانون موازنة ١٩٩٣	٢٥٢	١٠٩	٣٨	٣٩٩
قانون موازنة ١٩٩٤	٣٣٨	١٢٤	٥٢	٥١٤
قانون موازنة ١٩٩٥	٤٦٧	١٥٩	٦٨	٦٩٤
قانون موازنة ١٩٩٦	٤٠٨	١٥٠	٨٨	٦٤٦
قانون موازنة ١٩٩٧	٥٨٢	١٦٠	٩٥	٨٣٧
قانون موازنة ١٩٩٨	٦٤٨	٢٦١	٩٤	١,٠٣٩
قانون موازنة ١٩٩٩	٦٦٠	٢٥١	٦٨	٩٧٩
قانون موازنة ٢٠٠٠	٧٠٧	٢٧٤	٩٣	١,٠٧٤
قانون موازنة ٢٠٠١	٨٦٣	٣١٥	١٠٦,٧	١,٢٨٥
قانون موازنة ٢٠٠٢	٨٣٣	٢٩٠	١٠٦,٢	١,٢٢٩

* المصدر: قانوني موازنات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٣ - ١٧

إجمالي الإنفاق الاجتماعي في الوزارات الأكثر تعاطيا في الشأن الاجتماعي

مليارات الليبرات اللبنانية قانون موازنة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	اشتراكات الضمان الاجتماعي المتوجبة عن غير العاملين في الدولة	مجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي	نسبة المجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الموازنة	نسبة المجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة
١٩٩٣	٣٩٩	٣٠٠	-	٦٩٩	%٥,٣٣	%٣٢,١١	%٢٣,١٦
١٩٩٤	٥١٤	٢٠٠	-	٧١٤	%٤,٦٦	%١٦,٦٧	%١٣,٧٢
١٩٩٥	٦٩٤	٣٢٠	-	١,٠١٤	%٥,٦٢	%٢٣,٨٨	%١٧,٣٢
١٩٩٦	٦٤٦	٣٤٠	-	٩٨٦	%٤,٨٢	%٢٥,٥٦	%١٥,٢٧
١٩٩٧	٨٣٧	٤٥٢	١٠	١,٢٩٩	٥,٦٧	%٣٤,٨٠	%٢٠,١٩
١٩٩٨	١,٠٣٩	٥٢٠	١٠	١,٥٦٣	%٦,٣٧	%٣٧,٩٤	%٢١,٣٥
١٩٩٩	٩٧٩	٧٤٤	١٠	١,٧٣٣	%٦,٩٨	%٣٨,٥٥	%٢٠,٦٤
٢٠٠٠	١,٠٧٤	٨٧٥	١٠	١,٩٥٩	%٧,٨٩	%٤١,٧٧	%٢٢,٨١
٢٠٠١	١,٢٨٥	٨٧٨	١٠	٢,١٧٣	%٨,٦٣	%٣٨,٨٠	%٢١,٩٥
٢٠٠٢	١,٢٢٩	٩٠٠	٣٢	٢,١٦١	%٨,٥٥	%٤٤,٣٢	%٢٣,٠١

* المصدر: قوانين موازنات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

* يشكل الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة، النفقات المتعلقة بالوزارات ذات الشأن الاجتماعي وفي وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات التربية والتعليم والثقافة.

٤ - أ: معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

تستمر الزيادة في المبالغ الملحوظة في الموازنة والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة حيث بلغت ٩٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٢ ومشكّلة ١٠٪ من مجموع النفقات مقارنة مع ٨٧٨ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠١.

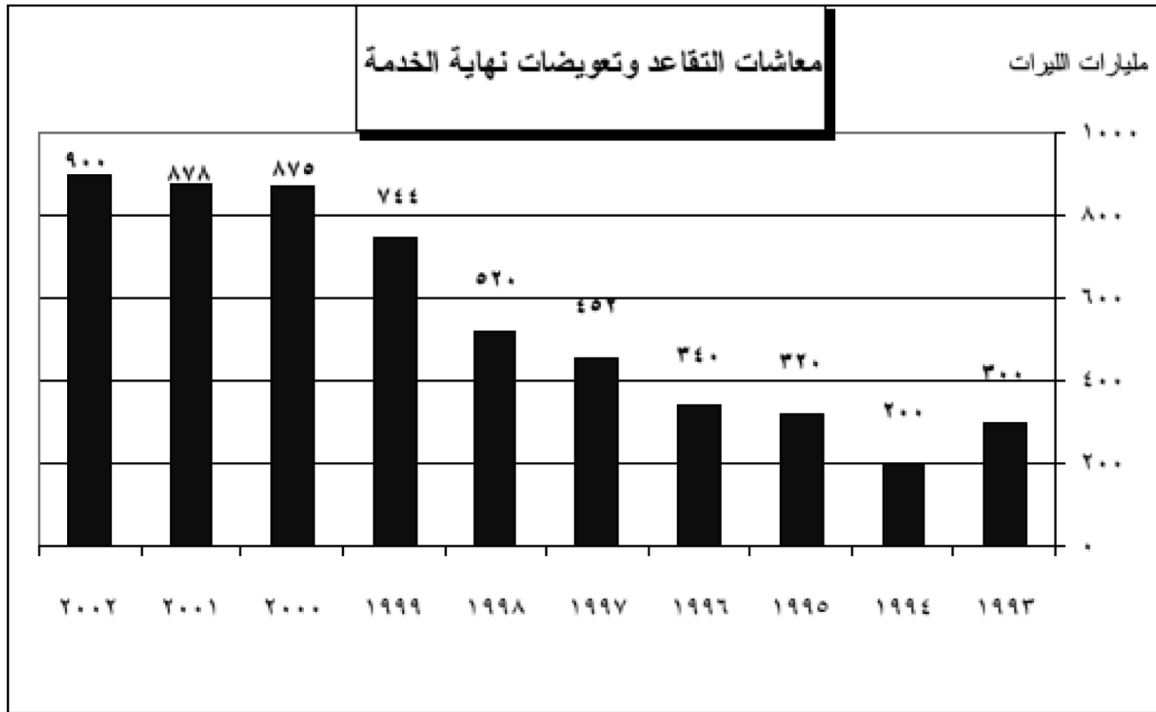
لقد نتجت تلك الزيادات من المبالغ المرصودة لمعاشات التقاعد وتعويضات الصرف بنتيجة التطور الذي حصل في قوانين التقاعد.

فمنذ صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٣ كان المعاش التقاعدي يُحتسب على أساس جزء من ٦٠ من متوسط راتب الموظف خلال ٢٤ شهراً. وقد جرى تعديل طريقة الاحتساب في وقت لاحق حيث أصبح يحتسب على أساس جزء من ٥٠ من راتب الشهر الأخير، ثم عدل بموجب القانون رقم ٩٢/١٦١ ليُحتسب على أساس جزء من ٤٠ من الراتب الأخير من الجزء ٢٤ من قيمة الدرجة عن كل شهر خدمة يلي آخر تدرّج، وإضافة نسبة مئوية من الراتب الأخير تبلغ ٧٥٪ أو ٦٠٪ أو ٤٠٪ بحسب فئة الموظف، وقد استقر حالياً على أساس جزء من ٤٠ من ٨٥٪ من راتب الموظف الأخير، بعد أن تمّ دمج جميع التعويضات بهذا الراتب.

وقد أعطى المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٤٧ الحق لعائلة المتقاعد في معاش مورثها ولو كان زواجه قد حصل للمرة الثانية، ولو بعد إحالته على التقاعد، هذا في ما يتعلق بالمتقاعدين المدنيين فقط، ولم يشمل المتقاعدين العسكريين.

الرسم البياني (٣ - ٤)

تطور معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)



* المصدر: موازنات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

كما تطوّر المعاش التقاعدي عند انتقاله الى الورثة من غ من المعاش الأخير إلى أن أصبح المعاش بكامله ينتقل الى آخر مستفيد من العائلة، وأصبحت بنات المتقاعد (الأرامل والمطلقات) يرثنَ معاش والدهنَّ شرط أن لا يكون لهن أولاد ذكوراً بلغوا سن الثامنة عشرة. أضف الى ذلك تقديم إفادة المتقاعد من كامل تقديمات تعاونية موظفي الدولة شأنه شأن، الموظف في الخدمة الفعلية.

٤ - ب: مجلس الجنوب

بلغت الاعتمادات الملحوظة في الموازنة لمجلس الجنوب في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ حوالي ١٥٥ مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل ١,٧٪ من مجموع الموازنة بما فيها خدمة الدين وبحوالي ٣٪ من مجموع الإنفاق باستثناء خدمة الدين وذلك بالمقارنة مع ١٢٦ مليار ليرة لبنانية الملحوظ في قانون الموازنة لعام ٢٠٠١ أي بزيادة نسبتها ٢٣٪.

ويبين الجدول رقم (٣ - ١٧) تطور الاعتمادات والاستعمالات من أصل تلك الاعتمادات وكذلك المبالغ التي جرى تسديدها لصالح مجلس الجنوب بموجب سندات خزينة خاصة وذلك على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢. أما الجدول رقم (٣ - ١٨) فيبين هذه المبالغ المخصصة والمصروفة لمجلس الجنوب (١٩٩٣ - ٢٠٠٢).

المبالغ المخصصة والمصروفة لمجلس الجنوب
(بمليارات الليرات اللبنانية)

الرصيد	المبالغ المصروفة من الاعتمادات والسلف وسندات الخزينة					مجموع الاعتمادات المخصصة					
	المبلغ الاجمالي	سندات خزينة	الاعتمادات	المسددة	المصروفة						
	مليار ل ل	خاصة	مليار ل ل			المجموع مليار ل.ل.	سندات خزينة خاصة	اعتمادات اضافية المبالغ	اعتمادات الموازنة المبالغ	السنة	
٠٠	٩٠	-	٩٠	٦٠	٦٠	٩٠	-	-	٩٠	١٩٩٣	
٠٠	٩٦	-	٨٠	-	١٦	٨٠	-	-	٨٠	١٩٩٤	
٠٠	١٢٤	-	٨١,٧	-	٤٢,٣	٨١,٧	-	١,٧	٨٠	١٩٩٥	
٠٠	٦٨,٨	-	٦٤	-	٤,٨	٦٤	-	-	٦٤	١٩٩٦	
٠٠	٦٤	-	٦٤	-	-	٦٤	-	-	٦٤	١٩٩٧	
٠٠	٧٤	-	٧٤	٦٣,١	-	١٣٧,١	-	٧٣,١	٦٤	١٩٩٨	
٠٠	١١٥,٦	٣٧,٣	٧٨,٣	-	-	١١٥,٦	٣٧,٣	٥٧,٣	٢١	١٩٩٩	
٠٠	٢٤٢,٣	١١٧,٣	١٢٥	٥٠	٥٠	٢٤٢,٣	١١٧,٣	٥٠	٧٥	٢٠٠٠	
١١٣	٥١,٦	٣٨,٦	١٣	-	-	١٦٤,٦	٣٨,٦	-	١٢٦	٢٠٠١	
١٥٥	-	-	-	-	-	١٥٥	-	-	١٥٥	٢٠٠٢	
٢٦٨	٩٢٦,٣	١٩٣,٢	٦٧٠	١٧٣,١	١٧٣,١	١١٩٤,٣	١٩٣,٢	١٨٢,١	٨١٩	المجموع	

٤ - ج: الصندوق المركزي للمهجرين

من جهة أخرى، فقد بلغ مجموع الاعتمادات الملحوظة من الموازنة لصندوق المهجرين في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ حوالي ٦٧ مليار ليرة لبنانية.

كما يبين الجدول رقم (٣ - ١٨) تطور الاعتمادات الملحوظة والمستعملة من قبل الصندوق المركزي للمهجرين على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢.

الجدول رقم (٣ - ١٩)
المبالغ المتخصصة والمصروفة للصندوق المركزي للمهجرين (بمليارات الليرات البنانية)

الرصيد	المبالغ المصروفة من الاعتمادات والسلف وسندات الخزينة					مجموع الاعتمادات المخصصة					
	المبلغ الاجمالي	سندات خزينة	الاعتمادات	السلفات		المجموع مليار ل. ل.	سندات خزينة خاصة	اعتمادات اضافية المبالغ	اعتمادات الموازنة المبالغ	السنة	
	مليار ل ل	خاصة	مليار ل ل	المسددة	المصروفة						
٠٠	٩٥	-	٩٥	١٥	١٥	٩٥	-	٦٠	٣٥	١٩٩٣	
٠٠	٢٦٠	-	٨٠	-	١٨٠	٨٠	-	-	٨٠	١٩٩٤	
٠٠	٢٦٥,٥	-	٨٠	-	١٨٥,٥	٨٠	-	-	٨٠	١٩٩٥	
٠٠	٩٤	-	٦٤	-	٣٠	٦٤	-	-	٦٤	١٩٩٦	
٠٠	١٣٩	-	١٣٩	٣٩٥,٥	-	٥٣٤,٥	-	٤٧٠,٥	٦٤	١٩٩٧	
٠٠	١٤٠	-	١٤٠	-	-	١٤٠	-	١٣٦	٤	١٩٩٨	
٠٠	٣٤٨	١١	٣٣٧	-	-	٣٤٨	١١	١٠٨	٢٢٩	١٩٩٩	
١٦٢	٢١٢	١٦,٧	١٩٥,٣	-	-	٣٧٤	١٦,٧	١٥٠	٢٠٧,٣	٢٠٠٠	
١٠٢	٥١,٦٤	-	٤	-	-	١٠٦	-	-	١٠٦	٢٠٠١	
٦٧	-	-	-	-	-	٦٧	-	-	٦٧	٢٠٠٢	
٣٣١	١٥٥٧,٥	٢٧,٧	١١٣٤,٣	٤١٠,٥	٤١٠,٥	١٨٨٨,٥	٢٧,٧	٩٢٤,٥	٩٣٦,٣	المجموع	

الإصلاحات الهيكلية لتحديث وتطوير المالية العامة

الملحق رقم أ/١: الضريبة على القيمة المضافة

يشكل إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة الذي سيبدأ العمل بها ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٠٢، خطوة ضرورية وأساسية ضمن برنامج عمل الحكومة لإصلاح المسارين المالي والاقتصادي وإصلاح النظام الضريبية واللذين يرميان الى تخفيض العجز في الموازنة وتحسين المناخات الاقتصادية وتعزيز فرص النمو المستدام.

يعتبر العمل بالضريبة على القيمة المضافة خطوة ضرورية نحو الإصلاح الهيكلي للنظام الضريبي اللبناني الذي كان ما يزال يفتقر الى ضريبة عامة على الاستهلاك وهي الضريبة التي أصبحت من أهم سمات النظم الضريبية الحديثة في الدول النامية والصناعية على حد سواء. فالنظام الضريبي اللبناني الحالي يعتمد بصورة خاصة على الرسوم الجمركية التي توفر ما يقارب من ٦٠٪ من حصيله الإيرادات الضريبية وهي نسبة تعتبر مرتفعة بسبب غياب ضريبة عامة على الاستهلاك.

ان هذا الاعتماد الكبير على الرسوم الجمركية يشكل عائقاً أمام استفادة لبنان من انضمامه المتوقع الى اتفاق الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية. من جانب آخر، وعلى الصعيد الاقليمي، فان الاتفاقات الثنائية التي تتضمن إلغاء قسم كبير من الرسوم الجمركية مع بعض الدول المجاورة كسوريا ومصر، واتفاقية تسهيل التجارة العربية، والتي تهدف جميعها الى إلغاء القيود والرسوم على حركة السلع والخدمات بين لبنان والدول الأعضاء، يجعل اعتماد الضريبة على القيمة المضافة أمراً ضرورياً وذا فائدة عظيمة.

إضافة الى ذلك، تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من الضرائب ذات القاعدة العريضة ومن شأن تطبيقها أن يرفع الكفاية الانتاجية والإدارية للنظام الضريبي.

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك كافة السلع المستوردة الى لبنان باستثناء

مجموعة من السلع والخدمات المعفاة بموجب القانون. ومن المتوقع أن تحقق هذه الضريبة زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية بما يقارب ٤٪ من الناتج المحلي القائم. لذلك سوف يكون لهذه الضريبة أثر كبير في مجال تحسين الإيرادات وتخفيض العجز في الموازنة واحتواء الزيادة في الدين العام وكذلك الإسهام في تحسين إدارة الدين العام.

أ - خصائص الضريبة

١ - ضريبة ذات معدل واحد: ستفرض هذه الضريبة على كافة السلع والخدمات الخاضعة لها بمعدل موحد (١٠٪). وهذا المعدل هو في غاية الاعتدال إذا ما قورن بالمعدل المعمول به في غالبية الدول التي تماثلنا من ناحية مستوى الدخل حيث يتراوح المعدل العادي للضريبة على القيمة المضافة المعمول به في تلك الدول ما بين ١٥٪ و ٢٠٪.

٢ - ضريبة حيادية وغير تراكمية: فهي تطال كافة العمليات في الدورة الاقتصادية والتي تشمل السلع والخدمات. وبما ان معدل الضريبة هو واحد أيأ يكن نوع السلعة أو الخدمة، فهي لا تؤثر سلباً على هيكلية الأسعار ولا تمس بالقواعد التنافسية القائمة في الاقتصاد اللبناني. ان ما يضمن حيادية هذه الضريبة هو مبدأ الحسم الذي يؤدي الى تفادي تراكم العبء الضريبي مهما تعددت مراحل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

٣ - ضريبة غير مباشرة: فهي لا تُجبي مباشرة من المستهلك، بل تستوفي من المؤسسات الخاضعة لها، التي تعرض السلع والخدمات في كل مراحل التصنيع والتوزيع والاستهلاك

٤ - ضريبة يقتصر تطبيقها في المرحلة الأولى على كبار المكلفين: إن من شروط تطبيق هذه الضريبة ان يزيد رقم أعمال المكلف على ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية وعندها يلزم المكلف بالتسجيل لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي، الوفاء بكافة الالتزامات. كذلك أتاح القانون حق التسجيل الاختياري للمكلفين الذين لا يصل رقم أعمال كل منهم الى حد التسجيل القانوني الأدنى، وإنما يفوق رقم أعمال كل منهم مبلغ ١٥٠ مليون ليرة لبنانية، ويرون مصلحة لهم في الخضوع لهذه الضريبة والافادة من نظام الاسترداد.

٥ - التنسيق مع التعريفات الجمركية وإعادة النظر ببعض الضرائب غير المباشرة:

فقد نصّ قانون الضريبة على القيمة المضافة على إلغاء القوانين المقررة لبعض الضرائب النوعية غير المباشرة وأخضعها للضريبة على القيمة المضافة باعتبارها الضريبة العامة على الاستهلاك، فأتاح بذلك للمكلفين بهذه الضريبة الإفادة من حق الحسم والاسترداد. إن ما تجدر الإشارة اليه أنه واستناداً الى التعرفة الجمركية المعمول بها حالياً والتي كان قد جرى تخفيضها بشكل

أساسي في نهاية عام ٢٠٠٠، فإن ٣٦٪ من الأصناف التي يستوردها لبنان هي غير خاضعة على الإطلاق لأي رسم جمركي بينما ما يعادل ٤٧٪ من الأصناف المستوردة تطبق عليها تعرفه جمركية بنسبة ٥٪. أي أن ٨٣٪ من الأصناف المستوردة هي خاضعة لتعرفه جمركية تتراوح ما بين صفر٪ و ٥٪. أما الأصناف الأخرى فتخضع لتعرفه جمركية أعلى وغالبيتها جرى اعتماد معدلات جمركية لها تزيد عن ٥٪ لأغراض حماية للمنتجات المحلية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ٧٠٪ من حصيلة الواردات الجمركية ناتجة عن رسوم جمركية ورسوم استهلاك موزعة على أربع أنواع من السلع وهي السيارات، والمحروقات، والسجائر والتبغ والكحول.

ب - الإعفاءات

تشتمل لائحة الإعفاءات المعتمدة في قانون الضريبة على القيمة المضافة على الجزء الأكبر من سلة استهلاك أصحاب الدخل المحدود والمتوسط من السلع والخدمات، إذ تتضمن الإعفاءات مجالات الطبابة، الاستشفاء، الأدوية، الكتب والتعليم، الخبز، الطحين، السكر، المواد الزراعية بحالتها الطبيعية، اللحوم والأسماك والطيور ومنتجات الألبان وغيرها من المواد الغذائية الأساسية، وسائل النقل الجماعي، بيع العقارات وإيجارات العقارات المبنية السكنية، التأمين والخدمات المصرفية وعمل المنظمات الأهلية. مما يعني أن القسم الأكبر من سلة استهلاك ذوي الدخل المحدود من السلع والخدمات هو مُعفى بالكامل.

ج - الآثار الايجابية للضريبة على القيمة المضافة

هناك مجموعة من النتائج الايجابية التي سوف تنبثق عن تطبيق هذه الضريبة ومنها:

١ - التقليل التدريجي لخدمة الدين العام

سوف ترصد الحكومة حصيلة هذه الضريبة حصراً إلى خدمة الدين العام وإلى الإسهام في تقليل تكلفته سيما وأنها ستسهم في تخفيض العجز وتحسين المنظور المستقبلي للاقتصاد اللبناني والأوضاع المالية العامة.

٢ - الإستثمار

* إن استحداث هذه الضريبة مع استمرار تطبيق المعدلات القائمة للرسوم الجمركية سوف يسمح للوحدات الاقتصادية الاستفادة من مفعول الحماية الجمركية، في الوقت الذي تكون هذه الوحدات بحاجة إليها لحين نضوج استثماراتها ومنتجاتها وبلوغها المستوى الذي يمكنها من المنافسة بشكل أفضل.

* إن اعتماد الضريبة على القيمة المضافة يشكل حافزاً للاستثمار نتيجة عملية حسم واسترداد الضريبة. فلآلية الحسم أثران إيجابيان في تحفيز الاستثمار هما:

(١) عدم زيادة كلفة الاستثمار بمبلغ يعادل قيمة الضريبة المفروضة، وذلك بفضل إمكانية استرداد المبالغ المدفوعة كضريبة عند شراء المواد والمعدات اللازمة لتصنيع السلع الخاضعة لهذه الضريبة.

(٢) السيولة الناتجة عن الاحتفاظ بالأموال المحصلة لحين موعد تأديتها إلى الخزينة حيث يمكن للوحدة الاقتصادية المسجلة في الضريبة الاستفادة من هذه السيولة في تمويل بعض نفقاتها خلال فترة الاستثمار في الوقت الذي تكون الوحدة المعنية بحاجة لهذه السيولة.

٣ - الأسعار:

من المتوقع أن لا يكون للضريبة على القيمة المضافة أثر كبير على مؤشر الأسعار الإجمالي، إذ أن هناك مجموعة كبيرة من السلع والخدمات التي هي معفاة بشكل كامل من هذه الضريبة وتشكل نسبة كبيرة من مجموع الإنفاق العام. كما أن حصر تطبيق هذه الضريبة على المؤسسات التي يتعدى حجم أعمالها مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة يسهم أيضاً في التخفيف من أثر الضريبة على زيادة الأسعار ويخلق مجالات إضافية لتعزيز المنافسة. فضلاً عن ذلك فإن إدخال هذه الضريبة سيتزامن مع قيام الحكومة بإلغاء بعض الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الـ ٥٪ على المطاعم والفنادق والضريبة على الاسمنت.

٤ - فعالية الإدارة الضريبة:

إن مراقبة الضريبة على القيمة المضافة تساعد في الوقت عينه على تحسين إدارة وتفعيل جباية ضريبة الدخل. إضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد دافع مباشر للتهرب منها، فليس المورد من يتحمل العبء الضريبي فعلاً بل المستهلك ولن يجري الحسم من الضريبة إلا إذا قام المكلف الدليل بأن البائع السابق قد استوفى منه المبلغ الذي يطالب هو باسترداده أو بحسمه مما هو متوجب عليه. وهكذا تنطوي هذه الضريبة على عامل مهم وهو المراقبة الذاتية المبنية على اختلاف المصالح بين المكلفين بها.

د - إدارة الضريبة

تمّ اعتماد نظام مفصل وشامل للهيكلية التنظيمية لإدارة هذه الضريبة وإنشاء مديرية الضريبة

على القيمة المضافة ضمن مديرية المالية العامة . ومن أولويات القواعد الأساسية لهذه المديرية الممكنة والتوجه نحو خدمة المكلفين والمواطنين .

إن المبادئ والأهداف العامة التي اعتمدت في هذا النظام هي التالية :

- ١ - تحقيق نسبة عالية من الالتزام بالضريبة من قبل المكلفين .
 - ٢ - تقديم خدمات بنوعية ممتازة للخاضعين للضريبة .
 - ٣ - تبسيط الأنظمة والاجراءات .
 - ٤ - اعتماد الممكنة كوسيلة أساسية من أساليب العمل .
 - ٥ - توزيع العمل والمهام وفقاً لأفضل مبادئ الادارة الحديثة .
 - ٦ - تحقيق الأهداف المالية الخاصة بالضريبة لجهة الإسهام في خفض العجز في الموازنة .
- اقتضى إنشاء إدارة الضريبة المذكورة توفر العناصر الأساسية التالية :
- تعيين ٣٥٠ موظفاً في المرحلة الأولى ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات العملية والخبرات العملية .
 - تدريب الموظفين بشكل مكثف وتجهيزهم بالمعارف والأساليب والتجهيزات والأدوات الحديثة لتطبيق الضريبة .
 - تحضير الإدارة بالمساحات والأجهزة والمفروشات اللازمة وذلك بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية .
- إن هذه الإدارة كما هو مخطط لها ، ستكون بمثابة وحدة نموذجية ومثالاً يُحتذى في عملية تحديث مديرية الواردات وبالتالي ، وزارة المالية ككل .

الملحق رقم ب/ ١

تحديث الإدارة

اعتمدت وزارة المالية رزمة إجراءات تهدف إلى تحسين مستوى خدمة المواطن من خلال تطوير ومكننة الإدارة المالية بمديرياتها كافة وتوفير المعلومات لكل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية عبر الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء قاعدة متطورة للمعلومات والتلاؤم مع التطورات والأجواء العالمية في هذا الصدد. وانطلاقاً من هذا الواقع، تعمل الحكومة ووزارة المالية على تعزيز جهودهما لبناء إدارة حصرية بهدف دفع عجلة الاقتصاد والبلاد من خلال الإصلاح والتطوير.

إنّ تعميم المكننة يمثل خطوة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها، وترمي الى تدريب جميع العاملين في الوزارة على استعمال الكمبيوتر والسعي الى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والتمهيد الى الانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق الى استعمال أنظمة وشبكات اتصال حديثة. ونستعرض فيما يلي أهم هذه المشاريع:

١ - خطة وزارة المالية في عملية المكننة

يمثل تعميم المكننة خطة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها، وترمي الى استعمال أنظمة وشبكة اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق الإجراءات الأمنية والاحترازية اللازمة. ويهدف المشروع الى تطوير الإدارة العامة فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. وهذه الخطوة ستعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة المالية وعلى تبسيط سير المعاملات فيها وبالتالي تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين.

٢ - متابعة مشروع مكننة الموازنة

استناداً الى ما تمّ تحقيقه في هذا الصدد، فقد نجحت وزارة المالية في عملية مكننة إعداد الموازنة من تخفيض المدة اللازمة لإدخال التعديلات وإعداد النسخة النهائية التي يتم التصديق عليها في مجلس النواب من ٤٥ يوماً الى ثمانية أيام فقط. وهكذا أصبحت لجنة المال والموازنة تتلقى مشروع الموازنة مفصلاً على قرص مدمج، مما يسمح بإجراء التعديلات المقترحة إلكترونياً.

٣ - مشروع مكننة الجمارك

أصدرت الحكومة في مطلع العام ٢٠٠١ قانون جمارك جديد يتلاءم مع مقتضيات العمل الجمركي الحديث، وقد بوشر العمل بهذا القانون في نيسان ٢٠٠١. ويهدف هذا القانون الى تسهيل حركة التجارة الخارجية وتخفيض كلفة ووقت التخليص عبر البوابات الجمركية، كما هو مبين في المواد التالية:

* قانون الجمارك الجديد

المادة (٤):

١. تراعى في جميع الإجراءات الجمركية مبادئ التبسيط والعلنية والشفافية والمصلحة المشتركة بين الجمارك وأصحاب العلاقة؛
٢. تطبيقاً لأحكام الفقرة الأولى أعلاه، تتولى إدارة الجمارك الأخذ بالأساليب الحديثة والنظم المتقدمة والمتطورة فيما يتعلق بسير المعاملات الجمركية وخاصة لجهة:
 - (ز) - تعميم استخدام التبادل الالكتروني للمعلومات وتطوير العمليات والإجراءات الجمركية في بيئة الكترونية غير ورقية.

المادة (٥):

تراعى الجمارك العلنية في نشر القوانين والأنظمة والقرارات الجمركية، بما فيها القرارات المتعلقة بالتعديلات التعريفية وبغيرها من التدابير والإجراءات الجمركية، وذلك عن طريق نشرها في الجريدة الرسمية، وعند الاقتضاء في وسائل الإعلام الوطنية الأخرى، بما فيها الوسائل الالكترونية.

إنسجاماً مع توجهات القانون الجديد، باشرت إدارة الجمارك في العام ٢٠٠١ بتقديم الخدمات الالكترونية وذلك عبر:

- ١ - نظام «نور» لإدخال البيانات الجمركية إلكترونياً عبر الانترنت.
- ٢ - إنشاء موقع للجمارك على الانترنت.

وقد ساهم مشروع «نجم» و«نور» في تسهيل وتبسيط الروتين الإداري المتبع في التصدير والاستيراد بنسبة ٥٠٪ تقريباً وذلك لتقديم هذه البيانات الجمركية وإعطاء المتعاملين الفرصة لتقديم هذه البيانات إلكترونياً. وقد ارتفعت نسبة استعمال الخط الأخضر منذ شهر تموز ٢٠٠١ من ٥٠٪ الى ٧٥٪ من مجموع عدد البيانات الجمركية.

من أهم الفوائد المتوخاة من مشروع «نور» :

- ١ . إطلاق أول خدمة حكومية الكترونية في لبنان (e-government service)
 - ٢ . نقل مسؤولية إدخال معلومات البيانات الجمركية الى المستورد أو المخلص الجمركي
 - ٣ . تخفيض تكاليف مراكز إدخال المعلومات في الجمارك .
 - ٤ . حصول قطاع التجارة الخارجية على خدمة متواصلة ٢٤ /٢٤ ساعة .
 - ٥ . تخفيض كلفة تحضير وتدقيق البيانات الجمركية
 - ٦ . تسريع مدة تخليص البيان الجمركي .
- أما النوع الثاني من الخدمات الالكترونية التي قدمتها ادارة الجمارك خلال العام ٢٠٠١ ، فهو موقع على الانترنت www.customer.gov.lb يتضمن معلومات تهتم المتعاملين مع إدارة الجمارك محلياً وعالمياً . ويحتوي هذا الموقع على أربعة أقسام رئيسية هي :

- ١ . معلومات عامة عن إدارة الجمارك ومشاريعها المستقبلية
- ٢ . التعرف الجمركية وملحقاتها
- ٣ . قانون الجمارك وإجراءات التخليص
- ٤ . احصاءات التجارة الخارجية .

أما الخطوات المتوقعة تحقيقها في العام ٢٠٠٢ فتتضمن :

- ١ - استكمال تطبيق نظام «نجم» على كافة المراكز الجمركية حيث يقتصر تطبيقه حتى الآن على مرفأَي بيروت وطرابلس ومطار بيروت الدولي .
- ٢ - تأمين خدمات الكترونية مباشرة الى القطاع التجاري .
- ٣ - توسيع نطاق المكننة لتضم كافة أعمال التخليص الجمركي .
- ٤ - تحسين أداء أعمال الرقابة في الجمارك في نطاق سياسة إدارة مخاطر عملية .

٤ - تحديث ورفع مستوى الخدمات في الدوائر العقارية والمساحة

يندرج في هذا الإطار عدد من المشاريع التي كانت الحكومة قد بدأت بتنفيذها سابقاً أو أطلقتها خلال السنة المنصرمة ، والتي تهدف في مجملها الى رفع مستوى الخدمات التي يقدمها السجل العقاري ومديرية المساحة للمواطنين ، وزيادة إنتاجية الموظفين ، وأهم هذه المشاريع هي :

١ - مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة (OMAP)

يهدف مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة الى انشاء نظام اداري عقاري يتصف بالعصرية ويتيح للإدارة في الوقت نفسه حفظ المستندات الورقية على الحاسوب لتلافي اندثارها.

وينقسم المشروع الى قسمين رئيسيين متكاملين هما:

يشمل القسم الأول تصنيف وتبويب كافة المعلومات العقارية المدونة على الصحف العقارية، والتي تخزن تاريخ لبنان العقاري، وإدخالها الى الحاسوب ضمن مصنف عقاري متكامل، ونظام معلوماتي متطور، يعتمد رقم العقار، ويسمح بإجراء كافة العمليات العقارية إلكترونياً من بيع وتأمين وخلافه، كما يسمح باستخراج إفادات عقارية خلال دقائق معدودة، وهو الأمر الذي كان يتطلب أياماً، كما تم تصميم وتنفيذ السند العقاري الممكن الجديد، باستعمال الشعار الجديد لوزارة المالية وبالتالي يصبح ممكناً استخراج السند العقاري الممكن خلال دقائق معدودة.

أما القسم الثاني، فيشمل تصوير وتبويب وإدخال خرائط المساحة الى مصنف مماثل، مصمم ليتكامل مع المصنف العقاري باعتماد رقم العقار عينه، ويسمح بإجراء كافة عمليات المساحة من ضم وفرز وإنشاءات، إلكترونياً، كما يسمح باستخراج إفادة مساحة وكيل خلال دقائق معدودة أيضاً. علماً بأن الجهود جارية فيما يختص بباقي المحافظات، لتطبيق هذا النظام في مجمل الأراضي اللبنانية وفق البرنامج الذي أعدته الوزارة.

إن هذا النظام سوف يحقق نقلة نوعية في الخدمات العقارية التي تؤمنها الدولة للمواطن، وللاقتصاد ككل. فبالإضافة الى تسهيل المعاملات اليومية وتبسيطها، يقدم النظام الجديد ضمانات لم تكن ممكنة من قبل، مثل امكانية التحقق من سير المعاملة إلكترونياً وتصحيح أي خطأ في ادخال أسماء المناطق العقارية، أو لفت النظر الى وجود موانع للتسجيل، بحيث يرتفع مستوى الخدمات التي يقدمها السجل العقاري للمواطنين. كما يمهد هذا النظام الى انشاء قاعدة معلوماتية عقارية هي الأولى من نوعها في لبنان تحتوي على جميع المعلومات العقارية الموجودة في السجل العقاري وتسهم في التنسيق بين الادارات المختلفة، وفي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني.

قد بدأ العمل بصورة تجريبية وفق نظام السجل العقاري الجديد المُمكن في أمانة السجل العقاري في بيروت، حيث صدرت أول إفادة عقارية الكترونية في ٢٩ أيار ٢٠٠١، وفي دائرة المساحة في بيروت أيضاً حيث أصدرت أول إفادة مساحة الكترونية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، وقد اكتملت أعمال المكننة في بيروت في أواخر كانون الأول ٢٠٠١ وتم افتتاح الأعمال في كل من أمانة السجل العقاري ودائرة المساحة في بيروت بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٢.

ومن المتوقع إنجاز المراحل التالية من هذا المشروع خلال العام ٢٠٠٢:

- ١ - إكمال مكنتة السجل العقاري في بعبدا .
- ٢ - إكمال مكنتة دائرة المساحة في بعبدا وفي زحلة .
- ٣ - تنفيذ تجارب أولية لربط السجل العقاري بالمساحة في بيروت .

٢ - استكمال أعمال الكيل والمسح في مجمل الأراضي اللبنانية:

قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في إكمال أعمال الكيل في المناطق المحددة وغير المكالة في لبنان، والتي كانت وما تزال تمثل ثغرة كبيرة في السجل العقاري. فقد تم تلزيم أعمال الكيل وتقديم خرائط مساحة نهائية لحوالي ٣٥ منطقة عقارية في لبنان خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام المنصرم. وسيتم العمل على حوالي ١٥٠٠ خريطة مساحة نهائية لهذه المناطق في منتصف العام ٢٠٠٣.

كذلك، فإن مشروع قانون الموازنة بمادته الثانية والعشرون يشتمل على مادة قانونية تسمح للحكومة بمتابعة أعمال التحديد والتحرير في لبنان. وينص هذا المشروع على تخصيص اعتماد قدره ٢٥ مليار ليرة لبنانية على مدة خمس سنوات لتمويل أعمال الكيل والمساحة من خلال تلزيمها الى مكاتب خاصة محلية بإشراف الأجهزة الإدارية المختصة والقضاء. كما تجيز هذه المادة للحكومة عقد كامل الاعتماد والمباشرة بالتنفيذ على أن يتوفر التمويل اللازم تبعاً في موازنات الأعوام المقبلة. إن هذا المشروع سوف يسمح باستكمال أعمال المسح والكيل على مجمل الأراضي اللبنانية بعد تأخير قسري طويل منذ السبعينات، لتتضوي ضمن هذا النظام المتطور.

٥ - استكمال مشروع مكنتة مديرية المالية العامة

وضعت وزارة المالية خطة تمتد على ثلاث سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات المعلوماتية وتحسين مستوى دقة المعلومات وسرعة الحصول عليها. وقد شرعت الوزارة بتنفيذها منذ مطلع العام الحالي بدءاً بتطوير البنية التحتية لتطبيقات المعلوماتية والتي تتضمن تحديث شبكة المعلومات المحلية في المباني الرئيسية (Local Area Network) وربط هذه الأبنية التي تقع ضمن الوسط التجاري لمدينة بيروت بشبكة اتصالات بالألياف البصرية (Metropolitan Area Network). هذا بالإضافة الى شبكة اتصال عريضة (Wide Area Network) تربط مختلف وحدات وزارة المالية في مختلف الأقضية بالمراكز الرئيسية في بيروت وبالمديرية العامة للمالية، وكذلك ربط المديرية العامة (المالية العامة والدوائر العقارية والجمارك) بعضها ببعض، وربط باقي الوزارات بوزارة المالية. إن تنفيذ هذا القسم من الخطة سينتهي العمل به في أواخر العام ٢٠٠٢ ويصبح بعدها قيد التشغيل الكامل.

٦ - دفع رواتب وتعويضات العاملين في الدولة ومؤسساتها ومعاشات التقاعد عبر المصارف

كذلك باشرت وزارة المالية بوضع الترتيبات والبرامج اللازمة لدفع رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد بواسطة المصارف التجارية، وذلك لتسهيل وتسريع إجراءات الدفع، والحدّ من نقل الأموال النقدية وحفظها وتبادلها، وتخفيف المشقة على الموظفين والمتقاعدين.

وسيُباشر بتطبيق هذا المشروع في مطلع شهر نيسان ٢٠٠٢ بالنسبة لموظفي وزارة المالية، وفي شهر أيار بالنسبة للمتقاعدين، على أن يشمل لاحقاً وبشكل مرحلي كافة موظفي الدولة قبل نهاية سنة ٢٠٠٢.

٧ - التواصل مع المواطنين

كما قامت وزارة المالية بتطوير مواقعها على الإنترنت وخاصة تلك المتعلقة بالجمارك والمالية العامة والمعهد المالي مما يمكّن المواطنين ليس فقط من الحصول على المعلومات بل أيضاً إمكانية طباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها للتعاطي مع الإدارة (مثل تصاريح ضريبة الدخل وغيرها) مع الدليل الخاص لانجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى، ومن ثم إمكانية بدء معاملاتهم ومتابعتها وإنجازها في مرحلة لاحقة.

٨ - الأرشفة ومتابعة العمليات

أمّا على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات، فإن وزارة المالية هي بصدد تطبيق نظام أرشفة إلكترونية يمكنها من خلاله متابعة سير المعاملات والمستندات من تاريخ استلامها وحتى الانتهاء منها مروراً بكافة المراحل التي قطعتها. بالإضافة الى حفظ أرشيف الوزارة بشكل إلكتروني مما يسهل عملية استخراجها وتبويبها والرجوع إليها عند الاقتضى. وتتضمن المرحلة الثانية من هذا المشروع إعطاء المواطنين إمكانية متابعة وضعية معاملاتهم عبر ربط هذا النظام بشبكة الانترنت.

٩ - إعادة هندسة الأنظمة المعلوماتية

أما في ما يخص تطوير أنظمة المعلوماتية في مديرية المالية العامة فستركز الخطة على إعادة هندسة ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة وبالموازنة وعقد النفقات، وإدارة دفع والرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف، بالإضافة الى أنظمة لإدارة الضرائب كالأموال المبنية ورسم الانتقال وبعض الأنظمة المكّملة لنظام إدارة وضريبة الدخل ونظام الضريبة على القيمة المضافة.

الملحق رقم ب/٢ تحديث الإدارة الضريبية

قامت وزارة المالية - مديرية الواردات بعدة إجراءات تهدف الى تحسين نوعية خدمة المكلفين وزيادة عددهم، من خلال المسح الضريبي والتسديد عبر المصارف في جميع المحافظات من جهة، وإنشاء وحدة خاصة لخدمة المكلفين ومكننة عملية استلام التصاريح في بيروت من جهة أخرى.

أ - توسيع قاعدة المكلفين

قامت المديرية بإجراءات عدة هدفت الى توسيع قاعدة المكلفين من خلال:

- ١ - مسح ميداني ضريبي لكافة المكلفين في لبنان أدى الى زيادة عددهم حيث تمّ اكتشاف عدد كبير من المكتومين وتمّ تسجيلهم.
- ٢ - اعتماد شهادة التسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل كعنصر أساسي في إمكانية استيراد البضائع وأصبحت إلزامية منذ مطلع كانون الأول عام ٢٠٠١.

ب - تحسن نوعية خدمة المكلفين

من أجل تحسين نوعية الخدمة للمكلفين، وخاصة بعد زيادة عددهم، عمدت مديرية الواردات وفي دائرة ضريبة الدخل في بيروت على إنشاء فرع خاص سمي «مركز خدمة المكلفين» هدفه الإجابة عن كافة استفسارات المكلفين وإجراء معاملاتهم اليومية الروتينية بشكل أفضل وأسرع. كما تمّت مكننة عمليات استلام التصاريح والتي سبقتها عمليات الدفع الضريبي في المصارف تخفيفاً للأعباء والتعقيدات على المواطنين.

وبنتيجة الإجراءات المذكورة أعلاه، والتي قامت بها وزارة المالية في السنوات السابقة، فقد توسّعت قاعدة المكلفين بصورة ملحوظة من سنة لأخرى حيث تطوّرت أعدادهم كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول - ملحق رقم ١ -

تطور إحصاء مكلفي ضريبة الدخل للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١

عدد المكلفين التاريخ	مهن	مؤسسات فردية	شركات أشخاص	شركات أموال	مختلف	المجموع	نسبة الزيادة
١٩٩٨/١٢/٣١	١٢,٨١٣	٣٣,٢٣١	٤,٩٤٥	١٧,٠٠٨	٦١٢	٦٨,٦٠٩	-
١٩٩٩/١٢/٣١	١٦,٥٨٥	٥٠,٤٢٦	٦,٠٣٦	١٩,١٧٨	١,٢٣٧	٩٣,٤٦٢	٪٣٦
٢٠٠٠/١٢/٣١	١٩,٢٧٨	٥٧,٨٥٥	٦,٦٢٣	٢١,١٩٤	١,٣٥٧	١٠٦,٣٠٧	٪١٦
٢٠٠١/١٢/٣١	٢١,٦٥٤	٦٥,٥٢٥	٧,٠٧٣	٢٣,١١١	١,٣٥٧	١١٨,٧٢٠	٪١٢

تعمل وزارة المالية في العام ٢٠٠٢ على أن تكون هذه السنة سنة خدمة المواطنين، حيث شرعت في تعزيز نوعية الخدمات للمواطنين وتسهيلها على الشكل التالي:

١ - تطوير وتوسيع دوائر وفروع مديرية الواردات بحيث يتم إنشاء دوائر وفروع ضريبية جديدة تفسح المجال لعدد أكبر من الموظفين بخدمة المكلفين وتسهيل أعمالهم وبالتالي تفسح في المجال للحصول على نتيجة ضريبية أفضل.

٢ - تعميم فروع خدمة المكلفين في باقي المحافظات، وبالتالي مكننة عمليات استلام هذه التصاريح.

٣ - تعميم تجربة الفرع الإداري في دائرة ضريبة الدخل في بيروت على باقي المحافظات بعد إجراء عدة تعديلات تنظيمية عليه من حيث مكننة المعلومات المتعلقة بمحتويات ملفات المكلفين الضريبية وحصر أعدادها وأنواعها.

٤ - ربط الدوائر الضريبية في مديرية الواردات بعضها ببعض، وبالتالي ربط هذه المديرية بمديريات أخرى كالجمارك والدوائر العقارية والصرفيات لما لأهمية تدفق المعلومات فيما بينها من أثر على النتيجة الضريبية وزيادة الالتزام الضريبي وتقليص مجالات التهرب منها.

٥ - مكننة دوائر التحصيل في بيروت والمحافظات من أجل تسهيل عمليات الدفع ودقتها وعدم حدوث التكرار في الدفع بعض الأحيان بالنسبة لضريبة الأملاك المبنية مما يستتبع مكننة جميع جداول الضريبة الأساسية منها والإضافية والتكميلية بما في ذلك إعلانات الضريبة (دخل وأملاك)

٦ - العمل على إقرار التعديل الجديد على قانون الأملاك المبنية لما له من أثر في تخفيف حدة هذه الغرامات المتنوعة على المكلفين وتسهيل لعملية إنجاز معاملاتهم.

الملحق رقم ب/٣

إخضاع المؤسسات والمرافق العامة لنظامي التدقيق الخارجي والداخلي

لقد نصّ القانون /٣٢٦/ تاريخ ٢٨/٦/٢٠٠١ على توجب إخضاع حسابات المؤسسات والمرافق العامة التابعة للدولة والتي تتمتع باستقلال مالي وإداري لنظام التدقيق الداخلي وكذلك لنظام التدقيق الخارجي المستقل.

وحيث أن القانون المذكور قد أناطَ بوزير المالية صلاحية تحديد المعايير والمواصفات التي يجب توافرها في كل من المدقق الداخلي ومكتب التدقيق والمحاسبة الخارجي،

فقد أصدر وزير المالية تعميماً تحت الرقم ١١٠٥/ص ١ تاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠١، حدّد بموجبه الأسس الواجب توافرها لتصنيف مكاتب وخبراء المحاسبة لمهام التدقيق الخارجي.

كذلك أصدر وزير المالية تعميماً تحت الرقم ١٤٣٨/ص ١ تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠١، حدّد بموجبه أسس تصنيف مكاتب المحاسبة والخبراء لمهام التدقيق الداخلي.

وفي ٢٤/١١/٢٠٠١، أصدر وزير المالية القرار رقم ١١٠٨/١ الذي أعلن في اللوائح والأولى لمكاتب المحاسبة والخبراء المصنفين، وقد أعلن بموجبه عن تصنيف ٧ مكاتب محاسبة لأعمال التدقيق الخارجي. كذلك جرى تصنيف (٦) مكاتب وطنية أخرى و(١٧) خبيراً لأعمال التدقيق الداخلي.

وإفساحاً في المجال لجميع المكاتب والخبراء الذين لم تتوافر فيهم المواصفات والمعايير المطلوبة عند صدور اللوائح الأولى للتقدم بطلب لتصنيفهم، فقد أصدر وزير المالية القرار رقم ١/٩٤١ والذي جرى تعميمه بموجب الكتاب رقم ١٤٥١/ص ١ تاريخ ١٤/٩/٢٠٠١ الذي سمح بموجبه لمكاتب المحاسبة والخبراء التقدم في أي وقت للتصنيف لدى وزارة المالية والتي ستقوم بدراسة الطلبات وإصدار لوائح جديدة بمكاتب المحاسبة والخبراء المصنفين كل ثلاثة أشهر، مما يعني أن عملية التصنيف هي عملية مستمرة ويمكن لمكاتب المحاسبة والخبراء عند استيفائهم لشروط التصنيف التقدم في أي وقت بطلباتهم لهذه الغاية.

وحيث أن القانون ٣٢٦ أناط بكل من وزير المالية ووزير الوصاية صلاحية تعيين المدقق الداخلي ومكتب التدقيق الخارجي بقرار مشترك منهما، وبنتيجة لإستدراجات عروض تجرى لهذه

الغاية، فقد أرسلت وزارة المالية إلى وزارات الوصاية المعنية خلال شهر كانون الأول ٢٠٠١، دفاتر شروط نموذجية لإستعمالها في إستدراج العروض من مكاتب المحاسبة لأعمال التدقيق الخارجي.

وبناء عليه فمن المتوقع أن تبدأ عملية إستدراج العروض من تلك المكاتب إعتباراً من أوائل العام ٢٠٠٢ فيما خصّ تدقيق حسابات عام ٢٠٠١. وبالتالي فإن آلية وضع القانون ٣٢٦ موضع التنفيذ تكون في طريقها إلى التنفيذ الفعلي خلال العام ٢٠٠٢ مما يفعل أعمال الرقابة على المؤسسات والمرافق العامة ويحقق الهدف الذي من أجله أقر القانون.

الملحق رقم ب/٤ المعهد المالي

خطا المعهد المالي منذ إنشائه عام ١٩٩٦ خطوات متقدمة نحو تحقيق أهدافه، لا سيما لجهة زيادة المعارف وتحسين القدرة التقنية والمهارات الضرورية لموظفي الوزارة من خلال صقل المهارات وتفعيل الأداة، والعمل على ترسيخ فكرة انتماء الموظف الى مجموعة مهنية وتعزيز قبول الفرد للتغيير وتطوير الخدمات والانضواء في مفهوم العمل ضمن أسلوب فريق العمل. وتتم متابعة هذه الأهداف من خلال تطبيق طرق ومبادئ تمّ تطوير خصيصاً لذلك.

١ - برامج التدريب

يقوم المعهد بوضع مخططات تدريبية تشمل، الى جانب المحاضرات النظرية، العمل الجماعي ودراسات الحالات وكيفية تأدية الأدوار المطلوبة وطرق التواصل الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز المهام التي يتولاها المعهد المالي منذ العام ٢٠٠٠ هي استقبال الموظفين الجدد في مديرية المالية العامة وإعدادهم لممارسة مهامهم من خلال تعريفهم على القوانين الراعية لتنظيم عمل مختلف أقسام الوزارة والرد على أسئلتهم حول طبيعة مهامهم وأهميتها ودورهم الأساسي في التحديث والتغيير.

كما يتابع المعهد تنفيذ برامج التدريب التي درج عليها من دورات تدريب عامة ومتخصصة وحلقات دراسية خاصة وحلقات قصيرة (Seminars) كما تكشف برامج التدريب على اللغات الأجنبية والتقنيات الحديثة.

وهكذا استطاع المعهد المالي، خلال الأعوام الخمسة الأولى، استقطاب عدد كبير من موظفي وزارة المالية الذين تمّ تدريبهم في مجالات متعددة أهمها: التعريف بالوزارة، الضرائب والرسوم، المحاسبة والتدقيق، مبادئ دولة القانون، أخلاقيات الوظيفة، مبادئ الاقتصاد الكلي والمالية واستعمالات الكمبيوتر واللغات الأجنبية.

ويبين الجدول أدناه عدد موظفي وزارة المالية الذين تم تدريبهم في الفترة ما بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠١.

الجدول - ملحق رقم ٢ -

عدد موظفي وزارة المالية الذي تمّ تدريبهم في المعهد المالي للأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠١

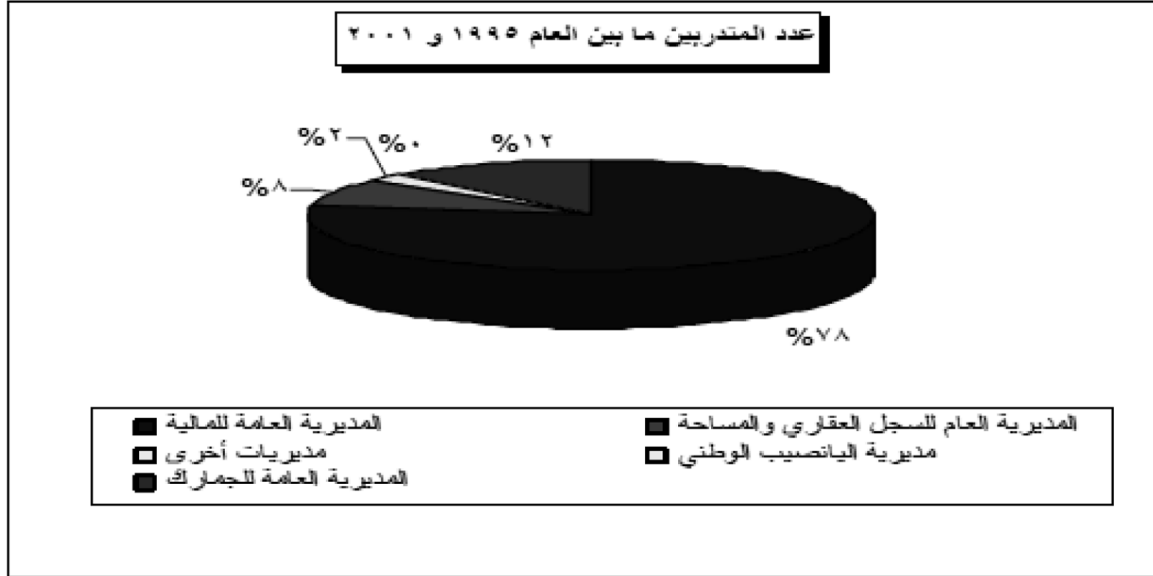
السنة	المديرية العامة للمالية	المديرية العامة للجمارك	مديرية اليانصيب الوطني	المديرية العامة للسجل العقاري والمساحة	مديريات أخرى	المجموع
١٩٩٦	٧٩	٢٠٥	-	٢١	-	٣٠٥
١٩٩٧	٣٥٧	٦٠	١	٦١	-	٤٧٩
١٩٩٨	١١٠٥	١٦	٥	١٢٥	-	١٢٥١
١٩٩٩	٩٨٠	٣٥	١	٩١	١٥	١١٢٢
٢٠٠٠	٨٨٣	٥٨	٣	١٤١	٥	١٠٩٠
٢٠٠١	٨١٦	٢٧٠	١	١٩	٩٥	١٢٠١
المجموع	٤٢٢٠	٦٤٤	١١	٤٤٣	١١٥	٥٤٣٣

وقد بلغ عدد الذين شاركوا في تلك البرامج التدريبية ٥٤٣٣ موظفاً حضر العديد منهم أكثر من دورة وبرنامج تدريبي، وقد بلغ معدل عدد أيام التدريب للموظف الواحد في السنة حوالي ٥,٦ أيام.

تجدر الإشارة الى ان نسبة المتدربين لم ترتفع نسبياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ومرد ذلك الى ان المعهد قد ركّز في الآونة الأخيرة على برامج التدريب المتخصصة وهي برامج تنظم عند الطلب لجمهور محدد وتلبية لحاجة ملحة وتتطلب فترات زمنية أطول. ويسعى المعهد الى تكثيف هذه الدورات المتخصصة وذلك لثبات فعاليتها في سدّ الثغرات التقنية لدى موظفي وزارة المالية وتوحيد تطبيق المذكرات والتعاميم ومواد القوانين.

ويلاحظ أن العدد الأكبر من المتدربين هم من العاملين في مديرية المالية العامة ومرد ذلك الى كونهم يشكلون النسبة الأكبر من موظفي الوزارة والى كون معظم برامج التدريب تواكب تطبيق اصلاحات كبيرة في السياسة المالية والضريبية.

الرسم البياني (ملحق ١) عدد المتدربين ما بين العام ١٩٩٥ و ٢٠٠١



وفي إطار تعزيز الانفتاح نحو البلدان العربية المجاورة لإحياء روح التبادل مع مراكز التدريب في المنطقة. أقام المعهد المالي تعاوناً وثيقاً مع منظمات عربية ناشطة في حقول التدريب وإعادة التأهيل. ومن ناحية أخرى، يتواصل التعاون مع الحكومة الفرنسية ولا سيما وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية ووحدة التعاون في السفارة الفرنسية في بيروت لتنظيم مشاركة الموظفين في الدورات المتخصصة في المدرسة الوطنية للضرائب وفي المعهد الدولي للإدارة وغيرها من المعاهد الفرنسية.

كما قام المعهد المالي بإرساء تعاون مع مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان من خلال مجموعة من الندوات حول السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية وكذلك حول دور وآلية العمل في مصرف لبنان إلى جانب التعاون مع مؤسسات مالية ونقدية وعربية ودولية.

٢ - المكتبة المالية

وفي نهاية العام ١٩٩٧، وفي مبادرة كانت الأولى لإدارة رسمية، وبدعم من الحكومة الفرنسية، وضع المعهد المالي في تصرف موظفي الوزارة والوزارات الأخرى والخبراء وعامة الموظفين مركزاً متخصصاً للإعلام والتوثيق ومكتبة مالية واقتصادية هي المكتبة المالية العامة الأولى في لبنان. وتضم هذه المكتبة ولتاريخه أكثر من ٧٠٠٠ كتاب ومرجع حديث ومتخصص في العلوم المالية والاقتصادية باللغات العربية والفرنسية والانكليزية بالإضافة إلى أن المكتبة تتيح لزوارها إمكانية البحث الممكن عن المراجع ومجانية استخدام شبكة الإنترنت لأغراض البحث والاطلاع.

يحتوي مركز التوثيق حالياً على :

- * أكثر من ٧٠٠٠ مرجع باللغات العربية والفرنسية والانكليزية تتناول مجمل المواضيع الاقتصادية والمالية .
 - * عدد كبير من المجلات والدوريات الاقتصادية والمالية المتخصصة
 - * أجهزة حاسوب تسمح بمراجعة قاعدة البيانات في المكتبة .
 - * أجهزة حاسوب تسمح عبر الانترنت بمراجعة الصفحات الخاصة بالمنظمات المالية وغيرها .
- وقد بذل المعهد المالي مؤخراً جهوداً كبيرة لتعزيز المكتبة المالية وللحصول على دعم جهات مختلفة، من وزارات ومؤسسات عامة ومنظمات دولية، أثمرت عدداً كبيراً من المراجع والكتب المتنوعة كانت المكتبة تفتقدها .

الملحق رقم ج/١

كلمة معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٠٢

دولة الرئيس

السادة أعضاء مجلس النواب،

نتقدم اليوم من مجلسكم الكريم بمشروع موازنة العام ٢٠٠٢، مُدركين بأن جلسات مناقشة الموازنة هي بين أهم أعمال المجلس والحكومة في الحياة الدستورية، وتعطي الثقة بقيام المؤسسات الدستورية بمهامها، كما أن إنجاز الموازنة بالتعاون مع مجلس النواب يُجَدِّد الثقة بالدولة والنظام، لما يعنيه ذلك من صونٍ لمصالح الشعب، واستشراف لمستقبله الاقتصادي والمالي، وإرادة واعية ومصممة للتغيير نحو الأفضل.

تنتهز الحكومةُ فرصة مثولها أمام مجلسكم الكريم لمناقشة رؤيتها للأوضاع الاقتصادية والمالية، والتوصل من طريق الحوار والاختلاف والاتفاق الى قناعات مشتركة تضع الجميع أمام المسؤوليات السياسية والوطنية، وتثير طريق الحاضر والمستقبل من ضمن مبدأ فصل السلطات وتعاونها.

لقد أفادت الحكومة إفادةً كبيرةً من النقاشات والاقتراحات والأفكار التي طرحت في لجنة المال والموازنة، سواء جرى الاتفاق عليها أم لا. فقد أبدى الأخوة النواب تعاوناً كبيراً، وتقدموا بأفكار واقتراحات ببناءة.

تعرض الموازنةُ وفدلكتُها في الأساس الواقع الراهن الذي يتضمن الإمكانيات والظروف المحيطة وطرائق التصرف بها واقعياً. لكنها ليست تسجيلاً للواقع وحسب، بل إنها لو كانت كذلك لما احتاج الأمر الى نقاشات طويلة حولها، بل إنها في الحقيقة توازنٌ وملاءمةٌ بين الإمكانيات والظروف والاحتياجات والوقائع والفرص من ضمن رؤيةٍ شاملة. إنها الرؤية التي تفتح الباب على التغيير والتكيف والمواكبة، وعلى المستقبل بما يؤدي لتأمل المشكلات ومقدار الجهد اللازم لاستيعاب التحولات في المنطقة والعالم من جهة، بما يحترم للمواطنين القدرة على العطاء والتضحية، والقدرة على الابداع، رهاناً على تغيير الواقع باتجاه التحسين والتطوير واستشراف الآفاق من جهة أخرى.

إن الهدف من موازنة هذا العام، وكل موازنة إذاً، أيها الأخوة، رؤية الامكانيات والتحديات بعيون واقعية، والنظر لمصالح الناس، بما يؤدي الى رعاية حاضر بلادنا، ويعزز لدينا إرادة العمل والتضحية لتحقيق رؤانا المستقبلية.

دولة الرئيس

السادة النواب،

أود أن أقدم بإيجاز عدداً من النقاط تتعلق بمشروع موازنة العام ٢٠٠٢، والأهداف الأساسية والكبرى لذلك المشروع، والانجازات التي تحققت بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة ووجوه الصعاب التي حالت دون تحقيق سائر الأهداف وكيف يمكن، بل كيف يجب تجاوزها هذا العام.

إن الأهداف الكبرى لمشروع الموازنة الحاضرة هي:

- ١ - تخفيض الإنفاق العام وترشيده.
- ٢ - تخفيض زيادة ملحوظة في إيرادات الخزينة من طريق تدابير تؤدي الى تحسين الجباية، وتوسيع قاعدة المكلفين، واعتماد إجراءات إيرادية جديدة.
- ٣ - التخفيض التدريجي والمستمر لعجز الموازنة وصولاً وعلى مدى عدة سنوات الى توازن بين الإيرادات والنفقات.
- ٤ - خفض كلفة الدين العام ولا سيما من خلال عائدات عمليات التخصيص ومن طريق السير الحثيث نحو تحقيق الأهداف الأخرى للموازنة.
- ٥ - تحقيق النمو المستدام وتحديث الاقتصاد وزيادة إنتاجيته واندماجه في الاقتصاد العالمي من طريق العمل الدؤوب والهادف الى تعزيز الثقة بالمستقبل وإفساح المجال لاطلاق طاقات القطاع الخاص وتعزيز حيويته وزيادة أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني.
- ٦ - ترشيح حجم القطاع العام وزيادة إنتاجيته وتخفيض كلفته وتحسين مستوى خدماته للمواطنين.
- ٧ - الحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيزه.
- ٨ - العناية بالشأن الاجتماعي وتحسين مردودية الإنفاق على هذا الشأن، بما يؤدي الى زيادة إفادة المواطنين من هذا الانفاق دونما زيادة فيه.
- ٩ - تسريع الخطوات لتنفيذ برنامج التخصيص لعدد من القطاعات والمرافق العامة.

دولة الرئيس

حضرات السادة النواب،

تتميز موازنة العام ٢٠٠٢ بأنها تلحظُ ولأول مرة خفضاً في مجموع الإنفاق مقارنةً بما كان عليه مجموعه في السنة التي سبقتها. غير أنه وفي ضوء المناقشات في لجنة المال والموازنة عمدت الحكومة بعد ذلك وبمبادرة منها الى خفض جديد بلغ خمسين ملياراً ليصبح مجموع الموازنة ٩,٣٧٥ ملياراً.

من جانب آخر، فقد قُدّرت الإيرادات المتوقعة تحقيقها في العام ٢٠٠٢ بمبلغ ٥,٦٥٠ مليار ليرة لبنانية بزيادة نسبتها ١٥,٣٠ مقارنةً بما كان ملحوظاً في قانون موازنة العام ٢٠٠١، إلا أنه جرى تخفيضها لاحقاً في لجنة المال والموازنة بمبلغ ٨٥ ملياراً لتصبح ٥,٥٦٥ ملياراً.

هذه الموازنة تشكّل ب وارداتها ووجوه توفيرها وخفوضات الانفاق فيها استمراراً لسياسات الحكومة وبرنامج عملها، فهي إذن استكمالاً وترسيخٌ للخطوات التي بدأتها الحكومة في العام ٢٠٠١، والتي تندرج أساساً، كما سبق قوله، في بيانها الوزاري، وفي فذلكة موازنة العام الماضي.

دولة الرئيس

حضرات السادة النواب،

لقد هدفت الموازنة الماضية، كما تهدف هذه الموازنة الى استعادة النمو المستدام، وإخراج الاقتصاد الوطني من القيود التي تكبله وتُعيق تطوره، من أجل أن ينطلق، ويحقق الآمال المعقودة عليه.

لقد كان المراد دائماً، أيها السادة، الوصول الى تحقيق النمو المستدام، من طريق الانفتاح والتحديث وزيادة الواردات، وتخفيض العجز وإعادة هيكلة الدين العام وتخفيض كلفته. وقد سرنا في سبيل ذلك خطوات مهمة في شتى الاتجاهات، كما هو واضح من الفذلكة ومشروع الموازنة. واعترضنا في مجالات عديدة عقبات شتى بطأت مسيرة الحكومة باتجاه تحقيق العديد من المعالجات الضرورية.

لقد قلنا دائماً أن هناك تحديات وفُرصاً هي في الحقيقة وجهان لِعملة واحدة. إذ يتوقف على طرائق معالجة التحديات تحويلها الى فرص أو بقاءها عقبات في الطريق. إن علينا حكومة ومجلساً هذا العام من خلال القوانين والإجراءات التحرك بعزيمة وجدية أكبر من أجل اجتذاب الاستثمارات وإزالة العقبات من طريقها وتعزيز الإنتاجية في مؤسسات القطاعين العام والخاص

لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ولا سيما في المجالات التي لدينا فيها ميزات تفاضلية بهدف تحقيق معدلات نمو مستدام يمكن معها إيجاد فرص عمل جديدة. كما علينا من جانب آخر إعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة والإنتاجية ومستوى الأداء. والعمل بعزيمة وإرادة مصممة على زيادة الواردات بحيث يُسهم الجميع في هذا الجهد كل حسب اقتداره. كذلك علينا العمل على خفض الاستمرار وزيادة مردوديته وتحسينها بما يساعدنا على عدم المساس بالتقديمات الاجتماعية، كما الاستمرار في عمليات الانفتاح على السوقين العربية والعالمية والتلاؤم مع التحولات الجارية، والسير بسرعة أكبر في عمليات التخصيص.

وعلىنا، أيها الأخوة قبل ذلك وبعده أن نضع نصب أعيننا خطورة المرحلة التي نمرّ بها، وما لها أو ما لظروفها من تأثيرات على مجاري العمليات الاقتصادية والمالية. وهي ظروف لا تواجه فقط بالاجراءات والسياسات الواردة في المشروع، بل وبالحفاظ على الحريات الأساسية للمواطنين، وبالتعامل مع الأفراد والمؤسسات العاملة في لبنان في إطار القانون، والابتعاد عن التجاذبات والمناكفات غير المجدية والمكلفة على أكثر من صعيد، وبالتضامن السياسي والوطني الضروريين من أجل الصمود وسط الظروف المعقدة، والضغط المتزايدة من أجل استخلاص الدروس، والافادة من المنافذ التي تتيحها الأوضاع، وبتيحها لنا سعيًا وجهدًا وعملاً ورعايتنا لمصالحنا على المستوى الوطني والعربي. فما عاد ممكناً حل سائر المشكلات بالمال وحسب أو التباري فيما بيننا بما يؤدي الى زيادة الأعباء على الخزينة أي على الاقتصاد وعلى جميع المواطنين، بل لا بد من مخارج وحلول سياسية واقتصادية من ضمن السياسات العامة للدولة والحكومة نتحمل مسؤولياتها ونتائجها بشكل جماعي.

لا يمكن القول إن السياسات والإجراءات المقترحة في نطاق الأهداف قد جرت كلها كما وضع التخطيط لها. فالعمليات القائمة في عدد من المرافق لتخفيض حجم الإدارة، وتخفيض الكلفة ورفع الكفاءة، لم تتحقق كما كان مرجوًا. كما أن عمليات التخصيص الضرورية، والتي ينبغي أن تجري بالتوازي مع عمليات تصغير حجم الإدارة، حدث فيها تباطؤ كبير. والواقع ان الحكومة بادرت الى خفض الواردات في بعض المرافق لتجري العملية كلها بتساؤك وتناسق، بيد أن التباطؤ في عمليات التخصيص وتخفيض حجم الإدارة أثر في مسار العملية كلها، بما يفرض علينا أن نُسرّع في المجالين المذكورين لإطلاق حيوية القطاع الخاص، واستيعاب الآثار الأولية للانفتاح الذي سبق الحديث عنه. فالسياسات والإجراءات المتخذة والتي ينبغي اتخاذها تشكل حزمة شاملة لا يمكن السير في أجزاء منها وتعطيل أجزاء أخرى.

دولة الرئيس ،

أيها السادة النواب

لا شك أن الظروف دقيقة وصعبة ولكنها لا تستعصي على المعالجة إذا توفرت الإرادة الحقيقية لذلك. لا بُد من عزيمة مصممة، وثقة بالدولة والوطن والمواطن. إن الوقائع تعرض كما قلت تحديات وإمكانيات، ويتوقف على إحساسنا بالمسؤولية، وحسن تصرفنا الخروج من المخاض أو المَراوحة فيه. أقول هذا لأن هذه المرحلة الدقيقة لمستقبل الاقتصاد اللبناني تتطلب الاستمرار في التوجهات والسياسات المستندة الى ثلاثة أمور:

- الأمر الأول، تخفيض الإنفاق، وهو إجراء قمنا به في موازنة العام ٢٠٠٢، وخطوة يجب أن تتلوها خطوات أكثر جرأة في موازنة العام ٢٠٠٣ وما يليها بهدف تخفيض العجز، والتأكيد على مردودية الانفاق والعمل على تحسينه. فنحن لا نستطيع بغير هذه الطريقة إيقاف تفاقم العجز، كما لا نستطيع التفكير الدائم في وجوه ومتطلبات الانفاق دونما اهتمام بالمردودية من جهة والتلاؤم مع الموارد المتاحة من جهة أخرى. إنها أمورٌ بديهية أوضحناها أمام السادة أعضاء لجنة المال والموازنة، وها أنا أذكرها أمام الهيئة العامة للمجلس الكريم. فالأمر جدي ويتطلب سرعة والتزاماً، أرجو أن نتوافق عليهما لما في ذلك من مصلحة لاقتصادنا واستقراره ومصلحة لوطننا ومستقبل أولادنا.

- الأمر الثاني، الإصلاحات الضريبية التي سرنا فيها شوطاً، والتي ينبغي أن نتابعها بعزيمة أكبر بما يؤدي الى استيعاب آثار الترابط مع الأسواق الخارجية وتحويلها لصالحنا، وبما يؤدي الى التأثير في التنمية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي وعدم إرهاق المكلف.

- الأمر الثالث، سياسة اقتصادية ومالية حكيمة تتألف مع مصالح الناس، وتؤدي الى خفض حجم القطاع العام، وتنعكس ثقة أكبر بالمستقبل من قبل جميع فقاء الانتاج والمستهلكين وشركائنا التجاريين وأصدقائنا في العالم على حد سواء. ولا شك أن لهذه السياسة آثاراً مختلطة في البداية، كما لسائر السياسات التغييرية، لكن انعكاساتها إيجابية في المدى المتوسط والطويل.

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تؤدي الى تحسين فرص نجاح السياسات المالية، من مثل تحفيز دور القطاع الخاص، وتحسين خدمات الادارة ومؤسسات القطاع العام، وتخفيض كلفته وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة بنتيجة انخفاض العجز في الموازنة، وتفعيل وتسريع عمليات التخصيص في القطاعات المخطط لها، وفي قطاعات أخرى.

دولة رئيس المجلس ،

الإخوة النواب ،

قلتُ أن الموازنة وفذلكتها رؤية للواقع والامكانيات والبداثل في ضوء الظروف وسياقاتها، وآفاق المستقبل . والظروف صعبة، لكنها ليست أصعب مما مررنا به واستطعنا تجاوزه . أما المستقبل فقضية تصنعها إرادتنا ويصنعها تضامننا، ويعمل فيها عملاً جاداً إحساسنا بالمسؤولية تجاه مواطنينا وأجيالنا .

لقد أتت بعض الاجراءات المتخذة ثَمَارَها فقد حققنا نمواً في الناتج المحلي في العام ٢٠٠١ بعد سنين من اللانمو أو النمو السلبي وحققنا خفضاً في مقدار العجز ونسبه في العام ٢٠٠١ مقارنة بما كان ملحوظاً في قانون الموازنة . وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الواعدة، الأمر الذي كان يجب ان يدفع بنا ويحفزنا الى اتخاذ خطوات إضافية للسير في المسالك التي اعتمدناها في مسيرتنا الاصلاحية لاقتصادنا ولأوضاعنا المالية .

أما ما لم يتحقق له ايضاً تعليقه كما سبق قوله، في التردد والتباطؤ من جانبنا، نُخباً سياسية واقتصادية ومالية . وتأتي أخيراً الظروف المحيطة فنحن الذين نصنع نجاحنا، كما أننا نحن الذين نتسبب بالتردد والتجاذب في المُرَاوِحة وتحول التحديات الى عقبات .

دولة الرئيس ،

السادة النواب

هذا هو مشروع الموازنة، الذي أقره مجلس الوزراء، كما عدّله وأقرته لجنة المال والموازنة . وهو نتاج قضايا ومشكلات ودروس وتجارب وسياسات عام ونيّف، فأرجو أن يحظى من مجلسكم الكريم بما يحظى به جهدٌ مسؤول، رائده مصلحة المواطن والوطن .

وشكراً

مجلس النواب

بيروت في ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٢

وزير المالية

الملحق رقم ج/٢ ردّ معالي وزير المالية فؤاد السنيورة في جلسة التصديق على موازنة العام ٢٠٠٢

دولة الرئيس

السادة النواب،

على مدى أربعة أيام شهدت الهيئة العامة للمجلس نقاشاً لمشروع قانون الموازنة ولسياسات الحكومة بشكل عام. النقاش هو جزءٌ أساسي من نظامنا الديمقراطي الذي نتمسك به ويجب أن نعمل على تعزيزه ورفع مستوى ممارساته. ولا شك أن ما قيل هو الحق الدستوري للأخوة النواب الذين تضمنت مداخلاتهم أفكاراً ومقترحات مفيدة تستحق الاشادة، وسنأخذ بها، وأخرى ينبغي أن تُناقش ليس من أجل الردّ او الاحتجاج بل للتدقيق والتصحيح من جانبنا وجانب السادة النواب على حد سواء.

لقد بدا واضحاً أن هناك تطابقاً في الغايات والأهداف النهائية بين تصور الحكومة لهذه الغايات والأهداف ومطالب الأخوة النواب، وهي النهوض الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق النمو المستدام. ولكن النقاش تمحور حول الآليات والوسائل ومدى ملاءمتها للغايات والأهداف.

تهدف الحكومة الى تحقيق النمو المستدام بما يُسهم في معالجة مشكلتي العجز والدَّين العام. ويقتضي ذلك استهداف اعتماد حُزمة من السياسات، تتضمن مجموعة من الإجراءات ينبغي السير فيها جميعاً ولا يمكن السير في أجزاء منها وتعطيل أجزاء أخرى.

أولاً: تطوير الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص:

لقد خطّت الحكومة خطوات هامة في هذا السبيل ومن أهمها:

١ - المزيد من تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي: عبر قانون جديد عصري للجمارك وتخفيض الرسوم الجمركية واعتماد سياسة الأجواء المفتوحة وتوقيع إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

٢ - تفعيل ودعم القطاعات المنتجة عبر تحفيز القطاع الخاص وإزالة العوائق من طريقه وتخفيض

اقتطاعات الضمان الاجتماعي بهدف خفض بُنية الأكلاف، وعبر إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمداخلات الصناعية، بالإضافة الى زيادة كبيرة في الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاعات الإنتاجية من خلال توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل وخفض كلفة الاقتراض والتمويل.

٣ - تشجيع الاستثمار من خلال قانون جديد لتشجيع الاستثمار وقانون لتملك العقارات لغير اللبنانيين وتفعيل مؤسسة «إيدال».

ثانياً: في التخصيص

يُشكّل هذا الأمر ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي، حيث تعمل الحكومة على إتخاذ الإجراءات والتحضيرات اللازمة بالنسبة للقطاعات والمؤسسات العامة المشمولة في برنامج التخصيص وهي تشمل:

- تخصيص المياه، والكهرباء، والاتصالات، والمرافئ والنقل المشترك. حيث ستُستعمل إيرادات التخصيص بكاملها لتخفيض الدين العام بما يُسهّم في تخفيض كلفة خدمته.

وكما سبقت الإشارة إليه في كلمتي أمامكم قبل أيام، إن التحضيرات خلال العام ٢٠٠١ بهدف إنجاز عملية التخصيص كانت بطيئة بالرغم من عدة إجراءات اتخذتها الحكومة على هذا الصعيد، علماً أنه قد تمّ إعداد القوانين القطاعية للكهرباء والاتصالات وأُحيلت الى مجلس النواب. كذلك يجري تعيين المؤسسات الدولية المتخصصة لإعداد إجراءات وبرامج تنفيذ لعملية التخصيص، للمرافق المنوي تخصيصها، وسيكون العام ٢٠٠٢ نتيجة لجهدنا المشترك هو عام تحقيق جانب هام من عمليات التخصيص لبعض القطاعات مما سينعكس إيجاباً على حجم الدين حيث ستستخدم ذلك إيجاباً أيضاً على المنظور المستقبلي للاقتصاد اللبناني، وكذلك على كلفة خدمة الدين العام ومعدلات الفائدة، مما سيسمح للقطاع الخاص بنيل حصة متزايدة من الموارد المالية المُتاحة لتعزيز نموّه وإنتاجيته ودوره وأهميته النسبية في الناتج المحلي.

ثالثاً: في تصحيح الوضع المالي

باشرت الحكومة كذلك بالتعاون مع المجلس النيابي بتصحيح الوضع المالي عبر قوانين وإجراءات عديدة أهمها:

أ - البدء بإصلاح النظام الضريبي من خلال:

١ - إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة من قبل المجلس النيابي في ٥ كانون الأول ٢٠٠١

والذي دخل حيّز التنفيذ إبتداءً من الأول من شباط من هذا العام والذي من المتوقع أن تشكل عائداته خلال العام ٢٠٠٢ (٨٠٠) ثمانمائة مليار ليرة لبنانية.

٢ - توسيع قاعدة المكلفين انطلاقاً من مسح ميداني شامل للمكلفين كافة في لبنان أجريناه في العام ١٩٩٨ بحيث ارتفع عددهم من ٦٩ ألف مكلف في العام ١٩٩٨ الى حوالي ١٢٠ ألف مكلف في العام ٢٠٠١ أي بزيادة نسبتها ٧٣٪.

٣ - اعتماد شهادة التسجيل والرقم الضريبي لدى ضريبة الدخل بما في ذلك اعتمادها كعنصر إلزامي لدى كل من يرغب باستيراد البضائع الى لبنان.

٤ - قانون التسوية الضريبية الذي يسهم تطبيقه بوضع الرسم المهني في حيّز التنفيذ

ب - استكمال الاجراءات التي بدأناها في موازنة العام ٢٠٠٢ والآيلة الى استمرار خفض الإنفاق بجرأة أكبر في المرحلة القادمة.

ج - اخضاع المؤسسات والمرافق العامة لنظامي التدقيق الخارجي والداخلي.

د - دمج المجالس الانشائية وذلك بهدف ترشيد تنفيذ أعمال الانشاءات والمشاريع الكبرى.

هـ - إصلاح المؤسسات التابعة للقطاع العام من خلال الخطوات التي اتخذت لاصلاح الأوضاع المالية والتشغيلية في عدد من المرافق كما سبق ذكره.

رابعاً: في إدارة الدين العام

١ - تهدف سياسة الحكومة في إدارة الدين العام الى تخفيض كُلفته، بالتساوٍ مع السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي والقائمة على الاستقرار النقدي.

٢ - تركز هذه السياسة على ثلاث محاور: المحور الأول، طبعاً هو الاستمرار في تخفيض الإنفاق بهدف التخفيض التدريجي للعجز وتحقيق فائض أولي متنام في الموازنة وصولاً الى إبطاء تنامي الدين العام. والمحور الثاني، هو تمديد معدل فترة استحقاق الدين العام وتخفيض كلفة خدمته من إجمالي النفقات. والمحور الثالث، استعمال كامل عائدات التخصيص لتخفيض جزء من الدين العام الداخلي العالي الكلفة والقصير الأجل.

خامساً: في ترشيح حجم إدارة الدولة

لقد قامت الحكومة بخطوات جدية وجريئة لترشيح حجم الإدارة، مثل الاستغناء عن الفائض في شركة طيران الشرق الأوسط وتلفزيون لبنان وإحالة الفائض في وزارة الإعلام الى مجلس الخدمة المدنية. لكن هذه الخطوات، على أهميتها، تبقى في حدود خجولة ولا بد أن تتبعها خطوات مماثلة في سائر الوزارات والمؤسسات. إن تفعيل عملية الإصلاح والتنمية الإدارية لا ينبغي أن يبقى محصوراً بإقصاء عدد من الموظفين أو إجراء بعض الإصلاحات الشكلية، بل يجب أن يتعدى ذلك الى نظام يعتمد على المحاسبة على قدر المسؤولية واعتماد حقيقي وصارم لمبدأ الثواب والعقاب. وهذه المقاربة المختلفة للإصلاح تتطلب مؤازرة كافة السياسيين وتعاونهم للتخلص من الأسلوب المعتمد في التصرف مع الإدارة على أنها وسيلة لتقديم المنافع والخدمات الشخصية، والتوظيف وتقاسم النفوذ، وذلك طبعاً يتم على حساب المصلحة العامة بل التحول الى التعامل معها على أنها أداة في خدمة المجتمع والاقتصاد وليس عبئاً عليهما.

سادساً: في القطاع المالي

أنجزت الحكومة بالتعاون مع المجلس النيابي عدداً من التشريعات والاجراءات بهدف تطوير القطاع المالي وهي:

١ - قانون لمكافحة تبييض الأموال: من شأنه أن يسهم في تعزيز مكانة وملاءة وصدقية القطاع المصرفي اللبناني إقليمياً ودولياً.

٢ - القانون رقم/٣٠٨/ الذي يتعلق بإصدار أسهم المصارف والتداول بها وبإصدارات سندات دين وتملك العقارات من قبل المصارف. مما سيؤدي الى تعزيز ملاءة وسيولة المصارف وزيادة قاعدة المساهمين لديها، وتحفيز الاستثمار فيها بما يمكنها من خدمة الاقتصاد الوطني بشكل أفضل.

وهناك عددٌ آخر من المشاريع والقوانين المُحالَة أو التي ستحال الى المجلس النيابي والآيلة الى تعزيز وتعميق السوقين المالية والنقدية.

دولة الرئيس

أيها الأخوة النواب

سابعاً: في موضوع الهدر

تحدث عددٌ من السادة النواب عن الهدر. والهدر عدة أنواع ومسميات تُستخدم عادةً

للإشارات الى السرقات والصفقات غير القانونية والرشاوى، وعدم دفع فواتير الكهرباء، والخدمات العامة على سبيل المثال وكل ذلك هدرٌ طبعاً. إنه ينبغي الإصرار على مكافحة هذه الأنواع من الهدر من خلال إرادةٍ تعبّر عنها جميعاً فعلاً لا قولاً فقط، وعن طريق اختيار صحيح وكفء لمن تُوكل إليهم أمر إدارة الإدارات العامة والمصالح المستقلة، وكذلك عن طريق تعزيز هيئات الرقابة. ولكن ينبغي أن يكون واضحاً لدينا جميعاً أن الرقابة مهما كانت جيدة ومهما جرى تعزيز دورها فهي ليست بديلاً على الإطلاق عن حُسن الإدارة، وبالتالي، فإن الجهود يجب أن تنصبّ على الاختيار السليم لمن سيتولون مواقع قيادية في الإدارة.

يذكر السادة النواب والمواطنون البنود الإصلاحية التي اشترطناها قبل إقرار سلسلة الرُتب والرواتب عام ١٩٩٨ وذلك لإصلاح شؤون الوظيفة، والمحاسبة على الإنجاز، وتطوير آليات التعيين، وفصل السياسة عن الوظيفة، ولكن ويا للأسف، لم يتحقق شيء من ذلك.

أيها السادة، إنني أرى أن ما جرى التعارف عليه حول آليات الإصلاح الإداري لإصلاح الأمور لهذه الجهة، هو غير كافٍ فالهدرُ الأكبر في الواقع يحدث في التضخم والترهل والتواكل وانعدام المبادرة الذي أصاب القطاع العام وإداراته، وكذلك في إصرار البعض على أن لهم الحق في الأخذ من الدولة، دونما استعداد لإعطائها حقوقها التي هي حقوق جميع المواطنين. فالحلّ لجزء كبير من الهدر يكون بتخفيض حجم إدارة الدولة، واللجوء للتخصيص حيث يكون ذلك ممكناً مما يسمح بإبعاد السياسة عن إدارة المرافق العامة للدولة، ويعيد الاعتبار لمعايير الكفاءة والأداء ونقضي بذلك على أسلوب الانتقاء على أساس الولاء والانتماء. وربما ينبغي علينا هنا أن نسير خطوة في هذا الاتجاه من طريق إعداد مشروع قانون جديد غير الذي أبطله المجلس الدستوري في موضوع التعيين مستفيدين في ذلك من تجارب حديثة لدول خاضت وتخوض غمار إصلاحات إدارية كان لها أثر كبير في تحقيقها لنقلة اقتصادية كبيرة.

كذلك، فإن الهدر أيضاً يمكن أن ينتج عن قرارات وسياسات أحياناً قوانين ترتب إنفاقاً دون مردود، بل أكثر من ذلك يتم بعض هذا الإنفاق دون التأكد من متابعة جدواه ومراقبة أدائه. وهناك هدرٌ أيضاً في التلكؤ في إصلاح مؤسسات أو مرافق عامة مسببة بتواكلها وعدم مبادرتها الى إهدار المال العام. فالمعالجة هنا تحتم إعادة النظر بسياساتنا وممارساتنا وإجراءاتنا وتعديل بعض قوانيننا مما يرفع من أداء المؤسسات ويربط الإنفاق بمستوى الأداء ونتائجه على الصُّعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والوطنية.

دولة الرئيس ،

حضرة السادة النواب ،

إن وزارة المالية أول المعنيين بقضية الهدر ، لأنه ينعكس زيادة في الإنفاق دون مردود مقابل ، وزيادة في العجز وانخفاضاً في الانتاجية والنمو ، ولذلك فقد عمدنا فيما يخصنا وحتى الآن الى ثلاثة أمور :

١ - مشروع قانون عصري للمحاسبة العمومية ، أُحيلَ الى المجلس النيابي منذ فترة طويلة .

هذا المشروع لا يُهمل النظر الى ضرورة التأكد من مشروعية الإنفاق ولكنه يركز على مراقبة جدوى الإنفاق وأهدافه الاقتصادية ومردوده ، ويُفَعِّل ويسهِّل عملية الرقابة اللاحقة ويوسع مداها . واستطراداً ، تقوم وزارة المالية حالياً بالنظر في تحديث طريقة وضع الموازنة وإدارتها عن طريق اعتماد نظام موازنة البرامج التي تربط أي إنفاق بالنتائج التي ينبغي أن تتحقق من هذا الإنفاق ومدى ملاءمة وأهمية النتائج التي يتوجب تحقيقها ، وهل تحققت أو هي في طريق التحقق وكذلك مردوديتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والوطنية وذلك من خلال السير في المسار الذي بدأ باعتماده مؤخراً في عدد من الدول المتقدمة .

٢ - مشروع قانون جديد للصفقات العمومية ، يشتمل على تفعيل إدارة المناقصات ، لتصبح أداة معايير ورقابة وإرشاد ومتابعة وهو المشروع الذي سيجري إنجازه قريباً في لجنة وزارية شكلت لهذا الغرض ، وبالتعاون مع وزارة الاصلاح الاداري تمهيداً لإحالاته الى المجلس النيابي .

٣ - اعتماد نظام التدقيق المحاسبي الخارجي والداخلي في المؤسسات العامة والذي يستند الى قانون أقره المجلس النيابي في موازنة العام ٢٠٠١ ويجري تنفيذه حالياً .

ثامناً: في السياسة المالية وتحفيز النمو

- أشارَ بعض السادة النواب ، الى ما وصفوه بالمرآوحة في سياسة الحكومة في العام ٢٠٠١ لجهة تخفيض الرسوم الجمركية لتحفيز النمو ، والعودة الى تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب في العام ٢٠٠٢ . ولا أريد القيام هنا بمطالعة إقتصادية ولكن لا بد من توضيح لبعض النقاط .

- لا يجوز لأحد أن ينكر أن زيادة الضرائب من أي نوع تُؤثّر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن ، وبالتالي على الاستهلاك . لكن النمو يتركز على عدة محاور وليس فقط على الاستهلاك وحده . إن قواعد النمو الأساسية في أي اقتصاد ترتكز على أمرين أساسيين :

الاستثمار وإنتاجية المؤسسات الخاصة والعامة يضاف إليهما عوامل أخرى مؤثرة كالتصدير

والاستهلاك الداخلي. ويتطلب النمو الاقتصادي أولاً وآخرًا تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني والاستقرار السياسي والاقتصادي والنقدي. كما يتطلب من القطاع الخاص العمل على تعزيز قدراته التنافسية والتكيف مع الأسواق والمتغيرات فيها.

وبما أن التصدير يستحوذ على أهمية كبيرة في عملية النمو، فقد سعت الحكومة الى إقرار قانون جديد للاستثمار، وتعزيز دور مؤسسة تشجيع الاستثمارات وعملت على دعم الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعصرنة بعض القوانين كقانون الجمارك وإلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية. وقد ظهرت نتائج هذه السياسات جلية في ما جرى لحظه في فذلكة الموازنة من زيادات هامة في حجم الصادرات واستفادة المؤسسات الانتاجية في القطاع الخاص في عدد من القطاعات الانتاجية كالصناعة والسياحة والزراعة والمعلوماتية من قروض مدعومة من مؤسسة كفالات ومن المصارف الخاصة عبر المصرف المركزي وكذلك من خلال المؤسسة العامة للإسكان.

كما قامت الحكومة بدعم الصادرات الزراعية، ووقع لبنان بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة الأوروبية مما سيدعم فرص التصدير الى الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة. وتقوم الحكومة أيضاً بدعم القروض السكنية، كما قامت بتعديل قانون تملك الأجانب، بهدف إنعاش السوق العقاري والاقتصاد الوطني ككل.

إن اهتمام الحكومة بتفعيل الصادرات أمرٌ طبيعي وحتمي في بلد لا يتجاوز عدد المستهلكين فيه اربعة ملايين وتحتاج قطاعاته الإنتاجية الى توسيع أسواقها لتحفيز النمو والتلاؤم مع المعايير الحديثة للإنتاج وتشجيع الاستثمار فيها وإيجاد فرص عمل جديدة. لذلك لم تأل الحكومة جهداً في هذا المجال، وقد بدأت نتائج هذه الجهود تظهر في الإحصائيات التي تبين زيادة عدد المنشآت الصناعية الجديدة وحجم الصادرات وفي أعداد العمال الذين استخدمتهم المؤسسات المستحدثة، دون إنكار تعثر بعض المؤسسات القديمة التي لم تنجح بعد في التكيف مع التحولات الاقتصادية والانتاجية الحديثة.

تاسعاً: في استثمارية سياسة الحكومة الاقتصادية

تطرق عدد من النواب الى ما بدا لهم تناقضاً بين سياسة الحكومة الاقتصادية للعام ٢٠٠٢ مقارنةً بالعام ٢٠٠١ على خلفية دخول الضريبة على القيمة المضافة حيز التنفيذ والزيادة التي ستتحقق من محصلة تخفيض رسوم الجمارك والبدء بتنفيذ قانون هذه الضريبة الجديدة.

وفي هذا الصدد، فان الحكومة، ووزارة المالية تحديداً، من واجبها العمل على زيادة

الإيرادات، ولكن الحكمة تقتضي بأن لا تؤدي الاجراءات الآيلة الى زيادة الايرادات الى لجم عملية النمو الاقتصادي. وهنا تظهر إحدى الميزات الأساسية للضريبة على القيمة المضافة. إذ أنها إذ تعوّض عملياً عما تخسره الدولة من تخفيض الرسوم الجمركية، إلا أن عملية استبدال عبء جزء من الرسوم الجمركية بهذه الضريبة، وإن كانا متساويين في المطلق تقريباً، فإنها تخفض كلفة الإنتاج الوطني، ولا سيما فيما خص القسم المعد للتصدير من خلال نظام الاسترداد الذي ينطوي عليه قانون الضريبة هذه، وهو الأمر غير المتاح في أسلوب الرسوم الجمركية، فلو عمدت الحكومة الى زيادة الإيرادات الضريبية فقط دون اتخاذ إجراءات عملية وانفتاحية عديدة تهدف الى تحفيز النمو في القطاعات المنتجة، لكن ذلك حقاً مكبل النمو. بيد أن الحكومة كانت واعية لهذا الأمر، وبالتالي، تأتي هذه الزيادة الضريبية من ضمن حزمة متكاملة تصبو الى تحقيق زيادة الإيرادات وتحفيز النمو الاقتصادي في آن معاً.

عاشراً: في تخفيض سعر الفائدة

أثار بعض السادة النواب موضوع خفض الفوائد، ونحن نشاركهم الرأي بل نؤكد على الآثار الايجابية الهامة التي ينطوي عليها تراجع الفوائد على المالية العامة وعلى الاقتصاد ككل. لكن كما تعلمون، فإن معدلات الفوائد هي انعكاس لوضع مالي إئتماني معين يتحدد من قبل فرقاء السوق، ولا سيما المؤسسات المالية العاملة على أساس تجربتهم وانطباعاتهم المستقبلية. لذا لا يمكن بالتالي تخفيض معدلات الفوائد قسراً. بناءً على ذلك، فإن الحكومة وعبر الإجراءات الآيلة الى تخفيض الإنفاق ومن ثم تخفيض العجز وتخفيض الحاجات التمويلية للدولة وتخفيض أعبائها المالية تخطو بذلك خطوة جادة وعملية نحو تعزيز الثقة بحاضر ومستقبل الاقتصاد والمالية العامة، وبالتالي تخفيض المخاطر الائتمانية بما يؤدي الى تخفيض معدلات الفوائد. من جهة أخرى، فإن سياسة تحفيز النمو المستدام تسهم في تحريك الدورة الاقتصادية وتوسيعها، وذلك أيضاً يعزز الثقة في الاقتصاد وتحسين منظوره المستقبلي ويسهم مباشرة في خفض تدريجي لمعدلات الفوائد.

حادي عشر: في ضريبة الدخل

أما في موضوع ضريبة الدخل، فإنه وعلى الرغم من الزيادات التي طرأت على الضرائب غير المباشرة في لبنان، فإن النتائج المحققة وبشكل مقارن، والتي هي في متناول جميع السادة النواب، تشير الى ارتفاع نسبة واردات ضريبة الدخل المحققة الى مجمل الإيرادات الضريبية المحققة وذلك من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٧ الى ٢١,٢٪ في العام ٢٠٠١، مجموعها الى إيرادات الموازنة المحققة ارتفع من ١٠,٤٪ عام ١٩٩٧ الى ١٤,٧٪ عام ٢٠٠١، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى نسبة السبعة بالمائة في العام ١٩٧٤ وهي السنة الذهبية للاقتصاد اللبناني.

الى جانب ذلك، تبين النتائج المحققة للعام ٢٠٠١ إن إيرادات ضريبة الدخل قد نمت بنسبة ٨٥٪ خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١، وذلك من مبلغ ٣٤٠ ملياراً الى ٦٢٧ ملياراً حين ارتفع خلال نفس الفترة مجموع الإيرادات الضريبية بنسبة ١١٪ فقط أي من ٢٦٨٤ ملياراً الى ٢٩٦١ ملياراً حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

مجموع الإيرادات الضريبية حسب الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١
(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٦٢٧	٤٨٨	٥١٥	٤٠٢	٣٤٠	إيرادات ضريبة الدخل والأرباح
٢٩٦١	٢٩٤٣	٣٣٢١	٣٠٩٧	٢٦٨٤	الإيرادات الضريبية
٤٢٦٢	٤١٢٩	٤٤٦٤	٣٩٧٩	٣٢٦٣	مجموع الإيرادات المحققة في الموازنة
٪٢١,٢	٪١٦,٦	٪١٥,٥	٪١٣,٠٠	٪١٢,٧	نسبة إيرادات ضريبة الدخل والأرباح الى مجموع الإيرادات الضريبية
٪١٤,٧	٪١١,٨	٪١١,٥	٪١٠,١	٪١٠,٤	نسبة إيرادات ضريبة الدخل والأرباح الى مجموع الإيرادات المحققة في الموازنة

هذه الأرقام تؤكد على ارتفاع حصيلة ضريبة الدخل كمكوّن أساسي في الإيرادات الضريبية المحققة خلال السنوات الماضية. ولقد تحققت هذه المبالغ والنسب على الرغم من القوانين والسياسات والاجراءات المتتالية التي أقرّت وأدت الى رفع عدد كبير من المكلفين الى انتظار دائم وسنوي للاعفاءات الضريبية مما ولد شعوراً وقناعة دائمة لدى المكلفين بأن من يدفع ما يتوجب عليه من ضرائب ورسوم يكون غيباً ومن لا يدفع وينتظر ومن ثم يكافأ بعدها بإعفاءات وتسويات متكررة يثبت بالفعل أنه ذكي وشاطر ويدفع بباقي المكلفين الى أن يحذوا حذوه. هذا الأمر انعكس سلباً على التزام المواطنين بدفع الضريبة والتي نأمل أن نكون قد وضعنا لها خاتمة نهائية ولغير رجعة هذه المرة مع إقرار التسوية الأخيرة لضرائب الدخل.

ثاني عشر: في السياسة الضريبية والاصلاح الضريبي

إن السياسة الضريبية التي تتبعها الحكومة واضحة تهدف الى تحديث النظام الضريبي وتحسين ايراداته وفعاليته من خلال تشريعات ضريبية عصرية وإدارة ضريبية حديثة وتوزيع متناسب وعادل للعبء الضريبي .

- فالضريبة على القيمة المضافة تساهم في تحديث النظام الضريبي لجهة استبدال عدد من الرسوم المعمول بها حالياً برسم استهلاك داخلي عام لا يؤثر على الانتاج كما هو الحال في الرسوم الجمركية التي يجب ان يغدو هدفها حمائياً فقط لبعض القطاعات ولفترات زمنية محددة .

- تحديث الإدارة الضريبية لجهة تحسين قدراتها على الجباية وعلى خدمة المواطنين عبر أساليب عصرية ونظم إدارية حديثة مما سيساهم في زيادة الايرادات وتحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين إزاء العبء الضريبي .

- تطوير التشريعات الضريبية للوصول الى نظام ضريبي هادف اقتصادياً واجتماعياً يكون عصريةً وعادلاً ويرتكز على أربعة محاور:

- ضريبة عامة على الاستهلاك وهي الضريبة على القيمة المضافة مع التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية .

- نظام ضريبة دخل جديد، وليس ضريبة جديدة، يكلف المواطنين على مجمل مداخيلهم ويهدف الى توزيع العبء تصاعدياً حسب قدرة المواطنين .

- رسوم استهلاك لأهداف بيئية وصحية ومالية .

- رسوم جمركية هادفة الى تأمين بعض الحماية المرحلية لبعض القطاعات .

من ضمن هذا التوجّه، فان وزارة المالية ستعكف خلال العام ٢٠٠٢ على إعداد هيكيلية جديدة لمديرية الواردات تؤدي الى تفعيل دورها وتحديثها . وذلك من ضمن رؤيا شاملة وجديدة لتنظيم المديرية العامة لوزارة المالية تساهم في وضع آليات تحفز على تحسين الجباية لضريبة الدخل وغيرها من الضرائب، وذلك بالتوازي مع التحسين المنتظر على جباية ضريبة الدخل بنتيجة الشروع في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ومن طريق الحوافز التي يعطيها قانون الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين للتصريح الحقيقي عن مبيعاتهم وكلفة إنتاجهم حتى لا يفوتهم حق الاسترداد .

كما أن وزارة المالية ستعتمد خلال هذا العام الى الإعداد بما يؤدي الى تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل من كافة مصادر الدخل المحقق لدى المكلفين في لبنان بما يساهم في الاستغناء

التدريجي عن بعض الأجهزة الادارية المتعددة التي تشرف على إدارة الضرائب النوعية الحالية. بذلك يكون مجموع الدخل المقياس الحقيقي لقدرة المكلف على الدفع فنحقق بذلك العدالة الضريبية بين المكلفين بفرض معدلات الضريبة التصاعدية المعمول بها حالياً في لبنان. إضافة الى ذلك أيضاً، فقد أعدت الوزارة مشروع تعديل قانون ضريبة الأملاك المبنية بطريقة عصرية وذلك بهدف تسهيل معاملات المواطنين وتشجيع عمليات الاستثمار في القطاع العقاري وبما يسهم مستقبلاً في تطبيق الضريبة الموحدة على الإيرادات.

ثالث عشر: في الإنفاق الاجتماعي

نحن ندرك أن هناك وضعاً اجتماعياً صعباً، ونحن نرى أن المواطنين محقون في الشكوى من بعض الأمور. ونأمل أن تتمكن الحكومة بمجموع إجراءاتها من تخفيف بعض العبء، إلا أنني أود أن أشير الى ما ورد في فدلكة الموازنة (ص ٧٤؟) احصائية تبين توزيع الانفاق الاجتماعي الذي بلغت نسبته ٢٥,٣٪ من مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين العام وذلك على الشكل التالي:

- ١٧,١٪ للتربية، و ٥,٩٪ للصحة، و ٢,٢٪ للشؤون الاجتماعية. مع ملاحظة أنه يُضاف الى هذا الإنفاق عطاءات لموظفي الدولة. هي في الحقيقة تقديمات اجتماعية. بالإضافة الى ذلك فان هناك ما يعادل ١٨,٥٪ من مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين مخصصة لمعاشات التقاعد وتعويض الصرف. إن الحكومة لا تَمُنُّ على المواطن بذلك، بل ما نقوله ان المردودية في الشمول والمستوى لا تضاهي ما تنفقه الدولة على الخدمات التي لها جانب إنمائي بارز كالترية والصحة والإسكان مثلاً. فحجم الانفاق على الصحة كافٍ، ولكن هناك مجال واسع لجهد ينبغي بذله بما يؤدي الى تحسين مردودية هذا الانفاق ومستوى وشمولية هذا الانفاق على الخدمات التي تؤدي للمواطنين. ولذلك فإن ما نهدف إليه السعي لتحسين المردودية ليقدم الإنفاق الاجتماعي للمواطن بطريقة أفضل.

إن المشكلة هنا ليست في تدني الانفاق، بل في الوصول الى حد أعلى للمردودية يخدم المواطن بطريقة أفضل.

رابع عشر: في أموال البلديات

أما فيما يخص أموال الصندوق البلدي المستقل فقد شارفنا على إنجاز دراسة معمقة ودقيقة لتحديد إيرادات هذا الصندوق ومدفوعاته منذ بداية عام ١٩٩٣ وحتى تاريخه، بما يؤدي الى تحديد حصة كل بلدية واتحاد بلديات من عائدات هذا الصندوق والمبالغ التي تم توزيعها عن السنوات ١٩٩٣ وحتى سنة ٢٠٠٠. ويتضمن هذا العمل تحديد حصة كل بلدية من تكلفة

المشاريع المشتركة التي قامت بها وزارة الداخلية والبلديات بتلزيماها سواءً مباشرة أو عن طريق مجلس الإنماء والإعمار، بما في ذلك كلفة مشاريع النظافة والطمر الصحي وتنظيف وصيانة شبكات المجاري والمياه وغيرها من المشاريع.

مع إنجاز هذه الدراسة، وبالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات ستمكن من تحديد موجودات الصندوق البلدي المستقل، والأرصدة المدينة والدائنة لكل بلدية أو اتحاد بلديات.

علماً أننا سنعمل هذه السنة على الاستمرار بتوزيع موجودات الصندوق البلدي المستقل بحيث نقطع شوطاً هاماً في تسوية حسابات كافة البلديات والاتحادات الدائنة والمدينة.

خامس عشر: في الضريبة على القيمة المضافة

١ - إن طبيعة الإيرادات الضريبية في العام ٢٠٠٢ ومصدرها شكلاً تحولاً إيجابياً بالانتقال التدريجي، من إيرادات تتأتى بالأعم الأغلب من عائدات الجمارك، التي تؤثر سلباً على كلفة الإنتاج، إلى إيرادات تتكوّن بنسبة أقل من عائدات الجمارك، نتيجة التخفيضات الجذرية في رسوم الجمارك، وبنسبة مستحدثة من عائدات الضريبة على القيمة المضافة تؤدي بالنتيجة إلى محصلة من الإيرادات على الاستيراد لا تؤثر سلباً على كلفة الإنتاج بفضل عملية الاسترداد التي ترفع عن القطاعات المنتجة جزءاً كبيراً من الأعباء التي كانت تمثلها الرسوم الجمركية المرتفعة. وبالتالي، فالضريبة على القيمة المضافة تتميز بأنها تسهم في تخفيض كلفة الإنتاج مما يجعل القطاعات المنتجة أكثر قدرة على المنافسة ولا سيما في الأسواق الخارجية، ويسهل لها الاستفادة من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزز خطوات الحكومة نحو الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية ودولية.

٢ - يتألف العبء الضريبي على الاستيراد بعد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من:

أ - رسم جمركي يحتوي على رسم استهلاك محلي محصور بثلاث سلع محددة (محروقات، تبغ، وسيارات).

ب - الضريبة على القيمة المضافة

استناداً إلى إجمالي حركة الاستيراد المحققة في العام ٢٠٠١، فإنه وبعد الأخذ بعين الاعتبار السلع الكثيرة المعفاة يبلغ معدل الرسم الجمركي حوالي ٨,٧٪. بينما يقدر العبء الفعلي لرسم الاستهلاك الداخلي على تلك السلع الثلاث حوالي ٧٪. خلال العام ذاته مما يجعل كامل العبء فيما خصها ١٥,٧٪.

أما العبء الفعلي لضريبة القيمة المضافة وبعد الأخذ بالاعتبار الإعفاءات الكبيرة من هذه الضريبة للعديد من السلع فيبلغ ٦,٥٪.

وبذلك لن يتجاوز العبء الضريبية على الاستيراد المقدّر خلال العام ٢٠٠٢ نسبة ٢,٢٪. بالمقارنة، فإن هذا العبء الضريبي على الاستيراد خلال عام ١٩٩٩ كان ٢٣٪. هذا يعني في المحصلة انه لم تجر أي زيادة على العبء الضريبي على المستوردات بعد إطلاق العمل على القيمة المضافة بالمقارنة مع ما كان عليه هذا العبء خلال العام ١٩٩٩.

٣ - قد يكون من المفيد العودة الى الاستذكار أن حكومة الرئيس الحص كانت قد أعدت مشروع قانون باعتماد الضريبة على القيمة المضافة وأرسلته الى مجلسكم الكريم والذي كان يتضمن معدل ضريبة نسبتها ١٠٪. وان كان المشروع آنذاك لا يمنح ذات الاعفاءات التي شملها المشروع الذي أقره مجلسكم الكريم. كما كانت حكومة الرئيس الحص قد لحظت في مشروع الموازنة للعام ٢٠٠١، والذي أسترده حكومتنا، مبلغ ٧٠٠ مليار ليرة لبنانية كواردات مرتقبة من هذه الضريبة.

لقد عمدت حكومتنا الى سحب مشروع القانون وتأجيل تطبيق هذه الضريبة لمدة ثلاثة عشرة شهراً، وذلك لأنه لم تكن قد بدأت آنذاك أعمال التحضير والإعداد والتنظيم والتدريب والتوعية اللازمة للمواطنين، وهو الأمر الذي جعلنا نباشر العمل بإعداد تلك التحضيرات منذ مطلع عام ٢٠٠١. فضلاً عن ذلك، فإن الاقتصاد آنذاك كان يشكو من نموّ سلبي مما دفعنا الى تأجيل التطبيق وإعادة النظر في موازنة العام ٢٠٠١ تمهيداً لإطلاقه مع بدء عودة النمو الذي بدأ يتحقق وبنسبة ١,٥٪ على الأقل استناداً الى تقديرات منظمة الاسكوا.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

أودّ في الختام، تسجيل النقاط التالية على سبيل التأكيد:

أولاً: إن سياستنا الاقتصادية والمالية كانت وما تزال تحقيق النمو المستدام، وتخفيض الإنفاق وتخفيض العجز والدين العام، وهما هدفان مترابطان. ولهذا، فانه لا بد من تخفيض العجز لتحقيق النمو، كما أن النمو هو السبيل الأساس والأسلم لتخفيض الدين وتمهيد لإطفائه. ويمكن القول ان كل الاجراءات التي اتخذناها ونتخذها تهدف الى هذه الأمور، إن لجهة تخفيض حجم إدارة الدولة وترشيقيها سعياً لتخفيض الانفاق، وتخفيض العجز، وإن لجهة تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتعزيز النمو وإيلاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: إنه لا إنفاق إضافياً دون واردات إضافية. كنا نقول ذلك قبل العام ١٩٩٧، وصار منذ العام ١٩٩٧ لازمة نكررها دونما تعب أو ملل. فحسب الدستور والقانون لا يستطيع مجلس النواب خلال مناقشة الموازنة زيادة الاعتمادات المقترحة غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من المناقشات أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة. وهكذا شهدنا على مدى السنوات العشر الماضية العديد من القوانين التي تصدر عن المجلس الكريم بعد إقرار الموازنة والتي تتطلب إنفاقاً ولكنها لا تؤمن في الجهة المقابلة الموارد اللازمة مما يزيد في العجز ويُفاقم الوضع المالي.

علينا أن ننتهي من هذا كله، إذا كنا نريد فعلاً أن تنتظم ماليتنا العامة، وأن نضع حداً لوجوه التجاذب والتذاكي وتبادل الاتهامات والاحراجات. هناك من جهة، إنفاق ليست له إيرادات موازنة، وهنالك من جهة أخرى، إنفاق يمكن أن تتوافر له بعض الموارد، ولكن ليست له ضرورة ملحة، لذلك فكما أنه لا إنفاق إضافياً دونما واردات إضافية فكذلك لا إنفاق إضافياً دون جدوى اقتصادية واجتماعية.

الى جانب ذلك، فقد انتشرت في فترة من الفترات ظاهرة الاعفاءات لمجموعات ومؤسسات مختلفة من الضرائب والرسوم دونما ضوابط. وقد قلّص ذلك من قدرة الخزينة على الجباية. وهذا أيضاً أمرٌ ينبغي التخلص منه، ليس من أجل زيادة الإيرادات فقط، بل ومن أجل العدالة والمساواة بين المواطنين أيضاً.

ثالثاً: إن التحديات التي نواجهها في المجالات الاقتصادية والمالية هي تحديات شاملة، وعلينا أن نواجهها مواجهة شاملة حكومة ونواباً وعاملين في الشأن العام، وفي مؤسسات المجتمع المدني. ليس من حق احد أن يعتبر أنه بمنأى، كما أن من واجبنا ما دام التحدي شاملاً ويتعلق بحياة أجيالنا ووطننا أن نُشرك الجميع، وأن نستقطب كل الطاقات التي تستطيع الإسهام. إنه مسارٌ صارت معالمُه واضحة، وينبغي تدعيم آفاقه وتوسيعها. بل إن الافادة الكاملة تأتي من وراء الاستمرار والتوسيع واجتراح البدائي ومراجعة التجربة والتعديل والتصحيح. وبهذه الأمور كلها أعني بالمواجهة الشاملة، وبالمشاركة القوية والواسعة، نستطيع الوصول الى اجترح الفرص من التحديات أو تحويلها الى فرص.

رابعاً: إن تحقيق الأهداف المذكورة، ومواجهة التحديات، كلا الأمرين يتطلب وتيرة من التحرك لا تتسم بالشمولية فقط، بل وبالسرعة أيضاً. فتخفيض كلفة القطاع العام، والتخصيص، كلاهما ينبغي أن يتما بوتيرة أسرع تجعل من تلك الاجراءات ذات جدوى، أو أنها تهبها الجدوى الملائمة للمشكلات التي نواجهها.

لقد أطلقنا في مطلع العام ٢٠٠١ رزمة من الإجراءات ما لبثت أن تباطأت تدريجياً لظروف تعرفونها يأتي في مقدمها أجواء الاحتقانات السياسية والحزبات التي لا طائل منها. لا نستطيع التسليم بهذا التباطؤ، لأن له كلفة اقتصادية ومالية ووطنية. ولأن الرهان رهان على مستقبل نصنعه بالجد والجدية وبالتضامن باعتبار تلك القيم هي التي تصنع المستقبل. لا نستطيع في المجال العام، كما درجنا على مدى عقود ماضية في المراهنة على عامل الوقت لحل بعض المشكلات والمصاعب عسى أن يحلها الزمن. فنحن لا نستطيع الاستمرار في هذا المنحى من التصرف.

إننا مؤتمنون على وزنات أوكل الشعب أمرها لنا، فلا يسعنا التخاذل ودفن الوزنات في الأرض حيث لن تعطي أي ثمار وننتهي الى «البكاء وصرير الأسنان» بل من واجبنا استثمارها بحكمة فينعم الشعب «بجنة الفرحة» الذي هو الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. فتأجيل عمل اليوم الى الغد غير مقبول ومضر لنا ولأجيالنا القادمة. لأن الكلفة باهظة، كلفة التأجيل، وكلفة التردد وكلفة التجاذب.

خامساً: إن المقصود من ذلك الخروج من الأزمة، وصنع المستقبل الواعد للوطن والمواطن، ولهذا، فإذا كان تحقيق النهوض من الناحية التقنية يتطلب رؤية وإجراءات ووتيرة نلتزم بها، فإن النهوض باعتباره مهمة وطنية يتطلب إحساساً بالمسؤولية والتزاماً بالوطن والمواطن، وأرجو أن نكون جميعاً بمستواه.

دولة الرئيس

أيها الأخوة النواب،

جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يُرَى﴾. نعم، ليس لنا إلا عملنا وسعيننا وجهدنا. إننا لا نستطيع الاعتماد في الأساس إلا على أنفسنا وعملنا وكفاحنا وإبداعنا وتضامننا وعندها سنجد إنعكاساً لجهودنا وجديتنا وتضحياتنا استعداداً أكبر ورغبة أشد من الأشقاء والأصدقاء الذين سيرون أن من مصلحتهم ومصلحتنا أن يعاونونا.

«أما الزُّبْدُ فيذهبُ جفاءً، وأما ما ينفع الناسَ فيمكثُ في الأرضِ. صدق الله العظيم

والسلام عليكم

فذلكة موازنة العام ٢٠٠٣(*)

تمهيد

يقف لبنان حالياً على مفترق طرق رئيسي من شأنه تحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة. إن المرحلة الراهنة تشكّل فرصة مهمة لا تعوض للبنان للقيام بمعالجات حقيقية لأوضاعه الاقتصادية والمالية، تمكنه من تعزيز النمو المستدام وتحقيق التنمية المتوازنة والإعداد لبناء مستقبل أفضل لأبنائه وتدعم استقراره المالي والنقدي والاقتصادي والاجتماعي.

لكن وبقدر ما تؤمن هذه الفرصة للبنان من آفاق واعدة بقدر ما تبقى التحديات المستقبلية للاقتصاد اللبناني كبيرة، في الوقت الذي تبقى فيه مخاطر التراجع موجودة ما لم يتم تداركها واحتوائها. لذلك يكون من واجبات الحكومة حالياً ومستقبلاً متابعة مسيرة الإصلاح والنهوض والنمو. لقد تمكن لبنان بفضل الجهود المبذولة من قبل جميع أبنائه خلال السنتين الماضيتين من تحقيق عدة إنجازات بارزة. وذلك بسبب السياسات والإجراءات التي اعتمدها الحكومة ولاسيما على صعيد المالية العامة مما كان له الأثر الهام في تحقيق الدعم الكبير من المجتمع الدولي المتمثل بمؤتمري باريس ١ و ٢ وتداعيات هذا الأخير على السوق المالية والنقدية في لبنان. إن هذا كلّه يعيد الوضعين الاقتصادي والمالي إلى المسار الصحيح ليكون لبنان من جديد قطب استقرار في المنطقة.

من هذا المنطلق، عكست موازنة عام ٢٠٠٣ استراتيجية الحكومة للنهوض بالوضع الاقتصادي عبر معالجة مشكلة المالية العامة التي تعاني من عجز في الموازنة وتراكم في الدين العام، والعمل على تعزيز النمو وتفعيل دور القطاعات الإنتاجية والعناية بالشأن الاجتماعي وتحسين الفعالية وزيادة الإنتاجية في القطاع العام وتداعيات ذلك كله على دور القطاع الخاص.

لقد أتت موازنة العام ٢٠٠٣ معززة لمسيرة التصحيح المالي التي بدت معالمها واضحة في موازنة العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ - ولتؤكد على التزام الحكومة اللبنانية بتسريع وتيرة الإصلاح المالي

(*) النص الأساسي.

والاقتصادي كما سبق وأعلنت عنه في تقرير موازنتي هذين العامين ، وأكدته عند وضع مشروع الموازنة في آب الماضي ، من خلال الإطار العام للموازنة الذي أرفق مع مشروع الموازنة لمجلس الوزراء ، وأحيل كذلك إلى لجنة المال والموازنة وكذلك في الورقة التي قدمها لبنان خلال مؤتمر باريس - ٢

باشرت الحكومة اللبنانية بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٠ في تنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية يهدف إلى عكس مسار تنامي المديونية وتصحيح الوضع المالي واستعادة النمو إلى الاقتصاد اللبناني مع المحافظة على التقديمات الاجتماعية والعمل على زيادة مردودية الإنفاق في مجالاتها كافة وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن عبر المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي .

وعلى مدى السنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تم إنجاز عدد من أهداف هذا البرنامج الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بالمالية العامة ، فكان لذلك تأثيره الإيجابي على وضع الأسواق ، وتُرجم تحسناً ملموساً على مختلف الأصعدة . وبناء على ذلك فقد جرى تحقيق خفض كبير للعجز في تنفيذ موازنة الدولة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ بمقدار عشرة في المئة من إجمالي الناتج المحلي ، وذلك عبر إجراءات هامة اعتمدت لتخفيض مجمل بنود الإنفاق وترشيده ولزيادة الواردات عبر عدة إجراءات وإصلاحات كان من أهمها بدء العمل في الضريبة على القيمة المضافة . وقد كان من شأن ذلك أن العجز المزمّن في الحساب الأولي للموازنة تحول إلى فائض أولي حيث بلغت نسبة التحسن فيه أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي على مدى العامين المنصرمين . كما أطلقت الحكومة جملة إصلاحات بنيوية ، وجرى إقرار تشريعات جديدة هدفت إلى تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية وحفز الاستثمار وتشجيع وزيادة دور القطاع الخاص بما في ذلك حفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . فانعكست مجمل هذه الإجراءات والإصلاحات تحسناً ملموساً في مجمل المؤشرات الاقتصادية حيث تغير مسار ميزان المدفوعات من عجز فاق المليار دولار في العام ٢٠٠١ إلى فائض فاق المليار وخمس مئة مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ . كما ظهر تحسن في الميزان التجاري أسهمت فيه الزيادة في الصادرات اللبنانية التي ارتفعت بأكثر من ٣٥٪ خلال العامين المنصرمين ، وتحسن مجمل المؤشرات القطاعية وخاصة الصناعية والسياحية منها . كل ذلك ظهر واضحاً من خلال العودة إلى النمو الاقتصادي الذي فاق الـ ٢٪ في عام ٢٠٠٢ والانخفاض الكبير في بنية الفوائد تسارعت بعد نجاح مؤتمر باريس - ٢ وبداية عودة الرساميل والاستثمارات مما انعكس زيادةً في الودائع المصرفية ونمواً في الكتلة النقدية .

على أن المسألة الأساس التي ما تزال تواجه الاقتصاد الوطني والمجتمع اللبناني تتمثل في عدم اكتمال حل مشكلة المالية العامة التي لازالت تتطلب سنوات عدة من العمل والتضحيات والاندفاع وبلا تلكؤ في مسار الإصلاحات البنوية للاقتصاد اللبناني ولإدارة الدولة. وبغية استكمال معالجة هذه المسألة، وضعت الحكومة برنامجها المالي والاقتصادي الذي تضمن جملة من الإصلاحات الضرورية والذي تطرح موازنة عام ٢٠٠٣ جزءاً منها.

لقد ارتكز قانون موازنة العام ٢٠٠٣ على جملة من الإجراءات توزعت على عدة محاور أساسية منها:

- مواصلة خفض إنفاق الدولة، حيث تسجل موازنة العام ٢٠٠٣ تراجعاً إضافياً في الإنفاق عن سابقتها بنسبة تقارب ٩٪.
- متابعة الجهد في تعزيز الإيرادات، التي ستشهد زيادة إضافية تفوق الـ ١٦٪ عن مجموع الإيرادات الملحوظة في موازنة عام ٢٠٠٢.
- استكمال برنامج خصخصة واسع النطاق، يساهم في خفض الدين العام، ويفعل هذه القطاعات، ويسهم في تحسين الخدمات العامة، ويؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في ملكية هذه المرافق.
- تخفيض حجم الدين العام وتخفيض كلفته عبر استعمال آليات وتقنيات مالية متطورة لاستعمال عائدات التخصيص والتسديد والموارد المالية التي أتاحها مؤتمر باريس - ٢ لخفض حجم الدين وكلفة خدمته.
- متابعة الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات لدعم القطاعات الإنتاجية؛ توصلنا إلى رفع مستويات النمو وزيادة فرص العمل للمواطنين.
- العناية بالشأن الاجتماعي عبر المحافظة على التقديمات الاجتماعية في الموازنة والمشاريع والبرامج الاجتماعية الممولة من القروض الخارجية والتي أضيف إليها ١,٣ مليار دولار من قروض ميسرة جديدة في مؤتمر باريس - ٢، وكذلك عبر جهود جديدة لتفعيل وزيادة مردودية الإنفاق الاجتماعي.
- العمل على تعزيز الإنتاجية في القطاع العام واستثمار تداعياته في تعزيز إنتاجية القطاع الخاص بما يؤدي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني الأمر الذي يسهم إسهاماً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي من جهة ويعزز الاستقرار المالي والنقدي في البلاد من جهة ثانية.

إن الهدف المنشود من مجموعة إجراءات الإصلاح الواردة في موازنة العام ٢٠٠٣ هو إخراج الاقتصاد اللبناني من الحلقة المفرغة عبر الالتزام الكامل وعلى المستويات كافة بمسيرة الإصلاح توصلًا إلى تحقيق التوازن في موازنة الدولة على المدى المتوسط، وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، وتحقيق مستويات أعلى من النمو تؤمن المزيد من فرص العمل للمواطنين وتساهم في تحسين الوضع الاجتماعي ومستويات المعيشة للبنانيين.

إن الحكومة اللبنانية تعي وتقدر حجم الجهود المبذولة من قبل الشعب اللبناني وكذلك الجهود الواجب بذلها في المرحلة المقبلة، لكنها تعي أيضاً انعكاسات التراجع في عملية الإصلاح وتداعيات ذلك على الوضعين المالي والاقتصادي والنقدي. لذا فهي مصممة على متابعة الإصلاحات التي تساهم في عملية النهوض الاقتصادي والتي تحافظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطنين وتعززها.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٢

اتسم العام ٢٠٠٢ ولاسيما النصف الثاني منه باستمرار التحسن في معظم المؤشرات الاقتصادية بالمقارنة مع تلك المؤشرات العائدة للعام السابق. وقد ساعدت أجواء الثقة المستندة إلى الاستقرار النقدي من جهة والتحسين المستمر في نتائج المالية العامة وإقرار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ في مجلس الوزراء من جهة أخرى ومؤخراً نتائج مؤتمر باريس - ٢ في تنشيط الاقتصاد، وتصاعد الثقة، ووتائر النمو. ويمكن استعراض أهم المتغيرات في النشاط الاقتصادي في هذا الفصل الذي يقسم إلى سبعة أجزاء موزعة على الشكل التالي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

ثانياً: الأوضاع النقدية

ثالثاً: المالية العامة

رابعاً: الدين العام

خامساً: القطاع الخارجي

سادساً: القطاع المصرفي

سابعاً: المعاهدات الاقتصادية الدولية

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

١ - حركة إجمالي الناتج المحلي

سجل الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠٠٢ نمواً حقيقياً لا يقل عن ٢٪ مما سيرفع الناتج المحلي إلى ٢٦,١٣٠ مليار ليرة لبنانية (بحسب الأرقام المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي) بالمقارنة مع حوالي ٢٥,١١٥ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه. ويعود ذلك إلى التحسن الذي طرأ على معظم المؤشرات والقطاعات الاقتصادية في العام ٢٠٠٢

الجدول رقم ١ - ١

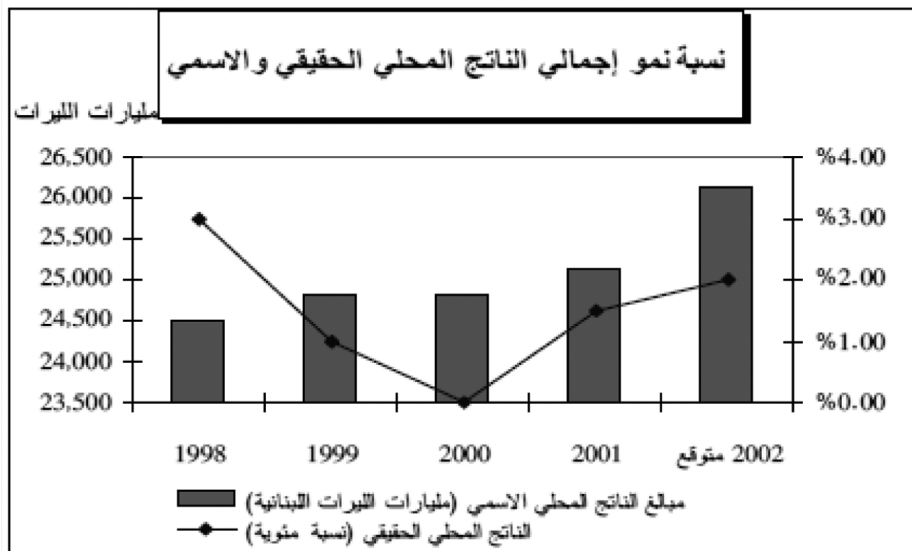
تطور الناتج المحلي والاسمي والحقيقي خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢ متوقع
مبالغ الناتج المحلي الاسمي	٢٢,٨٨٠	٢٤,٥٠٩	٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٢٥,١١٥	٢٦,١٣٠
نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)	%٤,٠٠	%٣,٠٠	%١,٠٠	%٠,٠٠	%١,٥٠	%٢,٠٠
معدلات التضخم	%٧,٨٠	%٤,٥٠	%٠,٢٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٤,٠٠

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية - صندوق النقد الدولي

الرسم البياني (١ - ١)

مبالغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي ونسب نمو الناتج المحلي الحقيقي



* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية - صندوق النقد الدولي

* تعمل الحكومة بالتعاون مع اوروستات (Eurostat) ومؤسسة انسي (Insee) على تحديث تقديرات إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي.

* وتصدر الإشارة إلى أن مؤسسة انسي افادت في مؤتمر باريس - ٢ أن إجمالي الدخل الوطني يفوق إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المئة.

وقد اتسم العام ٢٠٠٢ باستعادة النمو الذي بدأت معالمه تظهر في العام ٢٠٠١ وتتعرز في العام ٢٠٠٢. كما ارتفع المؤشر الاقتصادي العام - الذي يعتمد مصرف لبنان اعتباراً من العام ١٩٩٤ - والذي يبين تطور الحركة الاقتصادية من ١٣٦,٤ في العام ٢٠٠١ إلى ١٤١,٤ في العام ٢٠٠٢ كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم (١ - ٢)

المؤشر العام الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
١٤١,٤	١٣٦,٤	١٢٨,٦	١٣٣,٨	١٣٣,٤	١٣١,٨

* المصدر: مصرف لبنان
* تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان عمد في العام ٢٠٠١ إلى إدخال تعديلات على كيفية احتساب المؤشر المذكور وذلك بعدما تركز التصحيح على الأرقام الأساسية، فاعتمد المتوسط المتحرك فيها كما تم إدخال أرقام مؤشرات جديدة لم تؤخذ سابقاً في الاعتبار. كذلك تم العمل على إقرار قاعدة الاحتساب ومن ثم تحديد الأوزان أو معدلات التثقيل الواجب اعتمادها.

٢ - تطور النشاط الاقتصادي والسياسات القطاعية

أ - القطاع الزراعي

تميز العام ٢٠٠٢ بسعي الحكومة الحثيث لدعم القطاع الزراعي من خلال دعم الصادرات الزراعية الذي انعكس إيجاباً على الأسعار وبالتالي على دخل المزارعين. وقد تابعت وزارة الزراعة العمل على دراسة كيفية تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي. كما تابعت الوزارة عملها لتنفيذ عدد من المشاريع من ضمن سعيها إلى وضع سياسة زراعية واضحة تعترم البدء بتنفيذها خلال العام ٢٠٠٣

١. المشاريع المنفذة

ونورد في ما يلي أهم المشاريع التي تم البدء بتنفيذها خلال العام ٢٠٠١ والتي استمر العمل بها خلال العام ٢٠٠٢

- مشروع الري: تم الانتهاء من إنشاء ثلاث بحيرات جبلية.
- مشروع الإحصاء الزراعي الشامل: تم الانتهاء من مسح القطاع الزراعي.

٢. المشاريع الممولة بقروض أو هبات خارجية

أما بالنسبة للمشاريع الممولة بقروض أو هبات خارجية فهي موزعة كالتالي:

أ. الاتحاد الأوروبي :

تم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إنشاء وتجهيز ثلاثة مراكز خدمات زراعية مجهزة تجهيزاً كاملاً في المناطق المحررة إضافة إلى تقديم وتركيب التجهيزات اللازمة في مشتل رميش الزراعي .

تخصيص هبة لوضع سياسة زراعية للبنان وهو يستتبع وضع هيكلية جديدة لملاك وزارة الزراعة، وقد اشرف عمل الخبراء الأوروبيين على نهايته وستتم صياغة السياسة الزراعية كتابة مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٣

ب. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) :

- * تم إنجاز دراسة مشروع الإنماء الزراعي لشمال البقاع وتعكف الوزارة حالياً على وضع دراسة مماثلة لمنطقة عكار ومنطقة الحاصباني والوزاني .
- * جرى القيام بعدة دورات إرشادية بالتنسيق والتعاون التام مع وزارة الزراعة مخصصة للزراعات البيولوجية ضمن البيوت المحمية .

٣. أهم إنجازات العام ٢٠٠٣

أ. على صعيد الوزارة

- إن أهم الأعمال التي نفذتها وزارة الزراعة من موازنتها خلال العام ٢٠٠٢ هي كما يلي :
- * البدء بتشغيل مختبر كفرشيما لتحليل المبيدات الزراعية والزيت والعسل .
- * تقوم الوزارة بإنشاء وتجهيز ٨ مراكز لجمع الحليب بالإضافة إلى ٤ مراكز تم إنشاؤها وتجهيزها مما انعكس إيجاباً على تنمية القطاع الحيواني .
- * تجهيز ١٠ مراكز إرشادية .
- * توزيع ما لا يقل عن ٢,٥٠٠,٠٠٠ غرسة حرجية وتزيينية ومثمرة (أنتح القسم الأكبر منها في مشاتل وزارة الزراعة والقسم الآخر هبة من وزارة الزراعة السورية) .
- * تجهيز المدارس الزراعية والمعدات المخبرية ووسائل الإيضاح المتطورة .
- * البدء بتطبيق مكافحة البيولوجية على الحمضيات وتوزيع أدوية لمكافحة أمراض وحشرات النحل والقضاء على حشرة الفارواز .
- * تأمين معدات متطورة لقطف وتشحيل الزيتون ستسلم لاحقاً إلى التعاونيات والتجمعات الزراعية وفق آلية وضعت لهذه الغاية .

- * تشغيل مركز تربية الأسماك البحرية في معهد علوم البحار - البترون.
- * إنشاء حدائق عامة - تشجير طرقات عامة (في بعض المناطق ويستكمل العمل خلال العام ٢٠٠٣ ليشمل مناطق أخرى).
- * تشحيل وتنظيف الأشجار المعمرة القديمة في أكثرية المناطق اللبنانية بناء على طلب البلديات وأصحاب العلاقة.
- * تحريج مساحة ١٢٠٠ دونم في منطقة جبل مجدل عنجر.
- * مكافحة الحشرات على الصنوبر الحلبي من خلال حملة مكافحة بالتعاون مع قيادة الجيش اللبناني.
- * القضاء نهائياً على حشرة السفالسيا التي كانت تهدد غابتي الأرز في تنورين وبشري.

ب. على صعيد المشروع الأخضر

- نفذ المشروع الأخضر خلال العام ٢٠٠٢ أعمالاً في المناطق اللبنانية كافة. وقد تم ذلك من الاعتمادات المخصصة للمشروع في موازنة وزارة الزراعة، ومن أموال قروض البنك الدولي والإيفاد (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وفقاً لما يلي:
- استصلاح أراضي بمبلغ مليارين ومئة مليون ليرة لبنانية (موازنة الوزارة).
 - طرق زراعية بمبلغ أربعمائة مليون ليرة لبنانية (موازنة الوزارة).
 - بناء جدران للأراضي المستصلحة بمبلغ مليار وثمانماية مليون ليرة لبنانية (قرض الإيفاد).
 - استصلاح أراضي بمبلغ أربعة مليارات ومئة مليون ليرة لبنانية (البنك الدولي).
 - بناء خزانات باطون بمبلغ ملياري ليرة لبنانية (البنك الدولي).
 - طرق زراعية بمبلغ تسعمائة مليون ليرة لبنانية (البنك الدولي).

ج. على صعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

- أنجزت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية خلال العام ٢٠٠٢ بشكل أساسي ما يلي:
- مسح الأمراض الفيروسية التي تصيب بعض أصناف الأشجار المثمرة.
 - إنشاء مجموعة مستحدثة لأصناف متطورة من الكرمة واللوزيات والتفاحيات.
 - العمل على زيادة إنتاجية بعض أصناف الأشجار المثمرة.

- تأصيل الماعز .
 - مراقبة استعمال الهرمونات على الخضار .
 - حصر الأمراض على المزروعات في لبنان .
 - عديد من الأبحاث والدراسات التي تهم القطاع الزراعي .
- هذا بالإضافة إلى الدور الذي قامت به وزارة الزراعة في التوصل إلى عقد اتفاقيات ووضع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الصديقة لتعزيز القطاع الزراعي والبحث العلمي والإرشاد ووضع روزنامة زراعية مع بعض الدول بما يتناسب مع متطلبات القطاع الزراعي ، وبالمشاركة مع فعاليات هذا القطاع .

٤ . برنامج أعمال الوزارة الأساسية للعام ٢٠٠٣

أما بالنسبة للعام ٢٠٠٣ فإن أعمال الوزارة الأساسية ستتركز على التالي :

- ١ . اعتماد مكافحة الشاملة والمتكاملة على أكثرية الزراعات وتطبيق آلية مكافحة البيولوجية على الحمضيات .
 - ٢ . اعتماد الإرشاد العملي بإقامة الدورات على تطبيق المكننة الزراعية المتطورة وترشيد استعمال الأدوية الزراعية .
 - ٣ . تشجير عدد من الطرقات العامة في المناطق اللبنانية .
 - ٤ . اعتبار كامل أعمال الوزارة للسنة المقبلة أعمالاً بيئية تهدف إلى المحافظة على صحة المستهلك اللبناني والسلامة العامة وعلى تطوير النوعية والجودة لدخول الأسواق العالمية .
- تجدر الإشارة أن المبالغ الملحوظة في الموازنة لا تمثل كل ما تنفقه الحكومة على النشاط الاقتصادي الزراعي ولا كل الجهود المبذولة لدعم هذا القطاع . فهناك مبالغ أخرى يجري إنفاقها على القطاع وتمثل بدعم الصادرات من خلال مؤسسة ايدال والتي بلغ مجموعها خلال العام ٢٠٠٢ حوالي ٤٠ مليار ليرة لبنانية ، ودعم زراعة التبغ من خلال مؤسسة الريجي التي بلغت في العام ٢٠٠٢ حوالي ٣٨ مليون دولار أميركي ، ودعم زراعة الزيتون والتفاح في منطقة جزين والمناطق المحررة والتي بلغت ١,٦٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢

ب - القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد وأحد مرتكزاته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وهو يوفر فرصاً تمكنه من تحقيق نمو مرتفع ومستدام ، لاسيما وان هذا

القطاع قادر على التجاوب السريع مع الاستثمارات الجديدة وبالتالي النجاح في إيجاد فرص عمل جديدة ملائمة يحتاجها الاقتصاد. تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض التقديرات تشير إلى أن كل مبلغ ٢٠ ألف دولار يتم استثماره في القطاع الصناعي، يوفر فرصة وظيفة جديدة مباشرة تسهم بالتالي في تأمين فرصتي عمل إضافيتين في القطاعات الأخرى. ويستوجب ذلك اعتماد سياسات منسقة وتحفيزية لهذا القطاع ولاسيما لتشجيع واجتذاب الاستثمارات الجديدة إليه.

لقد أشارت الحكومة في بيانها الوزاري إلى أنها تعتبر القطاع الصناعي قطاعاً واعداً، وهي أكثر تصميمًا في عملها من أي وقت مضى، لجهة عدم التفريط بالفرصة التي تتيحها سياسة الأسواق المفتوحة مع التحديات التي قد تتأتى منها، وذلك بإطلاق نهضة صناعية حقيقية تُدخل لبنان إلى عصر التكنولوجيا الحديثة، وتمكنه من المواكبة، وتجنّب الاقتصاد والبلاد كارثة مماثلة لما حلّ بالعديد من المجتمعات في القرن التاسع عشر، التي تخلّفت عن اللحاق بالثورة الصناعية، والذي حرم الكثير من البلدان آنذاك من تطوير صناعاتها الحرفية المزدهرة، أو حتى المحافظة عليها، وهو الأمر الذي تسبب بالنسبة للبنان بكثافة النزوح من الأرياف إلى المدن، وبهجرة متزايدة لطاقاته البشرية إلى أنحاء العالم.

إن الصناعات التكنولوجية الحديثة تتناسب مع الإمكانيات الممتازة للمجتمع اللبناني، ومع مؤهلات بنيته. وستتأثر الحكومة على تعزيز الحركة بالاتجاه التكنولوجي، من طريق اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع الاستثمار وتأمين الازدهار لهذا القطاع ولباقي القطاعات الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة كانت قد وضعت برنامج عمل خمسي أعلنته في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٠ ويهدف ذلك البرنامج إلى:

١. زيادة معدل النمو في القطاع الصناعي إلى حدود ١٥٪ سنوياً.
٢. زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي القائم.
٣. مضاعفة حجم التصدير من حوالي الألف وخمسمائة مليار ليرة لبنانية سنوياً إلى الألفي مليار ليرة لبنانية سنوياً خلال السنوات القليلة القادمة.
٤. إيجاد فرص عمل جديدة تصل إلى ٥٠ ألف وظيفة في القطاع الصناعي.

إن تحقيق هذه الأهداف يقتضي العمل على أكثر من مسار لجهة تخفيض عناصر كلفة الإنتاج، لتتوافق مع المستويات الإقليمية والعالمية، وتحسين نوعية المنتجات اللبنانية لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي وفي أسواق التصدير، وكذلك تحديث وسائل الإنتاج، وزيادة إنتاجية

المؤسسات وتطوير طاقات العاملين فيها ومهاراتهم، وتعزيز الجهود لتسويق السلع اللبنانية، في السوق المحلية، وفي أسواق التصدير.

إن القطاع الصناعي، وفي إطار البرنامج الحكومي، وبالتعاون القائم بين وزارة الصناعة والوزارات والإدارات الرسمية المعنية وجمعية الصناعيين، استطاع أن يحقق إنجازات صناعية متقدمة، تظهرها المؤشرات التالية وهي تعزز الثقة بنجاح النهضة الحقيقية للصناعة اللبنانية:

الجدول رقم ١ - ٣: مؤشر الانجازات الصناعية خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

بمليارات الليرات اللبنانية	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢ متوقع
عدد المصانع الجديدة المسجلة لدى وزارة الصناعة	٤٥١	٥٢٨	٤١٨	٥٩٩	٨٢٤
عدد فرص العمل الجديدة التي تمّ توفيرها لدى هذه المصانع الجديدة	٣,٦٥٤	٣,٧٢٦	٣,٢٣٣	٤,٤٢٥	٦,٧٢١

* المصدر: وزارة الصناعة

فقد بلغ عدد المصانع المستحدثة خلال العام ٢٠٠٢ الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث تم إيجاد وظائف جديدة عددها ٦,٧٢١ شخصاً أي بارتفاع نسبته ٥١,٩٪ عن العام ٢٠٠١ وحيث تم استثمار حوالي ١٧٨,٨٩٩ مليون ليرة أي بزيادة نسبتها ٥٥٪ عن العام المنصرم.

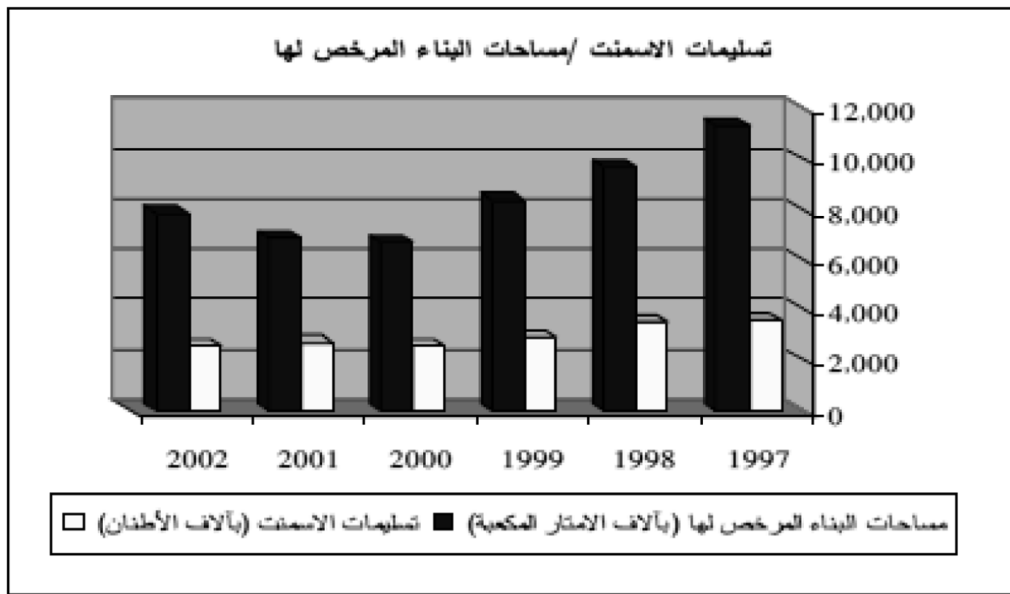
ج - قطاع البناء

أظهر قطاع البناء تحسناً جزئياً خلال العام ٢٠٠٢ إذ بلغت مساحات البناء المرخص لها (وهي مؤشر النشاط المستقبلي للقطاع) ٧,٨٩٨ ألف م^٢ للعام ٢٠٠٢ مقابل ٦,٩٢٣ ألف م^٢ للعام ٢٠٠١ أي بارتفاع نسبته ١٤,١٪، في حين لم تعكس تسليمات الاسمنت ذلك التحسن إذ انخفضت بنسبة ٤,٦٪ في العام الحالي مقارنة مع المدة نفسها من العام الماضي.

ومن المقدر أن يشهد هذا القطاع تحسناً خلال العام ٢٠٠٣ نتيجة البدء بالعمل في المساحات الجديدة المرخصة ونتيجة الاستثمارات الجديدة اللبنانية والعربية في قطاعي العقار والبناء وانعكاساً للزيادات المرتقبة في معدلات النمو وانخفاض معدلات الفائدة. وكذلك بنتيجة العودة التدريجية

لنشاط المشاريع الحكومية في عديد من القطاعات والمجالات المعتمدة بشكل أساسي على التمويل الميسر المتاح من الصناديق والجهات الممولة الخارجية ولاسيما كذلك من أصل القروض الجديدة التي تعهدت بتقديمها الصناديق العربية والبنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار بنتيجة مؤتمر باريس - ٢ وذلك لتمويل البنى التحتية في المناطق كافة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما في مشاريع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعية .

الرسم البياني رقم (١ - ٢) تسليمات الاسمنت/ مساحات البناء المرخص لها



* المصدر: مصرف لبنان

د - القطاع السياحي

سجل القطاع السياحي، بحسب الإحصاءات المتوافرة، تحسناً خلال العام ٢٠٠٢ رغم الأحداث التي طرأت في ١١ أيلول ٢٠٠١. فقد زار لبنان خلال هذا العام ٩٥٦,٤٦٤ سائحاً مقارنة مع عدد السياح الوافدين العام ٢٠٠١ والذين بلغ مجموعهم ٨٣٧,٠٧٢ زائراً، أي بزيادة تصل إلى حوالي ١٤,٢٪.

١. الإجراءات المتبعة من قبل وزارة السياحة لتعزيز القطاع السياحي

نظراً لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد اللبناني، فقد تابعت الحكومة سياستها، وأيضاً من خلال وزارة السياحة، في تفعيل عمل هذا القطاع وإسهاماته في الاقتصاد اللبناني من خلال عدة إجراءات أبرزها:

أ. تشكيل هيئة وزارية من مختلف الوزارات الخدمائية برئاسة رئيس مجلس الوزراء مهمتها العمل على إزالة المعوقات من وجه القطاع السياحي وإنجاز المشاريع الإنمائية في المناطق لاسيما تلك المتعلقة بالطرق العامة وإمدادات الكهرباء والمياه والخدمات العامة الأخرى.

ب. مبادرة الحكومة إلى خفض رسوم الرحلات إلى مطار بيروت بنسبة ٣٠٪ ولاسيما رسوم الإقلاع والهبوط والإنارة والخدمات الأخرى مضافاً إلى ذلك التسهيلات الكبيرة التي أحدثها اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة ومنح شركات الطيران غير اللبنانية الحرية الخامسة، الأمر الذي أدى من جهة إلى نمو في حركة مطار بيروت الدولي نمواً تصاعدياً ومن جهة أخرى إلى زيادة الحركة لدى الشركة الوطنية، شركة طيران الشرق الأوسط، فارتفع مجمل عدد المسافرين إلى ٢,٦٠٧ ألف في نهاية العام ٢٠٠٢ أي بارتفاع نسبته ٦,٦٪ مقارنة مع العام ٢٠٠١ وترافق انتعاش حركة المطار بزيادة عدد المسافرين مع ارتفاع في مجمل عدد الرحلات لتبلغ نسبة هذه الزيادة حوالي ٧,٦٪ في نهاية العام. كذلك تحققت زيادة عالية في عدد العابرين (ترانزيت) بلغت نسبتها ٢٩,٩٪ (٩٣,٤٢٩ راكبا). ونظراً لارتباط السياحة ارتباطاً مباشراً بالنقل الجوي فقد حقق موسم الاصطياف المميز في لبنان للعام ٢٠٠٢ زيادة كبيرة في حركة الرحلات لشركة طيران الشرق الأوسط وكذلك في زيادة عدد الشركات الخاصة الأخرى التي تهبط في مطار بيروت وتقلع منه إلى حوالي ٥٤ شركة نظامية.

ج. البدء بتطبيق نظام استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مطار بيروت كمرحلة أولى مما يشجع الوافدين إلى لبنان على التسوق الأمر الذي ساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد؛ مع الإشارة إلى أن هذا النظام سيصار إلى اعتماده في مرفأ بيروت وكذلك في مركز المصنع على الحدود اللبنانية/ السورية، عما قريب.

د. إقرار مجلس الوزراء تسهيلات في إعطاء التأشيرات لدخول السياح الأجانب من دول أوروبا الشرقية وبعض بلدان آسيا وإعفاءات من رسوم تأشيرة الدخول لبعض الجنسيات ولاسيما للقاطنين في دول الخليج العربي.

هـ. إقرار السماح بالنقل العارض (Charter)

و. اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة.

ز. تنمية وتطوير السياحة البيئية بين الدول العربية من خلال إجراءات تبسيط معاملات الدخول لاسيما على المعابر البرية.

ح. العمل على تطوير وتشجيع إيجاد منتجات سياحية جديدة مما يعزز سياحة المؤتمرات

والعمل على استضافة العديد من المؤتمرات الدولية واستعادة دور لبنان في المحافل الدولية كبلد لديه التسهيلات اللازمة التي تتسم بالكفاءة، لاستضافة المؤتمرات ولاسيما في ضوء نجاح لبنان في استضافة مؤتمر القمة العربية ومؤتمر القمة الفرنكوفونية.

ط. تسويق لبنان سياحياً في الخارج وتفعيل الإعلام السياحي الخارجي بهدف إعادة لبنان إلى الخريطة السياحية العالمية من خلال تخصيص موازنة للترويج السياحي في الخارج. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد خصصت لهذا الغرض في موازنة العام ٢٠٠١ اعتمادات بقيمة ١٥ مليار ليرة لتسويق لبنان في الخارج على أن تُستكمل الحملات الترويجية في العام ٢٠٠٣، كما كان عليه الأمر في العام ٢٠٠٢

ي. إطلاق برنامج حسن استقبال الوافدين إلى مطار بيروت ورفع مستويات الجودة في الخدمات السياحية والفندقية، وذلك في إطار تحسين صورة لبنان كمقصد سياحي.

ك. تنشيط السياحة الثقافية من خلال دعم لجان المهرجانات الدولية وتفعيل المهرجانات الفنية والثقافية المحلية في جميع المناطق اللبنانية لإبراز أهمية التراث اللبناني وإطلاق جواذب سياحية جديدة في شتى المناطق اللبنانية.

ل. تفعيل دور لبنان في المنظمات الدولية السياحية الإقليمية والعالمية إذ إن لبنان هو عضو في منظمة السياحة العالمية.

م. العمل على استعادة دور لبنان كمركز سياحي علاجي واستجمامي من خلال برنامج مشترك بين وزارتي السياحة والصحة.

ذ. إبراز الدور الإنمائي للسياحة من خلال العمل على تعزيز السياحة البيئية ضمن برنامج مشترك بين وزارتي السياحة والبيئة والاتحاد الأوروبي.

ق. تنمية القدرات البشرية لوزارة السياحة من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة ومكننة كل المعاملات وأرشفة الملفات لاسيما ملفات التجهيز السياحي، وتطوير مكتبة الصور وموقع الانترنت وربط الشبكة بمواقع عربية وأوروبية للتواصل والترويج.

ن. تعزيز المكاتب السياحية في الداخل من أجل تفعيل السياحة الداخلية.

س. العمل على فتح أسواق جديدة وتشجيع التعاون على التسويق السياحي المشترك بين لبنان وسوريا والأردن من خلال المشاركة في معارض ومؤتمرات مشتركة من أجل الترويج للإقليم السياحي الواحد.

ت. العمل على تأمين التمويل السياحي من خلال برنامجي دعم التمويل للمؤسسات السياحية

الذي تدعمه الحكومة ومن خلال المصارف وعبر مصرف لبنان ومؤسسة كفالات وقرض البنك الأوروبي للاستثمار وكذلك خلق الحوافز المناسبة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً العربية.

ش. العمل على تطوير المشاريع ذات المنفعة السياحية (الاستراحات) وإنشاء مشاريع جديدة من شأنها إطلاق جواذب سياحية.

* إجراءات الحكومة لدعم التمويل للقطاعات الإنتاجية

قامت الحكومة بإجراءات عديدة في سبيل تطوير الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص وتقديم التسهيلات له وإزالة العوائق من طريقه. فقد طورت الحكومة برنامجاً لدعم تمويل القطاعات السياحية والزراعية والصناعية بما فيها مؤسسات تكنولوجيا المعلومات. ويسمح هذا الدعم بإيجاد فرص عمل جديدة، ناهيك عن الإنفاق الذي ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، من اجتذاب للسواح، وتحسين للميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتشجيع هذه الإجراءات على ما يلي:

أ. القروض المدعومة من وزارة المالية ومصرف لبنان

أصدر مصرف لبنان وبالتنسيق مع وزارة المالية تعميمين رقم ١٥١٢ و ١٥٨٠ حدد فيهما آلية التنفيذ، على أن تتراوح مدة القروض بين خمس وسبع سنوات بفوائد منخفضة، وعلى أن يوظف القرض بكامله في لبنان، وعلى ألا يستحق أكثر من ١٥٪ من أصله خلال السنتين الأوليين.

وقد رفع سقف القرض الممكن دعمه والممنوح من المصارف والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي العاملة في لبنان للمؤسسة الواحدة أو لمجموعة اقتصادية واحدة من ثلاثة مليارات ليرة لبنانية أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية في العام ١٩٩٧، إلى ١٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠١، لتتراوح نسبة الدعم على الفوائد ما بين ٥,٦٧٪ و ٧٪ كما وضع مصرف لبنان حوافز لتشجيع المصارف على الانخراط في آلية الدعم هذه حيث تخفض الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي لأي من المصارف بما يوازي قيمة رصيد القروض الممنوحة من قبله والمستفيدة من الدعم. وتستفيد من آلية الدعم هذه القروض الممولة من التزامات المصارف أو الالتزامات المرتبطة بقرض البنك الأوروبي للتمثيل السياحي (عام ١٩٨٩)، والتحديث الصناعي (عام ١٩٩٩) والذي خصص لكل منهما مبلغ ٣٠ مليون يورو، أو الإيجار الاستثماري، أو مؤسسة كفالات بحيث تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتعدى عدد موظفيها الـ ٤٠ موظفاً من آلية الدعم على أن لا تتعدى قيمة القرض للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية. وقد بلغت قيمة

القروض المدعومة باليرة اللبنانية للقطاعات المذكورة حوالي ١,٣٢٧ مليار ليرة لبنانية منها ٤٧٣,٧ مليار ليرة لبنانية خلال العام ٢٠٠٢ استفادت منها ٢,٢٥٩ مؤسسة لتاريخه، حيث استفادت الزراعة بحوالي ٨٪ والصناعة بـ ٣٠٪ والمنشآت والسياحة بحوالي ثلثي القروض. أما قيمة الدعم فقد بلغت ٢٩٥,٩ مليار ليرة لبنانية، منها ١٠٣,٧ مليار خلال العام ٢٠٠٢، وقد تم دفع ٩٢,٩ مليار ليرة من مجمل قيمة الدعم، منها ٥٢,١ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٢ وتوزعت تلك القروض على القطاعات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٤

القروض المدعومة لكافة القطاعات عبر الآلية المعتمدة مع مصرف لبنان والمصارف في العام ٢٠٠٢

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض لغاية كانون الأول (مليار ليرة لبنانية)	قيمة الدعم الممنوح (مليار ليرة لبنانية)	نسبة القروض القطاعية من إجمالي القروض	نسبة قيمة الدعم القطاعية من إجمالي قيمة الدعم
السياحة	١٥٥	١٣٩,٦٦	٣٩,١٠	٢٩,٤٩	٣٧,٧٢٪
الصناعة	٥٩٠	٢٩٧,٣٨	٥٥,٣٩	٦٢,٧٨	٥٣,٤٣٪
الزراعة	٤٥٣	٣٦,٦٢	٩,١٨	٧,٧٣	٨,٨٥٪
المجموع	١,١٩٨	٤٧٣,٦٦	١٠٣,٦٧	١٠٠٪	١٠٠٪

* المصدر: مصرف لبنان

ب. شركة كفالات

كذلك، فقد عمدت الحكومة من خلال شركة كفالات إلى دعم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية ٣٠٠ مليون ليرة شرط أن لا يتعدى معدل كلفة الفائدة الإجمالية للمقترضين حوالي ٣,٥٪ وذلك من خلال آلية خاصة وضعت بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف لبنان من جهة ومع المصارف من جهة أخرى.

ويتركز عمل المؤسسة على تشجيع المصارف على التوظيف في القطاعات المنتجة وفي جميع المناطق، مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل ثابتة ومتنامية. وتتركز عملية اختيار المشاريع على أسس اقتصادية بحتة، ولا يؤخذ بالاعتبار غير جدوى المشاريع الاقتصادية وقدرتها على النجاح. فتتوجه

الموارد داخل الاقتصاد على أساس الاستحقاق ليس إلا، مما يؤدي إلى أفضل مردود على الموارد الموظفة من وجهة النظر الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الكفالات المصدرة حتى نهاية العام ٢٠٠٢ قد بلغ ١,٦٨٩ كفالة بالمقارنة مع ٧١٥ كفالة حتى العام ٢٠٠١. كما بلغت قيمتها الإجمالية ١٧٥,٤٣٤ مليار ليرة لبنانية حتى نهاية العام ٢٠٠٢ مقابل ٦٣,٢٨٤ مليار ليرة حتى العام ٢٠٠١. وقد بلغ معدل حجم القرض الواحد ١٠٣,٣ مليون ليرة حتى العام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع ٨٨,٥ مليون ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠٠١. توزعت هذه القروض على القطاعات والمحافظات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٥

كفالات القروض موزعة على القطاعات الاقتصادية مليارات الليرات اللبنانية

النسبة المئوية من المجموع	عدد الكفالات حتى العام ٢٠٠٢	القطاع
٣٨,٩٩ %	٦٦٢	صناعة
٤٥,٩٩ %	٧٨١	زراعة
٩,١٣ %	١٥٥	سياحة
١,٧١ %	٢٩	الإنتاج الحرفي
٤,١٨ %	٧١	تقنيات متخصصة
١٠٠ %	١,٦٩٨	المجموع

* المصدر: مصرف لبنان

جدول رقم ١ - ٦

كفالات القروض موزعة على المحافظات (مليارات الليرات اللبنانية)

المحافظة	عدد الكفالات حتى العام ٢٠٠٢	النسبة المئوية من المجموع
بيروت وجبل لبنان	٧٩٥	٤٦,٨٢ %
الجنوب والنبطية	٤٦٤	٢٧,٣٢ %
البقاع	٢٧٥	١٦,٢٠
الشمال	١٦٤	٩,٦٦ %
المجموع	١,٦٩٨	١٠٠ %

* المصدر: مصرف لبنان

أما إذا قارنا توزيع القروض في محافظة شركة كفالات على المناطق فنرى أن حصة المناطق النائية هي أعلى منها بكثير مما كان عليه التوزيع التقليدي لتسليفات القطاع المصرفي . والحال ذاتها قطاعياً إذ إن صغار المنتجين في الزراعة والصناعة ممثلين بشكل واضح في مجموع القروض . وقد تشجعت المصارف على تمويل المبادرات في حقل التقنيات المتخصصة مع كل ما يعنيه هذا من فرص عمل لجيل المتخرجين الشباب .

ج . المؤسسة العامة للإسكان

في المجال السكني تابعت المؤسسة العامة للإسكان للسنة الثالثة على التوالي استقبال طلبات القروض للحصول على قروض إسكانية بالمشاركة مع المصارف المتعاقدة معها والتي بلغ عددها ثلاثة وعشرين مصرفاً . وتجدر الإشارة أنه تم الموافقة على ٤٣١ مليار ليرة لبنانية لغاية تاريخه منها ١٤٦,٤ مليار ليرة لبنانية خلال العام ٢٠٠٢

ويمكن تسجيل الإحصاءات التالية بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٢

جدول رقم ١ - ٧
طلبات القروض الإسكانية

المحافظة	العدد(*)
عدد المصارف المشاركة فعلياً	٢٣
عدد الطلبات المقدمة	١٢,٣٣٣
عدد الملفات الموافق عليها	٨,٥٤٠
عدد الإتفاقيات المعقودة	٧,٦٥٢
قيمة الملفات المعقودة	٤٣٢ مليار ليرة

(*) المصدر: ابتداءً من العام ٢٠٠٠ لغاية العام ٢٠٠٢

وتسعى المؤسسة العامة للإسكان إلى زيادة خدماتها لتشمل مختلف المناطق اللبنانية. وقد توزعت هذه القروض على المحافظات وفقاً لما يلي:

جدول رقم ١ - ٨
طلبات القروض الإسكانية موزعة على المحافظات

المحافظة	عدد الإتفاقيات
لبنان الشمالي	٣٧٢
بيروت وجبل لبنان	٦,٧٧٥
البقاع	١١٤
النبطية	٥٩
لبنان الجنوبي	١٨٨

د. البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية

في إطار توجه الحكومة اللبنانية إلى تفعيل القطاعات الإنتاجية في البلاد، ولاسيما الزراعية منها، أطلقت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية «Export Plus» بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠١، بعد أن كلفها مجلس الوزراء القيام بمهام دعم الصادرات الزراعية بموجب المرسوم رقم ٦٠٤١ تاريخ ٦ آب ٢٠٠١ وتم دعم

الصادرات الزراعية اللبنانية من خلال المساهمة في كلفة شحن المنتجات الزراعية مما سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تخفيض كلفة إنتاج الصادرات الزراعية المرتفعة وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات وما ينتج عنه من تعزيز لميزان المدفوعات الخارجية وينعكس إيجاباً على الأوضاع المعيشية للمزارعين.

لتحقيق أهداف برنامج «Export Plus» اعتمدت مؤسسة إيدال أهم المكاتب العالمية المتخصصة بمراقبة النوعية لضمان جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير والتأكد من منشئها وكميتها ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط المرعية في لبنان و/أو الدولة المستوردة، كما سعت لإعادة الثقة بالمنتجات الزراعية اللبنانية في الأسواق التقليدية والعمل على فتح أسواق جديدة.

لقد أسهم البرنامج في زيادة كمية الصادرات مقارنة مع السنوات السابقة ودخول بعض المنتجات الزراعية إلى أسواق جديدة. فبلغت كمية الصادرات منذ ١٤ آب ٢٠٠١ ولغاية ١٣ آب ٢٠٠٢، ثلاثمائة وعشرين ألفاً وسبعمائة وخمسة طن (٣٢٠,٧٠٥ طن) من الخضار والفاكهة بالإضافة إلى مئة ألف وثمانمائة واثنين وتسعين صندوقاً من البيض (١٠١,٨٩٢ صندوق يحتوي الواحد على ٣٦٠ بيضة) كما تم تصدير طن واحد من الزهور. أما فيما يعود لنفقات البرنامج خلال اثني عشرة شهراً فقد بلغت ٣٥,٥ مليار ل.ل. موزعة على الشكل التالي: ٣١,٧ مليار ليرة رديات مالية للمصدرين، ٢,٣ مليار ل.ل. أتعاب شركات المراقبة و ١,٥ مليار ل.ل. مصاريف إعلانية.

إن فترة اثني عشرة شهراً من التطبيق غير كافية للحكم على مدى النجاح الممكن تحقيقه، إذ لا بد من استثمار هذا النجاح وتفاذي السليبيات وتخطي العقبات وتأمين البنية التحتية الملائمة للتصدير ويكتنف ذلك تحديات كبيرة يجب التنبه لها لتعظيم الاستفادة من مبالغ الدعم للمصدرين. وفي هذا الإطار وضعت «إيدال» خطوات مستقبلية للبرنامج ارتكزت على أربعة اتجاهات رئيسية:

١. تطوير نوعية وكمية الإنتاج المعد للتصدير عبر تحفيز تطبيق نظم إدارية معينة للإنتاج الزراعي.
٢. تطوير مراكز التوضيب عبر النظر في إمكانية تحفيز العمل على المساهمة في مكنة التوضيب.
٣. تطوير قطاع النقل الخارجي عبر تشجيع الشاحنات اللبنانية على الانتساب إلى المنظمة العالمية للمواصلات (TIR)
٤. تشجيع تصدير المنتجات الزراعية إلى أسواق جديدة ولا سيما منها الأوروبية ومواكبتها بإرشادات المصدرين على الأصناف والأوقات الملائمة بالإضافة إلى فتح الطريق إلى تصدير

الحمضيات إلى اليابان عبر العمل على إزالة الحظر الموضوع على استيراد هذه الأصناف من لبنان.

ثانياً: الأوضاع النقدية

١. تطور سعر صرف الدولار الأميركي

استمرت سياسة الحكومة في العام ٢٠٠٢ قائمة على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، فاستقر سعر صرف الليرة بالنسبة إلى الدولار الأميركي خلال العام ٢٠٠٢ على مستوى ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم ١ - ٩

تطورات سعر صرف الدولار الأميركي في نهاية السنوات من ١٩٩٢ - ٢٠٠١

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١,٥٠٨	١,٥١٦	١,٥٣٩	١,٥٥٢	١,٥٩٦	١,٦٤٧	سعر الدولار الأميركي (متوسط الفترة)
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١,٥٠٧,٥	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٢٧	١,٥٧١	١,٦٢١	١,٦٨٠	سعر الدولار الأميركي (نهاية الفترة)

* المصدر: مصرف لبنان.

٢. تطور معدلات التضخم

خلافًا للكثير من التوقعات وتأكيدها لما أظهرته وزارة المالية عند بدء العمل بالضريبة على القيمة المضافة فقد أدّى إدخال هذه الضريبة إلى ارتفاع محدود فقط في معدلات الأسعار خلال العام ٢٠٠٢ وبالفعل لم يتعد التضخم الكلي نسبة ٤,٠٪ وذلك كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم ١ - ١٠

تطور معدلات التضخم خلال السنوات من ١٩٩٧ الى ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
متوقع						
٤,٠٪	٠٪	٠٪	٠,٢٠٪	٤,٥٠٪	٧,٨٠٪	نسبة التضخم (٪)

٣. الكتلة النقدية

أما فيما خص الكتلة النقدية، فقد بلغ حجم الكتلة النقدية (م٣*) حوالي ٥٦,٩٥٢ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٠٢ مقابل ٥٢,٩١٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠١، محققة بذلك نمواً نسبته ٧,٦٢٪، وقد نتج ذلك عن:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي بما يوازي ٣,٣٧١ مليار ليرة لبنانية. وتأتى هذا الارتفاع عن زيادة الموجودات من الذهب بقيمة ٩٨٨ مليار ليرة نتيجة ارتفاع أسعار الذهب وكذلك زيادة الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي ٢,٣٨٣ مليار ليرة.
- ارتفاع الديون الصافية للقطاع العام بقيمة ٢,١١٠ مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية للقطاع الخاص بقيمة ٧٨٤ مليار ليرة، نتيجة ارتفاع التسليفات بالليرة بقيمة ١,٠٣٧ مليار ليرة وانخفاض تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يوازي ٢٥٣ مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة ٢,٢٣٠ مليار ليرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم ١ - ١١
الكتلة النقدية ومصادرها ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليار ليرة لبنانية
٢٠,٤٠٤	١٧,٢٨٣	١٩,٤٩٢	٢٠,٢٣٧	١٦,٥٥٤	١٤,٥٣٠	الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية
٣٦,٣٩١	٣٥,٦٢٧	٢٩,٨٠٢	٢٤,٩٦٤	٢٣,٥٨٤	٢٠,٠٤٠	الودائع بالعملات الأجنبية
١٥٧	٨	٦٠	١٦٨	٣٧١	٣٢٨	سندات دين
٥٦,٩٥٢	٥٢,٩١٨	٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	مجموع الكتلة النقدية
١٥,٥٥٠	١٢,١٧٨	١٣,٩٤٤	١٤,٧٢٣	١٤,٦٢٣	١٥,٦٨١	الديون الصافية على الخارج منها
٤,٨٤٩	٣,٨٦١	٣,٨٠٦	٤,٠٣٧	٣,٩٩٨	٠٠	- الذهب
١٠,٧٠١	٨,٣١٧	١٠,١٣٩	١٠,٦٨٦	١٠,٦٢٦	٠٠	- العملات الأجنبية
٢٧,٣٧٩	٢٨,٠١٢	٢٢,٧٣٩	١٨,٠٢٢	١٥,٩٥٤	١٢,٢٢٣	الديون الصافية على القطاع العام
٢٣,٦٧٢	٢٢,٨٨٨	٢٢,٨٧٢	٢١,٥٧٣	١٩,٣٢٢	١٦,٠٣٩	الديون الصافية على القطاع الخاص
- ٩,٦٤٩	- ١٠,١٦٠	- ١٠,٢٠١	- ٨,٩٤٩	- ٩,٣٩٠	- ٩,٠٤٥	صافي الأصول الأخرى
٥٦,٩٥٢	٥٢,٩١٨	٤٩,٣٥٤	٤٥,٣٦٩	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٨	المجموع = الكتلة النقدية
%٧,٦٢	%٧,٢٠	%٨,٨٠	%١٢,٠٠	%١٦,١٠	٠٠	معدل نمو الكتلة النقدية (%)

* المصدر: مصرف لبنان.

١م = أوراق نقدية متداولة + ودائع تحت الطلب بالليرة اللبنانية

٢م = ١م + ودائع أخرى بالليرة اللبنانية

٣م = ١م + ٢م + الودائع بالعملات الأجنبية.

ثالثاً: المالية العامة

بلغ مجموع إجمالي مدفوعات الخزينة (موازنة وعمليات خزينة أخرى) حتى نهاية العام ٢٠٠٢: ١٠,١٣٩ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع ٨,٨٧٥ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام الماضي أي بزيادة قدرها ١,٣٦٤ مليار ليرة ونسبتها ١٤,٢٪. بحيث بلغ مجموع الزيادة في الإنفاق باستثناء خدمة الدين ٢٠,٩٪. في المقابل بلغ مجموع واردات الخزينة حتى نهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ٥,٨٤٦ مليار ليرة في مقابل مبلغ ٤,٦٤٥ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام ٢٠٠١ أي بزيادة مجموع واردات الخزينة بمبلغ قدره ١,٢٠١ مليار ليرة عما كان عليه مجموعها في العام ٢٠٠١

الجدول رقم ١ - ١٢

نتائج المالية العامة المقارنة لغاية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	بمليارات الليرات اللبنانية
حساب الموازنة		
٥,٣٩٩	٤,٢٦٠	الإيرادات
٨,٤٨٧	٧,٧٤٥	الإنفاق
٤,٦٢٢	٤,٣١٢	تمثل خدمة الدين من اصله
%٥٤	%٥٦	نسبة خدمة الدين الى مجموع الإنفاق من الموازنة
%٨٦	%١٠١	نسبة خدمة الدين الى مجموع إيرادات الموازنة
- ٣,٠٨٨	- ٣,٤٨٥	مجموع العجز
%٣٦	%٤٥	نسبة العجز الى مجموع الإنفاق من الموازنة
١,٥٣٤	٨٢٧	الفائض الأولي في الموازنة
%١٨	%١١	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإنفاق
حساب الخزينة		
٤٤٧	٣٨٥	المقبوضات
١,٦٥٢	١,١٣٠	المدفوعات
٥,٨٤٦	٤,٦٤٥	مجموع الواردات الإجمالية
١٠,١٣٩	٨,٨٧٥	مجموع الإنفاق الاجمالي
- ٤,٢٩٣	- ٤,٢٣٠	مجموع العجز الإجمالي
%٤٢	%٤٨	نسبة العجز الى مجموع الإنفاق
٣٢٩	٨٢	العجز / الفائض الأولي الإجمالي
% ٣	% ١	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإنفاق

* المصدر: وزارة المالية

وبنتيجة ذلك، بلغ العجز الإجمالي في العام ٢٠٠٢ حوالي ٤,٢٩٣ مليار ليرة وهو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٤٢,٣٪ بالمقارنة مع العجز الإجمالي للعام الماضي والذي بلغ ٤,٢٣٠ مليار ليرة أي ما نسبته ٤٧,٧٪، وكذلك بالمقارنة مع العجز في حسابي الموازنة والخزينة الملحوظ في موازنة العام ٢٠٠٢ والبالغ ٤,٢٧٥ مليارا ونسبة العجز وقدرها ٤٢,٢٪.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي الفائض الأولي الذي تحقق في حساب الخزينة خلال العام ٢٠٠٢ قد بلغ ٣٢٩ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع فائض أولي إجمالي بلغ ٨٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠١.

من جهة أخرى فقد بلغ العجز على صعيد الموازنة فقط حتى نهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ٣,٠٨٨ مليار ليرة وهو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٣٦,٤٪ وذلك بالمقارنة مع عجز محقق في العام ٢٠٠١ بلغ ٣,٤٨٥ مليار ليرة أو ما نسبته ٤٥٪.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي الفائض الأولي الذي تحقق في تنفيذ عمليات الموازنة خلال العام ٢٠٠٢ زاد بحوالي الضعف حيث بلغ ١,٥٣٤ مليار ليرة بالمقارنة مع فائض أولي بلغ ٧٢٧ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام ٢٠٠١.

وقد حقق مجموع إيرادات الموازنة في العام ٢٠٠٢ زيادة بلغت ١,١٣٩ مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان عليه في ذات الفترة من العام ٢٠٠١ أو ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٢٦,٧٪.

وتعود الزيادة في الإيرادات المحققة خلال العام ٢٠٠٢ إلى عدة عناصر أهمها:

* زيادة الإيرادات الضريبية المحصل للعام ٢٠٠٢ حيث حققت تلك الإيرادات زيادة بمبلغ ١,٠٣٤ مليار ليرة عما كانت عليه العام الماضي. وقد نتجت هذه الزيادة في الإيرادات الضريبية عن:

١. إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والتي بلغت ٩٩٣ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٢

٢. تحسن في مختلف مصادر الإيرادات الضريبية بما في ذلك إيرادات ضريبة الدخل والتي تشمل أيضاً المبالغ المدفوعة من أصل عمليات التسوية الضريبية، وكذلك من الزيادة في الواردات الحاصلة في إيرادات الضرائب على الأملاك. فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل من ٦٢٦ مليار في العام ٢٠٠١ إلى ٧٢٧ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ١٦,١٪. أما إيرادات الضرائب على الأملاك، فقد ارتفعت من ٢٧٣ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ إلى ٣٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٩,٩٪.

* زيادة الإيرادات غير الضريبية بمبلغ ١٠٥ مليار ليرة. ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات حاصلات

إدارات ومؤسسات عامة من ٨٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ إلى ٩٣٣ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ١٦,٦٪.

أما على صعيد تنفيذ الموازنة، فقد بلغ مجموع الإنفاق للعام ٢٠٠٢ حوالي ٩,٠٥٩ مليار ليرة بالمقارنة مع ٨,١٨٠ ملياراً في العام ٢٠٠١ أي بزيادة في إجمالي الإنفاق قدرها ٨٧٩ مليار ليرة أو ما يعادل زيادة نسبتها بمقدار ١٠,٧٪. ويعود ذلك إلى:

* ارتفاع خدمة الدين العام من ٤,٢٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ إلى ٤,٧١٦ مليار في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٤٧٦ مليار ليرة.

* ارتفاع نفقات التحويلات من ١,١٦٢,٩ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ إلى ١,٢٦٢,٩ ملياراً في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ١٠٠ مليار ليرة ونسبتها ٨,٦٪.

* ارتفاع النفقات المختلفة من ٢٢٠,٥ العام ٢٠٠١ إلى ٢٥٦,٨ ملياراً في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٣٦,٣ مليار ونسبتها ١٦,٥٪.

* ارتفاع نفقات الإنشاءات قيد التنفيذ من ١٥٤,٥ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ إلى ٤٦٣,٢ ملياراً في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٣٠٨,٧ مليار ليرة ونسبتها ١٩٩,٨٪.

رابعاً: الدين العام

بلغ مجموع الدين الإجمالي القائم حتى نهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ٤٧,٢٢٤ مليار ليرة، في حين كان قد بلغ مجموعه ٤٢,٦١٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ١٠,٨٪.

الجدول رقم ١ - ١٣
تطور الدين العام ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليار ليرة لبنانية
٢٥,٣٠٢	٢٨,٢١٤	٢٧,١٦١	٢٥,٣٨٣	٢١,٦٨٦	١٩,٧٨٧	الدين الداخلي الإجمالي (مليارات ل.ل.)
٢٢,٣٣٨	٢٦,٣٠١	٢٤,٥٣٠	٢١,٣٧٧	١٩,٥٤٤	١٨,٣٨١	الدين الداخلي الصافي (مليارات ل.ل.)
٢١,٩٢٢	١٤,٤٠٢	١٠,٤٧٩	٨,٣٩٤	٦,٢٩٥	٣,٧١٣	الدين الخارجي الإجمالي (مليارات ل.ل.)
١٤,٥٤٢	٩,٥٥٤	٦,٩٥١	٥,٥٦٨	٤,١٧٤	٢,٤٣١	الدين الخارجي الإجمالي (ملايين دولار)
٤٤,٢٦٠	٤٠,٩٣٩	٣٥,٠٠٩	٢٩,٧٧٠	٢٥,٨٣٩	٢٢,٠٩٤	الدين العام الصافي (مليارات ل.ل.)
٢٩,٣٦٠	٢٧,٠٠٠	٢٣,٢٢٣	١٩,٧٤٨	١٧,١٣٤	١٤,٤٦٩	الدين العام الصافي (ملايين دولار)
٤٧,٢٢٤	٤٢,٦١٦	٣٧,٦٤٠	٣٣,٧٧٧	٢٧,٩٨٠	٢٣,٥٠٠	الدين العام الإجمالي (مليارات ل.ل.)

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية.

وقد بلغ الدين العام الصافي (يمثل مجموع الدين القائم بعد تنزيل ودائع القطاع العام) ٤٤,٢٦٠ مليار ليرة حتى نهاية العام ٢٠٠٢ مقارنة مع ٤٠,٩٣٩ ملياراً في العام ٢٠٠١ أي بزيادة نسبتها ٨,١٪ ليمثل ١٦٩٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٢. ولقد توزع الدين الإجمالي في قسميه الداخلي والخارجي على الشكل التالي:

١ - الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية

بلغ الدين الداخلي الإجمالي ٢٥,٣٠٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ مقابل ٢٨,٢١٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠١، وعليه فقد انخفض الدين الداخلي في العام ٢٠٠٢ بنسبة ١٠,٣٪ وبات يشكل حوالي ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان ١١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية العام ٢٠٠١.

من جهة أخرى، فقد كان للسياسة المالية التي اتبعتها الحكومة ولاسيما لجهة الإجراءات التي أدت إلى البدء العملي بتخفيض العجز في موازنة العام ٢٠٠٢ وإقرار مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٣ في مجلس الوزراء، وكذلك للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر باريس - ٢، آثار ايجابية على المناخ الاقتصادي والمالي العام في لبنان بما في ذلك الآثار الايجابية على معدلات الدولار في الاقتصاد اللبناني التي انخفضت إلى ٦٨٪ بعد أن كانت نسبتها ٧٢,٩٩٪ في نهاية العام ٢٠٠١. وحصل ذلك نتيجة تحسن انطباعات الأطراف الفاعلة في السوقين المالية والنقدية حول التطورات المستقبلية للاقتصاد اللبناني بما فيه تداعيات ذلك في ما خص تحديد معدلات الفائدة بحيث انخفض معدلها وتحديداً على الاكتتابات الجديدة في سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين خلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ومطلع كانون الأول عام ٢٠٠٢ بنسبة تزيد عن ٥٪ عن معدلاتها الاسمية وبأكثر من ٧٪ عن معدل المردود الفعلي حسب ما هو متداول في السوق الثانوية. لقد شكلت تلك التغيرات الايجابية دلالات على أهمية اعتماد الإجراءات العملية اللازمة لتخفيض معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى العملات الأجنبية في السوق اللبنانية. وقد عني ذلك تقدماً في التأثير الإيجابي على الخزينة اللبنانية وعلى المالية العامة وعلى الاقتصاد اللبناني ومعدلات نموه وعلى مبادرات القطاع الخاص وأهمية الدور الذي يلعبه في الاقتصاد اللبناني. وبنتيجه المناخ العام الايجابي انخفضت نسب الفوائد الاسمية على سندات الخزينة بجميع فئاتها مع نهاية العام ٢٠٠٢ كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم ١ - ١٤

تطوّر معدل الفوائد الإسمية على سندات الخزينة

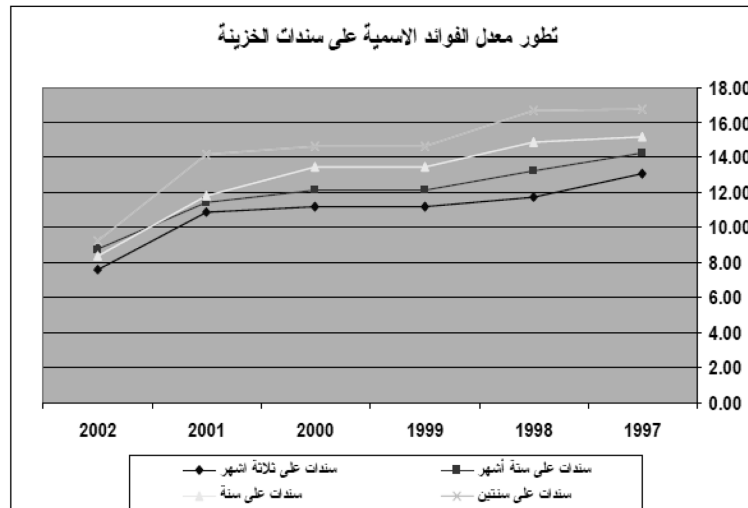
في نهاية السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

نسبة مئوية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
سندات على ثلاث أشهر	١٣,٠٩٪	١١,٧٧٪	١١,١٨٪	١١,١٨٪	١٠,٨٨٪	٧,٦٢٪
سندات لستة أشهر	١٤,٢١٪	١٣,٢١٪	١٢,١٢٪	١٢,١٢٪	١١,٤٣٪	٨,٧٥٪
سندات على سنة	١٥,٢٠٪	١٤,٨٤٪	١٣,٤٣٪	١٣,٤٣٪	١١,٨٤٪	٨,٣٧٪
سندات على سنتين	١٦,٧٣٪	١٦,٦٦٪	١٤,٦٤٪	١٤,٦٤٪	١٤,١٤	٩,٢٠٪

* المصدر: مصرف لبنان

الرسم البياني رقم (١ - ٣)

تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة في نهاية السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢



الجدول رقم ١ - ١٥

تطور توزيع استحقاقات سندات الخزينة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ (بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	نسبة مئوية
٣١٧	٦٧٧	٧٧١	٥٥٧	٣٣١	٤١٩	سندات على ثلاث أشهر
١,٠٢٨	١,١١١	١,٦٤٣	١,٦٥٠	٨٥٢	١,٢٧٠	سندات على ستة أشهر
١,٥٢٢	٢,١٨٦	٣,٩٦٠	٣,٣٥٥	٣,٢٩٦	٤,٦١٨	سندات لسنة
٢١,٢١٤	٢١,٩٩٨	١٨,٩٧٣	١٨,١٦٦	١٦,١٠٢	١٢,٤٣٠	سندات لستين
٣٣٩	١,٣٤٠	١,٢٠٧	٧٣٣	٢٦١	٢٦١	سندات لثلاث سنوات
٧١٥	٧٣٠	٦٨١	٦٥٤	٥٩٤	٥٨٠	سندات خاصة
٢٥,١٣٥	٢٨,٠٤٢	٢٧,٢٣٥	٢٥,١١٥	٢١,٤٣٦	١٩,٥٧٨	المجموع

* المصدر: مصرف لبنان * سندات خاصة تشكّل جزءاً من الاحتياط الإلزامي.

الجدير بالذكر أن مجموع اكتتابات سندات الخزينة من فئة السنتين قد انخفضت بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠٠٢ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠١ كما هو مبين في الجدول أعلاه رقم (١ - ١٥) كما انخفض مجموع اكتتابات سندات الخزينة من فئة السنة وفئة الستة اشهر بنسبة حوالي ٣٠,٤٪ و ٧,٤٪ على التوالي.

الجدول رقم ١ - ١٦

تطور قيمة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية المصدرة أو المكتتب بها بحسب صفة المكتتب باستثناء محفظة مصرف لبنان خلال السنوات من ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ (مليار ليرة لبنانية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
١٧,١٥٧	١٤,٩١٤	١٧,٩٦٨	١٨,٥٠١	١٥,٩٨٧	١٣,٤٢٤	القطاع المصرفي
٦٠	٤٤	٣٥	١٠٣	٦٥	٣٠٠	المؤسسات المالية
٣,٢٢١	٣,٠٥٥	٢,٧٢٩	٢,١٩٨	١,٨١٦	١,٩٢١	القطاع العام
٤,٠٨٧	٣,٠٣٥	٣,٩٣٥	٣,٣٩١	٤,٠٠١	٣,٦٦٠	الجمهور
٢٤,٥٢٥	٢١,٠٤٨	٢٤,٦٦٧	٢٤,١٩٣	٢١,٨٦٩	١٩,٣٠٥	المجموع
%٦٩,٩٦	%٧٠,٨٦	%٧٢,٨٤	%٧٦,٤٧	%٧٣,١٠	%٦٩,٥٤	حصة القطاع المصرفي في السندات

* المصدر: مصرف لبنان

يبين مما تقدم أن القطاع المصرفي ما يزال يمثل المكتتب الأساسي في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. فقد بلغت حصته في نهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ١٧,١٥٧ مليار ليرة أي ما يوازي ٧٠٪ من مجموع الاكتتابات. ويشكل الجمهور ١٦,٧٪ من مجموع المكتتبين في العام ٢٠٠٢ بعد أن كان يمثل ١٤,٤٪ في العام ٢٠٠١.

٢ - الدين العام الخارجي بالعملة الأجنبية

بلغ مجموع الدين العام الخارجي في جميع العملات الأجنبية ما يعادل ١٤,٥٤٢ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠٢، مقابل ٩,٥٥٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠١، أي بارتفاع نسبته ٥٢,٢٪. وقد بات الدين العام بالعملات الأجنبية يشكل حوالي ٤٦,٤٪ من مجموع الدين الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٢ مقابل ٣٣,٨٪ في نهاية العام ٢٠٠١. ويعود هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بعدة إصدارات بالعملات الأجنبية خلال العام ٢٠٠٢. وذلك استمراراً لسياسة الحكومة لإعادة هيكلة الدين العام عبر استبدال تدريجي للديون الداخلية القصيرة الأجل بالعملة اللبنانية ذات الكلفة العالية (معدل مثقل كلفته ١٣,٢٠٪) بديون خارجية ذات معدل مثقل كلفته ٩,٩٪ وآجال تتراوح بين ٣ و ١٥ سنة.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة اللبنانية خلال العام ٢٠٠٢ بسبعة إصدارات لسندات بالعملة الأجنبية بلغت قيمتها ٥,٩٢ مليار دولار.

ويبين الجدول التالي تفاصيل الإصدارات الدولية التي قام بها لبنان منذ العام ١٩٩٤

جدول رقم ١ - ١٧

إصدارات السندات الدولية بالعملة الأجنبية ١٩٩٤ - ٢٠٠٢

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
١٩٩٤	يورو بند I (استحق ودفع)	تشرين الأول ٩٤	٣ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	١٠,١٢٥٪
١٩٩٥	يورو بند II (استحق ودفع)	تموز ١٩٩٥	٥ سنوات	٣٠٠ مليون دولار أمريكي	٩,١٢٥٪
١٩٩٦	يورو بند III (مماثلة للإصدار II)	أيار ١٩٩٨	٥ سنوات	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٩,١٢٥٪
١٩٩٧	يوروبند IV	حزيران ١٩٩٧	٥ سنوات	٢٥٠ مليون دتش مارك	٦,٥٠٪
١٩٩٧	يوروبند V	تموز ١٩٩٧	١٠ سنوات	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٧,٥٠٪
١٩٩٧	يوروبند VI	تشرين الأول ٩٧	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,٦٢٥٪
١٩٩٨	يوروبند VII (استحق ودفع)	نيسان ١٩٩٨	٣ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,١٢٥٪
١٩٩٨	يوروبند VIII	نيسان ١٩٩٨	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,٦٢٥٪
١٩٩٨	يورو بند IX	أيلول ١٩٩٨	٧ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أمريكي	٨,٧٥٪
١٩٩٨	يورو بند X (مماثلة للإصدار IX)	أيلول ١٩٩٨	٧ سنوات	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,٧٥٪
١٩٩٩	يورو بند XI	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,٥٪

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
١٩٩٩	يورو بند XII	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIII	تشرين الأول ٩٩	٧ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٨,٨٧٥٪
١٩٩٩	يورو بند XIV	تشرين الأول ٩٩	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يورو بند XV	حزيران ٢٠٠٠	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	٩,٣٧٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVI (افتتاح اصدار يوروبند XVII)	تموز ٢٠٠٠	٩ سنوات	٢٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XVII (فائدة عائمة)	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أمريكي	٨,٧٥٪*
٢٠٠٠	يوروبند XIX (مماثلة للاصدار XI)	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أمريكي	٩,١٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XX	تشرين الأول ٢٠٠٠	٥ سنوات	٢٥٠ مليون يورو	٧,٢٥٪
٢٠٠٠	يوروبند XX (مماثلة للاصدار XX)	كانون الأول ٢٠٠٠	٤ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	٩,٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXI	شباط ٢٠٠١	٤ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أمريكي	٩,٥٪
٢٠٠١	يوروبند XVII	نيسان ٢٠٠١	٥ سنوات	١١٥٠ مليون دولار أمريكي	٩,٨٧٥٪*
٢٠٠١	يوروبند XVIII	نيسان ٢٠٠١	١٥ سنة	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	١١,٦٢٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXIV	آب ٢٠٠١	٧ سنوات	٧٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,١٢٥٪
٢٠٠١	يوروبند XXV (مماثلة للاصدار XV)	أيلول ٢٠٠١	٥ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أمريكي	٩,٣٧٥٪

سنة الإصدار	الإصدار	تاريخ الاصدار	الاستحقاق	القيمة	الفائدة
٢٠٠١	يوروبند XXVI (مماثلة للاصدار XX)	تشرين الثاني ٢٠٠١	٤ سنوات	٢٥٠ مليون دولار أميركي	٩,٥٠٪
٢٠٠٢	يوروبند XX	آذار ٢٠٠٢	٣ سنوات	١٠٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٢٥٪
٢٠٠٢	يوروبند XXI	آذار ٢٠٠٢	٤ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أميركي	١٠,٥٠٪
٢٠٠٢	يوروبند XVII	حزيران ٢٠٠٢	٤ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٥٠٪
٢٠٠٢	يوروبند XVIII	آب ٢٠٠٢	٤ سنوات	٧٥٠ مليون دولار أميركي (***)	١٠,٥٠٪
٢٠٠٢	يوروبند XIV	تشرين الأول ٢٠٠٢	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٥٠٪
٢٠٠٢	يوروبند XXV	كانون الأول ٢٠١٧	١٥ سنة	١٨٧٠ مليون دولار أميركي	٤٪
٢٠٠٢	يوروبند XXVI	كانون الأول ٢٠١٧	١٥ سنة	٩٥٠ مليون دولار أميركي (****)	٥٪

* المصدر: مصرف لبنان

* عدد الإصدار: ٨,٧٥٪ - الفائدة الحالية: ٤,٥٥

منها ٥٠٠ مليون دولار أميركي لدفع استحقاقات يوروبند VII نيسان ١٩٩٨.

(***) لقد استعمل معظم حصيلة هذا الإصدار لاستبدال إصدار سندات الخزينة الذي تمّ في عام ١٩٩٩ لحساب المقاولين

بقيمة ٦٤٢,٣ مليون دولار أميركي بفائدة قدرها ٥,٦٣٪.

(****) الإصدار العائد لتنفيذ مقدمات المشاركين في مؤتمر باريس (٢).

خامساً: القطاع الخارجي

يبين هذا الفصل حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

١ - التجارة الخارجية

أ. المستوردات

بلغت قيمة المستوردات خلال العام ٢٠٠٢ حوالي ٦,٤٤٥ مليون دولار مقابل ٧,٢٩١ مليون دولار للفترة ذاتها من العام ٢٠٠١، أي بانخفاض نسبته ١١,٦٪. فقد عرف الاتجاه التصاعدي للاستيراد تحولاً اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٢ بعد النمو الذي شهدته حركة المستوردات على امتداد العام ٢٠٠١ والذي أدى إلى نمو الاستيراد خلال ذلك العام بنسبة ١٧,١٪، حيث أخذت حركة الاستيراد بالتراجع اعتباراً من شهر شباط حيث بلغت ٢٠,٢٪ مقارنة مع العام ٢٠٠١ وقد تعود بعض الأسباب في ذلك إلى البدء بتطبيق رسم الضريبة على القيمة المضافة والبعض الآخر إلى التحول نحو المنتجات المحلية.

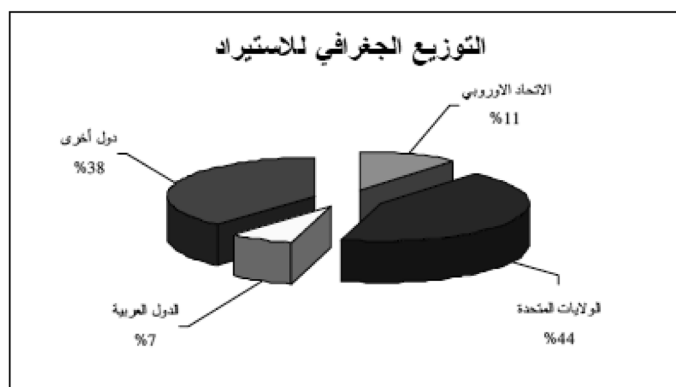
جدول رقم ١ - ١٨: تطور المستوردات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
٦,٤٤٥	٧,٢٩١	٦,٢٢٨	٦,٢٠٦	٧,٠٦٠	٧,٤٥٨	القيمة
٪١١,٦٠	٪١٧,٠٧	٪٠,٣٥	٪ - ١٢,١٠	٪ - ٥,٣٤	٪ - ١,٣٤	التغير

* المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك

اما التوزيع الجغرافي لمصادر المستوردات في العام ٢٠٠٢، فكان على الشكل التالي:

الرسم البياني رقم ١ - ٤: التوزيع الجغرافي للاستيراد



ب. الصادرات

بلغت قيمة الصادرات السلعية خلال العام ٢٠٠٢ (١,٠٤٥) مليون دولار مقابل ٨٨٩ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠١، أي بارتفاع ملحوظ نسبته ١٧,٥٪. وساهم الجهد الذي تبذله الحكومة لجهة تنمية الصادرات في الوصول إلى هذه النتيجة، وستكون للإجراءات الإضافية آثارها الإيجابية خلال العام المقبل. لقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لخفض كلفة الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية كخفض كلفة تمويل الاستثمارات الجديدة عبر المصارف ومن خلال الآلية المعتمدة مع كل من مصرف لبنان ومؤسسة كفالات وما تقوم به مؤسسة «إيدال» لدعم الصادرات الزراعية وما يقوم به القطاع الخاص أيضاً لجهة تسويق منتجاته وتحسين نوعيتها. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يقوم به القطاع الصناعي من تعزيز لطاقاته الإنتاجية والذي ظهر في الإحصاءات العائدة للعام ٢٠٠٢.

جدول رقم ١ - ١٩: تطور الصادرات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
١,٠٤٥	٨٨٩	٧١٤	٦٧٨	٧١٦	٦٤٤	القيمة
٪١٧,٥	٪٢٤,٥	٪٥,٣	٪ - ٥,٣	٪١١,٢	٪ - ١٢,٣	التغير

* المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

ج. رصيد الميزان التجاري

نتيجة لانخفاض المستوردات وارتفاع الصادرات، فقد استمر عجز الميزان التجاري بالانخفاض خلال العام ٢٠٠٢ حتى وصل إلى حوالي ٥,٤٠٠ مليون دولار مقابل عجز قيمته ٦,٤٠٢ ملايين في العام السابق، أي بتدنٍ نسبته ١٥,٧٪. ويبين الجدول التالي تطور الميزان التجاري خلال الفترات الماضية.

جدول رقم ١ - ٢٠: الميزان التجاري ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
١,٠٤٥	٨٨٩	٧١٤	٦٧٨	٧١٦	٦٤٤	الصادرات
٦,٤٤٥	٧,٢٩١	٦,٢٢٨	٦,٢٠٦	٧,٠٦٠	٧,٤٥٨	الواردات
- ٥,٤٠٠	- ٦,٤٠٢	- ٥,٥١٤	- ٥,٥٢٨	- ٦,٣٤٤	- ٦,٨١٤	الميزان التجاري

* المصدر: وزارة المالية.

د. حركة الشحن في مرفأ بيروت ومطار بيروت

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أصدرت في مطلع العام ٢٠٠١ قانوناً جديداً للجمارك يتلاءم مع مقتضيات العمل الجمركي الحديث. وقد بوشر العمل بهذا القانون في نيسان ٢٠٠١ ويهدف هذا القانون إلى تسهيل حركة التجارة الخارجية وتخفيض كلفة ووقت التخليص عبر البوابات الجمركية. وقد حقق نظام «نور» (المنبثق من نظام «نجم» - النظام الجمركي المعلوماتي) ولأول مرة في لبنان، أول عملية ربط مباشر بين مؤسسات القطاع الخاص مع أي إدارة رسمية، الأمر الذي سمح للقطاع الخاص بتنفيذ العمليات الجمركية عن بعد (راجع القسم من الفصل الرابع العائد للتطورات والتحسينات التي تشهدها إدارة الجمارك) مما انعكس إيجاباً على حركة مرفأ بيروت ومطار بيروت كما يظهر في الإحصاءات الأخيرة حتى كانون الأول ٢٠٠٢ المبينة أدناه:

الجدول رقم ١ - ٢١

حركة الشحن في مرفأ بيروت مقارنة للسنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

طن متري	٢٠٠١	٢٠٠٢	نسبة زيادة الحركة
الحمولة المفرغة(طن متري)	٥,١٤٥,٥٧٢	٤,٧٧٠,٨٢٤	٧,٢٨ % -
الحمولة المشحونة(طن متري)	٣٤٢,١٤٨	٣٧٥,٧٥٠	٩,٨٢ %

* المصدر: مرفأ بيروت

جدول رقم ١ - ٢٢

حركة الشحن في مطار بيروت الدولي مقارنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

بالطن	٢٠٠١	٢٠٠٢	نسبة زيادة الحركة
الصادرات (بالطن)	٢٣,٧١٤	٢٥,٥٩٠	٧,٩١ %
الواردات (بالطن)	٣٩,٠٧٥	٤٠,٢٤٦	٣,٠٠ %

* المصدر: المديرية العامة للطيران

٢ - ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠٢ وفراً يعادل ١,٥٦٤ مليون دولار أميركي، مقابل عجزاً قدره ١,١٦٩ مليون دولار في العام ٢٠٠١.

لقد أسهم ارتفاع أسواق المال وزيادة حركة الرساميل الوافدة في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٢ في انعكاسات ايجابية على ميزان المدفوعات مما أدى إلى تحويل العجز في ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠١ إلى فائض في العام ٢٠٠٢.

جدول رقم ١ - ٢٣

ميزان المدفوعات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	ملايين الدولارات الأميركية
١,٥٦٤	- ١,١٦٩	- ٢٨٩	٢٦١	- ٤٨٨	٤٢٠	ميزان المدفوعات

سادساً: القطاع المصرفي

١. الميزانية الموحدة للمصارف

سجل القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٠٢ تقدماً ملحوظاً حيث سجلت الميزانية المجمعة ارتفاعاً بنسبة ١٠,١٪ مقارنةً مع مجموعها من العام الماضي إذ ارتفعت أرقام هذه الميزانية من ٧١,٨٥٥ مليار ليرة إلى ٧٩,١١٨ مليار ليرة كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم ١ - ٢٤

الميزانية الموحدة للمصارف في نهاية السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
٧٩,١١٨	٧١,٨٥٤	٦٧,٨٨٨	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	٤٥,٦٣٣	مجموع الميزانية الموحدة
٥٥,٠٦٨	٥١,٢٣٤	٤٧,٥٨٢	٤٣,٣٠٤	٣٨,٨٢٥	٣٣,٣٠٧	مجموع ودائع القطاع الخاص
٥٩١	٥٢٦	٧٢١	٧٠٢	٣٤٦	٢١٧	مجموع ودائع القطاع العام
٩,٢٠٦	٩,٢٨٠	٩,١٤٨	٧,٨٥٦	٧,٢٨٨	٥,٢٦٢	مجموع ودائع غير المقيمين
٥,٠٢٥	٤,٤٦٣	٤,٣٧٦	٤,٠١٩	٣,٦٢٠	٢,٩٩٠	مجموع الأموال الخاصة

* المصدر: مصرف لبنان.

٢. ودائع القطاع المصرفي

جدول رقم ١ - ٢٥

نسبة مختلف الودائع من مجموع الميزانية الموحدة للمصارف
في نهاية السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
٧٩,١١٨	٧١,٨٥٤	٦٧,٨٨٨	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	٤٥,٦٣٣	مجموع الميزانية الموحدة
%٦٩,٦	%٧١,٣	%٧٠,١	%٧١,٠	%٧٠,٦	%٧٣,٠	نسبة مجموع ودائع القطاع الخاص
%٠,٧	%٠,٧	%١,١	%١,٢	%٠,٦	%٠,٥	نسبة مجموع ودائع القطاع العام
%١١,٦	%١٢,٩	%١٣,٥	%١٢,٩	%١٣,٢	%١١,٥	نسبة ودائع غير المقيمين
%٦,٤	%٦,٢	%٦,٤	%٦,٦	%٦,٦	%٦,٦	نسبة الأموال الخاصة

* المصدر: مصرف لبنان.

لا تزال نسبة ودائع القطاع الخاص تشكل المصدر الأساسي لموارد المصارف. فقد بلغت حصتها حوالي ٧٠٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠٠٢ وهي تكاد تكون نسبة ثابتة منذ نهاية العام ١٩٩٢. وقد توزعت الودائع على الشكل التالي:

* ودائع القطاع العام: ٠,٧٪ من إجمالي الودائع، في حين بلغت نسبة الأموال الخاصة للمصارف إلى مجموع الميزانية الموحدة ٦,٤٪.

* ودائع القطاع الخاص المقيم: ٨٢,٥٪ من إجمالي الودائع،

* ودائع القطاع الخاص غير المقيم: ١٦,٦٪ من إجمالي الودائع،

أما فيما يخص نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع في المصارف (أي نسبة الدولار) فقد انخفضت إلى معدل ٧٠٪ في نهاية العام ٢٠٠٢ مقابل ٧٣٪ في العام ٢٠٠١. كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم ١ - ٢٦

تطور نسبة الدولة خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليارات الليرات اللبنانية
%٦٩,٦١	%٧٢,٩٩	%٦٦,٨٨	%٦١,٦١	%٦٥,٥٢	%٦٣,٨٧	نسبة الدولة

* المصدر: مصرف لبنان.

٣. الأموال الخاصة للمصارف

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ٥,٠٢٥ مليار ليرة، أي بارتفاع نسبته ١٢,٦٪ عما كان عليه مجموعها في العام ٢٠٠١ وشكلت ٦,٤٪ من إجمالي الموجودات المجمعة للمصارف في ذات التاريخ.

سابعاً: المعاهدات الاقتصادية الدولية

١. اتفاقيات لتشجيع الاستثمارات والاتفاقيات الضريبية

تعمل الحكومة على إجراء مفاوضات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لعقد اتفاقيات لتلافي الازدواج الضريبي واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى لبنان. وقد تم خلال العام ٢٠٠٢ توقيع عدد من الاتفاقيات الإضافية لتفادي الازدواج الضريبي (الجزائر، الأردن، السنغال، أوكرانيا، اليمن) واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات (الأردن، هولندا)، كذلك تم توقيع معاهدات تجارية ثنائية (باكستان، روسيا البيضاء) لتنضم إلى اتفاقيات عديدة سابقة موقعة. ويجدر الذكر أن ثمة ١٢ اتفاقية تتعلق بتلافي الازدواج الضريبي و٢٣ معاهدة لتشجيع وحماية الاستثمارات أصبحت جميعها نافذة.

٢. منظمة التجارة العالمية

ومن جهة أخرى، استكملت التحضيرات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث تمت الإجابة على الأسئلة التي وردت من الدول الأعضاء لاسيما بعد أن أودع لبنان الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية Memorandum on Foreign Trade Regime في ١٥ أيار ٢٠٠١، وتتابع الحكومة خطواتها لإجراء الإصلاحات القانونية المطلوبة لتحقيق اتساق القانون اللبناني مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وقد بدأت أول جولة من المفاوضات بين الوفد اللبناني والفريق العامل لدى المنظمة الذي أنشئ للنظر في أمر انضمام لبنان إلى المنظمة.

٣. اتفاقية الشراكة الأوروبية

أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية، فبعد التوقيع بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ في بروكسل فقد تم التوقيع النهائي على تلك الاتفاقية في ١٧ حزيران ٢٠٠٢ وتم إبرامها في المجلس النيابي بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢

ومن جهته، صدق مجلس الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية الانتقالية في ١٧ تموز ٢٠٠٢. ويأتي هذا التصديق ليسجل محطة أساسية وبارزة في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة للشراكة الأوروبية - المتوسطية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية الشراكة تأتي لتحل محل اتفاقية التعاون القائمة بين لبنان وبلدان المجموعة الأوروبية منذ العام ١٩٩٧، وهي تشمل بالإضافة إلى الشق التجاري، الهادف إلى إنشاء منطقة من التجارة الحرة بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، أحكاماً أخرى تتعلق بالتعاون والحوار السياسي والأمني، والمنافسة، والملكية الفكرية، وتحرير الخدمات، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والمالي في شتى المجالات. وخلال العام المنصرم قامت الحكومة بإجراءات عديدة في سبيل تطوير الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص وتقديم التسهيلات له وإزالة العوائق من طريقه.

وفي إطار تسهيل تطبيق الاتفاقية، قام الاتحاد الأوروبي برصد مبلغ أولي لتقديم مساعدات تقنية لمشاريع تخص القطاع العام تهدف إلى زيادة الفعالية وبناء القدرات المؤسساتية في القطاع العام بالإضافة إلى تطوير الإطار القانوني، كل ذلك بهدف تحضير لبنان ومساعدته على مواجهة التحديات التي قد تنتج عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

الفصل الثاني

قانون موازنة العام ٢٠٠٣

اتخذت الحكومة في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ سلسلة من السياسات والإجراءات والإصلاحات على مختلف الأصعدة بهدف تعزيز أوضاع المالية العامة، وذلك من خلال خفض الإنفاق وترشيده وزيادة الواردات توصلًا إلى خفض العجز في الموازنة. كما اتخذت الحكومة أيضاً إجراءات عديدة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحركة الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص بهدف الخروج من الأزمة المالية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

لقد شكلت تلك السياسات والإجراءات ركناً أساسياً في سياسة الحكومة الاقتصادية التي اعتمدتها في موازنتي العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والتي تستمر في اعتمادها وتعزيزها في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وعلى أن يسري الالتزام بها أيضاً خلال السنوات القادمة لتأكيد السير في سياسة التصحيح المالي والاقتصادي.

من ضمن هذا الإطار، فقد تم إعداد ووضع قانون موازنة عام ٢٠٠٣ الذي يهدف إلى إطلاق جملة من الإجراءات المكملّة لبرنامج الحكومة الاقتصادي والمالي الذي تم اعتماده حتى الآن والمبينة في فذلكتي موازنتي العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وهذا القانون يركز على ستة مسارات متوازية مستندة إلى سلة من الإجراءات المتخذة والواجب استمرار اتخاذها لضمان تحقيق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتحقيق وتعزيز النمو المستدام:

أولها: تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

ثانيها: تحقيق زيادة في إيرادات الخزينة عن طريق تحسين الجباية، وتوسيع قاعدة المكلفين، واعتماد إجراءات إرادية جديدة مستندة إلى عدالة توزيع العبء الضريبي على مختلف فئات المجتمع اللبناني.

ثالثها: تحقيق فائض أولي متزايد.

رابعها: تحقيق معدلات نمو متزايدة ومستدامة من خلال السعي المستمر لترشيق حجم القطاع العام وتخفيض كلفته وزيادة إنتاجيته وإطلاق طاقات القطاع الخاص وإزالة العوائق من طريقه وزيادة الأهمية النسبية لإسهاماته في الناتج المحلي.

خامسها: تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي من خلال عقد المزيد من الاتفاقات لتشجيع الاستثمارات وتلافي الازدواج الضريبي وإنشاء المناطق التجارية الحرة، وكذلك من خلال دعم الجهود اللازمة للاستفادة من توقيع وإقرار اتفاقية الشراكة الأوروبية والسعي لتوقيع اتفاقية التجارة العالمية.

سادسها: خفض كلفة خدمة الدين العام من خلال:

١. خفض معدلات الفائدة بنتيجة الإجراءات الجذرية الآيلة إلى خفض الإنفاق وزيادة الواردات وخفض العجز والاستمرار في اعتماد السياسات والإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد والمالية العامة.

٢. استعمال كامل عائدات التخصيص وعمليات التسديد لإطفاء جزء من الدين العام وخفض كلفة خدمته.

٣. السعي المستمر لتطوير المصادر المالية الأخرى استناداً إلى نتائج مؤتمر باريس - ٢ بما يسهم في خفض كلفة خدمة الدين العام، كما يؤدي إلى خفض تدريجي في العجز الإجمالي في الموازنة. هذا إلى جانب تحقيق خفض كبير في مروحة الفوائد بما لا تقتصر نتائجه على المالية العامة، بل تتعداها لكل الاقتصاد بما ينعكس إيجاباً على حركة الاقتصاد ومعدلات النمو ودور القطاع الخاص وإسهاماته في النمو وفي الاستثمار ودوره وأهميته النسبية في الناتج المحلي.

إن اعتماد هذه الإجراءات والالتزام باستمرار بتطبيقها يؤمنان السير في طريق المعالجة الجدية. للمالية العامة ويحققان الأهداف التي يتوخاها قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وانسجاماً مع هذه الأهداف والسياسات، فقد ارتكز قانون موازنة العام ٢٠٠٣ على المبادئ التالية:

١. القيام بإجراءات لإحداث تخفيض ملحوظ في حجم الإنفاق الجاري وترشيد الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة مردوديته والاعتماد بشكل أكبر على المصادر المالية التي تتيحها القروض العربية والدولية الميسرة لتعزيز الإنفاق الاستثماري الذي له مردودية اقتصادية واجتماعية عالية.

٢. القيام بإصلاحات وإجراءات لزيادة الإيرادات وتفعيل جبايتها من خلال استكمال سياسة إصلاح وتحديث النظام الضريبي وإعادة صياغة قانون الضرائب على أسس حديثة وعصرية، ومكنة وإقرار العمل بدوائر الضرائب على الأجور والرواتب ودائرة كبار المكلفين وزيادة حجم الإيرادات المحققة في الموازنة، والعمل على إعادة هيكلة مديرية الإيرادات والمديرية العامة للمالية بما يؤدي إلى تفعيل دورهما في ضبط الإنفاق وتحسين الجباية وزيادة الواردات.

٣. السعي إلى تحقيق فائض أولي (الفرق بين حجم الواردات المرتقب ومجموع الإنفاق الملحوظ باستثناء خدمة الدين العام) لكسر المنحى التصاعدي لعجز الموازنة الذي يؤدي بدوره إلى التنامي المستمر في الدين العام. إن تحقيق فائض أولي في الموازنة يشكل الحلقة الأولى من سلسلة الإجراءات المالية، وعاملاً لا مهماً في دعم الثقة بجدية الدولة وتصميمها على معالجة الوضعين المالي والاقتصادي.

تبين الفقرات التالية تحليلاً للتقديرات العائدة للإيرادات المرتقبة والنفقات الملحوظة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وذلك بالمقارنة مع المعلومات العائدة لقوانين الموازنات للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

يبين الجدول رقم (٢ - ١) أدناه التوزيع الإجمالي المقارن للإنفاق والواردات حسب ما هو وارد في قوانين موازنات الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

جدول رقم ٢ - ١

الانفاق الملحوظ والواردات في قوانين موازنات الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

موازنة وخزينة	موازنة وخزينة	موازنة وخزينة	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مليارات الليرات اللبنانية
٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢						مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)
٩,٤٠٠	٨,٦٠٠	١٠,١٢٥	٩,٣٧٥	٩,٩٠٠	٨,٥٩٠	٨,٣٩٥	٧,٣٢٠	أ - النفقات الجارية منها:
٠	٨,٢٠٣		٨,٥٥١	٨,٧١٢	٧,٨٥٤	٧,٤٩٥	٦,٧٦٦	* كلفة الدين العام
٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٦٢٠	٤,٥٠٠	٤,٣١٢	٤,١٩٧	٣,٦٢٥	٣,٣٥٢	
٠٠	٣٩٧	٠٠	٨٢٤	١,١٨٨	٧٣٦	٨٩٨	٥٥٤	ب - النفقات الاستثمارية
٦,٨٧٥	٦,٤٧٥	٥,٨٥٠	٥,٥٠٠	٤,٩٠٠	٥,٣٨٩	٤,٩٩٠	٤,٦٠٠	مجموع الواردات المرتقبة
٢,٥٢٥	٢,١٢٥	٤,٢٧٥	٣,٨٧٥	٥,٠٠٠	٣,٢٠١	٣,٤٠٥	٢,٧٢٠	العجز المرتقب
٠٠	١,٨٧٥	٠٠	٦٢٥	- ٧٠٠	٦٩٩	٤٩٥	٤٨٠	الفائض (-) أو العجز الأولي
٢,٢٦,٨٦	٢,٢٤,٧١	٢,٤٢,٢٢	٢,٤١,٣٣	٢,٥٠,٥١	٢,٣٧,٢٦	٤٠,٣١	٢,٣٧,١٦	نسبة العجز إلى النفقات

* المصدر: قوانين موازنة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣
* متوقع: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

وتجدر الإشارة إلى أن مقارنة حساب الموازنة والخزينة لقانون موازنة عام ٢٠٠٢ والعام ٢٠٠٣ هو على الشكل التالي :

- * مجموع الإنفاق المرتقب موازنة وخزينة للعام ٢٠٠٣ : $٨٠٠ + ٨,٦٠٠ = ٩,٤٠٠$ مليار ليرة
 - * مجموع الإنفاق المرتقب موازنة وخزينة للعام ٢٠٠٢ : $٩,٣٧٥ + ٧٥٠ = ١٠,١٢٥$ مليار ليرة
 - * مجموع الواردات المرتقبة موازنة وخزينة للعام ٢٠٠٣ : $٦,٤٧٥ + ٤٠٠ = ٦,٨٥٠$ مليار ليرة
 - * مجموع الواردات المرتقبة موازنة وخزينة للعام ٢٠٠٢ : $٥,٥٠٠ + ٣٥٠ = ٥,٨٥٠$ مليار ليرة
- ويبين الجدول رقم (٢ - ٢) ادناه، أرقام الموازنات وحسابات الخزينة المقدرة للسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

جدول رقم ٢ - ٢

أرقام الموازنات وحسابات الخزينة المقررة للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

مليارات الليرات اللبنانية	موازنة وخزينة				موازنة	موازنة وخزينة	موازنة	موازنة وخزينة
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١				
مجموع نفقات الموازنة (أ+ب)	٧,٩٠٦	٨,٤٥٢	١٠,٤٢٤	٧,٧٤٩	٨,٤٨٧	٢٠٠٢	٢٠٠٢	موازنة وخزينة
أ - النفقات (ما عدا خدمة الدين)	٤,٥٥٤	٤,٨٢٥	٦,٢٢٧	٣,٤٣٦	٤,٥٦٥	٣,٨٦٥	٥,٥١٧	١٠,١٣٩
ب - خدمة الدين	٣,٣٥٢	٣,٦٢٧	٤,١٩٧	٤,٣١٣	٤,٣١٣	٤,٦٢٢	٤,٦٢٢	٤,٦٢٢
مجموع الواردات المحققة	٤,٤٤٩	٤,٨٦٨	٤,٥٥٢	٤,٢٩١	٤,٦٥٠	٥,٣٩٩	٥,٨٠٧	٥,٨٠٧
المعجز	٣,٤٥٧	٣,٥٨٤	٥,٨٧٢	٣,٤٥٨	٤,٢٢٨	٣,٠٨٨	٤,٣٣٢	٤,٣٣٢
نسبة المعجز إلى النفقات	٪٤٣,٧٣	٪٤٢,٤٠	٪٥٦,٣٣	٪٤٤,٦٣	٪٤٧,٦٣	٪٣٦,٣٩	٪٤٢,٧٣	٪٤٢,٧٣
	٪٣٧,١٦	٪٤٠,٣١	٪٣٧,٢٦	٪٥٠,٥١	٪٥٠,٥	٪٤١,٣٣	٪٤٢,٤٢	٪٤٢,٤٢

* المصدر: وزارة المالية - موازنات ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

أولاً: الإيرادات

قدرت الإيرادات المتوقعة تحقيقها في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بـ ٦,٤٧٥ مليار ليرة لبنانية بالمقارنة مع المبلغ الملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢، وهو ٥,٥٠٠ مليار ليرة، أي بزيادة حوالي ٩٧٥ مليار ليرة وهو ما يعادل زيادةً نسبته ١٧,٧٪.

الجدول رقم ٢ - ٣

كيفية توزيع الإيرادات المرتقبة للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

قانون موازنة ٢٠٠٣	قانون موازنة ٢٠٠٣	قانون موازنة ٢٠٠٢	قانون موازنة ٢٠٠٢	مليارات الليرات اللبنانية
٠٠	٤,٧٢٦	٠٠	٤,٠٣٦	مجموع الإيرادات الضريبية
٠٠	١,٧٤٩	٠٠	١,٤٦٤	مجموع الإيرادات غير الضريبية
٦,٨٧٥	٦,٤٧٥	٥,٨٥٠	٥,٥٠٠	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

لقد استندت هذه الزيادة في تقدير الواردات المرتقبة للعام ٢٠٠٣ على الإجراءات المتخذة والمنوي استمرار اتخاذها لتعزيز الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين، وزيادة بعض المعدلات الضريبية، بالإضافة إلى التحسن المستمر في عائدات ضريبة الأملاك المبنية والزيادة المقترحة على رسوم السير والهاتف.

ومن المقدر أن يبلغ مجموع المبالغ المتوقعة من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة حوالي ١,١٠٠ مليار ليرة، أي بزيادة ٣٠٠ مليار ليرة عما كان ملحوظاً في موازنة العام ٢٠٠٢ وذلك لشمول هذه الضريبة كامل عام ٢٠٠٣ وليس أحد عشر شهراً كما كان في العام ٢٠٠٢، كما ولتطبيقها على المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها ٣٠٠ مليون ليرة سنوياً، عوضاً عن حدود مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً المعتمد حالياً، وذلك ابتداءً من العام ٢٠٠٣.

كما ستنتج هذه الزيادة والبالغة ٢٧٥ مليار ليرة من ارتفاع الإيرادات المرتقبة من ضريبة الدخل من جراء تعزيز الجباية والبدء بتطبيق الأسلوب الجديد في ضريبة الأجور والرواتب وإطلاق العمل في دائرة المكلفين الكبار.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ قد اقترح العمل بضريبة الدخل على معاشات التقاعد بنفس المعدلات المعمول بها للمداخيل العادية للعاملين والتي يجعلها تستفيد من ذات الإعفاءات المطبقة على مداخيل العاملين بحيث إن رب العائلة المتزوج والذي له أربعة أولاد والذي يستفيد من معاش تقاعدي لا يخضع لأي ضريبة دخل إذا كان دخله الشهري في حدود مليون ليرة لبنانية ويخضع لمعدلات تبدأ باثنين بالمائة على الشطور التي تبلغ خمسمائة ألف ليرة شهرياً وأربعة بالمائة على الشطور التي تبلغ ٧٥٠ ألف ليرة شهرياً زيادة عن الشرط الأول.

ويعني ذلك بأن الغالبية الساحقة من المتقاعدين لن تخضع لأي ضريبة دخل على الإطلاق. كذلك كان مشروع قانون الموازنة قد لحظ تطبيق ضريبة الدخل على تعويضات نهاية الخدمة بنسبة ٥٪. إلا أن هذين الاقتراحين تقرر عدم الموافقة عليهما من قبل لجنة المال والموازنة.

من جهة أخرى فإنه من المتوقع ازدياد الرسوم على الأملاك المبنية بقيمة ٦٨ مليار ليرة، منها ٣٣ مليار ليرة متوقع تحققها من الضريبة على الأملاك المبنية و٣٥ مليار ليرة ضريبة على معالجة مشكلة الأملاك البحرية.

١. الإيرادات الضريبية:

نورد في الفقرات التالية تحليلاً مفصلاً للإيرادات الضريبية المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ تشكل الإيرادات الضريبية حوالي ٧٣,٠٪ من مجموع الإيرادات المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٧٣,٤٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٢ - ٤
تفاصيل الإيرادات الضريبية للأعوام: ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ و ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

قانون موازنة	محصل موازنة	قانون موازنة	محصل موازنة	قانون موازنة	محصل موازنة	قانون موازنة	محصل موازنة	مليارات الليرات اللبنانية
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	ضريبة على الدخل ورووس الأموال
١,٠٠٠	٧٢٧	٦٥٠	٦٢٧	٧٥٨	٥٠٠	٦٨٣		ضريبة على الأملاك
٤٠٠	٣٠٠	٣٣٢	٢٧٣	٤٠٣	٢٧٤	٤٢٥		الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
٢,٢٩٦	١,١٦٢	١,٩٤٠	١,٠١٤	١,٠٦٧	٩٠٣	١,٠٩١		الرسوم على التجارة والمبادلات التجارية
٧٨٠	١,٦١٨	٨٧٩	٨٥٦	٩٦٠	١,٠٦٦	١,٢٥٠		الإيرادات الضريبية الأخرى
٢٥٠	١٨٩	٢٣٥	١٩٠	٢٥٩	١٩٢	٢٨٢		
٤,٧٢٦	٣,٩٩٦	٤,٠٩٨	٢,٩٦٠	٣,٤٤٧	٢,٩٣٥	٣,٧٣١		المجموع

* المصدر: قوانين موازنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣.

أ - قدرت الإيرادات الناتجة عن جباية الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال في قانون موازنة ٢٠٠٣ بحوالي ١,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة قدرها ٥٣,٨٪ بالمقارنة مع قانون موازنة ٢٠٠٢ وزيادة تبلغ ٣٧,٦٪ عما جرى تحصيله في العام ٢٠٠٢، ومن جهة أخرى يشكل هذا البند حوالي ٢١٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ١٥,٩٪ مما كان عليه مجموعها في قانون موازنة ٢٠٠٢. فقد قدرت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل والأرباح ورؤوس الأموال في قانون موازنة ٢٠٠٢ بحوالي ٦٥٠ مليار ليرة لبنانية، أما المبالغ المحصلة خلال العام ٢٠٠٢ فقد بلغت حوالي ٧٢٧ مليار. وتعود هذه الزيادة إلى أن إيرادات التسوية الضريبية التي أخذت بعين الاعتبار عند إعداد قانون موازنة العام ٢٠٠١ والتي كانت إيراداتها مقدرة بحوالي ١٠٠٠ مليار ليرة لم يتم تحصيلها في العام ٢٠٠١ بسبب إقرار القانون في نهاية العام ٢٠٠١ مما لم يسمح تطبيقه آنذاك. علماً أنه قد تم احتساب مبالغ التسوية الضريبية في العام ٢٠٠٢ من ضمن الضريبة على الدخل ورؤوس الأموال.

إلى جانب ذلك فقد تم فرض ضريبة ٥٪ على الفوائد الدائنة، حسابات الودائع، شهادات الإيداع وسندات الدين للمقيمين وغير المقيمين، وقد قدرت الإيرادات المرتقبة من هذا المصدر في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية إضافية سوف تشكل جزءاً من ضريبة الباب الثالث (الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة).

تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة المالية تعتمد إلى إعداد التحضيرات القانونية والإدارية اللازمة للبدء بتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان. وتعتبر هذه الضريبة الوسيلة العملية المعتمدة في أغلب دول العالم، وهذا الأمر يتطلب تعديلات قانونية وإجراءات تدعم الإصلاحات التي ترغب وزارة المالية في إدخالها على مديرية الواردات في الوزارة بما في ذلك العمل على إنشاء ثلاث دوائر جديدة تتعلق بتطبيق أساليب حديثة وممكنة على آليات تطبيق الضريبة على الأرباح وكذلك الضريبة على الأجور والرواتب ودائرة المكلفين الكبار، والتي تأمل الوزارة الدعم العملي في مجلس النواب لإقرار هذه التعديلات وهو ما جرى إقراره من خلال تعديلين لمادتين في قانون ضريبة الدخل وقانون المحاسبة العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن حملة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية يتوزعون على الشكل التالي:

- المؤسسات المالية
- المؤسسات العامة
- الجمهور
- مصرف لبنان

تعتبر المؤسسات المالية العاملة في لبنان المكتتب الرئيسي الأول في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية، إذ تبلغ حصتها ما يزيد عن ٧٠٪ من مجموع السندات المكتتب بها، وتشكل حصة الجمهور حوالي ١٥٪ من مجموع الاكتتابات. أما حصة القطاع العام فإنها تبلغ حوالي ١٥٪ وذلك بما فيها مؤسسة الضمان الاجتماعي.

أما في ما خص إخضاع الفوائد التي يحصل عليها حملة هذه السندات إلى ضريبة الدخل، فإنه تجدر الإشارة إلى أن إيرادات المؤسسات المالية الإجمالية تتضمن الإيرادات من سندات الخزينة، وبالتالي فإن أرباحها المحققة على أرباحها الناتجة عن سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية وهي جميعها تخضع لضريبة الدخل بمعدل ١٥٪، وتخضع أيضاً لضريبة توزيع الأرباح بمعدل ١٠٪.

بناءً على ذلك، وإذا ما أرادت الدولة اللبنانية تطبيق ضريبة دخل خاصة على إيرادات محفظة المؤسسات المالية من سندات الخزينة لكانت حصيلة الدولة الضريبية أقل بكثير من حصيلة الضريبة المطبقة حالياً.

ب - الإيرادات المرتقبة من الضريبة على الأملاك:

قدرت الإيرادات المرتقبة من الضريبة على الأملاك في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة بنسبة ٢٠,٥٪ عما لحظه قانون موازنة العام ٢٠٠٢. وتعود هذه الزيادة للأسباب التالية:

١. إقرار قانون معالجة مخالفات الأملاك البحرية الذي ينبغي الإسراع في إقراره حيث من المتوقع أن تسهم الإيرادات الضريبية على الأملاك البحرية بزيادة الواردات بحوالي ٣٥ مليار ليرة، وذلك بمعزل عن الإيرادات التي يمكن أن تنتج عن معالجة المخالفات على الأملاك البحرية فيما خص الماضي والمقدرة بحوالي ٤٥ مليار ليرة والملحوظة في البند ٢٩٩٠٣ (إيرادات ناتجة عن معالجة الأملاك البحرية) من قانون موازنة العام ٢٠٠٣.

٢. إنجاز مشروع القانون التعديلي العائد لضريبة الأملاك المبنية الموجود لدى اللجنة الوزارية، والعمل على إقراره في مجلس النواب مما يسهم في تطبيق الضريبة بشكل أفضل وأعدل وأكثر مردودية للخزينة وأكثر تحفيزاً للاستثمارات في هذا القطاع ولاسيما بما يؤدي إلى تحفيز قطاع البناء المعد للتأجير.

٣. النتائج المحققة وكذلك التحسن الحاصل والمرتب في الحركة العقارية والتي أسهم ويسهم فيها إقرار قانون تملك العقارات من غير اللبنانيين لتحفيز الاستثمار في القطاع العقاري والذي

بدأ تطبيقه في آذار ٢٠٠١. وبناءً لذلك القانون فقد تم تخفيض رسوم التسجيل العقارية إلى ٥٪ للبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء بعد أن كانت تلك النسبة ٦,٥٪ و ١٦,٥٪ على التوالي. وقد أدى هذا القانون إلى زيادة استثمارات غير اللبنانيين عامة والأشقاء العرب خاصة لإقامة مشاريع استثمارية وسياحية وصناعية على الأراضي اللبنانية.

٤. تحصيل ضريبة الأملاك المبنية للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و العام ٢٠٠١ بعد تجهيز جداول الدفع في العام الحالي حيث من المتوقع أن تسهم بزيادة الواردات بمبلغ ٢٣ مليار ليرة على ضريبة الأملاك المبنية بحيث قدرت ضريبة الأملاك المبنية بـ ١٠٥ مليارات ليرة مقارنة مع ٧١ مليار ليرة مما كان ملحوظاً في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

ج - تبلغ الإيرادات المقدرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ والناجمة عن الرسوم الداخلية على السلع والخدمات بحوالي ٢,٢٩٦ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة قدرها ١٨,٣٪ بالمقارنة مع ما كان ملحوظاً في قانون موازنة ٢٠٠٢. ويشكل هذا البند حوالي ٤٩,٣٪ من مجموع الإيرادات الضريبية مقابل ٤٩٪ في قانون موازنة ٢٠٠٢. وتعود هذه الزيادة للأسباب التالية:

١. قدرت المبالغ المتوقعة من حصيلة ضريبة القيمة المضافة بحوالي ١,١٠٠ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٣ أي بزيادة ٣٠٠ مليار ليرة على ما كان ملحوظاً موازنة العام ٢٠٠٢ وذلك لشمول الضريبة كامل عام ٢٠٠٣ وليس أحد عشر شهراً كما في العام ٢٠٠٢، ولتطبيقها على المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها ٣٠٠ مليون ليرة سنوياً، عوضاً عن ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً المعتمدة حالياً وذلك ابتداءً من العام ٢٠٠٣.

٢. قدرت المبالغ المتوقعة من الرسوم على التبغ والتبناك بحوالي ١٦٠ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٣ مقارنة مع ٩٠ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٢، أي بزيادة قدرها ٧٠ مليار ليرة ونسبتها ٧٨٪. وتعود هذه الزيادة إلى استبدال جزء من الرسم الجمركي على التبغ والتبناك برسم استهلاك داخلي على السلع والخدمات.

٣. قدرت المبالغ المتوقعة من الرسوم على السيارات بحوالي ٩٥ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٣ مقارنة مع ٨٩ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٢، أي بزيادة قدرها ٧٪.

د - قدرت الإيرادات المرتقب تحصيلها من الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٧٨٠ مليار ليرة لبنانية مقابل ٨٧٩ مليار ليرة لبنانية، أي بانخفاض نسبته ١١,٣٪، وتشكل هذه الإيرادات ١٦,٧٪ من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ٢٢٪ وردت في قانون موازنة العام ٢٠٠٢. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع حركة الاستيراد اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٢ بعد النمو المطرد الذي عرفته الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٠١ التي سبقت تطبيق الضريبة على القيمة

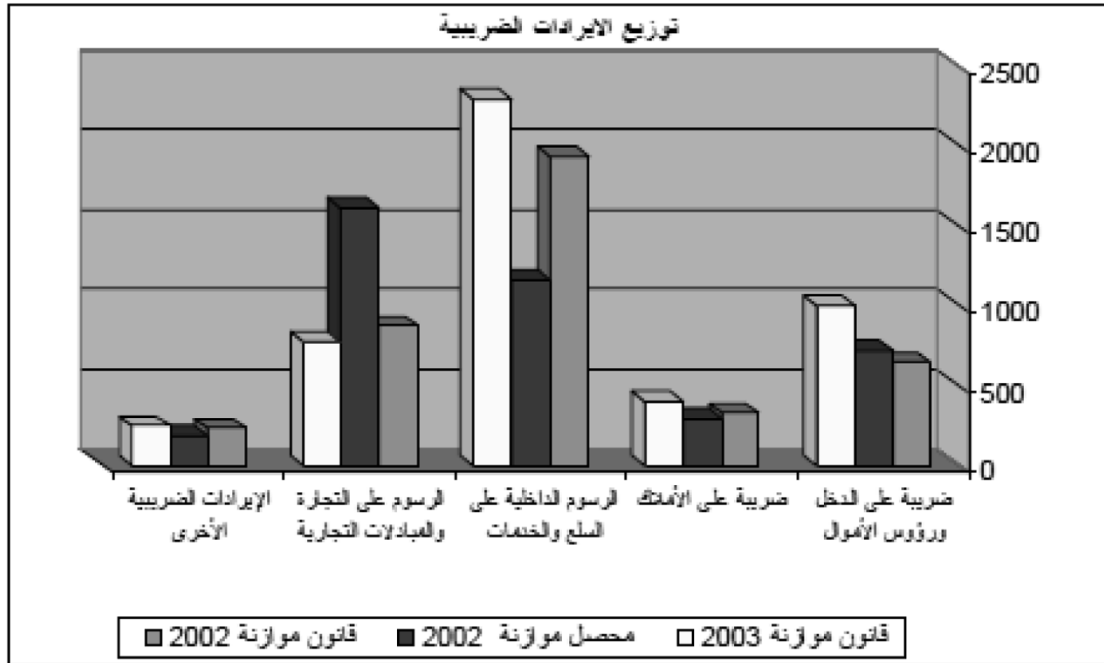
المضافة في شباط ٢٠٠٢، وإلى استبدال جزء كبير من الرسم الجمركي برسم داخلي تحسباً واحتواء للاتفاقات الثنائية ما بين لبنان وباقي الدول كالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هـ - قدرت الإيرادات الضريبية الأخرى في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بمبلغ ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٢٣٥ ملياراً في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٦,٣٪. ويعود هذا إلى العائدات المرتقبة من الرسم المهني المقطوع والمقدرة بحوالي ٤٥ مليار ليرة لبنانية الذي ينبغي أن تبدأ جبايتها في العام ٢٠٠٣ بعد انتهاء مفعول التمديد الأخير لقانون التسويات الضريبية.

بناء على ما ورد أعلاه، فإن مجموع الإيرادات الضريبية المتوقعة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ سوف يبلغ ٤,٧٢٦ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٤,٠٣٦ مليار ليرة لبنانية ملحوظة في موازنة العام ٢٠٠٢ وهي تزيد بنسبة ١٧,١٪ عما جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

ويبين الرسم البياني رقم (٢ - ١) أدناه توزيع الإيرادات الضريبية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وما جرى تحصيله خلال العام ٢٠٠٢، ومقارنتها مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠٣

الرسم البياني رقم (٢ - ١) توزيع الإيرادات الضريبية المرتقبة على السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ والمحصل خلال سنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢



* المصدر قانوني موازنة: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

٢ - الإيرادات غير الضريبية

تشكل الإيرادات غير الضريبية ما نسبته ٢٧٪ من مجموع الإيرادات المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣، حيث تبلغ ١,٧٤٩ مليار ليرة لبنانية وهي تزيد بما نسبته ١٩,٥٪ عن الإيرادات غير الضريبية الملحوظة في قانون موازنة ٢٠٠٢ والتي بلغت ١,٤٦٣ مليار ليرة. ومن المتوقع أن ترتفع حصيلة الإيرادات غير الضريبية نتيجة ازدياد الإيرادات من وزارة المواصلات بقيمة ٣٨٠ مليار ليرة نتيجة التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء وكذلك من حصيلة الواردات من الهاتف الخليوي.

الجدول رقم ٢ - ٥

التوزيع المفصل للإيرادات غير الضريبية للأعوام: ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

قانون موازنة ٢٠٠٣	محصل موازنة ٢٠٠٢	قانون موازنة ٢٠٠٢	محصل موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠١	بمليارات الليرات اللبنانية
١,١٨٠	٩٣٣	٨٩٨	٨٠٠	٧٣٧	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة وأملاك الدولة الخاصة
٤١٥	٣٧٣	٤٤٤	٣٨٦	٤٢١	الرسوم والعائدات الادارية والمبيعات
٢٧	٢٢	١١	٣٤	١٠	الغرامات والمصادرات
١٢٧	٧٥	١١١	٨١	٢٨٥	الإيرادات غير الضريبية الأخرى
١,٧٤٩	١,٤٠٣	١,٤٦٤	١,٣٠١	١,٤٥٣	المجموع

* المصدر: قوانين موازنات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

أما تفاصيل التوزيع المبين في الجدول رقم (٢ - ٥) فهي مبينة في الفقرات التالية:

أ - قدرت الإيرادات المرتقبة من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة بحوالي ١,١٨٠ مليار ليرة، أي بزيادة نسبتها ٤,٣١٪ عما جرى ارتقابه في موازنة العام ٢٠٠٢. وتشكل هذه الواردات ما نسبته ٦٧,٥٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية، مقابل ٦١,٣٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢. ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

- زيادة ٥٦,٧٪ على الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث قدرت بمبلغ ١,٠٥٠ مليار ليرة (٦٥٤ مليار ليرة من الهاتف الثابت و٣٩٦ مليار ليرة من الهاتف الخليوي) في قانون موازنة ٢٠٠٣ مقابل مبلغ ٦٧٠ مليار ليرة ملحوظ في قانون الموازنة

العامة للعام ٢٠٠٢، ومبلغ ٧٩٩ مليار ليرة كان ملحوظاً كفاً في موازنة وزارة الاتصالات للعام ٢٠٠٢، ويعود السبب في ذلك إلى :

* زيادة التعرف على التخابر الثابت من ٤٠ ليرة لبنانية في الدقيقة إلى ٤٩ ليرة لبنانية في الدقيقة .

* زيادة الاشتراكات الشهرية على الهاتف الثابت من ١٢,٠٠٠ ليرة لبنانية إلى ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية .

* الزيادة المرتقبة في عدد المشتركين في الهاتف الثابت خلال العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٠٠,٠٠٠ مشترك .

ب - قدرت الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ٤١٥ مليار ليرة، وهي تتألف من ٣٤٦ مليار ليرة رسوم إدارية تشتمل على رسوم الكتاب العدل، ورسوم الأمن العام، ورسوم السير و١٦ مليار ليرة عائدات إدارية، أي بانخفاض نسبته ٦,٣٪ عن ما تم ارتفاعه في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ . ويشكل هذا البند حوالي ٢٤٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية مقابل ٣٠٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وتشكل هذه الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات زيادة ٢٩٪ على إيرادات رسوم السير، ويعود ذلك إلى زيادة رسوم السير والميكانيك على بعض فئات السيارات بنسب تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪

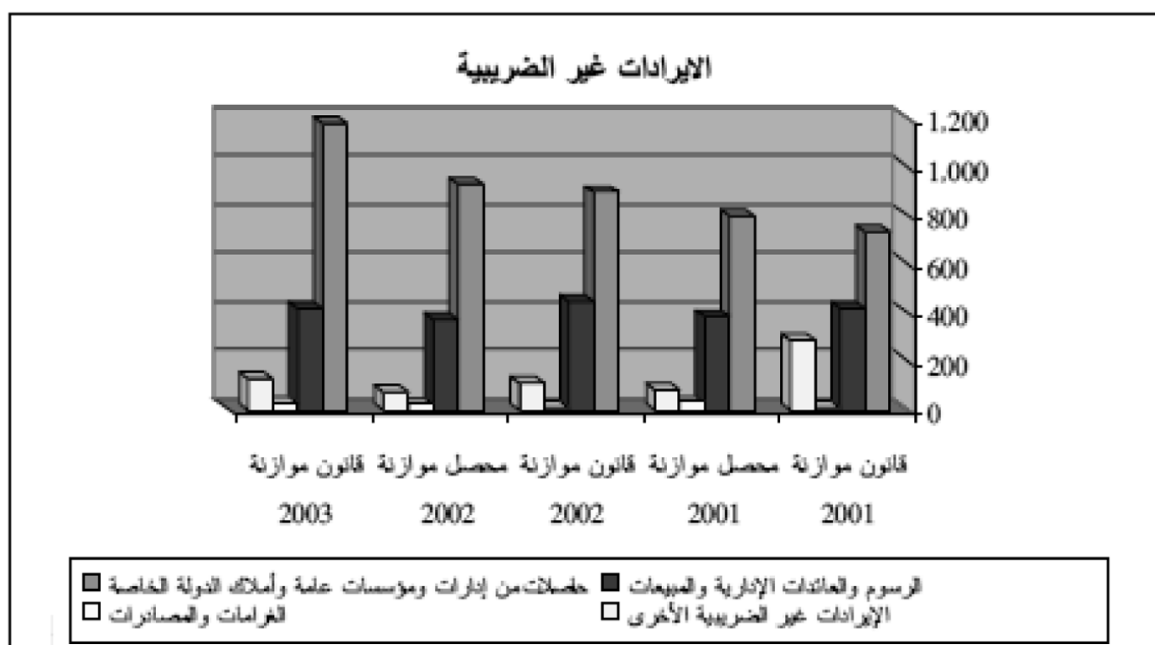
ج - قدرت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بمبلغ ١٢٧ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٣ مقارنة مع ١١١ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ١٤٪ . وتشمل الحسومات التقاعدية (٧٥ مليار ليرة).

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة العاملين في القطاع العام من كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف السنوية لا تتجاوز حوالي ٧,٥٪ مما ستنفقه الدولة في هذا المجال حيث أن المبلغ الملحوظ في الموازنة كإنفاق على معاشات التقاعد وتعويض الصرف من موازنة العام ٢٠٠٣ بلغ ألف مليار ليرة . هذا المبلغ يمثل زيادة قدرها مائة مليار ليرة عما كان ملحوظاً في موازنة العام ٢٠٠٢ وهي زيادة مستمرة نتيجة زيادة عدد المتقاعدين .

من جهة أخرى يعود قسم من الزيادة في الواردات غير الضريبية إلى عائدات الغرامات على معالجة الأملاك البحرية والمقدرة بمبلغ ٤٥ مليار ليرة وذلك إضافة إلى مبلغ ٣٥ مليار ليرة ملحوظ كواردات سنوية، ويشكل هذا البند حوالي ٧,٣٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية مقابل ٧,٦٪ من قانون موازنة العام ٢٠٠٢ .

ويظهر الرسم البياني رقم (٢ - ٢) توزيع الإيرادات غير الضريبية المرتقبة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ما هو ملحوظ في موازنتي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ومع ما جرى تحصيله خلال العام ٢٠٠٢.

الرسم البياني رقم (٢ - ٢) توزيع الإيرادات غير الضريبية المرتقبة على السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ والمحصل خلال سنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢



ثانياً: النفقات

إن جملة الإجراءات التي اعتمدت في وضع قانون موازنة العام ٢٠٠٣، تستند إلى الاستمرار في عملية ضبط الإنفاق التي بدأتها الحكومة في عام ٢٠٠٢ بما يحقق خفضاً ملحوظاً في مجموع الإنفاق مما يؤدي مع الاستمرار في زيادة الواردات إلى زيادة في الفائض الأولي وإلى تقليص عجز الموازنة وبالتالي إلى تقليص حجم الزيادة في الدين العام. كما يفترض أن تترافق مع هذا التخفيض في نفقات الموازنة عمليات إصلاح هيكلية للإدارات، كإعادة النظر بوضع المؤسسات العامة وطريقة عملها وإجراء تعديلات في إدارة النفقات تساهم في تخفيض معدلات الإنفاق للسنوات اللاحقة وفي تحقيق وفر فيها مع زيادة مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

يبلغ مجموع الإنفاق المرتقب في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٨,٦٠٠ مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة مع إنفاق إجمالي بلغ ٩,٣٧٥ مليار ليرة لبنانية تم لحظه في قانون موازنة

العام ٢٠٠٢ أي بتخفيض إجمالي بحدود ٧٧٥ مليار ليرة لبنانية وهو ما يعادل انخفاضاً قدره ٨٪ من مجموع الموازنة حسب ما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ٦) أدناه. ويشتمل هذا الانخفاض على مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة يمثل تخفيضاً في خدمة الدين العام، ناتج عن جملة السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الحكومة والنتائج المحققة في مؤتمر باريس - ٢، وكذلك ما سينتج عن الإجراءات المتخذة بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف، ومبلغ ٣٥٥ مليار ليرة كتخفيض في مجموع الإنفاق خارج خدمة الدين مع الإشارة إلى أن هناك زيادة في كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف تبلغ مائة مليار ليرة عما كان ملحوظاً في العام ٢٠٠٢. وقد شملت هذه التخفيضات جميع الإدارات، بحيث تأتي عملية ترشيد الإنفاق متلائمة مع مبدأ الحفاظ على استقرار التقديمات الاجتماعية من صحة وتعليم وعطاءات أخرى على مستوى مماثل تقريباً لمستواها في قانون موازنة العام ٢٠٠٢، مع التأكيد على ضرورة السعي المستمر لزيادة مردوديتها الاجتماعية (يراجع القسم المتعلق بالإنفاق العائد لهذه الأبواب).

الجدول رقم ٢ - ٦

مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين وكذلك باستثناء معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للأعوام: ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

بمليارات الليرات اللبنانية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	الفرق	نسبة التغير
مجموع النفقات	٩,٩٠٠	٩,٣٧٥	٨,٦٠٠	٧٧٥ -	٨,٣ - ٪
- خدمة الدين العام	٤,٣٠٠	٤,٥٠٠	٤,٠٠٠	٥٠٠ -	١١,١ - ٪
مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين العام	٥,٦٠٠	٤,٨٧٥	٤,٦٠٠	٢٧٥ -	٥,٦ - ٪
مخالفات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	٨٧٨	٩٠٠	١,٠٠٠	١٠٠	١١,١ - ٪
مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين وتعويضات نهاية الخدمة	٤,٧٢٢	٣,٩٧٥	٣,٦٠٠	٣٧٥ -	٩,٤ - ٪

* المصدر: قوانين موازنات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

تجدر الإشارة إلى الزيادة المرتقبة في كلفة معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وذلك بمبلغ مائة مليار ليرة، عما كان عليه مجموعها في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وهي زيادة مستمرة ومتصاعدة خلال الأعوام القادمة إذ صارت تمثل ما قيمته ٢٢٪ من مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين بعد أن كانت تمثل حوالي ٧,٣٪ في العام ١٩٩٤. كما تجدر الإشارة أيضاً وبنتيجة ذلك، إلى أن مجموع الانخفاض الحقيقي في مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، قد بلغ حوالي ٣٧٥ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٣ بالمقارنة مع مجموع الإنفاق المماثل في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها ٩,٤٪ فيما خص عمليات الخزينة، فقد قدرت وزارة المالية مدفوعات الخزينة المتوقعة للعام ٢٠٠٣ بحوالي ٨٠٠ مليار ليرة لبنانية وهذا المبلغ يأخذ بعين الاعتبار إنفاق المبالغ المدورة من الموازنات السابقة وكذلك المدفوعات للبلديات الملحوظة للعام القادم بمبلغ مائتي مليار ليرة. وما سيصار إلى تسديده من كلفة عملية الاستملاك اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية.

وسيجعل ذلك مجموع حجم المدفوعات الإجمالي المرتقب (موازنة وخزينة) يصل إلى حوالي ٩,٤٠٠ مليار ليرة لبنانية. بالمقابل فإنه من المتوقع أن تبلغ واردات الخزينة الإضافية للعام ٢٠٠٣ في حدود ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية، مما يجعل مجموع الواردات المرتقبة (موازنة وخزينة) للعام ٢٠٠٣ في حدود ٦,٨٧٥ مليار ليرة لبنانية (مراجعة الجدول رقم ٢ - ١) وبالتالي يصبح العجز الإجمالي المرتقب (موازنة وخزينة) حوالي ٢,٥٢٥ مليار ليرة لبنانية ونسبة العجز في حدود ٢٧٪.

الجدول رقم ٢ - ٧
تنفيذ موازنات الأعوام: ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

موازنة وخزينة	موازنة وخزينة	موازنة وخزينة		بمليارات الليرات البنانية
		٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
٢٠٠٢	٢٠٠١	١٠,٤٢٤	٨,٤٥٢	٧,٩٠٦
١٠,١٣٩	٨,٨٧٨			
				مجموع النفقات (أ + ب)
٥,٥١٧	٤,٥٦٥	٦,٢٢٧	٤,٨٢٥	٤,٥٥٤
٤,٦٢٢	٤,٣١٣	٤,١٩٧	٣,٦٢٧	٣,٣٥٢
٥,٨٤٦	٤,٦٥٠	٤,٥٥٢	٤,٨٦٨	٤,٤٤٩
٤,٢٩٣	٤,٢٢٨	٥,٨٧٢	٣,٥٨٤	٣,٤٥٧
٪٤٢,٣٤	٪٤٧,٦٢	٪٥٦,٣٣	٪٤٢,٤٠	٪٤٣,٧٣
٪٤٢,٤٢	٠٠	٪٣٧,٢٦	٪٤٠,٣١	٪٣٧,١٦
				نسبة العجز الملحوظ في الموازنة
				نسبة العجز الى النفقات
				مجموع الواردات المحققة
				العجز
				ب - خدمة الدين العام
				أ - النفقات ما عدا خدمة الدين العام

وتتناول الأقسام التالية النفقات المرتقبة للعام ٢٠٠٣ وتحليلها من جوانب عدة من خلال توزيعها على الأسس التالية:

١ - التوزيع الاقتصادي للنفقات

٢ - التوزيع الإداري للنفقات

٣ - التوزيع الوظيفي للنفقات

٤ - الإنفاق الاجتماعي

١ - التوزيع الاقتصادي^(١) للنفقات

يبين الجدول رقم ٢ - ٨ توزيع الإنفاق المرتقب للعام ٢٠٠٣ على أساس التوزيع الاقتصادي لهذا الإنفاق وذلك بالمقارنة مع قانون موازنة العام ٢٠٠٢

الجدول رقم ٢ - ٨

التصنيف الاقتصادي لإجمالي نفقات قانون موازنة عام ٢٠٠٣

بالمقارنة مع قانون موازنة ٢٠٠٢ (بملايين الليرات اللبنانية)

إجمالي النفقات بملايين الليرات اللبنانية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٢	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٣
مواد استهلاكية	١٣٢,٢٢٦	١٢٤,١٢٩	٪١,٤١	٪١,٤٤
خدمات استهلاكية	١١١,٩٨٢	١٠٤,٨٤٠	٪١,١٩	٪١,٢٢
مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها	٢,٠٦١,٤٥٦	٢,١٧٨,٤٧٥	٪٢١,٩٩	٪٢٥,٣٣
التحويلات ^(*)	١,٣٩٧,٢١٤	١,٤٧٠,٧٦٦	٪١٤,٩٠	٪١٧,١٠

(١) من خلال التصنيف الاقتصادي يمكن إبراز أهمية النفقات بالنسبة للدور الاقتصادي الذي يؤديه الإنفاق الملحوظ في الموازنة وتأثيراته على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إجمالي النفقات بملايين الليرات اللبنانية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٢	نسبتها من المجموع العام لنفقات قانون موازنة ٢٠٠٣
نفقات مختلفة	٢٤٥,٣٦٧	٢٣٩,١٥٠	%٢,٦٢	%٢,٧٨
النفقات المالية	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	%٤٨,٠	%٤٦,٥١
النفقات الطارئة والاستثنائية	١٠٢,٨١٤	٨٦,٠٤٦	%١,١٠	%١,٠٠
مجموع النفقات الجارية	٨,٥٥١,٠٥٩	٨,٢٠٣,٤٠٦	%٩١,٢١	%٩٥,٣٩
أراضي	٤٢٥	١٢٥	%٠,٠٠	%٠,٠٠
أبنية	٢,٥٥٠	٥٠٠	%٠,٠٣	%٠,٠١
استثمارات لإنشاء وأشغال الطرق	٢,٧٦٢	٢,١٥٠	%٠,٠٣	%٠,٠٣
استثمارات للإنشاءات المالية	٨,٢٨٨	٥,٠٠٠	%٠,٠٩	%٠,٠٦
تجهيزات	٣٨,٦٧٢	٤٠,٨٦٩	%٠,٤١	%٠,٤٨
إنشاءات قيد التنفيذ	٦٧٧,١٩٦	٢٦٠,٨٠٢	%٧,٢٢	%٣,٠٣
صيانة	٦٣,٦٥٢	٥١,٧٢١	%٠,٦٨	%٠,٦٠
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة/ مادية	٣٠,٣٩٥	٣٥,٤٢٧	%٠,٣٢	%٠,٤١
مجموع اكتساب الأصول الثابتة المادية	٨٢٣,٩٤٠	٣٩٦,٥٩٤	%٨,٧٩	%٤,٦١
مجموع الأصول الثابتة/ المادية والمالية	٨٢٣,٩٤٠	٣٩٦,٥٩٤	%٨,٧٩	%٤,٦١
المجموع العام	٩,٣٧٥,٠٠٠	٨,٦٠٠,٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

* تتضمن هذه التحويلات مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي بقيمة ٥٠ مليار ليرة لبنانية يمثل جزء منها حصة الدولة المتوجبة عن العاملين في الإدارة والباقي يمثل إسهام الخزينة في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وكذلك حصة الرواتب والأجور والعطاءات للعاملين في عدد من مؤسسات الدولة بحوالي ١٧٣ مليار ليرة لبنانية ومبلغ ١,٠٠٠ مليار ليرة مخصصة لمعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة أي ما مجموعه ١,٢٢٣ مليار ليرة. ذلك مما يجعل مجموع مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف حوالي (١,٢٢٣ + ٢,١٧٨) = ٣,٤٠١ مليار ليرة أي ما يعادل ٣٩,٦٪ من مجموع النفقات الملحوظة في موازنة العام ٢٠٠٣، بما فيها كلفة خدمة الدين العام وحوالي ٧٤٪ من مجموع تلك النفقات، باستثناء خدمة الدين العام.

* بالرغم من التخفيض الذي جرى على الإنفاق في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مازالت النفقات الجارية تشكل نسبة عالية من المجموع العام لنفقات قانون موازنة العام ٢٠٠٣ حيث ارتفعت إلى حوالي ٩٥٪ من مجموع الإنفاق.

ويبين الجدول رقم (٢ - ٩) تفصيلاً لأهم الفقرات الواردة في بند التحويلات:

الجدول رقم ٢ - ٩

أهم فقرات بند التحويلات مقارنة بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢
(بملايين الليرات اللبنانية)

بملايين الليرات اللبنانية	٢٠٠٢	٢٠٠٣
* مساهمات داخل القطاع العام	٣١٢,٥٩٧	٢٩٨,٣١٠
منها:		
مساهمات في رواتب وأجور موظفي الجامعة اللبنانية	١٥٨,٥٠٠	١٤٧,١٥٠
مساهمات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠
مساهمات أخرى داخل القطاع العام	١١٩,٣٤٧	١١١,٤٦٠

٢٠٠٣	٢٠٠٢	بملايين الليرات اللبنانية
١٥٦,١٨٥	١٦٢,٨٤٩	* مساهمات لغير القطاع العام
منها:		
١٤٥,٣٨٥	١٥١,٥٧٠	مساهمات على هيئات لا تتوخى الربح
٩,٩٨٤	١٠,٤٦٣	عطاءات الى جهات خاصة
١٠,٨٧٥	١٥,٨٧٥	المساعدات داخل القطاع العام
منها:		
١٠,٨٧٥	١٥,٦٧٥	مساعدات لمؤسسات عامة
١,٠٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة
٦٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	معاشات التقاعد
٣٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	تعويضات نهاية الخدمة
٠٠	٠٠	تحويلات أخرى
١,٤٧٠,٧٦٦	١,٣٩١,٣٢١	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

يلحظ قانون موازنة ٢٠٠٣ انخفاضاً في خدمة الدين العام مقداره ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، ليلغ ٤,٠٠٠ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع ما مجموعه ٤,٥٠٠ مليار ليرة في قانون موازنة ٢٠٠٢، أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها ١١٪. ومرد ذلك عدة أسباب منها:

١. الآثار الإيجابية لما تلحظه الموازنة من تحقيق لفائض أولي قدره حوالي ١,٨٧٥ مليار ليرة.
٢. عمليات التخصيص والتسديد المرتقبة لبعض المرافق العامة التي ستستعمل كامل حصيلتها في خفض جزء من الدين العام وبالتالي في خفض كلفته الإجمالية.
٣. النتائج المترتبة على خفض معدلات الفائدة تدريجياً، وذلك بسبب تضافر:

* جهود الدولة في عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي لخفض الإنفاق وزيادة الواردات،

* نتائج مؤتمر باريس - ٢

* النتائج المترتبة على الإجراءات المعتمدة بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف العاملة في لبنان.

يتضح مما تقدم أن قانون موازنة ٢٠٠٣ يلحظ ارتفاعاً في نفقات الرواتب والأجور (باستثناء معاشات التقاعد وتعويض الصرف) مقداره ١١٧ مليار ليرة لبنانية ليبلغ ٢,١٧٨ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ٢,٠٦١ مليار ليرة جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بهذا الصدد. تعود هذه الزيادة لتوظيف ٢٠٠٠ عنصر في قوى الأمن الداخلي خلال العام ٢٠٠٢ مما أدى إلى زيادة ١٠ مليارات ليرة لبنانية على رواتب وأجور قوى الأمن الداخلي. كما أن إدخال قسم من الأساتذة المتعاقدين إلى ملاك وزارة التربية والتعليم العالي سيؤدي إلى زيادة مقدرة بحوالي ١٨,٥ مليار ليرة لبنانية، دون أن يشمل ذلك كلفة الزيادة على رواتب المعلمين (درجات الإجازات وتعويضات المديرين والمقدرة كلفته السنوية بحوالي ١٦ مليار ليرة). من جهة أخرى فإن مجمل نفقات الأجور والرواتب مضافاً إليها كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف سوف تصبح ٣,١٧٨ مليار ليرة لبنانية.

ويتبين مما تقدم أعلاه، أن مجمل النفقات باستثناء خدمة الدين قد انخفضت بما قيمته ٢٧٥ مليار ليرة لبنانية، أي ما نسبته ٥,٦٪ بالمقارنة مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢.

يتبين مما تقدم أيضاً، أن النفقات والالتزامات الثابتة ما تزال تشكل العبء الأكبر في قانون موازنة الدولة اللبنانية للعام ٢٠٠٣ بعد خدمة الدين العام، فهي تشكل ما يعادل ٤٠٪ (٣,٤٠١ مليار ليرة) من مجموع نفقات مشروع موازنة ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٣٤٪ (٣,٢٠٤ مليار ليرة) من مجموع نفقات قانون موازنة ٢٠٠٢.

إن أهم بنود هذه النفقات هي على الشكل التالي:

- المخصصات والرواتب والأجور التي تبلغ ٢,١٧٨ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٢,٠٦١ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠٢.
- معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة التي تبلغ ١,٠٠٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٩٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٢.
- مساهمات في رواتب وعطاءات لبعض العاملين في القطاع العام تبلغ ١٧٣ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ١٩٣ ملياراً في موازنة العام ٢٠٠٢.
- اشتراكات الضمان الاجتماعي حافظت على مبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٣.

ويبين الجدول رقم (٢ - ١٠) أدناه أرقام الجزئين الأول والثاني لقانون موازنة العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢

الجدول رقم ٢ - ١٠
مبالغ الجزئين الأول والثاني في قانون موازنة العام ٢٠٠٣
وقانون موازنة العام ٢٠٠٢

بمليارات الليرات اللبنانية	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
قانون موازنة العام ٢٠٠٢	٨,٥٥١ (*)	٨٢٤	٩,٣٧٥
قانون موازنة العام ٢٠٠٣	٨,٢٠٣ (**)	٣٩٧	٨,٦٠٠

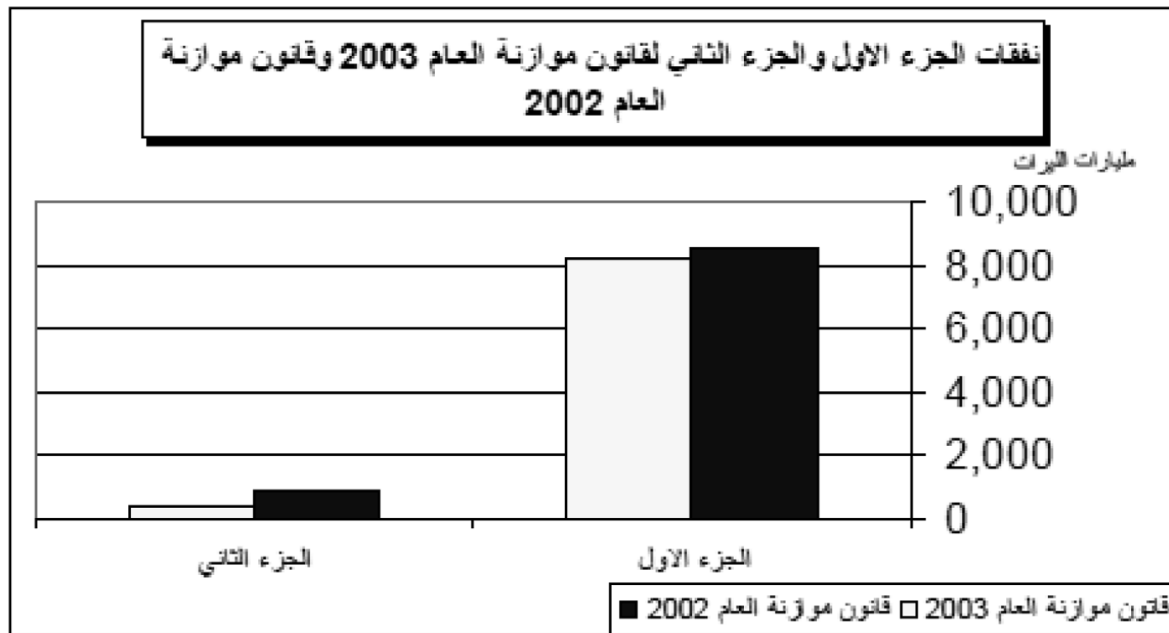
* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

(*) - منها ٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية خدمة دين عام.

(**) - منها ٤,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية خدمة دين عام.

كذلك يظهر الرسم البياني رقم (٢ - ٣) أدناه توزع المجموع العام للنفقات بين جزئها الأول والثاني.

الرسم البياني رقم (٢ - ٣) نفقات الجزء الأول والجزء الثاني لقانون موازنة العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع المبالغ الملحوظة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢



المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

يتبين من الجداول المبينة أعلاه، أن النفقات الجارية أصبحت تشكل ٩٥٪ من مجموع نفقات قانون موازنة العام ٢٠٠٣. وتتكون النفقات الجارية من الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة والبالغة حوالي ٣,٤٠١ مليار ليرة لبنانية (حوالي ٤٠٪ من مجموع الإنفاق بما فيها كلفة خدمة الدين العام وحوالي ٧٤٪ باستثناء خدمة الدين العام)، يضاف إليها خدمة الدين العام البالغة ٤,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية (٤٧٪ من مجموع الإنفاق)، مما يجعل مجموع هذين البندين حوالي ٧,٤٠١ مليار ليرة لبنانية بينما تتوزع النفقات الجارية الأخرى على عدد من البنود الأخرى المتعلقة بإدارة الدولة وبالنفقات الاجتماعية والصحية.

في ضوء ما تقدم، يتركز جهد الحكومة على اتخاذ إجراءات يجب الاستمرار في اعتمادها بما يؤدي إلى تخفيض وترشيد هذا الإنفاق الجاري بما يشتمل عليه من خدمة للدين العام والإنفاق الجاري العادي بهدف تحقيق فائض أولي متزايد في الموازنة. وقد شملت هذه الإجراءات إقرار تخفيضات عامة لبعض بنود الإنفاق الجاري خارج خدمة الدين طالت مختلف الوزارات والإدارات. كما أنها ساعية بشكل جدي لإدخال إصلاحات هيكلية في بعض المؤسسات العامة.

ومن جهة أخرى، وتوصلاً إلى زيادة الإنتاجية في القطاع العام فإنه يتوجب إدخال إصلاحات على الهيكلية الإدارية وزيادة ساعات العمل في الإدارة وإعادة النظر في بعض القوانين التي ترعى عمل الإدارة، كما والنظر في قانون تناقص ساعات العمل للمدرسين، وزيادة ساعات التدريس في الجامعة اللبنانية، بالإضافة إلى دمج بعض الأسلاك العسكرية وإعادة النظر في نظام التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة.

كذلك تقوم الحكومة بإعادة النظر بإنفاق عدد من المؤسسات العامة ووضع تصحيح مالي لكل منها، بالإضافة إلى الشروع في تخصيص عدد منها مما يؤمن واردات إضافية ويؤدي إلى توفير بعض الإنفاق من طريق الاستغناء عن قسم متزايد من تحويلات الخزينة لهذه المؤسسات.

أما فيما يخص ترشيد الإنفاق الاستثماري، فقد شمل التخفيض معظم الإنفاق العائد لجميع الوزارات، كما تم خفض الإنفاق بالنسبة للتجهيزات الفنية والاستثمارات وإنشاء الطرق وصيانتها. وقد جرت هذه التخفيضات بنسب تتلاءم مع أهمية تنفيذ المشاريع المقترحة وضرورتها. واستناداً إلى ذلك فقد جرى خفض الجزء الثاني «أ» إلى ٢٣٤ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٣٩١ مليار في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ بحيث بلغت نسبة التخفيض حوالي ٤٠,٢٪. أما فيما يخص الجزء الثاني «ب»، فقد تم التخفيض بنسبة ٦٢,٥٪ أي ما مجموعه ١٦٢ مليار ليرة بالمقارنة مع ٤٣٣ مليار ليرة تم لحظها في قانون موازنة العام ٢٠٠٢. ذلك يعني أن مجموع

الإنفاق المرتقب في الجزء الثاني قد انخفض من ٨٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ إلى ٣٩٧ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣.

إن ترشيد النفقات الاستثمارية يتم من خلال إعادة النظر بنفقات الجزء الثاني «أ» لجهة ضبطها وبرمجتها. أما فيما خص الجزء الثاني «ب»، فسوف يتم العمل على حصر النفقات بالمشاريع ذات الضرورة القصوى مع وضع سقف سنوية للإنفاق عليها - والتأكيد على إعطاء الأولوية للمشاريع الممولة بمعظم حاجاتها التمويلية من قروض خارجية وذلك من أجل تفعيل استعمال القروض الميسرة الممنوحة للبنان وغير المستعملة لتاريخه لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المناطق اللبنانية والتي يبلغ مجموعها أكثر من ١,٥ مليار دولار مضافاً إليها ما سينتج عما تعهدت به الصناديق لجهة تمويل مشاريع إنمائية واجتماعية نجمت عن مؤتمر باريس - ٢. وتجدر الإشارة أيضاً إلى توافر اعتمادات في موازنات السنوات السابقة لم تنفق من قبل الإدارات بسبب عدم قدرتها على التنفيذ. إضافة إلى ذلك، فقد أمكن تحقيق هذا التخفيض أيضاً بسبب عدم لحظ اعتمادات إضافية جديدة كبيرة للمجالس والصناديق نظراً لتوافر اعتمادات مدورة من سنوات سابقة بإمكانها تغطية معظم حاجاتها للعام ٢٠٠٣.

إن الحكومة مصممة على السير قدماً في هذا المسار وبذل كل الجهود في سبيل ضبط العجز من طريق خفض الإنفاق وترشيده، وكسر حلقة الدين المفرغة مع المحافظة على مستوى الخدمات والتقديمات الاجتماعية والصحية وتعزيز مردودية هذا الإنفاق.

١ - التوزيع الاقتصادي للنفقات

يمكن تحليل نفقات قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وفق التوزيع الاقتصادي على الشكل الآتي:

أ - المواد الاستهلاكية (البند ١١)

يشمل هذا النوع من الإنفاق اللوازم المكتبية والإدارية، ونفقات التشغيل ووسائل النقل، والأدوية والمواد المخبرية، والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، واللوازم المكتبية والمواد الاستهلاكية الأخرى.

قدرت قيمة المواد الاستهلاكية في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٢٤ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ١٣٢ مليار ليرة جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ أي بتخفيض نسبته ٦٪ في ما خص مجموع الإنفاق على هذه المواد في جميع الوزارات.

ب - الخدمات الاستهلاكية (البند ١٢)

يتضمن هذا البند كلفة الإيجارات بمبلغ ٦٧ مليار ليرة ومن أهمها إيجارات وزارة الخارجية للسفارات وكلفة الخدمات المشتركة، والصيانة العادية والتصلّيات الطفيفة، والبريد، والإعلانات، والمطبوعات والعلاقات العامة، وتأمين واستئجار السيارات والآليات، والخدمات الاستهلاكية الأخرى.

قدرت قيمة الخدمات الاستهلاكية في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٠٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ١١٢ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ أي بانخفاض قدره ٦,٣٪.

ج - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها (البند ١٣)

يتضمن هذا البند مخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين والمتعاقدين وأجور الأجراء والمتعاملين والتعويضات والتقديمات إلى العاملين في القطاع العام، والمكافآت، واشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد والنفقات الأخرى للمخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها.

إن حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ تشكل حوالي ٢,١٧٨ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٢,٠٦١ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ أي بارتفاع مقداره ٥,٧٪، وهي تشكل حوالي ٢٥٪ من مجموع النفقات، بما فيها كلفة خدمة الدين العام وحوالي ٤٧٪ بدون كلفة خدمة الدين العام. إلا أن هذا المبلغ لا يمثل كل المبالغ المخصصة في هذا الصدد فهناك مبالغ أخرى تظهر في بند التحويلات وتشمل بعض الرواتب والعطاءات لبعض العاملين في القطاع العام والبالغ مجموعها ١٧٨ مليار ليرة يضاف إليها مبلغ ١,٠٠٠ مليار ليرة يمثل معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة والذي يظهر أيضاً تحت بند التحويلات ومبلغ ٥٠ مليار ليرة مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي. وبالتالي، يصبح مجموع كلفة موظفي القطاع العام الملحوظ في الموازنة ٢,١٧٨ + ١,٢٢٣ = ٣,٤٠١ مليار وتشكل ٤٠٪ من مجمل الإنفاق بما فيها كلفة خدمة الدين العام وحوالي ٧٤٪ بدون كلفة خدمة الدين العام. كما تعود هذه الزيادة في قانون موازنة عام ٢٠٠٣ إلى الزيادات التي طرأت على رواتب المعلمين والأساتذة في وزارة التربية والتعليم العالي والقوانين الرامية إلى تثبيت المتعاقدين وإدخالهم في الملاك بعد إجراء مباراة محصورة، وكذلك تطويع ٢٠٠٠ دركي جديد في قوى الأمن الداخلي خلال العام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٢ - ١١

المخصصات والرواتب والأجور والعطاءات المكتملة لها
والمعاشات وتعويضات الصرف وملحقاتها عام ٢٠٠٣

قانون موازنة ٢٠٠٣	بمليارات الليرات اللبنانية
١٧٣	حصة المخصصات والرواتب والأجور من البند (١٤)
٥٠	احتياطي لتسديد مساهمة الدولة الاجتماعية
٢,١٧٨	المخصصات والرواتب والأجور حسب البند (١٣)
١,٠٠٠	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة البند (١٤ - ٧ - ١ -) و(١٤ - ٧ - ٢)
٣,٤٠١	مجموع المخصصات والرواتب والأجور

* المصدر: قانون موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

يتبين مما تقدم أن كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف السنوية أصبحت تشكل ما نسبته أكثر من ٣٠٪ من مجموع كلفة الأجور والرواتب بما فيها معاشات التقاعد وتعويض الصرف وتمثل من جانب آخر حوالي ٤١,٤٪ من مجموع كلفة الأجور والرواتب كما أنها من جانب آخر أيضاً أصبحت تمثل ما نسبته ٢١,٧٪ من مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين العام.

د. التحويلات (البند ١٤)

قدرت قيمة التحويلات في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بحوالي ١,٤٧١ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع مبلغ ١,٣٩٧ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٢، أي بارتفاع نسبته ٥,٣٪ (٧٤ مليار ليرة). ومرد ذلك إلى زيادة ١٠٠ مليار ليرة لبنانية في تحويلات معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة والتي ارتفعت بمبلغ مائة مليار ليرة ليصبح مجموعها ألف مليار ليرة. وقد تم الحد من الزيادة على هذا البند أيضاً، من خلال خفض التحويلات المقدمة إلى المجالس وبعض المؤسسات العامة.

من جانب آخر فإن باقي النفقات المخصصة للشؤون الاجتماعية (التي لم تحسب في إطار نفقات الوزارات ذات الطابع الاجتماعي) تبلغ ٢٤٩ مليار ليرة لبنانية وهي مفصلة على الشكل التالي:

الجدول رقم ٢ - ١٢
المساهمات والمساعدات ذات الطابع الاجتماعي
قانون موازنة العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

نسبة من المساهمات ذات الطابع الاجتماعي العام	قانون موازنة ٢٠٠٣	قانون موازنة ٢٠٠٢	التبويب بمليارات الليرات اللبنانية
٣٩,٨٤٪	١١١	١١٩	مساهمات أخرى داخل القطاع العام ^(*)
٥٢,٠٥٪	١٤٥	١٥٢	مساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح
٣,٥٩٪	١٠	١٠	عطاءات الى جهات خاصة
٣,٩٥٪	١١	١٦	مساعدات لمؤسسات عامة
٠,٠٧٪	٠,٢	٠,٢	مساعدات أخرى داخل القطاع العام
٠,١٨	٠,٥	٠,٥	مساعدات أخرى لغير القطاع العام
٠,٣٢	٠,٩	٠,١٤	مساعدات خارجية أخرى
١٠٠٪	٢٧٨,٦	٢٩٧,٨٤	المجموع

* المصدر: قانوني موازنة العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.
 (**) تشمل اعتمادات هذا البند مساهمات جارية عادية أخرى تقوم بها الدولة من غير مقابل لا تتوخى الربح داخل القطاع العام. (يراجع في هذا الصدد القسم المتعلق بتطور الإنفاق الاجتماعي على مدى السنوات الماضية).

هـ. خدمة الدين العام (البند ١٧)

بلغت أرقام خدمة الدين العام ٤,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية، أي ما نسبته حوالي ٤٧٪ من إجمالي الموازنة، وهي تتألف من جزئين:

- خدمة الدين العام الداخلي والمقدرة بحوالي ٣,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية
- خدمة الدين العام الخارجي والمقدرة بحوالي ١,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية

لقد كان من المقدر أن ترتفع كلفة خدمة الدين العام إلى حوالي ٥,٥٠٠ مليار ليرة، في ما لو لم تتخذ الإجراءات والسياسات الناجحة التي اعتمدتها الدولة خلال العام ٢٠٠٢ والتي تستمر في

اعتمادها في العام ٢٠٠٣ والتي تلتزم أيضاً باعتمادها خلال السنوات القادمة، مضافاً إليها تداعيات مؤتمر باريس - ٢ والإجراءات المعتمدة مع مصرف لبنان والمصارف اللبنانية.

وقد كان لتضايف هذه الجهود جميعها أثر فعال في تحقيق هذا الخفض في المبالغ المرتقبة من كلفة خدمة الدين العام والتي بدأنا نلاحظ آثارها على معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية، وكذلك على أسعار السندات اللبنانية بالعملات الأجنبية في السوق المالية.

٢ - التوزيع الإداري^(١) للنفقات

يمكن تحليل نفقات قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وفق التوزيع الإداري على الشكل الآتي:

أ - باب رئاسة مجلس الوزراء

بلغ مجموع المبالغ المرصودة لهذا الباب في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ حوالي ٤٣١ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع مبلغ ٧٣٢ ملياراً ملحوظة في العام ٢٠٠٢ أي بانخفاض قدره ٣٠١ ملياراً أو ما نسبته ٤١,١٪. ويشكل هذا الباب ٥,٠٪ من مجموع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٣ مقابل ٧,٨٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٢

يمكن تنفيذ النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء على الشكل التالي:

- مساهمة إلى مؤسسة تشجيع الاستثمارات «إيدال» قيمتها ٥ مليار ليرة لبنانية مقابل ٤ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢
- مساهمة للمجلس الوطني للبحوث العلمية قيمتها ٤,٥ مليار ليرة لبنانية مقابل ٦ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢
- مساهمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قيمتها ١,٠ مليار ليرة مقابل ٣ مليار ليرة في قانون العام ٢٠٠٢
- مساهمة إلى المجلس الأعلى للتخصيص قيمتها ٤ مليار ليرة لبنانية، مقابل ٤,٥ مليار ليرة جرى تأمينها من احتياطي قانون موازنة عام ٢٠٠٢
- مساهمة الموازنة الإدارية لمجلس الإنماء والإعمار بقيمة ٢١ مليار ليرة لبنانية مقابل ١٢ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٢

(١) يحدد التصنيف الإداري نفقات الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن إنفاق الأموال العامة كما وأنه يحدد النفقة على مستوى الوحدات الإدارية المسؤولة والوحدات الفرعية ضمن التنظيم التراتبي.

- مساهمة للموازنة الإدارية للصندوق المركزي للمهجرين قيمتها ٦ مليار ليرة لبنانية مقابل ٦,٧٥ ملياراً في قانون موازنة العام ٢٠٠٢
- مساهمة للموازنة الإدارية لمجلس الجنوب قيمتها ٦ مليار ليرة لبنانية مقابل المبلغ ذاته في العام ٢٠٠٢

ب - أبواب الوزارات الأخرى

تم تخفيض الاعتمادات المخصصة لمعظم الوزارات في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ما تم لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ وذلك تماشياً مع السمة الأساسية لقانون موازنة ٢٠٠٣ وهي ترشيد الإنفاق وتخفيضه.

أما أبرز الوزارات التي طالها ترشيد الإنفاق وتخفيضه فهي:

- تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الداخلية والبلديات من ٣٨٥,٥ مليار ليرة إلى ٣٧٤ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٢,٩٪.
- تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الشباب والرياضة من ٢٢,٣ مليار إلى ١٢,٥ ملياراً أي بانخفاض نسبته ٤٤٪.
- تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الدفاع الوطني من ٨١١,٩ مليار ليرة إلى ٧٨١,٥ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٣,٧٪.
- تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة المالية من ٨٦,٦ مليار ليرة إلى ٨٢ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٥,٣٪.
- تم تخفيض المبالغ الملحوظة لوزارة الاقتصاد والتجارة من ٨,٣ مليار ليرة إلى ٥,٩ مليار ليرة أي بانخفاض نسبته ٢٨,٩٪.

ويبين الجدول رقم (٢ - ١٣) النفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية للإنفاق.

الجدول رقم ٢ - ١٣
نفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية
قانون موازنة العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ والنسب المئوية

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	قانون موازنة عام ٢٠٠٣	الفرق	النسبة من موازنة ٢٠٠٢	النسبة من موازنة ٢٠٠٣
وزارة الدفاع الوطني	٨١١,٨٩٥	٧٨١,٤٥٧	- ٣٠,٤٣٨	%١٦,٦٥	%١٦,٩٩
رئاسة مجلس الوزراء	٧٣٢,٠١٤	٤٣١,٤١٥	- ٣٠٠,٥٩٩	%١٥,٠٢	%٩,٣٨
وزارة الداخلية والبلديات	٣٨٥,٥١٤	٣٧٤,١٤٦	- ١١,٣٦٨	%٧,٩١	%٨,١٣
وزارة الثقافة	١٨,٧٩٩	١٦,١٢٩	- ٢,٦٧٠	%٠,٣٩	%٠,٣٥
وزارة التربية والتعليم العالي	٧٩١,٩٢٦	٨٠٩,٩٤٠	١٨,٠١٤	%١٦,٢٤	%١٧,٦١
وزارة الشباب والرياضة	٢٢,٣٥٨	١٢,٥٠٨	- ٩,٨٥٠	%٠,٤٦	%٠,٢٧
وزارة الأشغال العامة والنقل	١٩٤,٣٠٣	١٤٠,٧٩٤	- ٥٣,٥٠٩	%٣,٩٩	%٣,٠٦
وزارة الصحة العامة	٢٨٩,٥٢٧	٢٨٥,١٣٠	- ٤,٣٩٧	%٥,٩٤	%٦,٢٠
وزارة المالية	٨٦,٦٠٩	٨١,٩٩٣	- ٤,٦١٦	%١,٧٨	%١,٧٨
وزارة الشؤون الاجتماعية	١٠٦,١٧٩	١٠٠,١٠٧	- ٦,٠٧٢	%٢,١٨	%٢,١٨
وزارة الزراعة	٣٤,٨٤٩	٣٤,٢٧٥	- ٥٧٤	%٠,٧١	%٠,٧٥
وزارة الاقتصاد والتجارة	٨,٢٦١	٥,٨٥٠	- ٢,٤١١	%٠,١٧	%٠,١٣
معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	٩٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,٠٢	%٢١,٧٤
سائر الأبواب	٣٧٤,١٣٥	٣٦٢,٨٨٧	- ١١,٢٤٨	%٢٥,٩٥	%٧,٨٩
الاحتياطي	١١٨,٦٣١	١٦٣,٣٧٢	٤٤,٧٤١	%٢,٤٣	%٣,٥٥
المجموع	٤,٨٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- ٢٧٥,٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٣ - التوزيع الوظيفي ٣ للنفقات

ويبين الجدول رقم (٢ - ١٤) كيفية توزيع الإنفاق استناداً إلى التوزيع الوظيفي للإنفاق حيث يظهر الانخفاض الجاري على الإنفاق في جميع الوظائف والذي يبين الجهود المبذولة من الحكومة لضبط الإنفاق وترشيده والذي بدأت الحكومة بتنفيذه في موازنة العام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٢ - ١٤

التوزيع الوظيفي للنفقات (*) موزعة حسب أبواب الإنفاق

قانون موازنة العام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ والنسب المئوية (بملايين الليرات اللبنانية)

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	قانون موازنة عام ٢٠٠٣	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
السلطات العامة والخدمات العامة	١,٣٠٨,٣٢٠	١,٣٩٥,٧٠٧	٨٧,٣٨٧	%١٣,٩٦	%١٦,٢٣
وزارة الدفاع الوطني	٩٠٢,٦٧٢	٨٧٠,٢٥٩	- ٣٢,٤١٣	%٩,٦٣	%١٠,١٢
الأمن والعدل	٣٦٩,٦٥٢	٣٥٥,٧٨٦	- ١٣,٨٦٦	%٣,٩٤	%٤,١٤
وزارة التربية والتعليم العالي	٧٩١,٩٢٦	٨٠٩,٩٤٠	١٨,٠١٤	٨,٤٥	%٩,٤٢
الصحة	٢٨٩,٥٢٧	٢٨٥,١٣٠	- ٤,٣٩٧	%٣,٠٩	%٣,٣٢
الشؤون الاجتماعية	١٥٨,٥١٧	١٦٣,٢٢٥	٤,٧٠٨	%١,٦٩	%١,٩٠
الإسكان وخدمات المجتمع	٧٦,٣٩٤	٨٠,٣٠٣	٣,٩٠٩	%٠,٨١	%٠,٩٣
الثقافة والرياضة والاعلام	٦٣,٩٥٧	٤٩,٩٩٥	- ١٣,٩٦٢	%٠,٦٨	%٠,٥٨
الشؤون الدينية	٣,٢٣٥	٣,١٢٦	- ١٠٩	%٠,٠٣	%٠,٠٤
الشؤون الزراعية	٣٨,٧٨٢	٣٥,٧٨٢	- ٣,٠٠٠	%٠,٤١	%٠,٤٢
الصناعة والطاقة	١٤,٠٨٣	١٠,٣٧٣	- ٣,٧١٠	%٠,١٥	%٠,١٢
المواصلات والاتصالات	١٨٧,٥٠٦	١٣٩,٥٨٦	- ٤٧,٩٢٠	%٢,٠٠	%١,٦٢
شؤون اقتصادية متنوعة	٥٥١,٧٩٦٣	٢٣٧,٤١٨	- ٣١٤,٣٧٩	%٥,٨٩	%٢,٧٦

الوزارات بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	قانون موازنة عام ٢٠٠٣	الفرق	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠١	نسبة التوزيع موازنة ٢٠٠٢
الدين العام	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	- ٥٠٠,٠٠٠	%٤٨,٠٠	%٤٦,٥١
نفقات الموازنة المشتركة	١٥,٦٥٠	٧٧,١٧٦	٦١,٥٢٦	%٠,١٧	%٠,٩٠
احتياطي الموازنة	١٠٢,٩٨١	٨٦,١٩٦	- ١٦,٧٨٥	%١,١٠	%١,٠١
المجموع	٩,٣٧٥,٠٠٠	٨,٦٠٠,٠٠٠	٧٧٥,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

اما الجدول رقم (٢ - ١٥) فيبين التوزيع الوظيفي للنفقات حسب أبوابها باستثناء خدمة الدين .

الجدول رقم ٢ - ١٥

التوزيع الوظيفي للنفقات موزعة حسب الأبواب الرئيسية باستثناء خدمة الدين
(بملايين الليرات اللبنانية)
قانون موازنة العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

الوظيفة بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة عام ٢٠٠٢	قانون موازنة عام ٢٠٠٣	الفرق	نسبة توزعها من العام ٢٠٠٢	نسبة توزعها من العام ٢٠٠٣
السلطات العامة والخدمات العامة	١,٣٠٨,٣٢٠	١,٣٩٥,٧٠٧	٨٧,٣٨٧	%٢٦,٨٤	%٣٠,٣٤
وزارة الدفاع الوطني	٩٠٢,٦٧٢	٨٧٠,٢٥٩	- ٣٢,٤١٣	%١٨,٥٢	%١٨,٩٢
الأمن والعدل	٣٦٩,٦٥٢	٣٥٥,٧٨٦	- ١٣,٨٦٦	%٧,٥٨	%٧,٧٣
وزارة التربية والتعليم العالي	٧٩١,٩٢٦	٨٠٩,٩٤٠	١٨,٠١٤	%١٦,٢٤	%١٧,٦١
الصحة العامة	٢٨٩,٥٢٧	٢٨٥,١٣٠	- ٤,٣٩٧	%٥,٩٤	%٦,٢٠
الشؤون الاجتماعية	١٥٨,٥١٧	١٦٣,٢٢٥	٤,٧٠٨	%٣,٢٥	%٣,٥٥
الإسكان وخدمات المجتمع	٧٦,٣٩٤	٨٠,٣٠٣	٣,٩٠٩	%١,٥٧	%١,٧٥
الثقافة والرياضة والاعلام	٦٣,٩٥٧	٤٩,٩٩٥	- ١٣,٩٦٢	%١,٣١	%١,٠٩
الشؤون الدينية	٣,٢٣٥	٣,١٢٦	- ١٠٩	%٠,٠٧	%٠,٠٧
الشؤون الزراعية	٣٨,٧٨٢	٣٥,٧٨٢	- ٣,٠٠٠	%٠,٨٠	%٠,٧٨
الصناعة والطاقة	١٤,٠٨٣	١٠,٣٧٣	- ٣,٧١٠	%٠,٢٩	%٠,٢٣
المواصلات والاتصالات	١٨٧,٥٠٦	١٣٩,٥٨٦	- ٤٧,٩٢٠	%٣,٨٥	%٣,٠٣
شؤون اقتصادية متنوعة	٥٥١,٧٩٧	٢٣٧,٤١٨	- ٣١٤,٣٧٩	%١١,٣٢	%٥,١٦
نفقات الموازنة المشتركة	١٥,٦٥٠	٧٧,١٧٦	٦١,٥٢٦	%٠,٣٢	%١,٦٨
احتياطي الموازنة	١٠٢,٩٨١	٨٦,١٩٦	- ١٦,٧٨٥	%٢,١١	%١,٨٨
المجموع	٤,٨٧٥,٠٠٠	٤,٦٠٠,٠٠٠	- ٢٧٥,٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

أ - الموازنات الملحقّة

بلغ مجموع أرقام الموازنات الملحقّة ١,٣٧٢ مليار ليرة لبنانية في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وذلك بالمقارنة مع ١,٠٧٧ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٢٧,٣٪ حيث تتركز الزيادة في موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية ولاسيما في ضوء الزيادة المرتقبة على عدد الخطوط الثابتة والزيادات على الاشتراك الشهري وسعر المخابرة وكذلك الزيادة المرتقبة في واردات الهاتف الخليوي.

يبين الجدول رقم (٢ - ١٦) الموازنات الملحقّة

الجدول رقم ٢ - ١٦

الموازنات الملحقّة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ونسبة النموّ (بمليارات الليرات اللبنانية)

بآلاف الليرات اللبنانية	قانون موازنة ٢٠٠١	قانون موازنة ٢٠٠٢	قانون موازنة ٢٠٠٣	نسبة النموّ أو الانخفاض
موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية	١,٠٣٨,٥٢٥	٩٤٤,٠٠٠	١,٢٤٨,٢٩١	٪٩,١٠
موازنة اليانصيب الوطني	٦٩,٥٠٠	٧٤,٠٠٠	٨١,٨٠٠	٪٦,٤٧
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٩٤,٣١٦	٥٩,٤٦٠	٤٢,٣٨٣	٪ - ٣٦,٩٦
المجموع	١,٢٠٢,٣٤١	١,٠٧٧,٤٦٠	١,٣٧٢,٤٧٤	٪١٠,٣٩

* المصدر: قانوني موازنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٤ - الإنفاق الاجتماعي

حرصت الدولة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ على مبدأ الحفاظ، وقدر المستطاع، على التقديرات الاجتماعية من صحة وتعليم وعطاءات أخرى وذلك على مستوى مماثل تقريباً لمستواها في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ مع التأكيد على ضرورة السعي المستمر لزيادة مردوديتها الاجتماعية.

تشكل نسبة الإنفاق في الأبواب التي لها علاقة مباشرة بالجوانب الاجتماعية والملحوظة في الموازنة بما في ذلك كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف، وباستثناء المبالغ الملحوظة لكل من

مجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين والمبيّنة في الفقرتين ٤- ب و ٤- ج، حوالي ٨,١٪ من الناتج المحلي وحوالي ٢٦٪ من مجموع النفقات الملحوظة ما عدا خدمة الدين في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ كما هو مبين في الجدولين (٢ - ١٧) و(٢ - ١٨) ادناه.

الجدول رقم ٢ - ١٧

النفقات المرصودة في الموازنات العامة للوزارات الأكثر صلةً بالشأن الاجتماعي

موازنة الأعوام	وزارة التربية والتعليم العالي والثقافة	وزارة الصحة العامة	وزارة الشؤون الاجتماعية	مجموع الإنفاق الاجتماعي
قانون موازنة ١٩٩٤	٣٣٨	١٢٤	٥٢	٥١٥
قانون موازنة ١٩٩٥	٤٦٧	١٥٩	٦٨	٦٩٤
قانون موازنة ١٩٩٦	٤٠٨	١٥٠	٨٨	٦٤٦
قانون موازنة ١٩٩٧	٥٨٢	١٦٠	٩٥	٨٣٧
قانون موازنة ١٩٩٨	٦٤٨	٢٦١	٩٤	١,٠٣٩
قانون موازنة ١٩٩٩	٦٦٠	٢٥١	٦٨	٩٧٩
قانون موازنة ٢٠٠٠	٧٠٧	٢٧٤	٩٣	١,٠٧٤
قانون موازنة ٢٠٠١	٨٦٣	٣١٥	١٠٧	١,٢٨٥
قانون موازنة ٢٠٠٢	٨٣٣	٢٩٠	١٠٦	١,٢٢٩
قانون موازنة ٢٠٠٣	٨٢٦	٢٨٥	١٠٠	١,٢١١

* المصدر: قانوني موازنات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٢ - ١٨

إجمالي الإنفاق الاجتماعي في الوزارات ذات الصلة في الشأن الاجتماعي

نسبة المجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الموازنة	نسبة المجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي	مجموع الاجمالي للإنفاق الاجتماعي	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة(*)	مليارات الليرات اللبانية قانون موازنة
١٣,٧٢٪	١٦,٦٧٪	٤,٦٦٪	٧١٤	٢٠٠	٥١٤	١٩٩٤
١٧,٣٢٪	٢٣,٨٨٪	٥,٦٢٪	١,٠١٤	٣٢٠	٦٩٤	١٩٩٥
١٥,٢٧٪	٢٥,٥٦٪	٤,٨٢٪	٩٨٦	٣٤٠	٦٤٦	١٩٩٦
٢٠,٠٣٪	٣٤,٥٣٪	٥,٦٣	١,٢٨٩	٤٥٢	٨٣٧	١٩٩٧
٢١,٣٠٪	٣٩,٢٨٪	٦,٣٦٪	١,٥٥٩	٥٢٠	١,٠٣٩	١٩٩٨
٢٠,٥٢٪	٣٦,١٢٪	٦,٩٤٪	١,٧٢٣	٧٤٤	٩٧٩	١٩٩٩
٢٢,٧٠٪	٤٤,٣٦٪	٧,٨٥٪	١,٩٤٩	٨٧٥	١,٠٧٤	٢٠٠٠
٢١,٨٥٪	٣٨,٧٠٪	٨,٦١٪	٢,١٦٣	٨٧٨	١,٢٨٥	٢٠٠١
٢٢,٧٠٪	٤٣,٦٧٪	٨,١٤٪	٢,١٢٩	٩٠٠	١,٢٢٩	٢٠٠٢
٢٥,٧١٪	٤٨,٠٦٪	٨,٠٩٪	٢,٢١١	١,٠٠٠	١,٢١١	٢٠٠٣

* المصدر: قوانين موازنات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

* يشكل الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة، النفقات المتعلقة بالوزارات ذات الشأن الاجتماعي وهي: وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات التربية والتعليم العالي والثقافة.

يتبين مما يظهره الجدولان السابقان أن النفقات الاجتماعية المرصودة في الموازنة في تصاعد مستمر منذ العام ١٩٩٤ وحتى تاريخه. فقد ارتفعت نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي من ٤,٧٪ في العام ١٩٩٤ إلى ٨,١٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٣. كذلك

ارتفعت نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين من ١٦,٧٪ في العام ١٩٩٤ إلى ٤٨,٠٦٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٣، بينما ارتفعت نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من مجمل نفقات الموازنة من ١٣,٧٪ في العام ١٩٩٤ إلى ٢٥,٧٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٣. هذه الأرقام تبين بوضوح مدى الاهتمام الذي أولته وتوليه الحكومات المتعاقبة للشأن الاجتماعي ومدى الحرص الذي تمارسه لزيادة المخصصات المالية الملحوظة في الموازنات في هذا الخصوص.

الجدول رقم ٢ - ١٩

إجمالي الإنفاق الاجتماعي دون معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة في الوزارات ذات الصلة في الشأن الاجتماعي

مليارات الليرات البنانية قانون موازنة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة(*)	نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة
١٩٩٤	٥١٤	٣,٣٥٪	١٢,٠٠٪	٩,٨٨٪
١٩٩٥	٦٩٤	٣,٨٥٪	١٦,٣٤٪	١١,٨٥٪
١٩٩٦	٦٤٦	٣,١٦٪	١٦,٧٥٪	١٠,٠٠٪
١٩٩٧	٨٣٧	٣,٦٦٪	٢٢,٤٢٪	١٣,٠١٪
١٩٩٨	١,٠٣٩	٤,٢٤٪	٢٦,١٨٪	١٤,٢٠٪
١٩٩٩	٩٧٩	٣,٩٤٪	٢٠,٥٢٪	١١,٦٦٪
٢٠٠٠	١,٠٧٤	٤,٣٣٪	٢٤,٤٤٪	١٢,٥١٪
٢٠٠١	١,٢٨٥	٥,١٢٪	٢٢,٩٩	١٢,٩٨٪
٢٠٠٢	١,٢٢٩	٤,٧٠٪	٢٥,٢١٪	١٣,١٠٪
٢٠٠٣	١,٢١١	٤,٤١٪	٢٦,١٨٪	١٤,٠١٪

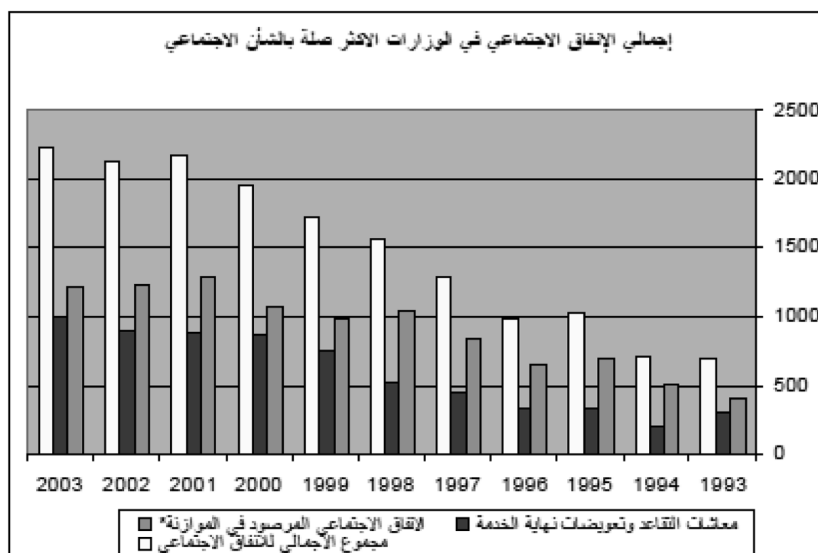
- المصدر: قوانين موازنات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

* يشكل الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة، النفقات المتعلقة بالوزارات ذات الشأن الاجتماعي وهي: وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات التربية والتعليم العالي والثقافة.

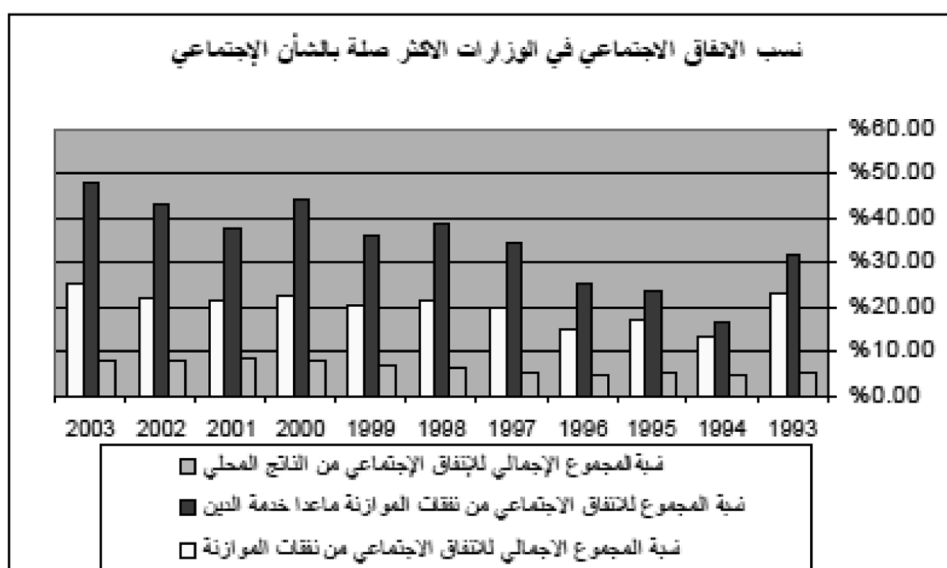
أما بالنسبة للإنفاق الاجتماعي من دون معاشات وتعويضات نهاية الخدمة فقد بلغت في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ حوالي ١,٢١١ مليار ليرة، ويشكل ١٤٪ من إجمالي الموازنة و٤,٤١٪ من

مجموع الناتج القومي . ويلاحظ أن نسبة الإنفاق الاجتماعي من مجموع الإنفاق في الموازنة هو في تصاعد مستمر منذ موازنة العام ٢٠٠٠ .

الرسم البياني رقم (٢ - ٤) إجمالي الإنفاق الاجتماعي في الوزارات الأكثر صلة بالشأن الاجتماعي



الرسم البياني رقم (٢ - ٥) النسب الإجمالية للإنفاق الاجتماعي في الوزارات ذات الصلة بالشأن الاجتماعي



أ. معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

بلغت المبالغ الملحوظة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١,٠٠٠ مليار ليرة مقابل ٩٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ١١٪ وتشكل ١١,٦٣٪ من مجموع النفقات في الموازنة وحوالي ٢١,٧٤٪ من مجموع النفقات في الموازنة باستثناء خدمة الدين العام.

الجدول رقم ٢ - ٢٠

تطور معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الملحوظة في موازنات السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ (بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	مليارات الليرات اللبنانية
٨,٦٠٠	٩,٣٧٥	٩,٩٠٠	٨,٥٩٠	٨,٣٩٥	٧,٣٢٠	٦,٤٣٣	٦,٤٥٨	٥,٦٣٠	٤,١٠٦	مجموع الموازنة
٤,٦٠٠	٤,٨٧٥	٥,٦٠٠	٤,٦٩٠	٤,٤٩٥	٤,١٢٠	٣,٧٣٣	٣,٨٥٨	٣,٣٥٢	٢,٧٤٨	مجموع الموازنة باستثناء خدمة الدين
١,٠٠٠	٩٠٠	٨٧٨	٨٧٥	٧٤٤	٥٢٠	٤٥٢	٣٤٠	٣٢٠	٢٠٠	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة
٪١١,٦٣	٪٩,٦٠	٪٨,٨٦	٪١٠,١٨	٪٨,٨٦	٪٧,١٠	٪٧,٠٢	٪٥,٢٦	٪٥,٦٨	٪٤,٨٧	نسبة كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة الى مجموع الموازنة
٪٢١,٧٤	٪١٨,٤٦	٪١٥,٦٨	٪١٨,٦٦	٪١٦,٥٥	٪١٢,٦٢	٪١٢,١١	٪٨,٨١	٪٩,٥٥	٪٧,٢٨	نسبة كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة الى مجموع الموازنة باستثناء مبالغ خدمة الدين

* المصدر: قوانين موازنات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣.

ويتضح مما تقدم أن كلفة معاشات التقاعد وتعويض الصرف هي في تصاعد مستمر في مبالغها وفي نسبتها إلى مجموع الموازنة وإلى الناتج المحلي وهو الأمر الذي أصبح يشكل عبئاً سنوياً متزايداً. فقد ارتفعت نسبة معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة إلى مجموع الموازنة من ٤,٨٧٪ إلى ١١,٦٣٪ وإلى مجموع الموازنة باستثناء مبالغ خدمة الدين من ٧,٣٪ في العام ١٩٩٤ إلى ٢١,٧٤٪ في قانون موازنة العام ٢٠٠٣.

تجدر الإشارة إلى أن معاشات التقاعد كانت وحتى عام ١٩٨٥ تخضع لضريبة الدخل أسوةً بالرواتب والأجور باستثناء المعاشات التي تمنح للمقاعدين من المتقاعدين من موظفي الدولة أو

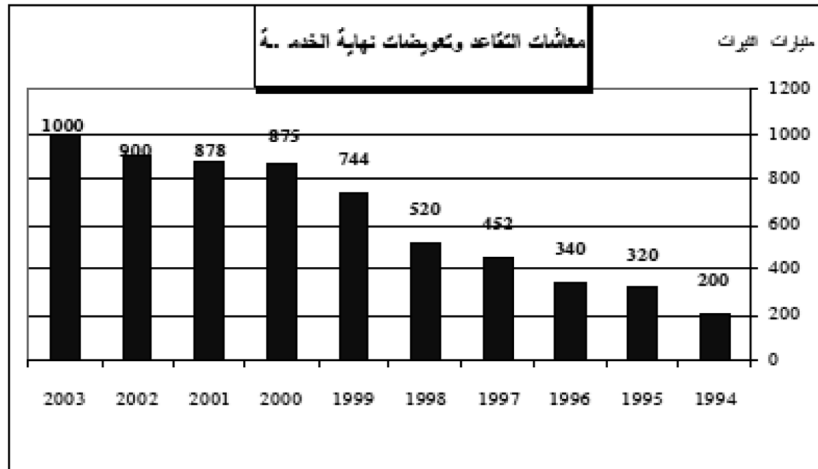
المصالح العامة أو المؤسسات العامة والخاصة وفقاً لقوانين التقاعد وأنظمتها. أما تعويضات الصرف من الخدمة فكانت ومازالت لا تخضع لأية ضريبة.

إن إخضاع معاشات التقاعد لضريبة الدخل لن يصيب عملياً إلا أصحاب المعاشات الشهرية التي تفوق المليون ليرة شهرياً، كما وأنها لا تشكل بالنسبة لمن تطبق عليهم عبئاً يذكر لكنها تسهم في الإعداد لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان. أما بالنسبة لإخضاع تعويض الصرف من الخدمة لضريبة بمعدل ٥٪ فإنها أيضاً لا تشكل كلفة كبيرة عندما يتبين أن الغالبية الساحقة من الذين يستفيدون من معاشات التقاعد فقط لا يستفيدون من تعويض الصرف. في المقابل فإن أنظمة التقاعد التي تسري على شريحة من المتقاعدين تمكّنهم من الاستفادة من هذين التعويضين أي المعاش التقاعدي وتعويض الصرف في آن معاً. لذلك فإن الضريبة المقترحة تطبيقها على المستفيدين من تعويض الصرف من الخدمة لم تكن لتشكّل في ما خصهم عبئاً يذكر وهي إحدى الوسائل لمشاركتهم في الكلفة الباهظة لهذه التعويضات. ويجدر الذكر أن هذه الضريبة لم تأخذ بها لجنة المال والموازنة خلال دراستها ومناقشتها لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣.

الرسم البياني رقم (٢ - ٦)

تطور مبالغ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الملحوظة

في موازنات الأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٣



ب. مجلس الجنوب

بلغ مجموع الاعتمادات الملحوظة لمجلس الجنوب في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مبلغ ٢١ مليار ليرة، ويبين الجدول رقم (٢ - ٢١) تطور الاعتمادات الملحوظة والمستعملة من قبل مجلس الجنوب على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

الجدول رقم ٢ - ٢١

تطور الاعتمادات المحوطة والمستعملة من قبل مجلس الجنوب
على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ (بمليارات الليرات اللبنانية)

مليار ل		المبالغ المصروفة					مجموع المبالغ المتخصصة					السنة
الرصيد	المجموع	الهيئة العليا للاغاثة	سندات خزينة	الاعتمادات مليار ل	المسددة	المصروفة	المجموع مليار ل.ل.		سندات خزينة خاصة	اعتمادات اضافية	اعتمادات الموازنة	
٠٠	١٢٠,٥	٣٠,٥	-	٣٠	٦٠	٦٠	١٢٠,٥	٣٠,٥	-	-	٩٠	١٩٩٣
- ١٦	١٢٦	٣٠	-	٨٠	-	١٦	١١٠	٣٠	-	-	٨٠	١٩٩٤
- ٥٨,٣٠	١٣٤	١٠	-	٨١,٧	-	٤٢,٣	٩١,٧	١٠	-	١,٧	٨٠	١٩٩٥
- ٦٣,١٠	٦٩,٢٩٥	٠,٤٩٥	-	٦٤	-	٤,٨	٦٤,٤٩٥	٠,٤٩٥	-	-	٦٤	١٩٩٦
- ٦١,٣٠	٨٩	٢٥	-	٦٤	-	-	٨٩	٢٥	-	-	٦٤	١٩٩٧
٠٠	٧٤	٠	-	٧٤	٦٣,١	-	١٣٧,١	٠	-	٧٣,١	٦٤	١٩٩٨
٠٠	١١٥,٦	٠	٣٧,٣	٧٨,٣	-	-	١١٥,٦	٠	٣٧,٣	٥٧,٣	٢١	١٩٩٩
٠٠	٢٤٢,٣	٠	١١٧,٣	٧٥	٥٠	٥٠	٢٤٢,٣	٠	١١٧,٣	٥٠	٧٥	٢٠٠٠
١١٣	٥١,٦	٠	٣٨,٦	١٣	-	-	١٦٤,٦	٠	٣٨,٦	-	١٢٦	٢٠٠١
١٤١,٣٦٨	١٢٧,٩٣٧	١,٣٠٥	٧٠	٥٦,٦٣٢	-	-	١٥٦,٣١	١,٣٠٥	-	-	١٥٥	٢٠٠٢
١٤١,٣٧	١١٥٠,٢	٩٧,٣	٢٦٣,٢	٦١٦,٦٣	١٧٣,١	١٧٣,١	١٢٩١,٦	٩٧,٣	١٩٣,٢	١٨٢,١	٨١٩	المجموع

ج. الصندوق المركزي للمهجرين

بلغ مجموع الاعتمادات الملحوظة للصندوق المركزي للمهجرين في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مبلغ ٢١ مليار ليرة، ويبين الجدول رقم (٢ - ٢٢) المبالغ المخصصة والمصرفوفة للصندوق المركزي للمهجرين من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ٢ - ٢٢

المبالغ المخصصة والمصرفوفة للصندوق المركزي للمهجرين ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ (بمليارات الليرات اللبنانية)

الرصيد	المبالغ المصرفوفة					مجموع الاعتمادات المخصصة				
	المبلغ الاجمالي	سندات خزينة	الاعتمادات	السلفات	مليار ل. ل.	المجموع	سندات خزينة	اعتمادات اضافية	اعتمادات الموازنة	السنة
	مليار ل ل	خاصة	مليار ل ل	المسددة	المصرفوفة		خاصة	المبالغ	المبالغ	
٠٠	٩٥	-	٨٠	١٥	١٥	٩٥	-	٦٠	٣٥	١٩٩٣
- ١٨٠	٢٦٠	-	٨٠	-	١٨٠	٨٠	-	-	٨٠	١٩٩٤
- ٣٦٥,٥	٢٦٥,٥	-	٨٠	-	١٨٥,٥	٨٠	-	-	٨٠	١٩٩٥
- ٣٩٠,٥	٩٤	-	٦٤	-	٣٠	٦٤	-	-	٦٤	١٩٩٦
٠٠	١٣٩	-	١٣٩	٣٩٥,٥	-	٥٣٤,٥	-	٤٧٠,٥	٦٤	١٩٩٧
٠٠	١٤٠	-	١٤٠	-	-	١٤٠	-	١٣٦	٤	١٩٩٨
٠٠	٣٤٨	١١	٣٣٧	-	-	٣٤٨	١١	١٠٨	٢٢٩	١٩٩٩
٥٠	٣٢٤	١٦,٧	٣٠٧,٣٣	-	-	٣٧٤	١٦,٧	١٥٠	٢٠٧,٣	٢٠٠٠
١٥٢	٤	-	٤	-	-	١٠٦	-	-	١٠٦	٢٠٠١
٦٧	٨,٤٥٨	-	٨,٤٥٨	-	-	٦٧	-	-	٦٧	٢٠٠٢
٢١٠,٥٤	١,٦٧٧,٩٦	٤٨,٧	١٢٣٩,٨	٤١٠,٥	٤١٠,٥	١٨٨٨,٥	٢٧,٧	٩٢٤,٥	٩٣٦,٣	المجموع

* يبلغ رصيد الصندوق المركزي للمهجرين في مديرية الخزينة في حساب الأمانات لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٢: - / ٧٨,٦٣٥ مليار ليرة لبنانية

يُضاف إليها رصيد المساهمات الذي ما يزال في حساب الموازنة كاعتمادات مدوّرة والبالغة - / ٢١٠,٤٥٢ مليار ليرة لبنانية.

الفصل الثالث

الإجراءات المتخذة لتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي

حققت الحكومة من خلال برنامجها المالي والاقتصادي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تقدماً ملموساً في عملية إصلاح الوضع المالي وتفعيل حركة الاقتصاد. وقد كان للتقدم على هذا المسار الإصلاحي دور أساسي في انعقاد مؤتمر باريس - ٢ وفي ما نجم عن هذا المؤتمر من نتائج ايجابية على الوضعين المالي والاقتصادي. وقد تم ذلك من خلال سلسلة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة على أصعدة تعزيز وضع المالية العامة وخفض الإنفاق وزيادة الواردات وبالتالي خفض العجز في الموازنة، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحركة الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة أهميته النسبية في الاقتصاد بهدف تعزيز إسهاماته في عملية الخروج من الأزمة المالية، وتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسير على طريق إنجاز أعمال التخصيص لعدد من المرافق وتسديد عدد من الواردات المستقبلية.

وفي ضوء تلك المعطيات والسياسات، تعمل الحكومة على تسريع وتيرة تنفيذ وتعميق برامج المعالجة الاقتصادية والمالية وإكمالها بإجراءات جديدة محددة وإصلاحات بنيوية إضافية. هذه الإجراءات المحددة ينبغي أن تندرج ضمن برنامج متكامل ومتربط يتوجب التقيد بتنفيذه بكامله، وضمن مهل زمنية محددة وذلك لتعزيز وزيادة فعالية الجهود المنصبة على معالجة الأوضاع الاقتصادية وشؤون المالية العامة.

في هذا الإطار، تم وضع قانون موازنة العام ٢٠٠٣ والذي يتضمن إطلاق جملة من الإجراءات المكملة لبرنامج الحكومة الاقتصادي والمالي الذي تم اعتماده حتى الآن والمبين في فذلكتي موازنتي العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

إن اعتماد هذه السياسات والإجراءات والالتزام بتطبيقها يؤمنان السير في طريق المعالجة الجدية لمشكلة المالية العامة ويحققان الأهداف التي يتوخاها مشروع الموازنة الذي يركز على تطبيق الاقتراحات والإجراءات المبينة أدناه وكذلك على الالتزام بالمهل الزمنية لتنفيذها.

أولاً: سياسات وإجراءات تعمق وتسرع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي

تهدف استراتيجية المدى المتوسط الواجب اعتمادها إلى تحقيق تحول جذري لجهة تخفيض العجز في الموازنة وزيادة الفائض الأولي وتعزيز الخطوات الآيلة إلى خفض التدرجي لمعدلات الفائدة والتخصيص لتقليص حجم الدين العام وزيادة معدلات النمو وتعزيز انطلاقة القطاع الخاص

وزيادة إنتاجيته ومبادراته، ودعمه في مسعاه لإيجاد فرص عمل جديدة بما يؤمن آفاقاً اجتماعية أفضل للمواطنين بالتزامن مع مسعى جدي لترشيق القطاع العام وخفض كلفته وزيادة إنتاجيته. يرتكز هذا البرنامج على عدة محاور أساسية ومتراصة وهي:

أ. تحقيق فائض أولي متنام في عمليات الموازنة

تهدف هذه الإجراءات المقترنة بعضها بقانون موازنة العام ٢٠٠٣ إلى تحقيق فائض أولي متنام في تنفيذ الموازنة بما يشكل قاعدة انطلاق، وركناً أساسياً في عملية التصحيح المالي. إن تحقيق فائض أولي في الموازنة يشكل الحلقة الأولى من سلسلة الإجراءات المالية، وعاملاً مهماً في دعم الثقة بجدية الدولة وتصميمها على معالجة الوضعين المالي والاقتصادي.

إن الإجراءات المقترحة التالية تهدف في البداية إلى تأمين استقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على المدى المتوسط وذلك من خلال الاستمرار في خفض الإنفاق، والعمل المستمر على تعزيز الواردات وزيادتها وتحقيق نمو مستدام في حجم الناتج المحلي على أن يصار وفي ضوء نمو الناتج المحلي وإجراء عمليات التخصيص وتحسن وضع المالية العامة إلى تخفيض تدريجي ومستدام في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

١ - على صعيد خفض التدرجي للإنفاق:

تسعى الإجراءات المقترحة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ والتي ينبغي الاستمرار فيها وتعزيزها خلال السنوات اللاحقة إلى تحقيق خفض ملحوظ ومستمر في مجموع الإنفاق العام مما يعزز الجهود المبذولة لضبط الإنفاق الذي بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٢ والمستمرة في موازنة العام ٢٠٠٣ إلى جانب ذلك فإنه ينبغي أن يصار إلى إدخال إصلاحات هيكلية أخرى تسهم في تخفيض معدلات الإنفاق على المدى المتوسط. بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي كذلك الشروع الجدي في إجراء تعديلات في إدارة عملية الإنفاق وفي أنماط عمل الإدارة بما يؤدي إلى إحداث وفر وزيادة في المردودية المالية والاقتصادية للإنفاق.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا التوجه ينبغي أن يشمل أيضاً على إعادة النظر بوضع المؤسسات العامة وطريقة عملها والأساليب المعتمدة من قبلها وذلك بهدف زيادة مردودية إنفاقها وتخفيف عبئها على الخزينة أو إزالته وتأمين اكتفاءها المالي توصلاً إلى أن تصبح تلك المؤسسات مصدر خدمة متميزة للمواطنين من جهة، ومكتفية بوارداتها من جهة أخرى وذلك من ضمن توجه واضح للتوصل إلى أن تكون تلك المؤسسات قادرة على تزويد الخزينة بواردات محددة في المستقبل.

إن عملية خفض الإنفاق يجب أن تتم على عدة مراحل وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات أهمها:

* إقرار التخفيضات على حجم الإنفاق خارج خدمة الدين العام في موازنة العام ٢٠٠٣ وقد وضعت وزارة المالية برنامجاً مفصلاً لخفض الإنفاق وترشيده من ضمن قانون موازنة العام ٢٠٠٣. هذا البرنامج ينبغي أن ينسحب على موازنات السنوات المقبلة. إنه من المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في خفض الإنفاق خارج خدمة الدين العام في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها:

* إقرار تخفيضات عامة لبعض بنود الإنفاق الجاري خارج خدمة الدين والتي طالت مختلف الوزارات والإدارات وإجراء إصلاحات هيكلية لبعض الإدارات والمؤسسات العامة بما ينعكس خفضاً إضافياً في مجموع الإنفاق.

* حصر النفقات الاستثمارية بالقدر المستطاع في الجزء الثاني «ب» على المشاريع الممولة بمعظمها من الخارج والمشاريع ذات الضرورة القصوى والمردودية الاقتصادية والاجتماعية الأعلى مع وضع سقف سنوي للإنفاق عليها.

* إعادة النظر بنفقات الجزء الثاني «أ» (صيانة وتجهيزات) لجهة ضبطها وبرمجتها.

* الشروع تدريجياً بتوحيد نظام العطاءات في القطاع العام، باعتماد قاعدة عطاءات مماثلة لتلك المعتمدة في تعاونية الموظفين لكافة الإدارات.

* العمل على ترشيد إدارة الإنفاق ذي الطابع الاجتماعي بهدف ضبطه وزيادة فعاليته ومردوديته والتحول تدريجياً نحو اتباع وسائل مبنية على قاعدة مقارنة الإنفاق بالمردود المحقق.

* إلغاء الإنفاق المتكرر أو المتضارب حيث إن هناك تشابكاً وتداخلاً في المشاريع وأوجه الإنفاق بين عدة إدارات وعدة مؤسسات عامة.

٢ - إدخال تعديلات وإصلاحات في عملية إدارة الإنفاق وفي أنماط عمل الإدارة تساهم في خفض الإنفاق. ومنها على سبيل:

* زيادة الإنتاجية في القطاع العام عبر إعادة النظر في بعض الأنظمة أو القوانين التي ترعى عمل الإدارة كقانون تناقص الساعات للمعلمين والأساتذة، واعتماد خطة دمج بعض المدارس، وغيرها من الإصلاحات الإدارية، وزيادة ساعات التدريس في الجامعة اللبنانية، وكذلك خفض الإنفاق في الأسلاك العسكرية والأمنية من طريق دمج بعضها وإعادة النظر بنظام التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة في ما خصها.

* التحضير لاعتماد نظام جدوى الإنفاق يساعد في إقامة توازن بين التكلفة والمردود، بما يساهم في تحسين إدارة الإنفاق وضبطه وتعزيز مستوى أدائه بهدف إعطاء الأولوية للمشاريع ذات المردود المرتفع اقتصادياً ومالياً واجتماعياً ووطنياً.

- * العمل على برمجة إدارة الإنفاق بما يحقق تناغماً بين تدفق الأموال من الخزينة وإليها.
- * توحيد معايير وأسعار شراء السلع والخدمات الاستهلاكية في الإدارة والمبادرة إلى اعتماد مناقصات شاملة للتوفير وإقرار مشروع القانون الآيل إلى إعادة النظر بدور إدارة المناقصات.
- * دراسة سبل إعادة النظر بنفقات التقاعد وتعويضات الصرف لجهة تخفيضها وتحسين مستوى إدارتها وضبطها.
- * إعادة النظر بإنفاق عدد من المؤسسات العامة (كسكك الحديد والنقل المشترك، ومصالح المياه، ومصافي النفط والمستشفيات الحكومية وغيرها)، وبدور كل منها من أجل ترشيد عمل هذه المؤسسات وخفض إنفاقها بهدف تأمين التوازن المالي لها ووضع برنامج تصحيح مالي لكل منها بما يوقف استنزافها لأموال الخزينة، وكذلك العمل على إلغاء بعضها إذا كان ذلك ممكناً أو ايكال أمر إدارتها للقطاع الخاص أو بالتعاون معه.
- * الإسراع في إنجاز تخصيص مؤسسة كهرباء لبنان مما يؤدي إلى الاستغناء عن تحويلات الخزينة للمؤسسة المذكورة.
- * الإسراع في إنجاز عملية تخصيص مؤسسات المياه بما يؤدي إلى الاستغناء عن تحويلات الخزينة لتلك المؤسسات.

٣ - على صعيد تحقيق الزيادة التدريجية من مجموع الإيرادات

بالإضافة إلى الإجراءات المقترحة لخفض الإنفاق، ينبغي العمل على استكمال سياسة إصلاح وتحديث النظام الضريبي اللبناني، وزيادة حجم الإيرادات المحققة في الموازنة. وفي هذا الإطار، نعرض رزمة إجراءات باشرت وزارة المالية بتنفيذها أو بالإعداد لها والتي يمكن أن تسهم في زيادة إيرادات الخزينة السنوية ابتداء من العام ٢٠٠٣. وأهم هذه الإجراءات:

أ. البدء بتطبيق نظام جديد ممكن لإدارة ضريبة الدخل على الرواتب والأجور والذي أصبح قابلاً للتطبيق ابتداء من مطلع العام ٢٠٠٣. هذا النظام الجديد يسهم في تعزيز الواردات في الباب الثاني من ضريبة الدخل بشكل ملموس دون أي تغيير في المعدلات الضريبية المطبقة حالياً.

ب. الشروع بالعمل في دائرة المكلفين الكبار.

ج. إنجاز مشروع القانون التعديلي العائد لتطبيق ضريبة الأملاك المبنية الموجود لدى اللجنة الوزارية بما يسهم في تطبيق هذه الضريبة بشكل أفضل وأعدل وأكثر مردودية للخزينة، وأكثر تحفيزاً للاستثمارات في هذا القطاع ولا سيما للعقارات المعدة للتأجير من جهة وكذلك إنجاز دراسة مشروع لتطوير إدارة ضريبة الأملاك المبنية بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية.

د. العمل على إدخال الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان ابتداء من العام ٢٠٠٤. والهدف من وراء ذلك الاستمرار في رفع مستوى إيرادات ضريبة الدخل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القاعدة المعلوماتية التي تم تطويرها لدى وزارة المالية ابتداء من العام ١٩٩٦، وكذلك إنجاز تطبيق مكننة معظم رواتب العاملين في القطاع العام ورواتب التقاعد وتحويلها مباشرة إلى حساباتهم لدى المصارف والبرنامج الآيل لتطبيق ضريبة الباب الثاني من ضريبة الدخل (الضريبة على الأجور والرواتب)، كل ذلك يشكل قاعدة مهمة للتحضير لإدخال الضريبة الموحدة على الدخل في مطلع العام ٢٠٠٤.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لم يكن من الممكن الشروع في تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحققة في لبنان بما يشمل أيضاً تطبيقها على المداخل المحققة من الفوائد قبل أن يصار إلى استكمال البرنامج المعلوماتي الذي بدأ اعتماده في العام ١٩٩٦ وجرى تطويره وتجربته على مدى السنوات الماضية ولاسيما من خلال اعتماد الرقم الضريبي للمكلفين وكذلك في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والبدء بتطبيق ضريبة الدخل على الأجور والرواتب بشكل ممكن.

هـ. وضع هيكلية شاملة وجديدة لمديرية الواردات في وزارة المالية تشتمل على:

١ - إنشاء جهاز جديد متخصص يُعنى بضريبة الشركات والمكلفين الكبار على غرار ما هو معمول به في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية.

٢ - تفعيل الإدارة الضريبية بما في ذلك زيادة عدد مراقبي الضرائب بما يتناسب مع الزيادة الحاصلة والمرتبقة في عدد المكلفين في شتى أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

٣ - إعداد المراقبين وتدريبهم.

إن هذه الإجراءات تسهم في رفع مستوى حصيلة الواردات من ضريبة الدخل على الشركات وكذلك على باقي المكلفين إضافة لما يجري تحصيله في الوقت الحاضر.

و. تطوير عمل مديرية الخزينة في وزارة المالية وبرمجة تحصيل المتأخرات الضريبية، وإعادة تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم مستفيدين من البرامج المعلوماتية الجديدة التي أصبحت متوافرة لوزارة المالية.

ز. إعادة النظر في معظم الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي جرى التوسع في منحها خلال السنوات العشر الماضية والتي تعطي أفضلية لبعض المواطنين أو الموظفين على غيرهم، وتستنزف مبالغ كبيرة من الواردات والتي كان من الممكن أن تحصلها الخزينة.

ح. الإسراع في إقرار قانون معالجة التعديات على الأملاك البحرية بما يسهم في رفع مستوى

الإيرادات على مرحلتين: عائدات التسوية التي يمكن تقسيطها، والواردات السنوية للتأجير المستقبلي.

ط. تخفيض الحد الأدنى للخضوع للضريبة على القيمة المضافة من مبلغ أعمال سنوي مقداره ٥٠٠ مليون ليرة إلى ٣٠٠ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣ وإلى ١٥٠ مليون ليرة في العام ٢٠٠٤ وهو ما جرى إقراره في قانون موازنة العام ٢٠٠٣.

إن الهدف الأساسي من اعتماد جميع هذه الإجراءات هو ترسيخ مسار التصحيح المالي على المدى المتوسط وضمان احترام تطبيقه والالتزام به.

ثانياً: إجراءات خفض مبالغ خدمة الدين العام

إن النسبة المرتفعة لخدمة الدين العام في لبنان والتي شكلت في موازنة العام ٢٠٠٢ حوالي ٤,٥٠٠ مليار ليرة ومبلغ أربعة آلاف مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٣ أو ما يعادل ٤٧٪ من مجموع الموازنة العامة تستوجب اعتماد السياسات والآليات اللازمة لمعالجة هذا الخلل في الموازنة العامة والناتج عن الزيادة المستمرة في حجم الدين العام وكذلك في ارتفاع معدلات الفائدة على هذا الدين.

إن السياسة الآيلة إلى تحقيق الفائض الأولي بشكل مستدام ومتزايد تؤدي إلى تحقيق هدف الحؤول دون تفاقم الدين العام، لكنها لا تستطيع وحدها تحقيق خفضه بنسب ملحوظة في المدى المنظور. لذا فإنه من الضروري الاستمرار في اعتماد سياسات شاملة لمعالجة مشكلة خدمة الدين العام تشتمل على عدد من الإجراءات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه لاحقاً لمؤتمر باريس - ٢ فقد بادر القطاع المصرفي وبدعم من مصرف لبنان إلى تأكيد دعمه لخطة المعالجة الاقتصادية لإعادة هيكلة الدين العام، وخفض تكلفته تدريجياً. وتقضي الآلية باكتتاب المصارف بنسبة ١٠٪ من حجم ودائع القطاع المصرفي محتسبة لغاية ٢٠٠٢/١٠/٣١ وهي تعادل حوالي أربعة مليارات دولار وهي تتيح المجال لكل مصرف تحديد طبيعة المبالغ التي سيوفرها للخزينة وذلك وبشكل أساسي من خلال طلب استبدال جزء من محفظته من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أو من سندات اليوروبوند بالعملة الأجنبية والاكتتاب بمبالغها ومضافاً إليها من رصيد تلك المبالغ التي سيصار إلى تأمينها نقداً للاكتتاب بسندات خزينة دون فائدة لمدة سنتين بالليرة اللبنانية أو في سندات اليوروبوند بالعملة الأجنبية أو بالإثنين معاً. تستند هذه الآلية إلى اكتتاب المصرف بنسبة ١٠٪ من ودائعه باستثناء الودائع المجمدة في مقابل تسليفات، والودائع ذات الآجال الطويلة مثل شهادات الإيداع (لسنة أو أكثر). وقد اتفق

أن تطبق هذه الآلية تدريجياً على مدى الأشهر القادمة من العام ٢٠٠٣ وبما يتوافق ويتناغم مع حاجة الخزينة للتمويل. ومن المقدّر أن تبلغ قيمة التوفير في كلفة التمويل نتيجة هذه المساهمة حوالي ٤٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً على مدى سنتين متتاليتين، مما يحقق خفضاً في كلفة خدمة الدين العام.

وفي مسعى مماثل لدعم برنامج الحكومة المالي الهادف إلى إعادة هيكلة الدين العام، بادر مصرف لبنان بالاتفاق مع وزارة المالية على تسديد ما يعادل ١,٨ مليار دولار أميركي من محفظته مقابل رصيد الحساب الدائن ١١٥ وتحويل القسم الأكبر من رصيده المتبقي من سندات خزينة بالليرة اللبنانية وسندات يوروبوند إلى سندات يوروبوند لمدة ١٥ سنة بقيمة ١,٨٧ مليار دولار أميركي مما سيؤثر إيجاباً لجهة خفض الدين العام وكذلك كلفة خدمته.

١. خفض معدلات الفوائد:

كان من نتائج اعتماد السياسات المالية والاقتصادية الإصلاحية والالتزام باستمرار اعتمادها مضافاً إليها ما نتج عن مؤتمر باريس - ٢ توفير موارد مالية منخفضة الكلفة وكذلك طويلة الأمد ستستعمل في استبدال قروض قصيرة الأمد مرتفعة الكلفة وكذلك ما تلاه من إجراءات مالية محلية وآثار ايجابية كثيرة في تحقيق انخفاض في معدلات الفائدة تسهم مع غيرها من الإجراءات في تحقيق خفض ملحوظ في مجموع الإنفاق في وجوه خدمة الدين العام إلى جانب تأثيراتها وتداعياتها على مجمل الحركة الاقتصادية.

لا شك أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي تشترك وتؤثر تداعياتها في محصلة الأمر في تحديد سعر الفائدة، أو في ارتفاعها أو في انخفاضها. ومن ذلك التطورات الجارية في كل من السوقين المالية والنقدية، ومستويات الدولة في الاقتصاد ومستويات الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني والأوضاع المالية بشكل عام. وكذلك التوقعات حول تطور حجم الدين والعجز، وسياسة الحكومة المالية والنقدية حيال ذلك - بالإضافة إلى الظروف والعوامل السياسية المحلية والإقليمية والدولية بما في ذلك الآثار المترتبة على أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وتداعياتها، ودور شركات التصنيف الدولية وانطباعاتها في تحديد أسعار الفائدة المحلية وتقلباتها وتوجهاتها المستقبلية.

هذه العوامل والأسباب مجتمعة لعبت وتلعب دوراً فاعلاً وهاماً ومؤثراً بل ومحدداً لمروحة الفوائد

٢. إيرادات التخصيص والتسديد:

نص القانون الصادر على استعمال كامل عائدات التخصيص والتسديد في خفض حجم الدين العام لهذا الغرض مما يسهم في خفض الدين العام وخدمته في السنوات المقبلة.

ثالثاً: المبادرة إلى إنشاء إدارة أفعل للدين العام ولتحسين مردودية إدارة وموجودات الدولة وعائداتها (Active asset & liability management)

إن الغاية الأساسية في اعتماد سياسة نشطة لإدارة الدين (حيث إن محفظة الدين العام تصل إلى ثلاثين مليار دولار أميركي ولا يمكن الاستمرار بإدارتها دون الاستعانة بعناصر ذات كفاءة عالية وتخصيصية من طريق التعاقد ريثما يتم بناء الكفاءات اللازمة من داخل الإدارة العامة) والغاية من ذلك هو الوصول لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- * المساهمة في تخفيف عبء خدمة الدين.
- * تسهيل عملية إعادة التمويل وتخفيف مخاطره وبالتالي تحفيز المستثمرين وتطوير السوق المالية والأسواق الثانوي
- * التأثير الإيجابي على بنية الفوائد والمنحى الذي تعتمده المؤسسات المالية المحلية في تمويل مؤسسات القطاع الخاص.
- * زيادة الثقة في سياسة إدارة الدين وفي جدية الحكومة بمعالجة هذا الموضوع. تعتمد هذه السياسة على وضع عدة إجراءات عملية منها:
- * استعمال المزيد من التقنيات الحديثة في عملية التمويل كالتسديد وغيرها من الآليات المالية لعدد من مصادر واردات الخزينة بما في ذلك استقطاب الموارد المالية التي تتيحها الصناديق وكذلك المصارف الإسلامية مما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين.
- * النظر في إمكانية إصدار سندات (privatization bonds) وصكوك الاستثمار الإسلامي، يكون لها تأثير إيجابي على عملية التمويل وعلى توسيع قاعدة المستثمرين ورفع مستوى الدعم لإجراءات الإصلاح.
- * إيجاد الأطر القانونية اللازمة لتشجيع إنشاء صناديق استثمار محلية (pension funds, investment funds) وأدوات مالية للاستثمار المتوسط والطويل الأمد بهدف استقطاب المستثمرين اللبنانيين والعرب، وتطوير سوق سندات الخزينة الأولية والثانوية وتمديد فترات استحقاق سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى آجال تصل إلى خمس سنوات، بما في ذلك الإسراع في إقرار مشروع قانون هيئات الاستثمار الجماعي المنقولة وسائر الأدوات المالية ومشروع قانون تسديد الموجودات وكذلك العمل على الاستفادة من إفساح المجال أمام صناديق التمويل والاستثمار والمحافظ الإسلامية وإقرار قانون البنوك الإسلامية.

رابعاً: التسريع في إتمام عملية التخصيص:

لقد أصبح من الضروري تسريع عملية التخصيص وتعزيز صدقية برنامج التخصيص المعتمد عبر:

- أ. إنجاز عمليات تخصيص عدة قطاعات في العام ٢٠٠٣ (الاتصالات، والكهرباء والمياه).
- ب. النظر في اعتماد طرق إضافية ومكملة لإشراك القطاع الخاص في إدارة مؤسسات وقطاعات ومرافق عامة.
- ج. تحفيز عمليات إدراج أسهم الشركات المخصصة في بورصة بيروت أو البورصات العالمية مما يسمح باجتذاب المستثمرين، ويعزز التدفقات المالية إلى الاقتصاد اللبناني والسوق المالية اللبنانية ويشرك اللبنانيين في تملك أسهم الشركات المخصصة ويسرع عمليات التخصيص.

خامساً: إجراءات مكملة لتفعيل النمو

إن متابعة الإجراءات التي باشرت بها الحكومة منذ انطلاقتها وتفعيلها أمر ضروري بهدف تأمين نسب نمو حقيقي تتخطى ٣٪ سنوياً ابتداء من العام ٢٠٠٣. لذا يكون من المفيد تعزيز برنامج الحكومة وجهودها لتفعيل النمو وتركيزه على محاور عدة، منها:

- أ. إتباع سياسات قطاعية هادفة لتحفيز النمو والتركيز على القطاعات ذات الامكانيات الواسعة لتحقيق النمو السريع و/أو ذات القيمة المضافة العالية و/أو التي تسهم بزيادة فرص العمالة.
- ب. تشكيل لجنة متابعة مع القطاع الخاص، تجتمع دورياً بحضور الوزراء المختصين، لحل المشاكل والعراقيل الإدارية والإجرائية.
- ج. زيادة وتيرة المبادرات المحفزة للاستثمار الداخلي والخارجي ومنها:

١. إعادة النظر بالبرامج التمويلية المدعومة من الدول الصديقة والصناديق العربية والدولية والبنك الأوروبي للاستثمار لجهة تفعيلها وزيادة أحجامها وتحسين أدوات استعمالها.

٢. إطلاق مبادرات لتنشيط الاستثمار (كأسبوع سنوي للاستثمار، وأسابيع للسياحة والسياسة الثقافية والتاريخية والتراثية والصحية وبرامج الجودة والامتنياز اللبناني، ومعارض بيروت للتبادل التجاري وغيرها).

٣. وضع برنامج عمل خاص لتفعيل التصدير من لبنان وكذلك إنشاء مجلس لتشجيع الصادرات.

٤. مساعدة القطاع الخاص على فتح أسواق خارجية عربية ودولية بمبادرات ومفاوضات تقوم بها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص لتوقيع اتفاقيات تشجيع الاستثمار وتلافي الازدواج الضريبي مع عدد من الدول الصديقة.
- د. متابعة الإصلاحات البنيوية للمساهمة في خفض بنية الاكلاف (كهرباء، اتصالات، عمالة..). وإزالة المعوقات أمام القطاع الخاص، وتفعيل القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.
- هـ. توجيه المؤسسات الإعلامية وكذلك المعاهد والمدارس والجامعات للحرص على زيادة الإنتاج وتعزيز الإنتاجية بما يعيد تكوين قيم تؤمن بالإنتاج وبتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.
- و. إطلاق حملة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد اللبناني (القطاعين الخاص والعام) ولتحسين الجودة والنوعية والالتزام بالمعايير الدولية.
- ز. إعادة النظر بساعات التناقص لدى الأساتذة والمعلمين بما يؤدي إلى زيادة ساعات التدريس في المدارس والجامعة اللبنانية وكذلك زيادة ساعات العمل في إدارات ومؤسسات القطاع العام إلى ما لا يقل عن ٣٨ ساعة أسبوعياً.
- ح. متابعة سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري، ومساعدة القطاع الخاص على الإفادة منها ولا سيما في ضوء ما ستتيحه اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ومناطق التجارة الحرة مع كل من مصر وسوريا والعراق ودول التعاون الخليجي وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة.
- ط. إطلاق ورشة لتحديث القوانين الاقتصادية وتلك التي ترقى المنافسة، وتفعيل دور القضاء التجاري وتسريع عمله، وإنجاز عدد من تعديلات القوانين كقانون المحاسبة العمومية، وقانون المناقصات العمومية، وقانون تسديد الموجودات.

سادساً: العمل على تعزيز الدعم الدولي للسياسة الاقتصادية المعتمدة من الحكومة اللبنانية

شكل مؤتمر باريس - ٢ خطوة غير مسبقة من قبل الدول الشقيقة والصديقة عبرت عن مدى الدعم الدولي للسياسة الاقتصادية والمالية التي يعتمدها لبنان. ويشكل هذا الدعم عنصراً مكماً لعملية الإصلاح أسهم في تعزيز الثقة بحاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني وبماليته العامة وبمستقبل العملية الإصلاحية. إن هذا الدعم غير المسبوق يصبح قابلاً للاستمرار وتعزيز النتائج الايجابية منه فقط إذا ما استمر لبنان في اعتماد هذه السياسات الإصلاحية بما في ذلك تحسين الهيكلة البشرية للإدارة وفي ترشيح هذه الإدارة وترشيح حجم القطاع العام وزيادة إنتاجيته وخفض كلفته وتحسين

المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام. ويسهم ذلك في تحسين التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية، مما ينعكس إيجاباً وبشكل متزايد على الخزينة العامة وعلى النمو الاقتصادي وعلى الأوضاع الاجتماعية وفرص العمل ومستويات المعيشة لدى المواطنين.

إن الهدف المتوخى من هذه الإجراءات هو تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي بشكل بنيوي على المدى المتوسط وخفض نسبة العجز إلى نسب ضئيلة على المدى المتوسط وذلك مع تحقيق نسب نمو حقيقي مستدام توصّل لا إلى تحقيق موازنة متوازنة خلال السنوات القليلة القادمة.

يرتكز نجاح المرحلة المقبلة في عملية الإصلاح على توافر ثلاثة عناصر أساسية:

أ. اعتبار هذه الإجراءات سلسلة مترابطة وحزمة واحدة من السياسات والمبادرات يجب التقيد بكل حلقاتها والتأكيد على عملية التفاعل والتداعيات فيما بينها والتقوية المتبادلة.

ب. احترام المهل الزمنية التي يشكل التأخر في الالتزام بها خطراً على تحقيق أهداف العملية الإصلاحية برمتها.

ج. تأمين الدعم السياسي الكامل لهذا البرنامج لإعطائه الصديقة اللازمة للتنفيذ.

إن هذه الإجراءات المكملّة تشكل حلقات في برنامج متكامل من شأنه أن يؤمن الخروج من الوضع المالي الحالي ويعزز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي في البلاد ويؤسس لمستقبل اقتصادي أفضل.

الفصل الرابع

الإصلاحات الهيكلية لتحديث وتطوير إدارة المالية العامة

إعتمدت وزارة المالية على مدى السنوات الماضية ورشة إصلاحات تتمثل بتنفيذ مشاريع تحديثية وإجراءات إصلاحية تتوزع على جميع دوائرها. وتندرج هذه المشاريع ضمن خطة لتطوير أداء وزارة المالية وتتوخى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

- ١ - إعادة بناء قدرات وزارة المال لتمكينها من تصميم، وتنفيذ، وإدارة السياسات المالية ضمن إطار تنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي والمالي؛
- ٢ - تحديث أجهزة وإدارات وزارة المالية وتطوير أساليب العمل فيها، ورفع مستوى كفاءة الطاقات البشرية، وذلك عبر برامج مكثفة للتدريب والتثقيف الاقتصادي والمالي؛
- ٣ - تحقيق إصلاحات ضريبية ومالية وجمركية تندرج ضمن تحقيق أهداف برنامج الحكومي المالي لزيادة للواردات، وترشيد للنفقات، وتفعيل أداء المؤسسات العامة وخفض كلفتها وتحسين إنتاجية الإدارة المالية؛
- ٤ - تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين، ولباقي المؤسسات العامة والوزارات؛

وتتوزع رزمة مشاريع التحديث والتطوير والممكنة على مختلف دوائر وزارة المالية وتشمل مشروع إدارة الموازنة والنفقات العامة، ومشاريع الممكنة التي تشمل إدارات المالية العامة، والشؤون العقارية والجمارك التي تنفذ بالتعاون مع عدة مؤسسات دولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي. ومما لا شك فيه أن مثل هذه البرامج التحديثية ستعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة المالية وعلى تبسيط سير المعاملات في مختلف دوائر الوزارة، بما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات بالإضافة إلى تحسين الخدمات للمواطنين، وتعزيز الشفافية والإفصاح من طريق توفير معلومات موثقة لكل المهتمين بالشأن المالي.

تنطلق وزارة المالية من مفهومها لدور القطاع العام بكونه يجب أن يتركز على تحسين مستوى الخدمات للمواطنين سواء بالوسائل التقليدية، أو تلك المتطورة. ومن هنا جاء مفهومها لنظرية الإدارة الحديثة، كما يتجلى في تنفيذ تلك المشاريع التحديثية، بحيث يجري توظيف التقنيات الحديثة في سبيل إحداث تقدم ملموس في نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن من طريق زيادة الفعالية، وتحسين الأداء، وتخفيض كلفة الخدمات، ذلك أن جميع جهود الممكنة، مهما

بلغت درجة تطورها، تكون محدودة الفاعلية ما لم يلمس المواطن تأثيرها مباشرة، من خلال نوعية الخدمات التي تقدمها له إدارات الدولة ومؤسساتها العامة.

من هذا المنطلق فقد تركز عمل وزارة المالية وبرمجها التنفيذي للعام ٢٠٠٣ على المسارات التالية :

أولاً: الإصلاح الضريبي

في إطار العمل على إصلاح هيكلية النظام الضريبي اللبناني، وزيادة فعاليته وكفاءته ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية والمالية، أنجزت وزارة المالية عدة برامج إصلاحية، كما باشرت بتنفيذ بعضها الآخر، وجميعها ترمي إلى اعتماد إجراءات ضريبية جديدة لا تتضمن زيادات على المعدلات الحالية للضرائب والرسوم مع الإشارة إلى انه ستبنى على تلك البرامج مشاريع مستقبلية تؤدي إلى مزيد من التفعيل للإدارة الضريبية وتحسين أداء العاملين فيها وتحديث وتطوير أساليب وأدوات العمل وعصرنتها ومكنتها.

وتجدر الإشارة إلى ما كانت وزارة المالية قد بينته في الملحق رقم ب/٢ من فذلكة موازنة العام ٢٠٠٣ تحت عنوان «تحديث الإدارة الضريبية» لجهة أعمال التحديث والعصرنة وزيادة كفاءة وإنتاجية الإدارة الضريبية. في هذا المجال تم إنجاز جميع تلك الإجراءات المذكورة خلال العام ٢٠٠٢ بحيث أصبح متاحاً الانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية الإصلاحات هذه والتي ستشكل محور جهود الوزارة في مجال الإصلاح الضريبي في العام ٢٠٠٣.

لقد كان من ضمن تلك البرامج المنفذة، ما اعتمدته الوزارة في إدارة الضريبة على القيمة المضافة في ما خصّ الأساليب الحديثة من حيث التنظيم والتخطيط وإعداد الطاقات البشرية ورفع مستواها التقني والعلمي، والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتطورة.

ولقد كان من أهم العوامل التي أسهمت في نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة تلك الخطوات الإصلاحية العديدة التي اعتمدها وزارة المالية ابتداء من العام ١٩٩٦، ولاسيما:

- إدخال نظام الضرائب الممكنن (SIGTAS (Standard Integrated Government Tax Automated System إلى الإدارة الضريبية.
- اعتماد أنظمة وإجراءات جديدة وإعادة النظر بالنماذج والتصاريح المعتمدة من قبل الوزارة.
- إصدار رقم ضريبي لكل مكلف وتوسيع قاعدة المكلفين.
- التدريب المكثف والمتواصل لجميع العاملين في وزارة المالية.

لقد شكل استحداث الضريبة على القيمة المضافة والنجاح في تطبيقها خطوة هامة في برنامج عمل الحكومة المالي، كما تزامن وتماشى استحداثها مع برنامج وزارة المالية الرامية إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز جبايتها بحيث فاقت الواردات المحصلة من هذه الضريبة خلال فترة احد عشر شهراً من تطبيقها ما كان ملحوظاً لها في موازنة العام ٢٠٠٢.

من ناحية أخرى، واستكمالاً للمخطط الموضوع لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، فإن موازنة عام ٢٠٠٣ تلحظ تحديد سقف رقم الأعمال للمؤسسات الملزمة للتسجيل لدى الضريبة على القيمة المضافة بـ ٣٠٠ مليون ل.ل. وذلك ابتداءً من شهر نيسان ٢٠٠٣ وبـ ١٥٠ مليون ل.ل. ابتداءً من مطلع عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يرتفع عدد المؤسسات المسجلة في هذه الضريبة إلى ١٥٠٠٠ سنة ٢٠٠٣ وإلى أكثر من ٢٥٠٠٠ خلال سنة ٢٠٠٤. وبناء عليه، فقد تقدمت وزارة المالية بمشروع قانون لتحديد عدد الموظفين الضروريين لإدارة هذه الضريبة وفقاً لعدد المؤسسات المتوقع تسجيلها.

١. الانعكاسات والآثار الايجابية للضريبة على القيمة المضافة

لقد كان لبدء تطبيق الضريبة على القيمة المضافة آثار وانعكاسات ايجابية في ما خص تحسين مستوى الجباية والإسهام في إظهار عدد كبير من المكثمين وكذلك الإسهام في الحد من إمكانية التهرب من التصريح والتهرب من دفع الضرائب والرسوم. بالإضافة إلى ذلك فقد أسهم التطبيق الجيد لهذه الضريبة في تحسين العلاقة وزيادة الثقة ودرجة الشفافية والإفصاح بين المكلفين والإدارة الضريبية، وقد نتج ذلك في قسم منه عن استخدام أساليب حديثة في إدارة هذه الضريبة من ناحية مكنة الإجراءات والاستعانة بأحدث الأنظمة من أجل معالجة المعلومات الواردة بشكل سريع وفعال، وكذلك الاستثمار المكثف في زيادة كفاءات الموظفين ومعارفهم ومهاراتهم عبر التدريب، والتنسيق التام والمتواصل الذي جرى ويجري بين مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارات والمؤسسات العامة.

لقد أكد نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وانعكاسها الايجابي على جباية ضريبة الدخل وباقي أنواع الضرائب والرسوم على حقيقة أساسية وهي ضرورة إعادة توزيع بعض المهام والمسؤوليات في مديرية الواردات للاستفادة من الانعكاسات الايجابية الحاصلة، وبالتالي في تعزيز واردات الخزينة. وبناء على ذلك فقد أصبح من الواجب العمل على تحقيق هذه النقلة النوعية في عمل الوزارة، مما يشجع على السير على أكثر من مسار إصلاحي، وبخاصة لجهة إعادة النظر بالهيكلية وتوزيع المهام وتحديثها بشكل مدروس بالإضافة إلى توسيع أعمال المكنة، إضافة إلى تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها مما يسهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الواردات وبالتالي إعطاء الدفع اللازم لتدعيم الثقة بين الوزارة والمكلفين.

ولتأمين نجاح تطبيق الرؤية المستقبلية للإدارة الضريبية، فإن وزارة المالية وخلال العام ٢٠٠٣ سوف تعتمد عدة خطوات، من أجل إحداث التغييرات اللازمة لتحسين الجباية وزيادة الإيرادات. ومن ضمن هذه الخطوات، إحداث دائرة كبار المكلفين، ودائرة الضريبة على الرواتب والأجور، ودائرة قاعدة المكلفين المركزية في مديرية الواردات.

إن بدء العمل في الدوائر الثلاث الجديدة المقترحة، والتي تم وضع مشروع مرسوم بإحداثها بعد التشاور مع مجلس شورى الدولة ومجلس الخدمة المدنية واستناداً إلى إقرار تعديل المادة ٣٣ من قانون المحاسبة العمومية والمادة ٣٤ من قانون ضريبة الدخل، من شأنه تحقيق أهداف عديدة نوجزها بما يلي:

٢. دائرة كبار المكلفين

إن إنشاء دائرة مخصصة لكبار المكلفين وذلك جرياً على ما هو متبع في عديد من دول العالم المتقدم والنامي من شأنه أن يخضع هؤلاء المكلفين التي تشكل الواردات المحصلة منهم عادة، وفي لبنان كذلك، القسم الأكبر من الواردات الضريبية، لإدارة ضريبة موحدة تكون قادرة على تعزيز واردات الخزينة منهم. إن هذا التنظيم الجديد يتم من ضمن وحدة إدارية تتولى تأمين وتسهيل جميع أعمال التكليف الضريبي وكذلك أيضاً تقديم الخدمات المطلوبة لهؤلاء المكلفين، كما تؤمن هذه الدائرة إحاطة كاملة بطبيعة أعمال أولئك المكلفين، ويمكن الوزارة بالتالي من إجراء المتابعة والمراقبة الدقيقة على أعمالهم، وتعزيز مستويات الضبط للقسم الأكبر من الإيرادات الضريبية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن نشاطات هؤلاء المكلفين الكبار تتميز بخصائص وتقنيات فنية ومحاسبية عالية. وللتأكد من مدى الالتزام الضريبي لدى أولئك المكلفين فإن حسن إدارة هذه الدائرة يتطلب وجود عناصر من مراقبي الضرائب يتمتعون بمعارف ومؤهلات ومهارات فنية وتقنية ومحاسبية ومعلوماتية متميزة بحيث يصار إلى تدريبهم وتنسيق أعمالهم من ضمن دائرة واحدة، وهو الأمر الذي يسمح أيضاً بتطبيق اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي بشكل فعال وكفء من جهة، كما يؤمن أيضاً مناخاً مريحاً للمستثمرين من جهة أخرى.

٣. دائرة الضريبة على الرواتب والأجور

أما إنشاء دائرة خاصة لتطبيق ضريبة الرواتب والأجور فإن من شأنها أن تؤمن إدارة، وتكليفاً وجباية أفضل لهذه الضريبة مما يزيد من إيرادات الخزينة ويؤمن متابعة أفضل لتصاريف ومدفوعات أصحاب العمل الدورية ومكنتها، ووضع إجراءات جديدة لتسهيل وتبسيط معاملاتهم. إن هذا التنظيم يساهم في تحسين مستوى أداء الموظفين عبر التدريب المستمر والتخصص في هذا النوع من

الضرائب، ولاسيما التدريب على التدقيق. كما أن هذا التنظيم سوف يشتمل على إعادة كتابة وتوضيح التعاميم المطبقة حالياً لهذه الضريبة والتي من نتائجها التمكن من تسجيل حوالي ٥٠٠,٠٠٠ موظف وأجير في القطاعين العام والخاص وإضافتهم إلى قاعدة المكلفين الحالية، وتمهيد الطريق لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان.

٤. دائرة قاعدة المكلفين المركزية

أما إنشاء دائرة قاعدة المكلفين المركزية فمن شأنه تنظيم قاعدة معلومات موحدة وكافية لتلبية متطلبات الإدارات المختصة بكل نوع من أنواع الضرائب، وتأمين إدارة وصيانة أفضل لهذه المعلومات، من أجل تفادي الأخطاء والتكرار عبر تيويم واستكمال المعلومات المتعلقة بهم، واستخراج الإحصاءات اللازمة لتطوير السياسات والإجراءات الضريبية المعتمدة.

لذلك ومن أجل تحقيق هدفها الرامي إلى إنشاء إدارة ضريبية حديثة، قامت وزارة المالية بوضع مسودة مشروع لمخطط توجيهي عام للإدارة الضريبية، وذلك من طريق الاستعانة بخبراء عديدين، إن من صندوق النقد الدولي أو من بلاد صديقة لها تجربة عريقة في هذا المجال، للاستشارة بما هو مطبق في معظم الدول المتقدمة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة بما يتلاءم ووضع الإدارة اللبنانية. لقد تم وضع مسودة هذا المشروع بعد عقد جلسات وتنظيم ورش عمل عديدة بين المعنيين في وزارة المالية من جهة، وعدد من الخبراء غير اللبنانيين المتخصصين في هذه المجالات. وقد اقترح في هذا المجال أن يعتمد التنظيم الجديد للإدارة الضريبية على أساس المهام المطلوبة من الإدارة الضريبية الحديثة مثل: خدمة المكلفين، العمليات، التحصيل والجباية، التدقيق الضريبي، والاعتراض والاستئناف، وليس على أساس أنواع الضرائب كما هو معتمد حالياً.

لذلك وبعد وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع الإصلاحي في مديرية الواردات والذي ينطوي على إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، فسوف يصار إلى التداول بشأنه مع جميع المعنيين بهدف التوصل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطوات التي اتخذتها وزارة المالية في العام الحالي وكذلك ما سيصار إلى البدء في تنفيذه في العام ٢٠٠٣ لا تتناقض وإنما تندرج ضمن المخطط التوجيهي العام المقترح والذي يرمي إلى بناء إدارة ضريبية حديثة تحقق الأهداف الآيلة إلى زيادة الواردات وتعزيز الالتزام الضريبي وإيجاد علاقة حسنة بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

إن ما يطرحه قانون موازنة العام ٢٠٠٣ من أهداف لجهة التصحيح المالي والاقتصادي وتعزيز الواردات وخفض العجز في الموازنة ينبغي لتحقيقها بذل جهد استثنائي لمتابعة واستكمال برنامج

إصلاح النظام الضريبي لاسيما في ضوء النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، بما في ذلك توحيد المعلومات المتوافرة في قاعدة المكلفين المركزية لدى وزارة المالية.

إن النجاح في هذه الخطوات الإصلاحية سيشكل حجر أساس هام تُبنى عليه عملية تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل لاحقاً والملحوظة في المخطط التوجيهي العام للإدارة الضريبية، والتي من شأنها توحيد دخل المكلف وتطبيق الضريبة التصاعدية عليه، بما يؤمن إيرادات إضافية للخرينة ويساعد على تحقيق مزيد من العدالة الضريبية فضّ لا عن أن ذلك يؤدي إلى تمكين النظام الضريبي اللبناني من مواكبة التعديلات والتوجهات الضريبية التي بادرت إلى اعتمادها الكثرة الساحقة من الدول في العالم.

ثانياً: استكمال مشروع مكننة مديرية المالية العامة

وضعت وزارة المالية خطة تمتد على مدى ثلاث سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات المعلوماتية وتحسين مستوى ودقة المعلومات وسرعة الحصول عليها. وقد شرعت الوزارة بتنفيذ الخطة منذ مطلع العام ٢٠٠١ بدءاً بتطوير البنية التحتية لتطبيقات المعلوماتية والتي تتضمن تحديث شبكة المعلومات المحلية في المباني الرئيسية Network Local Area وربط هذه الأبنية التي تقع ضمن الوسط التجاري لمدينة بيروت بشبكة اتصالات بالألياف البصرية (Metropolitan Area Network) هذا بالإضافة إلى شبكة اتصال عريضة (Wide Area Network) تربط مختلف وحدات وزارة المالية في مختلف الأفضية بالمراكز الرئيسية في بيروت وبالمديرية العامة للمالية، وكذلك ربط المديرية العامة (المالية العامة والدوائر العقارية والجمارك) بعضها ببعض، وربط باقي الوزارات بوزارة المالية. لقد تم إنجاز المرحلة الأولى من هذا القسم من الخطة في أواخر العام ٢٠٠٢ وأصبح الآن قيد التشغيل الكامل وسوف تستكمل المرحلة الثانية خلال العام ٢٠٠٣.

١ - دفع رواتب وتعويضات العاملين في الدولة ومؤسساتها ومعاشات التقاعد عبر المصارف:

باشرت وزارة المالية في مطلع شهر نيسان من العام ٢٠٠٢ بوضع الترتيبات والبرامج اللازمة لدفع رواتب الموظفين والعاملين في الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة ومعاشات التقاعد بواسطة المصارف التجارية، بدلاً من أسلوب معتمدي القبض وذلك لتسهيل وتسريع إجراءات الدفع، والحد من نقل الأموال النقدية وحفظها وتبادلها، وتخفيف المشقة على الموظفين والمتقاعدين.

وشمل المشروع حتى نهاية العام ٢٠٠٢ عدداً كبيراً من العاملين في وزارات الدولة حيث بلغ عددهم حتى الآن ما يفوق ١٢٥,٠٠٠ موظف ومتعاقد. وسيستكمل تطبيق هذا المشروع على ما تبقى من موظفي الإدارات والمؤسسات العامة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لإعادة هندسة نظام مكننة احتساب الرواتب والأجور، فقد باشرت وزارة المالية في هذا المشروع على أن يتضمن مكننة كافة تعويضات العاملين في الإدارات. ومن المتوقع أن يبدأ العمل على تطبيق هذا النظام في وزارة المالية ومختلف الوزارات في الفصل الثاني من العام ٢٠٠٣ ويهدف هذا المشروع إلى ضبط عملية صرف الرواتب والأجور والتعويضات كافة، ويمهد الطريق لتطبيق أفضل لضريبة الدخل على الأجور والرواتب، ومن ثم الإعداد لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

٢ - تطوير دائرة معاشات التقاعد

باشرت وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٢ بالإعداد لتحديث وتطوير القاعدة المعلوماتية وتطوير أساليب وإجراءات الرقابة في دائرة التقاعد وتعويض الصرف.

وستباشر وزارة المالية في مطلع العام ٢٠٠٣ بتنفيذ المرحلة الأولى من هذه المشروع الذي يهدف إلى تحديث وتدقيق المعلومات الخاصة بكافة المستفيدين من معاشات التقاعد، وإضافة معلومات جديدة إلى ملف المتقاعدين تساعد على تطوير إجراءات العمل في الدائرة وتطوير الخدمات المقدمة للمتقاعدين فضلاً عن ضبط هذا الإنفاق الذي أصبح يمثل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الإنفاق في الموازنة باستثناء الإنفاق المتعلق بخدمة الدين العام.

٣ - التواصل مع المواطنين

قامت وزارة المالية بتطوير مواقعها على الانترنت وخاصةً تلك المتعلقة بالجمارك والمالية العامة والمعهد المالي مما يمكن المواطنين ليس فقط من الحصول على المعلومات بل أيضاً إمكانية طباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها للتعاطي مع الإدارة (مثل تصاريح ضريبة الدخل وغيرها) مع الدليل الخاص لإنجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثم إمكانية بدء معاملاتهم ومتابعتها وإنجازها في مرحلة لاحقة. كما ستقوم وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٣ ببناء مواقع متخصصة لبعض الخدمات ومنها على سبيل المثال تطوير موقع خاص لضريبة الباب الثاني.

٤ - الأرشفة ومتابعة العمليات

أما على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات، فقد نفذت وزارة المالية المرحلة الأولى من تطبيق

نظام أرشفة الكترونية في المبنى الرئيسي في رياض الصلح والذي يمكنها من خلاله متابعة سير المعاملات والمستندات من تاريخ استلامها وحتى الانتهاء منها مروراً بكافة المراحل التي قطعتها. بالإضافة إلى حفظ أرشيف الوزارة بشكل الكتروني مما يسهل عملية استخراج المستندات والمعاملات وتبويبها والرجوع إليها عند المقتضى.

وتتضمن المرحلة الثانية من هذا المشروع استكمال تطبيق هذا النظام في مختلف الوحدات في وزارة المالية على أن تتضمن المرحلة الثالثة ربط هذا النظام بشبكة الانترنت وبالتالي إعطاء المواطنين إمكانية متابعة وضعية معاملاتهم.

٥ - إعادة هندسة الأنظمة المعلوماتية

أما في ما يخص تطوير أنظمة المعلوماتية في مديرية المالية العامة، فقد باشرت الوزارة بإعادة هندسة ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة والموازنة، وعقد النفقات، وإدارة دفع الرواتب والتعويضات، ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف، بالإضافة إلى أنظمة خاصة بإدارة الضرائب كالأملك المبنية ورسم الانتقال وبعض الأنظمة المكملة لنظام إدارة ضريبة الدخل ونظام الضريبة على القيمة المضافة.

وعلى هذا الصعيد، فقد أنجزت إعادة هندسة نظام الخزينة وتمّ تطبيقه في بيروت وفي المحتسبات الرئيسية في المحافظات. وسوف يتم زيادة عدد المحتسبات الممكنة خلال عام ٢٠٠٣ لتغطي ما لا يقل عن ٩٥٪ من العمليات المالية.

كما تمّ إنجاز إعادة هندسة نظام التقاعد وتعويض الصرف وتمّ تطبيقه خلال عام ٢٠٠٢ ومن ضمنها دفع معاشات التقاعد لما لا يقل عن حوالي ٥٣ ألف متقاعد عبر المصارف التجارية عوضاً عن دفعها نقداً عن طريق الصناديق التابعة لوزارة المالية.

إن من أهم الأنظمة التي تمّ إنجازها وتطبيقها في وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٢ هو نظام مكننة تحصيل الضرائب والرسوم وإمكانية تقسيطها ودفعها في المصارف التجارية، هذا النظام يشكل حلقة الربط بين أنظمة الضرائب والرسوم المختلفة ونظام الخزينة مما سهل على المكلفين وعلى وزارة المالية عملية الدفع والتحصيل.

أما بالنسبة لنظام الموازنة فيجري العمل على الانتهاء من إعادة هندسته خلال العام ٢٠٠٣ كي يصار إلى تطبيقه في وزارة المالية وفي مختلف وحدات المحاسبة في جميع الوزارات، الأمر الذي يسهل عملية إعداد وتنفيذ الموازنة من قبل هذه الوزارات، ويسمح أيضاً لديوان المحاسبة بإمكانية الاطلاع ومتابعة عملية تنفيذ الموازنة وإجراء الرقابة المسبقة واللاحقة عبر الدخول إلى هذا النظام واستخراج كافة المعلومات والتقارير اللازمة للقيام بمهامه.

ثالثاً: مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة (COMAP)

حقق مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة نقلة نوعية في الخدمات العقارية التي تؤديها الدولة، وذلك من خلال إتمام أعمال المكننة في أربع أمانات للسجل العقاري في بيروت والتمن وبعبدا والجنوب، ودائرة مساحة بيروت، بحيث إن جميع العمليات العقارية، من بيع وتأمين وخلافه، أصبحت تنجز إلكترونياً. كما أن الإفادات العقارية في هذه الأمانات أصبحت تستخرج خلال دقائق معدودة، وهو الأمر الذي كان في نظام التسجيل اليدوي يتطلب أياماً.

وينقسم المشروع إلى قسمين رئيسيين متكاملين هما:

* مكننة الصحائف العقارية.

* مكننة خرائط المساحة.

وقد تم لتاريخه تصنيف وتبويب جميع المعلومات العقارية المدونة على الصحائف العقارية في الأمانات المذكورة، والتي تحتزن تاريخ لبنان العقاري، وإدخالها إلى الحاسوب ضمن مصنف عقاري متكامل، ونظام معلوماتي متطور، يعتمد رقم العقار ومنطقته. ويستمر العمل حثيثاً على إتمام أعمال المكننة في بقية الأمانات العقارية، حيث يتوقع إكمال العمل على أمانات النبطية وجونية خلال النصف الأول من ٢٠٠٣، تتبعها أمانة السجل العقاري في زحلة، ومن ثم طرابلس الأولى والثانية، مما سيؤدي إلى إنشاء نظام إدارة عقاري يتصف بالعصرية ويتيح للإدارة في الوقت نفسه حفظ المستندات الورقية على الحاسوب لتلافي اندثارها. كما تم تصميم السند العقاري الممكن الجديد وتنفيذه باستعمال الشعار الجديد لوزارة المالية، وأصبح بالإمكان استخراجه كما الإفادة العقارية خلال دقائق.

كذلك، قطع العمل على الشق المتعلق بخرائط المساحة شوطاً هاماً بحيث تم تصوير خرائط المساحة كافة، وعددها حوالي سبعة آلاف خريطة، وتم تبويبها وتحويرها إلكترونياً إلى معلومات رقمية وإدخالها إلى مصنف مماثل للمصنف العقاري، مصمم ليتكامل معه باعتماد رقم العقار كمرجع موحد. وهو يسمح بإجراء جميع عمليات المساحة من ضم وفرز وإنشاءات، إلكترونياً، كما يسمح أيضاً باستخراج إفادة مساحة وكيل خلال دقائق معدودة. وقد تم تسليم وتدقيق خرائط دائرة المساحة في زحلة، والتي تشكل ٤٠٪ من مجمل خرائط لبنان الممسوحة، في أواخر السنة المنصرمة، تمهيداً لاستلام هذه الخرائط وافتتاح دائرة المساحة بعد مكنتها بالكامل في أوائل العام ٢٠٠٣. كذلك يستمر العمل على تسليم وتدقيق الخرائط في دوائر المساحة في بعبدا وجونية والجنوب والنبطية، حيث يتوقع إتمام أعمال المكننة خلال العام ٢٠٠٣. كما يستمر العمل على

تحرير خرائط دائرة المساحة في طرابلس حيث من المتوقع إتمام أعمال المكننة في أوائل العام ٢٠٠٤.

وقد أظهرت الإدارة جدارةً وكفاءةً عاليةً في مواكبة هذا العمل الجبار وتأمين مختلف مستلزماته من إحصاء وتبويب وترميم يدوي للسجلات العقارية وخرائط المساحة، تمهيداً لتصويرها، وتجهيز كافة المكاتب بالتمديدات اللازمة لاستيعاب الحواسيب الجديدة ومستلزماتها. كما تم تدريب أكثر من ٢٥٠ موظف في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة على التقنيات الحديثة والبرامج المعتمدة في النظام العقاري الإلكتروني الجديد. وقد أنشأت الإدارة وحدة برمجة وصيانة للأنظمة، تابعة للمديرية، لتسهيل عملية استلام الصحائف والخرائط الإلكترونية ووضعها في الاستخدام، ولضمان استمرارية النظام وتطويره بعد اكتمال المشروع.

من جهة أخرى فقد تبين خلال السنة المنصرمة، وبعد اكتمال العمل على أكثر من نصف المشروع، وجود زيادة في الكميات تقدر بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ صحيفة عقارية (زيادة ١٥٪ على التقدير الأولي) و ٢٠٠,٠٠٠ خارطة عقار (زيادة ٣٣٪ على التقدير الأولي). وهذه الزيادة في معظمها ناجمة عن عدة عوامل أهمها زيادة ملحوظة في تسجيل العمليات العقارية خلال السنوات الأربع المنصرمة. هذه الزيادة استوجبت أيضاً تمديد مدة العمل على هذا المشروع إلى أواخر العام ٢٠٠٤، بدلاً من ٢٠٠٢ كما كان متوقعاً، كما سيستوجب زيادة ميزانية المشروع بما في ذلك السعي مع البنك الدولي لزيادة القرض الممنوح وذلك للتمكن من إتمام الأعمال الجديدة، ولكن بكلفة أقل من الكلفة السابقة، نظراً لأن أعمال البرمجة والتجهيز قد أنجزت مما سيسهم في خفض كلفة الأقسام المتبقية من المشروع.

ولدى اكتمال العمل على مختلف أقسام المشروع، في أواخر العام ٢٠٠٤، سوف يجري ربط جميع الأمانات العقارية ودوائر المساحة إلكترونياً بالمديرية في بيروت. هذا الربط سيؤدي إلى سهولة التعامل العقاري لجميع المواطنين من جميع المناطق مع المركز. كما أن هذا الربط سيسهم في إنشاء قاعدة معلوماتية عقارية هي الأولى من نوعها في لبنان، تحتوي على جميع المعلومات الموجودة في السجل العقاري وخرائط المساحة، وتسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة، وفي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني.

* استكمال أعمال الكيل والمسح في مجمل الأراضي اللبنانية

قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في إكمال أعمال الكيل في المناطق المحددة وغير المكالة في لبنان، والتي كانت وما تزال تشكل ثغرة كبيرة في السجل العقاري، حيث تم خلال الأعوام الثلاثة الماضية تلزيم مئة وتسع وستين منطقة عقارية منها:

- ٥٥ منطقة عقارية تنظيم خرائط نهائية ممكنة .

- ١١٤ منطقة عقارية كيل وتنظيم خرائط نهائية ممكنة .

وستتابع المصلحة العمل على إنجاز كيل وتنظيم خرائط نهائية لمجمل المناطق المحددة والمحرة والبالغ عددها حوالي الأربعماية منطقة عقارية في سائر الأقضية خلال السنوات الثلاث القادمة بما تسمح بها موازنتها .

كذلك فقد سمحت المادة الثانية والعشرون من قانون موازنة عام ٢٠٠٢ للحكومة بمتابعة أعمال التحديد والتحرير في لبنان حيث جرى تخصيص اعتماد قدره ٢٥ مليار ليرة لبنانية على مدى خمس سنوات لتمويل أعمال الكيل والمساحة من خلال تلزيمها إلى مكاتب خاصة محلية بإشراف الأجهزة الإدارية المختصة والقضاء . كما تجيز هذه المادة للحكومة عقد كامل الاعتماد والمباشرة بالتنفيذ على أن يتوفر التمويل اللازم تبعاً في موازانات الأعوام المقبلة .

إن هذا المشروع سوف يسمح باستكمال أعمال التحديد والتحرير والكيل على مجمل الأراضي اللبنانية والبالغ عددها حوالي المائتين وست وخمسين منطقة عقارية بعد تأجيل قسري طويلاً وعملياً منذ نهاية السبعينات ، لتنضوي ضمن هذا النظام المتطور .

أما الأسباب التي حالت دون المباشرة بأعمال التحديد والتحرير خلال العام ٢٠٠٢ فأهمها :

١ . عدم إنجاز الموافقة على تنظيم دفتر شروط خاص مع تحديد المواصفات الفنية للمكاتب الخاصة التي يمكن أن تسند إليها أعمال التحديد والتحرير والكيل . تجدر الإشارة إلى أنه وفي هذا الصدد قد انتهى العمل في إعداد هذا الدفتر وجرى عرضه على جانب مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٢ من ضمن مشروع مرسوم يرمي إلى تحديد مواصفات المكاتب الخاصة التي يمكن أن تسند إليها أعمال التحديد والتحرير والكيل .

٢ . الحاجة إلى تطوير جهاز بشري فني للقيام بهذه المهمة وفي هذا الإطار تتابع المديرية العامة للشؤون العقارية اتصالاتها مع مجلس الخدمة المدنية لتنظيم مباراة يجري بموجبها التعاقد مع عدد من المساحين والرسامين للقيام بهذه المهمة وتحديد شروط ومواد هذه المباراة .

تجدر الإشارة إلى أن المصلحة ومن ضمن قدراتها البشرية الفنية المتوافرة تعمل على استكمال تحديد وتحرير عشرين منطقة عقارية في بعض الأقضية اللبنانية التي جرى افتتاح العمل بها في الآونة الأخيرة .

رابعاً: تطوير أبنية وزارة المالية

تقوم وزارة المالية، وفي سياق المسار الذي انتهجته لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء والعصرنة، بتأهيل وتجهيز الأبنية التي تشغلها، لتواكب هذا المسار وتنفيذ الممكن من أشغال تشييد الأبنية المصممة خصيصاً لتتماشى مع متطلبات أماكن العمل الحديثة الذي يسمح من جهة بتعديل طريقة الأشغال وفقاً للتطورات التي تطرأ وأن يكون تصميم البناء والمكاتب مجهزة بشكل يسمح بالتواصل الإلكتروني السريع أي DESIGN INTELLIGENT BUILDIN

كما دأبت وزارة المالية على العمل لإعداد مشاريع تشييد أبنية تتمكن من خلال تنفيذها جمع أكبر عدد ممكن من الإدارات في الوزارة في ذات المبنى مما يوفر على المواطن عبء الانتقال من مبنى إلى مبنى لإنجاز معاملته ويسهل مستقبلاً لا تبادل المعلومات وربطها بين هذه الإدارات بواسطة المكننة لزيادة الإنتاجية إن من ناحية الوقت الذي تستغرقه المعاملة أو نمط العمل أو العدد المطلوب من الموظفين لإنجاز المعاملة وبالتالي تخفيض الكلفة الإجمالية للعمل في الوزارة.

وفي سياق هذا التوجه أنجزت وزارة المالية ما يلي:

١ - في محافظة بيروت:

أ - مديرية المالية العامة:

قامت الوزارة بإنجاز أعمال تشييد وتجهيز قسم من الطابق الأرضي في مبنى وزارة المالية في كورنيش النهر مع بداية العام ٢٠٠٢ والذي تم إشغاله من قبل مديرية الضريبة على القيمة المضافة ويتم العمل حالياً على استكمال تشييد وتجهيز القسم المتبقي من الطابق الأرضي والمتوقع إنجازه في الأسابيع المقبلة لحاجات مديرية الضريبة على القيمة المضافة وكذلك إدارة دائرة ضريبة الأجور والرواتب.

أما أعمال التشييد الجارية في الطوابق الخمس العلوية في مبنى وزارة المالية الجديد في كورنيش النهر فإنه من المتوقع إشغالها تدريجياً بعد تجهيزها وفقاً لبرنامج العمل المحدد لإنجاز هذه الأشغال والذي من المتوقع أن يكون في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٣ الأمر الذي يفسح المجال بإشغال هذه المساحات من قبل الإدارات التي تم تحديث أساليب العمل فيها ومكنتها في مديرية المالية العامة.

إن إنجاز هذه المساحات من هذا المبنى يوفر الأمكنة اللازمة لوزارة المالية - مديرية المالية العامة و يتيح المجال لإعادة توزيع الدوائر في المديريات وتجميعها في ذات المبنى والاستغناء عن

بعض الأبنية المستأجرة التي سوف تخليها مديرية المالية العامة خلال الأشهر القادمة وبذلك توفر على الخزينة كلفة إيجارها وصيانتها.

ب - مديرية الجمارك العامة :

تم إنجاز دراسة تشييد مساحة ٢٤٠٠ متر مربع تضاف إلى الطابق الأرضي الموجود في العنبر ١٩ في مرفأ بيروت لزوم إقليم جمارك بيروت في مديرية الجمارك العامة. وسيؤمن ذلك المساحة الإجمالية اللازمة التي يتم من خلالها جمع الإدارة المعنية بإنجاز المعاملات في مرفأ بيروت في إقليم جمارك بيروت في مكان واحد وبالتالي يمكن تنفيذ المعاملة الجمركية في هذا العنبر بأسلوب النافذة الواحدة ONE STOP SHOP وسيؤدي ذلك إلى تحسن كبير، في نوعية وكفاءة الخدمات التي تقدمها إدارة الجمارك العامة لمن يتعامل معها من المواطنين والمؤسسات. في هذا الصدد سيتم البدء بالتنفيذ خلال وقت قريب بحيث تكون تلك المساحة الإضافية جاهزة خلال صيف العام ٢٠٠٣.

٢ - في محافظة جبل لبنان:

تقوم وزارة المالية بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار بإعداد الدراسة اللازمة لتشييد مبنى حديث (INTELLIGENT BLDG) في بعبداء وفقاً لحاجات العمل الحديثة التي تتطلبها الإدارات المالية التي ستشغلها وهي مالية جبل لبنان ومحتسبية بعبداء وأمانة السجل العقاري في جبل لبنان ومصلحة المساحة في جبل لبنان، بحيث يتمكن المواطن من إنجاز معاملاته في الإدارات التابعة لوزارة المالية في ذات المبنى وقد تم تخصيص الأرض اللازمة لذلك. تجدر الإشارة إلى أن الأبنية التي تشغلها وزارة المالية في بعبداء لم تعد كافية على الإطلاق وغير ملائمة لتسيير أعمال الوزارة بالشكل الذي يتلاءم مع حاجات الوزارة ومع توقعات المواطن.

٣ - في محافظة البقاع:

قامت وزارة المالية بإعداد مشروع أولي لتشييد طابقين لمالية البقاع في سراي زحلة وتم إحالة المشروع الأولي إلى وزارة الأشغال العامة والنقل لإعداد الخرائط والرسومات ودفتر شروط التلزم لهذه الأشغال وتتم متابعة العمل لإنجازهما مع مديرية المباني في وزارة الأشغال العامة والنقل.

٤ - في محافظة الشمال:

تقوم وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل بتخصيص المساحة اللازمة من الأرض لتشييد بناء حديث في مدينة طرابلس بحيث تكون مساحته كافية للإدارات التي ستشغله

وهي مالية لبنان الشمالي ومحتسبية طرابلس وأمانة السجل العقاري في الشمال ومصلحة المساحة في الشمال حيث إن واقع مبنى وزارة المالية في طرابلس هو مثل واقع مبنى المالية في بعدا.

٥ - في محافظة لبنان الجنوبي:

- قامت وزارة المالية في نهاية العام ٢٠٠٢ بإنجاز أعمال تشييد طابق إضافي ومستودع ملاصق لمبنى مالية لبنان الجنوبي في سراي صيدا وذلك استناداً إلى هبة عينية قدمت إلى الحكومة وسيصار إلى افتتاح المبنى الجديد خلال الأيام القليلة القادمة.
- تم إعداد الرسومات والخرائط ودفتر الشروط لتلزم مبنى من طابقين لزوم مديرية الجمارك العامة في مرفأ صيدا وملف التلزم سيتم طرحه من قبل مجلس الإنماء والإعمار بعد إنجاز الترخيص اللازم من بلدية صيدا في ضوء الحاجة لهدم المبنى القائم الذي تشغله مديرية الجمارك في صيدا لأسباب تتعلق بشق طريق مكان المبنى القائم.
- تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة والنقل - مصلحة استثمار مرفأ صور بإنجاز ملف التلزم لتشييد طابق لزوم مديرية الجمارك في مرفأ صور بعد أن أصبح المبنى القائم متداعياً.

خامساً: الأعمال الجارية في ما خص حساب الصندوق البلدي المستقل وتوزيع أموال البلديات

يهدف المشروع إلى تحسين العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والبلديات وتعزيز الاستقلال المالي للبلديات من جهة، كما يهدف إلى تحسين الخدمات التي تقدمها البلديات للمواطنين وتطوير الإنماء المحلي.

ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع البنك الدولي وأهم عناصر المشروع هي:

١. تحديد صلاحيات ومجالات الإنفاق
 ٢. تحسين الرسوم التي تستوفيها البلديات مباشرة
 ٣. تحسين الرسوم البلدية التي تستوفيها الدولة والمؤسسات العامة
 ٤. تحسين تقنية آلية الاستثمار في البلديات
 ٥. تحسين وتطوير العلاقة المالية بين الخزينة والبلديات
- أنهت وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٢ دراسة باشرت بتطبيقها في منتصف شهر نيسان ٢٠٠١

والخاصة بتدقيق وتحديد موجودات الصندوق البلدي المستقل والحسابات الإفرادية للبلديات واتحادات البلديات. وقد أمكن بنتيجة تلك الدراسة تحديد الحقوق والمتوجبات لجميع البلديات واتحادات البلديات في لبنان وذلك عن الفترة من ١/١/١٩٩٣ وحتى تاريخه.

كما قامت وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٢ بصرف كامل عائدات الصندوق البلدي المستقل عن العام ٢٠٠٠ والبالغ مجموعها ١٠٠ مليار ل.ل إلى جميع البلديات واتحاداتها وذلك تطبيقاً للمرسوم رقم ٦٥١٢

كذلك صدر مؤخراً المرسوم الخاص بتوزيع عائدات الصندوق البلدي المستقل عن العام ٢٠٠٠، والبالغ مجموعها ١٠٠ مليار ل.ل. وستقوم وزارة المالية بتسديد تلك المبالغ للبلديات واتحاداتها خلال العام ٢٠٠٣ على أربع دفعات وفق برنامج زمني، وذلك تسهيلاً للبلديات لوضع برامج عملها وخططها المالية.

سادساً: التقدم على صعيد العمل الجمركي

بوشر العمل على قاعدة قانون الجمارك الجديد في العام ٢٠٠١ كما استمرت وزارة المالية وإدارة الجمارك خلال العام ٢٠٠٢ في تطبيق الأنظمة المعلوماتية الحديثة في العمل الجمركي بهدف تخفيض كلفة ووقت تخليص المعاملات الجمركية بحيث جرى إنجاز المشاريع التالية:

- مواصلة العمل على نظام «نجم» بحيث وصلت نسبة المعاملات التي تمر عبر الخط الأخضر إلى حوالي ٨٠٪ من عدد المعاملات.
- رفع نسبة مستعملي نظام «نور ١» بحيث أصبح عدد المعاملات التي تستفيد من هذا النظام الإلكتروني ٥٠٪ في مطار بيروت و ٦٠٪ في المرفأ.
- مكنته الشهادات الجمركية (نظام شعاع)
- التحضير لمكنته المانيفست في مرفأ بيروت.
- أما الخطوات المتوقعة تحقيقها في العام ٢٠٠٣ فتتضمن:
- السعي لتعميم تطبيق نظام نجم في المكاتب الجمركية الأخرى (العبودية - المصنع - صيدا وصور)
- متابعة تنفيذ نظام «نور ١» في المطار والمرفأ حتى يشمل معظم المعاملات والمباشرة بتطبيق نظام «نور ٢»
- تعزيز الرقابة اللاحقة بواسطة نظام «نار».

- نقل دائرة المانيست ودوائر المحاسبة والاستيراد والتصدير والمستوعبات والترانزيت والإدخال المؤقت إلى العنبر رقم ١٩ بهدف اعتماد شبك واحد للمعاملات الجمركية في مرفأ بيروت .
- المباشرة بالتحضير لإقامة مركز المحفوظات الجمركي الموحد «الأرشيف» .
- تطبيق نظام لتسهيل أعمال الشحن الجوي السريع (Najm Express)
- التطوير المستمر لموقع الجمارك على الانترنت . «LITE»
- العمل على مباشرة اعتماد نظام داخلي Najm Administrative Intranet لتبادل المعلومات والبريد بين المراكز الجمركية وتحسيناً للأداء الجمركي بين كافة المراكز الجمركية وبين الإدارة وموظفيها .

سابعا: المعهد المالي

تابع المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٢ تنفيذ خطته التدريبية مواكبا بذلك نمط الحداثة والتطوير الذي طبع نشاطات وزارة المالية كافة لهذا العام وتحقيقاً لمسعاها في وضع أسس متينة وثابتة لإدارة مالية ذات كفاءة قوامها خدمة المواطنين . على هذا المسار كثف المعهد جهوده الهادفة إلى تعزيز أداء الموظفين وتطوير كفاءة العناصر القيادية ، بما يدفعها إلى تحقيق المزيد من المبادرات وتعزيز إنتاجيتها ، وتحسين مستويات أدائها ، من خلال الدورات التدريبية التقنية المستمرة في لبنان والخارج ، والندوات والحلقات والمؤتمرات المتخصصة التي تسمح لهم بالإطلاع الدائم على أحدث التطورات في مجال عملهم والاستفادة من تجارب الدول الصديقة في مضمار الإدارة المالية الحديثة .

كذلك ، دأب المعهد على فتح المجال أمام باقي الإدارات العامة للاستفادة من نشاطه وعلى تعزيز التواصل مع القطاع الخاص وتحسين أنظمة الإعلام والتوثيق التي يضعها في متناول الموظفين والمواطنين . كذلك لعب المعهد دورا بارزا في تنظيم ورش العمل والمؤتمرات التي أطلقتها وزارة المالية هذه السنة كما كان له الدور الأكبر في تفعيل التعاون الإداري اللبناني - الفرنسي من خلال التعاون مع وزارة المال الفرنسية .

١. أهم إنجازات عام ٢٠٠٢

أ. على صعيد التدريب والنشاطات ذات الصلة

قام المعهد المالي بتنفيذ أكثر من ستة عشر برنامج تدريبي تناولت مواضيع عامة ومتخصصة ، وعشر حلقات دراسية قصيرة (Seminars) ، إلى جانب الدورات المنتظمة في المعلوماتية وبرامج

تعزير اللغات. وقد بلغ عدد الذين شاركوا في هذه البرامج خلال العام ٢٠٠٢ في لبنان والخارج حوالي ٢٢٦٠ متدرباً مقارنة بـ ١٢٠١ متدرب للعام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ٨٩٪ عن السنة الماضية وبما يعادل ٦,٧ أيام تدريب للموظف الواحد مقارنة بـ ٥,٦ أيام في العام الماضي. ولا تتضمن هذه الإحصاءات عدد المشاركين في المحاضرات القصيرة أو العاملين في القطاع الخاص الذين تدربوا على الأنظمة الجمركية المعلوماتية وعددهم ناهز الـ ٧٠٠ متدرب.

كذلك عزز المعهد المالي تعاونه مع معاهد التدريب في لبنان والخارج ونجح في تسهيل مشاركة أكثر من ٣٠٥ موظفين في الدورات التي نظمتها هذه الإدارات. وقد تميز التدريب لهذا العام بزيادة نسبة المتدربين والعمل على تطوير كفاءة العناصر القيادية منهم. وقد تم تدريب ١,٠٣٧ موظفاً على مواضيع مختلفة منها: المالية العامة، تطبيقات الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الرواتب والأجور، رسم الانتقال، المحاسبة التجارية والصناعية والشركات، الرياضيات المالية، طرق التدقيق والرقابة المالية، دولة القانون والقانون الجزائي، العلاقة مع المواطن، تدريب المدرب، إدارة الجمارك، إلخ.

ب. مواكبة مشاريع التحديث في وزارة المالية

يلعب المعهد المالي دوراً أساسياً في مواكبة مشاريع التحديث في وزارة المالية. ويتعاون في هذا الإطار بشكل وثيق مع قيادي وزارة المالية لاسيما في مديرية المالية العامة وإدارة الجمارك ومديرية المساحة والشؤون العقارية حيث يواكب التحضيرات لتطبيق الأنظمة الجديدة كالضريبة على القيمة المضافة والأنظمة الممكنة لاسيما تلك التي تطال التطبيقات المعلوماتية في إدارة الجمارك كنظام NAR و NOOR و NAJM إلى جانب تنظيم حلقات التعريف بهذه الأنظمة وبرامج التدريب المتخصصة التي تعتمد في إطار برنامج تحديث مديرية المساحة ومكنة السجل العقاري.

وكان من أهم إنجازات المعهد مساهمته في تشكيل أول فريق للضريبة على القيمة المضافة تم تدريبه على مبادئ هذه الضريبة وتعريفه إلى تجارب بلدان مختلفة وتأسيس وحدة البحث والتحليل الضريبي. كما ساهم المعهد في تحسين وتفعيل أداء المنسقين ومعدّي البرامج التدريبية في المديرات ومشاريع التطوير المختلفة في كل من إدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية والمساحة.

ج. على صعيد التعاون مع مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية

يسعى المعهد المالي إلى توسيع وتثبيت العلاقات مع سائر مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية، وفتح المجال أمام موظفي الوزارة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى ونقل تجربة وزارة المالية اللبنانية إلى العالم. وفي العام ٢٠٠٢، تمكن ٥٤ موظفاً من المشاركة في برامج

متخصصة خارج لبنان مقارنة بـ ٤٦ موظفاً عام ٢٠٠١. كذلك يتعاون المعهد المالي مع مراكز التدريب المحلية، مما اتاح هذا العام لحوالي ٢٥١ موظفاً فرصة المشاركة في البرامج التي تنظمها مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان (١٦٠ موظفاً) ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (٨٨ موظفاً) والجامعة الأميركية في بيروت (ثلاثة موظفين).

د. على صعيد التعاون مع سائر الإدارات في الإدارة العامة

أتاح المعهد لموظفي بعض الإدارات المعنية فرص المشاركة بالدورات التي ينظمها، نذكر منها مشاركة موظفي مديرية الأمن العام، وإدارة مرفأ بيروت وموظفي مصرف لبنان في العديد من الدورات. وآخر ما نظمته المعهد المالي حلقة دراسية حول «تحديث الموازنات العامة والمحاسبة الحكومية» شارك فيها أكثر من ١٦٠ موظفاً من مختلف إدارات القطاع العام.

هـ. صعيد التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

عمل المعهد جاهداً على تطوير علاقة التعاون مع وزارة المال الفرنسية من خلال مجموعة التعاون ADETEF التي تساهم بتمويل المعهد. فقام بتنظيم الزيارات المتبادلة وأهمها زيارة الخبراء الفرنسيين في المديرية العامة للضرائب حيث أحيوا ثلاثة برامج تدريبية في إدارة الضرائب. كذلك أجرى خبراء فرنسيون من المدرسة الوطنية للجمارك دورات تدريبية للموظفين في إدارة الجمارك اللبنانية. وكانت مجموعة من المراقبين الرئيسيين من دوائر ضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة والموازنة قد زارت المدرسة الوطنية للضرائب والإدارة المالية الفرنسية للإطلاع والدراسة على أحدث الأساليب المتبعة لدى تلك الإدارة.

وكانت أهم مبادرات التعاون هذه تنظيم ورشة العمل حول «تحديث الموازنات والمحاسبة الحكومية» شارك فيها خبراء فرنسيون عرفوا المشاركين بقانون الموازنة الجديد في فرنسا، والإطلاع على التجربة الحديثة التي تتم حالياً على مستوى فرنسا بهدف استطلاع مجالات الاستفادة منها، ودراسة فرص اعتمادها في الموازنات الحكومية في لبنان.

و. على صعيد المكتبة المالية

تعتبر المكتبة المالية اليوم واحدة من أكثر المكتبات العامة تخصصاً ومصدراً للمعلومات المتجددة ومركز توثيق متطور في متناول الجمهور لاسيما موظفي الإدارات العامة والاقتصاديين والطلاب والباحثين والصحافة المتخصصة وغيرهم. وقد استطاعت المكتبة منذ افتتاحها عام ١٩٩٧ أن تعزز دورها من خلال خدماتها ومجموعة مراجعها (١٢,٠٠٠ مرجع حديث ومتخصص باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية تتناول مجمل المواضيع الاقتصادية والمالية) بالإضافة إلى خدمات البحث الممكن ومجانية استخدام الإنترنت لأغراض البحث والإطلاع.

٢. الخيارات الإستراتيجية للمعهد المالي خلال العام ٢٠٠٣

تحمل المرحلة المقبلة من عمل المعهد تحديات على صعد كثيرة أبرزها استكمال برنامج نشاطات المعهد والسعي لدراسة وضعه المؤسساتي بشكل يضمن استمرارية العمل فيه على قاعدة مؤسسية وقانونية واضحة ويكفل حسن أدائه لوظيفته وضمان استمرار عمله في خدمة وزارة المالية. وفيما يلي ملخص لأهم التوجهات:

- * رفع مستوى الجودة (Quality assurance) ومستوى تنظيم ومتابعة البرامج التدريبية وذلك من خلال اعتماد نظم البروتوكولات الجديدة ووضع البرنامج التدريبي السنوي المسبق لمجمل الدورات التي ستنظم في العام ٢٠٠٣.
- * مسح الحاجات المستجدة والبدء بتطوير مجموعة برامج جديدة والبحث عن مدربين يتمتعون بالخبرة والكفاءة بالتعاون مع الجامعات وتدريبهم على تقنيات التدريب الحديث.
- * استكمال تصميم مجموعة البرامج الجديدة وتنفيذها لاسيما الدورات حول «المعايير الدولية للمحاسبة»، «قانون الموظفين»، «قطع الحساب»، «توحيد تطبيق رسم الطابع المالي»، «توحيد تطبيق ضريبة الدخل» و«العلاقة مع المواطن».
- * تطوير برنامج تدريبي للموظفين الجدد الناجحين في امتحانات مجلس الخدمة المدنية لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.
- * إدخال برامج متقدمة في المعلوماتية لتدريب الموظفين عليها، لاسيما «كيفية تحضير التقارير» و«الاستعمال المتقدم للمجداولات (Excel) وزيادة عدد المشاركين فيها.
- * توسيع وتعزيز العلاقات مع سائر المراكز التدريبية المحلية، والإقليمية، والدولية، والاستفادة من هذه العلاقات لجهة فتح المجال أمام موظفي وزارة المالية للتعلم ولتبادل الخبرات.
- * توسيع وتعزيز العلاقات مع سائر الإدارات العامة، والاستفادة من هذه العلاقات لجهة فتح المجال أمام موظفي هذه الإدارات للاستفادة من تجربة وزارة المالية والمعهد المالي.
- * الاستمرار في مواكبة مشاريع التحديث في وزارة بالتعاون مع قياديي الوزارة وفرق العمل الخاصة بمشاريع التحديث.
- * الاستمرار في التعاون مع القطاع الخاص وذلك من خلال مواصلة تنظيم المؤتمرات والحلقات التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين الطرفين.

* مؤازرة وزارة المالية في استضافة المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة لعام ٢٠٠٣ بالتعاون مع وزارة المال الفرنسية والذي ينتظر أن يشارك فيه أكثر من مئة مسؤول رفيع المستوى .

يمثل المعهد المالي حلقة في سلسلة طويلة مترابطة ومتكاملة من المشاريع التحديثية التي تبني عليها وزارة المالية أمّا لا في تحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي المنشود . إذ إن إعادة بناء إدارة مالية قادرة على مواجهة التحديات المرتقبة تستند إلى ضرورة بناء قياديين يتمتعون بالكفاءة العالية والإبداع والخلقية المهنية، ويكونون قادرين على مواكبة حركة الاقتصاد والقطاع الخاص ومجاراة التنافس إقليمياً ودولياً واستشراف التحولات والتخطيط للمستقبل وتقديم خدمة أفضل للوطن والمواطن .

تجدر الإشارة إلى أن قانون موازنة العام ٢٠٠٣ وضع إطاراً قانونياً للمعهد المالي ومنحه الاستقلال الإداري والفني والمالي . كما اخضع القانون المعهد المالي لوصاية وزير المالية وبالتالي يعمل تحت إشرافه، كما يخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة دون سواها .

خاتمة

لقد تمكن لبنان خلال العام ٢٠٠٢، على الرغم من المشكلات التي تعرض لها، أن يحقق إصلاحاتٍ مهدت لباريس - ٢ وجعلته ممكناً ومثمراً . ويكون علينا الآن في ضوء ذلك كله، ومن خلال قانون الموازنة المطروح الاستمرار في الإجراءات وفي الإصلاحات .

إن لبنان على باب مرحلة جديدة، مرحلة تحولٍ باتجاه المستقبل الأفضل لماليته واقتصاده وبالتالي لمواطنيه . لذلك لا بد من تعزيز هذا التحول على الأصعدة كافة، وتسريع خطواته .

إن أماننا إذن عملٌ كثير، لكن مما يشجع عليه، ويجعل من التزامنا بالإصلاح ضرورةً وطنية، أن المواطنين والمستثمرين وجميع من له علاقة وارتباط بالاقتصاد اللبناني أبدوا ترحيبهم وتأييدهم بما اتخذته الحكومة من سياسات اقتصادية ومالية إصلاحية وشجعوها على الاستمرار بها من خلال المتغيرات التي حدثت في السوق، ومن خلال التجاوب مع التدابير المتخذة . وقد عكست السوق هذه التوجهات حيث بدأت تستجيب إيجاباً للإجراءات، ولتحرير الاقتصاد، ولترشيق إدارة الدولة، ولتوجهات النمو . إن الثلث الأخير من العام ٢٠٠٢ شهد جملةً من الظواهر الواعدة في شتى المجالات، والوقوف من وراء هذه المؤشرات يعزز عمليات النهوض، والخروج من العجز وبالتالي من الدين العام .

إن هناك معادلةً يتعين علينا مقاربتها بالاقتناع والالتزام الضروريين، ومؤداها أن السير في الإصلاحات الواردة في قانون الموازنة لهذا العام، هو خطوة هامة على طريق يجب أن تتلوها

خطوات أخرى، وهو سير في مصالح المواطنين والوطن. فنحن متمسكون بالإصلاح، بقدر تمسكنا بمصالح الناس، والحفاظ عليها وتطويرها.

ليس المقصود بالإجراءات الواردة في قانون الموازنة، وفي هذا التقرير التضييق أو تحميل الناس أعباء لا يستطيعون حملها. ذلك أن عدم الاستمرار في الإجراءات والتدابير التصحيحية الاقتصادية والمالية قد تؤدي إلى ما لا طاقة للناس بحمله في المستقبل. إن المقصود بسياسات الموازنة تحقيق الأمن المالي والاقتصادي، الذي هو أساس الأمن الاجتماعي، وأساس الاستقرار بشتى أشكاله.

إننا نعتقد أن اللبنانيين ضحوا ويضحون كثيراً، ولن تذهب هذه التضحياتُ سدى إذا ما تابعنا مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي، بل ستكون لصالح المستقبل الاقتصادي والوطني الواعد والزاھر.

كلمة معالي وزير المالية في افتتاح جلسات مناقشة موازنة العام ٢٠٠٣ بمجلس النواب

دولة الرئيس،

السادة النواب،

تقف الحكومة اليوم أمام مجلسكم الكريم لمناقشة الموازنة العامة. إنه موعد دستوري، ومناسبة محورية لمراجعة التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وللتداول بالسياسات والإجراءات الواجب اعتمادها، والتوجهات التي تقترحها الحكومة، والاستماع إلى وجهات نظر المجلس النيابي بشأنها.

تقدر الحكومة الجهود المبذولة من قبل لجنة المال والموازنة، وتُثني على روحية الحوار الحيوي والبناء، والمناقشات التي جرت. وقد تعاطت وزارة المالية معها بتفهم وموضوعية. ودلت تلك الحيوية في المناقشات على أهمية المسائل المطروحة للبحث، بما في ذلك المشاريع الإصلاحية التي طرحتها الحكومة في مشروع الموازنة، والإجراءات التي أقبلت الحكومة على تنفيذها منذ العام ٢٠٠١. ولا شك أن الحوار الذي جرى ويجري مع المجلس الكريم يضع المسائل في أفقها الصحيح، ويدفعنا جميعاً للعمل من أجل حاجة اقتصاد البلاد ومستقبلها.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

أت موازنة هذا العام مكملّة في سياساتها وإجراءاتها لما أقره مجلسكم الكريم في قانون موازنة العام ٢٠٠٢ من إجراءات وإصلاحات. فقد نجحت الحكومة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها وأنجزت ما التزمت به أمام المجلس النيابي:

* لقد تعهدت الحكومة بخفض العجز في الموازنة والالتزام بأرقامها ووفت بوعدها فأثت الإيرادات والنفقات مطابقة تماماً للتوقعات وأتى العجز في حدود ما كان ملحوظاً في الموازنة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بإصلاحات مالية جذرية خلال العام المنصرم كإدخال الضريبة على القيمة المضافة التي كان قد أقرها مجلسكم الكريم والتي حققت نجاحاً

فاق التوقعات إن من حيث الإيرادات، أو بتأثيرها المحدود على نسب التضخم وأيضاً بالنسبة العالية للالتزام الضريبي من قبل المكلفين. وتمكنت الحكومة أيضاً، وكما وعدت، من تحويل العجز في الميزان الأولي في الموازنة إلى فائض، كما حققت انخفاضاً في نسبة العجز الإجمالي، وهو ما كان موضع ثناء من الخبراء الاقتصاديين والمؤسسات الدولية والدول الشقيقة والصديقة.

* وتعهدت الحكومة أيضاً بالمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والتزمت به رغم الضغوط الكبيرة والتحديات التي واجهها لبنان خلال العام المنصرم على مختلف الأصعدة. فقد بقيت نسبة التضخم محدودة رغم إدخال الضريبة على القيمة المضافة. كما استقر سعر صرف العملة الوطنية وارتفعت الودائع المصرفية أكثر من ٧٪ وتراجعت معدلات الفوائد مع نهاية العام بنسب كبيرة وصلت بنتيجتها إلى معدلاتٍ هي الأقل منذ أكثر من عشرة أعوام.

كما أنجزت الحكومة أيضاً جزءاً كبيراً من الإجراءات الواردة في برنامجها الاقتصادي خلال العامين المنصرمين والتي التزمت بها أمام مجلسكم الكريم، ومن ضمنها تعزيز الانفتاح الاقتصادي الذي توجته اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي وقعت في حزيران الماضي وأقرها مجلسكم الكريم في شهر كانون الأول من العام المنصرم.

* والتزمت الحكومة أيضاً بالعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي بما في ذلك دعم القطاعات الإنتاجية من خلال آليات الإقراض المعتمدة، حيث ازداد حجم القروض المدعومة بأكثر من ٧٣٠ مليار ليرة خلال العامين المنصرمين، ومن ضمنها القروض الممنوحة عبر المؤسسة الوطنية للإسكان. وهكذا تم تحقيق نمو اقتصادي يفوق وفق أكثر التقديرات تحفظاً نسبة ٢٪ في العام ٢٠٠٢، وانقلب حال ميزان المدفوعات من عجزٍ بحدود ١٢٠٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٠١ إلى فائضٍ بحدود ١٥٠٠ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠٢.

دولة الرئيس - السادة النواب،

ارتكزت موازنة العام ٢٠٠٣ على مسلماتٍ تم التوافق عليها من قبل جميع المعنيين وتعكس بالفعل مطلب الجميع بدون استثناء. فالكُل يتمنى تحاشي زيادة عجز المالية العامة.

والجميع يطمح إلى وقف تنامي حجم الدين العام، والكل يسعى لتحقيق نمو مستدام. ويتطلب ذلك كله السير بجِدٍ وعزيمةٍ على مختلف المسارات التي سبق وأن حددتها الحكومة. فالطريق إذن واضحةٌ والمعادلة معروفة. وهي تتمثلُ بتخفيض الإنفاق، وزيادة الإيرادات ومعالجة

مشكلة تنامي الدين العام وتعزيز الانفتاح والنمو الاقتصادي وحفز الخطوات الإصلاحية في الاقتصاد والمالية العامة وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية واستمرار العناية بالشأن الاجتماعي. لكن طريق التنفيذ شاقاً ووعرة وتتطلب جرأة وتصميماً على خلفية الإدراك والوعي لأهمية المرحلة والمثابرة في متابعة العمل الجاد، الذي لا ننكر أنه موجه آتياً ولكنه يبقى السبيل الأفضل لوضع البلاد على المسار الاقتصادي السليم.

لقد ذهبنا إلى مؤتمر باريس - ٢ متسلحين بالإنجازات التي تحققت خلال العام المنصرم بفضل جهد الحكومة، ودعم المجلس النيابي، وإرادة اللبنانيين في النهوض. ذهبنا إلى مؤتمر باريس برؤية اقتصادية ومالية واضحة عبّر عنها مشروع الموازنة هذا وإطارها الاقتصادي والمالي الذي جرى تداوله منذ شهر آب الماضي على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية في البلاد. وما كان للبنان أن يحظى بهذا التأييد والدعم الدولي في مؤتمر باريس، لو لم يتأسس ذلك على ما تم إنجازه والإلتزام بالاستمرار به أمام الشعب اللبناني. ولهذا فإن الحرص على السير فيما بدأنا به وأنجزناه وما ينبغي علينا الاستمرار في القيام به من إصلاحات مالية واقتصادية هو حرص على الصدقية أمام اللبنانيين بالدرجة الأولى كما وأمام أشقائنا وأصدقائنا وأمام المجتمع الدولي.

هكذا، فإن مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ ما أتى بشكل مفاجئ ولا بالمصادفة، بل جاء - كما سبق ذكره - استمراراً لما تم إنجازه في ضوء المسارات التي اختطتها الحكومة.

أتى هذا البرنامج لتلبية حاجات المواطنين ورغبتهم في أن تقوم الحكومة بمعالجة مشكلة المالية العامة. كما حث ممثلو الشعب الحكومة على اعتماد الإجراءات الآيلة إلى الخروج من هذا النفق الاقتصادي والمالي وطالبوا الحكومة بالعمل على معالجة مشكلة المالية العامة وزيادة معدلات النمو والسعي إلى تحفيز الاستثمار لإيجاد فرص عمل جديدة، وعلى رفع مستوى معيشة المواطنين. ومن هنا كان الحرص لدى الحكومة على حفز النمو، وعلى اعتبار الشأن الاجتماعي أولوية في كل ما قمنا ونقوم به وهو ما يظهر جلياً في موازنة العام ٢٠٠٣.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

إن للموازنة العامة للدولة دوراً أوسع وأشمل من مجرد عمليات حسابية يجري فيها تجميع الإيرادات والنفقات.

بل هي تؤدي دوراً محورياً في صياغة التوجهات الاقتصادية والمالية، ولها دور كبير في توجيه المقدرات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة في الاقتصاد وتطويرها ودفعها في الاتجاهات التي تسهم في تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي أفضل لتلك الموارد.

إن هذه الرؤية للموازنة وأدوارها وضعتنا أمام أحد خيارين:

الأول؛ الركون إلى إنجازات العام ٢٠٠٢ مكتفين بذلك القدر من الإصلاح، علماً بأن ذلك قد يبدو مريحاً على المدى القصير وربما أقل تعريضاً للانتقاد والاعتراض وأكثر شعبية، ولكنه حتماً غير كافٍ، ولا يفي بالغرض إزاء التطورات الاقتصادية والمالية والسياسية محلياً وعالمياً، والمخاطر التي تنطوي عليها تلك التطورات.

والثاني؛ السير حثيثاً في تعميق مسيرة الإصلاح لتحسين البلاد ومسيرتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية في خضم تحولاتٍ جاريةٍ على مختلف الأصعدة تزداد حدة يوماً بعد يوم. وقد اعتمدنا عند إعداد الموازنة الخيار الثاني لأن واجبات الدولة تقتضي النظر إلى الحاضر، كما إلى المستقبل المتوسط والبعيد وليس الاكتفاء بتلبية المتطلبات الآنية. ثم إن عليها التحسب لتلك للمخاطر والتحويلات.

إن ما نصبو إليه من وراء ذلك كله هو أن تُشكل هذه الموازنة قاطرةً للإصلاح الاقتصادي والمالي وبوصلةً وإطاراً له، كما نهدفُ عبر هذه الإصلاحات، والتي قد تحتاج إلى مزيد من الجهد والتضحيات والتضامن من حولها، توسيع الخيارات لدى الاقتصاد ولدى اللبنانيين وزيادة هامش التحرك في الموازنة لجهة تفعيل أكبر لإدارة السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يرسخ الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي.

هناك من جهةٍ إذن التحديات البارزة التي نواجهها. وهناك من جهةٍ أخرى الفرص المستجدة التي أتاحتها نتائج باريس - ٢ وما تلاها والتي تتطلب منا جميعاً التضامن والتكاتف لتنتمكن من تعظيم الاستفادة الحالية والمستقبلية من هذا المؤتمر وبالتالي في تحقيق الأهداف المتوخاة، المتعلقة بالمالية العامة وبالاقتصاد وبنموه وإنتاجيته وتنافسيته وجاذبيته للاستثمار وبمصالح المواطنين وبفرص العمل الجديدة المتاحة لهم وبالتالي من مستوى معيشتهم.

لقد توفرت للبنان فرصة للخروج من الدوامة الصعبة بفضل جهود أبنائه ودعم المجتمع الدولي. ولن يقبل المواطنون منا أن نتعاس عن اتخاذ الإجراءات الضرورية مهما تكن التباينات أو الخلافات في وجهات النظر، ومهما كانت المصالح الآنية والسياسية قوية ومتجذرة. ونُصب أعيننا الآن أمران وحسب: تحسين مستقبل أجيالنا، وحماية المصلحة العامة وصونها.

إن المجهود الذي كان ينبغي بذله بالأمس، كان يمكن أن يغنينا عن جزء غير يسير من التضحيات المطلوبة منا اليوم، وتضحيات اليوم تُنجينا من تعثرات الغد، بل تؤمن المستقبل الأفضل لأولادنا ولوطننا، وهذا واجب وهدف علينا أن نضعه جميعاً في أعلى مراتب الأولويات.

دولة الرئيس ،

أيها السادة النواب ،

هناك ثلاث مسائل جرى حوّلها نقاش كثير في الأسابيع الماضية :

- المسألة الأولى السياسة الضريبية كما يعرضها وينبني عليها مشروع الموازنة . وبدون الخوض في التفاصيل الواردة في تقرير وزير المالية ، أرى أننا سائرون نحو المزيد من العدالة الضريبية من طريق الاتجاه لاعتماد الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان ، ومن طريق جدليات العلاقة بين العدالة والمساواة بين المواطنين .

- والمسألة الثانية السياسة الاجتماعية . والأمر هنا واضح تماماً . فهناك صون كامل للشأن الاجتماعي . بل وتطوير إيجابي له . ويكون علينا أن نحرص أكثر على تنمية وتحسين مردودية الإنفاق على الشأن الاجتماعي وليس على زيادة الإنفاق ، وهو ما لا نستطيعه في الظروف الراهنة ؛ فتتحقق النتائج الأفضل دون ترتيب المزيد من الأعباء على الاقتصاد وعلى المواطنين .

- والمسألة الثالثة البنود الإصلاحية في مشروع الموازنة ، والتي لم تتفق بشأن الكثير منها مع الإخوة النواب في لجنة المال والموازنة . والحقيقة أننا محتاجون إليها رعاية للجوانب الأخرى من الاقتصاد والمالية العامة ، ورعاية لقدرتنا على تعزيز الإنتاجية ، والنمو ، وبالتالي تعزيز مستوى معيشة المواطنين وكذلك رعاية لقدرة الدولة على توجيه الشأن العام وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي والاجتماعي .

إن الذي يدفعني لتكرار التأكيد على ضرورات الإصلاح ، والسير قُدماً فيه هو الالتزام تجاه اللبنانيين ، وتجاه المجلس الكريم . نحن نحس بوجع جميع المواطنين ، الذين لولا تضحياتهم لما كنا اليوم في هذا الموقف الإيجابي . وإحساسنا بذلك هو الذي يدفعنا للسير في هذا الطريق الذي شقّقناه طوال السنوات الماضية ؛ رعاية للحاضر وللمستقبل .

إن هواجس المواطنين تتمحور حول تحقيق مستوى أفضل من العيش الكريم وتأمين مستقبل أولادهم وإيجاد فرص عمل تتلاءم مع إمكانياتهم وطموحاتهم . وإننا على ثقة بأن السياسة الإصلاحية التي نتبعها هي الكفيلة بإيصالنا إلى ما يصبو إليه المواطنون وهي كفيلة أيضاً بتحفيز الاستثمار ، مما يوفر فرص عمل جديدة تؤمن مستقبلاً أفضل لأولادنا وتوسع قاعدة الاقتصاد الوطني عامة .

إن علينا اليوم باعتبارنا جماعة وطنية واحدة ، معنية بحاضر البلاد ومستقبلها أن نتوافق على البرنامج المقترح بجوانبه الإجرائية والإصلاحية . فنحن ماضون قُدماً باتجاه خطوات إصلاحية في

الاقتصاد والمالية العامة من شأنها تعزيز النمو وخفض العجز وزيادة مردودية الإنفاق الاقتصادية والاجتماعية وزيادة إنتاجية القطاع العام وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل ، وتحقيق مستوى أفضل من العدالة الضريبية حتى نستطيع أن نحقق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية ، وفتح لأفق مستقبل اقتصادي واعد للمواطنين وللوطن .

إن توافقنا اليوم مع المجلس الكريم هو توافق على التضامن الوطني ، وتوافق على الالتزام الوطني ، وتوافق على إنجاز واجب أخلاقي وسياسي تتوقف عليه حاضر المواطنين ومستقبلهم ، واستقرار البلاد وازدهارها .

الأربعاء في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣

وزير المالية

فؤاد السنيورة

فذلكة موازنة العام ٢٠٠٤(*)

تمهيد

تظهر المؤشرات الاقتصادية (كما هو مبين في الفصل الأول من هذا التقرير) التحسن الجاري خلال العام ٢٠٠٣ في مضمار الاقتصاد الحقيقي. فقد شكلت النتائج المحققة خلال العام ٢٠٠٣ خطوة هامة على مسار التحولات الأساسية في الاقتصاد والمالية العامة وذلك نتيجة للجهود المبذولة لتاريخه ونتيجة لانعقاد ونجاح مؤتمر باريس - ٢ الذي ارتكز على برنامج الحكومة المالي والاقتصادي الذي عرضته ورقة العمل التي تقدم بها لبنان من المجتمعين في مؤتمر باريس - ٢. وقد اشتمل برنامج الحكومة المالي والاقتصادي على جملة الإصلاحات الهيكلية والإجراءات العملية والضرورية الآيلة في بعض منها إلى تخفيض العجز في الموازنة، ومعالجة مشكلة تنامي الدين العام، وفي البعض الآخر، الإجراءات الآيلة إلى ترشيق حجم القطاع العام وتحسين وزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وكذلك إلى تحقيق نسب أعلى من النمو المستدام، وتعزيز الخطوات باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي للتلاؤم مع حركة الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي.

ويتبين من هذا البرنامج أنه ومن خلال تنفيذ تلك الإصلاحات الهيكلية الضرورية في إدارات الدولة وأسلاكها ومؤسساتها العامة المختلفة وفي ماليتها العامة، ومن طريق زيادة إنتاجية القطاع العام ستتعزز معدلات النمو الاقتصادي وستتحقق زيادة مطردة في إنتاجية الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته وتحسن قدراته التنافسية. كما وستحسن مناخات الاستثمار فيه بما يسهم في استعمال أفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة، وفي إيجاد فرص العمل الجديدة وتحسين مستويات ونوعية عيش اللبنانيين. كذلك فإنه من المؤمل أن تسهم تلك الإصلاحات في زيادة مستويات الانفتاح الاقتصادي وإعداد الاقتصاد اللبناني للاندماج في الاقتصادين العربي والعالمي. ويظهر من ذلك البرنامج أيضاً ضرورة السير فيه بعزيمة وإقدام بما في ذلك السير على مساري الخصخصة والتسديد، وذلك في المرافق التي ينبغي العمل على خصخصتها. كما يظهر البرنامج

(*) النص الأساسي.

أيضاً النتائج الإيجابية التي ستنعكس على مستوى أداء وحجم وكلفة القطاع العام وكذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام ولاسيما من خلال تحسن استعمالاته للموارد البشرية والمادية المتاحة وكذلك من خلال تحسن مستويات أدائه وإنتاجيته وتنافسيته ونموه وانعكاسات ذلك كله على المالية العامة ومصالح المواطنين.

لقد كان من أهم الانعكاسات الايجابية لنجاح مؤتمر باريس - ٢ تجدد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبمستقبله وبماليته العامة، وهي الثقة التي كادت تخبو بسبب الأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية غير المستقرة التي سادت خلال العام ٢٠٠٢ ونتيجة لذلك فقد بدأت الانعكاسات الإيجابية لانعقاد هذا المؤتمر بالظهور فور انتهائه. ولقد تركز ذلك في مؤشرات، اقتصادية ومالية عديدة. ومن أبرز تلك المؤشرات الإيجابية: استعادة الحركة الاقتصادية من استيراد وتصدير زخمها وحيويتها، والتدفقات المالية إلى لبنان، والانخفاض التدريجي والسريع للفوائد على سندات الخزينة، واستعادة القيمة الاسمية لسندات الخزينة اللبنانية، كما واستعادة الثقة في مستقبل الاقتصاد اللبناني والمالية العامة داخلياً وخارجياً، وكذلك الانعكاسات الايجابية لكل ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى معدلات النمو.

فالوقائع والأرقام تشيران بوضوح إلى التحسن الجاري خلال العام ٢٠٠٣ في مجال الاقتصاد الحقيقي وفي الأوضاع النقدية وعلى صعيد المالية العامة. فالمؤشرات الاقتصادية على مدى تلك الفترة تبين تحسناً واضحاً في عدد كبير منها. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر المؤشر العام الاقتصادي الذي يعده مصرف لبنان تحسناً ملموساً حيث ارتفع من ١٤١,٤ في العام ٢٠٠٢ إلى ١٦٨,٢ في العام ٢٠٠٣ بما يبين عودة النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبالمقارنة مع المؤشرات العائدة للعام ٢٠٠٢ تبين حركة الصادرات تحسناً بنسبة ٤٥,٨٪ في العام ٢٠٠٣. كذلك فقد تحسنت حركة الاستيراد بنسبة ١١,٢٪ في العام ٢٠٠٣ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٢. كذلك فإن الزيادة في حجم حركة السياحة وتطورها وتدفق السياح بعد انتهاء حرب العراق والمؤشرات على الأضعدة الاقتصادية الأخرى تشير كلها إلى أن لبنان حقق في العام ٢٠٠٣ نمواً حقيقياً لا يقل عن ٣٪ على الرغم من الآثار السلبية الناتجة عن الصدمات الخارجية والمتمثلة في الحرب على العراق وارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار اليورو.

إن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي يؤشر إلى مقدار أعلى من التلاؤم لدى مؤسسات القطاع الخاص مع طبيعة المتغيرات والتحولات الاقتصادية في المنطقة والعالم، كما أنه يمهد لبداية استعادة القطاع الخاص للمبادرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وبما يمكنه من فتح المجال من أمامه لزيادة حجم الاستثمار في قطاعات ومجالات يتمتع فيها الاقتصاد اللبناني بميزات تفضلية

بارزة واجتذابه لها. ذلك مما يفسح المجال من أمامه أيضاً لتوفير فرص عمل جديدة للعديد من اللبنانيين من أصحاب الكفاءات والمهارات الملائمة.

لقد كان من تداعيات نجاح ذلك المؤتمر إحداث ردة فعل إيجابية ومرحبة في الأسواق المالية المحلية والدولية ترافقت مع مبادرة من المصرف المركزي تمثلت في خفض جزء من دين الدولة اللبنانية بما يقارب الـ ١,٨ مليار دولار. كذلك أيضاً في مبادرة القطاع المصرفي الذي ساهم باكتابه بسندات خزينة بقيمة ٣,٦ مليار دولار ولمدة سنتين بدون فائدة. ولقد استعملت تلك المبالغ إلى جانب المبالغ التي حصل عليها لبنان من المشاركين في مؤتمر باريس - ٢ في تسديد ديون على لبنان قصيرة الأجل عالية الكلفة. وقد أدى ذلك كله إلى خفض في مبلغ الدين العام ووفر هام في خدمته أيضاً. كما أسهم ذلك كله في التمهيد لخفض عجز الموازنة العامة وتقليل المخاطر الائتمانية لدى للقطاع المالي، وأسهم كذلك في تعزيز معدلات النمو في الاقتصاد اللبناني. وقد تحققت بالنتيجة زيادة هامة في ميزان المدفوعات الذي كان قد حقق فائضاً في نهاية العام ٢٠٠٢ بأكثر من ١,٥ مليار دولار وحقق فائضاً مع نهاية العام ٢٠٠٣ بأكثر من ٣,٦ مليار دولار وذلك بالمقارنة مع عجز قدره ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠١.

في محصلة ذلك كله وحسب ما تبينه المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، يبدو واضحاً أن لبنان حصل على فرصة نادرة غير مسبوقة في أهميتها وجديتها إذ أسهمت الموارد المالية الهامة التي توفرت للبنان من المصادر المختلفة والتي بلغت أكثر من عشرة مليارات دولار (أي حوالي ٥٧٪ من حجم الناتج المحلي) في إحداث تغيير جذري في هيكلية الدين العام وفي تخفيض كلفة خدمته على مدى عدة سنوات قادمة. في المقابل، فقد تركزت الجهود خلال تلك الفترة على تحقيق تقدم على سائر المسارات الأخرى، حيث تم تحقيق تقدم ملموس على صعيد الإصلاحات في المالية العامة.

ومما يجدر التنويه به أن مقدار التصحيح المالي الذي حققه لبنان على مدى السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ كان كبيراً وهاماً حيث حققت الواردات الإجمالية للخزينة زيادة كبيرة بالنسبة لحجم الناتج المحلي إذ ارتفعت من ١٩٪ في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٤,٥٪ من حجم الناتج المحلي في العام ٢٠٠٣. كذلك فقد حقق الفائض الأولي بالمقارنة إلى الناتج المحلي قفزة كبيرة إذ انتقل من عجز نسبته ٦,٧٨٪ في العام ٢٠٠٠ إلى فائض نسبته ٣,٤٥٪ في العام ٢٠٠٣. إن هذا يعني تصحيحاً يعادل ما نسبته ١٠,٢٣٪ من الناتج المحلي خلال فترة ثلاث سنوات وهي نسبة تصحيح تعتبر بين الأعلى في العالم حسب معايير صندوق النقد الدولي.

على الرغم من تلك التحولات الإيجابية والجهود المبذولة على أكثر من صعيد ولاسيما على

صعيد المالية العامة، فان ذلك لم يترافق ويتساق مع تقدم كاف وبالمستوى المطلوب على المسارات الإصلاحية الهيكلية الأخرى حيث تباطأ السير على تلك المسارات بما في ذلك مسار عمليات التخصيص والتسديد. وقد ترتب على ذلك تأخير في تبني الخطوات اللازمة لمعالجة الأوضاع المالية والاقتصادية التي كان لبنان وما يزال أشد ما يكون حاجة إليها.

لقد كان من المفترض أن يحدث التقدم على تلك المسارات جملة من التداعيات والنتائج الإيجابية الإضافية وأن تسهم تلك التحولات الإيجابية في التعجيل في خروج لبنان من ضائقته فيما لو تراقق ذلك مع جهود إضافية على مسارات الإصلاح الهيكلي والترشيح والتطوير لدى الدولة في إداراتها ومؤسساتها العامة كافة وزيادة مردودية الإنفاق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد اللبناني. وقد كان ذلك يفترض بالتالي وفي الأساس سعيًا دؤوبًا باتجاه العمل على استقطاب الدعم السياسي والاجتماعي اللازم للبرنامج الإصلاحي الهيكلي الذي وضعته الحكومة لدى جميع المسؤولين والمعنيين والمهتمين بالشأن العام في لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد جرى التأكيد في إطار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣، الذي كان القاعدة الأساسية لإعداد الورقة التي قدمها لبنان للمشاركين في مؤتمر باريس - ٢، على الأهمية الكبرى لعملية تنفيذ برامج المعالجة الاقتصادية والمالية، وعلى ضرورة تسريع وتيرتها، وإكمالها بإجراءات جديدة محددة، وإصلاحات بنوية إضافية تدرج ضمن برنامج متكامل متناسق ومتربط. ولقد أكد ذلك الإطار على أهمية التقيد بتنفيذ ذلك البرنامج بكامل بنوده، وضمن مهل زمنية محددة.

لقد فتحت التحولات والتطورات الإيجابية الحاصلة في لبنان والمنطقة خلال العام ٢٠٠٣ آفاقاً جديدة أمام لبنان وأوجدت لديه فرصاً كبيرة لمتابعة الجهود والبناء على الإنجازات الكبيرة التي تحققت بنتيجة مؤتمر باريس - ٢ بما يمكنه من معالجة المشاكل البنيوية من جهة والعمل على تطوير الاقتصاد اللبناني ليتمكن من المواكبة والتلاؤم والنمو من جديد، وإن لم يكتمل ذلك المسعى.

لقد جاء إقرار قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مبتوراً حيث جرى التخلي عن معظم البنود الإصلاحية التي تضمنها مشروع الموازنة كما أقره مجلس الوزراء وكما وردت تلك البنود في إطار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ يتبين بالتالي أنه لو أقرت تلك البنود الإصلاحية وجرى تعزيزها وتعميقها بخطوات إصلاحية أخرى، لأسهمت في ترشيد الإنفاق وفي تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص ومن ثم في الاقتصاد اللبناني ككل، لجهة تحسين مستويات تنافسيته وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الكلي وفي مختلف قطاعاته الإنتاجية.

هناك ضرورة إذاً للمتابعة والمثابرة على مسيرة الإصلاح الهيكلي الإداري والمالي والاقتصادي التي عبرت عنها البنود الإصلاحية في ورقة إطار موازنة العام ٢٠٠٣ وفي مشروع موازنة العام ٢٠٠٣، بيد أن عدم ملائمة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة حالياً للقيام بالخطوات الضرورية لمتابعة واستكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية التي يحتاجها لبنان والتي أوردتها في برنامجه المالي للمشاركين في مؤتمر باريس - ٢، لم تسمح بتضمين مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ أيضاً أيّاً من البنود الإصلاحية التي تضمنها مشروع موازنة العام ٢٠٠٣.

أنه وبالرغم من التباطؤ والتردد، فإن التصميم على متابعة الإصلاحات التي تسهم في عملية النهوض الاقتصادي والتي تحافظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطنين وتعززها، يجب أن يبقى أمراً أساسياً لا ينبغي التخلي عنه لأنه ومن خلال الالتزام بتلك الإصلاحات يمكن للاقتصاد اللبناني الاستفادة من الفرص المتاحة ويمكن له تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية كما ومعالجة الاحتقانات لديه وبالتالي تحقيق معدلات نمو مستدامة أعلى كما يمكن له توفير فرص أكبر من العمالة لأعداد كبيرة من المنضمين إلى سوق العمل سنوياً.

في ضوء ما تقدم فانه من الأهمية التأكيد في هذا السياق على أن المماثلة في تبني الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية تلعب دوراً أساسياً في لجم معدلات النمو في الاقتصاد اللبناني. ويسهم هذا الأمر بدوره وبشكل أساسي في تأخير معالجة المشاكل البنوية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني كما يؤدي ذلك أيضاً إلى تكبيل الاقتصاد وإرباكه ومنعه من استعمال كامل مقدراته وإمكاناته وبالتالي إلى خفض قدرته التنافسية. كذلك فانه يرتب أعباء على المالية العامة ويضيع على البلاد مجال الاستفادة من الفرص التي تتيحها بعض التطورات الإيجابية في ما خص لبنان حالياً وكذلك الاستفادة من مرحلة الانخفاض في معدلات الفوائد العالمية والآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على لبنان من جراء ذلك.

إن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة على الصعد الاقتصادية والمالية والإدارية والتي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى والتي تتعرض بين حين وآخر للتردد والتأجيل، ليست أموراً يمكن الاستغناء عنها، أو هي أحد الخيارات التي يمكن اعتمادها أو تركها بل هي ضرورات إن لم نحققها اليوم، فسنضطر للعودة إليها في المستقبل وبكلفة اقتصادية ومالية واجتماعية أكبر.

لذلك، من الضروري الاحتفاظ بقوة الدفع التي أحدثتها جملة الإصلاحات والإجراءات التي بدأت منذ العام ٢٠٠١ والتي جعلت انعقاد مؤتمر باريس - ٢ وما تأتي عنه ممكناً. وهي قوة دفع إن توافرت لها الشروط السياسية والاجتماعية، يمكن أن تكون المخرج فعلاً باتجاه خفض العجز والدين، والاندفاع باتجاه زيادة إنتاج وإنتاجية الاقتصاد وباتجاه النمو المستدام والتنمية المستدامة.

إن مشروع موازنة العام ٢٠٠٤، بما يطرحه من مواد وأفكار وتوجهات، هو في الواقع أقصى حدود الممكن، ولكنه أقل من الحد الأدنى الضروري في الوقت الحاضر وذلك بانتظار تحسن المناخات السياسية بحيث يؤمن التحسن المنشود الظرف الملائم والممكن معه الشروع في القيام بمزيد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية.

يبين مما تقدم إن المجالات الحيوية والتوجهات الأساسية التي يجب أن تطبع حركة الاقتصاد اللبناني في المرحلة القادمة يجب أن تتركز وبشكل أساسي على المسارات التالية:

١. العمل على تحقيق زيادة مستدامة في النمو الاقتصادي بما يحقق زيادات متنامية في حجم الناتج المحلي تتضاءل معه الأهمية النسبية لنمو الدين العام. وفي هذا الإطار ينبغي العمل على إطلاق وتشجيع حركة القطاع الخاص على الاستثمار وتعزيز جاذبيته للموارد المالية المتاحة في المنطقة وزيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية والتأكيد على زيادة الصادرات وتعزيز تلاؤمها مع طبيعة الأسواق الخارجية وتطورها.

٢. العمل على تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية.

٣. العمل على تحقيق زيادة هامة في موارد الخزينة مع التنبه أن لا تكون لتلك الزيادة تأثيرات سلبية على حركة الاقتصاد أو مبادرات القطاع الخاص أو نمو الناتج المحلي.

٤. التأكيد على العودة إلى اعتماد مساري التخصيص والتسديد بما يسهم في ترشيق حجم القطاع العام ومؤسساته ويعيد المبادرة إلى القطاع الخاص ويحقق النمو والتطور للقطاعات المخصصة وبما يسهم في تخفيض حجم الدين العام ونسبته إلى مجموع الناتج المحلي.

٥. العمل على تحقيق إصلاحات هيكلية في إدارات ومؤسسات القطاع العام وكذلك مؤسسات القطاع الخاص بما يسهم في تنويع الاقتصاد وتطويره وتعزيز إنتاجيته وتعزيز شفافية وإفصاح المؤسسات الإنتاجية وتنافسيته وقدرتها على التلاؤم مع طبيعة المتغيرات الحاصلة على الصعد المالية والإنتاجية.

٦. العمل على تعزيز وتوسيع الأسواق المالية وتطويرها بما يمكن للاقتصاد اللبناني ومؤسساته الإنتاجية من الاستفادة الأمثل من الموارد المالية المتاحة.

٧. متابعة الجهود لتعزيز سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق والمبادلات التجارية وزيادة مدى وقدرة الاقتصاد اللبناني على الاندماج مع الاقتصاد العربي وحركة الاقتصاد العالمي.

وإذا كان المتاح الآن دون المرغوب والمأمول، فإن المعالجات التسكينية للمشكلات البنيوية والطارئة، ينبغي أن تكون متجانسة وملائمة بما يصون المناعة التي حققناها وقوينها، وبما يحول

دون الترددي أو السير في الاتجاه الغلط، اتجاه إئقال كاهل الدولة والخزينة بما لا مبرر له من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

قوة الدفع إذن، والحلول الملائمة للمشكلات وفي الملفات التفصيلية، هما الأمران اللذان لا غنى عنهما في الظروف الراهنة في مجال صون المناعة والصمود في الاتجاه الصحيح، وضرورة إجراء التحسينات التي تعزز إمكانيات وقدرات التقدم بقدر ما تسمح به المعطيات، وظروف تعزيز الإيمان بالدولة، وبأنها دولة المواطنين وعدتهم وذخيرتهم للحاضر والمستقبل. وبأنه بقدر ما يصونونها إنما يصونون وجودهم ومصالحهم الاستراتيجية ومستقبل أجيالهم.

ثم إن هذا المجال السياسي العام لا يستطيع العطاء والاستمرار إن لم تظل فكرته سامية فوق النزاعات ووجوه التجاذب والانقسام بحيث تجري النقاشات داخل النظام السياسي، وتحسبها للمصالح الاستراتيجية الفكرة الرفيعة للدولة، القدرة على اتخاذ القرار مهما كان صعباً، والقدرة على إيصال الرسالة إلى مبتغاه من أجل الوجود والمصالح العامة، رغم ما قد تتضمنه تلك الرسالة من آثار في المدى القصير.

صون المناعة، والتصدي لحل المشكلات بالطرائق الملائمة، هما الأمران الحاضران، والنابعان من الإيمان ببلدان، وبقدرة أبنائه ونخبه السياسية وفاعلياته الاقتصادية والقطاعات المنتجة فيه على العمل الجدي، والتوافق الجدي، على المصالح الكبرى لوطننا ولأجيالنا الشابة كما التوافق على أن الحلول الناجعة تبقى رهن إرادتنا وقدرتنا على التفكير الصحيح والبعيد المدى. ورهن قدرتنا على اجتراف الآفاق الجديدة لاقتصادنا ولإنساننا.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٣

تبين المؤشرات المالية والاقتصادية التحسن الجاري خلال العام ٢٠٠٣ في مجال الاقتصاد الحقيقي وفي الأوضاع النقدية وأيضاً على صعيد المالية العامة وذلك على مدى العام الفائت وذلك كما سنورده في هذا الفصل . ويستعرض هذا الفصل أهم المتغيرات وتطور المؤشرات في النشاط الاقتصادي والذي يقسم إلى سبعة أجزاء موزعة على الشكل التالي :

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

ثانياً: الأوضاع النقدية

ثالثاً: المالية العامة

رابعاً: الدين العام

خامساً: القطاع الخارجي

سادساً: القطاع المصرفي

سابعاً: المعاهدات الاقتصادية الدولية

أولاً: المؤشرات الاقتصادية العامة

١ - حركة إجمالي الناتج المحلي

من المتوقع أن يكون الاقتصاد اللبناني قد سجل في العام ٢٠٠٣ نمواً حقيقياً لا يقل في حده الأدنى عن ٣٪ مما سيرفع الناتج المحلي إلى ٢٧,٣٧١ مليار ليرة لبنانية (بحسب الأرقام المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي) وذلك بالمقارنة مع حوالي ٢٦,٠٦٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه . ويعود ذلك إلى التحسن الذي طرأ على القطاعات الاقتصادية كافة في العام ٢٠٠٣ كما تبينها المؤشرات الاقتصادية المتاحة .

جدول رقم ١ - ١

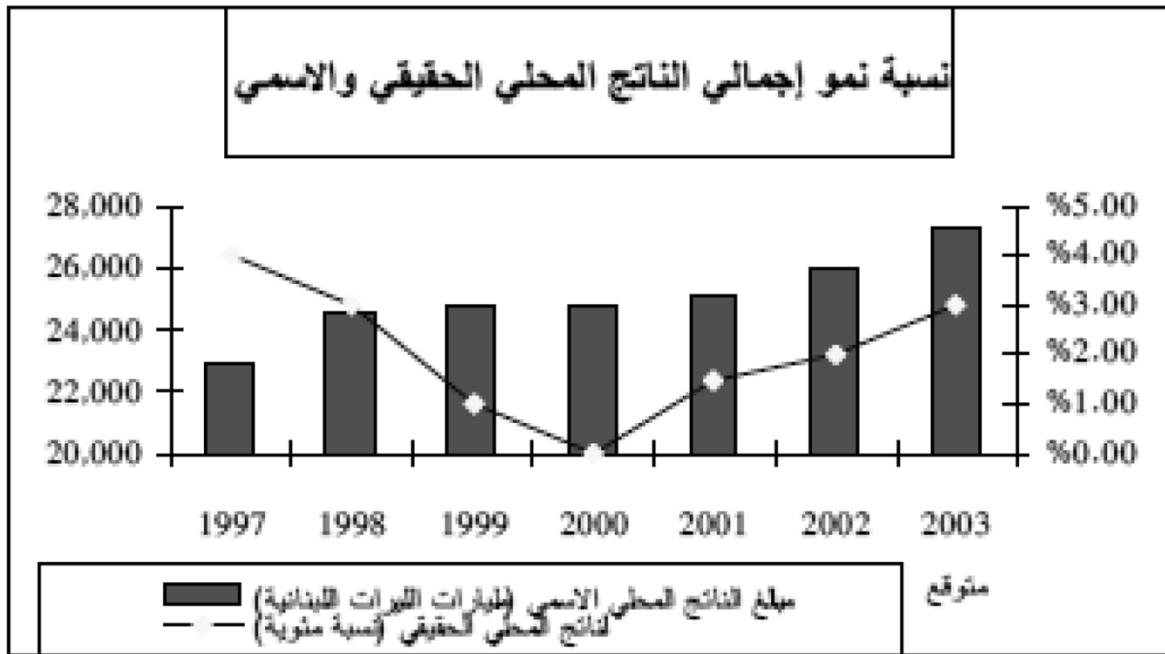
تطور الناتج المحلي الاسمي والحقيقي خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣ متوقع	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	(بمليارات الليرات اللبنانية)
٢٧,٣٧١	٢٦,٠٦٨	٢٥,١١٥	٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٢٤,٥٠٩	٢٢,٨٨٠	مبالغ الناتج المحلي الاسمي
%٣,٠٠	%٢,٠٠	%١,٥٠	%٠,٠٠	%١,٠٠	%٣,٠٠	%٤,٠٠	الناتج المحلي الحقيقي (%)
%٢,٠٠	%٢,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٢٠	%٤,٥٠	%٧,٨٠	معدلات التضخم

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية/ صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني رقم (١ - ١)

مبالغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي ونسب نمو الناتج المحلي الحقيقي



* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية - صندوق النقد الدولي

٢ - المؤشر الاقتصادي العام

ويبين المؤشر الاقتصادي العام^(١) الذي يعتمد مصرف لبنان اعتباراً من العام ١٩٩٤ - تطور الحركة الاقتصادية والتحسين الجاري عليها حيث ارتفع من ١٤١,٤ في العام ٢٠٠٢ إلى ١٦٨,٢ في العام ٢٠٠٣ أي بزيادة نسبتها ١٨,٩٪ وذلك كما هو مبين أدناه.

جدول رقم ١ - ٢

المؤشر الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
١٦٨,٢	١٤١,٤	١٣٦,٤	١٢٨,٦	١٣٣,٨	١٣٣,٤	١٣١,٨

* المصدر: مصرف لبنان

٣ - تطور النشاط الاقتصادي والسياسات القطاعية

أ - القطاع الزراعي^(٢)

«تميز العام ٢٠٠٣ بايلاء الحكومة اهتماماً متزايداً للشأن الزراعي باتخاذ مجلس الوزراء قراراً بالمباشرة في تحديد رؤية استراتيجية لدعم هذا القطاع وتنميته؛ ولذلك فقد بدأت الوزارة قبل نهاية عام ٢٠٠٣ بمراجعة الخطط والاستراتيجيات التي كانت قد أعدت أو التي هي قيد الإعداد بدعم من منظمة الفاو والاتحاد الأوروبي وبرنامج التعاون اللبناني الفرنسي. وهي قد وجهت رسالة إلى جميع الفعاليات والنقابات والهيئات المهمة بالشأن الزراعي لرفع اقتراحاتها وتوصياتها لوضع سياسة زراعية واضحة وإعداد برامج عمل وخطط تفصيلية تعزز الوزارة البدء بتنفيذها اعتباراً من العام ٢٠٠٤. وفي مرحلة أولى، عمدت الحكومة إلى تخصيص وزارة الزراعة بزيادة في اعتماداتها للعام ٢٠٠٤ وهي خطوة أولى في تمكين الوزارة من تقديم خدمات أفضل وتفعيل الإرشاد والمباشرة بتنفيذ برامج تنمية في مختلف المناطق.

(١) ما تزال الحكومة تعمل بالتعاون مع مؤسسة أنسي (Insee) على تحديث تقديرات إجمالي الناتج المحلي والناتج القومي. وقد نشرت في أيار ٢٠٠٣ أرقام حسابات القومية لسنة الأساس ١٩٩٧. ويتم التحضير لإصدار الأرقام الكاملة للحسابات القومية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ ضمناً.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان عمد في العام ٢٠٠١ إلى إدخال تعديلات على كيفية احتساب المؤشر المذكور وذلك بعدما تركز التصحيح على الأرقام الأساسية، فاعتمد المتوسط المتحرك فيها كما تم إدخال أرقام مؤشرات جديدة لم تؤخذ سابقاً في الاعتبار. كذلك تم العمل على إقرار قاعدة الاحتساب ومن ثم تحديد الأوزان أو معدلات التثقيل الواجب اعتمادها.

ولقد تابعت الحكومة تنفيذ عدد من المشاريع التنموية المقررة من ضمن برنامجها وتابعت تنفيذ برنامج دعم الصادرات الزراعية الذي انعكست نتائجه إيجاباً على زيادة حجم الصادرات الزراعية، وهو البرنامج الذي يحتاج إلى تطوير بما يفتح مجالات جديدة للدخول إلى الأسواق التي تناولتها الاتفاقيات التجارية ولذلك متابعة ورصد حركة هذه الأسواق والعمل على تطوير آليات برنامج الدعم بما يؤمن إيصاله إلى المزارعين.

١ - المشاريع المنفذة

ونورد في ما يلي أهم المشاريع الممولة بهبات أو قروض من منظمات خارجية والتي انتهى العمل بها خلال العام ٢٠٠٣

- مشروع تحضير التخطيط والسياسة الزراعية.
- مشروع تأهيل البيوت المحمية (المرحلة الأولى).
- مشروع إدخال تقنيات استخدام مصادر الأعلاف المتعددة في تغذية المجترات.
- مشروع مكافحة حشرة السفالسيا في غابة أرز تنورين.
- كذلك تابعت الوزارة أعمالها في تنفيذ عدد من المشاريع أهمها:
- مشروع تأهيل وتحديث قطاع الري في لبنان.
- مشروع الإحصاء الزراعي.
- مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة.
- مشروع التنمية الزراعية في البقاع (منطقة بعلبك - الهرمل).
- مشروع دعم تأهيل القطاع الزراعي في جنوب لبنان.
- أما بالنسبة للمشاريع التي يتم تنفيذها مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فنذكر أهمها:

- مشروع تقييم ومسح الغابات والأشجار في لبنان.
- مشروع دعم صغار منتجي الحليب في جنوب لبنان.
- مشروع تأهيل البيوت المحمية (المرحلة الثانية).
- مشروع تقوية القدرات لإدارة المعلومات.

٢ - أهم إنجازات العام ٢٠٠٣

أ. على صعيد الوزارة

- إن من أهم الأعمال التي نفذتها وزارة الزراعة من موازنتها خلال العام ٢٠٠٣ هي كما يلي :
- البدء بتشغيل مختبر كفرشيما لتحليل ترسبات المبيدات الزراعية ومواصفات الزيت والعسل .
- توزيع أغراس حرجية وتزيينية على المزارعين والجمعيات والبلديات .
- تأمين أدوية لمكافحة أمراض وحشرات النحل خاصة حشرة الفارواز .
- توزيع معدات لقطف وتشحيل الزيتون على التعاونيات والتجمعات الزراعية وفق آلية وضعت لهذه الغاية .
- توزيع مطهرات وأدوية بيطرية على مربي الماشية .
- القيام بعمليات التلقيح الاصطناعي .
- توزيع لقاحات بيطرية والقيام بحملات تلقيح للحيوانات عند المزارعين .
- إنجاز بناء مختبر الاعداء الطبيعية في صور تمهيدا للبدء بتطبيق تقنيات مكافحة المتكاملة على الحمضيات في المرحلة الأولى .
- إنجاز تأهيل وترميم مركز تربية الاسماك النهرية في عنجر .
- إنجاز إنشاء مركز تربية الأسماك النهرية في الهرمل .
- البدء بتشغيل مركز تربية الأسماك البحرية في معهد علوم البحار - البترون .
- تنفيذ أعمال تأهيل في مراكز الإحراج (دير الأحمر - حرار) .
- متابعة أعمال التحريج في سلسلة جبال لبنان الشرقية .
- متابعة تنفيذ حدائق عامة (تل صفية - أبلح - زغرتا - عشقوت) وتشجير طرقات عامة .
- متابعة عملية مكافحة حشرة دودة الصندل على الصنوبر من خلال حملة رش بالتعاون مع قيادة الجيش اللبناني .
- تأمين مبيدات لمكافحة الأمراض والحشرات التي تصيب الأشجار المعمرة في مختلف المناطق .
- تأمين مبيدات زراعية سوف يتم توزيعها على المزارعين في مختلف المناطق .

ب. على صعيد المشروع الأخضر

نفذ المشروع الأخضر خلال العام ٢٠٠٣ أعمالاً في المناطق اللبنانية كافة. وقد تم ذلك من الاعتمادات المخصصة للمشروع في موازنة وزارة الزراعة، ومن أموال قروض الإيفاد (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والبنك الدولي وفقاً لما يلي:

- استصلاح أراضي زراعية من ضمنها خزانات باطون بمبلغ مليار وسبعماية مليون ليرة لبنانية (موازنة الوزارة).
- طرق زراعية بمبلغ مئتين وسبعين مليون ليرة لبنانية (موازنة الوزارة).
- بناء جدران دعم بمبلغ مليارين واربعماية مليون ليرة لبنانية (قرض الإيفاد).
- بناء خزانات باطون بمبلغ ثلاثماية وعشرين مليون ليرة لبنانية (قرض الإيفاد).
- استصلاح أراضي زراعية بمبلغ ثلاثة مليارات وثمانماية مليون ليرة لبنانية (البنك الدولي).
- طرق زراعية بمبلغ مليار ليرة لبنانية (البنك الدولي).

ج. على صعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

قامت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية خلال العام ٢٠٠٣ بمشاريع بحث عديدة نذكر منها:

- إنتاج بذار للزراعات التالية: البطاطا - البندورة البلدية - الذرة السكرية.
- تجربة أصناف جديدة من الأشجار المثمرة: الدراق - المشمش - العنب - اللوز.
- إنشاء مجتمعات للأصول الوراثية للزيتون، الحمضيات والعنب.
- تأصيل أصناف جديدة من القمح والشعير.
- دراسة أصناف جديدة من الزراعات الاستوائية.
- دراسة النباتات العطرية والطبية وخصائصها.
- أبحاث على الزراعة العضوية.
- دراسة تبريد اللوز الأخضر وحفظه.
- دراسة تلوين العنب.
- طرق حفظ المنتجات الزراعية من زيت زيتون ومربيات وغيرها.
- مكافحة المتكاملة وإنتاج الحشرات المفيدة.

- تحديد أمراض فيروسية جديدة تصيب الأشجار المثمرة في لبنان .
 - الري التكميلي على زراعات متعددة .
 - تأثير الأسمدة على الزراعات .
 - التلوث الكيميائي الناتج عن الأسمدة والأدوية .
 - تأصيل الماعز والأغنام ومدى فعالية الأعلاف الجديدة .
 - دراسة أعلاف جديدة للدواجن .
- هذا بالإضافة إلى ما قامت به وزارة الزراعة في التوصل إلى عقد اتفاقيات ووضع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الصديقة (إيطاليا - السودان - اليونان - البرازيل) لتعزيز القطاع الزراعي والبحث العلمي والإرشاد وكذلك وضع روزنامة زراعية مع السودان بما يتناسب مع متطلبات القطاع الزراعي .

٣ - برنامج عمل الوزارة للعام ٢٠٠٤

- أما بالنسبة للعام ٢٠٠٤ فإن أعمال الوزارة الأساسية ستتركز على المشاريع التالية :
- استبدال بعض أصناف الأشجار المثمرة التقليدية بأصناف جديدة .
 - تأمين ملكات نحل وتوزيعها مع أدوية لمكافحة أمراض وحشرات النحل .
 - توجيه المزارعين إلى إتباع تقنيات مكافحة المتكاملة ودعم نشر هذه التقنيات (مصائد حشرات - فرومونات - مبيدات متخصصة . . .) .
 - البدء بتطبيق تقنيات مكافحة المتكاملة على بعض الزراعات (الحمضيات، الزيتون، زراعات البيوت المحمية . . .) .
 - شراء معدات زراعية وتوزيعها على التعاونيات بناء على خطة توزيع حسب الأقضية والمناطق .
 - استكمال تجهيز مختبر كفرشيما ومختبر الاعداء الطبيعية في صور .
 - تفعيل العمل في معهد علوم البحار والصيد ومراكز تربية الأسماك النهرية .
 - توزيع أدوية ولقاحات بيطرية .
 - إقامة ورشات عمل وأيام حقلية للمزارعين والباحثين والمرشدين .
 - إقامة دورات تدريبية للفنيين والمرشدين الزراعيين حول التقنيات الزراعية الحديثة .

- نشر تقنيات الري الحديثة.
- تشحيل الأشجار المعمرة القديمة في أكثرية المناطق اللبنانية.
- صيانة الغابات والاحراج في مختلف المناطق اللبنانية وفقا لخطة خمسية.
- أما بالنسبة للمشاريع قيد التحضير والممولة من جهات خارجية والتي من المتوقع البدء بتنفيذها ابتداء من أوائل العام ٢٠٠٤ فيذكر منها:
- مشروع التنمية الزراعية.
- مشروع إنتاج الأصول النباتية المكفولة والخالية من الأمراض والفيروسات.
- مشروع دعم قطاع الزيتون وزيت الزيتون.

إن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن المبالغ الملحوظة في الموازنة العامة لا تمثل كل ما تنفقه الحكومة في مجال القطاع الزراعي وهي لا تختصر الجهود المبذولة لدعم هذا القطاع. فهناك مبالغ أخرى يجري إنفاقها على القطاع وتمثل ببرنامج دعم الصادرات من خلال مؤسسة ايدال والتي بلغ مجموعها خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ٣٣,١٢ مليار ليرة لبنانية، وكذلك برنامج دعم زراعة التبغ من خلال مؤسسة الريجي الذي يصل سنويا إلى حوالي ٧٠ مليار ليرة لبنانية، ودعم زراعة القمح والزيتون والتفاح في منطقة جزين والمناطق المحررة والتي تفوق مبالغها العشرة مليار ليرة لبنانية، ودعم الشمندر السكري بمبلغ ٢٠ مليار ليرة لبنانية. كذلك فإن هناك عددا من القروض التي حصل عليها لبنان من البنك الدولي ومن الإيفاد المخصصة لدعم وتحريك عجلة النشاط في القطاع الزراعي بما يعزز من معدلات النمو في هذا القطاع وفي مستويات مداخل العاملين فيه.

ب - القطاع الصناعي

«تشير المعطيات الإحصائية إلى أن القطاع الصناعي، وخلافا للرأي السائد، يستطيع أن يؤدي دورا هاما في عملية النهوض الاقتصادي. والواقع أن هذا القطاع يقع في قلب الاقتصاد اللبناني، حيث اعتبره البيان الوزاري «قطاعا واعداً لما يساهم به في تكوين الدخل القومي وإيجاد فرص عمل جديدة تجتذب شباب لبنان وتحول دون هجرتهم وحيث تقدر قيمة إنتاجه بما يعادل ١٧٪ من الناتج المحلي القائم وهو يستوعب ما لا يقل عن ١٤٠ ألف شخص ويبلغ معدل القيمة المضافة بالنسبة إلى الإنتاج ٤٣,٢٪».

والتزاما من الحكومة في ما يعود إلى تعزيز القدرات التنافسية للصناعة اللبنانية أمام تحديات

النمو والعولمة، استمر السعي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، وتشجيع عمليات التصدير وتخفيض مصروفاتها وتسهيل إجراءاتها واختصار وقت إنجازها من جهة أخرى. وقد تضمن برنامج عمل وزارة الصناعة الذي يتوافق وسياسة الحكومة المعلنة، بنوداً متعددة تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة من خلال إعادة تأهيل القطاع عن طريق تطوير برامج شاملة ومتكاملة للتحديث الصناعي للتلاؤم مع المستجدات وكذلك تأمين استمرارية خدمات الدعم التقني للمؤسسات الصناعية والاستفادة من برامج المساعدات الدولية القائمة والسعي للحصول على مساعدات جديدة لنقل المعرفة الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة لهذه المؤسسات.

وفي إطار التدابير الآيلة إلى تشجيع الاستثمارات الصناعية تعمل مصلحة التراخيص التي تعتبر «الشباك الوحيد للترخيص» على تسهيل الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص الصناعية نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات الصناعية في تفعيل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وقد صدر منذ شهر آب ٢٠٠٢ تاريخ تولي وزارة الصناعة منح التراخيص الصناعية، وحتى تاريخه، ٥٣٩ قرار ترخيص.

وبالمقارنة مع ما تحقق في السنوات السابقة، شهدت الصادرات الصناعية نمواً ملحوظاً خلال العام الفائت في قيمتها حيث بلغت حتى نهاية العام الفائت ١,٠٨٧ مليوناً مقابل ٨٤٨ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٢، أي بزيادة نسبتها حوالي ٢٨ في المئة، وهي تشكل ٧٢,٢٪ من إجمالي الصادرات اللبنانية.

ج - القطاع السياحي

سجل القطاع السياحي، بحسب الإحصاءات المتوافرة، تحسناً رغم الأحداث الأليمة التي طرأت في العراق خلال مطلع العام ٢٠٠٣ والتي كانت لها تأثيرات سلبية على حركة القطاع خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٣. على الرغم من ذلك فقد زار لبنان خلال العام ٢٠٠٣ قرابة ١,٠٧١,٢٤٠ سائحاً مقارنة مع عدد السياح الوافدين العام ٢٠٠٢ والذين بلغ عددهم ٩٥٦,٤٦٤، أي بزيادة تصل إلى حوالي ١٢٪.

ولقد جاء هذا الانتعاش بالرغم من حالة القلق وعدم الاستقرار التي عاشتها وتعيشها منطقة الشرق الأوسط. وقد جاءت أغلبية السياح، كما في السنوات السابقة من الدول العربية حيث شكلت حوالي ٤٥٪ من المجموع الإجمالي وازدادت نسبة السياح الأوروبيين بحوالي ١٠٪ عن العام الماضي مسجلين أكثر من ٢٥٠ ألف سائح أي ما يوازي ربع المجموع العام.

وفي حين لا تتوافر معلومات عن معدلات إنفاق السائح في لبنان للعام ٢٠٠٣ بشكل رسمي

إلا أن نسبة الإشغال الفندقية التي بلغت حوالي ٧٥٪ للفنادق الكبرى و٤٠ إلى ٥٠٪ في المناطق كمعدل متوسطي تشير إلى انتعاش نسبي في هذا القطاع ترافقه حركة انتعاش الأسواق التجارية والمالية.

وفي تطور لافت للعام ٢٠٠٣، سجلت حركة الاصطياف انتعاشاً قوياً في العديد من البلدات والقرى مما أثر إيجابياً على الاقتصاد المحلي لتلك البلدات. وقد أسهم في ذلك الجهود الحثيثة المبذولة لتحديد ميزات تلك المناطق والاستثمارات السياحية فيها.

وقد ترافق مع هذه المؤشرات حركة استثمارات واسعة في القطاع تتعلق بإنشاء فنادق دولية ومنتجعات قد يصل حجم استثمارات البعض منها إلى ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار أميركي، مما سيسهم في إيجاد فرص عمل للعديد من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية.

١ - الإجراءات المتبعة من قبل وزارة السياحة لتعزيز القطاع السياحي

«نظراً لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد اللبناني، فقد تابعت الحكومة سياستها، وأيضاً من خلال وزارة السياحة، في تفعيل عمل هذا القطاع وإسهاماته في الاقتصاد اللبناني من خلال عدة إجراءات أبرزها:

أ. تشكيل هيئة وزارية من مختلف الوزارات الخدمانية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء مهمتها العمل على إزالة المعوقات من وجه القطاع السياحي وإنجاز مخطط توجيهي للمناطق اللبنانية يهدف إلى تعزيز القطاع.

ب. مبادرة الحكومة إلى خفض رسوم الرحلات إلى مطار بيروت بنسبة ٣٠٪ ولاسيما رسوم الإقلاع والهبوط والإنارة والخدمات الأخرى. يضاف إلى ذلك التسهيلات الكبيرة التي أحدثتها اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة ومنح شركات الطيران غير اللبنانية الحرية الخامسة. ذلك ما أدى من جهة إلى نمو في حركة مطار بيروت الدولي بشكل تصاعدي ومن جهة أخرى إلى زيادة الحركة لدى الشركة الوطنية، شركة طيران الشرق الأوسط. بناء على ذلك، فقد ارتفع مجمل عدد المسافرين إلى مليونين وستمئة وسبعة آلاف في نهاية العام ٢٠٠٣ أي بارتفاع نسبته ٦,٦٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٢. وترافق ذلك مع انتعاش في حركة المطار وذلك من خلال زيادة عدد المسافرين مع ارتفاع في مجمل عدد الرحلات لتبلغ نسبة هذه الزيادة حوالي ٧,٦٪ في نهاية العام. ونظراً لارتباط السياحة ارتباطاً مباشراً بالنقل الجوي فقد حقق موسم الاصطياف المميز في لبنان للعام ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في حركة الرحلات لشركة طيران الشرق الأوسط وكذلك في زيادة عدد الشركات الخاصة الأخرى التي تهبط في مطار بيروت وتقلع منه إلى حوالي ٥٤ شركة نظامية.

- ج . شجع تطبيق نظام استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مطار بيروت الوافدين إلى لبنان على التسوق الأمر الذي ساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد؛ مع الإشارة إلى أن هذا النظام تم اعتماده في مرفأ بيروت (أيار ٢٠٠٣) وكذلك في مركز المصنع (أيار ٢٠٠٣) على الحدود اللبنانية - السورية ، وقد بلغ مجموع مبالغ الاستردادات للسواح في العام ٢٠٠٣ ما يزيد عن ستة مليارات ليرة لبنانية .
- د . إقرار مجلس الوزراء لتسهيلات إضافية في إعطاء التأشيرات لدخول السياح الأجانب من دول أوروبا الشرقية وبعض بلدان آسيا وإعفاءات من رسوم تأشيرة الدخول لبعض الجنسيات ولاسيما للقاطنين في دول الخليج العربي .
- هـ . إقرار السماح بالنقل العارض (Charter) .
- و . اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة .
- ز . تنمية وتطوير السياحة البيئية بين الدول العربية من خلال إجراءات تبسيط معاملات الدخول لاسيما على المعابر البرية .
- ح . العمل على تطوير وتشجيع إيجاد منتجات سياحية جديدة مما يعزز سياحة المؤتمرات . ويجري العمل على تعزيز الجهود لاستضافة العديد من المؤتمرات الدولية وبما يسهم في استعادة دور لبنان في المحافل الدولية كبلد لديه التسهيلات اللازمة التي تتسم بالكفاءة، لاستضافة المؤتمرات ولاسيما في ضوء نجاح لبنان في استضافة مؤتمر القمة العربية ومؤتمر القمة الفرنكوفونية .
- ط . تسويق لبنان سياحياً في الخارج وتفعيل الإعلام السياحي الخارجي بهدف إعادة لبنان إلى الخريطة السياحية العالمية من خلال تخصيص موازنة للترويج السياحي في الخارج . تجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد خصصت لهذا الغرض في موازنة العام ٢٠٠٤ اعتمادات بقيمة ٥ مليار ليرة لموازنة وزارة السياحة لتسويق لبنان في الخارج على أن تستكمل الحملات الترويجية في العام ٢٠٠٤
- ي . إطلاق برنامج حسن استقبال الوافدين إلى مطار بيروت ورفع مستويات الجودة في الخدمات السياحية والفندقية، وذلك في إطار تحسين صورة لبنان كمقصد سياحي .
- ك . تنشيط السياحة الثقافية من خلال دعم لجان المهرجانات الدولية وتفعيل المهرجانات الفنية والثقافية المحلية في جميع المناطق اللبنانية لإبراز أهمية التراث اللبناني وإطلاق جواذب سياحية جديدة في شتى المناطق اللبنانية .

- ل . تفعيل دور لبنان في المنظمات الدولية السياحية الإقليمية والعالمية إذ إن لبنان هو عضو في منظمة السياحة العالمية . وهو يرأس حالياً لجنة جودة الخدمات في اللجنة التنفيذية في جامعة الدول العربية .
- م . العمل على استعادة دور لبنان كمركز سياحي علاجي واستجمامي من خلال برنامج مشترك بين وزارتي السياحة والصحة وشم الترويج لمنتوج السياحة الصحية خلال العام ٢٠٠٣
- ذ . إبراز الدور الإنمائي للسياحة من خلال تسويق السياحة الريفية وتعزيز قدرات المجتمع الأهلي وذلك ضمن برنامج مشترك مع منظمات غير حكومية وأهلية وشركات للمعلوماتية .
- ق . تنمية القدرات البشرية لوزارة السياحة من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة على أعمالها بما في ذلك مكينة كل المعاملات وأرشفة الملفات لاسيما ملفات التجهيز السياحي ، وتطوير مكتبة الصور وموقع الانترنت وربط الشبكة بمواقع عربية وأوروبية للتواصل والترويج .
- ن . العمل على تحديث التشريعات السياحية بما في ذلك إعادة النظر في هيكلية وزارة السياحة بما يتلاءم مع تطور هذا القطاع .
- س . العمل على فتح أسواق جديدة وتشجيع التعاون على التسويق السياحي المشترك بين لبنان وسوريا والأردن من خلال المشاركة في معارض ومؤتمرات مشتركة من أجل الترويج للإقليم السياحي الواحد .
- ت . العمل على تأمين التمويل السياحي من خلال برنامجي دعم التمويل للمؤسسات السياحية الذي تدعمه الحكومة ومن خلال المصارف وعبر مصرف لبنان ومؤسسة كفالات وقرض البنك الأوروبي للاستثمار وكذلك خلق الحوافز المناسبة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً العربية .
- ش . العمل على تطوير المشاريع ذات المنفعة السياحية (الاستراحات) وإنشاء مشاريع جديدة من شأنها إطلاق جواذب سياحية .»

٢ - إجراءات الحكومة لدعم التمويل للقطاعات الإنتاجية

قامت الحكومة بإجراءات عديدة في سبيل تطوير الاقتصاد وتعزيز معدلات النمو فيه . كذلك اتخذت الحكومة عدة إجراءات من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص وتقديم التسهيلات له وإزالة العوائق من طريقه . وهي في هذا المسار طورت برنامجاً لدعم عمليات تمويل نشاطات مؤسسات القطاع الخاص في القطاعات السياحية والزراعية والصناعية بما فيها مؤسسات تكنولوجيا المعلومات . وقد بينت النتائج المحققة أن هذه الإجراءات الداعمة أسهمت إسهاماً كبيراً ومؤثراً في

تعزير الاستثمار في تلك القطاعات وبالتالي في إيجاد فرص عمل جديدة وفي دعم التصدير. لقد شجعت تلك الخطوات الجهود الآيلة إلى تعزيز الحركة الاقتصادية بما انعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، وعلى اجتذاب المزيد من السواح، بما حسنَ بالتالي من حركة الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات. ولقد كان من أهم تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ما يلي:

٤ - القروض المدعومة من وزارة المالية ومصرف لبنان

أصدر مصرف لبنان وبالتنسيق مع وزارة المالية تعميمين رقم ٣٥ و ٨٠ حدد فيهما آلية تنفيذ هذا الدعم. ولقد اشترط كذلك على أن تتراوح مدة القروض بين خمس وسبع سنوات بفوائد منخفضة، شريطة أن يوظف القرض بكامله في لبنان، وعلى ألا يستحق أكثر من ١٥٪ من أصله خلال السنتين الأوليين.

وقد جرى رفع سقف القرض الممكن دعمه والممنوح من المصارف والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي العاملة في لبنان للمؤسسة الواحدة أو لمجموعة اقتصادية واحدة من ثلاثة مليارات ليرة لبنانية أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية في العام ١٩٩٧، إلى ١٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠١، لتتراوح نسبة الدعم على الفوائد ما بين ٥,٦٧٪ و ٧٪ كما وضع مصرف لبنان حوافز لتشجيع المصارف على الانخراط في آلية الدعم هذه حيث يجري تخفيض الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي لأي من المصارف بما يوازي قيمة رصيد القروض الممنوحة من قبله والمستفيدة من هذا الدعم. وتستفيد من آلية الدعم هذه القروض الممولة من التزامات المصارف أو الالتزامات المرتبطة بقرض البنك الأوروبي للتمير السياحي (عام ١٩٩٩)، والتحديث الصناعي (عام ١٩٩٩) والذي خصص لكل منهما مبلغ ٣٠ مليون يورو، أو الإيجار الاستثماري، أو مؤسسة كفالات بحيث تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتعدى عدد موظفيها الـ ٤٠ موظفاً من آلية الدعم على أن لا تتعدى قيمة القرض للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية.

وبناء على ذلك كله فقد بلغت قيمة القروض المدعومة بالليرة اللبنانية للقطاعات المذكورة حوالي ١,٥٦٧ مليار ليرة لبنانية لغاية نهاية كانون الأول ٢٠٠٣ أي ما يزيد عن المليار دولار استفادت منها ٢,٦٩٧ مؤسسة لتاريخه. وقد بلغت نسبة استفادة القطاع السياحي بحوالي ٢٨,٧٪ من مجموع تلك القروض المدعومة، والقطاع الزراعي بنسبة ٦,٩٪ والقطاع الصناعي بنسبة ٦٣,٣٪.

أما قيمة الدعم التي تحمّلته الخزينة حتى الآن على مدى سنوات منح هذه القروض فإنها واستناداً إلى وضعية هذه القروض المدعومة الممنوحة حتى نهاية عام ٢٠٠٣، فقد بلغت ١٥٧,٥ مليار ليرة لبنانية توزعت على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٣

المبالغ المدفوعة من مصرف لبنان لدعم فوائد القروض للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
٦,٤٥٦	٩,٥٥٠	٨,٧٤١	١٥,٢٨٢	٥٢,١٣٩	٦٥,٣٠٣	١٥٧,٤٧١

* المصدر: وزارة المالية

وتوزعت تلك القروض على القطاعات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٤

القروض المدعومة لكافة القطاعات عبر الآلية المعتمدة

مع مصرف لبنان والمصارف في العام ٢٠٠٣

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض لغاية كانون الأول ٢٠٠٣ (مليار ليرة لبنانية)	قيمة الدعم الممنوح (مليار ليرة لبنانية)	نسبة القروض القطاعية من إجمالي القروض	نسبة قيمة الدعم القطاعية من إجمالي قيمة الدعم
السياحة	٤٠٧	٤٤٩,٢١	١٢٧,٠٨	٪ ٢٨,٦٦	٪ ٣٠,٥٢
الصناعة	١,٤٨٣	٩٩١,٦١	٢٥٦,٣٩	٪ ٦٣,٢٦	٪ ٦١,٥٧
الزراعة	٧٣٤	١٠٧,٤٥	٢٧,٠٨	٪ ٦,٨٦	٪ ٦,٥٠
تقنيات متخصصة	٧٣	١٩,١٧	٥,٨٤	٪ ١,٢٢	٪ ١,٤٠
المجموع	٢,٦٩٧	١,٥٦٧,٤٤	٤١٦,٣٩	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

* المصدر: مصرف لبنان

ويتبين كذلك أيضاً مما تقدم أن قيمة الدعم الإضافي الذي سوف تتحمله الخزينة بالنسبة للقروض الممنوحة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ وذلك على مدى السنوات القادمة ستبلغ ٢٦٠ مليار ليرة لبنانية. إن هذا يعني أن مجموع الدعم الذي تحمّلته وستتحمله الخزينة من هذا البرنامج فقط بالنسبة للقروض التي جرى منحها حتى نهاية عام ٢٠٠٣ فقط، سوف يبلغ ٤١٨ مليار ليرة.

أ. شركة كفالات ش.م.ل.

كذلك، فقد عمدت الحكومة من خلال شركة كفالات إلى دعم القروض التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغاية ٣٠٠ مليون ليرة شرط أن لا يتعدى معدل كلفة الفائدة الإجمالية للمقترضين حوالي ٣,٥٪ وذلك من خلال آلية خاصة وضعت بالتعاون ما بين وزارة المالية ومصرف لبنان من جهة والمصارف من جهة أخرى.

ويتركز عمل المؤسسة على تشجيع المصارف على التوظيف في القطاعات المنتجة وفي جميع المناطق. ذلك مما سيؤدي إلى التشجيع على إيجاد فرص عمل ثابتة ومتنامية. هذا مع التأكيد على أن عملية اختيار المشاريع المستفيدة من هذا الدعم تركز على أسس اقتصادية بحتة.

إن مما تجدر الإشارة إليه هو أن عدد الكفالات المصدرة حتى نهاية العام ٢٠٠٣ قد بلغ ٢,٦٦٩ كفالة بالمقارنة مع ١,٦٩٨ كفالة حتى نهاية العام ٢٠٠٢. كما بلغت قيمتها الإجمالية ٢٨٧ مليار ليرة لبنانية حتى نهاية العام ٢٠٠٣ مقابل ١٧٥ مليار ليرة حتى نهاية العام ٢٠٠٢ وقد بلغ معدل حجم القرض الواحد ١٠٧,٧ مليون ليرة حتى نهاية العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ١٠٣,٣ مليون ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢. وقد توزعت تلك القروض على القطاعات والمحافظات على الشكل التالي:

جدول رقم ١ - ٥

كفالات القروض موزعة على القطاعات الاقتصادية

النسبة المئوية من المجموع	عدد الكفالات حتى نهاية العام ٢٠٠٣	القطاع
٣٥,٧٤ ٪	٩٥٤	صناعة
٤٩,٤٢ ٪	١,٣١٩	زراعة
٨,٨٨ ٪	٢٣٧	سياحة
٢,٥١	٦٧	الإنتاج الحرفي
٣,٤٥ ٪	٩٢	تقنيات متخصصة
١٠٠,٠٠ ٪	٢,٦٦٩	المجموع

جدول رقم ١ - ٦
كفالات القروض موزعة على القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد الكفالات حتى نهاية العام ٢٠٠٣	النسبة المئوية من المجموع
بيروت وجبل لبنان	١,٢٠٦	٤٥,١٩ %
الجنوب والنبطية	٨٣١	٣١,١٤ %
البقاع	٤٠٨	١٥,٢٩ %
الشمال	٢٢٤	٨,٣٩ %
المجموع	٢,٦٦٩	١٠٠,٠٠ %

* المصدر: مصرف لبنان

أما إذا قارنا توزيع القروض الممنوحة كما تبينها محفظة شركة كفالات على المناطق فإننا نرى أن حصة المناطق النائية بدأت تأخذ منحى إيجابياً حيث أصبحت أعلى منها بكثير مما كان عليه التوزيع التقليدي لتسليفات القطاع المصرفي. والحال ذاته قطاعاً إذ إن صغار المنتجين في الزراعة والصناعة ممثلين بشكل واضح في مجموع القروض. وقد تشجعت المصارف على تمويل المبادرات في حقل التقنيات المتخصصة مع كل ما يعنيه هذا من فرص عمل لجيل المتخرجين الشباب ولا سيما في المناطق بما يمكن الحركة الاقتصادية في هذه المناطق من التلاؤم مع حركة الاقتصاد الجديد.

ستستمر الحكومة في التشجيع على استمرار وتعزيز دور مؤسسة كفالات في دعم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. المؤسسة العامة للإسكان

في المجال السكني تابعت المؤسسة العامة للإسكان للسنة الرابعة على التوالي استقبال طلبات القروض للحصول على قروض إسكانية بالمشاركة مع المصارف المتعاقدة معها والتي بلغ عددها ثلاثة وعشرين مصرفاً. وقد دفعت المؤسسة العامة للإسكان استناداً إلى برنامج التمويل المعتمد من قبلها حوالي ١٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ على شكل فوائد عن القروض السكنية. وتجدر الإشارة أنه قد تمت الموافقة حتى نهاية العام ٢٠٠٣ على ٥٧٤,٢٩ مليار ليرة لبنانية جرى منح حوالي ١٤٦,٤ مليار ليرة لبنانية منها خلال العام ٢٠٠٢

وتبين الإحصاءات التالية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ ما قامت به هذه المؤسسة من عمليات تمويل.

جدول رقم ١ - ٧ عدد القروض موزعة على القطاعات الاقتصادية

العدد	لغاية نهاية العام ٢٠٠٣
٢٣	عدد المصارف المشاركة فعلياً
١٥,٧٢٢	عدد الطلبات المقدمة
١١,٢٧٠	عدد الملفات الموافق عليها
١٠,٣٠٥	عدد الإتفاقيات المعقودة
٥٧٤ مليار ليرة لبنانية	قيمة القروض الملحوظة في الاتفاقيات المعقودة

* المصدر: المؤسسة العامة للإسكان (إبتداءً من العام ٢٠٠٠ لغاية نهاية العام ٢٠٠٣)

في هذا الصدد تسعى المؤسسة العامة للإسكان إلى زيادة خدماتها لتشمل مختلف المناطق اللبنانية. وقد توزعت تلك القروض على المحافظات وفقاً لما يلي:

جدول رقم ١ - ٨ عدد طلبات القروض الإسكانية الممنوحة موزعة على المحافظات

العدد	
٦٠٥	لبنان الشمالي
٨,٣٨٣	جبل لبنان
١٩٠	البقاع
٧٥	النبطية
٣٠١	لبنان الجنوبي
٥٢٦	بيروت
١٠,٠٨٠	المجموع

ج. البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية «Export Plus»

يقوم البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية Export Plus على أساس المساهمة في دعم وتخفيف كلفة شحن المنتجات الزراعية والتي تعتبر العنصر الأكثر كلفة في سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الزراعي من أجل التصدير. وقد تم ذلك ضمن إطار توجهات الحكومة نحو المساعدة على تخفيض الكلفة المرتفعة للصادرات الزراعية اللبنانية. ذلك مما سيعزز من قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويسهم في زيادة الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية اللبنانية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المزارع اللبناني والقطاع الزراعي برمته.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج تم إطلاقه بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠١ بعدما كلف مجلس الوزراء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» القيام بمهام دعم الصادرات وذلك بموجب المرسوم رقم ٦٠٤١ تاريخ ٦ آب ٢٠٠١.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج بكفاءة وشفافية، فقد اعتمدت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» أهم المكاتب العالمية المتخصصة بمراقبة النوعية لضمان جودة المنتجات الزراعية المصدرة والتأكد من مصدر المنشأ ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط في لبنان والبلد المستورد.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للصادرات التي تمت من خلال البرنامج منذ إنطلاقته ولغاية نهاية عام ٢٠٠٣ قد بلغت ٨٥٨,٢٥٨ طن. كما أن كلفة الدعم التي تحملتها الخزينة لهذه الفترة بلغت ٨١,٦٣١ مليار ل.ل. كذلك، فقد بلغت قيمة الصادرات لهذه الفترة ٥١٧ مليار ل.ل. علماً أن مجموع الصادرات الزراعية عبر هذا البرنامج قد بلغت قيمتها حوالي ٢٠٧ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٢٢٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢.

إن النتائج الإيجابية المحققة من هذا البرنامج حتى نهاية العام ٢٠٠٣ لا يمكن حصرها فقط بزيادة كمية الصادرات إذ حقق البرنامج على ما يبدو آثاراً إيجابية أخرى يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تغيير ذهنية المزارعين والمصدرين وتطوير قدراتهم الزراعية والإدارية وذلك بالتوازي أيضاً مع ما يمكن لهم الحصول عليه من تمويل ميسر عبر مؤسسة كفالات.
- دخول المنتجات اللبنانية إلى أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية.
- تمكين المنتجات اللبنانية من منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج.

- تحسين جودة المنتجات الزراعية المصدرة بنسبة كبيرة بفعل تطبيق مواصفات التصدير الزراعي اللبنانية والعالمية.
- التحسينات التي طرأت على مراكز التوضيب، إن من ناحية البناء أو التجهيزات أو طرق العمل والتشغيل.
- إنشاء مراكز توضيب جديدة وإعادة تأهيل مراكز كانت مقفلة سابقا.

ثانياً: الأوضاع النقدية

١ - تطور سعر صرف الدولار الأميركي

استمرت سياسة الحكومة في العام ٢٠٠٣ قائمة على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، حيث استقر سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الدولار الأميركي خلال العام ٢٠٠٣ على مستوى ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم ١ - ٩

تطور سعر صرف الدولار الأميركي في نهاية السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٨	١٥١٦	١٥٣٩	معدل سعر الدولار الأميركي (متوسط الفترة)
١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥	١٥٠٨	١٥٠٨	١٥٢٧	معدل سعر الدولار الأميركي (متوسط الفترة)

* المصدر: مصرف لبنان

٢ - تطور معدلات التضخم

كذلك حافظت معدلات الأسعار على مستواها في العام ٢٠٠٣ حيث لم يتعد التضخم الكلي نسبة ٢٪

الجدول رقم ١ - ١٠
تطور معدلات التضخم خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	النسبة المئوية
%٢	%٢	%٠	%٠	%٠,٢٠	%٤,٥٠	%٧,٨٠	نسبة التضخم %

* المصدر: مصرف لبنان - وزارة المالية.

٣ - الكتلة النقدية

أما فيما خص الكتلة النقدية، فقد بلغ حجم الكتلة النقدية (م ٣*) حوالي ٦٤,٣٦٨ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٠٣ مقابل ٥٦,٩٥٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٢ محققة بذلك نمواً نسبته ١٣,٠٢٪، وقد نتج ذلك عن:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي بما يوازي ٥,٨١٠ مليار ليرة لبنانية. ولقد تأتى هذا الارتفاع عن زيادة الموجودات من الذهب بقيمة ٦٩٠ مليار ليرة نتيجة ارتفاع أسعار الذهب وكذلك زيادة الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي ٥,١٢٠ مليار ليرة.
- ارتفاع الديون الصافية للقطاع العام بقيمة ٢,٣٤٧ مليار ليرة.
- محافظة صافي التسليفات الإجمالية للقطاع الخاص على حجمها علماً أنه طرأ تغيير على مكوناتها حيث ظهر تراجع في مجموع التسليفات بالليرة بقيمة ١٩٨ مليار ليرة وارتفاع مبالغ تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يوازي ١٩٥ مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع بمقدار ٢٧١ مليار ليرة.
- انخفاض البنود الأخرى الصافية بقيمة ١,٤٨٦ مليار ليرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم ١ - ١١
الكتلة النقدية ومصادرها ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ (بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٢٦٠٧٦	٢٠٤٠٤	١٧٢٨٣	١٩٤٩٢	٢٠٢٣٧	١٦٥٥٤	١٤٥٣٠	الأوراق النقدية والودائع (ل.ل.)
٣٨٢٣٤	٣٦٣٩١	٣٥٦٢٧	٢٩٨٠٢	٢٤٩٦٤	٢٣٥٨٤	٢٠٠٤٠	الودائع بالعملات الأجنبية
٥٨	١٥٧	٨	٦٠	١٦٨	٣٧١	٣٢٨	سندات دين
٦٤٣٦٨	٥٦٩٥٢	٥٢٩١٨	٤٩٣٥٤	٤٥٣٦٩	٤٠٥٠٩	٣٤٨٩٨	مجموع الكتلة النقدية
٢١٨٨٤	١٥٥٥٠	١٢١٧٨	١٣٩٤٤	١٤٧٢٣	١٤٦٢٣	١٥٦٨١	الديون الخارجية الصافية منها:
٥٧٧٩	٤٨٤٩	٣٨٦١	٣٨٠٦	٤٠٣٧	٣٩٩٨	٠٠	الذهب
١٦١٠٥	١٠٧٠١	٨٣١٧	١٠١٣٩	١٠٦٨٦	١٠٦٢٦	٠٠	العملات الأجنبية
٣٠٠٩٥	٢٧٣٧٩	٢٨٠١٢	٢٢٧٣٩	١٨٠٢٢	١٥٩٥٤	١٢٢٢٣	الديون الصافية على القطاع العام
٢٣٤٨٠	٢٣٦٧٢	٢٢٨٨٨	٢٢٨٧٢	٢١٥٧٣	١٩٣٢٢	١٦٠٣٩	الديون الصافية على القطاع الخاص
-١٠٤٤٥	-٩٦٤٩	-١٠١٦٠	-١٠٢٠١	-٨٩٤٩	-٩٣٩٠	-٩٠٤٥	صافي الأصول الأخرى
٦٤٣٦٨	٥٦٩٥٢	٥٢٩١٨	٤٩٣٥٤	٤٥٣٦٩	٤٠٥٠٩	٣٤٨٩٨	المجموع = الكتلة النقدية
٪١٣,٠٢	٪٧,٦٢	٪٧,٢٠	٪٨,٨٠	٪١٢,٠٠	٪١٦,٠٨	٠٠	معدل نمو الكتلة النقدية (٪)

* المصدر: مصرف لبنان

*م١ = أوراق نقدية متداولة + ودائع تحت الطلب بالليرة اللبنانية

*م٢ = م١ + ودائع أخرى بالليرة اللبنانية

*م٣ = م٢ + م١ + الودائع بالعملات الأجنبية.

ثالثاً: المالية العامة

بلغ إجمالي مدفوعات الخزينة (موازنة وعمليات خزينة أخرى) حتى نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ١٠٥٩٢ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع ١٠١٣٨ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٤٥٤ مليار ليرة ونسبتها ٤,٤٨٪. وقد توزعت هذه الزيادة بين زيادة في مجموع الإنفاق العام باستثناء الزيادة في خدمة الدين العام بحوالي ٢٠٢ مليار ليرة وزيادة في خدمة الدين بمبلغ ٢٥٢ مليار ليرة. في المقابل فقد بلغ مجموع الإيرادات الإجمالية المحققة لدى الخزينة (موازنة وخزينة) حتى نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ٦٦٥٤ مليار ليرة في مقابل مبلغ ٥٨٣٠ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢ أي بزيادة في مجموع واردات الخزينة بمبلغ قدره ٨٢٤ مليار ليرة أو ما يعادل زيادة قدرها ١٤,١٤٪ عما كان عليه مجموعها في العام ٢٠٠٢

الجدول رقم ١ - ١٢
نتائج المالية العامة المقارنة لغاية العام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣
(بمليارات الليرات اللبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	
* حساب الموازنة		
٦٢١٨	٥٣٨٥	الإيرادات في حساب الموازنة
٨٨١٠	٨٤٨٧	الانفاق من حساب الموازنة
٤٨٧٤	٤٦٢٢	خدمة الدين من أصله
%٥٥,٣	%٥٤	نسبة خدمة الدين الى مجموع الإنفاق من حساب الموازنة
%٧٨,٤	%٨٦	نسبة خدمة الدين العام الى مجموع إيرادات الموازنة
- ٢٥٩٢	- ٣١٠٢	مجموع العجز
%٢٩,٤	%٣٦	نسبة العجز الى مجموع الإنفاق في الموازنة
٢٢٨٢	١٥٣٤	الفائض الأولي في الموازنة
%٢٥,٩	%١٨	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإنفاق
* حساب الخزينة		
٤٣٦	٤٤٥	المقبوضات
١٧٨٢	١٦٥٢	المدفوعات
٦٦٥٤	٥٨٣٠	مجموع الواردات الاجمالية
١٠٥٩٢	١٠١٣٩	مجموع الإنفاق الاجمالي
- ٣٩٣٨	- ٤٣٠٩	مجموع العجز الإجمالي
%٣٧,٢	%٤٢	نسبة العجز الى مجموع الإنفاق
٩٣٦	٣١٣	العجز/ الفائض الأول الإجمالي
%٨,٨	%٣	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإنفاق

* المصدر: وزارة المالية.

وبنتيجة ذلك، فقد بلغ العجز الإجمالي المحقق في العام ٢٠٠٣ حوالي ٣٩٣٨ مليار ليرة وهو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٣٧,٢٪ بالمقارنة مع العجز الإجمالي المحقق لعام ٢٠٠٢ والذي بلغ ٤٣٠٧ مليار ليرة أي ما نسبته ٤٢٪.

تجدر الإشارة إلى أن الفائض الأولي الإجمالي الذي تحقق خلال العام ٢٠٠٣ قد تضاعف ثلاث مرات حيث بلغ ٩٣٦ مليار ليرة وذلك بالمقارنة مع فائض أولي إجمالي بلغ ٣١٣ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٢. ولقد تحققت تلك الزيادة في الفائض الأولي على الرغم من أن الإنفاق الإجمالي باستثناء خدمة الدين العام زاد بمبلغ ٢٠٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ وذلك بالمقارنة مع حجم الإنفاق المحقق في العام ٢٠٠٢. ويعود السبب في ذلك التحسن إلى الزيادة الكبيرة المحققة في المجموع الإجمالي للإيرادات.

أما على صعيد تنفيذ الموازنة، فقد بلغ العجز - وحسب ما هو مبين في الجدول رقم (١) - (١٤) المحقق خلال العام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٥٩٢ مليار ليرة وهو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٢٩,٤١٪ وذلك بالمقارنة مع العجز المحقق خلال العام ٢٠٠٢ والذي بلغ ٣١٠١ مليار ليرة أو ما نسبته ٣٦,٥٤٪. إن هذا يعني إن مجموع العجز انخفض في العام ٢٠٠٣ بمبلغ ٥١٠ مليار ليرة وانخفضت نسبته بمعدل ٧,١٪. من جانب آخر، فإن مجموع الفائض الأولي الذي تحقق في تنفيذ عمليات الموازنة خلال العام ٢٠٠٣ بلغ ٢٢٨٢ مليار ليرة بالمقارنة مع فائض أولي بلغ ١٥٣٤ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٧٤٨ مليار ليرة أو ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٥٠٪ عما كان عليه مجموعه في العام ٢٠٠٢.

من جانب آخر وبالمقارنة مع التقديرات الملحوظة في قانون موازنة العام ٢٠٠٣ بشأن مجموع الإنفاق الذي كان مرتقبا في حساب الموازنة والخزينة، فإن إجمالي مجموع المدفوعات (موازنة وعمليات خزينة أخرى) كان ملحوظاً له مبلغ ٩٤٠٠ مليار ليرة. كذلك فقد كان من المقرر أن يبلغ مجموع العجز الإجمالي ٢٥٢٥ مليار ليرة وأن تبلغ نسبة العجز حوالي ٢٧٪ كما هو مبين على الشكل التالي:

الجدول رقم ١ - ١٣
نسبة العجز بين السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (حساب الموازنة والخزينة)
(بمليارات الليرات اللبنانية)

الفرق	تنفيذ الموازنة حساب الموازنة والخزينة ٢٠٠٤	قانون الموازنة ٢٠٠٣	(بمليارات الليرات اللبنانية)
٢٢١ -	٦٦٥٤	٦٨٧٥	مجموع الواردات الملحوظة
٣١٨	٥٧١٨	٥٤٠٠	الإنفاق باستثناء خدمة الدين
٨٧٤	٤٨٧٤	٤٠٠٠	خدمة الدين
١٤١٣	٣٩٣٨	٢٥٢٥	مجموع العجز الإجمالي
٠٠	٪٣٧	٪٢٧	نسبة العجز المرتقب

إنه وبالمقارنة مع ما كان ملحوظاً في قانون موازنة العام ٢٠٠٣، فقد كان من المقدر أن يبلغ مجموع العجز المرتقب في حساب الموازنة ٢١٢٥ مليار ليرة وأن يبلغ مجموع الفائض الأولي ١٨٧٥ مليار ليرة.

ويظهر ملخص الوضع المالي أن مجموع إيرادات الموازنة قد بلغت ٦٢١٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ وذلك بالمقارنة مع مجموع الإيرادات المحصلة في العام ٢٠٠٢ والتي بلغت ٥٣٨٥ مليار ليرة أي بزيادة قدرها ٨٣٣ مليار ليرة ونسبتها ١٥,٤٧٪ بالمقارنة مع المبالغ الملحوظة للإيرادات المرتقبة في قانون الموازنة للعام ٢٠٠٣، فقد كانت الإيرادات قد قدرت بمبلغ ٦,٤٧٥ مليار ليرة أي بانخفاض قدره ٢٥٦ مليار ليرة.

أما على صعيد عجز الخزينة المحقق في العام ٢٠٠٣ فقد بلغ العجز حوالي ١٣٤٧ مليار ليرة وما نسبته ٧٥,٥٥٪ من مجموع عمليات الخزينة وذلك بالمقارنة مع عجز محقق في العام ٢٠٠٢ والبالغ ١٢٠٧ مليار ليرة وما نسبته ٧٣,٠٧٪ من مجموع عمليات الخزينة في العام ٢٠٠٢.

في ضوء ما تقدم، يتبين من الأرقام العائدة لتنفيذ الموازنة على صعيد الواردات، وبعد الأخذ بعين الاعتبار لبعض الفروقات، أنها متقيدة إلى حد بعيد بالأرقام المقدرة في قانون الموازنة. فعلى صعيد الإيرادات المحققة وباستثناء ما يعود من تأثيرات عليها بسبب التأخر في إقرار قانون معالجة التعديلات على الأملاك البحرية وعدم البدء بتطبيق الرسم المهني وإعادة جدولة دفع مبالغ الضريبة

على عدة سنوات والعائدات من مصرف لبنان وهي المبالغ التي كان من المقدّر أن يكون مجموعها حوالي ١٤٥ مليار ليرة، فإن إيرادات الموازنة والخزينة المعدلة والملحوظة في موازنة العام ٢٠٠٣ وبعد تنزيل المبالغ التي لم تتحقق للأسباب الواردة أعلاه تبلغ ٦٧٣٠ مليار ليرة. بالمقارنة، فإن مجموع إيرادات الموازنة والخزينة المحققة خلال العام ٢٠٠٣ قد بلغ ٦٦٥٤ وهو ما يمثل حوالي ٩٩٪ من مجموع المبالغ الملحوظة في حساب الموازنة والخزينة مجتمعين.

ويتبين مما تقدم أن مجموع إيرادات الموازنة في العام ٢٠٠٣ حقق زيادة بلغت ٨٣٣ مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان عليه مجموعها في ذات الفترة من العام ٢٠٠٢ أو ما يعادل نسبة زيادة قدرها ١٥,٥٪. وتعود الزيادة في الإيرادات المحققة خلال العام ٢٠٠٣ إلى عدة عناصر أهمها:

* زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة خلال العام ٢٠٠٣ حيث حققت تلك الإيرادات زيادة بمبلغ ٥٠٦ مليار ليرة عما كانت عليه في العام ٢٠٠٢. وقد نتجت هذه الزيادة في الإيرادات الضريبية عن:

١. إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والتي بلغت ١٣٦١ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٩٩٣ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٣٧,١٪.

٢. تحسن في مختلف مصادر الإيرادات الضريبية بما في ذلك إيرادات ضريبة الدخل والتي تشمل أيضاً المبالغ المدفوعة من أصل عمليات التسوية الضريبية، وكذلك من الزيادة المحققة في الواردات المحصلة من إيرادات الضرائب على الأملاك. فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل من ٧٢٤ مليار في العام ٢٠٠٢ إلى ٧٨٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ أي بزيادة نسبتها ٧,٧٪. أما إيرادات الضرائب على الأملاك، فقد ارتفعت من ٣٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ إلى ٣٢١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ أي بزيادة نسبتها ٧٪.

٣. إيرادات ضريبة الدخل المحصلة على الفوائد لدى المصارف (٥٪) والتي بلغت ١٤٥ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٣. تجدر الإشارة إلى أنه يجري تحصيل مبالغ الإيرادات الشهرية على حساب هذه الضريبة في موعد لا يتعدى الخامس عشر من الشهر اللاحق. ذلك يعني أن حصيلة الضرائب المحققة بنتيجة تطبيق هذه الضريبة حوالي ١٦٨ مليار ليرة.

* زيادة الإيرادات غير الضريبية بمبلغ ٣٢٦ مليار ليرة. ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات حاصلات إدارات ومؤسسات عامة من ٩١٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ إلى ١٢٥٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ أي بزيادة نسبتها ٣٦,٧٪.

أما على صعيد النفقات، فقد بلغ مجموع الإنفاق من خارج خدمة الدين العام ٥٧١٨ مليار

ليرة أي بزيادة مبلغ ٣١٨ مليار ليرة عما كان قد جرى لحظه في موازنة العام ٢٠٠٣. ويعود السبب الأساس في تلك الزيادة إلى السلفات الإضافية الممنوحة لمؤسسة كهرباء لبنان لتمويل جزء من احتياجاتها المالية لشراء المحروقات والتي بلغت ١٧٤ مليار ليرة حتى نهاية العام ٢٠٠٣. إضافة إلى تلك السلفات فقد قامت الخزينة بتسديد مبالغ عن مؤسسة كهرباء لبنان تتمثل بأقساط ديون عمليات التجهيز وفوائد لخدمة دين مؤسسة كهرباء لبنان والتي فاق مجموعها خلال ذات الفترة مبلغ ٢٣٩ مليار. ذلك مما يجعل مجموع ما دفعته الخزينة خلال هذه الفترة عن مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٤١٣ مليار ليرة لبنانية.

أما على صعيد خدمة الدين العام، فقد بلغ مجموعها ٤٨٧٤ مليار ليرة بالمقارنة مع ٤٠٠٠ ملياراً كانت قد لحظت في قانون موازنة العام ٢٠٠٣. هذا بالمقارنة مع كلفة محققة بلغت ٤٦٢٢ مليار في العام ٢٠٠٢. ويعود السبب الأساسي في زيادة خدمة الدين العام بمبلغ ٨٧٤ ملياراً عما كان ملحوظاً لها في قانون الموازنة لجملة من الأسباب التي دفعت بمبلغ خدمة الدين أن لا ينخفض إلى الحدود التي كان مقدراً لها عند إعداد الموازنة. ومن تلك الأسباب عدم السير لتاريخه في مشاريع التخصيص والتسديد مما انعكس على خدمة الدين العام. كذلك أيضاً بسبب الفروقات الناتجة عن طبيعة التقديمات التحويلية التي قامت بها المصارف إلى الخزينة عبر مصرف لبنان وحجمها. كذلك أيضاً بسبب الفروقات الناتجة عن تدني المبالغ المقدمة إلى لبنان نتيجة انعقاد مؤتمر باريس - ٢ عما كان مقدراً لها عند إعداد مشروع الموازنة.

رابعاً: الدين العام

عبر مؤتمر باريس - ٢ تعبيراً صادقاً عن ثقة المجتمع الدولي بمشروع الحكومة اللبنانية للإصلاح المالي والاقتصادي ومع ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتاريخه في هذا السبيل. وجاءت النتائج التي نجمت عن هذا المؤتمر لتعكس الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مما مكن لبنان من الحصول على فرصة جديدة غير مسبقة متضمنة تقديم دعم مالي لبرنامج الحكومة الإصلاحية ولاسيما في الشائين الاقتصادي والمالي.

إن إجمالي الموارد المالية التي أتاحها نجاح مؤتمر باريس - ٢ أتت من ثلاث مصادر مالية:

(١) الدول المانحة التي شاركت في المؤتمر

(٢) مصرف لبنان

(٣) المصارف العاملة في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية عمدت من خلال التدفقات المالية التي نجمت عن

باريس -٢ إلى إعادة هيكلة ما يقارب العشرة مليارات دولار أميركي، أي حوالي ثلث الدين العام أو ٥٧٪ من الناتج المحلي وذلك عبر استعمال تلك المبالغ في تسديد ديون قصيرة الأجل ومرتفعة الكلفة.

ويظهر الجدول (١ - ١٤) الحصيلة الإجمالية لكيفية استعمال المبالغ التي حصل عليها لبنان من الدول المشاركة في مؤتمر باريس - ٢ ومن مصرف لبنان ومن المصارف التجارية اللبنانية.

الجدول رقم ١ - ١٤ وجهة استعمال الأموال الواردة من باريس (٢) مليار دولار أميركي

وجهة استعمال الأموال الواردة			المبالغ الواردة	مليار دولار أميركي
تسديد أصل وفائدة مستحقة	استبدال الدين	اطفاء الدين		
٠,٤	١,٨٧	١,٨	٤,١	عمليات مع مصرف لبنان
٢,٤	٠	٠	٢,٤	الاسهامات من الدول المشاركة في باريس (٢)
٢,٨	٠,٨	٠	٣,٦	توظيفات المصارف
٥,٦	٢,٦٧	١,٨	١٠,١	المجموع

* المصدر: وزارة المالية.

١ - حصيلة استعمال ائكتاب الدول في مؤتمر باريس - ٢

بلغ المجموع الإجمالي لئصيلة المبالغ التي قدمتها الدول المشاركة في مؤتمر باريس - ٢ حتى نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ٢,٤٢٤ مليون دولار أميركي. وقد استعملت تلك الئصيلة لتسديد أصل وفائدة قروض وسندات مستحقة بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية على الشكل التالي:

- تسديد مبلغ ١,٥١٤ مليار ليرة لبنانية أصل استحقاق سندات خزينة بالليرة اللبنانية.

- تسديد مبلغ ٤٨٦ مليار ليرة لبنانية فوائد مستحقة على سندات خزينة بالليرة اللبنانية.

- تسديد مبلغ ٤٦٧ مليون دولار أصل استحقاق وإطفاء سندات خزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوند).
- تسديد مبلغ فوائد مستحقة على سندات خزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوند) بقيمة ٥٩٨ مليون دولار.
- تسديد مبلغ ١٤,٥ مليون دولار من أصل استحقاق قروض ميسرة.
- تسديد ١٨,٦ مليون دولار فوائد على قروض ميسرة.

٢ - حصيلة اكتتاب المصارف اللبنانية:

بلغت حصيلة اكتتاب المصارف اللبنانية ما يعادل ٣,٥٩٦ مليون دولار أميركي وقد استعملت على الشكل التالي:

أ - السندات:

- استبدال ما يعادل ١,٢٨٣ مليار ليرة لبنانية من سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية وبالعلاات الأجنبية (من أصلها ما يعادل مبلغ ٣٠٥ مليارات ليرة لا تتعدى آجال استحقاقها الثلاثة أشهر) ذات الفوائد المرتفعة وذلك بسندات خزينة جديدة بفائدة صفر % ولمدة سنتين.
- ب - المبالغ النقدية (ما يعادل ٤,١٣٨ مليار ليرة) استعملت على الشكل التالي:
- تسديد مبلغ ٢,٩٩٦ مليار ليرة أصل سندات خزينة مستحقة بالليرة اللبنانية.
- تسديد مبلغ ١,١٤١ مليار ليرة فوائد على سندات خزينة بالليرة اللبنانية.

٣ - العمليات مع مصرف لبنان ما يعادل ٤,١٠٠ مليون دولار أميركي موزعة

على الشكل التالي:

- استناداً إلى المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف جرى إطفاء مبلغ ما يعادل ١,٨٠٠ مليون دولار أميركي من مجموع دين الخزينة لمصرف لبنان.
- جرى استبدال مبلغ يعادل ١,٨٧٠ مليون دولار من سندات الخزينة اللبنانية مموله من قبل مصرف لبنان بأخرى طويلة الأجل وبفائدة نسبتها ٤٪ وذلك على مدة خمس عشر سنة.
- اكتتب مصرف لبنان مجدداً بسندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة ٦٥٠ مليار ليرة كانت قد استحققت في شهر تموز ٢٠٠٣ وجاء هذا الاكتتاب الجديد بفائدة ٤٪ ولمدة ٥ سنوات.

٤ - الدين العام

بلغ مجموع الدين الإجمالي القائم حتى نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ٥٠,١٩٣ مليار ليرة، في حين كان قد بلغ مجموعه ٤٧,٢٢٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٠٢، أي بزيادة نسبتها ٦,٣٪.

الجدول رقم ١ - ١٥

تطور الدين العام في نهاية السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢٦,٨٤٠	٢٥,٣٠٢	٢٨,٢١٤	٢٧,١٦١	٢٥,٣٨٣	٢١,٦٨٦	الدين الداخلي الاجمالي (بمليارات الليرات اللبنانية)
٢٣,٨٦٠	٢٢,٣٣٨	٢٦,٣٠١	٢٤,٥٣٠	٢١,٣٧٧	١٩,٥٤٤	الدين الداخلي الصافي (بمليارات الليرات)
٢٣,٣٥٣	٢١,٩٧٢	١٤,٤٠٢	١٠,٤٧٩	٨,٣٩٤	٦,٢٩٥	الدين الخارجي الإجمالي (بمليارات الليرات)
١٥,٤٩١	١٤,٥٧٥	٩,٥٥٤	٦,٩٥١	٥,٥٦٨	٤,١٧٤	الدين الخارجي الإجمالي (بملايين الدولارات \$)
٥٠,١٩٣	٤٧,٢٢٤	٤٢,٦١٦	٣٧,٦٤٠	٣٣,٧٧٧	٢٧,٩٨٠	الدين العام الإجمالي (بمليارات الليرات اللبنانية)
٤٧,٢١٣	٤٤,٢٦٠	٤٠,٩٣٩	٣٥,٠٠٩	٢٩,٧٧٠	٢٥,٨٣٩	الدين العام الصافي (بمليارات الليرات اللبنانية)
٣١,٣١٩	٢٩,٣٦٠	٢٧,٠٠٠	٢٣,٢٢٣	١٩,٧٤٨	١٧,١٣٤	الدين العام الصافي (بملايين الدولارات \$)

* المصدر: مصرف لبنان

وقد بلغ الدين العام الصافي (يمثل مجموع الدين العام القائم بعد تنزيل ودائع القطاع العام) ٤٧,٢١٣ مليار ليرة حتى نهاية العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٤٤,٢٦٠ ملياراً في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٦,٧٪. يمثل ١٧,٤٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٣. ولقد توزع الدين الإجمالي في قسميه الداخلي والخارجي على الشكل التالي:

أ. الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية

بلغ الدين العام الداخلي الإجمالي ٢٦,٨٤٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٣ مقابل ٢٥,٣٠٢ مليار

ليرة في نهاية العام ٢٠٠٢. وعليه فقد ارتفع الدين الداخلي في العام ٢٠٠٣ بنسبة ٦,١٪ من جهة أخرى، فقد كان للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر باريس - ٢ آثار إيجابية على المناخ الاقتصادي والمالي العام في لبنان بما في ذلك الآثار الايجابية على معدلات الدولة في الاقتصاد اللبناني التي انخفضت إلى ٦٦,٢٪ بعد أن كانت نسبتها ٦٩,٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٢ وحوالي ٧٢,٥٣٪ في نهاية العام ٢٠٠١.

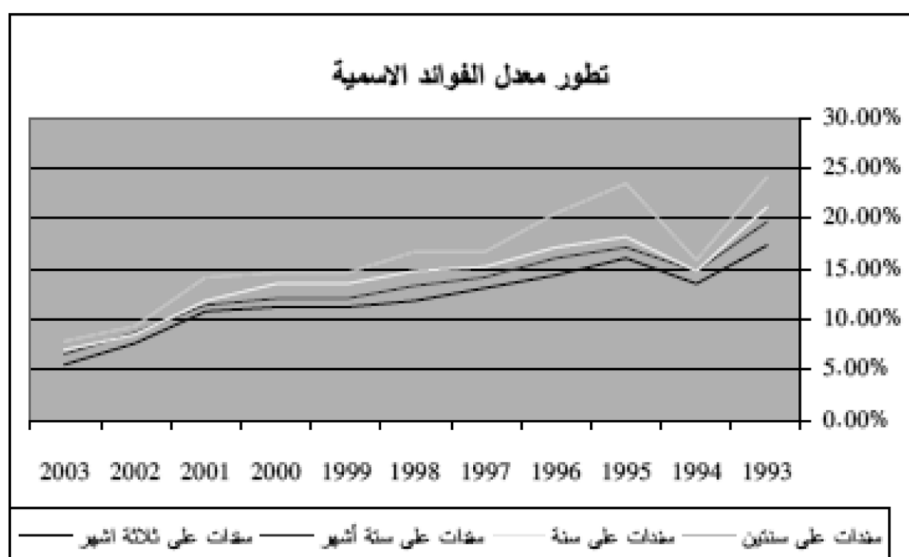
الجدول رقم ١ - ١٦

تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة في نهاية السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

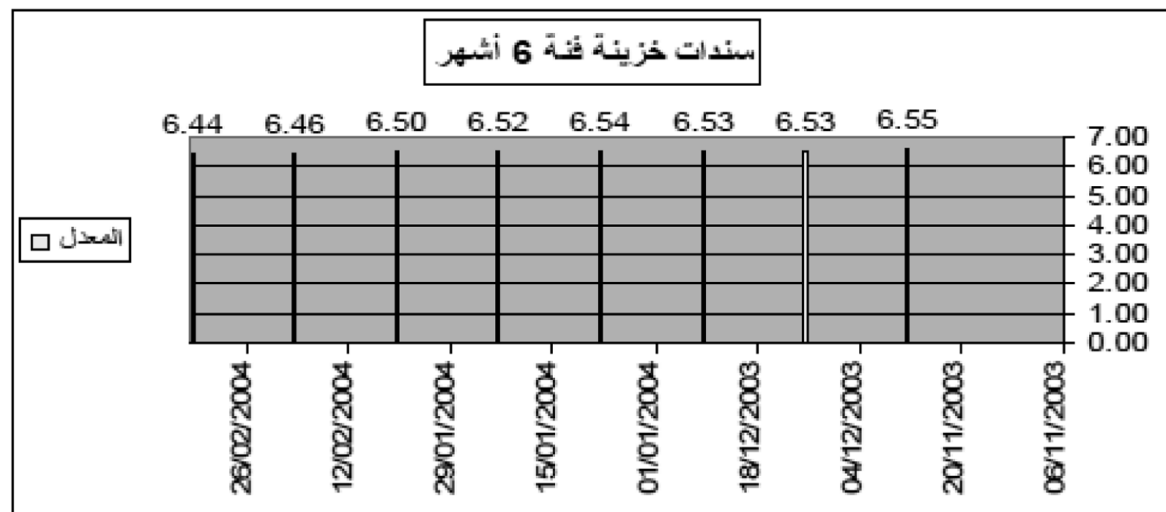
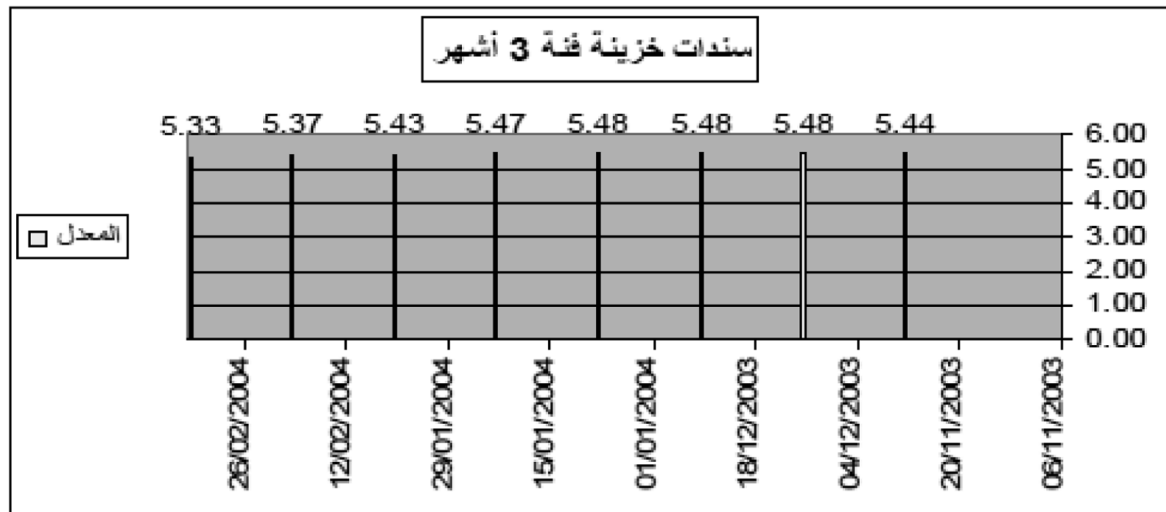
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	النسبة المئوية (على مليارات الليرات اللبنانية)
٥,٤٨٪	٧,٦٢٪	١٠,٨٨٪	١١,١٨٪	١١,١٨٪	١١,٧٧٪	١٣,٠٩٪	١٤,٢٩٪	١٦,٠١٪	١٣,٤٩٪	١٧,٢٢٪	سندات على ثلاثة اشهر
٦,٥٣٪	٨,٧٥٪	١١,٤٣٪	١٢,١٢٪	١٢,١٢٪	١٣,٢١٪	١٤,٢١٪	١٦,١٥٪	١٧,٢١٪	١٤,٨٣٪	١٩,٦٥٪	سندات على ستة أشهر
٦,٨٧٪	٨,٣٧٪	١١,٨٤٪	١٣,٤٣٪	١٣,٤٣٪	١٤,٨٤٪	١٥,٢٠٪	١٧,٠٢٪	١٨,٢٦٪	١٤,٧٣٪	٢١,٠٧٪	سندات على سنة
٧,٨٤٪	٩,٢٠٪	١٤,١٤٪	١٤,٦٤٪	١٤,٦٤٪	١٦,٦٦٪	١٦,٧٣٪	٢٠,٥٤٪	٢٣,٣٩٪	١٥,٨٤٪	٢٣,٩٩٪	سندات على سنتين

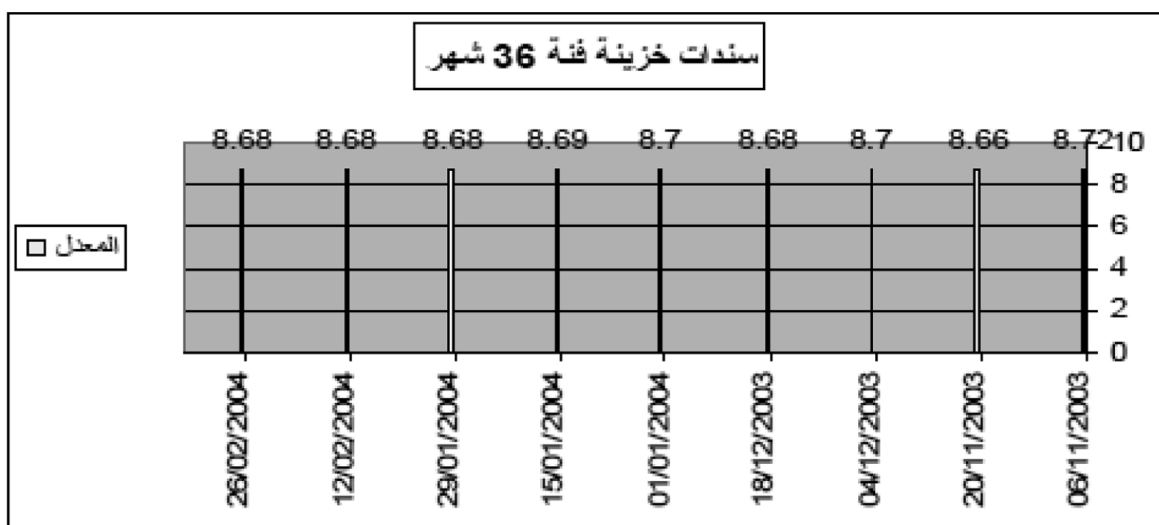
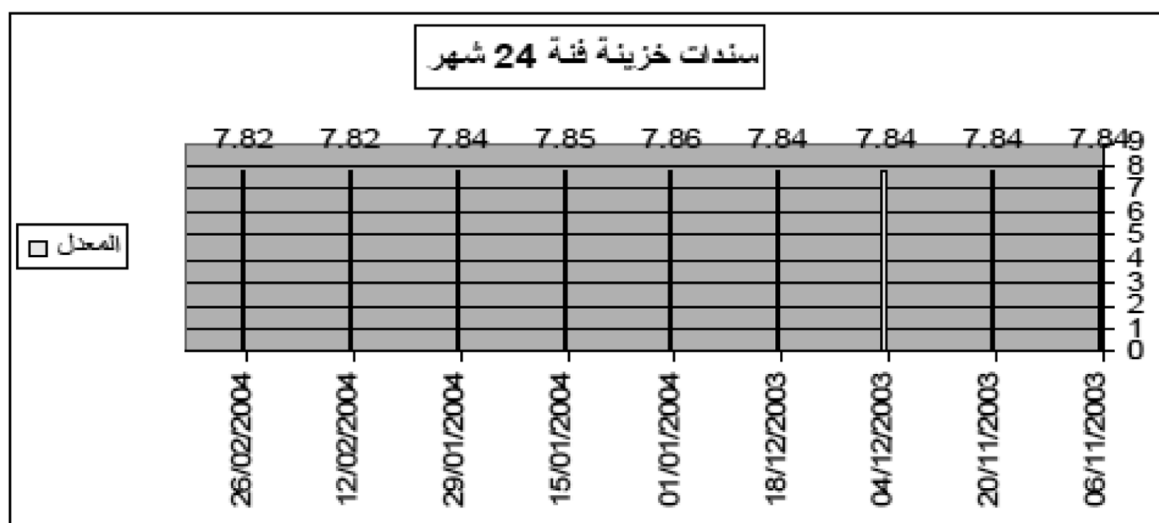
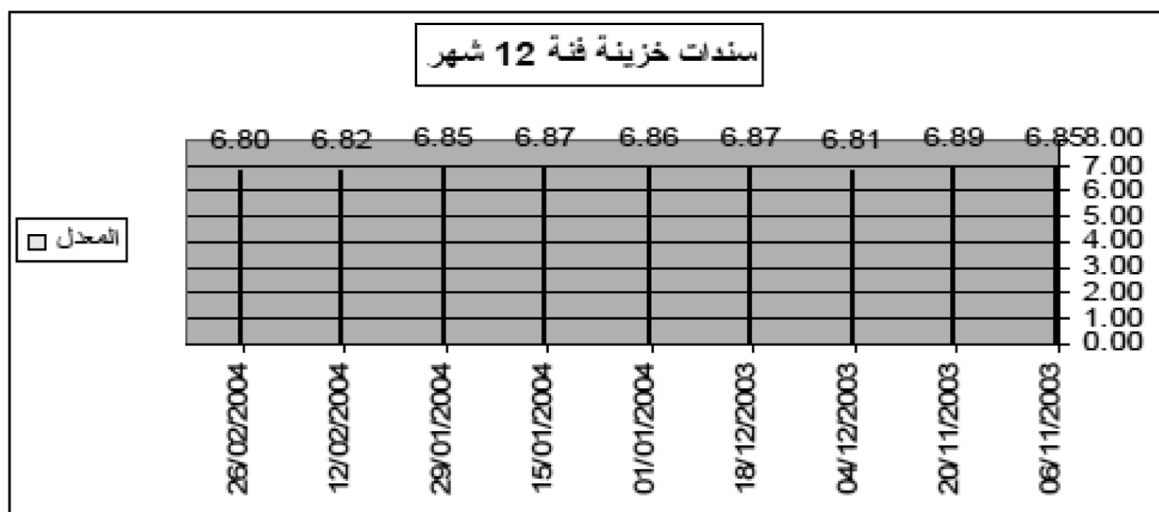
الرسم البياني رقم (١ - ٢)

تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة في نهاية السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٣



الرسم البياني رقم (١ - ٣)
تطور نسب فوائد المردود على سندات الخزينة
خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٣ ولغاية نهاية شباط ٢٠٠٤





تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية كانت قد توقفت عن فتح باب الإكتتاب بسندات الخزينة باليرة اللبنانية في العام ٢٠٠٣ لمدة تسعة أشهر حيث عادت إلى إجراء عمليات الإصدار ابتداء من تشرين الثاني ٢٠٠٣ مضيئة إلى الإصدارات التي كانت تقوم بها إصداراً جديداً لسندات الخزينة لمدة ثلاث سنوات ذلك مما أسهم في إطالة مدد الاستحقاقات وفي إراحة الخزينة وفي إعطاء فرص أكبر للمستثمرين. إن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد إلى أن وزارة المالية أدخلت وللمرة الأولى إصدارات لمدة ثلاث سنوات من ضمن إصداراتها تماشياً مع سياستها في إطالة آماة (استحقاق) الدين ومن ضمن برنامجها لإعادة هيكلة الدين العام في لبنان وتخفيض كلفته.

الجدول رقم ١ - ١٧

تطور توزع استحقاقات سندات الخزينة (ليرة لبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢١٢	٣١٧	٦٧٧	٧٧١	٥٥٧	٣٣١	سندات على ثلاثة أشهر
٦٧	١,٠٢٨	١,١١١	١,٦٤٣	١,٦٥٠	٨٥٢	سندات على ستة أشهر
٨٠٨	١,٥٢٢	٢,١٨٦	٣,٩٦٠	٣,٣٥٥	٣,٢٩٦	سندات على سنة
١٩,٤٦٢	٢١,٢١٤	٢١,٩٩٨	١٨,٩٧٣	١٨,١٦٦	١٦,١٠٢	سندات على سنتين
٥٢٨	٣٣٩	١,٣٤٠	١,٢٠٧	٧٣٣	٢٦١	سندات على ثلاث سنوات
٤,٢٩٩	٧١٥	٧٣٠	٦٨١	٦٥٤	٥٩٤	سندات خاصة
٢٥,٣٧٦	٢٥,١٣٥	٢٨,٠٤٢	٢٧,٢٣٥	٢٥,١١٥	٢١,٤٣٦	المجموع

* سندات خاصة تشكل جزءاً من الاحتياط الإلزامي

* المصدر: مصرف لبنان

الجدول رقم ١ - ١٨

نسبة مئوية تطور توزع إستحقاقات سندات الخزينة (ليرة لبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	نسبة مئوية على المجموع
% ٠,٨٤	% ١,٢٦	% ٢,٤١	% ٢,٨٣	% ٢,٢٢	% ١,٥٤	سندات على ثلاثة أشهر
% ٠,٢٦	% ٤,٠٩	% ٣,٩٦	% ٦,٠٣	% ٦,٥٧	% ٣,٩٧	سندات على ستة أشهر
% ٣,١٨	% ٦,٠٦	% ٧,٨٠	% ١٤,٥٤	% ١٣,٣٦	% ١٥,٣٨	سندات على سنة
% ٧٦,٦٩	% ٨٤,٤٠	% ٧٨,٤٥	% ٦٩,٦٦	% ٧٢,٣٣	% ٧٥,١٢	سندات على سنتين
% ٢,٠٨	% ١,٣٥	% ٤,٧٨	% ٤,٤٣	% ٢,٩٢	% ١,٢٢	سندات على ثلاث سنوات
% ١٦,٩٤	% ٢,٨٤	% ٢,٦٠	% ٢,٥٠	% ٢,٦٠	% ٢,٧٧	سندات خاصة

* المصدر: مصرف لبنان

الجدول رقم ١ - ١٩

تطور قيمة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية المصدرة أو المكتتب بها
(باستثناء محفظة مصرف لبنان) مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
١١,٩٣٩	١٧,١٥٧	١٤,٩١٤	١٧,٩٦٨	١٨,٥٠١	١٥,٩٨٧	١٣,٤٢٤	القطاع المصرفي
٣٥	٦٠	٤٤	٣٥	١٠٣	٦٥	٣٠٠	المؤسسات المالية
٢,٥١٥	٣,٢٢١	٣,٠٥٥	٢,٧٢٩	٢,١٩٨	١,٨١٦	١,٩٢١	القطاع العام
٢,٩٤٥	٤,٠٨٧	٣,٠٣٥	٣,٩٣٥	٣,٣٩١	٤,٠٠١	٣,٦٦٠	الجمهور
١٧,٤٣٤	٢٤,٥٢٥	٢١,٠٤٨	٢٤,٦٦٧	٢٤,١٩٣	٢١,٨٦٩	١٩,٣٠٥	المجموع
% ٦٨,٤٨	% ٦٩,٩٦	% ٧٠,٨٦	% ٧٢,٨٤	% ٧٦,٤٧	% ٧٣,١٠	% ٦٩,٥٤	حصة القطاع المصرفي في السندات (نسبة مئوية)

* المصدر: مصرف لبنان

يظهر مما تقدم أن القطاع المصرفي ما يزال يمثل المكتتب الأساسي في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. فقد بلغت حصته في نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ١١,٩٣٩ مليار ليرة أي ما يوازي ٦٨,٥٪ من مجموع الاكتتابات. بينما أصبح الجمهور يشكل حوالي ١٦,٩٪ من مجموع المكتتبين في العام ٢٠٠٣ بعد أن كان يمثل ١٦,٧٪ في العام ٢٠٠٢.

ب. الدين العام الخارجي بالعملات الأجنبية

بلغ مجموع الدين العام الخارجي بالعملات الأجنبية ما يعادل ١٥,٤٩١ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠٣، مقابل ١٤,٥٧٥ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٢، أي بارتفاع نسبته ٦,٣٪. وقد بات الدين العام بالعملات الأجنبية يشكل حوالي ٤٦,٥٪ من مجموع الدين الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٣.

ويبين الجدول (١ - ٢١) تفاصيل الإصدارات الدولية التي قام بها لبنان منذ العام ١٩٩٤ ورصيد مبالغ تلك الإصدارات حتى نهاية العام ٢٠٠٣.

الجدول رقم ١ - ٢٠

إصدارات السندات الدولية بالعملات الأجنبية ١٩٩٤ حتى نهاية العام ٢٠٠٣

سنة الإصدار	تاريخ الإصدار	الاستحقاق	القيمة / الإصدار الأساسي	نسبة مئوية الفائدة	الرصيد المتبقي من قيمة الإصدار
١٩٩٤	تشرين الأول ١٩٩٤	٣ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,١٢٥٪	٠
١٩٩٥	تموز ١٩٩٥	٥ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪	٠
١٩٩٦	أيار ١٩٩٦	٥ سنوات	١٠٠ مليون دولار أميركي	٩,١٢٥٪	٠
١٩٩٧	حزيران ١٩٩٧	٥ سنوات	٢٥٠ مارك ألماني	٦,٥٠٪	٠
١٩٩٧	تموز ١٩٩٧	١٠ سنوات	١٠٠ مليون دولار أميركي	٧,٥٠٪	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٧	تشرين الأول ١٩٩٧	١٠ سنوات	٤٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٦٣٪	٣٦٨,٦٦٨,٠٠٠
١٩٩٨	نيسان ١٩٩٨	٣ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٨,١٢٥٪	٠٠
١٩٩٨	نيسان ١٩٩٨	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	٨,٦٢٥٪	٠٠
١٩٩٨	أيلول ١٩٩٨	٧ سنوات	٤٥٠ مليون دولار أميركي	٨,٧٥٠٪	٤١٦,٩٩٥,٠٠٠

سنة الإصدار	تاريخ الإصدار	الاستحقاق	القيمة / الإصدار الأساسي	نسبة مئوية الفائدة	الرصيد المُتَبَقِي من قيمة الإصدار
١٩٩٩	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٢٠٠ مليون دولار أمريكي	٨,٥٪	١٨٤,٠٢٥,٠٠٠
١٩٩٩	آذار ١٩٩٩	٥ سنوات	٥٥٠ مليون يورو	٧,٢٥٪	٣٨٢,٩١٤,٢١٦
١٩٩٩	تشرين الأول ١٩٩٩	٧ سنوات	٣٠٠ مليون يورو	٨,٨٧٥٪	٢٦٣,٦٠٠,٠٠٠
١٩٩٩	تشرين الأول ١٩٩٩	١٠ سنوات	٦٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٢٥٪	٦٣٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٠	حزيران ٢٠٠٠	٥ سنوات	٨٥٠ مليون دولار أمريكي	٩,٣٧٥٪	٨٤٧,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٠	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أمريكي	٨,٧٥٪	٠٠
٢٠٠٠	أيلول ٢٠٠٠	٣ سنوات	٢٢٥ مليون دولار أمريكي	٩,١٢٥٪	٠٠
٢٠٠٠	كانون الأول ٢٠٠٠	٤ سنوات	٨٥٠ مليون دولار أمريكي	٩,٥٪	٨٤٤,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠١	نيسان ٢٠٠١	٥ سنوات	١١٥٠ مليون دولار أمريكي (***)	٩,٨٧٥٪	١,١١٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠١	أيار ٢٠٠١	١٥ سنة	٤٠٠ مليون دولار أمريكي	١١,٦٢٥٪	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠١	آب ٢٠٠١	٧ سنوات	٧٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,١٢٥٪	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٢	آذار ٢٠٠٢	٣ سنوات	١٠٠٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٢٥٪	٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٢	أيار ٢٠٠٢	٤ سنوات	٣٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٥٠٪	٣٤٨,٥٥٨,٠٠٠
٢٠٠٢	حزيران ٢٠٠٢	٤ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٥٠٪	١٠٤,٧٠٠,٠٠٠
٢٠٠٢	آب ٢٠٠٢	٤ سنوات	٧٥٠ مليون دولار أمريكي	١٠,٥٠٪	٦٤٠,٥٧٣,٠٠٠

سنة الإصدار	تاريخ الإصدار	الاستحقاق	القيمة / الإصدار الأساسي	نسبة مئوية الفائدة	الرصيد المتبقي من قيمة الإصدار ٢٠٠٢
تشرين الأول ٢٠٠٢	٥ سنوات	٥٠٠ مليون دولار أميركي	١٠,٥٠٪	٠٠	٢٠٠٢
كانون الأول ٢٠٠٢	١٥ سنة	١٨٧٠ مليون دولار أميركي	٤٪		١,٨٧٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٢	كانون الأول ٢٠٠٢	١٥ سنة	٩٥٠ مليون دولار أميركي (*)	٥٪	٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٣	آذار ٢٠٠٣	١٥ سنة	٧٠٠ مليون دولار أميركي (**)	٥٪	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٣	أيار ٢٠٠٣	١٥ سنة	٢٠٠ مليون دولار أميركي (***)	٥٪	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠

* المصدر: وزارة المالية.

(*) عقد الإصدار: ٨,٧٥٪ الفائدة الحالية ٤,٥٥٪

(**) - منها ٥٠٠ مليون دولار أميركي لدفع استحقاقات يوروبوند VII - نيسان ١٩٩٨.

في المحصلة، فقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية على مسار عملية الإصلاح المالي والاقتصادي إلى الإسهام في إنجاح مؤتمر باريس - ٢. فقد جاءت النتائج الايجابية التي نجمت عن هذا المؤتمر لتنعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية وحيث شهدت السوق المالية ارتياحاً واستقراراً كان بنتيجته أن انخفضت معدلات الفائدة بشكل كبير وجاءت على الشكل التالي:

انخفاض المعدل العام لكلفة الدين العام حتى نهاية العام ٢٠٠٣ بما نسبته ٣,٠٥٪ وذلك عما كان عليه قبل مؤتمر باريس - ٢ حيث انخفض المعدل العام لكلفة الدين العام بالليرة اللبنانية بما يعادل ٣,٥٪ والمعدل العام لكلفة الدين العام بالعملات الأجنبية بنسبة ١,٨١٪.

- تحسنت أسعار الأوراق اللبنانية بشكل كبير بحيث أصبح المردود عليها مواكباً ومقارناً لما هي عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها يفوق قيمتها الاسمية.

- انخفضت معدلات الفائدة الدائنة في السوق الثانوية على سندات الخزينة لمدة سنتين من حوالي ١٧ - ١٨٪ إلى ما دون ٧,٩٠٪ وإلى حوالي ٧,٨٢٪ في نهاية شباط من العام ٢٠٠٤.
- انخفضت كلفة عمليات التمويل الجديدة التي قامت بها وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٣ إلى ما لا يزيد عن ٣٪ (الدول العربية والصديقة ٥٪، مصرف لبنان ٤٪، المصارف صفر ٪) وهو ما سينعكس إيجاباً على كلفة خدمة الدين العام خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وما بعدهما.

خامساً: القطاع الخارجي

يبين هذا الفصل حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

١ - التجارة الخارجية

أ. المستوردات

بلغت قيمة المستوردات خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ٧١٦٨ مليون دولار مقابل ٦٤٤٥ مليون دولار للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٣ أي بزيادة نسبتها ١١,٢٪.

الجدول رقم ١ - ٢١

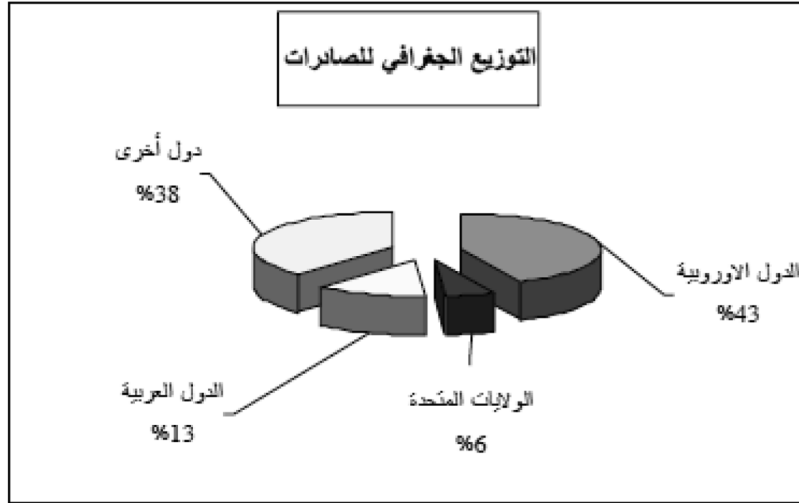
تطور المستوردات من الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	بملايين الدولارات الأميركية
٧,١٦٨	٦,٤٤٥	٧,٢٩١	٦,٢٢٨	٦,٢٠٦	٧,٠٦٠	القيمة
١١,٢٢٪	١١,٦٠٪ -	١٧,٠٧٪	٠,٣٥٪	١٢,١٠٪ -	٥,٣٤٪ -	التغير (نسبة مئوية)

فبعد قرار تطبيق الضريبة على القيمة المضافة اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٢، شهدت المستوردات خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٢ تراجعاً على مدى العام ٢٠٠٣ نسبته ٦,٣٪ عن المستوى المسجل في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠١، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في المخزون الذي استبق تطبيق القرار، إلا أنها عادت وارتفعت مجدداً خلال العام ٢٠٠٣ وسجلت مبلغ ٧١٦٨ مليون دولار أميركي مقارنة مع ٦٤٤٥ في العام ٢٠٠٢.

أما التوزيع الجغرافي لمصادر المستوردات في العام ٢٠٠٣، فكان على الشكل التالي:

الرسم البياني رقم (١ - ٤) التوزيع الجغرافي للاستيراد



ب. الصادرات

بلغت قيمة الصادرات السلعية خلال العام ٢٠٠٣: ١٥٢٤ مليون دولار مقابل ١٠٤٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٢، أي بارتفاع ملحوظ نسبته ٤٥,٨٪. ولقد ساهم في هذا التحسن تدني كلفة الإنتاج نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد الأولية، بالإضافة إلى القروض المعطاة بفوائد ميسرة للقطاعات الإنتاجية مما عزز القدرة الإنتاجية والتنافسية لصادرات العديد من المؤسسات الإنتاجية في القطاع الصناعي.

الجدول رقم ١ - ٢٢

تطور مبالغ الصادرات من الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

بملايين الدولارات الأميركية	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القيمة	٧١٦	٦٧٨	٧١٤	٨٨٩	١,٠٤٥	١,٥٢٤
التغير (نسبة مئوية)	١١,٢٪	٥,٣٪ -	٥,٣٪	٢٤,٥٪	١٧,٥٪	٤٥,٨٤٪

* المصدر: وزارة المالية.

ج. رصيد الميزان التجاري

شهد الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٣ تراجعاً طفيفاً في العجز، وذلك نتيجة ارتفاع مجموع الصادرات ترافق مع ارتفاع في مجموع الواردات، وسجل العجز التجاري عجزاً قدره ٥٦٤٤ مليون دولار مقابل ٥٤٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٢.

الجدول رقم ١ - ٢٣: الميزان التجاري من الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

بملايين الليرات اللبنانية	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصادرات	٧١٦	٦٧٨	٧١٤	٨٨٩	١,٠٤٥	١,٥٢٤
الواردات	٧,٠٦٠	٦,٢٠٦	٦,٢٢٨	٧,٢٩١	٦,٤٤٥	٧,١٦٨
الميزان التجاري	- ٦,٣٤٤	- ٥,٥٢٨	- ٥,٥١٤	- ٦,٤٠٢	- ٥,٤٠٠	- ٥,٦٤٤

د. حركة الشحن في مرفأ بيروت وفي مطار بيروت

حقق نظام «نور» (المنبثق من نظام «نجم» - النظام الجمركي المعلوماتي) ولأول مرة في لبنان، أول عملية ربط الكتروني مباشر بين مؤسسات القطاع الخاص مع أي إدارة رسمية، الأمر الذي سمح للقطاع الخاص بتنفيذ العمليات الجمركية عن بعد (راجع القسم ٦ من الفصل الرابع العائد للتطورات والتحسينات التي تشهدها إدارة الجمارك) مما انعكس إيجاباً على حركة مرفأ بيروت ومطار بيروت وذلك كما يظهر من الإحصاءات الأخيرة التي تحققت حتى كانون الأول ٢٠٠٣ والمبينة أدناه:

الجدول رقم ١ - ٢٤: الميزان التجاري من الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

طن متري	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة زيادة الحركة
الحمولة المفرغة (طن متري)	٤,٧٧٠,٨٢٤	٤,٣٠٣,٨٥١	٩,٩٧٪
الحمولة المشحونة (طن متري)	٣٧٥,٧٥٠	٤٧٤,٠٩٤	٢٦,١٧٪

* المصدر: مرفأ بيروت

الجدول رقم ١ - ٢٥: حركة الشحن في مطار بيروت

بالطن	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة زيادة الحركة
الصادرات	٢٥,٥٩٠	٢٧,٢٧٢	٦,٥٧٪
الواردات	٤٠,٣٢٢	٣٨,٤٠٢	٤,٧٦٪ -

* المصدر: مرفأ بيروت

٢ - ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات مع نهاية العام ٢٠٠٣ فائضاً ملحوظاً بلغ ٣,٣٨٦ مليون دولار أميركي مقابل وفرة قدره ١,٥٦٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٢.

ويعزى هذا الفائض إلى عدة أسباب ومنها قروض الدعم التي توافرت من مقررات باريس - ٢ وكذلك إلى تدفق الرساميل للقطاع الخاص. وقد أسهم ذلك كله في تحقيق هذا الفائض وبالتالي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري.

الجدول رقم ١ - ٢٦

ميزان المدفوعات من الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	بملايين الليرات اللبنانية
٣,٣٨٦	١,٥٦٤	- ١,١٦٩	- ٢٨٩	٢٦١	- ٤٨٨	٤٢٠	ميزان المدفوعات

سادساً: القطاع المصرفي

١ - الميزانية الموحدة للمصارف

سجل القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٠٣ تقدماً ملحوظاً حيث سجلت الميزانية الموحدة للمصارف ارتفاعاً بنسبة ١٤,٢٪ مقارنةً مع مجموعها في نهاية العام ٢٠٠٢ إذ ارتفعت أرقام هذه الميزانية من ٧٩,٠٦٥ مليار ليرة إلى ٩٠,٢٩٢ مليار ليرة كما هو مبين في الجدول رقم (١ - ٢٧).

الجدول رقم ١ - ٢٧

ميزان المدفوعات من الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مليار ليرة لبنانية
٩٠,٢٩٢	٧٩,٠٦٥	٧١,٨٥٤	٦٧,٨٨٨	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	مجموع الميزانية الموحدة
٦١,٤٦٥	٥٥,٠٦٨	٥١,٢٣٤	٤٧,٥٨٢	٤٣,٣٠٤	٣٨,٨٢٥	مجموع ودائع القطاع الخاص
١,٣٢٥	٥٩١	٥٢٦	٧٢١	٧٠٢	٣٤٦	ودائع القطاع العام
١١,٦٢٣	٩,٢٠٦	٩,٢٨٠	٩,١٤٨	٧,٨٥٦	٧,٢٨٨	ودائع غير المقيمين
٥,٤٩٩	٥,٠٢٥	٤,٤٦٣	٤,٣٧٦	٤,٠١٩	٣,٦٢٠	الأموال الخاصة

* المصدر: مصرف لبنان

٢ - ودائع القطاع المصرفي

الجدول رقم ١ - ٢٨

نسبة مختلف الودائع من مجموع الميزانية الموحدة للمصارف

في نهاية السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مليار ليرة لبنانية
٩٠,٢٩٢	٧٩,٠٦٥	٧١,٨٥٤	٦٧,٨٨٨	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	مجموع الميزانية الموحدة
%٦٨,١	%٦٩,٦	%٧١,٣	%٧٠,١	%٧١,٠	%٧٠,٦	نسبة مجموع ودائع القطاع الخاص
%١,٥	%٠,٧	%٠,٧	%١,١	%١,٢	%٠,٦	نسبة ودائع القطاع العام
%١٢,٩	%١١,٦	%١٢,٩	%١٣,٥	%١٢,٩	%١٣,٢	نسبة ودائع غير المقيمين
%٦,١	%٦,٤	%٦,٢	%٦,٤	%٦,٦	%٦,٦	نسبة الأموال الخاصة

* المصدر: مصرف لبنان

يتبين مما تقدم أن نسبة ودائع القطاع الخاص تشكل المصدر الأساسي لموارد المصارف. فقد بلغت حصتها حوالي ٦٨٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠٠٣ وهي تكاد تكون نسبة ثابتة منذ نهاية العام ١٩٩٢. وقد توزعت تلك الودائع على الشكل التالي:

* ودائع القطاع العام: ١,٥٪ من إجمالي الودائع.

* ودائع القطاع الخاص المقيم: ٨٢,٥٪ من إجمالي الودائع.

* ودائع القطاع الخاص غير المقيم: ١٦,٦٪ من إجمالي الودائع.

أما فيما يخص نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع في المصارف (أي نسبة الدولار) فقد انخفضت إلى معدل ٦٦,٢٪ في نهاية العام ٢٠٠٣ مقابل ٦٩,٦١٪ في العام ٢٠٠٢ وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه. لقد تحقق وذلك نتيجة استمرار وتيرة التحويل من العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية.

الجدول رقم ١ - ٢٩
تطور نسبة الدولار خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	مليار ليرة لبنانية
%٦٦,٢٠	%٦٩,٦١	%٧٢,٩٩	%٦٦,٨٨	%٦١,٦١	%٦٥,٥٢	%٦٣,٨٧	نسبة الدولار

٣ - الأموال الخاصة للمصارف

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية العام ٢٠٠٣ حوالي ٥,٤٩٩ مليار ليرة، أي بارتفاع نسبته ٩,٤٣٪ عما كان عليه مجموعها في العام ٢٠٠٢.

سابعاً: المعاهدات الاقتصادية الدولية

١ - اتفاقيات لتشجيع الاستثمارات والاتفاقيات الضريبية

تعمل الحكومة على متابعة إجراء مفاوضات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لعقد اتفاقيات لتلافي الازدواج الضريبي واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى لبنان. وقد تم خلال العام ٢٠٠٣ توقيع عدد من الاتفاقيات الإضافية لتفادي الازدواج الضريبي (البحرين، قبرص، ماليزيا) واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات (البحرين)، كذلك فقد تم توقيع معاهدات تجارية ثنائية (باكستان، روسيا البيضاء) لتنضم إلى اتفاقيات عديدة سابقة موقعة. ويجدر الذكر أن ثمة ١٧ اتفاقية تتعلق بتلافي الازدواج الضريبي و٣٠ معاهدة لتشجيع وحماية الاستثمارات أصبحت جميعها نافذة (انظر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢).

٢ - منظمة التجارة العالمية

ومن جهة أخرى، فقد تم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل الذي يتابع انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية في ٤/١٢/٢٠٠٣ في مقر المنظمة في جنيف. وتخلل الاجتماع لقاءات ثنائية بين لبنان وعدد من الدول تم خلالها مناقشة عرض لبنان الأولي للتجارة في السلع والعرض الأولي للتجارة في الخدمات. كما تمت مناقشة ملف الدعم الزراعي المحلي ودعم الصادرات الزراعية اللبنانية. وتنتظر الحكومة اللبنانية حالياً الرد على العروض المقدمة من قبلها، حيث انه من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء طلباتها بشأن العروض التي قدمها لبنان. وتتابع الحكومة اللبنانية

خطواتها لإجراء الإصلاحات القانونية المطلوبة لتحقيق اتساق القانون اللبناني مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٣ - اتفاقية الشراكة الأوروبية

أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية، فبعد التوقيع بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ في بروكسل فقد تم التوقيع النهائي على تلك الاتفاقية في ١٧ حزيران ٢٠٠٢. وتم إبرامها في المجلس النيابي بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢ ومن جهته، فقد صدّق مجلس الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية الانتقالية في ١٧ تموز ٢٠٠٢. ويأتي هذا التصديق ليسجل محطة أساسية وبارزة في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة للشراكة الأوروبية - المتوسطية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية الشراكة الأوروبية تأتي لتحل محل اتفاقية التعاون القائمة بين لبنان وبلدان المجموعة الأوروبية منذ العام ١٩٧٧، وهي تشمل بالإضافة إلى الشق التجاري، الهادف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، أحكاماً أخرى تتعلق بالتعاون والحوار السياسي والأمني، والمنافسة، والملكية الفكرية، وتحرير الخدمات، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والمالي في شتى المجالات. وكذلك خلال العام ٢٠٠٣ قامت الحكومة بإجراءات عديدة في سبيل تطوير الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص وتقديم التسهيلات له وإزالة العوائق من طريقه.

وفي إطار تسهيل تطبيق الاتفاقية، قام الاتحاد الأوروبي برصد ١٢ مليون أورو لتقديم مساعدات تقنية لمشاريع تخص القطاع العام تهدف إلى زيادة الفعالية وبناء القدرات المؤسسية في إدارات الدولة بالإضافة إلى تطوير الإطار القانوني اللازم لذلك. من جهة أخرى وبهدف دعم وتطوير عمل القطاع الخاص، وقعت الحكومة اللبنانية بروتوكول تعاون مع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مشروع «الجودة» في تشرين الثاني ٢٠٠٣ بقيمة ١٥ مليون أورو وبروتوكول تعاون بيئي إنمائي على نطاق البلديات بقيمة ١٠,٢ مليون أورو. كذلك فإنه من المنتظر توقيع بروتوكول آخر لتحفيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقيمة ١٧ مليون أورو وذلك في الأشهر الثلاث الأولى من عام ٢٠٠٤. وسيشمل برنامج التعاون اللبناني - الأوروبي سلسلة من المشاريع تحت مظلة اتفاق الشراكة لتحضير وإعداد لبنان ومساعدته على مواجهة التحديات التي قد تنتج عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الفرص المتاحة وذلك ضمن استراتيجية الحكومة لإعادة إحياء دور لبنان وتعزيز تكامله الاقتصادي واندماجه مع محيطه ومع المجموعة الأوروبية.

الفصل الثالث

الإصلاحات الهيكلية

لتحديث وتطوير إدارة المالية العامة

يشكل برنامج وزارة المالية للتطوير والإصلاح الهيكلية جزءاً من رؤية الحكومة على المديين المتوسط والبعيد لعملية الإصلاح الهيكلية على الصعيدين المالي والاقتصادي. غير أن الهدف الأول الذي عملت الوزارة على تحقيقه في المدى القصير من هذا البرنامج هو التأكيد على والتنفيذ الجيد للوظائف الأساسية والتقليدية للوزارة، والتي تتركز على الوظائف الأساسية التالية:

(١) صياغة وتنفيذ برنامج الحكومة المالي والإسهام بدور مركزي في تطوير وتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي.

(٢) تقديم خدمة كفوءة وبكلفة متدنية للمواطنين والإدارات العامة من خلال المديرية والمؤسسات المتعددة للوزارة.

(٣) مراقبة برامج الإنفاق في الوزارات كافة، والعمل كذلك على تعزيز دور الوزارة بكونها مسؤولة عن الإشراف على ماليات المؤسسات العامة ومسؤولة عن ضبط أعمالها ومالياتها.

(٤) تحسين إدارة الدين العام وإدارة شؤون عمليات الخزينة.

(٥) التحضير لإعداد برنامج إصلاحي شامل ومتربط يؤول إلى إعادة تنظيم الوزارة لتواكب متطلبات قيامها بمهامها المتعددة والمتجددة.

إلا أن الوزارة كانت ومازالت تعمل إلى جانب ذلك على تنفيذ برنامج إصلاحي شامل لديها على المديين المتوسط والطويل وهو الذي تحول إلى برنامج يشتمل على توسيع نشاطها ليشمل أيضاً الوظائف التالية للوزارة:

(١) البدء بتنفيذ الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المالية من خلال:

- زيادة الواردات.
- ترشيد وتصويب الإنفاق وتحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة هيكلة الدين العام والعمل على تخفيض كلفة خدمته وخفض مخاطر إعادة تمويله عند استحقاقاته.

٢) تعزيز الجهود الآيلة إلى بناء إدارة تواكب متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين بما يمكنها من تحسين ورفع مستوى الخدمة للمواطنين وذلك من خلال:

أ - تحديث إدارة الضرائب ورفع مستوى كفاءتها.

ب - تحديث إدارة التقاعد وتعويض الصرف.

ج - التأكيد على أهمية ترابط العمليات بعضها ببعض بهدف تحسين مستوى جودتها وخفض كلفتها وتقديمها بشكل متناسق ومفهوم للمواطنين.

د - تبسيط وتعزيز فعالية العمليات التي تقوم بها الوزارة بشتى مديرياتها ودوائرها ولاسيما في مديريات الموازنة والصرفيات والخزينة وتعميق وتوسيع مجالات استعمال المكننة في هذه المديريات والدوائر.

هـ - لعب دور الريادة في المبادرات الآيلة إلى التوصل إلى «الحكومة الإلكترونية» بما يدعم الاستفادة باقي الوزارات والإدارات العامة من عمليات المكننة وبما يخدم المواطنين والاقتصاد بشكل أكثر كفاءة وأقل كلفة.

٣) التحضير للإصلاحات البنوية الطويلة الأمد:

أ - إصلاح نظام التقاعد.

ب - إصلاح إدارة الدين العام.

ج - التحضير لبدء العمل في تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

د - تنفيذ الإصلاحات في مجال الإنفاق العام وفي خفض كلفة الإدارة وخفض كلفة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي هذا السياق وعلى سبيل التحديد، فإن البرنامج الإصلاحي الذي تعمل الوزارة على تنفيذه يحتوي على عدة مجموعات من مشاريع الإصلاح تهدف إلى تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه ومنها:

١) الإصلاح الضريبي.

٢) الإصلاح في الجمارك.

٣) إصلاح إدارة الإنفاق وإدارة الخزينة.

٤) إصلاح وتطوير إدارة الدين العام.

(٥) إصلاح دائرة المساحة والدوائر العقارية.

(٦) إصلاح نظام التقاعد.

تشكل مجموعة هذه المشاريع مجتمعة سلة مترابطة تشمل وظائف وزارة المالية كافة. ويهدف التقدم على مسار تنفيذ هذه السلة إلى تحقيق أهداف البرنامج الإصلاحي، كما هو ملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم ١ - ٣٠

المهام المشاريع الإصلاحية	التعديلات المالية	إدارة حديثة تتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين	مستوى الخدمة	التحضير للإصلاحات المتوسطة والبعيدة المدى
١ - الإدارة الضريبية	- زيادة حجم الواردات كنسبة من حجم الناتج العام	- تحديث الإدارة الضريبية	تحسين جودة الخدمة للمكلفين	التحضير لبدء العمل في الضريبة الموحدة على الدخل
٢ - الإدارة الجمركية	- زيادة الواردات - الإسهام في جباية ضرائب وواردات أخرى	- تسهيل وتسريع الحركة التجارية - تنفيذ الشراكة مع إدارات أخرى	- تأمين سرعة تخلص البضائع - تحسين الاتصال مع الزبائن وزيادة مستوى الخدمات المقدمة لهم	- تحديث وتفعيل الضوابط التي تلي عمليات التخليص الجمركي - دعم جهود تحرير الاقتصاد
٣ - الإنفاق وإدارة الخزينة	- احتواء حجم الإنفاق العام وتعزيز فعاليته ومردديه الاقتصادية والاجتماعية	- نظام خزينة وتنفيذ موازنة متربط ومتناغم	دعم الإدارات الأخرى	- تنفيذ برنامج مراجعة وإصلاح الإنفاق العام Public Expenditure Reform (PER)
٤ - إدارة الدين العام	- إعادة هيكلة الدين العام: تخفيض كلفة وخدمة مخاطر إعادة تمويله	- مأسسة إدارة الدين	- تحسين المعلومات التي تقدمها الوزارة ويحتاجها السوق والشركاء في العملية الائتمانية	- التحضير للإصلاحات المالية البعيدة المدى
٥ - المساحة والشؤون العقارية	- زيارة الواردات	- إمكانية عمل أمناء السجل العقاري ودوائر المساحة اعتماد النظام الرقمي في المساحة	- استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الفعالية - تقديم خدمات الكترونية	- تحسين التقارير حول القطاع العقاري - تشجيع آليات عمل فعالة لإدارة الأصول العائدة للدولة والبلديات
٦ - نظام التقاعد للقطاع العام	- مراقبة الإنفاق وتخفيضه - تخفيض الالتزامات المستقبلية المرتبة على خزينة الدولة	- تحديث نظام التقاعد	- تأمين نظام للدفع المباشر - تأمين خدمات أفضل	- التحضير لإعادة تنظيم نظام التقاعد

لقد قامت وزارة المالية وفي جميع هذه المجالات، بأخذ زمام المبادرة في تبني الخطوات والإجراءات التي تؤول إلى تسريع خطوات التطوير والإصلاح عامة ولتعزيز معدلات النمو الاقتصادي والذي يقوم على قطاع خاص نشيط ويتمتع بالحيوية من جهة، وقطاع عام محدث يضع خدمة المواطنين والاقتصاد وكذلك المحافظة على حقوق الخزينة في مقدم أولوياته.

وتحقيقاً وتنفيذاً لهذه الأهداف فقد اعتمدت وزارة المالية على مدى السنوات الماضية رزمة من البرامج الإصلاحية للمالية العامة بما في ذلك ما يتعلق بتطوير وتسهيل وتبسيط عمل مديريات ودوائر وزارة المالية. كما بادرت الوزارة إلى اعتماد أساليب عمل وإجراءات تهدف إلى تحسين مستوى خدمة المواطن من خلال تطوير مكننة وعصرنة الإدارة المالية. وقد جرى اعتماد تلك البرامج والإجراءات إنطلاقاً من سياسة الحكومة الآيلة إلى تعزيز جهودها لبناء إدارة مالية عصرية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد اللبناني وتعزيز معدلات النمو المستدام فيه.

وتتوزع رزمة مشاريع التحديث والمكننة على مختلف دوائر وزارة المالية وتشمل تلك المشاريع مديرية المالية العامة بمديرياتها ودوائرها كافة بما في ذلك مديريات الموازنة والخزينة والصرفيات والمحاسبة العامة وكذلك في مديرتي الشؤون العقارية والمساحة والجمارك العامة.

ونستعرض في هذا الفصل أهم تلك المشاريع والتقدم الجاري على تلك المسارات:

أولاً: الإصلاح الضريبي

في إطار العمل على إصلاح هيكلية النظام الضريبي اللبناني، وزيادة فعاليته وكفاءته ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية والمالية وتعزيز إيراداته للخزينة، فقد اعتمدت وزارة المالية سياسات ضريبية وبرامج إصلاحية ترمي من جهة إلى إصلاح المالية العامة للدولة وتعزيز مستويات النمو المستدام في الاقتصاد اللبناني بما يسمح باستقطاب المزيد من الاستثمارات وبما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد وبحاجتها اللبنانيون في تحسين مستوى ونوعية عيشهم. وقد شكلت تلك الإصلاحات جانباً هاماً من برنامج عمل الحكومة، كما تزامنت وتماشت مع خطة وزارة المالية الجاري تنفيذها لتطوير الإدارة الضريبية ولاعتماد أحدث الطرق والأساليب، من حيث التنظيم والتخطيط وإعداد الطاقات البشرية ورفع مستوى كفاءتها الفنية والعلمية والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتطورة بما يعزز قدرة وزارة المالية والعاملين فيها على تقديم خدمات كفؤة ومميزة للمواطنين.

أ - أهم الإصلاحات التي تمت خلال العام ٢٠٠٣

لقد تركز العمل خلال العام ٢٠٠٣، وكما هو مبين في موازنة العام ٢٠٠٣، على عدة صعد،

نبدأها بالجديد المنجز في الضريبة على القيمة المضافة. فقد تم تخفيض رقم الأعمال للتسجيل الإلزامي في هذه الضريبة من خمسمائة مليون ليرة لبنانية، إلى ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية، وجرى بالتالي استيعاب ٢١٨٥ من المكلفين الجدد. وفي هذا السبيل فقد جرى إلحاق ٣٩ موظفاً جديداً خلال هذا العام من ملاك ضريبة الدخل بإدارة الضريبة المذكورة من ملاك دائرة ضريبة الدخل وذلك بعد تدريبهم تدريباً مكثفاً عن خصائص الضريبة على القيمة المضافة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يجر بعد إقرار الهيكلية التنظيمية والإدارية لمديرية الضريبة على القيمة المضافة مما أصبح يهدد كفاءة عمل هذه المديرية وقدرتها على الاستمرار في استيعاب العدد المتزايد من المكلفين من جهة أو تلبية الحاجات المتزايدة والمتطورة للمكلفين بهذه الضريبة لخدمات كفؤة وسريعة.

على الرغم من ذلك، فقد نجحت الوزارة حتى الآن في استكمال الأعمال التنظيمية داخل إدارة الضريبة على القيمة المضافة عن طريق إلحاق بعضهم في دوائر ضريبة الدخل وعلى حساب عمل وفعالية تلك الدوائر. كذلك فقد تم توسيع اعتماد المكننة لمختلف الدوائر فيها مما أدى إلى تحسين وتفعيل أعمالها، حيث لوحظ ذلك من خلال النتائج المحققة إن من ناحية حجم الإيرادات الضريبية المحققة أو من خلال توطيد العلاقة ما بين المكلفين والإدارة الضريبية.

من جهة أخرى فقد تم وضع برنامج لتوعية وتسجيل واستيعاب المكلفين الجدد المتوقع تقدمهم للتسجيل خلال العام ٢٠٠٤ بعد أن دخل رقم الأعمال الإلزامي للتسجيل بحسب موازنة العام ٢٠٠٣ إلى مئة وخمسين مليون ليرة لبنانية حيز التنفيذ. كما وضعت الوزارة برنامجاً لإقامة دورات تدريبية بالتعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ومع غرف التجارة وجمعيات التجار وجمعية الصناعيين وغيرهم بغية التعاون بغرض تسهيل عملية تطبيق هذه الضريبة الجديدة للمسجلين الجدد.

إن نجاح تنظيم الضريبة على القيمة المضافة وعلى الرغم من عدم إقرار الهيكلية التنظيمية والإدارية لهذه المديرية دفع وزارة المالية إلى وضع مخطط تنفيذي مفصل لتطبيق الدراسات التي سبق ووضعت لتحديث هيكلية الإدارة الضريبية في لبنان. وقد جرى وضع هذا المخطط بعد الاستعانة بعدد من الخبرات الأجنبية من عدد من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية. ومن ضمن هذا المخطط وتماشياً معه، فقد صدرت المراسيم الخاصة بإحداث ثلاث دوائر جديدة ضمن مديرية الواردات هي: دائرة كبار المكلفين، دائرة ضريبة الرواتب والأجور، ودائرة قاعدة المكلفين المركزية.

أما بالنسبة لدائرة ضريبة الرواتب والأجور، فقد انطلقت الأعمال فيها بعد أن جرى تجهيزها

بالوسائل الحديثة اللازمة، وتم إلحاق العدد اللازم من الموظفين فيها بعد أن جرى تدريبهم تدريباً مكثفاً حول خصائص وميزات هذه الضريبة. وكخطوة أولى، قامت هذه الدائرة بحملة لتسجيل المستخدمين والأجراء في قاعدة المكلفين لدى وزارة المالية وفقاً لمخطط موضوع لهذه الغاية، وذلك بهدف إعطاء أولئك الأجراء رقمًا ماليًا شخصيًا. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تحضير بعض التعديلات على قانون ضريبة الدخل - الباب الثاني، لتفعيل إدارة وجباية هذه الضريبة والتي جرى لحظها في مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠٤.

أما في ما خص دائرة كبار المكلفين، فقد صدر المرسوم رقم ١٠٦٧٩ تاريخ ٢/٩/٢٠٠٣ الخاص بتحديد المعايير اللازمة لتصنيف كبار المكلفين بضريبة الدخل ومنها تحديد رقم الأعمال عن سنة ٢٠٠٣، وتنتظر الوزارة استكمال تقديم التصاريح المالية عن أعمال سنة ٢٠٠٣ لدعوة المكلفين الذين تنطبق عليهم المعايير المذكورة في المرسوم للتسجيل لدى الدائرة المشار إليها بهدف تفعيلها.

أما لجهة دائرة قاعدة المكلفين المركزية، فقد تم إنشاء الشبكات اللازمة وربطها بين هذه الوحدة وبقية المناطق، ومن المنتظر أن يصار إلى إلحاق الموظفين اللازمين لهذه الدائرة وبالتالي تفعيل أعمالها خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وأما بالنسبة للضريبة الموحدة على الدخل، فقد تم تشكيل فريق عمل يتمتع بالخبرات اللازمة يقوم حالياً بإعداد الدراسات التحضيرية لاستحداث هذه الضريبة. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الهدف من استحداث هذه الضريبة هو تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح وزيادة الحصيلة الضريبية عبر توحيد مصادر الدخل للفرد، وليس عبر زيادة معدلات الضرائب المفروضة على المكلفين. في هذا الصدد فقد أفردنا ملحقاً خاصاً في البند التالي (ب) حول هذه الضريبة وخصائصها ومتطلبات تطبيقها في المرحلة القادمة.

كما تم إنجاز مراحل متقدمة من مشروع قانون جديد يتعلق بالإجراءات الضريبية بغية توحيد أساليب إدارة الضرائب بأنواعها كافة.

ب _ الضريبة الموحدة على الدخل

يرتكز نظام ضريبة الدخل في لبنان الذي وضع أول قانون له بعد الاستقلال في العام ١٩٤٤ على نظام الضرائب النوعية على الدخل وفقاً لمصدره. وقد استوحي في حينه من القوانين والتجارب الفرنسية للضريبة التي كانت سائدة في تلك الآونة.

ومنذ ذلك الحين ما زال لبنان يطبق نظام الضرائب النوعية على الدخل هذا بالرغم من أن

الغالبية الساحقة من الدول ومنها فرنسا، الذي استوحى النظام الضريبي اللبناني مبادئه من قوانينها استبدل وعدل نظامه الضريبي بنظام آخر عرف بنظام الضريبة الموحدة على الدخل.

فمنذ صدور القوانين الضريبية في لبنان التي حددت معالم النظام الضريبي والتي اعتمدت في الأساس الضرائب النوعية على الدخل وبمعدلات تصاعدية أو نسبية أو بالمعدلين معاً، أجريت تعديلات عدة على هذا النظام أبرزها قانون ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته لاسيما القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩/٧/١٩٨٠ والقانون رقم ٢٨٢ تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٣، وقانون موازنة العام ١٩٩٩. وقانون ضريبة الأملاك المبنية الصادر في ١٧/٩/١٩٦٢ وتعديلاته ولاسيما القانون رقم ٣٦٦ تاريخ ١/٨/١٩٩٤. إلا أن تلك التعديلات اقتصرت على بعض الإجراءات والإصلاحات الضريبية الجزئية، ولم تتناول بصورة جذرية أسس النظام الضريبي الذي بقي قائماً على الضرائب النوعية المتفرقة على الدخل وفقاً لمصادره. ولقد حصلت تلك التعديلات في الوقت الذي كان يجب على ذلك النظام أن يواكب بصورة مستمرة التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، والأنظمة الضريبية المتطورة والحديثة التي أصبحت مطبقة في الدول المتقدمة وهي التي أصبح باستطاعتها تحقيق المزيد من التوازن المطلوب بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للضريبة من جهة والهدف المالي منها من جهة أخرى بما يجعل الضريبة في محصلة الأمر أكثر عدالة وأقل عبأ وأوفر حصيله.

أ: نظام الضرائب النوعية على الدخل:

وفقاً لهذا النظام يقسم الدخل بحسب مصادره إلى دخل عمل أو دخل رأس مال أو دخل عمل ورأس مال معاً. وبناءً لهذا النظام تفرض ضريبة مستقلة على كل نوع من أنواع الدخل، وتكون تلك الضرائب مستقلة عن غيرها من الضرائب في مختلف أحكامها من حيث تحديد الوعاء الضريبي وأساليب التحقق والتحصيل وأساليب التقاضي وفض المنازعات بشأنها.

إن من أهم سمات نظام الضرائب النوعية على الدخل هو ما يلي:

١. إن تعدد أنواع الضرائب في هذا النظام يؤدي إلى إنقاص حصيله الضريبة وإلى تزايد نفقات التحقق والجباية.

٢. إن تطبيق هذا النظام وإن سمح بإخضاع ضريبي عادل لكل نوع من أنواع الدخول إلا أنه لا يسمح بالإحاطة الكاملة بالمركز المالي الكلي للمكلف ومجموع دخله وبالتالي يحول دون تشخيص كامل للضريبة والأخذ في الاعتبار لكافة الظروف الشخصية للمكلف.

٣. إن تطبيق المعدل التصاعدي في نسبة الضرائب النوعية يؤدي إلى معاملة غير عادلة نتيجة

معاملة المتساوين في إجمالي الدخل معاملة غير متساوية لاختلاف حجم الدخل المستمد من المصادر المتنوعة .

لذلك فقد سعت الدول التي تعتمد هذا النظام إلى تنويعه بفرض ضريبة تكميلية على الدخل العام أي على مجموع الدخول المتحصلة من المصادر المتعددة وذلك لمعالجة بعض عيوب نظام الضرائب النوعية وتحقيقاً للعدالة بإعطاء صورة أكثر شمولاً لمقدرة المكلف على الدفع مع مراعاة ظروفه الشخصية وبالتالي إلى تطبيق التصاعدية الضريبية بشكل عادل .

وقد طبقت هذا النظام العديد من الدول الأوروبية في مرحلة زمنية معينة إلا أنها جميعها عدلت عنه وانطلقت إلى تطبيق نظام الضريبة الموحدة الذي يعد الإطار الأفضل لتطبيق الضريبة على الدخل .

يؤدي نظام الضرائب النوعية على الدخل ، الذي اعتمده لبنان إلى النتائج الآتية :

١ - اختلاف الأسس الضريبية المعتمدة لكل نوع من أنواع الإيرادات وذلك وفقاً لمصدرها . ذلك مما أدى إلى وجود عدة أنواع من الضرائب وبالتالي وجود عدة وحدات ضريبية لإدارة عمليتي التكاليف والجباية لكل نوع من أنواع الضرائب ذلك مما يزيد من التعقيدات الإدارية والتنازع بين القوانين الضريبية ولاسيما في الممارسة والإجراءات الضريبية عند معالجة حالات قد تكون متشابهة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في كلفة تحقق الضريبة وتحصيلها بما يفوق قيمتها في بعض الأحيان .

٢ - عدم إخضاع بعض المداخل إلى الضريبة بسبب قصور القوانين الضريبية عن ارتقاب كل أنواع الإيرادات ، أو للاختلاف الحاصل بين التحديد التجاري والتحديد الضرائبي للمكلف أو للدخل الخاضع للضريبة . ذلك ما يؤدي إلى بقاء بعض الدخول خارج نطاق الضريبة في حين أن الضريبة الموحدة على الدخل تطال الإيرادات مهما كانت طبيعة المصادر التي تنتجها سواء أكانت عارضة أو لها صفة الدوام .

٣ - إمكانية استفادة المكلفين الذين يحصلون على مداخيل من مصادر مختلفة من تنزيلات وإعفاءات ضريبية (عائلية في بعض الأحيان) مرات عديدة في غير وجه حق مما يخفض من قيمة الحصيلة الضريبية .

٤ - التكاليف المستقل بالضريبة لكل نوع من أنواع المداخل التي يحصل عليها المكلف على أساس معدلات ضريبية نسبية أو تصاعدية لكل شطر من شطور الدخل النوعي مما يؤدي إلى فرض الضريبة النوعية بمعدلاتها الأدنى على الشطور الأولى لكل نوع من أنواع المداخل على

حدة بحيث تكون المحصلة النهائية فرض ضريبة بمعدلات متدنية على مجموع شرائح واسعة من دخل المكلف .

بالمقابل وعند تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل يصار في المحصلة إلى جمع كل الإيرادات للمكلف الواحد بما يؤدي إلى أن تبال الضريبة التصاعدية هذه المداخل في شطورها العالية .

ب: نظام الضريبة الموحدة على الدخل وميزاته :

يتميز هذا النظام بما يلي :

- ١ . إخضاع الدخل الإجمالي الحاصل لدى المكلف من كافة المصادر لضريبة واحدة تراعي ظروف المكلف الشخصية .
- ٢ . عدم التمييز بين الدخل أيا كان مصدرها وأيا كانت طبيعتها .
- ٣ . وحدة المعدل المطبق وتصاعديته .
- ٤ . توحيد أحكام تحديد الوعاء الضريبي وإجراءات التحقق والتحصيل ومطالبة المكلف بتقديم إقرار واحد عن جميع إيراداته .
- ٥ . وحدة الإدارة الضريبية .
- ٦ . إن الضريبة في نظام الضريبة الموحدة هي ضريبة على الدخل الإجمالي بينما هي ضريبة على كل نوع من أنواع المداخل في النظام النوعي .
- ٧ . فالضريبة الموحدة يقسم وعاءها وهو الدخل الإجمالي إلى أوعية إيرادات بينما وفي المقابل على صعيد الضرائب النوعية فإن هذا الدخل يقسم إلى أوعية ضرائب لكل منها أحكامها المستقلة في النظام النوعي .
- ٨ . فالضريبة الموحدة على الدخل هي أقرب الضرائب إلى تحقيق العدالة حيث يمكن بواسطتها مراعاة المقدرة التكليفية (أو الطاقة الضريبية) للمكلف، بمنحه الإعفاءات والتخفيضات التي تتلاءم وحالته المالية وأعبائه العائلية .
- ٩ . والضريبة الموحدة قد تربط على دخل الفرد وحده والزوجة وحدها، وقد تربط على دخل الأسرة باعتباره الوحدة الاجتماعية وذلك في البلاد التي تأخذ بمبدأ وحدة أموال الزوجين .
- ١٠ . والضريبة الموحدة أقل تعقيداً وأيسر تحصيلاً للإدارة الضريبية من الضرائب النوعية .
- ١١ . والضريبة الموحدة أكثر ملاءمة للمكلف بتقديمه إقراراً واحداً بدلاً من إقرارات متعددة مما يمكنه من معرفة التزاماته الضريبية بطريقة واضحة .

إن النتيجة العملية لهذين النوعين من الأنظمة الضريبية (الضرائب النوعية أو الضريبة الموحدة على الدخل) تتبين من خلال المقارنة بين مكلفين اثنين لدى كل منهما إجمالي الدخل ذاته ولهما ذات الأوضاع العائلية وإنما دخل الأول يتأتى من مصدر واحد (محل تجاري) في حين أن دخل الثاني يتأتى من عدة مصادر (محل تجاري، إيجار عقارات...) فتكون النتيجة أن المكلف الأول تترتب عليه ضريبة دخل أكثر مما يترتب على الثاني وذلك من دون سبب سوى تعدد مصادر الدخل. أنه لمما لا شك فيه بأن وضعاً كهذا ينطوي على الكثير من عدم العدالة الضريبية بين المكلفين.

وتجنباً لعيوب نظام الضرائب النوعية على الدخل أصبحت أكثرية البلدان تعتمد حالياً نظام الضريبة الموحدة على الدخل، ويختلف هذا التطبيق في قواعده من بلد إلى آخر وذلك وفقاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد وحركات وحوافز الاستثمار فيه حيث تؤخذ تلك الأوضاع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية الملائمة.

إن من أهم ميزات الضريبة الموحدة على الدخل :

١ - توسيع قاعدة المكلفين بـضريبة الدخل :

تطال الضريبة الموحدة على الدخل كافة المكلفين بالضرائب النوعية على الدخل أياً كان نوع أعمالهم وحجمها.

٢ - تجميع الإيرادات :

في نظام الضريبة الموحدة على الدخل تفرض الضريبة على مجمل الدخول أياً كانت مصادرها بعد أن تحسم منها النفقات اللازمة لتحقيقها وتنزل الإعفاءات المعيشية والعائلية والأعباء التي تجيزها القوانين بما يراعي الوضع الحقيقي للمكلف ثم يجري بعد ذلك إخضاع الأرباح الصافية للضريبة وفقاً لمعدلات تصاعدية موحدة على أن يصار إلى تنزيل الضرائب النوعية المدفوعة أو المقتطعة خلال السنة. ذلك مما يؤدي في المحصلة إلى تحقيق عدالة أفضل بين المكلفين.

٣ - تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية :

تسمح الضريبة الموحدة على الدخل بتوحيد الإجراءات المتعلقة بكل مراحل الضريبة (التصريح، الدفع، التحصيل...)، فتطبق هذه الإجراءات على جميع أنواع الضرائب الأمر الذي يسهل ويبسط الأعمال الإدارية ويخفف من عبء البيروقراطية في الإدارة وعلى المكلفين على حد سواء. كذلك فإن تطبيقها يسهم في تخفيض الكلفة الإجمالية للإدارة الضريبية كما يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

٤ - وحدة الحساب الضريبي للمكلف :

من خلال تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل وإعطاء المكلف رقماً مالياً واحداً يصبح للمكلف حساب ضريبي واحد لكافة أنواع إيراداته أيا كانت مصادرهما بما يمكن بواسطته من معرفة وضع المكلف الضريبي الشامل ، ويسمح بإجراء المقاصة بين الضرائب المفروضة عليه وعند الحاجة .

٥ - اعتماد نظام الدفع المسبق الدوري :

يسمح تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل باعتماد نظام الدفع المسبق الدوري (الشهري أو الفصلي) وذلك استناداً إلى الضريبة التي توجبت على إجمالي دخل المكلف في السنة المالية السابقة . وفي هذا السبيل يتم احتساب الضريبة المتوجبة بصورة نهائية في آخر السنة المعنية . وفي حال وجود فرق بين الضريبة المسددة مسبقاً والضريبة المتوجبة فعلياً فإنه يصار إلى تسوية مبلغ الضريبة إما بدفع الفرق إلى الإدارة الضريبية وإما بطلب استرداد مبلغ الزيادة المدفوع مسبقاً .

من الأهمية الإشارة إلى أن نظام الضريبة الموحدة لا يلغي الضرائب النوعية على الدخل بل يعمل على اختصارها وتبسيطها بالإضافة إلى أن هذه الضرائب النوعية المقتطعة خلال السنة تسجل لحساب المكلف وتحسم من مجموع الضريبة الموحدة المتوجبة عليه عند نهاية السنة ولدى تقديم التصريح السنوي .

يتبين مما تقدم بان تطبيق هذا النظام يتطلب :

- وعياً ضريبياً متزايداً لدى المكلفين .
- مبادرة المكلفين وتعودهم على مسك حسابات منتظمة تساعد على حصر الإيرادات بصورة دقيقة .
- إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة والموضوعية والقدرة على اكتساب المهارات اللازمة .

ج : متطلبات تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل :

إن الضريبة الموحدة على الدخل تشكل في برنامج الإصلاح الضريبي الذي تعتمده وزارة المالية الخطوة الأساس الثانية بعد البدء بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة . هذه الخطوة لا تقل أهمية عن سابقتها وتمثل ركناً من أركان العدالة الضريبية التي تسعى وزارة المالية إلى تحقيقها في سياق سياسة الإصلاح المالي والاقتصادي .

وبما أن القوانين الضريبية في لبنان قد وضعت منذ مدة طويلة دون تنسيق وانسجام فيما بينها ودون أن تكون متكاملة ومتوافقة مع أهداف اقتصادية واجتماعية فإنها في الوقت ذاته لا تشكل نظاماً متناسقاً يراعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة جدية وافية .

لذلك فقد أصبح من الضروري إعادة النظر بها، بحيث تسهم عملية المراجعة هذه في تحقيق المزيد من العدالة الضريبية والاجتماعية فضلاً عن إسهاماتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة .

وتفادياً لعيوب نظام الضرائب النوعية، وللاستفادة من مزايا نظام الضريبة الموحدة على الدخل وضعت وزارة المالية في أولوية اهتماماتها خطة مبرمجة لإحداث نظام الضريبة الموحدة على الدخل في لبنان ليحل محل النظام الضريبي النوعي . وهي قد بدأت منذ مدة في تنفيذ هذه الخطة وحقت جوانب أساسية من هذا المشروع وهي تعد لتنفيذ ما تبقى منه على الشكل التالي :

أ - الخطة المقترحة :

تقضي الخطة المقترحة القيام بما يلي :

- ١ - وضع الدراسات حول السياسات الضريبية والدراسات المقارنة في ضوء التجارب العالمية الملائمة واستخلاص الأنسب للبنان منها .
- ٢ - إعادة صياغة قانون ضريبة الدخل بما يحقق تنفيذ الضريبة الموحدة على الدخل وإعادة النظر بقوانين عديدة مرتبطة بهذا الموضوع والتي تتطلب إدخال تعديلات عليها ومنها على سبيل المثال قانون التجارة، قانون الأملاك المبنية، قانون البورصة وغيرها .
- ٣ - إعداد مشروع قانون بالإجراءات الضريبية مع إعادة النظر بالقوانين المتعلقة بهذه الإجراءات كقانون المحاسبة العمومية وقوانين تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها .
- ٤ - الإعداد لاستصدار النصوص التطبيقية اللازمة (مراسيم، قرارات، تعاميم . . .) بعد أن يصار إلى مناقشتها مع الهيئات المعنية عند الاقتضاء .
- ٥ - إعادة النظر في هيكلية وزارة المالية ولاسيما مديرية الواردات : وذلك نظراً لاتساع مهام هذه المديرية لاسيما بعد إحداث الضريبة على القيمة المضافة والدوائر المالية المحدثّة التي سيأتي بيانها والوحدات التي ستقتضيها الضريبة الموحدة على الدخل . وفي هذا الإطار فإنه لا بد من إعادة النظر بهيكلية هذه المديرية المتعاطمة الحجم والدور والأهمية لتتمكن من القيام بدورها على وجه أفضل . والتنظيم المقترح يمكن أن يكون من ضمن إعادة نظر شاملة بالتنظيم الإداري لوزارة المالية بما في ذلك إحداث مديرية عامة للواردات وذلك على النسق المعتمد لدى العديد من الدول المتقدمة .

- ٦ - العمل على مراكمة الخبرات والمعارف بشأن برنامج الوزارة التطويري والإصلاحي لها من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية اللازمة والملائمة للبنان.
- ٧ - تعزيز الجهود المبذولة لتدريب الموظفين الذين سيتولون تطبيق هذه الضريبة من خلال زيادة معارفهم ومهاراتهم بشأن العلم الضريبي وأصول تطبيقه وبالتالي إعدادهم الأعداد الكفؤ لتولي هذه المسؤولية.
- ٨ - إطلاق حملات تثقيف وتوعية للمكلفين والمواطنين كافة لشرح وتفسير نظام الضريبة الموحدة على الدخل حيث يتطلب تطبيقه جهداً استثنائياً وتعاوناً بناءً من جانب المكلفين بالضريبة كافة.

ب - الأعمال المنفذة وقيد التنفيذ لتاريخه في ما خص الإعداد لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل :

منذ مباشرة وزارة المالية بتنفيذ الخطة المقترحة لإنشاء الضريبة الموحدة على الدخل فقد قامت بما يلي :

١ - فريق العمل :

لقد تم إنشاء فريق عمل مؤلف من الأشخاص الذين ساهموا في استحداث الضريبة على القيمة المضافة، وقد باشر هذا الفريق بالاستعانة ببعض الخبراء الدوليين في العمل على تحضير السياسات الضريبية المناسبة لاعتمادها، وسوف يتم إلحاق موظفين آخرين بهذا الفريق من مختلف الوحدات المالية.

٢ - إحداث دائرة ضريبة الرواتب والأجور :

ستكون هذه الدائرة مسؤولة عن إدارة ما يقارب الـ ٥٠٠ ألف ملف لموظفين ومستخدمين وأجراء في القطاعين العام والخاص. كما أنها ستكون مسؤولة عن التعامل مع ٣٥ ألف صاحب عمل على الأقل هم المسؤولون عن اقتطاع ضريبة الباب الثاني وتأديتها للخزينة وكذلك تقديم التصاريح لوزارة المالية عن الرواتب والأجور التي يدفعونها لمختلف فئات المستخدمين والأجراء العاملين لديهم.

وفي هذا الصدد فإنه يتم حالياً تسجيل كافة الأجراء وإعطائهم رقماً مالياً (Personal PTIN) (Tax Identification Number) ويشكل ذلك خطوة أساسية لبناء قاعدة المعلومات للضريبة الموحدة.

٣ - إحداث دائرة كبار المكلفين :

كما سبقت الإشارة إليه فقد تم إحداث دائرة كبار المكلفين التي تعنى بكبار المكلفين بالضريبة

من شركات أموال وشركات أشخاص ومؤسسات فردية، تتعاطى نشاطات مختلفة، والتي تؤمن للخرزينة القسم الأكبر من الإيرادات الضريبية، وذلك من أجل تقديم مستوى عال من الخدمة لهذه الفئة من المكلفين وإدارة شؤونها من قبل موظفين ذوي كفاءات مميزة وخبرة عالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد ويعزز واردات الخزينة ويخفض كلفة التكليف والتحصيل الضريبي.

٤ - إحداء دائرة قاعدة المكلفين المركزية :

تم إحداء هذه الدائرة من أجل بناء قاعدة معلومات موحدة لتلبية متطلبات الإدارات الضريبية. إن توحيد هذه القاعدة يعتبر أمراً ضرورياً بسبب تشعب المعلومات التي تتعلق بالمكلفين، من أفراد وشركات، وخاصة ما يتعلق بإعطاء كل منهم رقماً مالياً موحداً يستعمل لإنجاز جميع معاملاته لدى مختلف دوائر وزارة المالية، ومكننة وحفظ المعلومات الأساسية المتعلقة بعمل المكلفين وتعريفهم في هذه الوزارة، تسهلاً لهم ولوزارة المالية من متابعة تطور أعمالهم.

٥ - لجنة تحديث قانون ضريبة الدخل :

على مسار مواز تم تأليف لجنة من كبار الخبراء في القانون ومن بعض موظفي وزارة المالية السابقين والحاليين لمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بخرريبة الدخل والنصوص التطبيقية والتفسيرية الخاصة بها، ودراستها وتحليلها وتقديم الاقتراحات لجهة توحيد مضمونها وتفسيرها بشكل واضح ومبسط وعند الحاجة صياغة الاقتراحات الرامية إلى تعديل النصوص القانونية أو تفسيرها أو تحديد دقائق تطبيقها. كذلك ولاقتراح ما غفلت عنه تلك النصوص أو ما هو ضروري لإكمالها.

تجتمع هذه اللجنة مرة في الأسبوع على الأقل وهي قد استطاعت إنجاز دراسة العديد من المسائل واقتربت الحلول المناسبة لها. كذلك فستقوم هذه اللجنة بمراجعة ومناقشة نتائج أعمال فريق العمل الذي يتولى الإعداد لمشروع الضريبة الموحدة على الدخل.

٦ - المخطط التوجيهي لإدارة ضريبة حديثة :

لقد تم وضع مخطط توجيهي عام لإنشاء إدارة ضريبة حديثة وذلك بالاستعانة بخبراء دوليين وبمساعدة صندوق النقد الدولي. بناء على هذا المخطط، تقوم وزارة المالية الآن، بوضع اللمسات النهائية للمخطط التنفيذي Detailed Implementation Plan لإنشاء الإدارة الضريبية الحديثة يتضمن كافة المراحل التنفيذية (من ٣ إلى ٥ سنوات) ويشمل كافة العناصر اللازمة من العناصر البشرية، التدريب، المكننة، الخ

٧ - مراحل مشروع استحداث الضريبة الموحدة على الدخل :

الجدول رقم ١ - ٣ : مراحل مشروع استحداث الضريبة الموحدة على الدخل

٢٠٠٦				٢٠٠٥				٢٠٠٤				٢٠٠٣				المرحلة
فصل ٤	فصل ٣	فصل ٢	فصل ١	فصل ٤	فصل ٣	فصل ٢	فصل ١	فصل ٤	فصل ٣	فصل ٢	فصل ١	فصل ٤	فصل ٣	فصل ٢	فصل ١	
بدء التطبيق				مرحلة التحضير للحصول على موافقة مجلس الوزراء والتواب								التحضير				النصوص القانونية والتطبيقية للضريبة الموحدة
																إعادة تنظيم مديرية الواردات
																تعيين وتدريب الموظفين على الضريبة الموحدة على الدخل
																تحضير وتنفيذ برامج التوعية على الضريبة الموحدة على الدخل

ثانياً: التقدم على صعيد العمل الجمركي

واصلت وزارة المالية وإدارة الجمارك خلال العالم ٢٠٠٣ تطبيق الأنظمة المعلوماتية الحديثة في العمل الجمركي بهدف تخفيض كلفة ووقت تخليص المعاملات الجمركية من جهة، وضبط استيفاء الرسوم من جهة ثانية عن طريق تفعيل الرقابة اللاحقة. وقد أنجزت الوزارة المشاريع التالية:

- مواصلة العمل على نظام «نجم» في مكبتي مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي وفي مرفأ طرابلس والأنظمة الملحقة به وبخاصة:
- * نظام «نور» لإدخال البيانات الجمركية ومتابعتها إلكترونياً مباشرة من مكاتب المصالحين، بحيث أصبحت النسبة الحالية للبيانات الجمركية المدخلة عبر «نور» حوالي ٥٥٪.
- * نظام شعاع (نظام الشهادات العصري للآليات والعربات)
- * نظام لايت (موقع الجمارك على الإنترنت)
- معالجة استيفاء رسم الخدمات وتوزيع حصيلته.
- تفعيل إدارة المخاطر الجمركية وأعمال الرقابة اللاحقة عبر تدريب الموظفين واستعمال الأنظمة المعلوماتية المتخصصة. من خلال نظام «نار - نجم إدارة رقابة» الذي يستند على قواعد البيانات في «نجم».
- يتألف نظام «نار» من مجموعة أنظمة مترابطة هي التالية:
- مجال: لإدارة المخاطر الجمركية
- راصد: لإدارة أعمال الرقابة الجمركية المكتبية
- باحث: لإدارة أعمال الرقابة الجمركية الميدانية
- داهم: لإدارة أعمال الضابطة الجمركية في مكافحة التهريب
- أبجد: لتنظيم وضبط محفوظات البيانات الجمركية تسهياً لإجراء أعمال الرقابة.
- تم بدء العمل بنظامي «أبجد» و«راصد» خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٣ أما نظامي «باحث» و«مجال» فقد بدء العمل بهما خلال الفصل الأول من ٢٠٠٤
- إن الخطوات المتوقع تحقيقها في العام ٢٠٠٤:

- إقامة مركز تخليص موحد في مرفأ بيروت بحيث يشتمل على كافة الخدمات الجمركية في موقع واحد.
- تطبيق نظام «منار» لمعالجة المانيفستات الواردة من شركات الملاحة الكترونياً.
- تطبيق المرحلة الثانية من نظام «نور» لقبول وتسجيل البيانات الجمركية الكترونياً.
- تطبيق نظام «نجم إكسبرس» لتسهيل أعمال الشحن الجوي السريع.
- التطوير المستمر لموقع الجمارك على الانترنت «LITE»، باعتماد اللغتين العربية والفرنسية إضافة إلى اللغة الإنكليزية المعتمدة حالياً فيه، وكذلك إضافة معلومات مفيدة للتاجر والصناعي وللشخص العادي مثل الدليل الجمركي ودليل المسافر وإجراءات استيراد الأمتعة الشخصية والأدوات المنزلية والأثاث المستعمل من قبل المواطن اللبناني العائد نهائياً إلى لبنان والأجنبي القادم إليه للإقامة المؤقتة. وقد تم إطلاق النسخة الثالثة من نظام «لايت» في شهر شباط ٢٠٠٤.
- العمل على مباشرة اعتماد نظام اتصالات داخلي Najm Administrative Intranet لتبادل المعلومات والبريد بين المراكز الجمركية وبين الإدارة وموظفيها.
- إلى ذلك، تواصل إدارة الجمارك إقامة الدورات التدريبية المختلفة في المعهد المالي لموظفيها لزيادة مؤهلاتهم ومهاراتهم الوظيفية.

ثالثاً: إصلاح إدارة الإنفاق وإدارة الخزينة

تعمل وزارة المالية حالياً على إعادة النظر بالمهام والإجراءات التي تعنى بها مديرية الموازنة والصرفيات والخزينة، لجهة تطوير عملية تحضير وتنفيذ الموازنة، تفعيل إدارة الخزينة وتحسين الإحصاءات ونشرها. وتشكل هذه الورش ركيزة العمل لإدخال الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط التي ترمي تطوير وظائف وزارة المالية المتعلقة بإدارة الإنفاق العام، والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء في إطار يحدد الأهداف الاقتصادية والسياسات المتوخاة.

وتشمل الإصلاحات الهيكلية المتوسطة الأجل التي تحضر لها وزارة المالية التالي:

- * تطوير نظام تحضير وتنفيذ الموازنة بما في ذلك إعادة النظر بطريقة تحضير الموازنة، شمولية الموازنة والتصنيف المتبع للموازنة).
- * اعتماد نظام محاسبة جديد يركز بالإضافة على أساس الاستحقاق بالإضافة إلى أساس النقد، ويتمشى مع نظام إحصاءات الدولة ٢٠٠١ (GFS2001)، المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.

- * تطوير وظيفة إدارة الخزينة بالإضافة إلى أنظمة الدفع وأنظمة نشر المعلومات.
- * وضع مشروع قانون للموازنة والمحاسبة العامة يضع الإطار التنظيمي لتحضير، دراسة وتنفيذ الموازنة.

رابعاً: إصلاح وتطوير إدارة الدين العام

بالنظر إلى ارتفاع حجم الدين العام في لبنان وتصاعد كلفة خدمته فقد أولت الحكومة اللبنانية وتحديدًا وزارة المالية هذا الموضوع أهمية كبرى وذلك من خلال جهد مبرمج لتحديث عمل الوحدة المكلفة إدارة الدين العام. وفي هذا السياق، تعمل وزارة المالية على وضع برنامج متكامل لإدارة الدين العام وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تطوير الإدارة المركزية الحكومية للدين وتطوير سوق الدين في السوق المحلي.

وفي هذا الصدد فقد عملت وزارة المالية ومنذ حزيران من العام ٢٠٠٣ مع عدة بعثات دولية قامت بصياغة مسودة تقرير تقييمي حول إدارة الدين العام في لبنان واقترحت برنامجاً إصلاحياً يمتد تنفيذه على مدى ثلاث سنوات. ويتضمن التقرير التقييمي لإدارة الدين العام النواحي الأساسية الأربع التالية:

- (١) تعزيز مستويات الحكمية والإدارة الرشيدة للدين العام.
- (٢) تطوير استراتيجية الدين وتحسين إدارة المخاطر.
- (٣) التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية/ وبما في ذلك أيضاً تحسين عملية إدارة السيولة.
- (٤) تعزيز الطاقة الإدارية الاستيعابية وإدارة العمليات الداخلية فيما خص إدارة الدين العام.

(١) الأهداف العامة:

وضعت وزارة المالية مجموعة محددة من الأهداف تتعلق بتحسين مستوى إدارة الدين العام والتي تم تفصيلها في تقارير متعددة، ولاسيما في التقرير الذي قدمته الحكومة اللبنانية حول السياستين الاقتصادية والمالية والذي قُدم إلى الدول والصناديق التي شاركت في مؤتمر باريس - ٢. وفي هذا السياق فإنه أصبح من الضروري تصميم برنامج تطويري تكون فيه أهداف الحكومة حيال إدارة الدين العام مبينة بوضوح. وفي هذا السياق يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للأهداف التي اعتمدها وزارة المالية في مجال إدارة الدين العام بما يلي:

- (١) خفض كلفة خدمة الدين العام وتأمين حاجات الحكومة التمويلية بيسر ودون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة عمل الأسواق المالية اللبنانية.

(٢) خفض مخاطر تمرکز الدين العام والعمل على تطويل آماة استحقاقه وتخفيض معدلات الفائدة وتقليل مخاطر إعادة التمويل .

(٣) تعزيز أصول وسبل التعاون مع المشرفين على السياسة النقدية بحيث يتم تحديد أهداف كل من السياستين المالية والنقدية مؤسسة بوضوح والعمل على تحقيقهما والتنسيق فيما بينهما .

(٢) خطة العمل:

استحداث استراتيجية رسمية لإدارة الدين :

سعت الحكومة خلال العام ٢٠٠٢ وذلك في إطار إلزامها بالعمل على تخفيض حجم الدين العام إلى التوصل إلى أن أقر مجلس النواب القانون ٤٧٦ الذي يرمي إلى الإجازة للحكومة بالاقتراض بفوائد أقل لاستبدال ديون قائمة بديون أقل كلفة وذلك في إطار إعادة هيكلة الدين العام وتخفيض كلفته . كذا أقر مجلس النواب القانون ٤٣٠ الذي يهدف إلى إنشاء حساب خاص يسمى «حساب إدارة وخدمة وتخفيض الدين العام» لإدارة الدين العام وحسابات أخرى لعمليات التسديد . وانطلاقاً من هذه الدينامية ، فقد سعت الوزارة إلى تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى التي اعتمدتها الوزارة من خلال ما تم إقراره من قوانين محددة تتناول مسائل مثل تقليل المخاطر ووضع سقف على حجم الاستدانة .

(٣) تطوير السوق الدين المحلي لسندات الدين العام:

يتساق تطوير السوق المالية مع الهدف العام لإدارة الدين العام وذلك بناء على الدور المركزي الذي يلعبه القطاع المالي المحلي في تمويل احتياجات الحكومة . وفي هذا الصدد تقترح الوزارة استراتيجية للإصلاح تشتمل على تغييرات وتعديلات في نواح ست :

- تعديل الدور الوظيفي للأسواق الأولية وأسلوب عملها وكذلك تعديل استراتيجية الحكومة في إصدار السندات الحكومية بما يخدم الهدف العام في تقليل مخاطر عملية إعادة التمويل وتخفيض معدلات الفائدة .

- إعادة تصميم هندسة سوق سندات الخزينة اللبنانية (بنية السوق ، البنية التحتية، . . .) .

- تأسيس آليات مساعدة لتشجيع إنشاء سوق ثانوي للأوراق المالية الحكومية يتمتع بالسيولة والعمق والاتساع .

- تشجيع المؤسسات المالية المشاركة في السوق والأكثر نشاطاً ودينامية (Market Makers) لتوسيع دورهم بما يزيد من حجم السوق ودرجة اتساعها وسيولتها وتنوعها وعمقها .

- تعديل استراتيجية إدارة الدين العام ووسائل تطبيقها على سوق السندات الحكومية اللبنانية.
- توسعة قاعدة حاملي سندات الخزينة والأوراق المالية الحكومية الأخرى بما يحفز المشاركين في السوق لأن يكونوا أكثر نشاطاً وتنافسيةً.
- ولهذا الغرض تنطلق وزارة المالية من قاعدة مركزية بوجوب ارتكاز عملية التغيير على جهد مشترك يتضمن: التعاون والتنسيق المستمر بين وزارة المالية لكونها المرجع الأساسي من عملية إدارة الدين، ومصرف لبنان المولج تنفيذ جزء من عمليات الإستدانة.

٤) تعديل هندسة السوق:

- إن العمل في هذا السبيل يتطلب إنشاء سوق فعالة للدين العام من خلال عدة تعديلات في هندسة السوق، أهمها:
- * تطوير السوق الأولي لسندات الخزينة (streamlining) وتعديل استراتيجية الإصدار:
- * مراجعة آليات المناقصات وتقنيات البيع.
- * تخفيض وتيرة الإصدارات لسندات الخزينة الطويلة الأمد لتشجيع الإصدارات المعيارية (benchmark issues) وتأسيس لإصدارات واسعة (fungibles) مما سينعكس إيجاباً على سيولة الأسواق الثانوية.
- * تحسين كفاءة أداء السوق الثانوية وأسلوب عملها وفعاليتها.
- * تأسيس إطار تنظيمي متطور ومرن، وفق الأنظمة التي تحددها القوانين اللبنانية.

٥) المنجزات التي تحققت حتى الآن:

على الرغم من أن مستوى الدين العام ما يزال مرتفعاً، فإن تحسناً كبيراً قد طرأ على هيكلية الدين العام ومخاطره بنتيجة التسهيلات والتحويلات الايجابية التي تأتت عن مؤتمر باريس - ٢ والتحسين العام الحاصل في أوضاع السوق (يراجع البند رابعاً من الفصل الأول في هذا التقرير لوزير المالية).

أ) إعادة هيكلة الدين:

١) لقد تم تأمين ما مجموعه ١٠,١ مليار دولار من الموارد المالية نتيجة لمؤتمر باريس - ٢ (٢,٤ مليار دولار من دول وصناديق مشاركة في باريس - ٢ و٧,٧ مليار دولار من البنك المركزي اللبناني والمصارف التجارية). وقد تم استعمال تلك الأموال لإعادة هيكلة حوالي ثلث

مجموع الدين العام بحيث تم إطفاء ما مجموعه ١,٨ مليار من أصله، كما تم تسديد ما يعادل ٢,٧ مليار دولار، وتمت إعادة دفع أو إعادة تمويل الـ ٥,٦ مليار دولار الباقية.

(٢) انخفضت نسبة الدين العام المتحصل عليه من السوق (Market Debt) من ٨٠٪ في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى ٥٩٪ في نهاية العام ٢٠٠٣ (أي ما يعادل من ١٤١٪ من الناتج العام المحلي في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠٪ من الناتج العام المحلي في نهاية العام ٢٠٠٣).

(٣) انخفض متوسط كلفة الدين العام القائم بحوالي ٣٦٠ نقطة خلال العام ٢٠٠٣.

(٤) تم تحقيق تخفيض جذري في متوسط كلفة الدين العام الجديد المتعاقد عليه حيث وصل إلى حدود ٣,٦٪.

(٥) انخفضت معدلات الفائدة في السوق الرئيسية إلى مستويات تاريخية. وعلى سبيل المثال، انخفض معدل العائد أو المردود (yield) على سندات الخزينة من فئة الستين من ١٤,٦٤٪ في أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٧,٧٨٪ في نهاية مارس ٢٠٠٤.

ب) تخفيض معدل نمو الدين العام:

تباطأت نسبة نمو الدين العام من ١٠,٨٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ٦,٣٪ في العام ٢٠٠٣ بنتيجة الإجراءات المختلفة لخفض الدين وإعادة الهيكلة على أثر مؤتمر باريس - ٢ والفائض الأولي المحقق خلال العام ٢٠٠٣.

ج) لعب دور مؤثر (proactive) في السوق.

(١) تم إطالة بنية الإستحقاقات (yield curve) لليرة اللبنانية مع البدء بالعمل بسندات الخزينة من فئة ثلاث سنوات في تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٢) انخفضت وتيرة طرح سندات الخزينة بحيث أنه، على الرغم من إصدار سندات خزينة كل أسبوع، إلا أنه لم يعد يصار إلى طرح سندات خزينة من كل الآماد في ذات الأسبوع فبات يتم إصدار سندات خزينة قصيرة المدى (٣ و ٦ أشهر) في أسبوع معين يليه إصدارات بأجل أطول (١٢، ٢٤، ٣٦ شهرا) في الأسبوع الذي يليه وهكذا دواليك.

د) تعزيز التقارير الخارجية والإفصاح والشفافية حول تطورات الدين العام:

لقد قامت وزارة المالية بتعزيز جهودها لإصدار التقارير الخارجية بشكل واسع في السنتين الأخيرتين، حيث يتم نشر المعلومات في حينها وبصورة منتظمة في تقارير شهرية وفصلية وسنوية تتوفر مطبوعة كما يتم نشرها على موقع الوزارة الإلكتروني.

هـ) تعزيز الطاقة الاستيعابية capacity building :

لقد تمت تعزيز كفاءة وإمكانات الوظائف المساندة في وزارة المالية لكي تؤدي الدعم المعلوماتي المطلوب في الوزارة وللوحدة المسؤولة عن إدارة الدين العام. فقد باتت تتوفر لدى إدارة الدين العام معلومات في الوقت المناسب (timely) حول إصدارات الدين بما في ذلك الدين المحلي، وعلى هيكلية الاستحقاقات لمحفظه الدين العام كافة الأجنبية والمحلية. كما أنها تصدر الآن تقريراً يومياً حول حركة ورصيد حساب الخزينة وجدولاً أسبوعياً يبين برنامج إعادة دفع الفوائد وأصول الدين التي تستحق في تلك الفترة.

كما قامت وزارة المالية بتطوير نظام لإدارة المخاطر، مما يتيح للمستعمل أن يقوم بإجراء تحليل درجات التأثير sensitivity analysis بناء على مجموعة من الافتراضات الماكرو - اقتصادية. والمرتبطة بإطار مالي. وإذا تم ربط الاثنين، يمكن استعمال هذا النموذج لاستقراء الحاجات التمويلية وبرنامج الإستحقاقات (amortization) أصل الدين والفوائد وكذلك تطور ومستوى الدين المستقبلي (debt level going forward).

٦) التطوير نحو المستقبل:**أ) سياسة المؤسسة وإدارة الدين :**

١) يجري رفع مستوى وحدة إدارة الدين وإعطائها مسؤوليات ومهام واضحة حيث تقوم وزارة المالية حالياً بتأسيس البنية التحتية المؤسسية اللازمة لتحقيق إدارة فعالة للدين العام، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من المؤسسة (institutionalizing) وخلق أدوار ومسؤوليات جديدة (middle and front offices functions).

٢) تأمين القابلية للتنبؤ (predictability) في تصميم وتوقيت وحجم برنامج الدين : نشر وتعميم (publicizing) سلة الآليات ومروحة آجال الاستحقاق، وجعل روزنامة الإصدارات نظامية (regularizing) بملاءمتها مع ما تقتضيه الحاجة، والإعلان المسبق عن حجم الإصدارات.

ب) التغييرات في سوق الدين المحلي :

١) خلق إصدارات المعيارية benchmark

٢) تكييف استراتيجية إدارة الدين وتطبيقها في سوق سندات الخزينة اللبنانية، أي ما يسمى استراتيجية ناشطة لإدارة الدين (Active Debt Management).

ج) التغييرات في سوق الدين الأجنبي :

١) التأكيد على أهمية الاستعمال الأفضل للموارد المالية المتاحة عبر القروض الميسرة الناتجة عن

الاستدانة الرسمية الثنائية والمتعددة.

(٢) القيام بإدارة ناشطة للدين والطلبات Liability Management

(٣) استطلاع مجالات الاستعانة بمصادر تمويل وأسواق جديدة (مثل التمويل الإسلامي) بهدف توسعة قاعدة المستثمرين.

(٤) إطالة آمد استحقاق الدين الخارجي من خلال إصدار أوراق مالية أطول أجلاً، وخاصة على صعيد إصدارات اليورو بوند.

خامساً: مشروع مكننة وتطوير مديرية السجل العقاري والمساحة (COMAP)

حقق مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة نقلة نوعية في الخدمات العقارية التي تؤديها الدولة، وذلك من خلال إتمام أعمال المكننة في ست أمانات للسجل العقاري في بيروت والتمن وبعيدا والجنوب والنبطية وجونيه، ودائرتي المساحة في بيروت وزحلة، بحيث إن جميع العمليات العقارية، من بيع وتأمين وخلافه، أصبحت تنجز إلكترونياً. كما أن الإفادات العقارية في هذه الأمانات أصبحت تستخرج خلال دقائق معدودة، وهو الأمر الذي كان يتطلب أياماً في نظام التسجيل اليدوي.

وينقسم المشروع إلى قسمين رئيسيين متكاملين هما:

* مكننة الصحف العقارية.

* مكننة خرائط المساحة.

وقد تم لتاريخه تصنيف وتبويب جميع المعلومات العقارية المدونة على الصحف العقارية في الأمانات المذكورة، والتي تحتزن تاريخ لبنان العقاري، وإدخالها إلى الحاسوب ضمن مصنف عقاري متكامل، ونظام معلوماتي متطور، يعتمد رقم العقار ومنطقته. ويستمر العمل حثيثاً على إتمام أعمال المكننة في بقية الأمانات العقارية، حيث يتوقع اكتمال العمل في أمانتي طرابلس الثانية خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٠٤ بعدما أنجز العمل في مكننة أمانة طرابلس الأولى. وستتم أعمال مكننة أمانة السجل العقاري في زحلة خلال الفصل الثالث من العام الحالي. ذلك مما سيؤدي إلى استكمال إنشاء نظام إدارة عقاري يتصف بالعصرية ويتيح للإدارة في الوقت ذاته حفظ المستندات الورقية على الحاسوب لتلافي اندثارها. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تصميم السند العقاري الممكن الجديد وتنفيذه باستعمال الشعار الجديد لوزارة المالية على مستندات ورقية فيها العديد من الضوابط وعناصر الأمان، كما وأصبح بالإمكان استخراجها كما الإفادة العقارية خلال دقائق.

كذلك، قطع العمل على الشق المتعلق بخرائط المساحة شوطاً هاماً بحيث تم تصوير خرائط المساحة كافة، وعددها أكثر من سبعة آلاف خريطة، وتم تبويبها وتحويلها إلكترونياً إلى معلومات رقمية وإدخالها إلى مصنف مماثل للمصنف العقاري، مصمم ليتكامل معه باعتماد رقم العقار كمرجع موحد. وهو يسمح بإجراء جميع عمليات المساحة من ضم وفرز وإنشاءات، إلكترونياً. كما يسمح هذا النظام أيضاً باستخراج إفادة مساحة وكيل خلال دقائق معدودة. وقد تم افتتاح دائرة المساحة في زحلة، والتي تشكل ٤٠٪ من خرائط لبنان، بعد مكنتها بالكامل في العام الماضي. كذلك يستمر العمل على تسليم وتدقيق الخرائط في دوائر المساحة في بعثا وجونية والجنوب والنبطية، حيث يتوقع إتمام أعمال المكنتة تدريجياً خلال العام ٢٠٠٤. كما سيستمر العمل على تحويل خرائط دائرة المساحة في طرابلس حيث من المتوقع إتمام أعمال المكنتة في هذه الدائرة في أوائل العام ٢٠٠٥.

وقد أظهرت الإدارة جدارة وكفاءة عالية في مواكبة هذا العمل الجبار وتأمين مختلف مستلزماته من إحصاء وتبويب وترميم يدوي للسجلات العقارية وخرائط المساحة، تمهيداً لتصويرها، وتجهيز كافة المكاتب بالتمديدات اللازمة لاستيعاب الحواسيب الجديدة ومستلزماتها. كما تم تدريب أكثر من ٢٥٠ موظف في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة على التقنيات الحديثة والبرامج المعتمدة في النظام العقاري الإلكتروني الجديد. وقد بدأت الإدارة الإعداد لإنشاء وحدة برمجة وصيانة للأنظمة، تابعة للمديرية، لتسهيل عملية استلام الصحائف والخرائط الإلكترونية ووضعها في الاستخدام، ولضمان استمرارية النظام وتطويره بعد اكتمال المشروع.

من جهة أخرى فقد تبين خلال السنة المنصرمة، وبعد اكتمال العمل على الجزء الأكبر من أعمال هذا المشروع، وجود زيادة في الكميات تقدر بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ صحيفة عقارية (زيادة ٢٠٪ على التقدير الأولي الذي كان في حدود مليوني صحيفة عقارية) و ٢٠٠,٠٠٠ خارطة عقار (زيادة ٣٣٪ على التقدير الأولي الذي كان ستمائة ألف خارطة عقار). وهذه الزيادة ناجمة في بعض منها عن عدة عوامل ومنها زيادة ملحوظة في تسجيل العمليات العقارية خلال السنوات الأربع المنصرمة. هذه الزيادة استوجبت أيضاً تمديد مدة العمل على هذا المشروع إلى العام ٢٠٠٥. ذلك ما استوجب زيادة ميزانية المشروع. وقد وافق البنك الدولي على منح الحكومة اللبنانية قرضاً بقيمة حوالي ٥,٣ ملايين دولار وذلك لتمكين وزارة المال من إتمام الأعمال الجديدة، ولكن بكلفة أقل من الكلفة السابقة، نظراً لأن أعمال البرمجة والتجهيز قد أنجزت مما سيسهم في خفض كلفة الأقسام المتبقية من المشروع. وقد أقر مجلس النواب القرض التكميلي خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ ويجري العمل الآن على تسير استعمال هذا القرض التكميلي.

إنه ولدى اكتمال العمل على مختلف أقسام المشروع، في أواخر العام ٢٠٠٤، سوف يجري ربط جميع الأمانات العقارية ودوائر المساحة إلكترونياً بشبكة اتصالات. هذا الربط سيؤدي إلى تسهيل التعامل العقاري لجميع المواطنين من جميع المناطق مع المركز. كما أن هذا الربط سيسهم في إنشاء قاعدة معلوماتية عقارية هي الأولى من نوعها في لبنان، تحتوي على جميع المعلومات الموجودة في السجل العقاري وخرائط المساحة، وتسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة، وفي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني.

سادساً: استكمال أعمال الكيل والمسح في مجمل الأراضي اللبنانية

مكننة الخرائط:

١ - مكننة خرائط المساحة على أساس قواعد رقمية:

بعد أنجاز مكننة خرائط المساحة العائدة لمحافظة بيروت والبقاع، وحيث أنه من المتوقع إنجاز مكننة الخرائط في كل من دوائر المساحة في المتن، جونيه، بعبدا، صيدا والنبطية خلال العام الجاري ٢٠٠٤ فإنه من المتوقع إنجاز مكننة خرائط دائرة المساحة في الشمال خلال العام ٢٠٠٥.

٢ - أعمال الكيل للمناطق المحددة والمحرة ووضع خرائط نهائية لها:

تم خلال الأعوام ٢٠٠٠ منطقة أما باقي المناطق الملزمة وعددها ١١٤ منطقة، فإن الأعمال جارية وستنتهي خلال العام ٢٠٠٤ وذلك وفقاً للجداول المرفقة.

ومن ضمن برنامج مصلحة المساحة، سيتم تلزيم أكثر من ١٠٪ من أصل المناطق الباقية دون كيل وعددها ٣٠٢ منطقة عقارية وذلك وفقاً للإمكانيات البشرية المتوفرة في مصلحة المساحة على أن توزع التلزيّيمات على مختلف الأفضية والمحافظات اللبنانية وعلى أن يتابع العمل على تلزيم عمليات الكيل في المناطق الباقية غير المكالة في السنوات القليلة القادمة.

٣ - أعمال التحديد والتحرير لما تبقى من الأراضي اللبنانية دون مسح:

بعد إجراء التعاقد مع ٣٥ مساحاً و٧ رسامين (نجحوا في المباراة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية مؤخراً) سوف تقوم مصلحة المساحة بتلزيم حوالي ٢٥٪ من المناطق غير المحددة والمحرة وعددها ٢٥٠ منطقة عقارية، علماً بأنه جرى تلزيم أعمال تحديد وتحرير وكيل منطقة أم الرب العقارية - قضاء صور.

إن مصلحة المساحة ستقوم خلال الفصل الأول من العام الجاري بمتابعة تدريب المساحين والرسامين الذين سيجري التعاقد معهم بالإضافة إلى العناصر البشرية الفنية العاملين لديها.

أما في ما يتعلق بالتجهيزات فإن المصلحة ستعمل على تأمينها مع كافة المطبوعات اللازمة لأعمال التحديد والتحرير والكيل التي هي على عاتقها.

سابعاً: مشروع مكننة مديرية المالية العامة

وضعت وزارة المالية خطة تمتد على مدى ثلاث إلى خمس سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات نظم المعلوماتية وتحسين مستوى ودقة المعلومات وسرعة الحصول عليها. وقد شرعت الوزارة بتنفيذ الخطة منذ مطلع العام ٢٠٠١.

١ - البنية التحتية وشبكة الاتصال:

قامت وزارة المالية بتطوير البنية التحتية لشبكة الإتصال للمعلومات والتي تتضمن تحديث شبكة المعلومات المحلية في المباني الرئيسية Local Area Network وربط هذه الأبنية التي تقع ضمن مدينة بيروت بشبكة اتصالات بالألياف البصرية. هذا بالإضافة إلى تنفيذ شبكة اتصال عريضة Wide Area Network تربط مختلف وحدات وزارة المالية في مختلف الأفضية بالمراكز الرئيسية في بيروت. وكذلك أيضا ربط المديرية العامة (المالية العامة والدوائر العقارية والجمارك) بعضها ببعض. كما سوف تعتمد وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٤ إلى المبادرة إلى ربط الوزارات المختلفة بوزارة المالية وذلك لتطبيق أنظمة جديدة ومتطورة لتحضير وتنفيذ الموازنة وكذلك مكننة نظام الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد.

٢ - دفع رواتب وتعويضات العاملين في الدولة ومؤسساتها ومعاشات التقاعد عبر المصارف:

أنهت وزارة المالية توطين دفع رواتب الموظفين والعاملين في الإدارات الرسمية ومعاشات التقاعد بواسطة المصارف التجارية، وذلك بدلا من أسلوب معتمدي القبض القديم وذلك لتسهيل وتسريع إجراءات الدفع، والحد من نقل الأموال النقدية وحفظها وتبادلها، وتخفيف المشقة على الموظفين والمتقاعدين وذلك بعد أن أنجزت الترتيبات والبرامج اللازمة لذلك. فإنه من المؤمل أن ينجم عن ذلك توفيراً في المال وتوفيراً في الجهود وتحقيقاً لقدر أعلى من الشفافية.

٣ - تطوير دائرة معاشات التقاعد:

باشرت وزارة المالية في مطلع العام ٢٠٠٣ بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير دائرة معاشات التقاعد والذي يشمل:

- تحديث وتطوير قاعدة المعلومات للمتقاعدين .
 - تطوير إجراءات العمل في الدائرة .
 - تدقيق كافة ملفات المتقاعدين .
- تم إنجاز الأعمال المطلوبة لهذه المرحلة من المشروع مع نهاية العام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي سمح البدء بتحقيق برنامج وزارة المالية في ما خص تعزيز الجهود لضبط الإنفاق الذي يمثل أكثر من ٢٥٪ من مجموع الإنفاق في الموازنة باستثناء الإنفاق المتعلق بخدمة الدين العام .

٤ - التواصل مع المواطنين

قامت وزارة المالية بتطوير مواقعها على الانترنت وخاصة تلك المتعلقة بالجمارك والمالية العامة والمعهد المالي مما أصبح يمكن جميع المواطنين ليس فقط من الحصول على المعلومات والإحصاءات التي يرغبون في الحصول عليها بل وأيضا في تمكينهم من طباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها للتعاطي مع الإدارة (مثل تصاريح ضريبة الدخل وإرسال البيانات الجمركية وغيرها) مع الدليل الخاص لإنجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثم إمكانية بدء معاملاتهم ومتابعتها وإنجازها في مرحلة لاحقة . كما قامت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٣ ببناء مواقع متخصصة لبعض الخدمات ومنها على سبيل المثال تطوير موقع خاص لضريبة الباب الثاني من ضريبة الدخل والضرائب المتعلقة بكبار المكلفين .

هذا وسوف تعتمد وزارة المالية الى البدء بإعداد مواقع خاصة على شبكة الانترنت وذلك من أجل إعطاء المكلفين بضريبة الدخل إمكانية تقديم تصاريح عبر هذه المواقع وذلك بعد أن يتم تسجيلهم لاستعمال هذه الخدمة وتزويدهم برمز دخول (USER ID) وكلمة سر ورقم خاص (PIN) من أجل تمكينهم من استخدام الخدمات التي يحق لكل مكلف استخدامها . وبهذا تكون وزارة المالية قد خطت قدما بما يسمى E-Ministry بما يسهم في تحقيق قدر متزايد من الشفافية ومن حسن التعامل بين المواطن والإدارة الضريبية بشكل خاص ووزارة المالية بشكل عام . وفي هذا المجال فان مشروع قانون الموازنة يلحظ مادة تتيح إمكانية إرسال التصاريح والبيانات العائدة للضرائب والرسوم الخاضعة لنظام الدفع المسبق إلى الوحدات المالية المختصة بواسطة البريد الالكتروني .

٥ - الأرشفة ومتابعة العمليات

أما على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات ، فقد قامت وزارة المالية بتطبيق نظام أرشفة ومتابعة الكترونية في أقلام مديريات ومصالح مديرية المالية العامة والذي مكنها من متابعة سير المعاملات

والمستندات من تاريخ استلامها وحتى الانتهاء منها مروراً بكافة المراحل التي قطعتها. بالإضافة فقد بادرت الوزارة إلى حفظ أرشيف الوزارة المركزي بشكل الكتروني مما يسهل عملية استخراج المستندات والمعاملات وتبويبها والرجوع إليها عند المقتضى.

هذا وسوف يصار إلى تطبيق هذا النظام في مختلف الوحدات في وزارة المالية على أن يتم لاحقاً ربط هذا النظام بشبكة الانترنت وبالتالي إعطاء المواطنين إمكانية متابعة وضعية معاملاتهم.

كما قامت وزارة المالية بإعداد برنامج خاص لأرشفة مستندات ملف الموظفين وملف مكلفي ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة مما يسهل على رؤساء الوحدات ومراقبي الضرائب العودة إلى المستندات الكترونياً دون الحاجة إلى سحب الملف من المستودعات.

لقد أسهمت هذه الجهود في تنظيم أرشيف ملفات المكلفين وإعادة ترتيبها في مستودعات خاصة لا تسحب منه أي مستند إلا عند الضرورة وبعد موافقة رئيس الوحدة، بما يحقق المزيد من الضبط الداخلي ويحسن من نوعيات الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين.

هذا وسوف تعتمد وزارة المالية إلى البدء بتطبيق هذا النظام لأرشفة مستندات وملفات المتقاعدين بالإضافة إلى استكمال ملفات المكلفين في بيروت والمناطق.

٦ - إعادة هندسة الأنظمة المعلوماتية

أ. نظام الموظفين:

أنهت وزارة المالية إعادة هندسة نظام تعريف الموظفين ومتابعة تفاصيلهم وشرعت بالبدء بإضافة برامج تعنى بإدارة شؤون الموظفين وقد كانت البداية في هذا المضمار مكننة الإجازات الإدارية على أن تستكمل مكننة باقي الإجراءات خلال العام ٢٠٠٤.

ب - نظام احتساب الرواتب والأجور:

أنهت وزارة المالية إعادة هندسة نظام احتساب الرواتب والأجور والتعويضات العائلية وسوف تعمل تباعاً إلى مكننة كافة تعويضات العاملين في الإدارات بدءاً بتعويض النقل. كما ستعتمد الوزارة إلى تطبيق هذا النظام في مختلف الإدارات العامة تباعاً. ويهدف هذا المشروع إلى ضبط عملية صرف الرواتب والأجور والتعويضات كافة، وهو يمهّد الطريق لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل في وقت لاحق.

ج - نظام الخزينة:

على هذا الصعيد، فقد أنجزت إعادة هندسة نظام عمل الخزينة والذي يتضمن نظام الصناديق

والمحاسبة والذمم والحسابات الدائنة وسلف الخزينة وتم تطبيقه في بيروت وفي المحتسبات الرئيسية في المحافظات. وقد نجحت الوزارة في زيادة عدد المحتسبات الممكنة خلال عام ٢٠٠٣ لتغطي ما لا يقل عن ٩٥٪ من العمليات المالية التي تقوم بها الخزينة.

د - نظام تعويض الصرف ومعاشات التقاعد:

تم إنجاز إعادة هندسة نظام التقاعد وتعويض الصرف وتم تطبيقه خلال عام ٢٠٠٢ ومن ضمنها دفع معاشات التقاعد لما لا يقل عن حوالي ٥٣ ألف متقاعد عبر المصارف التجارية عوضاً عن دفعها نقداً عن طريق الصناديق التابعة لوزارة المالية.

هـ - نظام التحصيل:

إن من أهم الأنظمة التي شرعت الوزارة في إعدادها وتطبيقها في وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٢ هو نظام مكننة تحصيل ضريبة الدخل ورسم الانتقال ومعظم ضريبة الأملاك المبنية وإمكانية تقسيطها ودفعها في المصارف التجارية، هذا النظام يشكل حلقة الربط بين أنظمة الضرائب والرسوم المختلفة ونظام الخزينة مما سهل على المكلفين وعلى وزارة المالية عملية الدفع والتحصيل. هذا وسوف تعمل الوزارة إلى استكمال برمجة ومكننة تحصيل باقي أنواع الضرائب والرسوم المماثلة.

و - نظام تحضير وتنفيذ الموازنة:

أما بالنسبة لنظام الموازنة فقد تمت إعادة هندسته خلال العام ٢٠٠٣ وشرعت الوزارة إلى البدء في تطبيقه في وزارة المالية على أن يصار تطبيقه في مختلف وحدات المحاسبة في جميع الوزارات، الأمر الذي سيسهل عملية إعداد وتنفيذ الموازنة من قبل هذه الوزارات، ذلك مما سيسمح أيضاً لليونان المحاسبة بإمكانية الاطلاع ومتابعة عملية تنفيذ الموازنة وإجراء الرقابة المسبقة واللاحقة عبر الدخول إلى هذا النظام واستخراج كافة المعلومات والتقارير اللازمة للقيام بمهامه.

ز - نظام ضريبة الأملاك المبنية:

قامت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية بتلزم شركة متخصصة لإعداد نظام لمكننة أعمال ضريبة الأملاك المبنية واحتساب الضريبة. وسوف تبدأ التجربة الأولى لتطبيق هذا البرنامج في بيروت خلال شهر آذار من العام ٢٠٠٤ على أن تعتمد في وقت لاحق إلى تطبيقه في مختلف المليات في المحافظات كافة من خلال برنامج زمني محدد.

ح - نظام ضريبة الدخل:

قامت وزارة المالية بتطبيق نظام ضريبة الدخل في كافة المليات في المحافظات والذي أسهم في تسهيل ومكننة استلام التصاريح وإصدار إيصال تصريح ممكن. كذلك فقد أسهم هذا النظام

الجديد في سرعة إدخال المعلومات وإصدار الإحصاءات والتقارير وجداول التكليف . كما تم تطبيق نظام فرعي خاص باحتساب ضريبة الربح المقدّر وإصدار الجداول بذلك . ومما تجدر الإشارة إليه أن جميع الجداول التي تصدر من نظام ضريبة الدخل قد تم ربطها بنظام تحصيل الضرائب لكي تتمكن وحدات التحصيل من جباية هذه الضرائب .

كما تم إعداد وتطبيق نظام خاص فرعي يعنى بإدارة ومتابعة ضريبة الـ ٥٪ على حصيلة الفوائد على الحسابات الدائنة والتي بدأ العمل بها منذ مطلع شهر شباط من العام ٢٠٠٤ كما تم ربط نظام الصناديق والدفع عبر المصارف بنظام ضريبة الدخل وذلك لمطابقة الدفع مع التصريح .

ثامناً: تطوير أبنية وزارة المالية

تتابع وزارة المالية ، وفي سياق المسار الذي انتهجته لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء والعصرنة ، أعمال تأهيل وتجهيز الأبنية التي تشغلها ، لتواكب هذا المسار . وهي لذلك تسعى إلى تنفيذ الممكن من أشغال تشييد الأبنية المصممة خصيصاً لتتماشى مع متطلبات أماكن العمل الحديثة الذي يسمح من جهة بتعديل طريقة العمل وفقاً للتطورات التي تطرأ بحيث يكون تصميم الأبنية والمكاتب موضوعاً ومجهزاً بشكل يسمح بالتواصل الالكتروني السريع أي (INTELLIGENT BUILDING DESIGN) .

كما تابعت وزارة المالية العمل لإعداد مشاريع تشييد أبنية تتمكن من خلال تنفيذها من جمع أكبر عدد ممكن من الإدارات في الوزارة في ذات المبنى . ويوفر ذلك على المواطن عبء الانتقال من مبنى إلى مبنى لإنجاز معاملاته ويسهل مستقبلاً عملية تبادل المعلومات وربطها بين مختلف الإدارات بواسطة المكننة وذلك لزيادة الإنتاجية بما يختصر الوقت الذي تستغرقه المعاملة فضلاً عن تعديل نمط العمل أو العدد المطلوب من الموظفين لإنجاز المعاملات وبالتالي تخفيض الكلفة الإجمالية للعمل في الوزارة .

وفي سياق هذا التوجه أنجزت وزارة المالية ما يلي :

١ - في محافظة بيروت:

أ - مديرية المالية العامة :

قامت الوزارة بإنجاز أعمال تشييد وتجهيز القسم المتبقي من الطابق الأرضي في مبنى وزارة المالية في كورنيش النهر مع بداية الفصل الأول من العام ٢٠٠٣ والذي تشغله حالياً مديرية الضريبة على القيمة المضافة .

كذلك تم إنجاز أعمال التشييد في الطوابق الخمس العلوية في مبنى وزارة المالية الجديد في كورنيش النهر بلوك (ب) وتم إشغالها تدريجياً بعد تجهيزها وفقاً لبرنامج العمل المحدد لإنجاز هذه الأشغال من قبل مديرية المحاسبة العامة وإدارة دائرة ضريبة الأجور والرواتب والمتوقع إشغال دائرة كبار المكلفين الطابق المخصص لها مع بداية العام ٢٠٠٤. كذلك تم إنجاز طابقين من الطوابق العلوية في بلوك (أ) وتم إشغالها من قبل دائرة المحاسبة والصناديق والمركز الإلكتروني.

إن إنجاز هذه المساحات من المبنى وفر الأمكنة اللازمة لوزارة المالية - مديرية المالية العامة مما أتاح المجال لإعادة توزيع الدوائر في المديريات وتجميعها في ذات المبنى والاستغناء عن بعض الأبنية المستأجرة التي أخلتها مديرية المالية العامة (مبنى البريستول) ومديرية الجمارك والمجلس الأعلى للجمارك (مبنى فردان) خلال العام ٢٠٠٣ ومطلع العام ٢٠٠٤ بما يوفر على الخزينة كلفة إيجارها وصيانتها.

ب - مديرية الجمارك العامة :

تم البدء بتنفيذ أشغال تشييد مساحة ٢٤٠٠ متر مربع تضاف إلى الطابق الأرضي الموجود في العنبر ١٩ في مرفأ بيروت لزوم إقليم جمارك بيروت في مديرية الجمارك العامة. وسيؤمن ذلك المساحة الإجمالية اللازمة التي يتم من خلالها جمع الإدارة المعنية بإنجاز المعاملات في مرفأ بيروت في إقليم جمارك بيروت في مكان واحد وبالتالي يمكن تنفيذ المعاملة الجمركية في هذا العنبر بأسلوب النافذة الواحدة ONE STOP SHOP وسيؤدي ذلك إلى تحسن كبير في نوعية وكفاءة الخدمات التي تقدمها إدارة الجمارك العامة لمن يتعامل معها من المواطنين والمؤسسات. في هذا الصدد يتوقع إنجاز هذه الأعمال خلال وقت قريب بحيث تكون تلك المساحة الإضافية جاهزة خلال منتصف شهر تموز من العام ٢٠٠٤.

٢ - في محافظة جبل لبنان:

قامت وزارة المالية بإعداد الدراسة اللازمة لتشييد مبنى حديث BLDG INTELLIGENT في بعدا وفقاً لحاجات العمل الحديثة التي تتطلبها الإدارات المالية التي ستشغلها وهي مالية جبل لبنان ومحتسبية بعدا وأمانة السجل العقاري في جبل لبنان ومصلحة المساحة في جبل لبنان. بذلك سيتمكن المواطن من إنجاز معاملاته في الإدارات التابعة لوزارة المالية في ذات المبنى. وقد تم تخصيص الأرض اللازمة لذلك. تجدر الإشارة إلى أن الأبنية التي تشغلها وزارة المالية في بعدا لم تعد كافية على الإطلاق وغير ملائمة لتسيير أعمال الوزارة بالشكل الذي يتلاءم مع حاجات الوزارة ومع توقعات المواطنين.

كما قامت وزارة المالية بالتعاون مع مجلس الإنماء والأعمار كل في مجال إختصاصه (تأمين الاعتمادات اللازمة من قبل وزارة المالية وتكليف مكتب استشاري من قبل مجلس الإنماء والأعمار) للقيام بالخطوات اللازمة .

٣ - في محافظة البقاع:

قامت وزارة المالية بتأمين الاعتمادات اللازمة وإعداد مشروع أولي لتشييد طابقين إضافيين لمالية البقاع في سراي زحلة وتم إحالة المشروع الأولي وتحويل الاعتمادات إلى وزارة الأشغال العامة والنقل لإعداد الخرائط والرسومات ودفتر شروط التلزم لهذه الأشغال وتتم متابعة العمل لإنجازهما بالتعاون مع مديرية المباني في وزارة الأشغال العامة والنقل خلال منتصف العام ٢٠٠٤ .

٤ - في محافظة الشمال:

تقوم وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل بتخصيص المساحة اللازمة من الأرض لتشييد بناء حديث في مدينة طرابلس بحيث تكون مساحته كافية للإدارات التي ستشغله وهي مالية لبنان الشمالي ومحتسبية طرابلس وأمانة السجل العقاري في الشمال ومصلحة المساحة في الشمال حيث إن واقع مبنى وزارة المالية في طرابلس هو مثل واقع مبنى المالية في بعدا . وهو ما يستدعي إلى المسارعة في الإعداد لتنفيذ هذا المشروع .

٥ - في محافظة لبنان الجنوبي:

- تتابع وزارة المالية بالتعاون مع مجلس الإنماء والأعمار أنجاز الترخيص اللازم لتشييد مبنى من طابقين لزوم مديرية الجمارك العامة في مرفأ صيدا، بعد أن تم تعديل الخرائط والرسومات المنجزة سابقا بما يتماشى مع المخطط للواجهة البحرية الذي يحافظ على النمط التراثي لمدينة صيدا والمعتمد من قبل المجلس الأعلى للتنظيم المدني . وسيتم طرح ملف التلزم من قبل مجلس الإنماء والأعمار فور إنجاز الترخيص اللازم .

- تتابع وزارة المالية بالتنسيق مع مجلس الإنماء والأعمار ووزارة الأشغال العامة والنقل - مصلحة استثمار مرفأ صور - العمل على إنجاز ملف التلزم لتشييد طابق لزوم مديرية الجمارك في مرفأ صور علما إن المبنى القائم أصبح متداعياً الأمر الذي دفع مديرية الجمارك لتأمين مكاتب جاهزة للموظفين مؤقتاً لحين إنجاز البناء .

تاسعاً: الأعمال الجارية في ما خص حساب الصندوق البلدي المستقل وتوزيع أموال البلديات

قامت وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٣ بصرف كامل عائدات الصندوق البلدي المستقل عن العام ٢٠٠١ والبالغ مجموعها ٢٠٠ مليار ل.ل. إلى جميع البلديات وإتحاداتها وذلك تطبيقاً للمرسوم رقم ٩٣٥٤ تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٢ وتعمل وزارة المالية حالياً وبالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات على إصدار مرسوم توزيع عائدات الصندوق البلدي المستقل عن العام ٢٠٠٢ والبالغة ٢٠٠ مليار ل.ل. وستقوم وزارة المالية بتسديد تلك المبالغ للبلديات والاتحادات خلال العام ٢٠٠٤ على أربع دفعات وفقاً لبرنامج زمني محدد، وذلك تسهيلاً للبلديات لوضع برامج عملها وخططها المالية والتنفيذية.

عاشراً: المعهد المالي

كثف المعهد المالي نشاطاته الهادفة إلى مواكبة مشاريع التحديث التي أطلقتها أو تابعت تنفيذها وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٣. وقد كانت إدارة المعهد قد بادرت إلى وضع وتنفيذ برنامج عمل للعام ٢٠٠٣ بالتعاون مع المسؤولين في وزارة المالية تميز بكثافة النشاطات لا سيما الندوات المتخصصة وحلقات العرض والنقاش والمؤتمرات الهادفة إلى الوقوف على المستجدات في المواضيع التي تخص تحديث إدارات الموازنة والخزينة في ضوء الاتجاه المتزايد لترشيد إدارة المال العام وتطوير نظم الموازنات العامة والاتجاه نحو اعتماد موازنات الأداء.

وقد توجت نشاطات هذا العام بتنظيم المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة تحت عنوان «الإدارة الحديثة لخزينة الدولة» بالتعاون مع وزارة المال الفرنسية. وقد لاقى هذا المؤتمر نجاحاً كبيراً نظراً لكثافة الحضور إذ ناهز عدد المشاركين المائة خبير ومسؤول عن المحاسبة العامة وشؤون الخزينة مثلوا ٢٦ بلداً فرنكوفونياً وسبعة من بلدان منطقة الشرق الأوسط إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وثلاث منظمات إقليمية. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من ممثلي الدول العربية والقطاع الخاص حضروا للمرة الأولى هذا المؤتمر وعززوا بمشاركتهم الحوار الإيجابي بين القطاعين العام والخاص والنقاشات وتبادل الخبرات حول أطر تحديث الإدارة المالية وسبل تطوير علاقات التعاون.

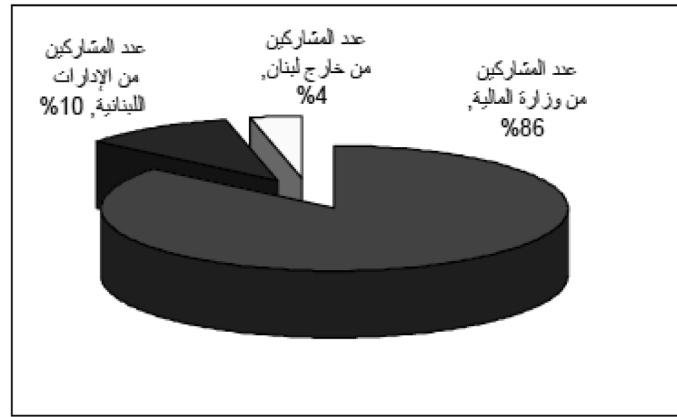
١. أهم إنجازات عام ٢٠٠٣

أ. على صعيد التدريب والنشاطات ذات الصلة

نفذ المعهد المالي هذا العام ١٠٥ برنامجاً تدريبياً وأربع حلقات دراسية قصيرة تناولت ٢٣ موضوعاً تقنياً بالإضافة إلى مواضيع المعلوماتية واللغات الأجنبية. كما تعاون المعهد مع عدد من

المعاهد والمؤسسات المحلية والدولية على تنظيم ١٢ برنامجاً تدريبياً شارك فيها ٤٧٣ متدرباً من لبنان والخارج. وسهل المعهد مشاركة ٤٤ متدرباً في دورات خارج لبنان. وقد بلغ العدد الإجمالي للذين شاركوا في البرامج التدريبية للعام ٢٠٠٣ في لبنان والخارج حوالي ٢٠٨٨ متدرباً ١٧٩٥ منهم من العاملين في وزارة المالية مقارنة بـ ٢٢٦٠. متدرباً للعام ٢٠٠٢ وشارك في هذه البرامج ٢١٩ متدرباً من الإدارات اللبنانية والمؤسسات التي تعاون معها المعهد (١٠,٥٪ من المتدربين) بالإضافة إلى ٧٤ مشاركاً من بلدان منطقة الشرق الأوسط ٣,٥٪ من مجمل عدد المتدربين).

الرسم البياني رقم (١ - ٣) عدد المشاركين في برامج المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٣



كما نظم المعهد ٢٩ ندوة ومحاضرة ومؤتمر ضمت ١٧١٤ مشاركاً من داخل الوزارة وغيرها من الإدارات.

وانسجاماً مع توجهات العام ٢٠٠٣ تركز العمل على رفع مستوى الجودة (Quality assurance) في التدريب من خلال تحسين محتوى الدورات وأساليب التدريب ومستوى تنظيم ومتابعة البرامج التدريبية ومن خلال التشدد في اعتماد «النظام الفني للتدريب» وهو النظام الذي طوره المعهد في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وبدأ باعتماد نصوصه التنظيمية خلال العام الحالي.

كما جد المعهد في البحث عن مدربين يتمتعون بالخبرة والكفاءة بالتعاون مع الجامعات وتدريبهم على تقنيات التدريب الحديث. كما عمل المعهد على استكمال تصميم مجموعة البرامج الجديدة وإدخال برامج متقدمة في المعلوماتية وتطوير واستحداث برامج أخرى تمحورت حول ثمانية مناهج أساسية هي: الضرائب والرسوم، المحاسبة والتدقيق، الاقتصاد والشؤون المالية، القانون وأخلاقيات العمل، مدخل إلى وزارة المالية، الإدارة والتواصل، دورات المعلوماتية، ودورات اللغات.

ب. على صعيد التعاون مع مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية

تعاون المعهد المالي مع مراكز التدريب المحلية لا سيما مصرف لبنان ووزارة التنمية الإدارية، مما سهل لحوالي ١٨٧ موظفا فرصة المشاركة في البرامج التي تنظمها هذه الجهات. كما سعى إلى توسيع وتثبيت العلاقات مع سائر مراكز التدريب الإقليمية والدولية بغرض تنظيم عدد من برامجها في لبنان. وقد نجح هذا العام بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت ومعهد صندوق النقد الدولي ومعهد البنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية في تنظيم ١٠ برامج تدريبية شارك فيها ٢١٧ متدربا من وزارة المالية وعدد من الإدارات اللبنانية و٦٩ متدربا من دول المنطقة.

كما قام المعهد بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات المانحة والدول الصديقة والمؤسسات والمعاهد المتخصصة لجهة إرسال البعثات الدراسية وتسهيل حضور العاملين في وزارة المالية للدورات المتخصصة والمؤتمرات على عاتق هذه الجهات وذلك بهدف تطوير كفاءة الموظفين وتعزيز أداء العناصر القيادية والتأكيد على حضور لبنان في هذه المناسبات الدولية.

وفي العام ٢٠٠٣، تمكن ٤٤ موظفاً من أصل ٦٩ مرشحاً من المشاركة في ٢٦ برنامجاً متخصصاً نظمه ١٤ معهداً ومؤسسة خارج لبنان مقارنة ب ٥٤ موظفاً عام ٢٠٠٢.

ج. على صعيد التعاون مع سائر الإدارات في الإدارة العامة

دأب المعهد على توسيع وتعزيز العلاقات مع سائر الإدارات العامة، وفتح المجال أمام موظفي هذه الإدارات للاستفادة من نشاطه والمشاركة في الدورات التدريبية التي ينظمها.

كذلك وضع المعهد، وفي عدة مناسبات، تجهيزاته وفريق عمله في خدمة هذه الإدارات بحيث استضافت قاعات المعهد حلقات دراسية في مواضيع مختلفة شارك فيها حوالي ٢١٩ متدرباً من موظفي وزارة الاقتصاد ووزارة الطاقة ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار ومديرية الأمن العام ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومرفأ بيروت ومصرف لبنان وقضاة من ديوان المحاسبة وغيرهم.

د. على صعيد مواكبة مشاريع التحديث في وزارة المالية

لعل أبرز محطات العام كان مساندة المعهد لمديرية المالية العامة في جعل التعيينات حتى تلك التي لا تتطلب مباريات كوظيفة محتسب عملية تنافسية أساسها الكفاءة والشفافية وذلك من خلال تنظيم اختبار داخلي استند إلى مسابقات خطية ومقابلات شفوية للناجحين في الامتحان الخطي. وكان الهدف من هذه المبادرة الارتقاء بالخدمة العامة إلى مفهوم عصري من خلال تعزيز المنافسة الإيجابية وتطبيق المفاهيم الحديثة في إدارة الطاقات البشرية.

هـ. على صعيد التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

كان للمعهد هذا العام الدور الأكبر في تعزيز التعاون الإداري اللبناني - الفرنسي من خلال تنظيمه لبعثات المساندة الفنية والتدريب في لبنان وفرنسا بالتعاون مع مختلف مديريات وزارة المالية الفرنسية والمعاهد التدريبية التابعة لكل منها وحلقات الحوار لا سيما تلك التي هدفت إلى التعرف إلى التجربة الفرنسية في التحضير لموازنة بالتعاون مع لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني.

و. نشاطات التوعية والإعلام

أصبحت نشاطات التوعية والإعلام من وظائف المعهد المالي الرئيسية حيث توزع العمل على أربعة نشاطات هي:

(١) تنظيم اللقاءات والمؤتمرات وحلقات العرض والنقاش التي حضرها أكثر من ١٧٠٠ مشارك وتنظيم زيارات الوفود الأجنبية إلى وزارة المالية والتي تمثل منظمات ومؤسسات دولية تتعاون معها الوزارة.

(٢) الإصدارات ومنها نشرة حديث المالية التي عرفت هذا العام تطورات إيجابية عدة لناحية الشكل والمضمون والتمويل وآلية التوزيع.

(٣) برامج التوعية لا سيما مشروع أدلة المواطنين حيث أصدر المعهد خلال العام ٢٠٠٣ «دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة» وهو الدليل الثاني بعد دليل المواطن إلى «أصول وإجراءات رسم الانتقال». وقد تمت طباعة ١٠٠,٠٠٠ نسخة من الدليل باللغة العربية جرى توزيعها على مختلف الإدارات وعدد كبير من نقابات أصحاب المهن الحرة كما تم طباعة ١٢,٠٠٠ نسخة باللغة الإنكليزية وتوزيعها. وقد أطلق المعهد العمل بثلاثة أدلة ينتظر أن تصدر خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤ هي: دليل المواطن إلى ضريبة الأملاك المبنية، ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي، ودليل المتقاعد.

(٤) نشاطات المكتبة المالية التي تعتبر اليوم واحدة من أكثر المكتبات العامة في لبنان تخصصاً ومصدراً للمعلومات المتجددة. وقد استطاعت المكتبة أن تعزز دورها من خلال خدماتها ومجموعة مراجعها (١٢,٠٠٠ مرجع حديث ومتخصص). وكان أبرز نشاطات هذا العام إعداد قرص مدمج بالتعاون مع وزارة الثقافة يحتوي على قاعدة معلومات حول مكتبات لبنان الجامعية والعامة والمتخصصة قام بتجميعها وتنسيقها فريق المعهد. وقد تم توزيع هذا القرص مجاناً على المعنيين خلال الاحتفال بالعيد الخامس لتأسيس المكتبة.

٢. ملامح برنامج عمل العام ٢٠٠٤

تحمّل السنوات المقبلة تحديات كثيرة سيواجهها المعهد لجهة تطوير أساليب عمله وتوسيع إطار نشاطاته وتحسين قدرته على مواكبة المتغيرات داخل وزارة المالية. فمما لا شك فيه أن الطلب على التدريب داخل وزارة المالية أصبح أكثر تخصصية. وهذا المتغير إنما يعبر عن نقلة نوعية في مفهوم التدريب لدى الموظفين والمسؤولين في وزارة المالية من كونه عملية تعليمية إلى عملية تعلّمية تهدف إلى صقل معلومات ومهارات ومواقف الموظفين.

من جهة أخرى تشهد وزارة المالية انتقالاً نوعياً نحو المواضيع التخصصية والتدريب الهادف إلى تنمية المهارات الإدارية للمسؤولين والتدريب الذي يؤدي إلى تحسين الخدمة (توضيح مفاهيم، توحيد تطبيق، تفسير قوانين، إلخ). وسوف يعتمد المعهد استراتيجية جديدة في التدريب قوامها النقاط التالية الآتية:

* جعل الإدارات شريكاً فاعلاً في تحديد احتياجاتها التدريبية بطريقة منهجية ووضع البرامج التدريبية الملائمة لطبيعة عمل وحاجات كل مديرية ودائرة ترسيخ الحاجة إلى التعلّم لدى الموظف والمسؤول ومساعدة المسؤولين على متابعة المتدربين والتأكد من تحقيق الاستفادة من التدريب بحيث يصبح التدريب عملية منظمة قادرة على تطوير المعلومات والمهارات والمواقف الإيجابية داخل الوزارة.

* العمل على مواكبة المتغيرات والإصلاحات داخل وزارة المالية من خلال برمجة أعمال التدريب ووضع الخطط العملية الارتقائية بما يؤدي إلى الاستجابة بسرعة وفعالية للإحتياجات الطارئة التي ترد إلى المعهد من مختلف الوحدات خلال السنة.

* المحافظة على مستوى عال من الجودة في ما خص الخدمات التي يقدمها المعهد والنشاطات التي يضطلع بها. وسوف يعمل المعهد على تطوير أدوات جديدة لقياس مستوى الجودة والأداء بحسب طبيعة النشاطات أكانت تدريبية أو تتعلق بالتوعية والإعلام والتوثيق أو تتعلق بإدارة المعهد. وسوف يشدد المعهد خلال العام ٢٠٠٤ على تطبيق النظام الفني للتدريب. في هذا السياق سوف يواجه موظفو المعهد تحديات جديدة أصعب من تلك التي واجهوها في السنوات الفائتة، الأمر الذي سيحثهم على متابعة العمل بذات الجدية والجودة التي اعتادوا تقديمها.

* وضع إطار للتعاون الدائم في مجال التدريب مع عدد من الجامعات من خلال اتفاقيات يتم التوقيع عليها خلال العام.

من ناحية أخرى، يشكل مشروع الشراكة بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي أبرز تحديات العام ٢٠٠٤ لأن تحقيقه سوف يمكن المعهد من لعب دور إقليمي بحيث يصبح هذا الأخير مركزاً يكتف من خلاله البنك الدولي نشاطاته التي تستهدف لبنان وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما سيتمكنه من الانضمام إلى شبكة التعلم التي ينسقها معهد البنك الدولي (Global Development Learning Network- GDLN).

كما أن متابعة تنفيذ مشروع المساعدة الفنية الخاص بتنمية الموارد البشرية والتواصل الذي تم تطويره بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية ضمن مشروع ARLA الممول من الاتحاد الأوروبي، سوف تشكل أحد أهم نشاطات المعهد للعام ٢٠٠٤.

الحادي عشر: التعاون مع المؤسسات الدولية

عمدت وزارة المالية وضمن إطار برنامجها للنهوض الاقتصادي إلى إطلاق واستكمال مجموعة من الإصلاحات ذات التأثير الكبير على الوضع الاقتصادي والمالية العامة، وكذلك على نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه البرامج التحديثية ستعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة المالية وعلى تبسيط سير المعاملات في مختلف دوائر الوزارة.

في هذا الصدد، عمدت وزارة المالية إلى التعاون البناء مع وكالات تمويلية ومؤسسات دولية رئيسية، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتطور الدولي والبرنامج الفرنسي للتعاون البيئي والاتحاد الأوروبي والصناديق العربية وغيرها وهذه جميعها قدمت للدولة اللبنانية ولوزارة المالية بالذات مساعدات تقنية ومالية وهي مستمرة إلى الآن في لعب دور الشريك في عملية التنمية. على أن دور هذه المؤسسات والصناديق لم يقتصر على التمويل فقط كما هو الحال في نموذج الإدارة التقليدي بل هي دعمت جهود وزارة المالية من الناحية التقنية لإنجاح الجهود التي تبذلها الوزارة في تحقيق الإصلاح.

ففي العام ١٩٩٣، ودعماً لبرنامج الحكومة للتصحيح المالي، قامت وزارة المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساعدة إضافية من مجموعة البنك الدولي ومانحين آخرين وقد صمم (REFM) بإطلاق مبادرة سميت ببرنامج «تعزيز الواردات والإدارة المالية المشروع بالتنسيق مع مشروع الحكومة الأوسع والذي يهدف إلى إعادة إحياء وتحديث الإدارات الحكومية من خلال جهد بعيد المدى يهدف إلى بناء دولة المؤسسات ويحافظ على التطور المستدام.

تضمنت أهداف المشروع تعزيز الواردات، وتقوية الإدارة المالية وتوفير الدعم للسياسة

الاقتصادية وتنسيق الجهود الإصلاحية بالتعاون مع وكالات تمويلية متعددة. كما توخى البرنامج تحسين مستويات التدقيق وآليات عملية المشتريات وقدرات وفعالية وزارة المالية بالتزامن مع إعادة تأهيل الوظائف القائمة للوزارة. وكما شملت متابعة لمشروع «تعزيز الواردات والادارة المالية (REFM)» وقد أطلقت الوزارة في شباط من العام ٢٠٠٣ مشروعاً جديداً سمي «تنمية الطاقة الإنتاجية للإصلاح والإدارة المالية» بهدف الاستمرار في مساعدة الوزارة في التصدي للحاجات الملحة لإطلاق وتنفيذ ورعاية الإصلاحات الكبرى التي تقوم بها الوزارة. ولقد هدفت هذه الإصلاحات إلى تحسين الوظيفة الخدمية للوزارة وبناء مؤسسات حكومية تواكب حركة ودينامية القرن الحادي والعشرين مما يمكنها من مواكبة جهود الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد شكل تأسيس إدارة ضريبة عصرية تدعم أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية عنصراً أساسياً في برنامج وزارة المالية الإصلاحي. وسوف يتضمن هذا البرنامج الإصلاحي للإدارة الجديدة للواردات العمل على إنشاء مديرية عامة للواردات مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء إطار هيكلي وقانوني لذلك وكذلك إنشاء إطار حديث يمكن من تفعيل المحاسبة على أساس الأداء وإنشاء هيكلية عصرية لإدارة الموارد البشرية.

وعلى الرغم من أنه قد تم حتى الآن إنجاز إصلاحات وتحسينات هامة، فإن التحديات التي يشكلها البرنامج الطموح الذي وضعته الحكومة وتحتاجه البلاد ويحتاجه الاقتصاد للإصلاح الاقتصادي للتصدي للمساائل المالية ويهدف تخفيض العجز ووضع الاقتصاد على مسار يؤدي إلى التنمية المستدامة يتطلب إصلاحات بنوية إضافية. وتشمل هذه الإصلاحات، على سبيل المثال لا الحصر، النواحي التي تتعلق بإدارة الدين العام، وإعادة هيكلة نظام التقاعد، وترشيد الإنفاق وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحديث نظام ضريبة الدخل والشروع بتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

ولا شك بأن تحريك مساعدات تقنية ومالية من مصادر ثنائية أو متعددة المصادر ضروري للاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لمواجهة التحديات وتحقيق أهداف برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

ملحق رقم (١) اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالأحرف الأبجدية)
١ تشرين الأول ١٩٩٨	١٩٩٨ بناءً على قانون رقم ٦٨٠ تاريخ ١٦ آذار ١٩٩٨ جريدة رسمية رقم ١٤ تاريخ ٢٦ آذار ١٩٩٨	١٩٩٥ ٠١ أيار	-	أرمينيا
-	١٩٩٩ جريدة بناءً على قانون رقم ٦٤ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	١٩٩٨ ١١ شباط	-	أذربيجان
١٤ تموز ١٩٩٩	١٩٩٧ بناءً على قانون رقم ٦٣٢ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٩٧ جريدة رسمية رقم ٢١ تاريخ ٨ أيار ١٩٩٧	١٩٩٦ ٢٢ شباط	-	إسبانيا
١٤ تموز ١٩٩٩	١٩٩٩ جريدة بناءً على قانون رقم ٦١ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	١٩٩٨ ١٧ أيار	-	الإمارات العربية المتحدة
-	٢٠٠١ بناءً على قانون رقم ٣٧٢ تاريخ ٣ نيسان ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ٦٤ تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠١	٢٠٠١ ٩ كانون الثاني	-	الباكستان
-	-	٢٠٠٣ ٠٧ آب	١٩٩٩ ٢٦ آب	البحرين
١٤ حزيران ٢٠٠٠	١٩٩٩ جريدة بناءً على قانون رقم ٥٨ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	١٩٩٧ ٢٨ تشرين الأول	-	الجمهورية الإسلامية الآيرانية
١٩ نيسان ٢٠٠٢	٢٠٠١ جريدة بناءً على قانون رقم ٣٥٠ تاريخ ١٦ آب ٢٠٠١ رسمية رقم ٤٢ تاريخ ٢٣ آب ٢٠٠١	٢٠٠١ ٢١ كانون الثاني	١٩٩٧ ١٣ أيار	الكويت

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحروف الأجنبية)
١٩٩٩ آذار ٢٥	بناءً على قانون رقم ٦٩٢ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨ جريدة رسمية رقم ٥١ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٨	٢٨ آذار ١٩٩٧	-	ألمانيا
٢٠٠١ أيلول ١٦	بناءً على قانون رقم ٢٦٢ تاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٣ تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠١	١٦ شباط ١٩٩٩	١٦ نيسان ١٩٩٧	المملكة المتحدة البريطانية
-	بناءً على قانون رقم ٥١١ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٣١ تشرين الأول ٢٠٠٢	٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٢	المملكة الهاشمية الأردنية
٢٠٠٢ أيلول ٣٠	بناءً على قانون رقم ٤٠٧ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	٢٦ أيار ٢٠٠١	١ كانون الأول ٢٠٠٠	النمسا
٢٠٠٢ أيار ١٣	بناءً على قانون رقم ١٨٤ تاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٢٥ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠	٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩	-	اليمن
-	بناءً على قانون رقم ٥٣ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	٢٤ تموز ١٩٩٧	-	اليونان
-	-	-	١٨ أيلول ١٩٩٨	أندونيسيا
-	-	-	٠٣ شباط ٢٠٠٤	أنغولا
٢٠٠١ آب ١٥	بناءً على قانون رقم ٢٨٧ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ١٩ نيسان ٢٠٠١	٢٣ أيلول ٢٠٠٠	-	أوباك

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالأحرف الأبجدية)
٢٠٠٠ أيار ٢٦	بناءً على قانون رقم ٥٨٦ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ١٩٩٦	٢٥ آذار ١٩٩٦	-	أوكرانيا
٢٠٠٠ شباط ٠٩	بناءً على قانون رقم ٥٦ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	٠٧ تشرين الثاني ١٩٩٧	-	إيطاليا
٢٠٠٢ كانون الأول ٢٩	بناءً على قانون رقم ٣٧١ تاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ٦٤ تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠١	١٩ حزيران ٢٠٠١	٨ أيار ٢٠٠١	بلاوروسيا
٢٠٠٤ آذار ٠٥	بناءً على قانون رقم ٤٥٤ تاريخ ٢٩ آب ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٥٠ تاريخ ٥ أيلول ٢٠٠٢	٦ أيلول ١٩٩٩	٧ تشرين الأول ١٩٩٧	بلجيكا - لوكسمبورغ
٢٠٠٠ شباط ١٦	بناءً على قانون رقم ٢٦٤ تاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٣ تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠١	٠١ حزيران ١٩٩٩	١٩ حزيران ١٩٩٨	بلغاريا
-	-	-	٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢	بنين
-	-	-	٠٤ شباط ٢٠٠٤	بوركينافاسو
-	-	-	٠٣ حزيران ١٩٩٦	بولندا
-	-	-	١٩ شباط ٢٠٠٤	تركيا
-	-	-	٠٥ شباط ٢٠٠٤	تشاد
٢٠٠٠ كانون الثاني ٢٤	بناءً على قانون رقم ٨٤ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٢٨ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٩	١٩ أيلول ١٩٩٧	-	تشيكيا

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحروف الأجنبية)
-	بناءً على قانون رقم ١٧٩ تاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٢٥ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠	١٣ تشرين الأول ١٩٩٩	٢٨ تموز ١٩٩٩	تشيليا
-	-	-	٢٠٢ شباط ٢٠٠٤	توغو
٠٤ حزيران ٢٠٠٠	بناءً على قانون رقم ٥٥ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	٢٤ نيسان ١٩٩٨	-	تونس
-	-	-	٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢	جزائر
١٠ تموز ١٩٩٧	بناءً على قانون رقم ٦١٤ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٧ جريدة رسمية رقم ١١ تاريخ ٦ آذار ١٩٩٧	١٣ حزيران ١٩٩٦	-	جمهورية الصين الشعبية
٠٢ حزيران ١٩٩٧	بناءً على قانون رقم ٥٨١ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٨ آب ١٩٩٦	١٦ آذار ١٩٩٦	-	جمهورية مصر العربية
١١ آذار ٢٠٠٣	بناءً على قانون رقم ٣٣٢ تاريخ ٢ آب ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ٣٩ تاريخ ٩ آب ٢٠٠١	٠٧ نيسان ١٩٩٧	-	روسيا
٠٦ نيسان ١٩٩٧	بناءً على قانون رقم ٤٩٦ تاريخ ٦ حزيران ١٩٩٦ جريدة رسمية رقم ٢٤ تاريخ ٢٤ تاريخ ١٩٩٦	١٩ تشرين الأول ١٩٩٤	-	رومانيا
-	-	-	٠٦ حزيران ٢٠٠٠	سلطنة عمان
-	-	-	١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢	سنغال
٩ آذار ٢٠٠٤	-	-	١٦ أيار ٢٠٠٢	سودان
١٥ أيلول ١٩٩٨	-	-	-	سوريا

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالحرف الأولي	البلد (بالحرف الأبجدية)
٢٠ نيسان ٢٠٠١	بناءً على قانون رقم ٢٦١ تاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٣ تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠١	٢٠٠٣ آذار ٠٣	١٩٩٧ أيار ٣٠	سويسرا
-	بناءً على قانون ٤٢٠ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	٢٠ شباط ٢٠٠١	٢٠٠١ شباط ١٩	غابون
-	-	-	١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢	غينيا
٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٩	بناءً على قانون رقم ٦٠ تاريخ ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٦	-	فرنسا
١٩ آذار ٢٠٠٣	بناءً على قانون رقم ٨٣ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	١٩٩٧ آب ٢٥	-	فنلندا
١٩ آذار ٢٠٠٣	بناءً على قانون رقم ٣٩٩ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	٢٠٠١ نيسان ٠٩	-	قبرص
١٩ حزيران ١٩٩٩	بناءً على قانون رقم ٥٢ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	١١ نيسان ١٩٩٧	-	كندا
١٩ كانون الثاني ١٩٩٩	بناءً على قانون رقم ٦٩٧ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨ جريدة رسمية رقم ٥١ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٨	١٤ كانون الأول ١٩٩٥	-	كوبا
-	-	-	٢٠٠٤ شباط ٠٤	كونغو
-	-	-	٦ تشرين الأول ٢٠٠٢	مالي

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحروف الأبجدية)
٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٢	بناءً على قانون رقم ٦٣ تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ١٨ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٩٩	٢٦ شباط ١٩٩٨	-	ماليزيا
٠٤ آذار ٢٠٠٠	بناءً على قانون رقم ٥٨ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٢٨ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٩	٠٣ تموز ١٩٩٧	-	مغرب
٠٣ تشرين الثاني ٢٠٠١	بناءً على قانون رقم ٣٥٨ تاريخ ١٦ آب ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ٤٢ تاريخ ٢٣ آب ٢٠٠١	٠٣ آذار ٢٠٠٠	٢٥ حزيران ١٩٩٨	مملكة السويد
-	-	-	٠٦ شباط ٢٠٠٤	موريتانيا
٢٣ تموز ٢٠٠٢	بناءً على قانون رقم ٤١٩ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	٢٢ حزيران ٢٠٠١	٢٣ آب ٢٠٠٠	هندغاريا
	بناءً على قانون رقم ٥٠٨ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٠٢ أيار ٢٠٠٢	٠٩ نيسان ٢٠٠١	هولندا

ملحق رقم (٢): إتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي
والحوول دون التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالأحرف الأبجدية)
٢١ أيار ١٩٩٩	١٩٩٩ بناءً على قانون رقم ٤٢ تاريخ ٢٣ شباط ١٩٩٩ جريدة رسمية عدد ١ تاريخ ١ شباط ١٩٩٩	١٧ أيار ١٩٩٨	-	الإمارات العربية المتحدة
-	-	-	٢٧ شباط ٢٠٠٣	الباكستان
-	-	٢٠٠٣ آب ٠٧	٢٥ آب ١٩٩٩	البحرين
-	٢٠٠٢ بناءً على قانون رقم ٤٥٦ تاريخ ٢٩ آب ٢٠٠٢ جريدة رسمية عدد ٥٠ تاريخ ٥ أيلول ٢٠٠٢	٢٦ آذار ٢٠٠٢	٢٣ كانون الأول ٢٠٠٣	الجزائر
-	١٩٩٩ بناءً على قانون رقم ٤٣ تاريخ ٢٣ شباط ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم - تاريخ ١ آذار ١٩٩٩	٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨	-	الجمهورية الإسلامية الآيرانية
-	٢٠٠٣ بناءً على قانون رقم ٥١٦ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٢٠ شباط ٢٠٠١	١٧ شباط ٢٠٠١	الغابون
-	-	-	١٤ أيلول ٢٠٠٠	ألمانيا
-	٢٠٠٢ بناءً على قانون رقم ٥٣٤ تاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٤٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣	٣١ تشرين الأول ٢٠٠٢	٢٩ آب ٢٠٠٢	المملكة الأردنية الهاشمية

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحرف الأبجدية)
	بناءً على قانون رقم ٤٠٤ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٢ جريدة رسمية رقم ٣٤ تاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢	٢٠ تشرين الأول ٢٠٠١	٢٩ أيار ١٩٩٨	المملكة المغربية
	-	-	١٩٩٨ آذار ٠٥	النرويج
-	بناءً على قانون رقم ٥١٣ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٢٩ أيلول ٢٠٠٢	٢٠٠١ أيار ١٧	اليمن
-	-	-	١٩٩٨ تموز ٠٢	اندونيسيا
٢٠٠٣ أيلول ٠٦	بناءً على قانون رقم ٥٠٠ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٢٢ نيسان ٢٠٠٢	١٢ كانون الأول ١٩٩٦	أوكرانيا
	بناءً على قانون رقم ٢٨٨ تاريخ ٣ نيسان ٢٠٠١ جريدة رسمية عدد ١٩ تاريخ ١٩ نيسان ٢٠٠١	٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠	١٠ تشرين الثاني ١٩٩٩	إيطاليا
١٣ تشرين الأول ٢٠٠٠	بناءً على قانون رقم ٣٨ تاريخ ٢٣ شباط ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٣٨ تاريخ ١ آذار ١٩٩٩	١٦ أيلول ١٩٩٨	-	أرمينيا
٢٩ كانون الأول ٢٠٠٢	بناءً على قانون رقم ٣٧٠ تاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ٦٤ تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠١	١٩ حزيران ٢٠٠١	١٠ أيار ١٩٩٩	بلاوروسيا
-	-	-	١٩٩٩ أيار ٢٨	بلجيكا
٢٠٠٠ كانون الثاني ٠٥	بناءً على قانون رقم ١١١ تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٥٢ تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٩	٠١ حزيران ١٩٩٩	١٧ حزيران ١٩٩٨	بلغاريا

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحرف الأبجدية)
٠٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣	بناءً على قانون رقم ١٧٨ تاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٠ جريدة رسمية رقم ٢٥ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠	٢٦ حزيران ١٩٩٩	٠٣ حزيران ١٩٩٦	بولندا
-	-	-	٢ شباط ١٩٩٦ ١١ كانون الأول ١٩٩٦	تركيا
٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٠	١٩٩٩ حزيران ١٤ تاريخ ٨٢ جريدة رسمية رقم ٢٨ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٩	٢٨ آب ١٩٩٧	-	تشيكيا
٢٢ آذار ١٩٩٨	١٩٩٩ شباط ٢٣ تاريخ ٣٦ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٨ آب ١٩٩٦	٢٤ حزيران ١٩٩٨	-	تونس
٢٢ آذار ١٩٩٨	١٩٩٦ بناءً على قانون رقم ٥٨٢ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٨ آب ١٩٩٦	١٧ آذار ١٩٩٦	-	جمهورية مصر العربية
١٦ حزيران ٢٠٠٠	١٩٩٩ شباط ٢٣ تاريخ ٢٩ جريدة رسمية عدد تاريخ ١ آذار ١٩٩٩	٠٧ نيسان ١٩٩٧	-	روسيا
٠٦ نيسان ١٩٩٧	١٩٩٦ بناءً على قانون رقم ٥٧٧ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ جريدة رسمية عدد ٣٨ تاريخ ١٩٩٦	٢٨ حزيران ١٩٩٥	-	رومانيا
٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١	٢٠٠١ جريدة بناءً على قانون رقم ٣٥٣ تاريخ ١٦ آب ٢٠٠١ رسمية رقم ٤٢ تاريخ ٢٣ آب ٢٠٠١	١٢ نيسان ٢٠٠١	٠٧ حزيران ٢٠٠٠	سلطنة عمان
٩ آذار ٢٠٠٤	-	-	١٦ أيار ٢٠٠٢	سودان
١٠ آذار ١٩٩٨	١٩٩٧ بناءً على قانون رقم ٦٥٨ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٧ جريدة رسمية رقم ٣٧ تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٧	١٢ كانون الثاني ١٩٩٧	-	سوريا

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحروف الأبجدية)
٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١	بناءً على قانون رقم ٥٣٨ تاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٣ جريدة رسمية عدد ٤٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣	١٩ تشرين الأول ٢٠٠٢	٢٠٠٢ آذار ٠٦	سينغال
١٦ أيار ١٩٠٥	بناءً على مشروع قانون رقم ١٣٦٧٣ تاريخ ٢٣ آب ١٩٦٣	٢٤ تموز ١٩٦٢	-	فرنسا
-	-	-	٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠	فنلندا
-	بناءً على قانون رقم ٥٣٠ تاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٣ جريدة رسمية عدد ٤٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣	١٨ شباط ٢٠٠٣	٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٢	قبرص
-	-	-	١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩	قطر
-	-	٢٩ كانون الأول ١٩٩٨	٠١ نيسان ١٩٩٨	كندا
-	بناءً على قانون رقم ٣٣٤ تاريخ ٢ آب ٢٠٠١ جريدة رسمية عدد ٣٩ تاريخ ٩ آب ٢٠٠١	٠٤ شباط ٢٠٠١	١٢ أيار ٢٠٠٠	كوبا
٢٠ آذار ٢٠٠٢	بناءً على قانون رقم ٢٩٣ تاريخ ٣ نيسان ٢٠٠١ جريدة رسمية رقم ١٩ تاريخ ١٩ نيسان ٢٠٠١	٢١ كانون الثاني ٢٠٠١	٢٤ نيسان ١٩٩٨	كويت
١٠ شباط ٢٠٠٠	بناءً على قانون رقم ١١٩ تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٩ جريدة رسمية رقم ٥٢ تاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٩٩	٢٣ شباط ١٩٩٩	٠٤ تموز ١٩٩٧	مالطا

الدخول حيز التنفيذ	الإبرام	تاريخ التوقيع	التوقيع بالأحرف الأولى	البلد (بالحرف الأبجدية)
-	بناءً على قانون رقم ٥١٧ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٠٣ جريدة رسمية رقم ٣٥ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣	٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣	٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢	ماليزيا
-	-	-	١٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٨	مملكة السويد
-	-	-	٣٠ أيار ٢٠٠٣	هولندا

ملحق رقم (٣) إطار مشروع موازنة عام ٢٠٠٣

١. مقدمة

حققت الحكومة من خلال برنامجها المالي والاقتصادي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تقدماً ملموساً في عملية إصلاح الوضع المالي وتفعيل حركة الاقتصاد. تم ذلك من خلال سلسلة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها على أصعدة تنقية وتحسين المالية العامة، وخفض العجز في الموازنة، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحركة الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص بهدف الخروج من الأزمة المالية، وتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ويتوازي التقدم الحاصل، مع التحدي المستقبلي الذي يظل كبيراً، حيث يشكل الدين العام وعبء خدمته، عامل ضغط أساسي على الأوضاع الاقتصادية والمالية. لكن، وبقدر العقبات الكبيرة التي تكتنف الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والتي يجب العمل على معالجتها واحتوائها أو إزالتها، بقدر ما يتمتع الاقتصاد اللبناني بقوى كامنة فيه، وبحيوية عالية، وكذلك بقدرة كبيرة على الاستفادة من الفرص المهمة المتاحة، شريطة الإعداد الجيد للاقتصاد والمجتمع بحيث يكونان جاهزين للاستفادة من هذه الفرص.

في ضوء هذه المعطيات فإنه يصبح إلزاماً علينا العمل على تسريع تنفيذ وتعميق برامج المعالجة الاقتصادية والمالية، وتسريع وتيرتها، وإكمالها بإجراءات جديدة محددة وإصلاحات بنيوية إضافية. هذه الإجراءات المحددة ينبغي أن تندرج ضمن برنامج متكامل ومترابط يتوجب التقيد بتنفيذه بكامله، وضمن مهل زمنية محددة، وعلى أن يتم توافق المسؤولين والمجتمع السياسي على تأمين الدعم اللازم والكامل له لضمان نجاحه.

لقد بادرت الحكومة اللبنانية، مستفيدة من الأفكار والطروحات المتداولة من قبل المعنيين في هذه الشؤون، إلى تحديد الإجراءات والإصلاحات التي تعتقد أن اعتمادها يسهم إسهاماً فعالاً في تأمين معالجة ناجحة للأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة.

وفي هذا الإطار، تم وضع مشروع موازنة عام ٢٠٠٣ الذي يهدف إلى إطلاق جملة من الإجراءات المكتملة لبرنامج الحكومة الاقتصادي والمالي الذي تم اعتماده حتى الآن والمبينة. في فذلكتي موازنتي العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

إن اعتماد هذه الإجراءات والالتزام بتطبيقها يؤمنان السير في طريق المعالجة الجدية للمالية العامة ويحققان الأهداف التي يتوخاها مشروع الموازنة الذي يركز على تطبيق الاقتراحات والإجراءات المبينة أدناه وكذلك على الالتزام بالمهل الزمنية لتنفيذها.

٢. اقتراحات لسياسات وإجراءات تعمق وتسرع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي وتشكل: القواعد التي بني عليها مشروع موازنة العام ٢٠٠٣

تهدف استراتيجية المدى المتوسط الواجب اعتمادها إلى تحقيق تحول جذري لجهة تخفيض العجز في الموازنة وزيادة الفائض الأولي والخفض التدريجي لمعدلات الفائدة والتخفيض لتقليص حجم الدين العام وزيادة معدلات النمو وتعزيز انطلاقة دور القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته ومبادراته وسعيه لإيجاد فرص عمل جديدة بما يؤمن آفاقاً اجتماعية أفضل للمواطنين بالتزامن مع مسعى جدي لترشيق القطاع العام وخفض كلفته وزيادة إنتاجيته. يركز هذا البرنامج على عدة محاور أساسية ومتداخلة، وهي:

أولاً: تحقيق فائض أولي في عمليات الموازنة يكون قابلاً للزيادة التدريجية وبشكل مستمر وضمن برنامج زمني:

تهدف هذه الإجراءات المقترنة بعضها بمشروع موازنة عام ٢٠٠٣ إلى تحقيق فائض أولي متنام في تنفيذ الموازنة بما يشكل قاعدة انطلاق، وركناً أساسياً في عملية التصحيح المالي. إن تحقيق فائض أولي في الموازنة يشكّل الحلقة الأولى من سلسلة الإجراءات المالية، وعاملاً مهماً في دعم الثقة بجدية الدولة وتصميمها على معالجة الوضعين المالي والاقتصادي.

إنه من خلال الإجراءات المقترحة التالية والتي استندت إليها عملية إعداد الموازنة فإنه يمكن تحقيق فائض أولي في موازنة عام ٢٠٠٣ بحوالي الـ ١٩٣٠ مليار ليرة لبنانية وهو ما يؤمن استقراراً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي على المدى المتوسط؛ وذلك من خلال الاستمرار في خفض الإنفاق، والعمل المستمر على تعزيز الواردات وزيادتها، وتحقيق نمو مستدام في حجم الناتج المحلي.

أ - على صعيد خفض التدرّج للإنفاق:

١. الأهداف:

تسعى الإجراءات المقترحة في مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٣، والتي ينبغي الاستمرار في اعتمادها خلال السنوات اللاحقة إلى تحقيق خفض ملحوظ ومستمر في مجموع الإنفاق العام مما

يعزز الجهود المبذولة لضبط الإنفاق الذي بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٢. يضاف إلى ذلك إدخال إصلاحات هيكلية أخرى تسهم في تخفيض معدلات الإنفاق على المدى المتوسط، وكذلك إجراء تعديلات في عملية إدارة الإنفاق وفي أنماط عمل الإدارة بما يؤدي إلى إحداث وفر وزيادة في المردودية المادية والاقتصادية للإنفاق.

إن هذا التوجه ينبغي أن يشتمل أيضاً على إعادة النظر بوضع المؤسسات العامة وطريقة عملها والأساليب المعتمدة من قبلها وذلك بهدف زيادة مردودية إنفاقها وتخفيف عبئها على الخزينة أو إزالته وتأمين اكتفائها المالي توصلًا إلى أن تصبح تلك المؤسسات مصدر خدمة متميزة وذات كفاية للمواطنين من جهة، ومكتفية بوارداتها من جهة أخرى.

٢. الإجراءات العملية

إن عملية خفض الإنفاق يجب أن تتم على عدة مراحل، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات أهمها:

أ. إقرار التخفيضات على حجم الإنفاق خارج خدمة الدين في موازنة عام ٢٠٠٣. وقد وضعت وزارة المالية برنامجاً مفصلاً لخفض الإنفاق وترشيده من ضمن مشروع موازنة عام ٢٠٠٣ وينسحب على موازنات السنوات المقبلة. تساهم هذه الإجراءات في خفض الإنفاق خارج خدمة الدين في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ إلى ٤٥٢٠ مليار ليرة أي بما يعادل تخفيضاً بحوالي عشرة بالمائة من مجموع موازنة العام ٢٠٠٢ خارج خدمة الدين. وقد اشتملت هذه الإجراءات وعلى سبيل المثال لا الحصر على:

١. إقرار تخفيضات عامة لبعض بنود الإنفاق الجاري خارج خدمة الدين طالت مختلف الوزارات والإدارات وإجراء إصلاحات هيكلية لبعض الإدارات والمؤسسات العامة تنعكس خفضاً إضافياً في مجموع الإنفاق.

٢. حصر النفقات الاستثمارية وبالقدر المستطاع في الجزء الثاني «ب» على المشاريع الممولة بمعظمها من الخارج والمشاريع ذات الضرورة القصوى مع وضع سقف سنوي للإنفاق عليها.

٣. إعادة النظر بنفقات الجزء الثاني «أ» (صيانة وتجهيزات) لجهة ضبطها وبرمجتها.

٤. إعادة النظر بدور المجالس والصناديق ووضع سقف لمجموع الإنفاق من خلالها.

٥. الشروع تدريجياً بتوحيد نظام العطاءات في القطاع العام، باعتماد قاعدة عطاءات مماثلة

لتلك المعتمدة في تعاونية الموظفين لكافة الإدارات، سيما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الإدارات والمؤسسات المختلفة فيما خص العطاءات والتقديمات المدرسية والاستشفائية التي تقدمها.

٦. العمل على ترشيد إدارة الإنفاق ذي الطابع الاجتماعي بهدف ضبطه وزيادة فعاليته والتحول تدريجياً نحو آتباع وسائل مبنية على قاعدة مقارنة الإنفاق بالمردود المحقق.

٧. إلغاء الإنفاق المتكرر أو المتضارب، حيث إن هناك تشابكاً وتداخلاً في المشاريع وأوجه الإنفاق بين عدة إدارات وعدة مؤسسات عامة.

ب. إدخال تعديلات وإصلاحات في عملية إدارة الإنفاق، وفي أنماط عمل الإدارة تساهم في خفض الإنفاق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. زيادة الإنتاجية في القطاع العام عبر إعادة النظر في بعض الأنظمة أو القوانين التي ترعى عمل الإدارة كدوام العمل، وقانون تناقص الساعات للمعلمين والأساتذة، واعتماد خطة دمج بعض المدارس وغيرها من الإصلاحات الإدارية، وزيادة ساعات التدريس في الجامعة اللبنانية، وكذلك خفض الإنفاق في الأسلاك العسكرية والأمنية من طريق دمج بعضها وإعادة النظر بنظام التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة.

٢. التحضير لاعتماد نظام جدوى الإنفاق يساعد في إقامة توازن بين التكلفة والمردود، بما يسهم في تحسين إدارة الإنفاق وضبطه وتعزيز مستوى أدائه بهدف إعطاء الأولوية للمشاريع ذات المردود المرتفع اقتصادياً ومالياً واجتماعياً ووطنياً.

٣. العمل على برمجة إدارة الانفاق بما يحقق تناغماً بين تدفق الأموال من الخزينة وإليها.

٤. توحيد معايير وأسعار شراء السلع والخدمات الاستهلاكية في الإدارة والمبادرة إلى اعتماد مناقصات شاملة للتوفير. وإقرار مشروع القانون الآيل إلى إعادة النظر (Pooling of Procurement) بدور إدارة المناقصات.

٥. دراسة سبل إعادة النظر بنفقات التقاعد وتعويضات الصرف وإدارتها، التي ارتفعت من ١٣٠ مليار في عام ١٩٩٢ إلى ١٠٠٠ مليار ليرة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٣، أي سبعة أضعاف في غضون عشر سنوات، وأصبحت تشكل أكبر باب للإنفاق خارج خدمة الدين العام.

يجب أن يهدف هذا الإجراء إلى:

(١) التوقف عن إجراء تعديلات على قانون أو نظام التقاعد تؤدي إلى إضافة أعداد جديدة من المستفيدين لا تسمح بإدخالهم الأنظمة الحالية.

(٢) تحسين الإدارة وضبط الإنفاق على التقاعد وتعويض الصرف بما يسهم في تخفيف عبء هذا الإنفاق على المالية العامة.

(٣) إصلاح نظام التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة لموظفي الدولة والقطاع العام والأسلاك العسكرية والأمنية.

٦. إخضاع مبالغ التقاعد وتعويض الصرف لضريبة الدخل كما هو معمول به في عدد كبير من البلدان بحيث يؤمن ذلك مصادر مالية إضافية للخزينة، ويسهم في التوازن بين جهد العاملين والأعباء المترتبة عليهم.

٧. إعادة النظر بإنفاق عدد من المؤسسات العامة (كسكك الحديد والنقل المشترك، ومصافي النفط، والمستشفيات الحكومية وغيرها)، وبدور كلٍّ منها من أجل ترشيد عمل هذه المؤسسات وخفض إنفاقها بهدف تأمين التوازن المالي لها ووضع برنامج تصحيح مالي لكل منها بما يوقف استنزافها لأموال الخزينة، وكذلك العمل على إلغاء بعضها إذا كان ذلك ممكناً أو إيكال أمر إدارتها للقطاع الخاص أو بالتعاون معه.

٨. إنجاز تخصيص مؤسسة كهرباء لبنان مما يؤدي إلى الاستغناء عن تحويلات الخزينة للمؤسسة المذكورة.

٩. تسريع إنجاز عملية تخصيص مؤسسات المياه بما يؤدي إلى الاستغناء عن تحويلات الخزينة لتلك المؤسسات.

ج. على صعيد تحقيق الزيادة التدريجية من مجموع الإيرادات:

١. الأهداف:

بالإضافة إلى الإجراءات المقترحة لخفض الإنفاق، ينبغي العمل على استكمال سياسة إصلاح وتحديث النظام الضريبي اللبناني، وزيادة حجم الإيرادات المحققة في الموازنة. وفي هذا الصدد فإنه من الممكن أن تسهم الإجراءات المقترحة التالية بزيادة كبيرة في إيرادات الخزينة ابتداءً من العام ٢٠٠٣.

٢. الإجراءات:

تتمحور هذه العملية حول عدة إجراءات باشرت وزارة المالية بتنفيذها أو بالإعداد لها، وأهمها:

أ. البدء بتطبيق نظام جديد ممكن لإدارة ضريبة الدخل على الرواتب والأجور يكون جاهزاً

في نهاية عام ٢٠٠٢ وقابلاً للتطبيق ابتداءً من مطلع عام ٢٠٠٣. هذا النظام الجديد يسهم في تعزيز الواردات في الباب الثاني من ضريبة الدخل بشكل ملموس دون أي تغيير في المعدلات الضريبية المطبقة حالياً.

ب. إنجاز مشروع القانون التعديلي العائد لتطبيق ضريبة الأملاك المبنية الموجود لدى اللجنة الوزارية؛ مما يسهم في تطبيق هذه الضريبة بشكل أفضل، وأفضل، وأعدل وأكثر مردودية للخزينة، وأكثر تحفيزاً للاستثمارات في هذا القطاع ولاسيما للعقارات المعدة للتأجير.

ج. العمل على إدخال الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان في العام ٢٠٠٤ والهدف من وراء ذلك رفع مستوى إيرادات ضريبة الدخل. ذلك أن القاعدة المعلوماتية التي تم تطويرها لدى وزارة المالية ابتداءً من العام ١٩٩٦، وإنجاز تطبيق مكنة رواتب العاملين في القطاع العام ومعاشات التقاعد وتحويلهما مباشرة إلى حساباتهم لدى المصارف مع نهاية العام ٢٠٠٢، والبرنامج الآيل لتطبيق ضريبة الباب الثاني من ضريبة الدخل (الضريبة على الأجور والرواتب) سيسكلان قاعدة مهمةً للتحضير لإدخال الضريبة الموحدة على الدخل في مطلع عام ٢٠٠٤.

د. وضع هيكلية شاملة وجديدة لمديرية الواردات في وزارة المالية يشتمل على:

١ - إنشاء جهاز جديد متخصص يعني بضريبة الشركات والمكلفين الكبار على غرار ما هو معمول به في عدد كبير من الدولة المتقدمة والنامية.

٢ - تفعيل الإدارة الضريبية بما في ذلك زيادة عدد مراقبي الضرائب.

٣ - إعداد المراقبين وتدريبهم على النسق الذي اعتمد لدى التحضير لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

إن هذه الإجراءات تُسهم في رفع مستوى حصيلة الواردات من ضريبة الدخل على الشركات وكذلك على باقي المكلفين إضافة عما يجري تحصيله في الوقت الحاضر.

هـ. تطوير عمل مديرية الخزينة في وزارة المالية وبرمجة تحصيل المتأخرات الضريبية، وإعادة تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم مستفيدين من البرامج المعلوماتية الجديدة التي أصبحت متوافرة لوزارة المالية.

و. إعادة النظر في معظم الإعفاءات من الضرائب والرسوم التي جرى التوسع في منحها خلال السنوات العشر الماضية، والتي تعطي أفضلية لبعض المواطنين أو الموظفين على غيرهم، وتستنزف مبالغ كبيرة من الواردات والتي كان من الممكن أن تحصلها الخزينة.

إن السير الجدي في هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة حجم الواردات الضريبية على اختلاف أنواعها.

ز. الإسراع في إقرار قانون الأملاك البحرية؛ مما يسهم في رفع مستوى الإيرادات على مرحلتين: عائدات التسوية التي يمكن تقسيطها، والواردات السنوية للتأجير المستقبلي.

ح. تخفيض الحد الأدنى للخضوع للضريبة على القيمة المضافة من رقم أعمال سنوي مقداره ٥٠٠ مليون ليرة إلى ٣٠٠ مليون ليرة في عام ٢٠٠٣ وإلى ١٥٠ مليون ليرة في عام ٢٠٠٤.

انطلاقاً من مجمل هذه المعطيات، يصبح ضرورياً العمل على وضع آليات قانونية محددة لضمان الالتزام بتخفيض العجز على المدى المتوسط. ويمكن أن يتم ذلك عبر وضع سقف لنسب عجز الموازنة الواجب احترامها سنوياً، وكيفية تخفيضها على المدى المتوسط، وكذلك الالتزام بمبالغ ونسب الفوائض الأولية الواجب تحقيقها سنوياً. كذلك وفي ضوء الالتزام بتنفيذ هذه الإجراءات يصبح متاحاً تحقيق تخفيض مستمر في نسب الدين العام من الناتج المحلي على المدى المتوسط، وذلك من ضمن برنامج زمني محدد. فإذا أظهرت الأرقام الفصلية لتنفيذ الموازنة وعمليات الخزينة قصوراً عن تحقيق هذه الأهداف، فانه قد يصبح من الضروري اللجوء إلى إدخال إجراءات إضافية لجهة خفض الإنفاق و/أو زيادة الإيرادات لتأمين الالتزام بأهداف تنقية المالية العامة ووضعها في مسارها الصحيح. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من التجارب الدولية في الالتزام بتوازن الموازنة كالتجربة الأميركية (Balanced Budget Act) وتجربة الاتحاد الأوروبي مع «معاهدة ماستريخت»، وغيرها من القوانين التي وضعت في عدة دول لغرض تقليص العجز وتخفيف عبء الدين العام.

إن الهدف الأساسي من اعتماد جميع هذه الإجراءات هو ترسيخ مسار التصحيح المالي على المدى المتوسط وضمان احترام تطبيقه والالتزام به - وبعث مزيد من الثقة لدى جميع المعنيين بأوضاع المالية العامة من مواطنين (للالتمار بموجباتهم الضريبية ودعم عمل الحكومة، والامتناع عن اللجوء إلى سلسلة من الإعفاءات المستمرة التي تغري المكلفين بعدم الالتزام بموجباتهم تجاه الخزينة) ومستثمرين (بحاجة إلى مزيد من الاستقرار المالي لزيادة استثماراتهم)، وأسواق مالية (لمتابعة عملية تمويل الدولة)، ومؤسسات دولية (لأهمية تقييمها للأوضاع المالية وذلك في ما يخص المعنيين بها).

ثانياً: إجراءات لخفض مبالغ خدمة الدين العام:

إن النسبة المرتفعة لخدمة الدين العام في لبنان والتي شكلت في موازنة عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٥٠٠ مليار (أي أكثر من ٤٥٪ من مجموع الموازنة العامة) تجعل أي عملية تصحيح للوضع المالي ناقصة إذا لم تقترن بخفض ملحوظ لخدمة الدين العام.

إن السياسة الآيلة إلى تحقيق الفائض الأولي بشكل مستدام ومتزايد تؤدي إلى تحقيق هدف الحيلولة دون تفاقم الدين العام؛ لكنها لا تستطيع وحدها تحقيق خفضه بنسب ملحوظة في المدى المنظور. لذا فإنه من الضروري وضع سياسة شاملة لمعالجة مشكلة خدمة الدين العام تشمل على عددٍ من الإجراءات.

ترتكز سياسة خفض خدمة الدين العام على قاعدة ضرورة مواكبة السياسات والإجراءات المشار إليها في هذا التقديم لمشروع موازنة عام ٢٠٠٣ - وعلى أن يجري الانطلاق في هذا السبيل على عدة محاور أساسية من شأنها تحقيق انخفاض في معدلات الفائدة تسهم مع غيرها من الإجراءات في تحقيق خفض ملحوظ في مجموع الإنفاق في وجوه خدمة الدين العام مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة توزيعه حالياً بما هو محمول في محفظة المؤسسات العامة (مصرف لبنان، والضمان الاجتماعي، ومؤسسة ضمان الودائع) والتي تشكل حوالي ٢٤٪ من مجموع الدين العام.

في هذا السياق فإنه ينبغي أيضاً العمل على خفض حجم الدين العام عبر استعمال كامل عائدات التخصيص والتسديد لهذا الغرض مما يسهم في خفض الدين العام وخدمته في السنوات المقبلة.

وتُحدث الإجراءات الآنف ذكرها تغييراً أساسياً في حركة الاقتصاد اللبناني ومنظوره المستقبلي مما سيسمح للأسواق المالية اللبنانية الاستجابة المباشرة بخفض معدلات الفوائد بشكل ملحوظ على سندات الخزينة بالليرة، مما ينعكس أيضاً انخفاضاً في الهوامش على سندات اليوروبوند (وخاصة بعد تدني الفوائد المعيارية العالمية، وتراجع مردود الاستثمارات في الأسواق المالية العالمية بعد أزمة البورصات العالمية).

ثالثاً: سياسة نشطة وإجراءات عملية لتحقيق إدارة أفضل للدين العام ولتحسين

مردودية إدارة وموجودات الدولة وعائداتها: (Active asset/ liability management)

١. الأهداف:

إن الغاية الأساسية في اعتماد سياسة نشطة لإدارة الدين الوصول لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- * المساهمة في تخفيف عبء خدمة الدين،
- * تسهيل عملية إعادة التمويل وتخفيف مخاطره وبالتالي تحفيز المستثمرين،
- * التأثير الإيجابي على بنية الفوائد والمنحى الذي تعتمد المؤسسات المالية في تمويل القطاع الخاص،
- * زيادة الثقة في سياسة إدارة الدين وفي جدية الحكومة لمعالجة هذا الموضوع.

٢. الإجراءات:

- تعتمد هذه السياسة على وضع عدة إجراءات عملية، منها:
- * الإسراع في تطبيق قانون «الحساب الخاص للدين العام» لتفعيل عملية إدارة الدين العام بما يسهم في تدبير موارد مالية ذات كلفة منخفضة.
- ١. استعمال المزيد من التقنيات الحديثة في عملية التمويل كالتسديد وغيرها من الآليات المالية لعددٍ من مصادر واردات الخزينة بما في ذلك استقطاب الموارد المالية التي تتيحها الصناديق الإسلامية؛ مما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين.
- ٢. النظر في إمكانية إصدار سندات تخصيص (Privatization Bonds) وصكوك الاستثمار الإسلامي؛ يكون لها تأثير إيجابي على عملية التمويل وعلى توسيع قاعدة المستثمرين ورفع مستوى الدعم لإجراءات الإصلاح.
- * إيجاد الأطر القانونية اللازمة لتشجيع إنشاء صناديق استثمار محلية وأدوات مالية للاستثمار (Pension Funds و Investment Funds) المتوسط والطويل الأمد بهدف استقطاب المستثمرين اللبنانيين والعرب، وتطوير سوق سندات الخزينة الثانوية بما في ذلك الإسراع في إقرار مشروع قانون هيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية ومشروع قانون تسديد الموجودات وكذلك العمل على الاستفادة من إفساح المجال أمام صناديق التمويل والاستثمار والمحافظ الإسلامية وإقرار مشروع قانون البنوك الإسلامية.

رابعاً: التسريع في إتمام عملية التخصيص

لقد أصبح من الضروري تسريع عملية التخصيص وتعزيز صدقية برنامج التخصيص المعتمد عبر:

١. إنجاز عمليات تخصيص عدة قطاعات خلال ما تبقى من عام ٢٠٠٢ ومطلع عام ٢٠٠٣ (الاتصالات، الكهرباء والمياه).

٢. النظر إلى طرق إضافية ومكملة لإشراك القطاع الخاص في إدارة مؤسسات وقطاعات (Management contracts/ operation contracts, ...) ومرافق عامة.

٣. تحفيز عمليات إدراج أسهم الشركات المخصصة في بورصة بيروت أو البورصات العالمية مما يسمح باجتذاب المستثمرين، ويعزز التدفقات المالية إلى الاقتصاد اللبناني والسوق المالية اللبنانية ويشرك اللبنانيين في تملك أسهم الشركات المخصصة ويحصن عمليات التخصيص.

خامساً: إجراءات مكملة لتفعيل النمو:

يكون ضرورياً من ضمن هذا المنظور متابعة الإجراءات التي باشرت بها الحكومة منذ انطلاقتها وتفعيلها بهدف تأمين نسب نمو حقيقي تتخطى ٣٪ سنوياً ابتداءً من العام ٢٠٠٣. لذا يكون من المفيد تعزيز برنامج الحكومة وجهودها لتفعيل النمو وتركيزه على محاور عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. إتباع سياسات قطاعية هادفة لتحفيز النمو والتركيز على القطاعات ذات الامكانيات الواسعة لتحقيق النمو السريع و/أو ذات القيمة المضافة العالية و/أو التي تسهم بزيادة فرص العمالة. (كالخدمات السياحية وقطاع التكنولوجيا، والاتصالات، وصناعة الإعلام، والصناعات الغذائية، والخدمات التعليمية، والاستشفائية المستندة إلى اقتصاد المعرفة).

٢. تشكيل لجنة متابعة مع القطاع الخاص، تجتمع دورياً بحضور الوزراء المختصين، لحل المشاكل والعراقيل الإدارية والإجرائية.

٣. زيادة وتيرة المبادرات المحفزة للاستثمار الداخلي والخارجي ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. إعادة النظر بالبرامج التمويلية المدعومة من الدول الصديقة والصناديق العربية والدولية والبنك الأوروبي للاستثمار لجهة تفعيلها وزيادة أحجامها وتحسين أدوات استعمالها.

ب. إطلاق مبادرات لتنشيط الاستثمار (كأسبوع سنوي للاستثمار، وأسابيع للسياحة والسياسة الثقافية والتاريخية والتراثية والصحية وبرامج الجودة والامتياز اللبناني، ومعارض بيروت للتبادل التجاري وغيرها).

ج. وضع برنامج عمل خاص لتفعيل التصدير في لبنان وكذلك إنشاء مجلس لتشجيع الصادرات (Export Promotion Board).

د. مساعدة القطاع الخاص على فتح أسواق خارجية عربية ودولية بمبادرات ومفاوضات تقوم

بها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص وعقد اتفاقيات لتشجيع الاستثمار وتلافي الازدواج الضريبي مع عدد من الدول الصديقة.

٤. متابعة الإصلاحات البنوية للمساهمة في خفض بنية الأكلاف (كهرباء، اتصالات، عمالة، ...) وإزالة المعوقات أمام القطاع الخاص، وتفعيل القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.

٥. متابعة سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري، ومساعدة القطاع الخاص اللبناني على الإفادة منها ولاسيما في ضوء ما ستيحه اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ومناطق التجارة الحرة مع كل من مصر وسوريا والعراق ودول التعاون الخليجي وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة.

٦. إطلاق ورشة لتحديث القوانين الاقتصادية وتلك التي ترعى المنافسة، وتفعيل دور القضاء التجاري وتسريع عمله، وإنجاز عدد من تعديلات القوانين كقانون المحاسبة العمومية، وقانون المناقصات العمومية، وقانون تسديد الموجودات.

٧. إطلاق حملة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد اللبناني (القطاعين الخاص العام) ولتحسين الجودة والنوعية والالتزام بالمعايير الدولية.

٨. إعادة النظر بدوام وأنماط العمل بهدف زيادة الفعالية والإنتاجية وتنافسية الاقتصاد اللبناني من طريق زيادة ساعات العمل في القطاع العام من ٣٢ ساعة أسبوعياً إلى ٣٨ ساعة أسبوعياً كحد أدنى، وإعادة النظر بساعات التناقص لدى الأساتذة والمعلمين.

سادساً: الدعم الدولي للسياسة الاقتصادية:

يشكل الدعم الدولي للسياسة الاقتصادية عنصراً مكملاً لعملية الإصلاح، من شأنه أن يزيد الثقة بمستقبل هذه العملية. ونظراً للمتغيرات الدولية التي طرأت، وفي ظل الأوضاع الحالية يمكن اقتراح إعادة النظر بسياسة المساعدات الدولية باعتماد مسارين متوازيين:

الأول: يعتمد على طلب الدعم والمساعدات الدولية لإجراءات أو مشاريع محددة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: دعم من قبل المؤسسات الدولية والصناديق لتمويل الإجراءات الاجتماعية المرتبطة بعمليات التخصيص، وكذلك إجراءات إعادة الهيكلة البشرية للإدارة أو دعم عملية تخفيض مستوى المخاطر وتحسين التصنيف من خلال عمليات التسديد الائتماني أو غيرها (Credit Enhancement).

الثاني: يعتمد إكمال المسيرة التي انطلقت من مؤتمر باريس ١ عبر متابعة التحضير لمؤتمر دولي واسع لدعم لبنان اقتصادياً ومالياً أي ما جرى تسميته باريس ٢.

سابعاً: الأهداف المرجوة من هذه الإجراءات على المدى المتوسط

إن الهدف المتوخى من هذه الإجراءات هو تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي بشكل بنيوي على المدى المتوسط وخفض نسبة العجز إلى نسب ضئيلة على المدى المتوسط، وذلك مع تحقيق نسب نمو حقيقي مستدام.

يرتكز نجاح المرحلة المقبلة في عملية الإصلاح على توافر ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً: اعتبار هذه الإجراءات سلسلة مترابطة وحزمة واحدة من السياسات والإجراءات (Synergy) يجب التقيد بكل حلقاتها والتأكيد على عملية التفاعل فيما بينها والتقوية المتبادلة.

ثانياً: احترام المهل الزمنية التي يشكل التأخر في الالتزام بها خطراً على تحقيق أهداف العملية الإصلاحية برمتها.

ثالثاً: تأمين الدعم السياسي الكامل لهذا البرنامج لإعطائه الصديقة اللازمة للتنفيذ.

إن هذه الإجراءات المكملة تشكل حلقات من برنامج متكامل من شأنه أن يؤمن الخروج من الوضع الحالي، ويؤسس لمستقبل اقتصادي أفضل، يجنب التعرض لأزمات أو اختلالات، ويضع لبنان على المسار الاقتصادي الصحيح والإيجابي. ويسهم ذلك أيضاً في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين والمؤسسات الدولية والدول الشقيقة والصديقة بجدية الحكومة في معالجة الوضع. لذلك فإنه من الضروري البدء الفوري بتطبيق هذه الإجراءات والاستفادة من هذه السنة المفصلية في مستقبل لبنان الاقتصادي

ملحق رقم (٤):**كلمة معالي وزير المالية في افتتاح جلسات مناقشة
مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ أمام الهيئة العامة لمجلس النواب**

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن مثول الحكومة أمام المجلس النيابي لإقرار مشروع الموازنة، ابتداءً من المداولات التفصيلية والحيوية في لجنة المال والموازنة ووصولاً إلى جلسات المناقشة أمام الهيئة العامة، هي مناسبة سنوية تتيح لنا، حكومة ومجلساً نيابياً، أن نراجع معاً التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكيفية التلاؤم معها. وهي مناسبة أيضاً لكي تعرض الحكومة أمامكم التوجهات والسياسات والإجراءات التي تقترح اعتمادها وتستمتع إلى وجهات نظر ممثلي الشعب بشأنها توصلها إلى إقرار الموازنة بالصيغة التي يرتأيها مجلسكم الكريم.

وفي هذا السياق، تقدر الحكومة الدور الكبير الذي قامت به لجنة المال والموازنة في مناقشة بنود الموازنة بصبر وتأنٍ وجهدٍ مشكور يسجل لها والتعاون المشترك الذي تميزت به اجتماعاتها بما سمح لنا جميعاً بإخراج الموازنة المعروضة أمامكم بالشكل الذي انتهت إليه في هذه المرحلة.

في الإطار العام، إن ما ارتكز إليه مشروع الموازنة الذي هو بين أيديكم ينسجم، وضمن حدود الممكن الذي تحدده المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، مع الأهداف الأساسية التي تقدمت الحكومة وفقها لنيل ثقتكم الكريمة^(*). هذه الأهداف تتركز بالعمل على تحقيق زيادة متنامية في الفائض الأولي في الموازنة من طريق تحسين الواردات وتخفيض الإنفاق والسعي لزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق. كذلك العمل على تعزيز التقديمات الاجتماعية، واستمرار العمل على تحديث الاقتصاد والدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وأيضاً العمل على ترشيح حجم القطاع العام وتحديد دوره وتعزيز دور القطاع الخاص وإشراكه في تملك وإدارة المرافق العامة وتبسيط الإجراءات وتسهيلها بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد وعلى تعامل المواطنين مع إدارات الدولة ومؤسساتها وفي ما بينهم.

ولذلك فقد حرصت الحكومة خلال العام ٢٠٠٣ على حماية الإنجازات التي تحققت في

(*) يراجع الملحق رقم واحد حول الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والمالية التي نالت الحكومة الثقة على أساسها.

السنوات الأخيرة وتعميق الاستفادة والبناء على النتائج الايجابية التي تأتت عن مؤتمر باريس - ٢. وهذه النتائج هي التي أسهمت في تحقيق تقدم ملموس على صعيد النمو في الاقتصاد الحقيقي وعلى صعيد التحسن الحاصل في المالية العامة وفي الوضعية النقدية وهو التحسن الذي حرصت الحكومة على تعزيزه أيضاً في مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ من خلال التقيد وضمن حدود الممكن بتحقيق خفض إضافي في نسب العجز ومبالغه.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

لقد توصلنا، بالتعاون مع لجنة المال والموازنة وفي ضوء اقتراحات وردت من بعض الزملاء الوزراء والإخوة النواب الكرام، إلى تطوير ضميمة من المواد الإضافية التي سيكون من شأن موافقتكم عليها النجاح في التخلص من جملة من التعقيدات التي كانت تربك المواطن والمكلف وبما يسهم في توفير مجموعة من الإعفاءات الآيلة إلى تسوية بعض المشاكل المزمنة التي كانت تعيق عمل الإدارة المالية من جهة، وتتسبب بإرباكات للمواطن والمكلف كان من الضروري حلحلتها، من جهة أخرى. وتتركز هذه المواد في جملة من التسهيلات في آلية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وفي آلية تحصيل ضريبة الدخل وفي تسهيل عمليات دفع وجباية ضريبة الأملاك المبنية وكذلك إلى تخفيض وعقلنة الغرامات. ومن جهة أخرى، فقد تضمن مشروع الموازنة كما أقرته لجنة المال والموازنة عدداً من المواد الإضافية تتحقق بإقرارها جملة من الإعفاءات التحفيزية وسلّة واسعة من التسهيلات للمواطنين^(*).

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

على مدى الأشهر القليلة الماضية جرى تناول مشروع هذه الموازنة من أطراف عديدة. غير أن البعض قدم طروحاته بشكل دفع ويدفع باللبنانيين نحو اليأس والقنوط وذلك بوصفها «موازنة الفشل» أو «إعلان إفلاس» وبشكل يقلل مما تحقق لتاريخه من إنجازات أساسية على درب طويل من التحول والتلاؤم على مدى السنوات الثلاث الماضية وخاصة في العام ٢٠٠٣.

والواقع، والحق يُقال، أنه وعلى الرغم من الممانعة في السير قُدماً بالبرنامج المتكامل المنشود للإصلاح المالي والإداري والاقتصادي لأسبابٍ لا مجال للغوص فيها في هذا السياق، فقد تم

(*) يراجع الملحق رقم اثنين بشأن ملخص بأهم التعديلات والإضافات التي أدخلت على مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ نتيجة المداولات في لجنة المال والموازنة.

تحقيق تقدم كبير تشهد به المؤشرات الاقتصادية التي تم تفصيلها في التقرير المالي لوزير المالية عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد والذي هو بين أيديكم. ويتبين من ذلك الإنجازات الهامة التي تحققت على صعيد التحسن في الوضع الاقتصادي العام في ما خص نسب النمو وزيادة الصادرات والتحسين الكبير في ميزان المدفوعات والاستقرار النقدي الذي تعززه الاحتياطات الإجمالية الكبيرة لدى مصرف لبنان والانخفاض الكبير في معدلات الفائدة والزيادة المعتمدة في الفائض الأولي في الموازنة وأيضاً الانخفاض الجاري على حجم العجز المحقق وكذلك الأمور الأخرى التي جرى تفصيلها في تقرير وزير المالية المشار إليه أعلاه.

إن ذلك كله يمهد لتحقيق تقدم أساسي على صعيد معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل. وهذه جميعاً إنجازات تشكل كلها نقلة نوعية على أكثر من صعيد كان من الممكن، لو تعاوننا جميعاً، بالعزم والعزيمة المطلوبين، على السير قدماً في العملية الإصلاحية للشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية. هذه العملية تفترض أيضاً التوافق على تحديد أدق لدور القطاع العام والدفع باتجاه اعتماد خطوات عملية تتيح للقطاع الخاص ان يلعب دوراً أفعل في الاقتصاد بما في ذلك المبادرة إلى تخصيص عدد من المرافق العامة بما يحسن من أداء تلك القطاعات ويطورها ويخفض من كلفة تشغيلها ويرفع من مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطنون ويطور الأسواق المالية بما يسمح للمواطنين المشاركة في تملك تلك القطاعات. ذلك مما يسهم وبشكل عملي في خفض العجز التي تتسبب به من جهة وفي تعزيز وتعميق الإنجازات المحققة وتحسينها من جهة أخرى وصولاً إلى عكس دينامية تنامي الدين العام وتحقيق خفض تدريجي في نسبته إلى الناتج المحلي.

ولكن هذه الإنجازات، على أهميتها، تبقى دون مستوى الطموحات ودون المستوى المطلوب من الإصلاحات البنوية والهيكلية.

فكلنا يعرف أن تعزيز الأوضاع الاقتصادية وتحقيق تحسن مستدام في نسب النمو والتنمية الاجتماعية ومستوى ونوعية عيش اللبنانيين يمر من باب الإصلاح المالي، والذي يعني ضرورة العودة إلى الانضباط المالي والخفض المستمر في نسب العجز ومبالغه وهو في ذلك يشكل التزاماً بالقواعد الاقتصادية التي أثبتت صوابيتها العديد من تجارب الدول المتقدمة والنامية على مدى العقود القليلة الماضية.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن مسألة الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري وإعادة النظر في كثير من الأمور والمسائل التي تعودت شعوب كثيرة في الدول المتقدمة والنامية عليها في هذه المجالات تجري مراجعتها

لديهم بين حين وآخر. ذلك عني في معظم تلك الحالات الإقدام على اعتماد ما ينبغي من سياسات واتخاذ ما هو ضروري من إجراءات للتلاؤم مع المتغيرات الجارية في الحقول الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والتكيف مع واقع انفتاح الأسواق بعضها على بعض. ذلك مما مكن تلك الاقتصادات من تحقيق الأهداف التي تبنتها تلك المجتمعات لمعالجة مشكلة العجزات التي تعاني منها موازنات دولها وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي وكفل لها تحسين جاذبية اقتصاداتها للاستثمارات وبما سمح بالتالي من إيجاد فرص العمل الجديدة التي تحتاجها تلك المجتمعات.

ولذلك فقد قامت تلك الدول، وبدرجات متفاوتة، باعتماد برامج إصلاحية فيها الكثير من الجرأة والشجاعة والانسجام، وكذلك فيها الكثير من التضحيات المطلوبة على مختلف مستويات مجتمعاتها. وهناك الكثير من الأمثلة في تلك الدول والمجتمعات ممن استطاعوا باتباع السياسات الاقتصادية والمالية السالفة الذكر أن يحققوا تقدماً ملموساً على طريق تلك المسارات.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن ما يسري على كثير من تلك البلدان يسري أيضاً على لبنان الذي هو بحاجة أيضاً إلى أن يسلك طريق الإصلاحات الهيكلية هذه. وهذا ما يفترض أساساً توافقاً سياسياً وتبنيّاً والتزاماً مستمراً من قبلنا جميعاً بتلك البرامج الإصلاحية حماية لاقتصادنا ول مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

فعلى مدى السنوات الأربع الماضية وقبلها أيضاً كان يجري التأكيد في جلسات اللجان النيابية وكذلك في اجتماعات الهيئة العامة لمجلس النواب حول ضرورة الالتزام بسياسات التصحيح المالي وإصلاح النظام الضريبي وإصلاح النظام الصحي والنظام التعليمي ونظام الضمان الاجتماعي وإصلاح القطاع العام بما يشتمل عليه من أنظمة إدارية ومؤسسات عامة لجهة ترشيقة وزيادة إنتاجيته ليصبح محفزاً للنمو الاقتصادي بدل أن يكون لاجماً للاقتصاد ولإمكانات تطوره وتلاؤمه مع المتغيرات الحاصلة. وقد بات ذلك كله ومنذ مدة ضرورة لا تحتمل التبدّل أو التأجيل. وهنا أجد من الضروري الإشارة إلى جملة من المشاريع الإصلاحية التي تم إنجازها بالفعل، على مستوى وزارة المالية على الخصوص^(*)، والتي ظهرت بعض نتائجها وهي تهدف إلى إعادة التوازن إلى المالية العامة وتبسيط وتحسين نوعية الخدمة والعلاقة بين المكلفين والإدارة المالية^(**).

(*) يراجع الفصل الثالث من تقرير وزير المالية لتحديث وتطوير إدارة المالية العامة.

(**) يراجع التقرير الأخير الذي أعده صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات الفقرة الرابعة من اتفاقية الصندوق والذي نشرته بعض وسائل الإعلام اللبنانية.

وبالمقابل، أجد من الضروري التذكير بأنه يكون علينا مجتمعين، حكومة ومجلساً نيابياً، أن نتحلى بالشجاعة والثبات والاتساق والإقدام وروح التضحية للالتزام ببرنامج متكامل للإصلاح جرى توضيحه باستفاضة في مجالات عدة لم يكن إطار ومشروع موازنة العام ٢٠٠٣، كما أقرها مجلس الوزراء في حينه، من أولها ولآخرها.

كما أن ورقة وزارة المالية التقديمية لمشروع موازنة العام ٢٠٠٤ حرصت على العودة إلى التذكير بضرورة التزام مشروع الإصلاح المتكامل وعلى فترة زمنية كافية على الرغم من صعوبة ذلك في الأوضاع السياسية السائدة.

لقد قلت بالأمس القريب وفي مجلسكم الكريم «إن المجهود الذي كان ينبغي بذله بالأمس، كان يمكن أن يغنينا عن جزء غير يسير من التضحيات المطلوبة منا اليوم، وتضحيات اليوم تُنجينا من تعثرات الغد، بل تؤمن المستقبل الأفضل لأولادنا ولوطننا، وهذا واجب وهدف علينا أن نضعه جميعاً في أعلى مراتب الأولويات». إن هذا يأتي تأكيداً على ذات المقولات التي ذكرت مراراً أمام هيئتك الموقرة وأمام لجان المال والموازنة حول الأهمية الكبرى لمقاربة هذه المسائل بالشجاعة والالتزام الكافيين.

إنه بقدر ما تشكل التحديات الماثلة أمامنا عقبات قد تبدو مثبطة للهمم، فإن ما أنجزناه لتاريخه والفرص التي تتشكل أمامنا في الأفق. هذه الفرص التي تفسح في المجال للبنان واللبنانيين للاستفادة منها تمثل بصدق وبواقعية مجالاً حيوياً نستطيع من خلاله إذا ما عزمنا جميعاً على تبني الإصلاحات المطلوبة أن نحقق نسب نمو أعلى مما حققناه حتى الآن، ونستطيع من خلالها أيضاً ومن خلال الإجراءات الإصلاحية الأخرى التصدي بعزيمة أكبر وبجميع الوسائل المتاحة لدينا والتي يمكن أن تتاح لنا، لمشكلة العجز في الموازنة ومشكلة الدين العام، ولتحقيق نسب نمو متزايدة وتنمية مستدامة تحسن من مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

إن الممانعة التي ظهرت أثناء عملية تدارس وتحضير وإقرار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣، شكلت إشارة واضحة إلى استحالة الخروج بموازنة للعام ٢٠٠٤ أكثر طموحاً وأوسع ترجمة للإصلاحات البنوية والهيكلية والإدارية التي طالما نادت بها وزارة المالية والتي يحتاجها بلحاح الاقتصاد وتحتاجها البلاد. وقد سبق أن أكدت، عقب الإعلان عن إقرار مشروع موازنة هذا العام في مجلس الوزراء، بأنها ستكون ساعة مباركة عندما نستطيع أن نعتمد سياسات تستند إلى قناعة مشتركة للسير في هذه الإصلاحات في أقرب فرصة ممكنة.

وإذا كان المتاح الآن دون المرغوب والمأمول، فإن المعالجات الموضوعية للمشكلات البنيوية والطارئة، ينبغي أن تكون متجانسة ومتلائمة بما يصون المناعة التي حققناها وقوينها، وبما يحول دون التردي أو السير في الاتجاه الغلط، إتجاه إثقالة كاهل الدولة والخزينة بما لا مبرر له من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية.

ومع ذلك كله، أغتنم فرصة اجتماعنا اليوم لأؤكد مجدداً على حتمية الدفع باتجاه الإصلاح الذي لم يعد يحتمل التأجيل والذي من شأن الإمعان في العزوف عن التصدي له أن يجعل مواطن الخلل الواجب معالجتها أكثر مناعة على التغيير وأن يفاقم من الكلفة التي تتكبدها الخزينة والاقتصاد كما المواطن من جراء التقاعس عن خوض غمارها. كما انه بات من البديهي بأن الاستمرار في الممانعة فيما يختص بجملة الإصلاحات المطلوبة إنما يفاقم الأزمة المالية، ويجعلها عصية على العلاج.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

لقد حرصنا في هذه الموازنة على تحصين الإنجازات، وصون المكتسبات، والاستمرار في فتح نوافذ على المستقبل، لأن هناك في اعتقادنا خطين لا يمكن ولا يجوز تجاوزهما وإلا وقعنا في المحذور، وتراكمت السلبات المعيقة، والتي يتعذر تلافي تداعياتها.

الخط الأول هو تجنب السير في الاتجاه الغلط بما يؤدي إلى زيادة العجز والدين، كما سبق ذكره. لقد توافقنا على السياسات التي جعلت انعقاد مؤتمر باريس - ٢ ونجاحه ممكناً، وصارت بالإضافة إلى التوافق عليها، التزامات تجاه الأشقاء والأصدقاء والداعمين. فلا يصح السير بعكسها إن لم يمكن السير فيها كما يجب.

والخط الثاني الدفع دائماً باتجاه الإصلاح، وباتجاه التقدم والنمو، أياً تكن الصعوبات والعقبات، ومهما بلغ صغر الخطوات.

وأرى أن الخط الأول، خط معاكسة العجز والدين العام، والتصدي لهما هو صمام أمان. أما الخط الثاني، خط الثبات في نهج الإصلاح والدفع باتجاهه، فهو خط الأمانة للدولة وللمواطنين في الحاضر والمستقبل.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن مشروع الموازنة الذي أقره مجلس الوزراء وعدلته وأقرته لجنة المال والموازنة، والذي هو

نتاج قضايا ومشكلات ودروس وتجارب السنوات الماضية والأجواء السياسية السائدة، هو الآن بتصرف الهيئة العامة الموقرة.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

أشكركم على حسن استماعكم،

مجلس النواب

الاثنين في ٥ نيسان ٢٠٠٤

وزير المالية

فؤاد السنيورة

كلمة وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة في ختام جلسات مناقشة موازنة العام ٢٠٠٤ مجلس النواب - الأربعاء في ٧ نيسان ٢٠٠٤

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

استمعنا خلال اليومين الماضيين وهذا الصباح إلى ملاحظات السادة النواب في الشأن السياسي اللبناني العام، كما في الشأن الإقليمي، وبدرجة أقل في موضوع الموازنة العامة، وهي الشأن الأساس لهذه الجلسات. وإذا كنا نقدر عالياً للسادة النواب حقهم في مناقشة ما يهمهم على مختلف الصعد، إلا أننا كنا نتمنى أن تتضمن الملاحظات النقدية التي طالت المالية العامة والسياسات الاقتصادية كما أكبر من البدائل والاقتراحات العملية، غير ما جرى إيراد في إطار موازنة العام ٢٠٠٣، وفي ورقة باريس - ٢، وذلك لكي نتناقش في الجديد والمجدي والمناسب، ونقيم معاً الجدوى والملاءمة، وصولاً إلى حلول نتفق حولها ونعمل الكتف على الكتف على تنفيذها.

لقد طرحت الحكومة، من خلال مشروع الموازنة الذي نحن هنا لمناقشته كما في مشاريع الموازنات الثلاث التي سبقت، تصوراً لمقتضيات الخروج من الأزمة المالية والبرنامج الإصلاحي الذي ترى فيه المدخل الصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والتي تعيق تحقيق النسب المرتفعة والمستدامة من النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده. وقد حظي البرنامج الإصلاحي المذكور بالدعم وحيث تمت الموافقة وإجماع مجلس الوزراء على إطاره العام إبان مناقشة وإقرار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ في مجلس الوزراء. وبناء على تلك الموافقة والإجماع الذي اقترنت به في حينه، فقد تقدم لبنان من الدول الشقيقة والصديقة التي التأم في مؤتمر باريس - ٢ بورقة عمل تضمنت تفصيلاً للإصلاحات البنوية والهيكلية والاقتصادية والمالية والإدارية التي خُلقنا أن التوافق حولها سيصمد حيث لم نعتقد آنذاك أن الخلافات والتجاوزات السياسية ستعود فتقلب عليها وتعيق المضي قدماً فيها.

لقد خطا البرنامج الإصلاحي المذكور بثقة الدول والصناديق التي اجتمعت في باريس في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢، والتي وجدت فيه مشروعاً قابلاً للتحقيق، يتضمن مقومات النجاح ويفضي، كما ورد في السيناريو الذي تضمنته ورقة العمل اللبنانية، إلى الوصول إلى موازنة متوازنة

في العام ٢٠٠٧. ولكن تحقيق تلك الإنجازات وفي التواريخ التي كانت مرتقبة كان مشروطاً بالالتزام وفوراً بكامل سلة الإصلاحات والإجراءات التي شكلت الأسس والفرضيات للسينااريو المذكور.

ولكن، ولسوء الحظ، فإن الإجماع الذي تحقق حول إطار ومشروع موازنة العام ٢٠٠٣ ما لبثا أن تعرضا لصعوبات، بحيث ترددت خطواتنا حكومة ومجلساً، على الرغم من استنادنا والتزامنا تجاه دول شقيقة وصديقة وصناديق دولية بتلك الإصلاحات وتلك الإجراءات.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

ومع اتفاقنا عموماً مع ما ورد على السنة العديد من السادة النواب لجهة غياب المبادرات الإصلاحية الجذرية والتي بات واضحاً ما حدا بنا إلى عدم مقاربتها في مشروع الموازنة، إلا أنه من غير الإنصاف القول بأن العام ٢٠٠٣ لم يشهد تحسناً هاماً على الصعيد الاقتصادي والمالية والنقدية. ولذلك فمن الجدير التذكير بما تحقق من خطوات إيجابية في العام المنصرم والتي حرص مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ على تحصينها والبناء عليها. ولعل الزيادة في الفائض الأولي الإجمالي هو في مقدمها حيث ارتفع في العام ٢٠٠٣ حوالي ثلاثة أضعاف عما كان عليه في العام ٢٠٠٢ أي إلى حوالي ٩٣٦ مليار ليرة وذلك على الرغم من أن حجم الإنفاق من خارج خدمة الدين زاد بحوالي ٢٠٠ مليار ليرة، كان السبب الأساسي فيها المبالغ التي اضطرت الخزينة لدفعها إلى شركة كهرباء لبنان. كما تحسنت واردات الموازنة والخزينة بالمقارنة مع الواردات المحققة في العام ٢٠٠٢ بحوالي ٨٠٠ مليار ليرة وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٣٪ تقريباً من حجم الناتج المحلي.

ومن جهة أخرى، وعلى خلفية النتائج الإيجابية لمؤتمر باريس - ٢، فقد تباطأ النمو الإجمالي في الدين العام من زيادة قدرها ١١٪ في العام ٢٠٠٢ إلى زيادة لا تتعدى ٦٪ في العام ٢٠٠٣، كما انتقل حوالي ربع محفظة الدين العام لكي يصبح مربوطاً لآجال طويلة (Market Debt) المدى، بحيث إن مجموع الدين العام الذي يعتبر ديناً صافياً للسوق انخفض بما نسبته ٢١٪ أو من حوالي ١٤١٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٢ إلى أقل من ١١٠٪ في نهاية العام ٢٠٠٣. وقد تراقق هذا كله مع ازدياد معدل أمداد استحقاق ديون الخزينة الخارجية بحوالي السنة، بما أسهم في تقليص مخاطر إعادة التمويل. كذلك وبانخفاض المعدل العام لكلفة خدمة الدين العام من حوالي ١٢٪ قبل انعقاد مؤتمر باريس - ٢ إلى حوالي ٨٪ في نهاية العام ٢٠٠٣ وسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض كلفة الدين العام بحوالي ٨٠٠ مليار ليرة سنوياً في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كذلك فقد

شهدت أسعار الفائدة انخفاضاً ملحوظاً بحيث أصبح المردود عليها مواكباً ومقارباً لما هي عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها يفوق قيمتها الاسمية. كذلك أيضاً فقد انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة إلى نصف ما كانت عليه قبل انعقاد مؤتمر باريس - ٢. وبنتيجة ذلك كله انخفضت كلفة عمليات التمويل الجديدة التي قامت بها وزارة المالية في العام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٤٪.

أما على صعيد المؤشرات النقدية، فقد شهد الوضع النقدي والخارجي تحسناً ملحوظاً حيث تضاعف الفائض في ميزان المدفوعات حتى نهاية العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢ من ١,٥ مليار دولار إلى ٣,٤ مليار دولار. وحققت الودائع في الجهاز المصرفي في العام ٢٠٠٣ زيادة قدرها ٩,٣٥٣ مليار ليرة ونسبتها ١٤٪، كما حققت الكتلة النقدية تحسناً بلغت نسبته ١٣٪. كما انخفض بدوره معدل الدولار في الاقتصاد من ٦٩٪ في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى ٦٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٣.

دولة الرئيس اسمحوا لي أن أتوقف هنا لأتناول ما تطرق إليه سعادة النائب الشيخ بطرس حرب، حول موضوع ربط سعر صرف الليرة بالدولار الأميركي وليس باليورو أو بسلة من العملات.

أود بداية هنا أن أقول: انه في معظم دول العالم وكذلك في لبنان، يحظى موضوع الاستقرار النقدي باهتمام كبير ولاسيما وأنه أمر أساس في ما خص تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وتحفيز النمو المستدام وكذلك بصورة خاصة في لجم التضخم وفي الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. ولذلك فانه إذا لم نعمل ونحافظ على الاستقرار النقدي ونعززه فإنه ينجم عن ذلك آثار وخيمة جداً على شتى الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية.

أما في ما خص السبب في كوننا اعتمدنا سياسة إيجاد رابط بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي فإن لبنان وكغيره من الدول بمن فيهم من لدينا معهم علاقات اقتصادية وتجارية أساسية، وممن نستند إلى التدفقات المالية الواردة إلينا من تلك الدول ولاسيما بما يتعلق بالتحويلات التي تأتينا من تلك الدول وكذلك التدفقات المالية التي نحصل عليها منها نتيجة ما نصدره إليها من السلع والخدمات اللبنانية، وأعني بذلك الدول العربية. إن هذه الدول تربط أسعار نقدها بالدولار الأميركي. وهذا الأمر يجعلنا نميل إلى إيجاد رابط بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي للمحافظة على هذا الاستقرار وعلى نمو تعاملنا مع تلك الأسواق الأساسية بالنسبة للاقتصاد اللبناني. وبالتالي فإن بعض الاقتراحات الداعية إلى تغيير الرابط الحالي نحو اعتماد عملة اليورو أو سلة من العملات، وهي سياسات تعتمد على بعض الدول. إنني لا أنكر ذلك فهناك البعض من الدول ممن

يربط عملته ربما بسلة من العملات أو باليورو أو SDR إلا أنه في ما خص لبنان فإن نرى أن للبنان مصلحة أكيدة في أن نختار في أن نربط الليرة اللبنانية بالدولار وليس باليورو أو بسلة من العملات.

وتظهر المصلحة واضحة ولاسيما مع ما شهدناه على مدى السنة والنصف الماضية من تحسن كبير في أسعار اليورو بالنسبة إلى الدولار الأميركي، زاد عن ٤٥٪. لذلك نجد أن من مصلحة لبنان في أن يكون سعر صرف الليرة مربوط بالدولار الأميركي وليس بغيره، لأنه إذا كانت الليرة اللبنانية مربوطة وعلى سبيل المثال باليورو فإن ذلك كان سيعني بالتأكيد أن تصبح صادراتنا ليست فقط السلعية بل الأهم صادراتنا من الخدمات والتحويلات أكثر كلفة وتأثراً بشكل سلبي. وأسارع إلى القول هنا أنه حتماً ونتيجة لذلك أصبحت المستوردات إلى لبنان من الدول التي تعتمد عملة اليورو والحالة هذه أكثر كلفة. ولكن في محصلة الأمر إذا درسنا الموضوع من الناحية الاقتصادية الكلية وكذلك من الناحية المالية فإن ما اعتمده لبنان في هذا الصدد ولجهة أن يكون النقد اللبناني مرتبط بالدولار وليس بسلة من العملات أو باليورو كان في ذلك وفي المحصلة النهائية فيه مصلحة اقتصادية ومالية واجتماعية.

أما في المسألة الأخرى التي تطرق إليها سعادة النائب بطرس حرب فإن كلام كثيراً قيل وكتب حول موضوع كلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي. والواقع والحقيقة انه لا يوجد من يستطيع أن يحدد بدقة كم هي كلفة الدعم لليرة اللبنانية أو كم هي كلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي لأن الفائدة التي دفعها لبنان على دينه العام كان عليه أن يدفعها على أي حال ولأنه كان على لبنان أن يمول ذلك الدين العام. ولا شك أن هناك جزءاً محدوداً من كلفة هذا الدين العام يمكن نسبه أو إرجاعه إلى كلفة تعزيز الاستقرار النقدي. إننا نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تدرس بكل موضوعية وبعيداً عن التبسيط وإطلاق التعميمات وبالتالي الاستنتاجات التي تكون في معظم الحالات بعيدة عن الواقع.

في هذا المجال نعلم أن هناك الكثير من الكتابات والدراسات والمجلدات التي كتبت حول هذا الموضوع في لبنان والخارج. ولذا فإن هذا الأمر يجب تناوله بكثير من الحكمة والتحفظ وبعيداً عن التسرع والارتجال وعلينا فوق ذلك كله أن نأخذ العوامل كافة ولاسيما المسائل التي تتعلق بالاستقرار الاجتماعي الذي هو أمر يغفله الكثيرون عند بحثهم أو تناولهم لهذا الأمر.

دولة الرئيس الأمر الآخر الذي علينا ان نلحظه حول تأثير التقلبات والاحتقانات السياسية على سعر الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى سندات الخزينة اللبنانية وبالتالي أثر ذلك على الأوضاع

الاقتصادية وأيضاً على كلفة خدمة الدين العام وفي المحصلة على العجز ومجموع الدين العام. وأتمنى لو تفضلتم يا دولة الرئيس وحضرات السادة النواب لو نظرت معي إلى تقرير وزير المالية في الصفحة ٣٨ من التقرير فإن الرسوم البيانية تعطيكم صورة ولو كانت غير واضحة للبعض، عن الخط البياني لتطور أسعار الفائدة على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ إننا نرى بوضوح أنه وفي المراحل التي كان لبنان يشهد خلالها احتقانات سياسية أو أزمات سياسية في المنطقة أو عمليات عسكرية مثل التي تعرض لها لبنان في الأعوام ٩٣ و ٩٦ و ٩٩، فإننا نرى كيف ارتفعت معدلات الفائدة بشكل كبير. لقد كان ذلك في معظمه ضرورياً لأنه لو لم يبادر مصرف لبنان والدولة اللبنانية إلى حماية استقرار الليرة اللبنانية في تلك الفترة من خلال تعديل معدلات الفائدة فإن ذلك كان سيعني تقلبات حادة في سعر صرف الليرة اللبنانية.

دولة الرئيس،

كلنا يعلم أن هذا هو الدور الذي ينبغي على السلطة النقدية وكذلك السلطة المالية في أي دولة العمل على القيام به والعمل على احتواء التقلبات الظرفية الحادة منعاً واحتواءاً للنتائج السلبية التي يمكن أن تطرأ بسبب التقاعس عن القيام بهذا الدور النقدي الهام. انه على الرغم من الكلفة التي يمكن أن تكون قد تكبدتها السلطة النقدية والدولة اللبنانية بشكل عام من جراء ذلك، فإن كلفة وألم هذا التدخل مهما كان كبيراً يبقى كلفة وألماً أقل مما لو ترك الأمر دون معالجة. كما انه يشتمل بالتالي على نتائج وتداعيات سلبية أقل على الاستقرار النقدي والمالي وعلى مستويات الثقة وعلى معدلات التضخم وفي المحصلة على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

نعود إلى الحديث عن التطورات على صعيد الاقتصاد الحقيقي. فإنه وعلى الرغم من الصورة السوداوية التي يصير البعض على رسمها، فقد بلغ النمو الحقيقي للاقتصاد ٣٪ في حده الأدنى. وتحسنت الصادرات بنسبة ٤٦٪ وزادت الواردات بنسبة ١١٪. أما في مجال السياحة، فقد ازدادت حركة المسافرين من المطار بنسبة ٩٪ والوافدين إليه بنسبة ٨٪.

وفي مجال البناء، فقد ازدادت مساحات البناء المرخصة بنسبة ١٢٪ أما بالنسبة لحركة تبادل الشكات فقد زادت بنسبة ٤,٣٪ وهذا المؤشر هو من أهم المؤشرات لقياس الحركة الاقتصادية. كذلك فإن المؤشر الاقتصادي العام المقارن الذي يعده مصرف لبنان ارتفع من ١٤١,٤ في العام ٢٠٠٢ إلى ١٦٨,٢ في العام ٢٠٠٣.

دولة الرئيس ،

حضرة السادة النواب ،

مع غياب الإجماع السياسي حول الإصلاحات الضرورية ، وبنتيجة القراءة الواقعية والعقلانية للظرف السياسي القائم ، فقد بدا واضحاً لنا أن أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال موازنة العام ٢٠٠٤ هو حماية الإنجازات التي كانت قد تحققت في الفترة السابقة ، وتحسين وتعزيز الإيجابيات التي تأتت عن نجاح ذلك المؤتمر والتي تبينها المؤشرات الاقتصادية التي تم تفصيلها في «تقرير وزير المالية» .

ومع ذلك كله ، فمن الإجحاف الذي يجافي الحقيقة توصيف مشروع الموازنة بالأوصاف المحبطة والمثبطة للعوام التي ساقها بعض السادة النواب والذين لا أشك بأن معظمهم يعي وفي قرارة وجدانه ما تنطوي عليه تلك الانتقادات من ظلم وتجن .

فمشروع موازنة العام ٢٠٠٤ ، وعلى الرغم من خلوه عموماً من الإصلاحات الجذرية التي نطمح إليها والتي سبق أن كررت قناعتني بجدواها وبلا محالة اعتمادها عاجلاً أم آجلاً ولكن بكلفة متنامية كلما ارتتني تأجيلها ، يتضمن جملةً من الإيجابيات التي لا بد من التذكير بها ، لعل الذكرى تنفع . إذ إن هذا المشروع يبقي على المنحى التنازلي لعجز الخزينة السنوي ، كما انه يحقق ، وللسنة الثالثة على التوالي ، فائضاً أولياً يكون علينا الاستمرار في تعزيزه من خلال الاستمرار في مراقبة وتخفيض الإنفاق وفي العمل على زيادة الواردات ، وصولاً إلى تحقيق الموازنة المتوازنة والتي تمثل المدخل إلى البدء في عكس دينامية تنامي الدين العام .

وجدير التذكير هنا أيضاً بأن وضع المالية العامة قد انتقل من عجز أولي في الموازنة بواقع ٦,٧٨٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٠ إلى فائض أولي بواقع ٣,٤٥٪ من الناتج المحلي بنهاية العام ٢٠٠٣ . هذا التطور يعتبر تطوراً وإنجازاً هاماً بحسب أي معيار دولي ، وكما شهدت بذلك المؤسسات المالية الدولية كافة ، والتي قامت بتقييم الوضع المالي اللبناني وفي مقدمها صندوق النقد الدولي .

كذلك ، وتحسناً من الحكومة مع الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطنون وفي غياب المبادرات الإصلاحية الجذرية والتقايس عن وقف الهدر المقنون ، وعدم ترشيق القطاع العام فإن مشروع الموازنة لم يتضمن أي ضرائب أو رسوم جديدة ، لأننا مقتنعون بأنه سوف يكون من غير المنصف تحميل المواطنين ضرائب ورسوماً جديدة قبل أن نقوم نحن مجتمعين ، حكومة ومجلساً نيابياً ، باستنفاد الحلول البديلة عنها ، وأهمها بدون منازع الإصلاحات البنوية على الصعد

الاقتصادية والمالية والإدارية الضرورية وما يستدعي ذلك من إصلاحات سياسية ضرورية تدعم وتعزز تلك التوجهات .

إلا انه وبالإضافة إلى خلو مشروع الموازنة من أي ضرائب أو رسوم جديدة فقد حرصت الحكومة أن يحافظ مشروع الموازنة على مستوى الإنفاق على الشأن الاجتماعي، بل وزيادته . كما أنه وبنتيجة المناقشات المفيدة في لجنة المال والموازنة، فقد تضمن مشروع الموازنة جملة من الإعفاءات والتسهيلات والتخفيضات على عديد من الضرائب والغرامات .

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

في هذه الجلسة العامة، وكما في كل جلسة من جلسات مجلس النواب وأيضاً في اللجان النيابية وكذلك في المنتديات المختلفة يجري الحديث حول موضوع الدين العام والزيادة المستمرة الطارئة عليه وتتضاعف الشكوى منه وتتزايد الهواجس والمخاوف من تراكمه وهذا ما سمعناه خلال اليومين الماضيين . من جهة أخرى وعلى الرغم من الشكوى العارمة من تراكم الدين العام لم تخل مداخلة في الأعم الأغلب من مداخلات السادة النواب من الشكوى والتذمر والمطالبة بالمزيد من الإنفاق في شتى المجالات الاجتماعية والخدماتية وأيضاً في ما خص ضرورة القيام بتنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية في مختلف المناطق اللبنانية تحقيقاً للإنماء المتوازن .

دولة الرئيس،

اسمحوا لي أن أتوقف أمام موضوع جرى طرحه وتداوله مرات عديدة وفي مناسبات شتى حول موضوع الدين العام . ومع أنني كنت لا أرغب بالحديث عنه ولكنها مسألة تطرق إليها الرئيس كرامي ولذلك أجدني مضطراً لتناولها في هذا المجال .

دولة الرئيس الإحصاءات حول تطور الدين العام موجودة في الإحصاءات الدورية التي يصدرها مصرف لبنان بما في ذلك تلك العائدة للفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٢ ولغاية الآن . الدين العام كان قد بلغ في نهاية العام ١٩٩٢ حوالي ٤١٧٨ مليار ليرة لبنانية وذلك بالليرة اللبنانية . هذا بالإضافة إلى مبلغ ما يعادل ٦٦٥ مليار ليرة لبنانية وذلك بالدولار الأميركي . هذا ما كان عليه حجم الدين العام آنذاك يا دولة الرئيس . أي ما مجموعه حوالي ٤٨٤٣ مليار ليرة لبنانية . وعندما نحاول احتساب ما يمكن أن يكون قد كان عليه مجموع هذه المبالغ بالدولار الأميركي يا دولة الرئيس فإنه يجب احتسابها على أساس سعر الصرف كما هو اليوم حتى تصبح المقارنة ممكنة . بعبارة أخرى فإن مجموع الدين العام كان فعلياً يزيد مجموعه عن ما يعادل ثلاثة مليارات دولار على أساس سعر صرف الدولار الأميركي المعمول به حالياً .

تعلم يا دولة الرئيس انه لم يكن لدى لبنان الإمكانية وقتها لتسديد هذا الدين، الأمر الذي دفع لبنان إلى استدانة تلك المبالغ ودفع الفوائد عليها لخدمتها. ان هذا يعني انه كان على لبنان أن يتحمل كلفة الفائدة المتراكمة على هذا الدين العام على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية. وعلى ذلك فإنه وبحسبة صغيرة يا دولة الرئيس يتبين وعلى أساس معدلات الفائدة التي سادت على مدى الفترة الماضية فإن الدين العام كان سيصبح وعلى أساس سعر الصرف السائد اليوم حوالي ١٢ مليار دولار ذلك وحتى ولو لم تقترض الدولة اللبنانية أي ليرة إضافية لتمويل العجز الإضافي الذي كان يتراكم على مدى السنوات الماضية بسبب تدني مجموع الواردات عن مجموع الإنفاق العام وبالتالي تراكم العجزات وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة حجم الدين العام.

انه وبإمكان أي شخص لديكم يا دولة الرئيس أو لدى أي من السادة النواب ان ينظر إلى الإحصاءات التي ينشرها مصرف لبنان على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية، وبالتالي بالإمكان احتسابها. وعندها يتبين حقيقة ما يمكن أن يكون قد وصل إليه مجموع هذا الدين العام. لذلك كفى لبنان تجهيلاً للواقع والحقيقة ولا يجوز لنا ورأفة بلبنان واللبنانيين أن نعود مرة تلو مرة للتشكيك بالأرقام وبالحقائق المادية الدامغة. فذلك أمر غير مفيد ولا طائل منه ولا يغير شيئاً من الحقيقة. وأنا في هذا الصدد أريد أن أنوه بالكلام الذي قاله سعادة النائب محمد فنيش في هذا المجال.

إنه في غياب الموارد المالية الملائمة فإن الإنفاق الإضافي يؤدي في محصلة الأمر إلى زيادة الأعباء على الخزينة التي تنوء أساساً بأعباء لا قبل لها بها.

في المقابل، سمعنا ونسمع يا دولة الرئيس تصاعد، الشكوى من الضرائب والرسوم التي لا شك أن حصيلتها زادت خلال السنوات القليلة الماضية بنتيجة البدء بتنفيذ قانون الضريبة على القيمة المضافة وبسبب التحسن في إجراءات التكليف والجباية في وزارة المالية. وهذا الأمر وإن كنا ندرك ونتفهم تماماً دوافعه ولكن هذا المنطق لا يستقيم أبداً مع مبدأ المطالبة بزيادة حجم الإنفاق.

فمن جهة أولى، نرى بأم العين يا دولة الرئيس مطالبات من هنا وهناك تنادي بزيادة الإنفاق ولا أنكر أن عديداً من أوجه الإنفاق تبدو، أو هي حقاً، محققة. من جهة أخرى نسمع تذكراً من زيادة الاقطاع الضريبي الذي يتعرض له دخل المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر. واسمحوا لي هنا يا دولة الرئيس أن أبين وخلافاً لما يعتقد البعض بأن مستوى الإعفاءات في نظامنا الضريبي بشقيه المباشر وغير المباشر والتي يستفيد منها المواطن في لبنان من أصحاب المداخل المتوسطة والصغيرة تكاد تكون ومن أي زاوية نظرت إليها هي من أعلى المستويات في العالم.

دولة الرئيس ،

اسمحوا لي هنا أن أتطرق مرة جديدة لموضوع نظامنا الضريبي ففيما خص نظامنا الضريبي فإنني أتمنى على أي شخص منصف أن يمعن النظر في هذا النظام بشقيه المباشر وغير المباشر ليرى جوانب كبيرة من العدالة الضريبية المطبقة فيه وإن كان هذا لا يعني انتفاء الحاجة لتطويره وعصرنته وتعزيز جوانب العدالة فيه . فعلى سبيل المثال فإن ٣٧٪ مما يستورده لبنان لا يخضع لأي رسوم جمركية على الإطلاق وأكثر من ٤٧٪ مما يستورده لبنان يخضع لرسم جمركي منخفض قدره ٥٪ وأما الباقي وهو ما لا يتعدى ١٦٪ من مجموع ما يستورده لبنان فإن الرسوم الجمركية المطبقة عليه هي أكثر من ذلك وتتركز في البنزين والمشروبات الروحية والتبغ والسيارات أما القسم الآخر فأسبابه تتعلق بضرورة حماية المنتجات الزراعية أو الصناعية المحلية .

أما فيما يتعلق بضريبة الدخل فتشير الإحصاءات العائدة للعام ٢٠٠٢ والأعوام السابقة أن ما يعادل من ٧٪ من مجموع المكلفين بضريبة الدخل في لبنان يدفعون ما يعادل ٨٨٪ من مجموع المبالغ المدفوعة على حساب ضريبة الدخل وهو ما يعني أن عبء الاقتطاع الضريبي لضريبة الدخل يقع في معظمه على عدد محدود من المكلفين ولا سيما بسبب الإعفاءات الكبيرة التي يحصل عليها المكلفون من ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة .

كذلك الأمر فيما خص الضريبة على القيمة المضافة التي بينا في مناسبات عديدة كيف أنها صيغت ووضع قانونها وحددت اعفاءاتها وهي تطبق بطريقة لا تساوي بين أصحاب المداخل الكبيرة وأصحاب المداخل الصغيرة بسبب تنوع سلة السلع والخدمات التي يستهلكها كل منهما .

أما في ما ذكره الرئيس كرامي فيما خص الانتقاد حول طغيان الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة فإن الإحصاءات المتوافرة وكذلك ما ذكرناه في مناسبات عدة وفي هذا المجلس بالذات حول التحسن التدريجي الحاصل في مالية الدولة اللبنانية لجهة الزيادة الكمية والنسبية الحاصلة على الضرائب المباشرة بالمقارنة مع مجموع الإيرادات الضريبية لخير دليل على ذلك . إلا أنه لا بد لنا من التأكيد هنا حول المتغيرات الجارية في العالم بشأن موضوع تزايد أهمية الضرائب غير المباشرة والاهتمام المتزايد الذي تحظى به كونها طريقة فعالة واقتصادية وعادلة في آن واحد لاستيفاء الضريبة عن طريق تطبيقها على استهلاك الدخل وليس على تحقيقه فقط .

ليعذرني الرئيس كرامي يا دولة الرئيس حول بعض الطروحات التي تقدم بها في هذا الصدد، يا دولة الرئيس هذا العالم تغير وهذه النظريات التي نتحدث عنها تعود للعام ١٩٥٠ لقد تغيرت الدنيا ماذا أفعل لك . إلا أنه ما من شك أنك توافقني يا دولة الرئيس بأنه ينبغي علينا أن نتلاءم مع المتغيرات والتحول الجارية؟

نتذمر يا دولة الرئيس من الاقتطاع الضريبي ونتذمر من عدم تلبية جميع المطالب التي يتقدم بها المواطنون والعاملون في إدارات ومؤسسات القطاع العام. ونحن في ذلك لا نختلف عن أي بلد من البلدان الغنية والفقيرة. وهذه هي الحقيقة الأزلية وهي عدم كفاية وتلاؤم الموارد بالمقارنة مع الاحتياجات المتنامية كما ونوعاً.

ولذلك فإننا نجد أنفسنا يا دولة الرئيس في كل مرة نندرس فيها موازنة الدولة اللبنانية نحجم عن خفض الإنفاق بل نجد أنفسنا مضطرين لزيادته لا بل أننا نتقاعس عن المس بأوجه عديدة من وجوه الإنفاق لأسباب متعددة لا مجال للتطرق إليها في هذا المجال. والمفارقة أن الجزء الأكبر من الزيادات التي ندخلها أو نضطر إلى إدخالها هي في الجزء الأول من الموازنة أي أنها تزيد من حجم الإنفاق الجاري والتي لا تسهم كثيراً كالإنفاق الاستثماري في الجزء الثاني من الموازنة في تحفيز النمو الاقتصادي كما أننا وفي آن معاً نتجنب أي زيادة إضافية في الواردات.

ما هي النتيجة يا دولة الرئيس؟ عجز في الموازنة تحدث بنتيجته زيادة في الدين العام وهو قرار نتخذه جميعاً في الحكومة ومجلس النواب نأخذه بمجرد ما إن نوافق على موازنة فيها عجز.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

نشكو جميعاً من العجز في الموازنة، ومن تفاقم الدين العام. لكننا لا نتعاون فيما بيننا بشكل كافٍ لمعالجة هذه المشكلة. فنحن نُقر موازنات للعجز، ثم نضيف للعجز إنفاقاً بدون موارد. وقد ظللنا نقول طوال التسعينات وحتى اليوم، لا ينبغي أن يكون هناك إنفاق بلا موارد موازية وملائمة بطبيعتها وبمبلغها. لكننا نرتكب ذلك باستمرار بمبررات وبدون مبررات.

ونعلم مثلما تعلمون، معاناة المواطنين. ولذلك قلنا لا رسوم ولا ضرائب جديدة ولا خفض في التقديمات، بل زيادة فيها. لكن من جهة أخرى لا بد من مركز أو مستقر يجري فيه التوازن بين الضريبة والمردود، وبين الدولة والمواطن، وبين الحق والواجب.

يا دولة الرئيس،

طالما أن هناك عجزاً في الموازنة، فإن هناك زيادة في مجموع الدين العام وزيادة في خدمة الدين العام، وإنه للخروج من هذا المأزق فليس هناك من بديل سوى التحرك على ثلاث مسارات مجتمعة وذلك بعزيمة وإصرار ودون تردد.

المسار الأول هو اعتماد السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق زيادة مستدامة ومتنامية في الإنتاجية وفي الناتج المحلي بما يؤدي إلى تحسين في مستوى

ونوعية عيش المواطنين وزيادة في فرص العمل التي يتيحها النمو الاقتصادي المستدام والمتنامي .
هذا النمو الاقتصادي يؤدي إلى تناقص الأهمية النسبية للدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي .

والمسار الثاني هو في خفض المستمر للإنفاق من خلال خوض غمار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يشمل الإدارة والمؤسسات العامة وبما يؤدي إلى زيادة المردودية الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق وإلى زيادة في الإنتاجية من جهة، وتحسين في واردات الخزينة من جهة ثانية .
ينتج عن ذلك كله انخفاض في مستوى نسبة وحجم العجز في الموازنة بحيث تكون الزيادة في حجم الدين العام أقل من الزيادة المحققة في الناتج المحلي .

وثالث هذه المسارات هو في السير على درب التخصيص بحيث تُستعمل جميع الموارد المحققة من ذلك في تخفيض الدين العام، الأمر الذي يسهم في خفض كلفة خدمته وبالتالي في تحقيق خفض كبير في نسبة الدين العام إلى حجم الناتج المحلي .

أما في ما خص ما سأله سعادة النائب بطرس حرب حول ما تعهدت به الحكومة أمام مجلس النواب من أن نسبة الدين العام بالعملة الأجنبية إلى مجموع الدين العام وهل ما زالت الحكومة ملتزمة بهذا الأمر؟

أود أن أؤكد هنا أن الحكومة ملتزمة بهذا التعهد، فنسبة مجموع الدين بالعملات الأجنبية إلى صافي الدين العام في نهاية عام ٢٠٠٣ هي في حدود ٤٧٪ ونسبتها إلى مجمل الدين العام حوالي ٤٣٪ .

مع الإشارة إلى أن الحكومة لا تتجاوز الحدود التي منحها إياها المجلس النيابي في الإصدارات بالعملات الأجنبية والمحدد بموجب قوانين الموازنة والمتعلقة بمجموع مبالغ الإصدارات بالعملة الأجنبية .

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن الهدف الأساسي من عملية الخصخصة لعدد من مرافق الدولة هو أيضاً الرغبة في ترشيح حجم القطاع العام وتطوير القطاعات المخصصة وتعزيز مردوديتها وخدمتها للمواطنين كما وإشراك القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام في ملكية وإدارة هذه القطاعات وتمكين القطاع العام من توجيه جهوده وموارده إلى المجالات التي يجب أن يبقى ويتعزز دوره فيها ويستطيع إدارتها بكفاءة عالية مع التأكيد على دوره المحوري الهام في مراقبة المرافق التي يجري تخصيصها حماية لمصالح الدولة والمواطنين .

هذه هي الحقائق الاقتصادية التي لا بد لنا جميعاً من أن ندركها على بساطتها وعلى أهمية المسائل التي تتضمنها والوضوح الذي ينبغي أن يطبع رؤيتنا لهذه الأمور والشجاعة والمسؤولية التي يجب أن نتحلّى بها حتى نتمكن من اتخاذ القرارات الجريئة التي نحن أشد ما نكون بحاجة إليها في المرحلة القادمة.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

أعلم مثلما تعلمون أن المسؤولية متعلقة بالسلطة الإجرائية، لكننا في هذا الوضع الذي يثير التهيب أحوج ما نكون إلى التضامن والتعاون والقرار، إذ بذلك كلّه نتمكن من تجاوز ما يبدو مستعصياً من المشكلات.

إنني أعلم، أيها السادة النواب، أنكم تمارسون حقكم الدستوري في الانتقاد والاقتراح والاشتراخ، والذي يزعج التجني أو الاستخفاف أو الاستقواء أو الاستضعاف. ويشهد الله أنني لا أنزعج من النقد ولا من التصحيح ولا حتى من التنكيت، إنما تبقى الحقيقة الساطعة أنه لا بد من إصلاحات جذرية نصون بواسطتها مستقبل أجيالنا، ونفتح لهم الآفاق والآمال بدولة قوية وعصرية وعادلة ومزدهرة، ولن نبليغ ذلك إلا بالإجماع الوطني على استثمار استراتيجي في اقتصاد لبنان، وإعمار لبنان، وشباب لبنان.

يقول بعض السادة النواب أن الحكومة لا تريد الإصلاح. ونقول نحن إننا نريده ونعمل له، ونتجاذب الأشرعة والمواقف، ونتقاذف الاتهامات. نحن نريد الإصلاح، وأنتم تريدونه، والمواطنون يطالبون به، والأصدقاء والداعمون ينصحوننا به. فلتترك التجاذبات جانباً، ولتتخذ قرار الإصلاح مهما كان صعباً أو مؤلماً، ولنسير به، واليوم قبل الغد.

كلمة أخيرة أود أن أوجهها لسعادة النائب بطرس حرب بشأن ما قاله نعم نريد لبنان الشرف والأخلاق، نريد لبنان القيم، ليس لبنان الملهى والكازينو، لا ليس هذا لبنان الذي نريد ويريد اللبنانيون.

شكراً لكم أيها السادة على ما بذلتم من جهد. وسنظل نعمل معاً لكي يكون الحاضر أفضل من الماضي والمستقبل أفضل من الحاضر. هكذا عودنا لبنان، وعودنا بنوه. عثتم وعاش لبنان.

مجلس النواب - بيروت

الأربعاء في ٧ نيسان ٢٠٠٤

وزير المالية

فؤاد السنيورة

فذلكة موازنة العام ٢٠٠٥(*)

تمهيد

جرى ترتيب الورقة التقديمية لموازنة العام ٢٠٠٥ في ثلاثة فصول. الفصل الأول يعنى بقراءة موجزة للتطورات الاقتصادية والمالية من العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٠. وهو يتركز على دراسة التحديات التي كانت البلاد تواجهها عشية نهاية النزاع الداخلي، ووسط استمرار الصراع مع إسرائيل، وضرورات إخراج البلاد من الحرب وآثارها.

وفي ظل تلك الارغامات، تحققت نتائج كبرى في عمليات الإعمار والنهوض، والاستقرار المالي. وظهرت مشكلات كبرى أبرزها على الصعيد الاقتصادي تفاقم مشكلتي العجز والدين العام، وتضخم حجم الدولة وتزايد أعبائها والتضائل المستمر في القدرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية على مواجهة القضايا القديمة والمستجدة.

أما الفصل الثاني فيقرأ الأوضاع المالية والاقتصادية بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ويركز على الآمال الكبرى التي أحاطت بمؤتمر باريس - ٢ لجهة تحقيق قفزة إصلاحية، ولجهة بدء المعالجة الجدية والجزرية لمشكلتي العجز والدين. وقد تحققت إنجازات ما بلغت مداها المأمول، وكان من نتائجها الإيجابية الوصول إلى نسبة نمو حقيقي قدرها ٥٪ للعام الحالي (٢٠٠٤) مع المحافظة على نسب منخفضة في معدلات التضخم.

وقد نجم عن الانقسام السياسي، والتخلي شبه الكامل عن الإصلاحات المقترحة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ استمرار تنامي الدين العام، وزيادة النزيف والاستنزاف في واردات الدولة، وإنفاقها، ووصول سائر المشكلات إلى حالة من الاستعصاء، والضغط الهائل على المواطنين، حاضراً ومستقبلاً.

ولذلك انصبَّ القسم الثالث أو الفصل الثالث من الورقة التقديمية لموازنة العام ٢٠٠٥ على

(*) النص الأساسي.

النظر في ما آلت إليه الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية ووجوب القيام بالمعالجات في ظل الخيارات المتاحة بما فيها العودة إلى التأكيد على الإصلاحات الجذرية والتي كان ينبغي المصير إليها منذ عدة أعوام.

لقد صارت الكلفة هائلة على المواطنين، لكنها ستكون أشد هولاً إن لم تُنفذ الإصلاحات بشكلٍ عاجل، وبوتائر قوية ومسؤولة. وما تزال الفرصة متاحة رغم الكلفة المتزايدة، لكنها، كما يوضحه الفصل الثالث، قد تُصبح شبه معدومة، أو خارج حدود المستطاع، إن لم نستعد المبادرة التي يطالب بها المواطنون، ويحتاج إليها الوطن.

الفصل الأول

عرض موجز لتطور الأوضاع الاقتصادية والمالية حتى العام ٢٠٠٠

١ - النتائج المدمرة للحرب اللبنانية:

كان لاندلاع الحرب اللبنانية المدمرة وامتدادها على فترة طويلة من الزمن انعكاسات كبيرة على أكثر من صعيد ولاسيما الصعد الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تسبب ذلك في انحسار نسبي لدور وأهمية إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد اللبناني وقدرته على إيجاد فرص العمل الجديدة. وذلك ما اضطر الدولة، في سعيها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد التي دخلت في حالة ركود شديدة تسببت في أوضاع اجتماعية صعبة، إلى أن تبادر إلى سد جزء من الفراغ الذي أحدثته انحسار دور القطاع الخاص في الناتج المحلي. وهو ما رتب على خزانة الدولة أعباءً مادية إضافية في وقت كانت إيرادات الخزانة فيه تتدنى بسبب تلك الظروف الاستثنائية وبسبب الركود الاقتصادي المتفاقم. وكان من الطبيعي أن ينجم عن ذلك عجز متزايد في موازنة الدولة تمثل بتراكم دين عام متصاعد أدى إلى معدلات تضخم عالية تحولت إلى معدلات مرتفعة جداً (Hyperinflation) في فترات متتالية. وكان على خزانة الدولة أن تتحمل كلفة خدمة ذلك الدين مع ما يجزّه ذلك من آثار سلبية على مستويات العجز وعلى النمو والاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وعلى مناخات الاستثمار في لبنان. وقد أدى ذلك بالتالي إلى تراجع شديد في إمكانيات العمل الجديدة في الوقت الذي تعاظمت فيه الحاجة إلى مزيد من فرص العمل لاستيعاب النتائج المترتبة على التطورات الديموغرافية المستجدة.

ومع نهاية الأحداث اللبنانية كان على الدولة أن تعالج جملة من المسائل، التي كانت كلّ منها تشكل أولوية تتطلب معالجة سريعة وتتطلب بالتالي تخصيص موارد مالية هائلة ما كانت متوافرة للخزانة اللبنانية. وفي هذا السياق ومن جهة أولى كان على الدولة أن تعالج جملة من المشاكل الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الأحداث وعن استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار اعتداءاته واجتياحاته، وكذلك استمرار مشكلة المهجرين الضاغطة. كما كان عليها ومن جهة ثانية أن تعالج المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي ترتبت على تدمير جزء كبير من البنى التحتية أو عدم تلاؤم عدد كبير منها مع التطورات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومع المتطلبات الاقتصادية الحديثة.

ولعل ما بات ينعم به اللبنانيون اليوم من أمن وخدمات اجتماعية وصحية وتربوية وبنى أساسية

حديثه، تسعى الدولة دوماً لصيانتها وتحسينها وذلك لاستعادة موقع متميز للبنان كاد أن يفقده إلى الأبد، وكذلك لاستعادة الثقة بمستقبله، يكاد ينسينا ما كانت عليه الحال في نهاية العام ١٩٩٢. ويكاد ينسينا أيضاً ما كانت عليه الحال قبل انطلاق ورشة النهوض والإنماء والإعمار، وقبل بدء المعالجات الجدية للمعضلات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدماتية والإدارية التي نزلت أو حلت بلبنان على مدى سبعة عشر عاماً وتداعياتها على أكثر من صعيد.

فالبنية التحتية المادية من كهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي وطرق ومطار ومرافئ كانت قاصرة أو معطلة أو شبه معدومة. أما على صعيد الخدمات التي تقدمها الدولة عادةً، سواء على مستوى الرعاية الصحية أو التربوية أو الإنسانية والاجتماعية فكانت شبه غائبة. وقاربت معدلات التضخم المئة والعشرين بالمئة في العام ١٩٩٢، وتدنى سعر صرف العملة الوطنية إلى مستوى ٢٨٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي الواحد، وتخطت معدلات الفوائد الـ ٣٧٪. في حين بلغ مجموع الدين العام في نهاية العام ١٩٩٢ حوالي ثلاثة مليارات دولار. وهذا الدين كان قد بدأ بالتراكم منذ منتصف السبعينات ومع بداية الأحداث في لبنان بسبب عدم تمكن الدولة من السيطرة على مرافقها ومواردها العامة واضطرابها إلى تحمل إنفاق متعاظم التزمت به بسبب الأحداث وأملته الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية. ولم تتمكن معه الدولة بالتالي من إيجاد مصادر إيرادات توازن بمبالغها وطبيعتها الإنفاق الكبير والمتزايد الذي اضطرت الخزينة إلى تحمله أو جرى تحميلها إياه.

إن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن هذا الدين العام والذي كان قد تراكم حتى نهاية العام ١٩٩٢ كان سيصبح مع منتصف العام ٢٠٠٤ مع كلفة خدمته وعلى أساس معدلات الفائدة التي سادت خلال السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٤ وكانت تدفعها الدولة على تمويل دينها العام حوالي ١٤ مليار دولار أو ما يمثل تقريباً ٤٠٪ من مجمل الدين العام كما صار في نهاية حزيران ٢٠٠٤.

أما في ما خصّ موارد الخزينة، فلم تكن تتعدى في العام ١٩٩٢ حوالي الألف مليار ليرة لبنانية، وكانت نسب العجز في الموازنة بالمقارنة مع مجموع الإنفاق تصل إلى أكثر من ٦٠٪ مع ما يترتب على ذلك من تراكم إضافي للدين العام وارتفاع في كلفة خدمته وارتفاع في معدلات الفائدة في الاقتصاد اللبناني.

كما كان الاحتلال الإسرائيلي ما يزال رابضاً على بقعة واسعة من الجنوب والبقاع الغربي واعتداءاته اليومية تمعن في التدمير وتحميل الاقتصاد اللبناني المزيد من الخسائر المباشرة وغير المباشرة. وكان مئات الألوف من اللبنانيين مهجرين عن بيوتهم وقراهم وعدد منهم عن لبنان ويعانون من مأس اجتماعية مريرة.

جرى احتساب معدل الفائدة على أساس معدل الفوائد التي كانت تدفعها الخزينة في السوق الأولية على إصداراتها بالاستحقاقات الموزعة على ٣ - ٦ - ١٢ - ٢٤ شهراً.

٢ - التحدي المائل والخيارات المتاحة أمام الاقتصاد اللبناني في مطلع عام ١٩٩٣

في نهاية العام ١٩٩٢، عندما لم يكن لبنان يملك سوى موارد محدودة للغاية، كان على الدولة أن تواجه تحديات كبرى للانتقال من آلة الدمار والفوضى، وحالة الركود الاقتصادي ومعدلات التضخم المرتفعة وحالة عدم الاستقرار النقدي والمالي إلى حالة الاستقرار الأمني والاستقرار الاقتصادي الكلي مع اضطرارها لتنفيذ مشاريع إعادة البناء والإعمار لمرافقه وخدماته. كما كان من أولويات الدولة ضبط ومعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال العمل على تعزيز الاستقرار النقدي. في الوقت ذاته كان على الحكومة أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني وسد الفراغ الذي أحدثه انحسار دور القطاع الخاص، باعتباره مولداً أساسياً لفرص العمالة، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الجاري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحد من الهجرة المتزايدة. كما كان على الحكومة أن تقوم بخطوات أساسية لتعزيز الأمن وزيادة عديد القوى الأمنية والعسكرية وتحسين تجهيزاتها. إضافة إلى ذلك، كان على الحكومة المباشرة بتنفيذ برنامج واسع وشامل لتطوير البنى التحتية بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها. لذلك فقد كان على الدولة أن تسارع إلى تحقيق تقدم على مختلف المسارات الاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية، والاستثمارية، وأن تعمل أيضاً على تعزيز تقديماتها للمواطنين على شتى الصعد الصحية والتعليمية والاجتماعية، وهي كلها مواضيع وطنية واقتصادية اجتماعية كبرى تتطلب توفير موارد مالية تفوق بحجمها إمكانات الدولة وقدراتها المالية الحالية والمرتبقة.

وإزاء تلك الصورة القاسية والمحبطة بسبب البون الشاسع بين الآمال والتوقعات من جهة وبين الإمكانات المتواضعة المتاحة من جهة أخرى، فقد كان أمام الحكومة أن تختار بين خيارات ثلاثة لمعالجة تلك لمسائل كافة، سيما وأن كلا منها كان يشكل أولوية بحد ذاته. ومما زاد في المشكلة أنه لم يكن مقبولا أو مستساغاً من قبل المواطنين لمبادرة إلى السير في مسألة محددة أو معالجة أي منها قبل الأخرى. لقد تولدت تلك القناعة على خلفية توق اللبنانيين وممثليهم إلى العودة إلى الحياة الطبيعية ومطالبتهم المحقة للدولة بأن تؤمن لهم الأمن والخدمات فرص العمل كافة وتحسن ظروفهم المعيشية. كذلك وأن تجد حلولاً سريعة وجذرية لمشكلة المهجرين ومشكلة الاحتلال، وأن تُنفق المزيد لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي لدى المواطنين وتستمر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي.

تمثّل الخيار الأول في انتظار المساعدات الخارجية التي كان لبنان قد وعدَ بها في وقتٍ سابق، وذلك قبل الشروع في ورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وقبل بدء العمل على تحسين مناخات الاستثمار الآيلة إلى تحسين مستويات ونوعية عيش اللبنانيين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ظروف المنطقة آنذاك لم تكن مؤاتية لاعتماد هذا الخيار وذلك في أعقاب حربين مدمرتين عانت منهما المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بالذات. ولقد كان من شأن السير في هذا الخيار الاستمرار في حالة المراوحة والجمود والتوقع وهو ما كان سيؤدي بالتالي إلى مزيدٍ من التقلص في حجم الاقتصاد الوطني والمزيد من التعميق لحالة الانكماش فيه. وكان ذلك يعني أيضاً القبول بتدهور إضافي في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين. ويرجع ذلك إلى أن هذا الخيار كان يعني أن تقبع البلاد في حالة انتظار وعدم القيام بأي إنفاق جارٍ أو استثماري يحسّن من مستويات عيش الناس. كما أن ذلك كان يعني أيضاً عدم مبادرة الدولة إلى إصلاح البنى التحتية أو العمل على تحفيز النمو الاقتصادي أو حلّ المشاكل الحياتية الضاغطة التي كان يعاني منها الاقتصاد ويعاني منها اللبنانيون. هذا الخيار كان سيؤدي حتماً إلى مضاعفة العجز وارتفاع معدلات التضخم، وإلى زيادة حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي نظراً لاستمرار ضمور هذا الأخير. كما أن اعتماد هذا الخيار كان سيؤدي إلى زيادة مضطردة في معدلات الفوائد وبالتالي في زيادة العجز وفي زيادة خدمة الدين العام. ذلك كله جعل من هذا الخيار خياراً غير عملي ومرفوضاً من قبل اللبنانيين وذلك كما جاء على ألسنة العديد من ممثليهم وقادة الفكر والرأي في لبنان آنذاك.

الخيار الثاني تمثّل الخيار الثاني بامتناع الدولة عن الإقدام على تخفيض الإنفاق العام من جهة والمبادرة إلى رفع معدلات الضرائب والرسوم من جهة أخرى لزيادة واردات الخزينة، وفي آن معاً، لمعالجة الاختلالات في المالية العامة. بكلام آخر، فإن من شأن هذا الخيار الثاني أن يؤدي إلى أن تمتنع الدولة عن معالجة مشكلة تردي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. كذلك وأن تمتنع الدولة عن تطوير وإعادة بناء الجيش والقوى الأمنية وتمتنع عن العمل على معالجة مشكلة الميليشيات التي كانت أداة الحرب وعدة استمرارها. وأن تمتنع الدولة أيضاً عن القيام بأي إنفاق استثماري لإعادة تأهيل البنى التحتية وعن معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية الضاغطة.

كذلك فإن هذا الخيار كان يعني من جهة أخرى أن تقوم الدولة وفي الوقت ذاته بزيادة نسبة الاقتطاع الضريبي على خلفية اقتصاد أنهكته الحرب واستنزفه الركود الاقتصادي المزمن في محاولة عقيمة للتخلص من عجز الموازنة والذي هو أساس تراكم الدين وزيادته المستمرة. إلا أن اعتماد تلك السياسات كان سيؤدي حتماً إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي، وفي ظل العجز الذي كانت

تعاني منه الإدارة المالية كان سيؤدي في الوقت عينه إلى تراجع الاستثمارات وتراجع النمو وتراجع مبادرات القطاع الخاص وتراجع إمكانات إيجاد فرص العمل الجديدة اللازمة لرفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

إن اتّباع تلك الاستراتيجية كان سيبقي الاقتصاد في حالة انكماش عنيف ويؤخر بشكل مستمر، إن لم يكن بشكل دائم، عملية إعادة إنعاشه. وهذا الأمر كان لا بد أن تترتب عليه مشاكل اجتماعية وخيمة وبطالة مزمنة تجهض فرص البلاد على التطور والتكيف بسرعة مع عالم تتسارع خطوات تحولاته.

ذلك كان سيعني وفي المدى المتوسط فشل الدولة في توسيع الحجم الكلي للاقتصاد، وفشلها في دمج المواطنين في حياة جديدة تُخرجهم من حالة الانقسام الوطني وتقفل في وجههم باب الأمل في المستقبل وباب تأهل الاقتصاد اللبناني ومؤسساته الإنتاجية للتطور وللمنافسة.

إن الظروف الموضوعية للاقتصاد اللبناني بعد الحرب، والحاجات الملحة للمواطنين، كانا يستثنيان إمكانية النظر بإيجابية لاعتماد مثل هذه الاستراتيجية. فالاقتصاد اللبناني بعد الحرب كان يواجه تحدياً جسيماً يكمن في ضرورة اللحاق بركب التطور المتسارع في العالم والعمل على إعادة الاندماج بالاقتصاد العربي والعالمي. وهو ما لم يكن بمقدور الاقتصاد الوطني تحمل كلفة أعوام إضافية من الجمود والانكماش تنموياً. فضلاً عن ذلك فقد كان من شأن اعتماد هذه الاستراتيجية التسبب بصدمات سلبية حادة تعطل التوافق الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وبالتالي، فإن هذا الخيار، وعلى الرغم من إغراءاته النظرية، لم يشكل حلاً واقعياً ولا عملياً، فضلاً عن كونه غير مقبول سياسياً ولا اجتماعياً وبالتالي كان لا بد من استثنائه وهذا ما حصل.

الخيار الثالث، وهو الذي ارتأته الحكومة آنذاك، والذي تمثل في اعتماد المبادرة والعمل على تعزيز النمو والإعمار، والعمل في ذات الوقت على الحصول على المساعدات والقروض الميسرة من الدول الشقيقة والصديقة، والصناديق العربية والدولية. هذا الخيار كان يعني العمل على التصدي لمعالجة التحديات التالية:

١ - إعادة بناء وتوحيد وتوسيع وتحديث الجيش والقوى الأمنية واستيعاب الميليشيات وأدواتها وتعزيز صمود البلاد إزاء استمرار الاحتلال والاعتداءات والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة.

٢ - إعادة إحياء الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتدريب مهني وتقني، والعمل على عودة المهجرين، ودعم صمود المواطنين في المناطق المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي والمناطق المتاخمة لها.

٣ - رفع مستوى عيش اللبنانيين ومستويات مداخيلهم الحقيقية عبر تعديلات أساسية على مداخيل العاملين في القطاعين العام والخاص وكذلك من خلال استرجاع القيمة الشرائية التي فقدتها الليرة اللبنانية، والعودة إلى تعزيز استقرارها وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي.

٤ - تمكين القطاع الخاص من استعادة المبادرة لتعزيز أهميته النسبية في الاقتصاد اللبناني وفي استعادة قدرته على جذب الاستثمارات وعلى تحقيق النمو المستدام وعلى إيجاد فرص العمل الجديدة التي يحتاجها اللبنانيون.

٥ - الشروع في برنامج إنفاق استثماري لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية التي تشكل الركن الأساسي لأي محاولة جديّة لإعادة تفعيل الاقتصاد واستعادة النمو الاقتصادي المستدام.

٦ - السعي المستمر لاستقطاب الدعم والعون من أشقاء لبنان وأصدقائه في العالم على أساس برامج ومَشروعات محددة متواترة ومتتابعة، مع العمل على فتح الأبواب لاندماج الاقتصاد اللبناني في حركة الاقتصادين العربي والعالمي.

كلُّ ذلك كان يتطلب تحقيق زيادةٍ كبيرةٍ في الإنفاق بالرغم من أن خزينه الدولة لم تكن قادرةً على مواجهته سيما وأن المؤسسات الإنتاجية في لبنان وكذلك اللبنانيون كانوا آنذاك خارجين من مرحلةٍ أحداثٍ طويلةٍ أنهكت قدراتهم وإمكاناتهم.

ولعل أفضل مثال على قياس ما تعرض له لبنان واللبنانيون بالإضافة إلى الخسائر المادية المباشرة اللاحقة بهم أن معدل دخل الفرد (GDP Per Capita) في لبنان في العام ١٩٧٤ كان مماثلاً لما كان عليه في البرتغال. ولكن ومع نهاية الأحداث في العام ١٩٩٠ لم يعد يشكل ذلك الدخل إلا حوالي ١/٧ مما كان قد أصبح عليه دخل الفرد في البرتغال، مع أن البرتغال لم تكن من الدول الأسرع نمواً في أوروبا الغربية خلال تلك الفترة.

بناءً على ذلك وحيث أنه لم يكن باستطاعة الدولة زيادة حجم ونسبة الاقتطاع الضريبي بالقدر الذي كانت تتطلبه ظروف تلك المرحلة، سيما وأن الإدارة المالية كانت قد خرجت من فترة الحرب المدمرة كغيرها من الإدارات اللبنانية في حالٍ من التهالك والإحباط المادي والمعنوي، فإن الأمر كان يتطلب في مجمله مرحلة من الإعداد التشريعي والإداري بما يساعد على التحضير لزيادة حجم الاقتطاع الضريبي بالتلازم مع تحسن الأوضاع الاقتصادية وتحسن النمو الاقتصادي وتحسن مستويات الأداء في الإدارة بشكل عام.

كل ذلك كان يؤشر إلى حتمية حصول عجوزاتٍ كبيرةٍ سببها وبشكل أساسي التنامي في حجم النفقات الجارية. لقد أدى ذلك كله إلى زيادةٍ إضافيةٍ في حجم الاقتراض وبالتالي إلى زيادةٍ في

كلفة نفقات خدمة الدين العام، ومن ثم في إسهامات هذا الأخير في زيادة نسب العجز وبالتالي في زيادة إضافية في حجم الدين العام. في محصلة الأمر فقد أدى ذلك كله إلى دخول لبنان في تلك الحلقة المفرغة من الدين العام وارتفاع كلفة خدمته.

٣ - اللجوء إلى المزيد من الاقتراض لتمويل عملية التوسع في الخدمات وتمويل احتياجات النمو والإعمار:

لقد كان من الطبيعي، إزاء تدني مداخيل الخزينة بالمقارنة مع حجم الاحتياجات المالية لتنفيذ الضروريات التي سبقت الإشارة إليها، أن تلجأ الدولة إلى الاستدانة. وبالتالي لم تكن الاستدانة، خياراً أو ترفاً، بل شكلت الوسيلة الوحيدة لإعادة لبنان إلى العالم وإلى ما كان عليه ويرتضيه اللبنانيون قبل أن يدخل لبنان في أتون حرب عبثية لم يحسب أولياؤها حساب تداعياتها عليهم وعلى مستقبل وطنهم وأولادهم. تلك الخسارات الهائلة كانت قد قدرتها الأمم المتحدة بخمسة وعشرين مليار دولار كخسائر مباشرة، وأخرى تصل إلى أكثر من مئة مليار دولار كأضرار غير مباشرة ومنافع فائتة على الوطن والمواطنين اللبنانيين.

لهذه الأسباب مجتمعة، اتخذت الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة قرار الاستدانة مرغمة. لكنه الإرغام الذي يعني ليس الضرورة فقط، بل الفرصة للعودة إلى العمل من أجل بناء الدولة، وتحسين عيش المواطنين، والإعداد للمستقبل بعد تفويت فرص كثيرة. بيد أن هذا القرار الكبير كان ينطلق من قاعدة الاستعداد والإعداد لمعالجة تداعيات اللجوء إلى الاقتراض والتي تتطلب أن يصار بعد اعتماد تلك السياسة إلى التنبه واعتماد المعالجات التي يقتضيها اللجوء، إلى الاستدانة من ترشيد للإنفاق وتحقيق زيادة كبيرة في واردات الخزينة لمعالجة الاختلالات الإضافية الناشئة في المالية العامة.

إن المعالجات التي اعتمدت وأنماط الإنفاق ومستوياته التي ترتبت والعجوزات التي تحققت كانت كلها نتاجاً لخيارات أو مطالب تم الحوار بشأنها أو التوافق عليها مع الفرقاء السياسيين الممثلين في المجلس النيابي وجرى التداول بشأنها مع جميع المعنيين بالشأن العام وقادة الفكر والرأي في تلك الفترة وهي كانت تتلخص بضرورة الإسراع في معالجة تراكمات الحرب وتدابيرها وأدواتها.

لكن تلك المعالجات تمت دون أن تترافق مع زيادات معقولة في الرسوم أو الضرائب التي كان يفترض أن توفر للخزينة الموارد المالية اللازمة لتخفيض العجز المحقق والمتزايد في الموازنة. كما لم يترافق ذلك مع سعي جدي لخفض أو ترشيد حجم الإنفاق في مختلف الفترات التي مرت بها

البلاذ منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٠ وذلك بالشكل الذى يتلاءم مع ظروف لبنان وواقعه الاقتصادى والمالى من أجل الحيلولة دون المزيد من الاختلالات فى المالية العامة والزيادة الكبيرة فى حجم الدين العام والزيادة فى كلفة خدمته السنوية .

إن المفارقة الكبيرة فى هذا الصدد هو أن هذا الواقع لم يهيمى لتغيير فى الذهنية بشأن كيفية مقارنة المشاكل القائمة لدى الغالبية الساحقة من المعنيين . وقد أدى ذلك إلى استمرار العجز فى الموازنة والزيادة فى حجم الدين العام، حيث لم يكن من الممكن تحقيق جميع تلك المطالب وتلبية تلك التوقعات من دون حصول زيادة فى العجز وفى الدين العام . ومما زاد الأمور تعقيداً ودفع بالمواطنين والكثيرين من أصحاب الرأى والاختصاص بعيداً عن معالجة جوهر المشكلة هو التدنى الحاصل فى مستويات الأداء الحكومى وسلامته وشفافيته . كما أن بعض التحسن الحاصل لم يتم فى المدى الزمنى الذى كان يتوقعه الناس لتحقيق الأغراض التى رصد بسببها الإنفاق . كذلك الأمر فقد أسهمت الظروف السياسية والتشنجات الداخلية فى مراحل عديدة فى إيجاد مناخات غير مؤاتية كانت تترك آثارها البالغة على حجم الثقة المطلوبة فى مستقبل الاقتصاد اللبنانى والمالية العامة وبالتالى على الاستقرار النقدى وعلى معدلات الفائدة فى الاقتصاد ومن ثم على كلفة خدمة الدين العام .

وتبين الوقائع أن الأثر السلبى لتلك التشنجات والمشاحنات السياسية الداخلية على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية كان فى معظم الأحيان أكبر بكثير من الاعتداءات العسكرية والتطورات الإقليمية السلبية . ومثالاً على ذلك ما جرى فى منتصف العام ١٩٩٥ حين تلبذ المناخ السياسى والذى أدى فى النهاية إلى إقرار تعديل الدستور والتمديد لفخامة رئيس الجمهورية . وعليه، وفى غياب الإجراءات البديلة التى تحصّن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية وتعالج التدايعات السياسية والمالية، فقد كان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى زعزعة الثقة وإلى ارتفاع فى مستويات المخاطر وبالتالى الاضطراب إلى رفع معدلات الفائدة فى السوق اللبنانية لتعزيز الاستقرار النقدى .

لقد كانت لذلك كله تأثيراتٌ سلبيةٌ على المالية العامة وعلى حجم الدين العام وكلفة خدمته وعلى معدلات النمو فى الاقتصاد وعلى مستوى الحوافز للمستثمرين فى الاقتصاد الحقيقى (Primary Investments) بالمقارنة مع البدائل الأخرى للاستثمار فى الأدوات المالية المتاحة فى لبنان والخارج .

ويبينّ الرسمان البيانىان رقم واحد ورقم اثنين وكذلك الجدولين التالىين رقم واحد ورقم اثنين المبيينّ أدناه تطور معدلات أسعار الفائدة على مدى تلك الفترة فى السوق الأولية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية . كما تبينّ تلك الجداول والرسوم البيانية وبوضوح الارتفاع الكبير الحاصل فى

معدلات الفائدة خلال العام ١٩٩٥ حيث كان للاستحقاق الرئاسي والتمديد لفخامة رئيس الجمهورية في تشرين الأول من العام ١٩٩٥ والغموض الذي ساد قبل تلك الفترة أثر كبير على معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. كذلك فقد ازداد الطلب على الدولار الأميركي في سوق بيروت ووصلت نسبة الدولار في الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى نسبة ٦٦,٥٪ بالمقارنة مع نسبة ٥٧,٣٪ كانت عليه في الأشهر القليلة التي سبقت الاستحقاق الرئاسي.

أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد فقد ارتفعت إلى حوالي ٣٨٪ على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لمدة سنة وحوالي ٣٠٪ لمدة سنتين إلا أنها عادت بعد ذلك لتستقر على مستويات مرتفعة إلى أن انخفضت بشكل غير مسبق نتيجة انعقاد مؤتمر باريس - ٢ وتداعياته الإيجابية.

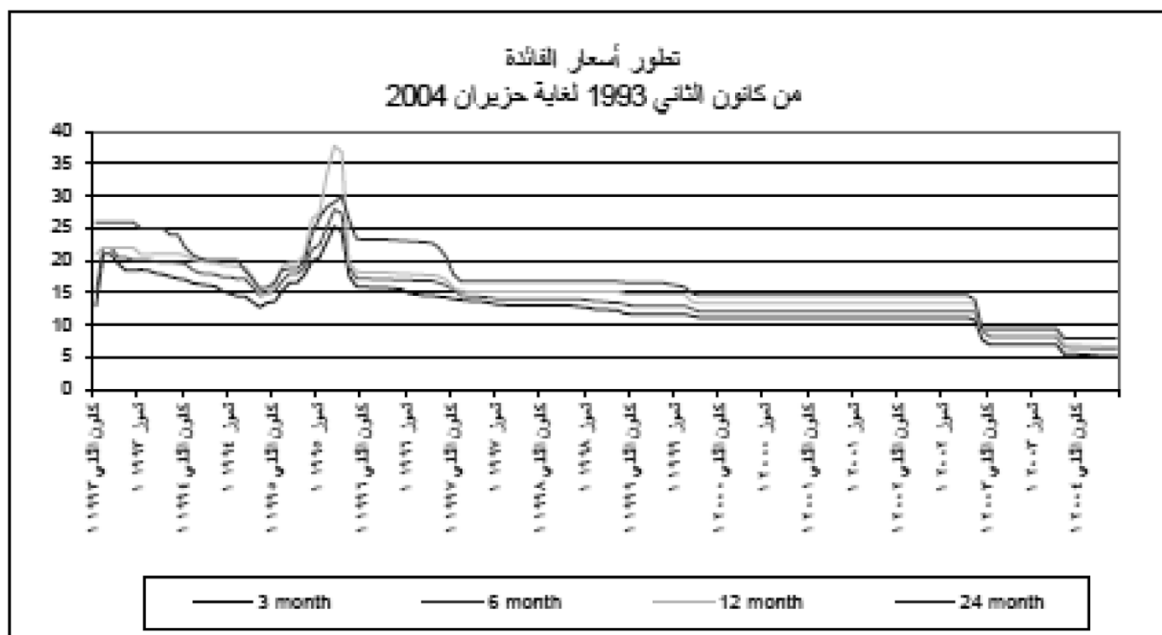
جدول رقم - ١ - تطور المتوسط السنوي لمعدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية

السنة	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهر
١٩٩٢	٢٢,٣٩	٢٣,٠٤	٢٦,٠٤	٢٩,٥١
١٩٩٣	١٨,٢٧	١٩,٩٥	٢١,٤٣	٢٥,٣٣
١٩٩٤	١٥,٠٩	١٧,٢١	١٨,٦٨	١٩,٢٤
١٩٩٥	١٨,٨٨	٢٠,٦٥	٢٤,٦٠	٢٣,٣٧
١٩٩٦	١٥,١٩	١٦,٩٣	١٧,٨٨	٢٢,٧٩
١٩٩٧	١٣,٤٢	١٤,٣٠	١٥,٢٦	١٦,٨٣
١٩٩٨	١٢,٧٠	١٣,٧٨	١٥,١٧	١٦,٧٢
١٩٩٩	١١,٥٧	١٢,٧٤	١٤,٣٨	١٥,٨٩
٢٠٠٠	١١,١٨	١٢,١٢	١٣,٤٣	١٤,٦٤
٢٠٠١	١١,١٨	١٢,١٢	١٣,٤٣	١٤,٦٤
٢٠٠٢	١٠,٨٦	١١,٨٧	١٣,٠٦	١٤,١٥
٢٠٠٣	٦,٧١	٧,٩١	٨,٧٦	٩,١٧
٢٠٠٤ حزيران	٥,٣٠	٦,٤٠	٦,٧٥	٧,٩٤

* المصدر: وزارة المالية - مصرف لبنان

الرسم البياني رقم واحد

تطور المتوسط السنوي لمعدلات الفائدة على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٤



* المصدر: وزارة المالية - مصرف لبنان

الجدول رقم ٢ - تطوّر المتوسط الشهري لمعدلات العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية على مدى الاثنتي عشرة شهراً من العام ١٩٩٥

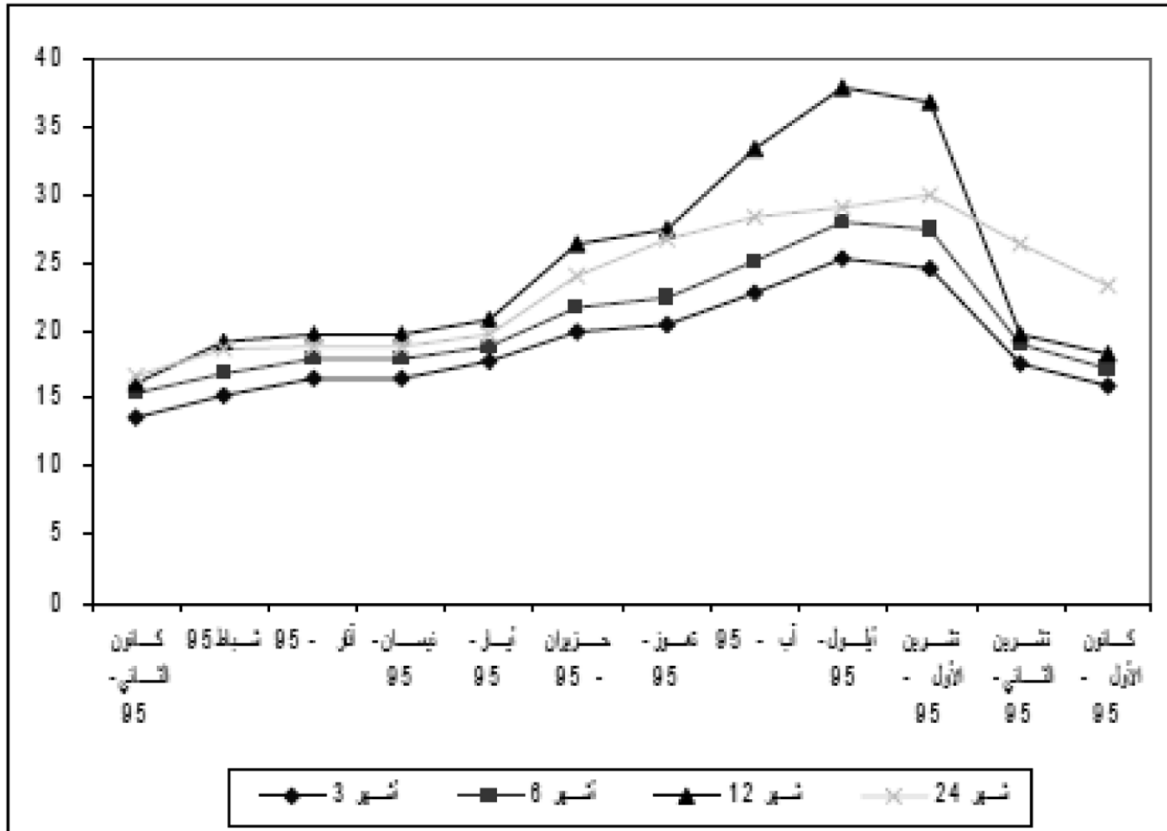
السنة	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهر
كانون الثاني ١٩٩٥	١٣,٦٢	١٥,٣٧	١٦,٠٨	١٦,٦٦
شباط - ١٩٩٥	١٥,٣٠	١٦,٨٣	١٩,١٨	١٨,٥٧
آذار - ١٩٩٥	١٦,٥٥	١٨,٠٠	١٩,٦٦	١٨,٨١
نيسان - ١٩٩٥	١٦,٥٥	١٨,٠٠	١٩,٦٦	١٨,٨١
أيار - ١٩٩٥	١٧,٧٥	١٨,٨٧	٢٠,٨٣	١٩,٧٩
حزيران - ١٩٩٥	١٩,٩٤	٢١,٧٠	٢٦,٤٥	٢٤,٠٦
تموز - ١٩٩٥	٢٠,٥٠	٢٢,٤٣	٢٧,٣٧	٢٦,٦٨
آب - ١٩٩٥	٢٢,٨٣	٢٥,١٣	٣٣,٣٠	٢٨,٢٦

السنة	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهرا	٢٤ شهر
أيلول - ١٩٩٥	٢٥,٣٠	٢٧,٩١	٣٧,٨٥	٢٩,٠٥
تشرين الأول - ١٩٩٥	٢٤,٥٦	٢٧,٣٧	٣٦,٨٦	٢٩,٩٦
تشرين الثاني - ١٩٩٥	١٧,٦١	١٩,٠١	١٩,٦٩	٢٦,٣٤
كانون الأول - ١٩٩٥	١٦,٠١	١٧,٢١	١٨,٢٦	٢٣,٣٩

* المصدر: وزارة المالية ومصرف لبنان

الرسم البياني رقم اثنين

تطور المتوسط الشهري لمعدلات العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
في السوق الأولية على مدى الاثنتي عشرة شهراً من العام ١٩٩٥



* المصدر: وزارة المالية - مصرف لبنان

٤ - التحديات الماثلة وكيفية المواجهة:

وكما سبقت الإشارة، فقد أسهم ذلك كله في بلوغ زيادة كبيرة في حجم الدين العام بنتيجة العجوزات المحققة في الموازنة وفي الخزينة والتي يبينها الجدول رقم ثلاثة. هذه الزيادة في الدين العام كانت وما تزال تشكل التحدي الأساس أمام الاقتصاد اللبناني.

لقد كانت مواجهة ذلك التحدي الكبير تتطلب جهداً مشتركاً وتوافقاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومع مؤسسات المجتمع المدني حول الخطوات الإصلاحية الواجب إتباعها. إلا أن هذا التوافق لم يكن متوافراً في معظم الأحيان. ولذلك فقد سقطت ومن جهة أولى محاولات عديدة لمعالجة ذلك العجز من خلال عدم السعي الجاد لتخفيض حجم الإنفاق في فترات مبكرة أو ترشيده أو زيادة مردوديته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثانية فإنه لم يتم التوافق على زيادة نسبة واردات الخزينة إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال زيادة الاقتطاع الضريبي بالقدر الذي كانت تتطلبه الأوضاع المالية آنذاك. كذلك لم يتم التوافق على اعتماد سياسة الانضباط المالي أو التقيد بشعار «أن لا إنفاق جديداً أو إضافياً ما لم تتوافر الموارد المالية الإضافية» لتمويله تكون ملائمة بحجمها وطبيعتها مع طبيعة ومبالغ الأعباء الإضافية ٢». (راجع كلمة وزير المالية في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب لمناقشة وإقرار موازنة الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨) كذلك فقد لقيت الدعوات والمناشدات المتكررة للتغيير في الذهنيات والسلوك بشأن العمل على ترشيح حجم الدولة وإعادة النظر في دورها من أجل تركيز دور القطاع العام على ما يجب أن يتمسك به ويستطيع أن يقوم به بكفاءة وفعالية ويحقق فيه زيادة في الإنتاجية وانخفاض في الكلفة بما يخدم مصلحة الاقتصاد والمواطنين (راجع كلمة وزير المالية في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب لإقرار موازنة العام ١٩٩٧) ودون تحميلهم أعباء مستقبلية لا يطيقونها، بقيت آذاناً صماء. وكذلك الأمر ظلت الدعوات لتعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من الحلول مكان القطاع العام في مجالات محددة ليخفف فيها عن كاهل الدولة وللمواطنين أعباء التمويل والإدارة مجرد نداءات تُذكر في المناسبات دون أي تغيير حقيقي في الممارسات على أرض الواقع.

في تلك الآونة بقيت دعوات تأكيد وزارة المالية وفي كل مناسبة ممكنة على ضرورة الحد من الإنفاق وعلى ضرورة التوافق على تدبير المصادر الإيرادية الجديدة للخزينة لمواجهة تلك الأعباء الإضافية أو لعدم تحميل الخزينة أعباء إضافية ما لم ينعكس ذلك من جهة على زيادة في الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني صرخة في واد.

على صعيد آخر، فقد ظهرت في المقابل ومن جهة أولى دعوات شديدة للمطالبة في تشريع

مزيد من الإنفاق وزيادة في حجم القطاع العام ومطالبات لتحسين وزيادة معدلات الأجور والرواتب والقيام بزيادة كبيرة في التقديمات الاجتماعية والصحية والتربوية مترافقة من جهة ثانية مع مطالبات بعدم تحميل المكلف اللبناني والقطاعات الإنتاجية أعباء إضافية.

إزاء ذلك كله فقد شهدت المالية العامة قفزات كبيرة في مجموع الإنفاق كانت دائماً تتخطى في معدلاتها وفي مبالغها الزيادة الحاصلة في مجموع الواردات وذلك كما وهو مبين في الجدول التالي رقم ثلاثة والذي يظهر جلياً التطورات الجارية على مجموع الواردات وعلى مجموع النفقات والعجز السنوي الهائل والمتفاقم، والذي كان يتزايد معه مجموع الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي كما وكانت تتزايد كلفة خدمته.

جدول رقم - ٣ - مجموع إجمالي الإيرادات والنفقات والعجزات المحققة في الأعوام ١٩٩٣ - ٢٠٠٣

(المبالغ بالمليرات الليبية)	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إيرادات الموزنة المحققة	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٣٣	٣,٥١٠	٣,٩٧٩	٤,٤٦٦	٤,١٨٨	٤,٣٦٣	٥,٣٨٥	٦,٢١٩
الإيرادات الضريبية	١,٢٠٨	١,٦٥٦	٢,١٠٠	٢,٨٦٩	٢,٨٩٤	٣,٠٩٧	٣,٣٥٠	٢,٩٣٦	٢,٩٦١	٣,٩٩٥	٤,٥٠٢
الإيرادات غير الضريبية	٦٤٧	٥٨٥	٩٣٣	٦٦٥	٦١٦	٨٨٢	١,١١٦	١,٢٥٢	١,٣٠٢	١,٣٩٠	١,٧١٧
نفقات الموزنة المحققة	٣,٠١٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٧,١٦٢	٧,٥١٣	٨,١٩٠	٨,٨٦٨	٨,٢٥٥	٨,٩٣١	٩,٥٣٣
الرواتب والأجور	١,٢٩٥	١,٧١٠	١,٨٦٩	٢,٢٦١	٢,٤٦٦	٢,٣٥٢	٢,٧٦٠	٢,٩٠٨	٢,٩٩٢	٣,٠٠٨	٣,٠٧٨
خدمة الدين	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣	٢,٣٧٨	٣,٣٥٢	٣,٦٢٤	٤,١٩٧	٤,٣١٢	٤,٦٢٢	٤,٨٧٤
النفقات الجارية الأخرى	٥٤٥	٧٥٦	٨٩٦	١,٠٨٨	١,٨٥١	٧٩٨	٧٠٩	٨٦٣	٦٢٦	٦٩١	٨٦٨
النفقات الاستثمارية	٣٩٣	١,٢٥٠	١,٢١٦	١,٢٢٣	١,٤٦٧	١,٠٦١	١,٠٩٧	٩٠٠	٣٢٥	٦١٠	٧١٣
العجز في حساب الموازنة	- ١,١٦٢	- ٢,٩٦٣	-	- ٣,٦٩٢	-	- ٣,٥٨٤	- ٣,٧٢٤	- ٤,٦٨٠	- ٣,٩٩٢	- ٣,٥٤٦	- ٣,٣١٤
المقبوضات في حساب الخزينة	٠	٠	٠	٠	٢٤٣	٤٧٠	٤٠٧	٥٨١	٣٨٦	٤٤٥	٤٣٦
المدفوعات من حساب الخزينة	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤٣	٢٦٥	١,٧٥٤	٦٢٤	١,٢٠٨	١,٠٥٨
صافي حساب الخزينة	٠	٠	٠	٠	٢٤٣	١٢٧	١٤٢	- ١,١٧٣	- ٢٣٨	- ٧٦٣	- ٦٢٢
مجموع إجمالي الإيرادات	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٣٣	٣,٥١٣	٣,٩٧٩	٤,٤٦٦	٤,١٨٨	٤,٣٦٣	٥,٣٨٥	٦,٢١٩
مجموع إجمالي النفقات (*)	٣,٠١٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٧,١٦٢	٧,٥١٣	٨,١٩٠	٨,٨٦٨	٨,٢٥٥	٨,٩٣١	٩,٥٣٣
إجمالي العجز في حساب الموازنة والخزينة	- ١,١٦٢	- ٢,٩٦٣	-	- ٣,٦٩٢	-	- ٣,٥٨٤	- ٣,٧٢٤	- ٤,٦٨٠	- ٣,٩٩٢	- ٣,٥٤٦	- ٣,٣١٤
الفاصل الأولي	- ٣٧٨	- ١,٤٧٥	- ٩٤٨	- ١,٠٣٩	-	- ١٠٥	٤٢	- ١,٦٥٦	٨٢	٣١٣	٩٣٨
نسبة إجمالي العجز في حساب الموازنة والخزينة إلى مجموع إجمالي النفقات	- ٣٩	- ٥٧	- ٤٨	- ٥١	- ٥٩	- ٤٤	- ٤٢	- ٥٥	- ٤٨	- ٤٢	- ٣٧
نسبة الفائض الأولي إلى مجموع إجمالي النفقات	١٣	٢٨	١٦	١٤	٢٢	١	٠	١٦	١	٣	٩

(*) - لا يتضمن مبلغ إجمالي النفقات المبالغ التي كان يجري اقتراضها من الصناديق والمصارف لتمويل مختلف المشاريع الإنشائية علماً أن الأقساط المستحقة من أصلها والقوائد المترتبة عليها كان يجري لحظها سنوياً من ضمن مجموع خدمة الدين العام.

لقد كان من نتيجة التوسع في الإنفاق ومن دون زيادة موازية في الإيرادات أن تحققت عجوزات كبيرة في الخزينة التي ليست في الواقع سوى أعباء مستقبلية على المكلفين والمواطنين . كذلك فقد أدت تلك العجوزات إلى زيادات كبيرة في معدلات الفائدة كانت تضررها ظروف استمرار الاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة وكذلك التجاذبات السياسية المحمومة . وذلك ما أدى بالزيادة المحققة في خدمة الدين العام إلى أن تستنزف معظم الزيادات الحاصلة في مجموع الواردات .

ما من شك أن تلك التطورات الكبيرة الحاصلة على أكثر من صعيد كانت في الواقع تستدعي تلاؤماً أكبر على صعيد السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية المعتمدة وكذلك في إعادة تحديد دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد بما يحقق تطوراً نوعياً في أداء الدولة لدورها وخدماتها وفي كيفية التعامل معها بما يمكن الاقتصاد من التكيف مع المتغيرات الحاصلة . إلا أنه وعلى النقيض من ذلك، فقد أدت ظروف الاحتقانات والتجاذبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة إلى مزيد من التوسع في حجم الدولة وإلى زيادة كبيرة في التزاماتها المادية الحالية والمستقبلية، وإلى قصور عن وضع رؤية واضحة لكيفية اعتماد معالجة صحيحة ومتكاملة لمجموعة كبيرة من المسائل والتحديات التي تواجهها الدولة اللبنانية . ذلك كان يجري على خلفية أوضاع اقتصادية وإقليمية ودولية متغيرة ومتعثرة كانت تستدعي في الحد الأدنى اتخاذ الإجراءات وإقرار التشريعات التي تحصن الأوضاع الاقتصادية والمالية وتحقق مناعة متزايدة إزاء الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها تلك المتغيرات .

وكذلك فقد تأتى عن إقرار مجموعة كبيرة من القوانين والإجراءات ترتيب أعباء إضافية على خزينة الدولة (على سبيل المثال: قوانين ضم الخدمات، الأنظمة الجديدة للتقاعد وتعويض الصرف، المبالغ الكبيرة المخصصة لمجلس الجنوب وصندوق المهجرين). كما أدت المطالبة المحققة وبالتالي الموافقة على زيادات في الرواتب والتعويضات وبعدها المطالبة بتطبيق سلسلة الرواتب والأجور إلى تكبيد الخزينة أعباء لم تكن لديها الإمكانية على مواجهتها ولاسيما في ظل استمرار الأوضاع الإدارية والإنتاجية على حالها ودون اعتماد إجراءات تعوض الخزينة والاقتصاد عن جزء من الأكاليف الإضافية المطلوب تحملها.

إنه من الأهمية بمكان التأكيد في هذا المجال على أن سلسلة الرتب والرواتب التي استمرت دراستها قرابة الخمس سنوات وهي التي كانت قد انطلقت أساساً من ضرورة إصلاح نظام الرتب والرواتب الذي كان يعاني من تشوهات بنيوية (٢٤٠) نوعاً من أنواع التعويضات المرتبطة في جزء كبير منها بالأجر أو بالحد الأدنى للأجور) كانت تستند في الواقع إلى فرضية أساسية وهي وجوب

أن يترافق إقرارها مع إصلاحاتٍ إدارية وتنظيمية. لقد كان من المفترض أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى تحسين مستويات ونوعية الخدمات المقدمة إلى المواطنين وانخفاض في كلفتها وإلى زيادة في الإنتاجية تتمثل بتحسين مستويات الأداء في إدارات ومؤسسات القطاع العام مع ما لذلك من انعكاسات إيجابية على مستويات الأداء في القطاع الخاص وفي محصلة الأمر على الاقتصاد الوطني ككل. ومن المفارقات أن تلك الإصلاحات سلكت طريقها مع بعض التنازلات متخطية كل العراقيل والمصاعب والاحتجاجات إلى لحظة إقرارها في الهيئة العامة لمجلس النواب. إلا أن النتيجة المتوخاة والفرضيات التي استند إليها مشروع القانون لم تتحقق. حيث كان من نتيجة إقرار سلسلة الرتب والرواتب مع نهاية العام ١٩٩٨ إنصاف الموظفين والعاملين في القطاع العام ولكن لم يجر إنصاف المواطنين ولم يجر إنصاف الاقتصاد وتحسين فرص تطوره ونموه. ولذا فقد اضطرت الدولة وبالتالي المالية العامة في النهاية إلى زيادة حجم الإنفاق دون أن يتأتى عن ذلك زيادة في الإنتاجية أو زيادة في إيرادات الخزينة.

لقد أدى ذلك في المحصلة إلى زيادة في العجز وبالتالي إلى زيادة في الدين العام وكلفة خدمته. كما أدى ذلك أيضاً إلى الإيغال في عدم تسليط الضوء على حقيقة أساسية كان ينبغي أن تكون معلومة لدى السياسيين والمواطنين وكل المعنيين بالشأن العام وهي أن الزيادة في الإنفاق ومن دون إيجاد المصادر المالية الصحيحة لتمويلها لا تعني في حقيقة الأمر سوى تحميل المواطنين والمكلفين اللبنانيين أعباء مستقبلية جديدة تؤدي إلى مزيد من العجز في الخزينة وإلى زيادة في الدين العام. كذلك فقد أدت تلك الممارسات أيضاً ومن جهة أولى إلى مزيد من الإحجام لدى القطاع الخاص عن المبادرة لتحريك عجلة النمو في الاقتصاد ومن جهة أخرى إلى تحميل الاقتصاد المزيد من الأعباء وأثرت سلباً على مستوى تنافسية منتجاته من سلع وخدمات.

لقد حدث ذلك كله في الوقت الذي كان يزداد فيه الإدراك والدعوات في العالم إلى أهمية إزالة الحواجز وتخفيف القيود وتخفيض الأكلاف مما كان يؤكد أكثر من أي وقت مضى على أهمية تعزيز التنافسية في الاقتصاد اللبناني ومؤسساته ومنتجاته. في المقابل كانت التطورات الحاصلة تبين التدني التدريجي في تنافسية الاقتصاد الوطني وتدني تنافسية مؤسساته ومنتجاته وتدني القدرة على التكيف مع المتغيرات والتحولات الحاصلة.

ومما زاد الأمر حدة أنه وإزاء إقرار سلسلة الرتب والرواتب كانت هناك ممانعة كبيرة في زيادة واردات الخزينة. كما كانت هناك ممانعة كبيرة تجاه القيام بإصلاحات هيكلية في إدارات ومؤسسات القطاع العام بما يمكن أن ينعكس إيجاباً على مستويات الأداء وعلى كلفة تلك الإدارات والمؤسسات العامة وعلى إنتاجيتها وعلى حسن إدارتها للمرافق العامة. ذلك ما انعكس بدوره وفي

محصلة الأمر سلباً على مستويات الأداء بحيث أصبح القسم الأكبر من المؤسسات العامة في لبنان مجال استنزافٍ للمالية العامة بدلاً من أن تكون تلك المؤسسات أيضاً مصدراً من مصادر الإيرادات للخرينة العامة (مثال ما هو حاصل في مؤسسة كهرباء لبنان). تراجع مذكرة وزير المالية الأخيرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ الأول من أيلول ٢٠٠٤ والمرفقة ربطاً).

وبالتالي فقد انسحب ذلك على المالية العامة وبالتأثير سلباً على مصالح المواطنين وفرص العمل المتاحة أمامهم.

إضافةً إلى ذلك كله فقد أسهمت أجواء الاحتقان السياسي الذي بدأ يعانيه لبنان والاقتصاد اللبناني في تلك الفترة في انخفاض متزايد في معدلات النمو وصولاً إلى نموٍ سلبي في العام ٢٠٠٠ وارتفاع في معدلات الفوائد الحقيقية وتفاقم في وضع المالية العامة وارتفاع في نسبة كلفة خدمة الدين العام إلى مجموع الإيرادات التي تحققها الخزينة.

مرةً أخرى، وخلافاً لما كان يحتاجه الاقتصاد ويحتاجه اللبنانيون فإن التطورات السلبية على أكثر من صعيد لم تؤد إلى إيجاد دينامية جديدة تدفع نحو التغيير بالشكل والحجم المطلوبين. ولم تنجح بالتالي المحاولات في تحقيق عملية اختراق للطوق أو الحاجز الذي كان يقف حائلاً دون المضي في خطواتٍ إصلاحية أساسية تؤدي من جهة أولى إلى ترشيح الإدارة وزيادة كفاءتها وخفض كلفتها وإلى تخفيض الإنفاق العام وزيادة مردوديته وتعزيز جدواه. كذلك لم تُجدِ المحاولات لتعزيز الإيرادات وتفعيل معدلات النمو وتخفيض الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني من خلال الالتزام بسياسة التخصيص لعدد من المرافق العامة.

كما أن ذلك الوضع لم يؤد في محصلة الأمر إلى الدفع باتجاه القيام بإصلاحات بنوية على صعيد الإدارة وعلى صعيد المؤسسات العامة من خلال تخفيض مستويات الإنفاق وتحسين نوعية وجوده وشفافية الأداء وتحسين مردودية الإنفاق العام (كلفة الإدارة العامة والأجهزة التعليمية والأجهزة العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة - نظام التقاعد - نظام الحماية الصحية).

ومما لا شك فيه ولا مجال للتكرار له أن بعض الشوائب قد اعترت ورشة الإعمار ومجالات متعددة من أوجه كل من الإنفاق الاستثماري والجاري. كما أن هناك انتقادات عديدة، وبعضها محق، تم توجيهها إلى طريقة معالجة الأزمات الاجتماعية التي تأتت عن الحرب الداخلية وإلى حصول بعض الممارسات التي شاركت فيها معظم القوى السياسية وعلى درجات متفاوتة من أجل افتداء الأزمات السياسية المتتالية بالمال. والواقع أن تلك الممارسات لم تكن كلها مستغربة في المرحلة الانتقالية التي تم فيها استيعاب أعداد كبيرة من الميليشيات المختلفة، في ملاكات وأجهزة الدولة سيما وأن هذه الأخيرة دخلت في النسيج السياسي وأسهمت مع غيرها في استمرار الكثير

من الممارسات التي سادت خلال فترة الحرب وبالتالي في خفض المردودية الاقتصادية والاجتماعية لقسم لا بأس به من الإنفاق.

٥ - الطروحات التي يجري التداول بها وكيفية التعامل معها:

تجدد المسارعة إلى التنبيه هنا إلى أن تسييس الأمور واقتناصها فرصة للنيل من الحكومات المتعاقبة أو تحميلها وحدها بعض الممارسات الخاطئة كل المسؤولية عن تنامي الدين العام لا ينطوي فقط على مجافاة للحقيقة بل إنه غير مفيد لا في الفهم ولا في تحقيق هدف الإصلاح.

فالمعالجة الصحيحة تكون من خلال الاستفادة من الدروس لتعزيز الخطوات الآيلة إلى المعالجة الصحيحة للمشاكل الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية وكذلك لمشكلة الدين العام. وبالتالي فإن التشخيصات غير الصحيحة لا تحقق أي نتيجة عملية بل تزيد من الاحتقان الذي لا يؤدي إلى المعالجة العلمية والعملية والصادقة للمشاكل القائمة.

لا نسوق هذا الاستعراض التاريخي للأوضاع المالية وللمناخات السياسية والاقتصادية التي سادت على مدى قرابة العشر سنوات وما تزال تداعياتها تُطرح بحدّة بين حين وآخر لتبرير ما حصل أو لرفع المسؤولية عن طرف أو آخر بل للدلالة على أن ما حصل كان في الواقع محصلة للتوجهات والسياسات والمعالجات التي وبنسب متفاوتة اعتمدها أو وافق عليها أو أسهم بها أو منع معالجتها بالكيفية والمدى المطلوبين جميع المعنيين.

على خلفية ذلك حققنا ما حققناه من تطور ونمو ومواكبة ووصلنا في الوقت ذاته إلى ما وصلنا إليه من دين عام صافي بلغ حجمه في أواخر العام ١٩٩٨ حوالي ١٧,١ مليار دولار^(*) وفي نهاية العام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٢ مليار دولار وفي نهاية العام ٢٠٠٣ إلى ٣١,٣ مليار دولار وفي نهاية آب ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٣ مليار دولار.

* حيث أن قيمة الدين العام القائم حتى نهاية العام ١٩٩٢ بلغت ما يعادل ثلاثة مليارات دولار فقد بلغت كلفة خدمة ذلك الدين حتى نهاية عام ١٩٩٨ وذلك استناداً إلى المعدل الإجمالي لكلفة خدمة الدين العام خلال السنوات ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ حوالي ٤,٥ مليار دولار. ذلك مما يجعل مجموع الدين العام الذي كان متوجّباً في نهاية العام ١٩٩٢ مع كلفة خدمته ما يعادل حوالي ٧,٥ مليار دولار أميركي أو ما يعادل ما نسبته ٤١٪ من مجموع الدين العام الإجمالي كما كان في نهاية عام ١٩٩٨).

الفصل الثاني

المسائل والقضايا الاقتصادية والمالية المطروحة منذ نهاية العام ٢٠٠٠

١ - التطورات على طريق الإصلاح:

على خلفية التطورات الحاصلة على الصعد المالية والاقتصادية، قامت الحكومة اللبنانية وبإلحاح أكبر خلال السنوات القليلة الماضية بطرح جملة من المسائل تتناول بعضاً من مناحي عمل الدولة ودورها في الاقتصاد وكيفية تفعيل دور القطاع الخاص ومؤسساته في الاقتصاد الوطني ومجالات تعزيز نموه وتطويره وفي كيفية تحفيز عملية إيجاد فرص العمل الجديدة، وكذلك في طرح المسائل المتعلقة بحجم الإنفاق وحجم الاقتطاع الضريبي. ولقد هدفت الحكومة من وراء تلك الطروحات المبادرة إلى تقديم وإنجاز جملة من الأفكار والجهود الإصلاحية. وكان من جملة تلك الجهود اتخاذ خطوات كبيرة على أكثر من صعيد في عدد من الوزارات وإن كان ما تحقق منها بقي قاصراً عما كان يعانيه الاقتصاد وتعانيه المالية العامة ويتوقعه ويطلبه المواطنون من معالجات وإصلاحات هيكلية تسهم في تعزيز ثقتهم بالدولة ومؤسساتها وفي تحسين مستوى خدماتها وفي مستقبل الاقتصاد والمالية العامة.

ومن بين تلك الخطوات الجديدة ما كان يجري في المالية العامة من إصلاحات لزيادة القدرة الاستيعابية للوزارة لتأدية المهام المنوطة بها بشكل أكثر كفاءة، وكذلك من خلال إطلاق مشاريع تؤدي إلى تحسين مستويات الخدمات التي تقدمها الوزارة للاقتصاد وللمواطنين ولعصرنة الأنظمة المالية والضريبية وتعزيز مستويات عدالتها. وفي هذا السياق اعتمدت الوزارة عدداً من المبادرات الإصلاحية الهامة في مديرية المالية العامة وفي الجمارك وفي الدوائر العقارية والمساحة والتي بدأ المواطنون يلمسون نتائج التحسن فيها كما بدأت تظهر نتائجها الإيجابية أيضاً في المالية العامة من خلال زيادة الواردات.

ولقد أسهم النجاح الكبير الذي تم إحرازه في تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة (على الرغم من أن مشروع قانون تنظيم هذه المديرية لم يقر ولتاريخه) في تحقيق خطوة على طريق استعادة الثقة في الاقتصاد والمالية العامة كان قد بدا لفترة أنها أصبحت مستحيلة المنال. وقد عزز هذا النجاح الطروحات التي تقدم بها مجلس الوزراء والورقة التي أقرت من قبله لعرضها في مؤتمر باريس - ٢ والنجاح الذي أسفر عنه ذلك المؤتمر والذي شكل نافذة أمل بدأت في الظهور في الأفق.

(لقد كانت لذلك انعكاسات سلبية كبيرة على مستوى أداء هذه المديرية وقدرتها على التطور والتلاؤم وكذلك على أداء دوائر ضريبة الدخل التي استخدم عدد كبير من موظفيها للعمل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة مع أن دائرة ضريبة الدخل كانت في الواقع بأمس الحاجة إليهم لتطوير عملها وتوسيع قاعدة المكلفين لديها وتحسين مستويات جبايتها).

لقد جرى فتح تلك النافذة بناءً على قاعدة أساسية وهو أن يصار ودون تلكؤ إلى أن تتبنى الحكومة وتعتمد الإصلاحات التي ارتكز عليها مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وغيرها من الإصلاحات والتي تنطلق جميعاً من ضرورة القيام بمعالجة عميقة وجذرية للمشاكل التي يشكو منها الاقتصاد اللبناني والمالية العامة والإدارة اللبنانية.

أ - التطورات الاقتصادية والمالية الحاصلة خلال العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

لقد تبين خلال العام ٢٠٠١ من أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي مع الاستمرار في حال المراوحة والجمود وعدم المضي قدماً في اتخاذ إجراءات إصلاحية جريئة وأساسية في المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية. ومن ضمن ذلك العمل من جهة أولى على تأمين موارد مالية إضافية ومن جهة ثانية العمل على تخفيض حجم الإنفاق العام. تجدر الإشارة في هذا الصدد وعلى صعيد الإيرادات إلى أن نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية إلى الناتج المحلي في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بلغت ما يوازي ١٩,٢٪ و ١٨,٥٪ على التوالي. وبالتالي فإنه ما من شك أنه كان من الضروري العمل على تحقيق زيادة أساسية في مجموع الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي وذلك من خلال إقرار إصلاحات أساسية تشمل على زيادة الاقتطاع الضريبي وتؤدي إلى زيادة حصيلة الخزينة من الواردات الضريبية وغير الضريبية مع الاعتراف بالصعوبات التي تكتنف اتخاذ مثل ذلك القرار.

أما على صعيد الإنفاق العام فإن الأرقام المحققة خلال العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تبين بأن إجمالي الإنفاق إلى الناتج المحلي تخطى عتبة الـ ٤٣٪ والـ ٣٥,٤٪ وهي نسب عالية جداً مما يقتضي معه العمل على تخفيض حجم الإنفاق بكافة الوسائل المتاحة وذلك لتخفيض حدة الزيادة الحاصلة في عجز الموازنة.

لقد أدى ذلك كله إلى زيادة في حجم العجز الإجمالي وإن بدت آنذاك بعض مظاهر التحسن في الفائض الأولي في العام ٢٠٠١ حيث انقلب من فائض أولي سلبي كبير إلى فائض أولي إيجابي (راجع الجدول رقم ٣). وعلى خلفية تلك التطورات فقد جرى الإعداد لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة وهي الخطوة التي اعتبرت من أهم الإصلاحات المالية التي نفذت في لبنان على صعيد المالية العامة منذ أكثر من عشر سنوات. لقد كان من نتائج البدء بتطبيق هذه الضريبة أن تحققت

آثار إيجابية على صعيد مبلغ ونسبة الفائض الأولي إلى الناتج المحلي التي تحسنت بأكثر من ٥٪ حيث تحولت تلك النسبة من سلبية بنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠٠٠ إلى إيجابية بنسبة ٣٪ في العام ٢٠٠٢ وفي غضون سنة على تطبيق تلك الضريبة، أو بما يعادل نسبة تعديل أساسية وهامة قدرها ٥,٢٪ من حجم الناتج المحلي.

ب - مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ والإعداد لانعقاد مؤتمر باريس ٢

شكل مشروع موازنة العام ٢٠٠٣، كما أقره مجلس الوزراء، خطوة متقدمة على طريق البرنامج الذي اعتمدته الحكومة اللبنانية، من أجل معالجة الأوضاع المالية والاقتصادية وتبني الإصلاحات البنيوية اللازمة ولزيادة حجم الفائض الأولي لخفض العجز ومعالجة مشكلة الدين العام ولتعزيز نسب النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي. وقد لحظ المشروع آنذاك تحقيق عدة أهداف رئيسية كان يفترض أن تتقدم في آن معاً وعلى مسارات مختلفة وهي:

١ - العمل من أجل الوصول إلى تحقيق النمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية المولدة للعمالة والقائمة على قواعد اقتصادية صحيحة وتنافسية. وكذلك العمل على تحفيز التنمية في مختلف المناطق اللبنانية بما يحقق تحسناً في الأداء الاقتصادي والمستوى الاجتماعي في تلك المناطق ويرفد عناصر النمو في الاقتصاد الوطني.

٢ - معالجة مشكلة الاختلالات في المالية العامة وتعزيز الانضباط المالي والالتزام بخفض العجز وزيادة الفائض الأولي من خلال زيادة الواردات وخفض النفقات في الموازنة والخفض التدريجي لمعدلات الفائدة والإسهام في معالجة مشكلة الدين العام وتحسين مستويات إدارته.

٣ - الاستمرار في جهود إصلاح بنية الاقتصاد اللبناني من خلال خفض حجم القطاع العام وتحسين فعاليته ومستويات أدائه من خلال السير قدماً في عمليات التخصيص مع العمل على تعزيز مسؤوليات الدولة الرقابية وتعزيز دورها الإشرافي حماية لمصالح المواطنين.

٤ - تحسين مردودية استعمال الموارد المتاحة لدى الدولة وفي الاقتصاد بما يعالج مشكلتي الهدر الاقتصادي والهدر المقونن، ورفع الكفاءة الإنتاجية والخدماتية في إدارات ومؤسسات القطاع العام، وتعزيز المردودية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام.

٥ - إيلاء دور أفضل للقطاع الخاص في شتى المجالات الإنتاجية وإزالة العوائق من طريق نموه وإسهامه في الاقتصاد اللبناني بما يسهم في تعزيز نسب النمو الحقيقي وإيجاد فرص العمل الجديدة.

٦ - السعي لتحقيق المزيد من التلاؤم مع حركة الاقتصاديين العربي والعالمي بالانفتاح وإزالة

الحواجز والعوائق التي تعيق حركة الاقتصاد اللبناني، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الشركاء التجاريين الدوليين.

ولقد جرى التأكيد في إطار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ على الأهمية الكبرى لعملية تنفيذ برامج المعالجات الاقتصادية بما يحقق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام وبما يعالج الاختلالات في المالية العامة. كما جرى التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة تلك المعالجات، وإكمالها بإجراءات جديدة محددة، وإصلاحات بنيوية إضافية بما فيها إجراء عمليات التخصيص والقيام بعمليات ترشيح جديدة لحجم القطاع العام بإداراته ومؤسساته العامة تندرج ضمن برنامج متكامل ومتربط. كما أكد الإطار على أهمية الالتزام والتقيّد من قبل جميع الفعاليات السياسية بدعم وتسهيل عملية تنفيذ ذلك البرنامج بكامل بنوده، وضمن مهل زمنية محددة، بحيث يتم توافّق المسؤولين وتضامنهم مع المجتمع السياسي والمجتمع المدني لتأمين الدعم اللازم والكامل لذلك البرنامج لضمان نجاحه.

وانطلاقاً من ذلك، فقد تمت الموافقة على مشروع الموازنة في مجلس الوزراء استناداً إلى جملة من القواعد والفرضيات المبنية على ضرورة تبني السياسات واعتماد الإجراءات الآيلة إلى تعزيز الإيرادات وخفض الإنفاق دون المساس بمستوى التقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تقدمها الدولة للمواطنين. كذلك فقد تم التأكيد آنذاك على أهمية وضرورة زيادة وتحسين المردودية والجدوى الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام بما فيها وفي مقدمها ما يتم إنفاقه في مجال التقديمات الاجتماعية.

وعلى هذه الأسس فقد سلك مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ مسلك العمل على خفض الإنفاق العام وتحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التوافق على أهمية العمل على:

١ - تخفيض الزيادات المتنامية في حجم إجمالي الإنفاق العام، والسعي الجاد لتعزيز المردودية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمستويات المحققة للإنفاق العام.

٢ - تصحيح العوامل البنيوية والقانونية والإجرائية التي تسهم في عدم الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية والزمنية المتاحة للاقتصاد اللبناني.

٣ - زيادة الإنتاجية في إدارات ومؤسسات القطاع العام وتقليص مستويات اعتماد تلك المؤسسات على الدعم الذي توفره الخزينة العامة بما يسهم بالتالي في تحويلها إلى مؤسسات قادرة على العمل دون دعم من الخزينة من جهة (مثال مؤسسة كهرباء لبنان التي تستنزف الخزينة بمبالغ سنوية طائلة - مصالح المياه - مصلحة النقل المشترك - مصافي النفط) وفي تعزيز إنتاجية

الاقتصاد اللبناني وتحسين قدرته وطاقات مؤسساته الإنتاجية التنافسية للتلاؤم مع حركة ودينامية اقتصادات المنطقة العربية والاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

ولقد أسهم إقرار مجلس الوزراء لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣ خلال شهر آب من العام ٢٠٠٢ بما حواه من مجمل الإصلاحات المقترحة، مضافاً إليه ما أسهم به النجاح في برنامج التصحيح المالي وفي مقدمه النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، في إيجاد دينامية جديدة مبادرة لدى مختلف القطاعات الاقتصادية. على ذلك فقد بدأت تلك الدينامية بالظهور من خلال تأثيراتها الإيجابية على السوق المالية اللبنانية بحيث بدأت تتعزز مستويات الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد والمالية العامة لدى اللبنانيين، ولدى المعنيين بشأن الاقتصاد اللبناني.

وقد شكل ذلك كله الأرضية الصالحة لانعقاد مؤتمر باريس - ٢ كما أسهمت في ذلك وبشكل فعال الأجواء السياسية المحلية الإيجابية الملائمة في معظم أشهر العام ٢٠٠٢ وكذلك أجواء التهيئة التي هيأتها الأوضاع الإقليمية والعالمية بما يختص بلبنان، في تكوين عناصر هيأت ظروف لبنان الموضوعية لعقد مؤتمر باريس - ٢ وتوفير فرص ملائمة لنجاحه.

ج - انعقاد مؤتمر باريس - ٢ وتداعياته:

انعقد مؤتمر باريس - ٢ الذي حضره وشارك فيه عدد من المسؤولين الكبار في عدد من الدول المؤثرة في المنطقة والعالم. وقد عبر انعقاده عن دلالات إيجابية مؤثرة وغير مسبقة بشأن توافر الدعم السياسي والاقتصادي للبنان. وقد استند ذلك الدعم إلى برنامج الحكومة المالي والاقتصادي وإلى إرادة لبنان واللبنانيين والتزامهم وتصميمهم على القيام بالمعالجات الجدية لأوضاعهم الاقتصادية والمالية والإدارية وبما يعزز من إنتاجية وتنافسية مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد اللبناني.

وجاءت النتائج التي نجمت عن هذا المؤتمر انعكاساً للجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية والعربية ليتمكن لبنان من الحصول على فرصة جديدة، متضمنة تقديم دعم مالي لبرنامج الحكومة الاقتصادي، غير مسبوق في حيثياته ومكوناته وحجمه وأسلوبه وحيث جرى إقرار ذلك البرنامج بدون شروط مسبقة غير ما التزم وألزم بها لبنان نفسه من إصلاحات. وعلى ذلك الأساس فقد بلغ مجموع المقدمات المالية التي التزم بها المشاركون في مؤتمر باريس - ٢ أكثر من أربع مليارات دولار. وقد تمثل ذلك في مبلغ ٣,١ مليار دولار على شكل قروض ميسرة لاستعمالها حصراً في إعادة هيكلة جزء هام من الدين العام لفترات أطول وبكلفة أقل. أما الجزء الآخر فكان على شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع إنشائية واجتماعية وتنموية بحدود ١,٣ مليار دولار.

وعلى هذا الأساس فقد نجحت الحكومة اللبنانية ووزارة المالية ومنذ نهاية عام ٢٠٠٢ في تأمين معظم الالتزامات المالية التي نجمت عن مؤتمر باريس - ٢ وحيث جرى تأمين مبالغ مجموعها ١٠,٢ مليار دولار أميركي.

لقد استعملت تلك الأموال لإعادة هيكلة أكثر من ثلث مجموع الدين العام بحيث تم إطفاء ما مجموعه ١,٨ مليار دولار أميركي من أصله، كما تمّ تسديد ما يعادل ٢,٧ مليار دولار أميركي، وتمّت إعادة دفع أو إعادة تمويل مبالغ تعادل الـ ٥,٦ مليار دولار أميركي.

بناء على ما تقدم فإنه وعلى مدى الفترة الممتدة من كانون الأول ٢٠٠٢ وحتى شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣، لم تلجأ وزارة المالية إلى الأسواق المالية من أجل إصدار سندات خزينة جديدة بالليرة اللبنانية لتمويل العجز أو لدفع استحقاقات الدين العام نظراً لتوافر السيولة التي أمنتها التدفقات المالية المتأتية من مؤتمر باريس - ٢ وعقب استنفاد تلك المصادر عادت الخزينة لتطرق أبواب الأسواق المالية في تشرين الثاني ٢٠٠٣، أي سنة بعد انعقاد مؤتمر باريس - ٢. وهي قد استحدثت مع هذه العودة، وسائل جديدة لإصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية تتمثل بتطويل الآجال (إصدارات لمدة ٣ سنوات) وكذلك بتغيير وتيرة الإصدار في الأسواق المحلية.

أما من ناحية الدين العام بالعملات الأجنبية فإن وزارة المالية لم تقم بأي إصدارات جديدة سوى ما كان من حصيلة مؤتمر باريس - ٢ وهي قد عمدت إلى دفع جميع المستحقات بالعملات الأجنبية بما فيها إصدارات اليوروبوند التي استحققت في نيسان وأيلول من العام ٢٠٠٣ وتلك التي استحققت في آذار ٢٠٠٤ وذلك بخطوة قصدت منها وزارة المالية التعبير عن قدرة الخزينة على تأدية ما عليها من مستحقات من دون اللجوء إلى إصدارات جديدة بالعملات الأجنبية تسبق عملية التسديد.

لقد ارتكز مؤتمر باريس - ٢ على برنامج الحكومة المالي والاقتصادي الذي عرضته ورقة العمل التي تقدم بها لبنان من المؤتمرين في باريس - ٢ والذي جاء ترجمةً لورقة الإطار التي كانت قد تقدمت بها وزارة المالية من مجلس الوزراء وأقرها آنذاك. وقد اشتملت ورقة الإطار تلك على جملة الإجراءات والإصلاحات الهيكلية العملية والضرورية في الاقتصاد والمالية العامة والإدارة والآلية في بعض منها إلى تخفيض العجز في الموازنة وإلى معالجة مشكلة تنامي الدين العام من خلال ترشيق حجم القطاع العام وتحسين وزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام. كذلك ومن خلال الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية في إدارات الدولة وأسلاتها ومؤسساتها العامة المختلفة. ومن طريق زيادة إنتاجية القطاع العام وتعزيز مبادرات وحيوية القطاع الخاص بما يسهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني وتحسين قدراته التنافسية. كذلك ولتعزيز

معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مناخات الاستثمار بما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة وزيادة مستويات الانفتاح الاقتصادي للبنان وإعداد اقتصاده للاندماج في الاقتصاد العربي والعالمي. أما في بعضها الآخر فقد كان من خلال الالتزام بالسير بعزيمة وإقدام في مساري الخصخصة والتسنيذ لبعض المرافق الاقتصادية التي يكون لتحويلها إلى القطاع الخاص منفعة للمرافق المخصصة وتحسيناً لمجالات تطورها المستقبلية وفائدة للقطاع العام وللإقتصاد الوطني والمالية العامة وللمواطنين على حد سواء.

ولقد عبرت نتائج مؤتمر باريس - ٢ عن إقرار المجتمع الدولي بصوابية برنامج الحكومة المالي والاقتصادي وتشديده على ضرورة مبادرة لبنان إلى تنفيذ برنامجيه الاقتصادي والمالي بشكل كامل ومتربط ودون إبطاء أو تلكؤ. وقد عنى ذلك التزاماً أدبياً على لبنان تجاه الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات العربية والدولية التي بادرت إلى تقديم الدعم له.

وفي المحصلة، انعكس ذلك كله تجدداً في الثقة بالاقتصاد والمالية العامة، وهي الثقة التي كانت قد بدأت تخبو بسبب الأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية الدقيقة التي سادت خلال بعض أشهر العام ٢٠٠٢.

انطلاقاً من ذلك، وعقب انفضاض مؤتمر باريس - ٢ وحتى قبل البدء بالحصول على ما التزمت به الدول المشاركة من تقديمات مالية إلى لبنان بدأت الانعكاسات الإيجابية تتلاحق. وكان منها ما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزارة المالية ومصرف لبنان وكذلك ما تم التوصل إليه من اتفاق ما بين مصرف لبنان من جهة والمصارف العاملة في لبنان بما يتأتى عنه حصول وزارة المالية على تمويل من المصارف العاملة في البلاد بمقدار ٣,٦ مليارات دولار بفائدة صفر بالمئة ولمدة سنتين. ولقد ترافق ذلك مع تراكم الآثار الإيجابية التي بدأت تظهر لجهة التحسن في ميزان المدفوعات والانخ فاض الجذري والهام في معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية في السوقين الأولية والثانوية. وبعد ذلك، وإن بحجم أقل، في معدلات الفائدة المدينة في السوق اللبنانية بما مكن الدولة من جهة أولى ومؤسسات القطاع الخاص من تمويل احتياجاتها المالية بكلفة أقل وبما عزز من مستويات النمو في الإقتصاد اللبناني.

وقد عكفت وزارة المالية خلال الأشهر اللاحقة للمؤتمر على القيام بكل الجهود اللازمة لجمع المبالغ التي تقدم بها المشاركون في المؤتمر. وقد تمكن لبنان من الحصول على حوالي ٧٧٪ (**).

(**) قامت دولة البحرين بتقديم ما ألزمت نفسها به من تمويل ميسر بقيمة مائتي مليون دولار ولمدة خمس سنوات من خلال تسهيلات مالية قدمتها بعض مؤسساتها المالية وذلك على شكل صكوك إسلامية إلا أن مجلس الوزراء اللبناني لم يوافق على العرض حيث طلب أن تبادل دولة البحرين إلى اقتراض ذلك المبلغ وإعادة إقراضه إلى لبنان وهو ما لم تقبل به دولة البحرين لكونه يخالف ما تعهدت به في الأصل في مؤتمر باريس - ٢. من جهة أخرى لم تبادل الدول الأخرى إلى تقديم أي شيء (كندا وإيطاليا وبلجيكا) نتيجة تلكؤ لبنان عن الالتزام بما تعهد به لتنفيذ الإصلاحات التي ألزم نفسه بها.

من مجموع المبالغ التي تم الالتزام بها من قبل المؤتمرين حيث بلغ مجموع ما تم الحصول عليه حوالي ٢٣٩٠ مليون دولار على شكل قروض ميسرة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية ودولة قطر وسلطنة عمان وماليزيا وفرنسا وقد بلغ معدل الفائدة عليها ٥٪ (وهي أقل من نصف معدل الفوائد التي كان لبنان يقترض على أساسها قبل انعقاد المؤتمر) ولمدة خمس عشرة سنة .

د - إقرار قانون موازنة العام ٢٠٠٣

جاء إقرار قانون موازنة العام ٢٠٠٣ مبتوراً حيث أدت العودة إلى المناكفات والمشاحنات السياسية الداخلية إلى التراجع عن التزام الدولة بما تم التوافق عليه في مؤتمر باريس - ٢ وجرى التخلي عن معظم البنود الإصلاحية التي تضمنها مشروع الموازنة كما أقره مجلس الوزراء وكما وردت تلك البنود في إطار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ تلك البنود الإصلاحية التي لو أقرت لأ سهمت من جهة أولى في ضبط العجز في الموازنة وفي تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية في القطاع العام وإطلاق طاقات الاقتصاد اللبناني الكامنة، وتحسين مستويات تنافسيته وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الكلي وكذلك في مختلف قطاعاته الإنتاجية .

إن إقرار قانون موازنة العام ٢٠٠٣ في مجلس النواب خلواً من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية كان نتيجة ضغوطات من فعاليات سياسية ونقابية لصرف النظر عن الإصلاحات الأساسية في إدارات ومؤسسات القطاع العام التي تشكو من ضعف هيكلي وانخفاض في الإنتاجية وتدني في الأداء وابتعاد عن المساءلة الحقيقية على أساس الأداء وذلك بحجة عدم ملاءمتها أو أنها بحاجة إلى وضعها أو تقديمها بشكل منفصل على شكل مشاريع قوانين خاصة تقدم وتناقش بمعزل عن مناقشة الموازنة أو ما شابه ذلك من أعذار . كما جرى أيضاً التخلي عن إقرار تشريعات جديدة والتخلي عن تنفيذ الإجراءات التي تعالج بعض القوانين والأساليب والأعراف التي لم تعد تجاري متطلبات العصر ولا تجاري تطور أنماط التعامل الاقتصادي والعمل الإداري وهي التي شكلت جميعها عقبة في وجه الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للبلاد (الهدر الاقتصادي والهدر المقنون في استعمال الموارد البشرية والمادية والزمنية) .

وعلى هذا الأساس أيضاً فقد توقفت عمليات التخصيص وكذلك عمليات التسديد ولم يتحقق أي تقدم يذكر على صعيد المشاريع الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والإدارية .

هـ - مشروع موازنة العام ٢٠٠٤

كانت وزارة المالية قد طرحت وأكدت في تعميم الموازنة للعام ٢٠٠٤ الذي وزعته على كل

الإدارات والمؤسسات العامة على أهمية تعزيز المسار الإصلاحي الموصل إلى خفض العجز وتعزيز النمو.

لكن عند تحضير مشروع موازنة العام ٢٠٠٤، وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي كانت قد تحققت بنتيجة مؤتمر باريس - ٢، فقد بدا واضحاً أن مسيرة الإصلاح التي كان اللبنانيون قد تفاءلوا بها خيراً عقب إقرار مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ في مجلس الوزراء والتي ساهمت، بالإضافة إلى الإجراءات الإصلاحية التي كانت الحكومة السابقة قد قامت بها منذ نهاية العام ٢٠٠٠، قد تباطأت أو توقفت نتيجة الأجواء السياسية المحلية غير الملائمة التي سادت عقب ذلك.

وانطلاقاً من جميع المؤشرات التي عبر عنها المعنيون بالشأن العام في لبنان والفرقاء السياسيون كافة، وبما اتضح منه بأنه موقف غير مؤيد، على الأقل في حينه، والذي يتلخص بعدم الاستعداد للسير في عملية الإصلاحات الضرورية لخفض الإنفاق وتعزيز المردودية الاقتصادية والاجتماعية لها من جهة أولى وكذلك بعدم الاستعداد للموافقة على أي زيادة لرسم أو ضريبة جديدة من جهة ثانية.

هذه الوقائع حتمت على وزارة المالية وضع مشروع قانون موازنة للعام ٢٠٠٤ والتي أطلق عليها موازنة «أكثر الممكن وأقل من الضروري». تلك الموازنة انطلقت من واقع المالية العامة والتحسين الجاري على الواردات مع محاولة الحد من زيادة أعباء الخزينة الجارية والاستثمارية. وعلى خلفية ذلك الواقع لم تتضمن الموازنة أي ضرائب جديدة أو رسوم جديدة أو أي تعديل لأي ضرائب قائمة باستثناء بعض التعديلات التي تلغي بعض الرسوم القائمة أو تمنح بعض الإعفاءات من ضرائب أو رسوم قائمة أو تبسط عملية التكليف والجباية لضرائب أو رسوم قائمة.

وقد أشارت وزارة المالية لدى توزيع مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ على السادة الوزراء ومعها الورقة التقديمية في صيغتها الأولى إلى استمرار قناعتها بوجوب إقرار البنود الإصلاحية التي وردت في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ عاجلاً أم آجلاً، والتي كان مجلس الوزراء قد أقرها في حينه. كما جرى التأكيد عندها على أهمية تلك البنود الإصلاحية التي جرى عرضها بشكل مسهب في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وفي ورقة الإطار التي قدمت مع مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٣ لقد أكدت وزارة المالية آنذاك على أن المسائل الأساس «تبقى هي هي» في مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ كما كانت في الورقة التقديمية في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣.

وعلى ذلك الأساس فقد أكدت الوزارة في حينه أن تلك الإصلاحات المتروكة تبقى ضرورية وحاسمة من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنقدي ومن أجل تحقيق النمو

المستدام والتنمية في شتى المناطق اللبنانية وكذلك في تحفيز عمل القطاع الخاص الذي يفترض أن يكون له الدور الأساس في النمو الاقتصادي وفي إيجاد فرص العمل الجديدة.

انطلاقاً من ذلك، فقد عمدت وزارة المالية وعلى أساس من الواقعية السياسية وإدراكاً للمسؤولية بضرورة الخروج بموازنة مؤهلة للإقرار مع تأكيدها على موقفها الراسخ والداعم لعملية الإصلاح الهيكلي وعلى أهمية التوصل إلى توافق في هذا الصدد. كذلك فقد أكدت الوزارة بأنها سوف تكون «ساعة مباركة عندما يستطيع اللبنانيون أن يطوروا وبالتالي التوصل إلى قناعة مشتركة لدى جميع المعنيين بالشأن العام والفرقاء السياسيين لاعتماد هذه الإصلاحات في أقرب فرصة ممكنة». وأضافت الوزارة بأن الباب مفتوح على مصراعيه لمن يريد أن ينضم جدياً إلى هذه المسيرة الإصلاحية المباركة من خلال التداول العملي والعلمي الهادف لإقرار الإصلاحات التي يرى المجتمع اللبناني أن له مصلحة بإقرارها.

و - الإنجازات التي ساعدت على تحقيقها تداعيات انعقاد مؤتمر باريس - ٢ وما تلاه من تطورات:

على الرغم من التطورات السياسية السلبية المحلية والإقليمية التي سادت منذ انعقاد مؤتمر باريس - ٢ فقد كان للجهود الكبيرة التي بذلت على بعض المسارات أن حصل تقدم هام على صعيد إنجاز بعض الإصلاحات. وقد تمثل ذلك وبشكل أساسي في زيادة حجم الإيرادات وتخفيض بعض أبواب الإنفاق في الموازنة ومن خلال الإصلاحات الأساسية التي تحققت في المالية العامة حيث لمس المواطنون جوانب كثيرة منها على صعيد الخدمات والتنظيمات الجديدة والتي انعكست إيجاباً على المناخ الاقتصادي العام.

إن الوقائع والأرقام تشير بوضوح إلى التحسن الجاري في مجال الاقتصاد الحقيقي وفي الأوضاع النقدية وعلى صعيد المالية العامة في الفترة ما بين انعقاد المؤتمر المذكور وحتى نهاية آب من العام ٢٠٠٤ فالمؤشرات الاقتصادية على مدى تلك الفترة تبين تحسناً واضحاً في عدد كبير منها. فعلى سبيل المثال أظهر مؤشر الحركة الاقتصادية الذي يعده المصرف المركزي تحسناً ملموساً حيث ارتفع من ١٤٤,٦ في نهاية حزيران ٢٠٠٢ إلى ١٦٨,٦ في نهاية حزيران ٢٠٠٤.

كذلك فإن المؤشرات الاقتصادية الأخرى تبين عودة النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية بدءاً من حركة التصدير حيث سجلت الصادرات تحسناً بنسبة ٢٥٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٠٤. كما تحسنت حركة الاستيراد بنسبة ٣٢٪ في ذات الفترة. كما سجلت حركة مبالغ شيكات المقاصة زيادة هامة تعبر عن التحسن الجاري في حجم الحركة الاقتصادية. كذلك كانت الزيادة في حركة السياحة وتدفق السياح بعد انتهاء حرب العراق وأيضاً على صعيد غيرها من

المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى أنه يفترض بلبنان أن يحقق خلال العام ٢٠٠٤ نمو حقيقيا في حدود ٥٪ ذلك مما يمهد أيضاً وتدرجياً لاستعادة القطاع الخاص للمبادرة ويتيح له توفير فرص العمل الجديدة في الاقتصاد.

على هذا الأساس تبين المؤشرات المالية والنقدية أيضاً تقدماً على أكثر من صعيد. فالتدفقات المالية الناتجة عن مؤتمر باريس - ٢ وما تلاها والتي بلغت أكثر من عشرة مليارات دولار (أي حوالي ٥٦٪ من حجم الناتج المحلي) أسهمت في إعادة هيكلة الدين العام اللبناني حيث تحقق بنتيجة ذلك تقدم على أكثر من صعيد كان من أهمه:

١ - انتقال جزء من الدين العام لكي يصبح مربوطاً لآجال متوسطة وطويلة المدى وفي عهدة عدد من الدول الشقيقة والصديقة ولدى مصرف لبنان وصندوق الضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع والبالغ مجموعه حوالي سبعة مليارات دولار. ولقد كان من نتيجة ذلك إن انخفاض مجموع الدين العام الذي يعتبر ديناً بحيث أصبح بالتالي ضمن (Market Debt) لباقي الدائنين حدود ما نسبته ٦١٪ من مجموع الدين العام في نهاية آب ٢٠٠٤.

٢ - ازدياد معدل آماذ استحقاق ديون الدولة الخارجية بحوالي السنة لتصبح حوالي أربع سنوات (Average maturity) ونصف السنة.

٣ - انخفاض المعدل العام لكلفة الدين العام بما نسبته ٣,٨٢٪ في آخر آذار ٢٠٠٤ وذلك عما كان عليه قبل مؤتمر باريس - ٢. كما انه من المتوقع أن يستمر الانخفاض في هذه النسبة مع استحقاق السندات بالليرة اللبنانية التي تتقاضى ما يزيد عن ١٤٪ في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤.

٤ - تحسن أسعار الأوراق اللبنانية بشكل كبير بحيث أصبح المردود عليها مواكبا ومقاربا لما هي عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها يفوق قيمتها الاسمية.

٥ - انخفاض معدلات الفائدة الدائنة على سندات الخزينة لمدة سنتين من حوالي ١٧ - ١٨٪ في السوق الثانوية إلى ما دون ٧,٧٤٪ في السوق الأولية في آب ٢٠٠٤.

٦ - انخفاض كلفة عمليات التمويل الجديدة التي قامت بها وزارة المالية خلال الأشهر الثمانية الأولى التي تلت انعقاد المؤتمر إلى ما لا يزيد عن ٣٪ (الدول العربية والصديقة ٥٪، مصرف لبنان ٥٪ والمصارف صفر بالمائة) وهو ما انعكس إيجاباً على كلفة خدمة الدين العام خلال العام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن ينعكس إيجاباً أيضاً على كلفة خدمة الدين العام خلال العام ٢٠٠٥ وما بعدها.

- ٧ - بلغ الفائض في ميزان المدفوعات حتى نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ٣,٤ مليار دولار وذلك بالمقارنة مع عجز قدره ١,١٧ مليار دولار في ما خص العام ٢٠٠١ وفائض قدره ١,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٢ وكذلك فائضاً قدره ٥٧٨ مليون دولار حتى نهاية تموز ٢٠٠٤.
- ٨ - حققت الودائع في الجهاز المصرفي زيادةً قدرها ١٨,٢١٦ مليار ليرة ونسبتها ٢٩,٤٧٪ وذلك بين تموز ٢٠٠٢ وتموز ٢٠٠٤ أو بمعدل ١٢,٤٪ منذ تموز ٢٠٠٣ وبزيادة إجمالية قدرها ٨,٨٤٨ مليار ليرة أو ما يعادل زيادة وقدرها ٥,٩ مليار دولار وذلك خلال الفترة الممتدة من تموز ٢٠٠٣ وحتى تموز ٢٠٠٤.
- ٩ - انخفض معدل الدولار في الاقتصاد حيث أصبح ٦٧,٣٩٪ في تموز ٢٠٠٤ بعد أن كان قد بلغ ٧٣,٣٪ في تموز ٢٠٠٢ وذلك على الرغم من التدفقات الكبيرة بالعملات الأجنبية.
- ١٠ - تحسنت واردات الموازنة والخزينة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٠٤ بنسبة ١٤,٣٪ أو حوالي ٦٢٦ مليار ليرة لبنانية، وذلك بالمقارنة مع الواردات المحققة لذات الفترة من العام ٢٠٠٣، وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٢,١٪ تقريباً من حجم الناتج المحلي.
- ١١ - تراجعت نسبة الفوائد على الدين العام بمختلف فئاته وذلك بنتيجة التطورات الإيجابية الحاصلة عقب مؤتمر باريس - ٢ وبنتيجة الوسائل العديدة التي اعتمدتها وزارة المالية لتحسين مستوى إدارة الدين العام بهدف تخفيض كلفة خدمته وتقليص مخاطر إعادة تمويله. ولذلك فقد انخفضت بنية الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في الأشهر الثلاثة الأولى بعد مؤتمر باريس - ٢ (أي ما بين كانون الأول ٢٠٠٢، وشباط ٢٠٠٣). كما أنها عادت وسجلت انخفاضاً تدريجياً مرة أخرى عند إعادة فتح باب الإصدارات في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٣ وذلك بعد توقف عن إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية دام حوالي تسعة أشهر. ويتضح ذلك كما هو مبين في الجدول رقم أربعة أدناه:

جدول رقم - ٤ -

تطور العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية
قبل وبعد مؤتمر باريس (٢) وفي نهاية تموز ٢٠٠٤

في نهاية شهر تموز ٢٠٠٤	بعد مؤتمر باريس (٢) وخلال أشهر كانون الثاني وشباط ٢٠٠٣	قبل مؤتمر باريس (٢) في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٢ (*)	
٥,١٦٪	٦,٩٦٪	١١,١٨٪	سندات الخزينة لثلاثة أشهر
٦,٣٢٪	٨,١٨٪	١٢,١٢٪	سندات الخزينة لستة أشهر
٦,٦٨٪	٩,١٣٪	١٣,٤٣٪	سندات الخزينة لسنة
٧,٧٤٪	٩,٤١٪	١٤,٦٤	سندات الخزينة لستين
٨,٦٨٪	-	-	سندات الخزينة لثلاث سنوات

* المصدر: وزارة المالية.

١٢ - أما على صعيد تطور معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية، فقد انسحب التحسن في المركز الائتماني للدولة اللبنانية عقب انعقاد مؤتمر باريس - ٢ على مستوى معدلات الفوائد الفعلية مما أدى عملياً إلى تخفيضها وبالتالي إلى تحسن أسعار تلك السندات بشكل ملحوظ في السوق الثانوية. ونتيجةً لذلك أصبح المردود عليها مواكباً لما عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها في المحصلة يفوق قيمتها الاسمية.

ويبين الجدول التالي رقم خمسة أسعار بعض إصدارات سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي التي تستحق حتى العام ٢٠٠٩ ورصيد مبالغ تلك السندات والفوائد الاسمية عليها وأسعار تداولها في السوق الثانوية.

(*) كان معدل الفائدة على سندات الخزينة بالسوق الثانوية أعلى منه في السوق الأولية بعدة مئات من النقاط وصلت الى حدود تفوق ٥٧٥ نقطة (Basis points) وذلك في تشرين الأول ١٩٩٧ والتي انخفضت بعد ذلك. إلا أن الفائدة في السوق الثانوية عادت الى الارتفاع في نهاية العام ٢٠٠١ وخلال العام ٢٠٠٢ وذلك من خلال عمليات السواب (Swap) على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والتي فاق معدل العائد على تلك السندات ١٦٪ أي بزيادة ٢٠٠ نقطة في الحد الأدنى عما كان معمولاً به في السوق الأولية للسندات.

جداول رقم - ٥ -
أسعار بعض إصدارات سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية
ونسب العائد عليها كما هي في شهر حزيران ٢٠٠٤

العائد			السعر			تاريخ	الفائدة %	رصيد مبلغ الإصدار بالدولار الأميركي	تاريخ الإصدار
العائد المتوسطي السنوي	العائد السنوي عند المبيع	العائد السنوي عند الشراء	السعر المتوسطي	سعر المبيع	سعر الشراء	الاستحقاق			
% ٣,٠٢	% ٢,٩٥	% ٤,٨٩	١٠٢,٨	١٠٣,٣	١٠٢,٣	٢٠٠٤/١٢/١٤	٩,٥٠٠	٨٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/١٤
% ٤,٢٤	% ٣,٥٧	% ٤,٩١	١٠٤,٣	١٠٤,٨	١٠٣,٨	٢٠٠٥/٣/٠٥	١٠,٢٥٠	٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٢/٠٣/٠٥
% ٤,٣٩	% ٣,٧٢	% ٥,٠٦	١٠٥,٠	١٠٥,٨	١٠٤,٣	٢٠٠٥/٦/٣٠	٩,٣٧٥	٨٤٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠/٠٦/٣٠
% ٤,٧٥	% ٤,١٧	% ٥,٣٢	١٠٤,٨	١٠٥,٥	١٠٤,٠	٢٠٠٥/٠٩/٢١	٨,٧٥٠	٤١٦,٩٩٥,٠٠٠	١٩٩٨/٠٩/٢١
% ٦,١١	% ٥,٧٠	% ٦,٥٣	١٠٦,٥	١٠٧,٣	١٠٥,٨	٢٠٠٦/٠٤/٢٤	٩,٨٧٥	١,١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠١/٠٤/٢٣
% ٦,١٨	% ٥,٨٣	% ٦,٥٣	١٠٨,٥	١٠٩,٣	١٠٧,٨	٢٠٠٦/٠٨/٠٢	١٠,٥٠٠	٦٤٥,٥٧٣,٠٠٠	٢٠٠٢/٠٨/٠٢
% ٦,٦١	% ٦,٣٧	% ٦,٨٥	١٠٥,٥	١٠٦,٣	١٠٤,٨	٢٠٠٧/١٠/٣١	٨,٦٢٥	٣٦٨,٦٦٨,٠٠٠	١٩٩٧/١٠/٣١
% ٧,٢٢	% ٧,٠٢	% ٧,٤٢	١١٠,٣	١١١,٠	١٠٩,٥	٢٠٠٨/٠٨/٠٦	١٠,١٢٥	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠١/٠٨/٠٦
% ٧,٥٣	% ٧,٣٦	% ٧,٦٩	١١١,٨	١١٢,٥	١١١,٠	٢٠٠٩/١٠/٠٦	١٠,٢٥٠	٦٣٥,٥٠٠,٠٠٠	١٩٩٩/١٠/٠٦

* المصدر: مورغان ستانلي (Morgan Stanley)، ٧ حزيران ٢٠٠٤.

معالجة مسألة الدين العام:

يشكل تنامي حجم الدين العام وكلفة خدمته عائقاً أساسياً أمام النمو الاقتصادي وأمام التحسن في مستويات عيش اللبنانيين. لذلك، فقد سعت وزارة المالية على مدى الفترة السابقة إلى التحرك على مسارين:

المسار الأول: ويتركز في العمل على تحسين مستويات الأداء في المالية العامة بما يسهم في خفض مبالغ ونسب العجز في الموازنة وذلك ضمن الأطر والقيود التي تفرضها سياسات الإنفاق المعتمدة في قوانين الموازنة أو القوانين اللاحقة أو ما يقره مجلس الوزراء من إنفاق إضافي وكذلك ما أقرته القوانين المتعلقة بالإيرادات التي أجاز القانون جبايتها. كما سعت الوزارة إلى إدخال العديد من الإصلاحات التي جرى إقرارها وكان متاحاً إدخالها على أسلوب عمل وزارة المالية بما انعكس إيجاباً على مستويات الأداء في المالية العامة وعلى علاقة الوزارة مع المواطنين وبما أسهم في تحقيق زيادة متنامية في مجموع الواردات وبالتالي في الفائض الأولي في الموازنة.

المسار الثاني: ويتركز في العمل على تحسين مستويات إدارة الدين العام وذلك من خلال:

- أ. إطالة آمد استحقاقات الدين العام بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية بما أسهم في إراحة الخزينة من جهة، وإيجاد مزيج ملائم من الاستحقاقات وأدى بالتالي إلى تخفيض الكلفة الإجمالية للدين العام، وعزز من مستويات الثقة والنمو في الاقتصاد الوطني.
- ب. خفض معدل الكلفة الإجمالية لخدمة الدين العام والعمل على الحد من تناميها.
- ج. تحديث إدارة الدين العام وتطويرها وتطوير كفاءة العاملين فيها وكذلك تطوير الأسواق المالية ومن خلال بورصة بيروت.

لقد أمنت تلك المعالجات على مدى الفترة الماضية بعد مؤتمر باريس - ٢ استقراراً في الوضعين المالي والنقدي كما أمنت توزعاً معقولاً لاستحقاقات سندات الخزينة وذلك ضمن الظروف القائمة، كما أمنت كلفة مناسبة لخدمة الدين العام.

غير أنه لا بد من التأكيد هنا أن تلك المعالجات بما فيها عملية الاستبدال الأخيرة لسندات الخزينة بالدولار الأميركي التي تستحق في العام ٢٠٠٥ تظل غير كافية بسبب أنه لم تسبقها أو تواكبها الإصلاحات الهيكلية اللازمة لمعالجة التشوهات البنوية في الاقتصاد والاختلالات في المالية العامة والتدني في إنتاجية وأداء الإدارة العامة. كما لم يواكبها أيضاً الجهد اللازم لإزالة العقبات والاختناقات التي تلجم حركة الاقتصاد وتلجم معدلات النمو. كذلك ظلت غير كافية بسبب توقف الجهود في ما خص عمليات التخصيص والتسديد وهو ما حال دون البدء بإجراء معالجة جذرية وحقيقية لمشكلتي العجز في الموازنة والزيادة في الدين العام.

أ - سبل ووسائل المعالجة المعتمدة من قبل وزارة المالية في إدارة: الدين العام منذ نهاية العام

٢٠٠٣

اعتمدت الوزارة خطة متأنية عند استئناف إصدارات سندات الخزينة في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٣، ويمكن تلخيص أهم ما قامت به وزارة المالية من إجراءات على صعيد إدارة الدين العام بما يلي:

١ - تطويل آجال الدين بالليرات اللبنانية من خلال إطلاق سندات خزينة جديدة من فئة ثلاث سنوات، وهو ما أدى إلى إطالة باليرة اللبنانية. ولقد كانت بنية الدين العام (Yield Curve) هذه هي المرة الأولى التي تطلق فيها وزارة المالية سندات خزينة باليرة اللبنانية بهذه الآجال في السوق المحلية.

٢ - عمدت وزارة المالية، وبهدف تنشيط السوق الثانوية لسندات الخزينة باليرة اللبنانية إلى خفض وتيرة طرح سندات الخزينة باليرة اللبنانية من أسبوعية لكل فئة من السندات إلى نصف شهرية وذلك بهدف إيجاد إصدارات معيارية (Benchmarks) ولقد تم ذلك من ضمن سياسة واضحة. ومبرمجة لتحسين إدارة الدين العام، قصد منها أن تسهم في تحسين نسبة السيولة وفي تنشيط الأسواق المالية.

٣ - لقد انعكست تلك الإجراءات إيجاباً على حركة السوق ومستويات التعامل في سندات الخزينة ولاسيما لجهة خفض الرصين والهادئ لمعدلات الفوائد على سندات الخزينة باليرة اللبنانية وذلك بالمقارنة بما كانت عليه معدلات الفوائد قبل توقف الإصدارات في شهر شباط ٢٠٠٣. (راجع الجدول رقم ثلاثة في هذا التقرير).

٤ - على صعيد الدين العام الخارجي، فإن التطور الأبرز عبرت عنه خطة وزارة المالية الهادفة إلى إراحة الأسواق وتخفيض مخاطر إعادة التمويل في ظل ظروف سياسية متشنجة داخلياً وإقليمياً. وقد عمدت الوزارة إلى وضع برنامج مسبق لمجمل حاجات الخزينة المالية بالعملات الأجنبية لمجمل العام ٢٠٠٤ (Prefunding Strategy) بما يضمن قدرتها على التمويل وقد تقصدت وزارة المالية من ذلك أن ترسل إشارات إلى الأسواق المالية تمكّنها من تكوين انطباع جيد ويحقق اطمئناناً لديها بشأن قدرة المالية العامة والخزينة على الإحاطة بعوامل السوق والتأثير فيها إيجاباً وتعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

ب - الإجراءات المعتمدة في إدارة الدين العام خلال العام ٢٠٠٤

انسحبت النتائج الايجابية التي نجمت عن مؤتمر باريس - ٢ بشكل كبير على الأوضاع المالية

والنقدية، حيث شهدت السوق المالية ارتياعاً واستقراراً انخفضت بنتيجته معدلات الفائدة بشكل كبير. ومن أهم التطورات التي نجمت عن انعقاد ونجاح هذا المؤتمر ما حصل على صعيد إعادة هيكلة الدين العام والتي تحققت خلال العام ٢٠٠٤ والمبينة في ما يلي:

١ - تسديد ما يعادل ٥٥٥ مليون دولار أميركي والذي يمثل ما استحق من أصل سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobond) خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠٠٤. يضاف إلى ذلك المبالغ المستحقة من أصل القروض والفوائد المستحقة عليها وعلى سندات اليوروبوند بمبلغ يوازي حوالي ٧٠٠ مليون دولار أميركي.

٢ - نجحت الوزارة في إصدار سندات يوروبوند جديدة في أيار ٢٠٠٤ بمبلغ مليار دولار وبمبلغ ٢٢٥ مليون باليورو وبمعدلات فوائد متدنية مقارنة بما سبق حيث انخفض هامش الزيادة على معدلات الفائدة على سندات الخزينة الأميركية إلى معدل ٣٦٦ نقطة. وقد تم ذلك على الرغم من الاحتقان الذي ساد الأسواق المالية الدولية في تلك الفترة.

٣ - كذلك فقد أنجزت وزارة المالية عملية الاستبدال الناجحة خلال شهر آب ٢٠٠٤ لحوالي ٥٥٪ من قيمة السندات التي تستحق في العام ٢٠٠٥ من خلال إصدارين جديدين بقيمة ١٥٤٠ مليون دولار أميركي يستحقان في آذار عام ٢٠١٠ وأيلول عام ٢٠١٢ واللذان يشتملان على إصدار نقدي جديد بقيمة ٣٥٤ مليون دولار.

لقد حرصت وزارة المالية على أن تكون قيمة الإصدارات المذكورة أعلاه كافية لتسديد معظم مستحقات الخزينة بالعملة الأجنبية المترتبة خلال الفترة الممتدة بين حزيران ٢٠٠٤ ومطلع العام ٢٠٠٥.

الجدير بالذكر هنا أن هناك تدفقات مالية سنوية بالعملة الأجنبية بما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار أميركي تتحقق للخزينة ولمصرف لبنان من جراء تحويلات وزارة الاتصالات إلى الخزينة والتي تودعها في حسابها لدى مصرف لبنان وكذلك نتيجة تحويلات إدارة حصر التبغ والتبناك من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان.

من الجدير بالإشارة هنا أيضاً إلى أن وزارة المالية أنجزت وخلال السنوات العشر الماضية ما يزيد على ثلاثة وثلاثين^(*) إصداراً دولياً بلغ مجموعها ما يزيد عن ١٩,٥ مليار دولار. ولقد جاء هذان الإصداران الأخيران منسجمين مع ما قامت به الوزارة وعلى مدى السنوات العشر الماضية لجهة نجاحها في إتمام تلك الإصدارات وعلى درجة عالية من الكفاءة والمهنية والشفافية والإفصاح

(*) يتعدى عدد عمليات الإصدار الأربعين عملية وذلك نتيجة إعادة فتح بعض من تلك الإصدارات.

والتحفظ (Discretion) في آن معاً وبعيداً عن التسييس والتسريب. وقد مكّن ذلك الوزارة من أن تحوز على ثقة المؤسسات المالية المتخصصة التي تعاونت معها لإنجاز عمليات الإصدار وكذلك على ثقة مؤسسات التصنيف العالمية.

ونتيجةً لذلك كله، فقد تراجعت معدلاتُ الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية إلى مستويات تاريخية. وعلى سبيل المثال، انخفض معدل العائد (yield) على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من فئة السنتين من ١٤,٦٤٪ في تشرين الأول ٢٠٠٢ إلى ٧,٧٤٪ في نهاية تموز ٢٠٠٤ وهو ما يبيّن الجدول رقم أربعة المذكور أعلاه.

ج - تحديث إدارة الدين العام وتطوير الأسواق المالية:

أولت وزارة المالية موضوع تحديث إدارة الدين العام أهميةً كبرى وذلك من خلال جهد مبرمج لتحديث عمل دائرة إدارة الدين العام^(*).

وفي هذا السياق يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للأهداف التي اعتمدتها وزارة المالية في مجال إدارة الدين العام بما يلي:

١ - خفض كلفة خدمة الدين العام وتأمين حاجات الحكومة التمويلية بيسر ودون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة عمل الأسواق المالية اللبنانية.

٢ - خفض مخاطر تمركز الدين العام في فترات غير متباعدة والعمل على تطويل آمد استحقاقه وتخفيض معدلات الفائدة وتقليص مخاطر إعادة التمويل.

٣ - تعزيز أصول وسبل التعاون ما بين المشرفين على السياستين المالية والنقدية بحيث يتم تحديد أهداف ومجالات ووسائل عمل كل من السياستين المالية والنقدية بشكل مؤسساتي، والعمل على تحقيقهما بوضوح ومن خلال التنسيق الكامل في ما بينهما.

وفي هذا السياق، وضعت وزارة المالية برنامجاً متكاملاً لتحسين إدارة الدين العام وذلك بالتعاون مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وبالتنسيق الكامل مع مصرف لبنان. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير الإطار المؤسساتي لإدارة الدين العام وتحسين كفاءات العاملين فيها لإدارة المخاطر وكذلك تطوير سوق الدين العام في السوق المحلية. وفي هذا الصدد كثفت وزارة المالية جهودها؛ إذ قامت ومنذ حزيران ٢٠٠٣ وبالتعاون مع عدة بعثات

(*) راجع الملحق رقم ثلاثة المرفق والمنشور مع فذلكة موازنة - تقرير وزير المالية - عن العام ٢٠٠٤.

دولية بصياغة مسودة تقرير تقييمي حول إدارة الدين العام في لبنان والذي جرى على أساسه تطوير برنامج إصلاحي يمتد تنفيذه على مدى ثلاث سنوات. ووزارة المالية مستمرة في سعيها إلى تطبيق هذا البرنامج بالتعاون مع مصرف لبنان.

ويتضمن التقرير التقييمي لإدارة الدين العام النواحي الأساسية الأربع التالية:

- ١ - تعزيز مستويات الضبط والتحكم والإدارة الرشيدة للدين العام.
- ٢ - تطوير استراتيجية إدارة الدين العام وتحسين إدارة المخاطر.
- ٣ - التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية وبما في ذلك أيضاً تحسين عملية إدارة السيولة.
- ٤ - تعزيز القدرة الإدارية والتخطيطية الاستيعابية للإدارة المولجة بإدارة الدين العام.

وفي مجال آخر، ورغبةً منها في تطوير الأسواق المالية الداخلية وتفعيلها، فقد قامت وزارة المالية بإدراج سندات الخزينة بالعملات الأجنبية في بورصة بيروت في مطلع عام ٢٠٠٤. ومن المقدر أن يسهم هذا العمل في إيجاد سوق ثانوية للسندات الحكومية بالعملات الأجنبية مما يساعد على تطوير السوق وتوسيع رقعة المستثمرين. كذلك يهدف هذا الإجراء أيضاً إلى خفض العبء على ميزانيات المصارف وتحرير محافظها من جزء من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية بهدف تحفيزها وتمكينها من توظيف جزء هام من الموارد المتاحة لها في إقراض القطاع الخاص من جهة أولى وكذلك لتحقيق توزيع أفضل للمخاطر لديها من جهة ثانية بما يمكنها من الإعداد لالتزام التدريجي بالمعايير المصرفية الدولية (Basel II).

د - التطوير نحو المستقبل في إدارة الدين العام:

١ - سياسة مؤسسة إدارة الدين:

أ - يجري حالياً رفع مستوى وحدة إدارة الدين وإعطاؤها مسؤوليات ومهام واضحة حيث تقوم وزارة المالية حالياً بتأسيس البنية التحتية المؤسسية اللازمة لتحقيق إدارة فعالة للدين العام، ولكنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من المؤسسة (institutionalizing) وخلق أدوار ومسؤوليات جديدة middle and front offices functions.

وفي هذا الصدد تقترح وزارة المالية تحويل وحدة إدارة الدين العام إلى مديرية من ضمن مديرية المالية العامة تكون مزودة بالعناصر ذات الكفاءة لإدارة محفظة الدين العام بالشكل والمرونة التي تحتاجها محفظة كهذه. وعلى هذا الأساس فقد جرى تضمين المواد الإصلاحية المقترحة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ بنداً بإنشاء مديرية لإدارة الدين العام

ب - تأمين القابلية للتنبؤ (predictability) في تصميم وتوقيت وحجم برنامج الدين: نشر وتعميم (publicizing) سلة الآليات ومروحة آجال الاستحقاق، وجعل روزنامة الإصدارات نظامية (regularizing) بملاءمتها مع ما تقتضيه الحاجة، والإعلان المسبق عن حجم الإصدارات.

٢ - التغيرات في سوق الدين المحلي:

أ - بدء العمل بالإصدارات المعيارية (benchmark issues)

ب - تكيف وتطوير استراتيجية إدارة الدين وتطبيقها في سوق سندات الخزينة اللبنانية، من خلال اعتماد إستراتيجية ناشطة لإدارة الدين (Active Debt Management)

٣ - التكيف والتفاعل مع المتغيرات في سوق الدين بالعملات الأجنبية:

أ - التأكيد على أهمية الاستعمال الأفضل للموارد المالية المتاحة عبر القروض الميسرة الناتجة عن الاستدانة الرسمية الثنائية والمتعددة بما يخفض من الكلفة الإجمالية لتمويل الدين العام.

ب - القيام بإدارة ناشطة للدين العام والمطلوبات (Liability Management) من خلال تمكين مديرية الدين العام من التدخل الإيجابي في سوق سندات الخزينة بائعة أو شارية استناداً إلى معدلات السيولة المتوافرة لدى الخزينة وذلك بهدف تخفيض الكلفة الإجمالية للدين العام.

ج - استطلاع مجالات الاستعانة بمصادر تمويل وأسواق جديدة (مثل أدوات التمويل الإسلامي) بهدف توسعة قاعدة المستثمرين.

د - إطالة آماذ استحقاق الدين الخارجي من خلال إصدار أوراق مالية أطول أجلاً، وخاصة على صعيد إصدارات اليوروبوند.

الفصل الثالث

مشروع موازنة العام ٢٠٠٥

١ - التحديات والاستجابة من خلال الإصلاح:

يأتي مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ على خلفية ما تحقق خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤ من إنجازات وتطورات على الصعد الاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية بما في ذلك من تداعيات إقتصادية إيجابية أملتتها التطورات الحاصلة ما بعد أيلول ٢٠٠١. كذلك يأتي مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ في أعقاب التطورات والعقبات المستجدة على الصعد السياسية والتي تميزت باحتقانات وتجاذبات سياسية داخلية وفي المنطقة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك ومن جانب آخر فقد حصلت تطورات إيجابية في ما خص النمو الاقتصادي في البلاد تبينه المؤشرات الاقتصادية المختلفة والتي تشير إلى أن الاقتصاد الوطني يتجه إلى تحقيق معدل نمو حقيقي خلال العام ٢٠٠٤ بمعدل ٥٪. وهذا ما أشار إليه وأكدته أيضاً التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي وكذلك التقارير الأولية الذين التي أعدها خبراء مديرية الإحصاء المركزي في فرنسا (INSEE) يساعدون لبنان في تحديث إحصاءاته الوطنية.

إن نسبة النمو المتوقعة هذه تأتي في أعقاب معدلات نمو تراوحت بين ١,٥٪ وثلاثة بالمائة في الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣ وذلك بعد فترة من اللانمو أو النمو السلبي التي شهدتها لبنان في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ولقد أسهم في ذلك التحسن الحاصل في الحركة السياحية وفي موسم الاصطياف الممتاز والزيادة الملحوظة في الصادرات والتدفقات المالية الكبيرة التي حظي بها الاقتصاد والقطاع المصرفي في لبنان خلال السنتين الماضيتين ولاسيما في أعقاب ونتيجة لتداعيات مؤتمر باريس - ٢ الذي كان له إسهام كبير في تعزيز الثقة في الاقتصاد اللبناني وفي تحقيق تلك المعدلات الجيدة من النمو التي لم يشهدها لبنان منذ العام ١٩٩٨.

كذلك يأتي هذا المشروع على خلفية ما كان ينبغي على الحكومة أن تبادر إلى القيام به لجهة المسارعة إلى تبني الإصلاحات الهيكلية القانونية والاقتصادية والمالية والإدارية والتي كان من الممكن في ما لو اعتمدت مع إقرار موازنة العام ٢٠٠٣ في مجلس النواب، أن تسهم إسهاماً أكبر في تحسين الوضع الماكرو اقتصادي وأن ترفع من معدلات النمو الحقيقي وتجعلها قائمة على أسس مستدامة. كذلك كان بإمكان تلك الإصلاحات في ما لو اعتمدت أن تسهم إسهاماً أساسياً في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمالية العامة وتحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

المناطق اللبنانية كافة وتنسحب إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وعلى إنتاجية القطاع العام ومبادرات القطاع الخاص واستعداداته لإيجاد فرص العمل الجديدة وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية في البلاد.

إن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن حركة التطور والتطوير في البلاد تميزت خلال السنوات القليلة الماضية بدرجة غير مقبولة من التلكؤ والمراوحة والتراجع عن الاستمرار في الالتزام بسياسة الإصلاح التي كانت الحكومة اللبنانية وفي معرض إقرارها لمشروع موازنة العامة ٢٠٠٣ قد تبنت بعضاً منها. إلا أن التخلي عن ذلك أضاع على لبنان واللبنانيين فرصاً كان من الممكن انتهازها والبناء عليها، وحمل لبنان واقتصاده أكلافاً باهظة على أكثر من صعيد بما فيها ضياع للفرص الكبيرة التي عرضت، ولحسن الحظ ما تزال تلك الفرص تطرق باب لبنان مدفوعة بمستجدات إقليمية ودولية تفتح للبلاد نافذة واسعة من الأمل إذا أُحسن استخدامها.

على أنه وإن لم تتوافر الظروف والمناخات المحلية الملائمة في المرحلة الماضية لتبني التطوير والشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي استند وانطلق منها مؤتمر باريس - ٢ فإن الحاجة الآن وفي ضوء المتغيرات الحاصلة على كل الصعد السياسية والاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للمبادرة وبعزيمة وإصرار لتبني تلك الإصلاحات بما فيها العودة إلى مسار الخصخصة والتأكيد على ضرورة ترشيد الإنفاق والحد من الإنفاق من خارج الموازنة، وذلك لتحقيق الأهداف التي يجب الالتزام بها خلال المرحلة القادمة والتي تقتضيها الأوضاع المستجدة والتطورات المرتقبة. وبناءً عليه، فإنه يتوجب على لبنان التعامل مع هذه المستجدات ومعالجتها بما تقتضيه تلك المسائل والتحديات بدءاً من وضوح الرؤية ومن توافق داخلي بشأن المقاربات والوسائل اللازمة للمعالجة مروراً بالالتزام بتنفيذها كمجموعة مترابطة حتى تتحقق عملية الاختراق اللازمة لجملة المسائل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتعاني منها المالية العامة ويعاني منها اللبنانيون.

فما لا شك فيه أن المرحلة القادمة تستوجب بذل جهود مضاعفة من جهة أولى لتحقيق النمو والاستقرار المستدام في الاقتصاد الكلي وفي المالية العامة لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة ومعضلة الدين العام وتعزيز الاستقرار النقدي. ومن جهة أخرى فإن هناك ضرورة ماسة للعمل على تعزيز الثقة في مستقبل الاقتصاد اللبناني وجاذبيته بما يسمح بجلب الاستثمارات الخارجية، بما يمكن من إطلاق طاقات الاقتصاد الكامنة الذي يعمل حالياً بأقل من طاقته الإنتاجية في أغلب قطاعاته. ولتحقيق ذلك فإنه ينبغي إزالة العوائق والعقبات التي تحول دون الاستعمال الأمثل لموارد ومقدرات البلاد وإمكاناتها في كل من إدارات ومؤسسات القطاع العام وكذلك إزالة العقبات

والعراقيل من أمام مؤسسات القطاع الخاص ومبادراتها وبما يؤدي إلى تضافرٍ وتعاضد (Synergy) بين جهود القطاعين العام والخاص وبما يحقق من نسب نمو جيدة ومستدامة .

٢ - الأهداف الإصلاحية لمشروع موازنة العام ٢٠٠٥:

وعلى هذا الأساس ، فإن الأهداف الأساسية التي وضعتها وزارة المالية لمشروع موازنة العام ٢٠٠٥ تظل وبشكل عام منسجمة مع التوجهات التي جرى تحديدها في ورقة الإطار لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣ ولما جرى التطرق إليه في مشروع موازنة العام ٢٠٠٤ ، إلا أنها تتميز عنهما بكونها أشمل وأوسع لتناولها مواضيع إضافية وتتلخص بما يلي :

١ - أ - العمل من أجل الوصول إلى تحقيق معدلات أعلى ومستدامة من النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية .

ب - تحفيز التنمية في مختلف المناطق عن طريق معالجة قطاعية واقتصادية صحيحة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات التقليدية والمتطورة القائمة على المعارف الجديدة تبين مواطن الخلل الهيكلي والضعف الحقيقي فيها وتعيد بناء تلك القطاعات الاقتصادية على قواعد من الكفاءة والإنتاجية والجودة والتميز وتعزيز القدرة التنافسية لها ولمنتجاتها في السوقين الداخلي والخارجي .

وعلى هذا الأساس فإن موازنة العام ٢٠٠٥ واستناداً إلى توفر جميع العوامل المؤاتية لذلك بما فيها الالتزام بتبني وتنفيذ الإصلاحات القانونية والمالية والإدارية المحكى عنها في مشروع الموازنة هذه تنطلق من فرضية تحقيق نمو حقيقي في العام ٢٠٠٥ في حدود ٥٪ .

٢ - عدم المس بالتقديرات الاجتماعية التي تؤمنها الدولة للمواطنين والعمل على تعزيزها وضمن الإمكانيات المحدودة للخزينة وذلك بما يرفع عن كاهل فئات واسعة منهم أعباء الخدمات الاجتماعية التي هم بحاجة إليها . إن احترام هذه القاعدة تنطلق من الحاجة الماسة والتأكيد المستمر على ضرورة العمل على تحسين المردود (الجدوى) الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام من خلال إجراءات إدارية وتنظيمية تؤدي بالفعل إلى زيادة في ذلك المردود من دون زيادة في الإنفاق .

٣ - أ - الاعتراف بأن مشكلة الاختلالات في المالية العامة من عجز مستمر وتراكم للمديونية العامة لا تعالج فقط بالكلام عنها بل بالإدراك بدايةً بأن معالجتها تقتضي التبني الكامل للسياسات الملائمة واعتماد الإجراءات التي تؤدي فعلاً إلى خفض العجز في الموازنة عن طريق تحقيق النمو المستدام وخفض الإنفاق غير المجدي (الهدر الاقتصادي والهدر

المقنون) وزيادة الواردات وتحسين جبايتها من جميع المواطنين والمكلفين كل حسب اقتداره ونتائج أعماله أو مستويات استهلاكه.

ب - العمل بإقدام على معالجة مشكلة الاختلالات في المالية العامة والعودة إلى الالتزام وبحزم بمبدأ خفض العجز وزيادة حجم الفائض الأولي في الموازنة بشكل مستمر ومستدام.

ج - الاستمرار بسياسة تعزيز الاستقرار في معدلات الفائدة وبما يؤدي إلى تخفيض كلفة خدمة الدين العام وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الحقيقي.

٤ - اعتماد سياسة دينامية ومبادرة لمعالجة مشكلة الدين العام بما يؤدي إلى تحسين إدارته مدفوعاً إلى ذلك بالمزيد من الإصلاحات في مديرية المالية العامة بما في ذلك إنشاء مديرية حديثة متخصصة لإدارة الدين العام، تكون قادرة على اجتذاب عناصر متخصصة ذات كفاءة عالية لتتمكن هذه المديرية من إدارة الدين العام بطريقة مبادرة وفعالة. إن إنشاء هذه المديرية يسهم في احتواء مخاطر الدين العام وآثاره السلبية على المالية العامة وعلى الاقتصاد الوطني من خلال إطالة آمد استحقاق الدين وتخفيض كلفة تمويله ومخاطره الناشئة عن تقلب معدلات الفائدة وتمركز الاستحقاقات وتقلب أسعار العملات.

٥ - أ - المبادرة إلى إقرار إصلاحات هيكلية في المديرية العامة للمالية العامة وإعادة تنظيمها على قواعد حديثة على النسق الذي تعتمده وأثبتت جدواه تجارب عدد من الدول المتقدمة بما في ذلك المبادرة وسريعاً إلى إنشاء مديرية عامة للواردات.

ب - المبادرة بدياً وفي وزارة المالية بمديرياتها كافة إلى اعتماد نظام التدقيق الداخلي والعمل على تعيين مفوض مراقبة خارجي بما يؤكد على مدى التزام الوزارة في أعمالها بالقوانين والأنظمة النافذة، ومدى سلامة أنظمة الضبط الداخلي فيها وكيفية أدائها للمهام المنوطة بها، وبما يزيد من درجة الإفصاح في المالية العامة مما يعكس صدقية بياناتها المالية ويرسخ ثقة المواطن والمؤسسات المالية بها، على أن ينسحب هذا التدبير وتدرجياً على باقي الوزارات.

ج - تعزيز إمكانيات وزارة المالية وتمكينها من زيادة طاقتها الاستيعابية لتوسيع قاعدة المكلفين وانجاز عملية إقرار قانون جهاز الضريبة على القيمة المضافة ومن خلال تفعيل العمل في دائرة المكلفين الكبار ودائرة الرواتب والأجور وكذلك تمكين الوزارة من إنجاز التحضيرات والإعداد لإقرار والبدء بتنفيذ قانون الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان مما يسهم في تحقيق مستوى أفضل من العدالة الضريبية ويعزز من واردات الخزينة.

- ٦ - الاستمرار في جهود إصلاح بنية الاقتصاد اللبناني من خلال ترشيح وخفض حجم القطاع العام بكافة أسلاكه وتحسين فعاليته وأدائه والعودة إلى إحياء عمليات التخصيص للمرافق التي للاقتصاد وللمواطنين مصلحة في إيكال ملكيتها أو إدارتها وتشغيلها للقطاع الخاص مع العمل على تعزيز مسؤوليات الدولة الرقابية وتعزيز دورها الإشرافي والتنظيمي حمايةً لمصالح المواطنين ومنع الاحتكار في القطاعات التي يصار إلى تخصيصها.
- ٧ - أ - العودة إلى إعادة الاعتبار والثقة لجهود القطاع الخاص الوطني ودوره في شتى المجالات الإنتاجية بما في ذلك تمكينه من المشاركة في عمليات التخصيص لعدد من المرافق العامة.
- ب - إزالة العوائق من طريق نمو القطاع الخاص وإسهامه في الاقتصاد اللبناني بعيداً عن التشكيك فيه والتقييد غير المجدي لحركته.
- ج - العمل على تحفيز مبادرات القطاع الخاص وإعطاء الطمأنينة له لكي يتمكن من استعادة حيويته ويسهم في تعزيز النمو وإيجاد فرص العمل الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد ويحتاجها اللبنانيون.
- د - التأكيد على تعزيز القدرة الإنتاجية لمؤسسات القطاع الخاص والتحفيز على تحسين جودة منتجاته وخدماته وبالتالي تعزيز قدرته التنافسية الحقيقية في السوقين الداخلية والخارجية، ومساعدته على فتح أسواق لتصدير منتجاته وخدماته وكذلك العمل على مكافأة التميز لديه من خلال اعتماد الحوافز على سبيل المثال للمؤسسات التي تعتمد أنظمة ISO الدولية أو التي تحقق قدراً متزايداً من التصدير لمنتجاتها وخدماتها.
- ٨ - متابعة الجهود لتعزيز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها قادرة على الإسهام الجدي في تعزيز النمو وفي إيجاد فرص عمل جديدة، وقادرة أيضاً على التأقلم مع حاجات الاقتصاد للمبادرات الفردية. وعلى ذلك ينبغي العمل على تعزيز الخطوات الآيلة إلى تعزيز استفادة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الناشئة والقائمة في جميع المناطق اللبنانية من خدمات التدريب التقني والإداري والتسويقي والمعلوماتي والمعرفي والاستشاري وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية من أمامها وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية. كذلك وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجالات عملها وكذلك تمكينها من الاستفادة بفعالية أكبر من التسليفات الميسرة لآماد متوسطة وطويلة والتي تتيحها مؤسسة كفالات.
- ٩ - متابعة الجهود للتسهيل على المؤسسات الخاصة الجديدة والمؤلفة من مستثمرين لبنانيين أو غير لبنانيين للانضمام إلى قطاع الأعمال أو الانسحاب منه بأقل كلفة ممكنة Ease of Entry

and Ease of Exit دون تعقيدات بيروقراطية ودون تقييدات على سوق العمل او رفع غير مبرر لكلفة التوظيف أو التسريح تحد من مرونة الطلب على العمالة بما يؤدي إلى إحتجام أصحاب المبادرات الجديدة عن الاستثمار وبالتالي الامتناع عن إيجاد فرص العمل الجديدة .

١٠ - أ - المبادرة إلى إصلاح مؤسسات القطاع العام بما يؤدي إلى تحسين مستويات إداراتها الإنتاجية والإدارية والمالية والمحاسبية وتحسين مستويات إنتاجيتها بما يخفض من كلفتها وكلفة الخدمات التي تؤديها .

ب - إلزام المؤسسات العامة بسياسة معايير حسن الأداء والمحاسبة على أساس النتائج المحققة بداية في التعيين وفي الاستمرار في تسلم المسؤولية .

ج - إقرار تشركة (CORPORATIZATION) المؤسسات العامة العاملة في قطاعات خدمتية وإنتاجية، بما في ذلك المؤسسات المستردة وتحديداً مرفأ بيروت، وإهراءات القمح في مرفأ بيروت وكذلك إدارة حصر التبغ والتبناك ومصافي النفط في طرابلس والزهراني . يهدف هذا الإجراء إلى تسريع عملية إعادة هيكلة وإصلاح هذه المؤسسات .

انه من المفترض ان تسهم عملية التشركة هذه بإعطاء تلك المؤسسات المرونة اللازمة لتفعيل عملها ورفع مستوى أدائها وضبط عملياتها لتلائم وضعيتها القانونية مع المهام والخدمات التي تؤديها والدور المناط إليها اقتصادياً وخدمتياً، وكذلك لإعطائها القدرة على القيام بإجراءات إصلاحية جذرية تمكن من رفع مستوى إنتاجيتها وفعاليتها ومردوديتها وبما يسهم أيضاً في تأمين المستوى المطلوب من الاستقرار المالي لهذه المؤسسات ويرفد جهود الدولة في تعزيز المحاسبة على أساس المسؤولية .

١١ - أ - تحسين مردودية استعمال الموارد المتاحة في إدارات ومؤسسات القطاع العام بما يعالج مشكلتي الهدر الاقتصادي والهدر المقنون، ويرفع الكفاءة الإنتاجية والخدمتية في تلك الإدارات والمؤسسات، ويعزز المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام .

ب - إعادة الاعتبار ومن خلال الممارسة وليس من خلال الكلام للكفاءة ولمستوى الأداء في شتى إدارات ومؤسسات الدولة توصلأ إلى اعتماد موازنات الأداء بما يعني الالتزام الفعلي لمجلس الوزراء والوزارات المعنية بأن الاستمرار في إيكال أي مسؤولية معينة لأي جهة أو طرف أو مسؤول في تلك الإدارات والمؤسسات رهن بتحقيق الأهداف الموضوعة وبمستوى ونوعية وجودة الأداء المحقق على شتى مراتب المسؤولية وليس على أساس الانتماء المناطقية أو الطائفية أو المذهبية .

١٢ - أ - السعي لتحقيق المزيد من التلاؤم مع حركة الاقتصادين العربي والعالمي بالانفتاح وإزالة الحواجز والعوائق التي تعيق حركة ودينامية الاقتصاد اللبناني .

ب - تفعيل الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الشركاء التجاريين الدوليين بما يمكن الاقتصاد اللبناني ومؤسساته الإنتاجية من التلاؤم مع الوسائل الحديثة للإنتاج والتسويق ومع معايير الجودة والكلفة التي تمكن من التنافس في السوقين الداخلية والخارجية .

ج - العمل على ما يمكن لبنان من العودة، ليكون نقطة جذب للاستثمار في شتى القطاعات الإنتاجية ولاسيما في قطاع الخدمات التي تعتمد على المعارف والمهارات والتقدم التكنولوجي الحديث .

١٣ - الإدراك لضرورة العودة إلى الاحترام الفعلي وليس الكلامي لما أكدت وانطلقت منه مبادرة مؤتمر باريس - ٢ وذلك للتأكيد مرة أخرى على احترام الصديقة الدولية للحكومة اللبنانية وصديقة لبنان في تعامله مع أشقائه وأصدقائه والمؤسسات الدولية، بما يعني ذلك من إلتزام كامل بجميع ما انطوت عليه ورقة ومقررات مؤتمر باريس - ٢ .

١٤ - العودة إلى التأكيد على أن الإدارة بشتى أسلاكها هي أداة لخدمة المواطنين والاقتصاد . وبالتالي فإنه ينبغي التوصل إلى الاتفاق والتوافق على وضع عقد جديد بين الدولة والإدارة بشتى أسلاكها ومع المواطنين . إن الهدف من هذا العقد الجديد هو ربط أي مكسب أو منفعة إضافية للإدارة بشتى أسلاكها بضرورة :

أولاً: أن تكون ناتجة عن محصلة لمنفعة إضافية يحصل عليها المواطنون أو بكونها تعزز دور الدولة لما فيه منفعة الاقتصاد والمواطنين .

وثانياً: أن تكون الموارد المالية اللازمة لتمويل ذلك الانفاق الإضافي متوفرة وليس من خلال تحقيق عجز إضافي أو زيادة في الدين العام .

إن تطبيق هذه المبادئ الأساسية يفترض أيضاً العمل على تحديث الإدارة وتعزيز كفاءاتها ومهاراتها وإنتاجيتها وزيادة درجة الإفصاح عن أعمالها وعملياتها بما يسهم في تفعيل المحاسبة على أساس الأداء لديها .

١٥ - أ - العمل على وضع حد جازم وحاسم للإنفاق من خارج الموازنة . وذلك يعني من جهة أولى إدخال تعديلات تشريعية تحد من الموافقة على إحداث نفقات جديدة دون تدبير التمويل الملائم والكافي لها . أما من جهة ثانية فإنه ينبغي التوقف وبشكل نهائي عن إقرار مشاريع قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتؤدي في المحصلة إلى

زيادة العجز في الخزينة وبما يخفض من حجم الفائض الأولي . هذا يعني العودة إلى اعتماد قاعدة «لا إنفاق إضافي من دون تدبير الموارد المالية الملائمة بحجمها وطبيعتها لتمويل ذلك الإنفاق» .

ب - التوقف وبشكل نهائي عن منح سلف خزينة إلا في الحالات التي تثبت السوابق والشواهد قدرة المؤسسة على تسديدها بالكامل في المهلة المحددة .

ج - العمل على إيجاد الحل الشامل والنهائي والجازم لمؤسسة كهرباء لبنان التي أصبحت تشكل عنواناً أساسياً من عناوين الإصلاح . إن المبالغ الكبيرة التي اضطرت الخزينة إلى دفعها لمؤسسة كهرباء لبنان أو عنها على مدى جميع السنوات الماضية مع كلفة فوائدها والتي بلغت أكثر من ٩,٢ مليار دولار^(*) أدت إلى نتائج سلبية كارثية على الصعد المالية والاقتصادية من خلال الزيادة الكبيرة التي تتسبب بها في العجز وزيادة حجم الدين العام وكلفة خدمته .

تجدر الإشارة هنا إلى انه وبالإضافة إلى مجموع تلك السلفات الممنوحة الى مؤسسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة تلك الديون ، فإن رصيد القروض الأجنبية والمحلية التي لم تستحق بعد على المؤسسة والمتأتية عن كلفة الإنشاء والتجهيز وثمان المشتقات النفطية واستمرار الطاقة بلغ حتى ٢٠٠٤/٧/٣١ حوالي ٩٨٤ مليون دولار أميركي . هذه المبالغ سوف تضطر وزارة المالية إلى تسديدها في تواريخ استحقاقاتها مع ما يترتب عليها من فوائد ومصاريف أخرى . وبذلك يكون مجموع المبالغ المسلفة إلى المؤسسة مضافاً إليها كلفتها ورصيد القروض المتوجبة وغير المستحقة أكثر من عشرة مليارات دولار أميركي وهو ما يعادل ٢٩٪ من مجموع الدين العام بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ .

هذا يعني ان السلف الممنوحة إلى مؤسسة كهرباء لبنان والدين المتوجب في نهاية عام ١٩٩٢ مع كلفة خدمتهما وحتى منتصف العام ٢٠٠٤ تشكلان حوالي ٦٩٪ من مجموع رصيد الدين العام بهذا التاريخ .

(*) شكلت مؤسسة كهرباء لبنان على مدى السنوات الماضية مصدر استنزاف أساسي للخزينة . ولم يقتصر ذلك على قيام الخزينة بتسديد الديون المتأتية عن كلفة إعادة التجهيز بل تعدتها إلى الإسهام الكبير في كلفة التشغيل ودفع جزء من كلفة المحروقات لديها ، حيث بلغت المبالغ التي سلفتها الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٢,٧ مليار دولار أميركي ، بينما بلغت كلفة تمويل تلك السلفات على مدى السنوات الماضية حوالي ٦,٥ مليار دولار أميركي . ذلك مما يجعل مجموع رصيد تلك السلفات مضافاً إليها كلفتها حسب المعدلات التي كانت تدفعها الخزينة على اقتراضها من الأسواق المحلية والعالمية تصل إلى حوالي ٩,٢ مليار دولار أميركي وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ وهو ما يعادل ما نسبته ٢٧٪ من مجموع الدين العام المتوجب حتى نهاية تموز من العام ٢٠٠٤ .

١٦ - التوصل إلى حل نهائي وشامل للمبالغ المرصودة لمعالجة مسألة صندوق المهجرين ومجلس الجنوب بحيث يتم التوصل وبشكل نهائي إلى إقفال كامل للصندوق والمجلس مع نهاية العام ٢٠٠٥^(*). تجدر الإشارة إلى أن مجموع المبالغ المدفوعة وحتى منتصف أيلول من العام ٢٠٠٤ بلغت ١٧٠٦ مليار ليرة لصندوق المهجرين ومبلغ ١٢٨٩ مليار ليرة لمجلس الجنوب.

١٧ - أ - متابعة الجهود لتنظيم دائرة التقاعد لضبط الإنفاق في هذا السبيل بعد أن أصبح هذا الإنفاق يمثل ما يعادل أكثر من ١٩٪ من مجموع الإنفاق، باستثناء خدمة الدين العام وحوالي ٤١٪ من مجموع بنود الإنفاق على الرواتب والأجور الملحوظة في الموازنة وهي نسب مرتفعة بكافة المعايير العالمية المعتمدة.

ب - البدء بإصلاح نظام التقاعد من خلال الالتزام بتطبيق المادة المقترحة من ضمن المواد الإصلاحية الواردة في مشروع الموازنة لجهة التحول إلى نظام التعاقد بدلاً من النظام الحالي في التوظيف وبالتالي التحول تدريجياً من نظام التقاعد وتعويض الصرف الحالي إلى نظام الشيخوخة الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً وذلك مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة من قبل العاملين حالياً في الإدارة.

إن اعتماد هذه الخطوة الهامة والأساسية في طبيعة عمل القطاع العام تحمل معها الكثير من الإيجابيات على صعيد تعزيز الإنتاجية فضلاً عن كونها تحد من المخاطر التي يحملها

(*) يبين الجدولان رقم واحد واثنين المرفقان في ما خص صندوق المهجرين ومجلس الجنوب أن المبالغ المصروفة خلال السنوات ١٩٩٣ وحتى منتصف أيلول من العام ٢٠٠٤ قد بلغت على التوالي ١٧٠٦ مليار ليرة للمهجرين و١٢٨٩ مليار ليرة لمجلس الجنوب كما يتبين أيضاً أن رصيد المبالغ غير المدفوعة والتي كانت قد رصدت سابقاً تبلغ لدى كل من الصندوق ومجلس الجنوب على الشكل التالي:

مجلس الجنوب ٣٩,٢٥٠ مليار ليرة

صندوق المهجرين ١٦٤,٥٣٥ مليار ليرة

يضاف إلى هذين المبلغين المبلغ الذي يفرضه القانون رقم ٣٦٢ تاريخ ١٦/٨/٢٠٠١ وذلك بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار موزعاً على الشكل التالي ٢٠٠ مليون دولار لمجلس الجنوب و٣٠٠ مليون دولار لصندوق المهجرين. إن هذه المبالغ وبرأي وزارة المالية لن تتمكن وليس في قدرة الخزينة على تليتها وهي تنوء أصلاً بما يترتب عليها في هذا الصدد ما لم يجر توافق على إجراء تخفيض في بنود أخرى وفي ذلك صعوبة إن لم تكن استحالة. ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى إعادة ترتيب الأمور بحيث يصار إلى الالتزام بالمبلغ الذي تقترحه وزارة المالية لكل من الصندوق ومجلس الجنوب والذي يحدد مسار عملهما خلال العام ٢٠٠٥ وضمن الإمكانيات المتاحة.

وعلى هذا الأساس فإن وزارة المالية تقترح إلغاء مشروع القانون البالغة قيمته ٥٠٠ مليون دولار واستبداله بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار يوزع على الصندوق والمجلس بذات النسب بحيث تصرف هذه المبالغ في العام ٢٠٠٥ ويقفل كل من الصندوق والمجلس مع نهاية العام ٢٠٠٥ وبشكل نهائي.

الاستمرار في النظام الحالي للتقاعد وتعويض الصرف ولاسيما في ضوء الأعباء الكبيرة التي سوف يشكلها النظام الحالي بنتيجة المتغيرات الديمغرافية التي سيشهدها لبنان خلال السنوات القليلة القادمة .

١٨ - الإسراع في إقرار مشاريع القوانين المالية العالقة في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء والمتعلقة بالمشاريع التالية :

- ١ - مشروع قانون تنظيم جهاز الضريبة على القيمة المضافة .
- ٢ - مشروع قانون تعديل قانون المحاسبة العمومية .
- ٣ - مشروع قانون تنظيم ديوان المحاسبة .
- ٤ - مشروع قانون متعلق بهيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية .
- ٥ - مشروع قانون تسنيد الموجودات .
- ٦ - مشروع قانون تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٤٦ (نظام شركات «الأوف شور»).
- ١٩ - متابعة العمل على تفعيل السوق المالية :

لقد عمدت وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٤ إلى تفعيل عمل الأسواق المالية وبورصة بيروت عبر إدراج عشرة إصدارات لسندات خزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على لائحة بورصة بيروت . كما أنه وبتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٤ تمت الموافقة بموجب قرار مجلس الوزراء على مرسوم يرمي إلى تعديل المادة ٢٠١ من النظام الداخلي لبورصة بيروت، لكي تتمكن البورصة من تخفيض أو إلغاء العمولات عن عمليات الشراء و/أو البيع التي تجري في البورصة على سندات الخزينة الصادرة عن الدولة اللبنانية بالليرة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية، أو على أية صكوك مالية أخرى تصدرها أو تكفلها الدولة اللبنانية . كما عمدت وزارة المالية الى إشراك بورصة بيروت في تنفيذ عملية استبدال سندات اليوروبند الأخيرة .

تجدر الإشارة إلى أنه وفي هذا السياق فقد حصلت وزارة المالية على مساعدة تقنية بغية تفعيل السلطة الإشرافية والتنظيمية لأسواق رأس المال في لبنان واستكمال الأطر القانونية للعمليات المالية بما يساهم في تطوير السوق المالية وتعزيز رقابة وحوكمة الأسواق المالية مما يؤمن مستوى أعلى من الثقة والشفافية . وإن وزارة المالية عازمة في ضوء نتائج هذه الدراسة على اقتراح مشاريع التعديلات القانونية اللازمة بما في ذلك اقتراح إنشاء سوق إقليمية في بيروت لسندات الدين بغية المساهمة في تفعيل الأسواق المالية في لبنان وجعله كمركز إقليمي للتداول بالأوراق المالية (Fixed Income Securities) .

٢٠ - التأكيد على سياسة الانضباط المالي عبر إدخال تشريعات جديدة تحدد المعايير المالية الواجب التقيد والالتزام بها من قبل الوزارات والمؤسسات في ما خص القوانين المالية والأصول المرعية الإجراء وفي مقدمها قانون المحاسبة العمومية بحيث لا يجري التخطي على حدود الموازنات الموضوعة مهما كانت الأسباب وهي التجاوزات التي عانت منها خزينة الدولة على مدى سنوات طويلة.

٢١ - تطوير نظام الموازنة وأساليب إدارة الإنفاق بما يعزز المحاسبة على أساس ربط الإنفاق بالنتائج المحققة في عملية الإنفاق ويؤسس لنظام جديد لإدارة الإنفاق العام باعتماد موازنات الأداء والبرامج.

٢٢ - إعادة النظر وبشكل موضوعي وبعيد عن التسييس في سياسة دعم القطاعات الإنتاجية بحيث تعود عملية الدعم لتصبح مرتبطة بأهداف اقتصادية واجتماعية ولفترات محددة بحيث يصار إلى التمهيد إلى التخلي عنها عقب ذلك بما يجعل القطاعات الإنتاجية المدعومة قادرة على العمل دون دعم ويزيل الأعباء الكبيرة عن كاهل الخزينة وكاهل الاقتصاد.

٢٣ - العودة إلى اعتماد نظام حساب الخزينة الموحد Single Treasury Account كما هو مقترح من ضمن المواد الإصلاحية الواردة في مشروع هذه الموازنة. إن العودة إلى اعتماد نظام حساب الخزينة الموحد يتلاءم مع ما تعتمده الغالبية الساحقة من وزارات المالية في العالم ويتلاءم أيضاً مع النصائح التي تقدمها المؤسسات الدولية في هذا الصدد. إن العودة إلى اعتماد ذلك النظام يساعد على تأمين السيولة الضرورية لتمويل حاجات الخزينة المالية بما يجنبها حصول تأخير في مدفوعات الخزينة وبتيح لها استعمال الموارد المالية المتوافرة وتفعيلها بما يمكن الخزينة من إدارة سيولتها بشكل أفضل Avoiding Idle Cash Balances وكذلك إدارة حاجاتها المالية للاقتراض لكي تتناغم مع احتياجاتها ومع مجمل التدفقات المالية المرتقبة.

إن النجاح في هذا المضمار يسهم في تحقيق وفورات مالية وفي تخفيض كلفة خدمة الدين العام ويمكن الخزينة من استعمال السيولة المتوفرة في إعادة شراء أدوات مالية صادرة عن الخزينة اللبنانية لفترات قصيرة أو متوسطة المدى بما ينعكس إيجاباً على الخزينة وعلى كلفة خدمة الدين العام.

ما من شك في أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تنقية الأجواء السياسية وتوفير المناخات الملائمة لتعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها والالتزام بأحكام القانون والعودة إلى الاحترام الفعلي وليس الكلامي للمؤسسات الدستورية وللنانون وللاستقلالية القضاء وبعيداً عن التدخلات السياسية.

كذلك فإن تحقيق هذه الأهداف يستوجب فتح باب الحوار والنقاش البناء حول القضايا الوطنية الكبرى بما فيها القضايا الاقتصادية والمالية، بما يؤمن الاستقرار الداخلي والتماسك الوطني الذي يعتبر حجر الزاوية في معالجة المشاكل المالية والاقتصادية الأساسية.

إن الالتزام بهذه المبادئ الأساسية يشكل أحد أهم معالم ومؤشرات الثقة والاطمئنان إلى المستقبل التي يعتمد عليها المستثمرون ومؤسسات القطاع الخاص والمواطنون في تحديد مستقبل استثماراتهم. والمأمول من وراء ذلك استعادة المواطنين وبشكل تدريجي للثقة في الدولة وسياساتها وإجراءاتها بعيداً عن التشكيك والتسييس وبما في ذلك التشجيع على إيجاد آليات تعزز الحوار وتتغزز من خلالها المحاسبة الحقيقية على أساس الأداء.

٣ - المقاربة التي اعتمدتها وزارة المالية لمعالجة الإشكالية الأساسية التي تعاني منها الموازنات العامة:

على قاعدة تلك المعطيات والأسس والفرضيات جرى البدء بإعداد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ والعمل على إيجاد الوسائل التي تعالج المشكلة الأساسية التي تعاني منها الموازنات العامة للدولة اللبنانية.

أ - إن نظرة سريعة على هيكلية الموازنة العامة للدولة اللبنانية وتنفيذها على مدى السنوات العشر الماضية (راجع الجدول رقم ستة) تبين وبوضوح بأن البند الإنفاقي الأول والأكبر في جميع الموازنات اللبنانية على مدى السنوات الماضية كان وما يزال يتمثل بالمبالغ المخصصة لخدمة الدين العام وبالتالي استمرار تصاعد حجم الدين العام.

ويتبين من ذلك أن نسبة خدمة الدين العام إلى مجموع الإنفاق المحقق باستثناء خدمة الدين العام تراوحت ما بين ٣٥٪ في العام ١٩٩٣ لتصل إلى حوالي ٩٤٪ من مجموع الإنفاق باستثناء خدمة الدين العام في العام ٢٠٠١ ثم لتتخفض بشكل تدريجي بعدها نتيجة تداعيات مؤتمر باريس - ٢ إلى حوالي ٨٥٪ في العام ٢٠٠٣. أما نسبة خدمة الدين العام إلى مجموع الواردات، فقد تراوحت ما بين ٤٢٪ في العام ١٩٩٣ لتصل بعدها إلى ٩٣٪ في العام ٢٠٠١ لتتخفض بعدها لتصل إلى ٧٣٪ في نهاية العام ٢٠٠٣ وذلك بسبب التحسن في إجمالي الواردات وبسبب تداعيات مؤتمر باريس - ٢.

ما من شك في أن هذه النسب المرتفعة واستمرارها لا يساعد على الإطلاق في إيجاد الحلول الناجعة لمشكلتي العجز والدين العام بما يعني من ضرورة المسارعة على اعتماد السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى الإسهام في خفض كلفة خدمة الدين العام.

لقد أدت الجهود المبذولة على مدى السنوات الماضية وكذلك ما تمخّض عنه مؤتمر باريس - ٢ إلى تحقيق بداية معالجة هامة وان ظلت جزئية لهذه المشكلة . وقد تمثل ذلك في ما تم اتخاذه من الإجراءات الإصلاحية لخفض الإنفاق وزيادة الواردات والتي كان من أهمها زيادة المبالغ المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة . ولكنه وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت تلك الإجراءات على أهميتها معالجات دون المستوى المطلوب بسبب التوقف عن متابعة العملية الإصلاحية . ذلك مما جعل كلفة خدمة الدين العام بالمقارنة مع مجموع الإنفاق ومجموع الواردات ومجموع العجز المحقق تتموضع عند حدود مرتفعة لا يستطيع الاقتصاد ولا المالية العامة تحملها .

جدول رقم - ٦ -

مجموع إجمالي الإيرادات والنفقات والعجوزات المحققة ومبالغ ونسب خدمة الدين العام الى مجموع إجمالي الواردات وإجمالي الإنفاق ومجموع العجز على مدى السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ (المبالغ بالليارات اللبنانية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٦,٦٥٤	٥,٨٣٠	٤,٦٤٩	٤,٧٦٩	٤,٨٧٣	٤,٤٤٩	٣,٧٥٣	٣,٥٣٣	٣,٠٢٣	٢,٢٤١	١,٨٥٥	مجموع إجمالي الواردات المحققة
١٠,٥٩٢	١٠,١٣٩	٨,٨٧٩	١٠,٦٢٢	٨,٤٥٥	٧,٩٠٦	٩,١٦٢	٧,٢٢٥	٥,٨٥٦	٥,٢٠٤	٣,٠١٧	إجمالي الإنفاق المحقق مع خدمة الدين العام
٤,٨٧٤	٤,٦٢٢	٤,٣١٢	٤,١٩٧	٣,٦٢٤	٣,٣٥٢	٣,٣٧٨	٢,٦٥٣	١,٨٧٥	١,٤٨٨	٧٨٤	مجموع خدمة الدين العام
٥,٧١٨	٥,٥١٧	٤,٥٦٧	٦,٤٢٥	٤,٨٣١	٤,٥٥٤	٥,٧٨٤	٤,٥٧٢	٣,٩٨١	٣,٧١٦	٢,٣٣٣	مجموع الإنفاق المحقق بدون خدمة الدين العام
- ٣,٩٣٨	- ٤,٣٠٩	- ٤,٢٣٠	- ٥,٨٥٣	- ٣,٥٨٢	- ٣,٤٥٧	- ٥,٤٠٩	- ٣,٦٩٢	- ٢,٨٢٣	- ٢,٩٦٣	- ١,١٦٢	العجز السنوي المحقق
٩٣٦	٣١٣	٨٢	- ١,٦٥٦	٤٢	- ١٠٥	- ٢,٠٣١	- ١,٠٣٩	- ٩٤٨	- ١,٤٧٥	- ٣٧٨	العجز أو الفائض الأولي السنوي المحقق
٪٧٣	٪٧٩	٪٩٣	٪٨٨	٪٧٤	٪٧٥	٪٩٠	٪٧٥	٪٦٢	٪٦٦	٪٤٢	نسبة خدمة الدين العام الى إجمالي الواردات
٪٤٦	٪٤٦	٪٤٩	٪٤٠	٪٤٣	٪٤٢	٪٣٧	٪٣٧	٪٣٢	٪٢٩	٪٢٦	نسبة خدمة الدين العام الى إجمالي الإنفاق مع خدمة الدين العام
٪٨٥	٪٨٤	٪٩٤	٪٦٥	٪٧٥	٪٧٤	٪٥٨	٪٥٨	٪٤٧	٪٤٠	٪٣٥	نسبة خدمة الدين العام الى إجمالي الإنفاق بدون خدمة الدين العام
٪- ١٢٣,٨	٪- ١٠٧,٣	٪- ١٠١,٩	٪- ٧١,٧	٪- ١٠١,٢	٪- ٩٧,٠	٪- ٦٢,٥	٪- ٧١,٩	٪- ٦٦,٤	٪- ٥٠,٢	٪- ٦٧,٥	نسبة خدمة الدين العام الى مجموع العجز المحقق

* المصدر: وزارة المالية.

٤ - تطور معدلات الفوائد وتطور كلفة خدمة الدين العام:

وفي دراسة تحليلية لموضوع تطور معدلات الفوائد وتطور كلفة خدمة الدين العام يتبين أن المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام كانت وعلى مدى السنوات العشر الماضية تتقلب بفعل عدة عوامل تتضافر في ما بينها لتؤدي في محصلة الأمر إلى استمرار زيادة خدمة الدين العام باستثناء ما حصل في العام ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٤ بنتيجة تداعيات مؤتمر باريس - ٢. تلك التقلبات كانت تأتي انعكاساً لجملة من العوامل كان من أبرزها:

أ - الزيادة المحققة والمستمرة في حجم الدين العام والتي كانت تتنامى بوتيرة أسرع من معدلات النمو السنوي للاقتصاد والنتيجة عن العجوزات الكبيرة المحققة في الموازنة العامة وفي حساب الخزينة.

ب - معدلات الفوائد السائدة محلياً ودولياً والتي تتأثر وتتحدد في لبنان على أساس عدة عوامل من أهمها:

١ - حجم الدين العام ونسبة نموه بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي ونسب النمو المحققة فيه.

٢ - التقلبات السياسية الناتجة عن الاحتقانات الداخلية والاعتداءات الإسرائيلية وتطور الأوضاع الإقليمية والدولية.

٣ - وضعية ميزان المدفوعات والنمو في حجم الكتلة النقدية ومدى قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها المالية المستقبلية.

٤ - حجم العجوزات المحققة والمرتبقة في حساب الموازنة والخزينة والقدرة على تحقيق زيادة مستمرة في حجم الفائض الأولي.

٥ - مقدار الجدية التي توليها الحكومة ومجلس النواب للسير قدماً في تبني الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية الهيكلية، ومدى الرغبة في إطلاق عمليات التخصيص ومعالجة مسألة ترشيد الإنفاق وإلغاء غير الضروري وغير المبرر منه وترشيق حجم الدولة وزيادة إنتاجيتها وزيادة مواردها بما يضع المالية العامة على الطريق الصحيح المؤدي إلى معالجة الاختلالات الحاصلة فيها.

يتبين مما تقدم أيضاً بأن كلّ تخفيض في كلفة خدمة الدين العام ناتج عن انخفاض معدلات الفوائد انعكس إيجاباً على كلّ المستويات الاقتصادية والمالية في القطاعين العام والخاص وكذلك على مستويات الثقة في مستقبل الاقتصاد اللبناني وكذلك على حجم الاختلالات في المالية العامة من خلال خفض كلفة خدمة الدين العام.

لكن التقدم على هذا الصعيد وكما أثبتت التجربة في مؤتمر باريس - ٢ ولاسيما ما حصل لجهة تخفيض معدل الفائدة تستدعي القيام بإجراءاتٍ جديّةٍ وجذرية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي توخاها المشاركون في مؤتمر باريس - ٢ وطالب ويطلب بها اللبنانيون. تلك الإجراءات هي التي تمكن الاقتصاد الوطني ومؤسساته في القطاعين العام والخاص من العمل بكفاءة أفضل وإنتاجية أعلى وبما يستطيع الاقتصاد معها من التكيف مع المتغيرات الحاصلة في لبنان والمنطقة على أكثر من صعيد. كذلك فإنها تمكن الاقتصاد أيضاً من الاستفادة من الفرص المستجدة المتاحة والتي تحققت في ما خص لبنان من خلال حقيقةٍ تعبّر عنها عبارة: «العرب يعيدون اكتشاف لبنان». ذلك مما يجعل من الممكن التقدم على صعيد الالتزام بتخفيضٍ متدرجٍ للعجز في الموازنة وبتحسين مستمر في مستوى الأداء الاقتصادي.

إن الاستفادة الحقيقية من هذه الفرص المستجدة تقضي وحتماً العودة إلى تبني سياسة الانضباط المالي وترجمة ذلك من خلال برنامج زمني يتم خلاله السير على المسار الصحيح الموصول إلى تحقيق زيادات متنامية على صعيد الفائض الأولي في الموازنة ومن ثم تخفيض العجز العام توصلاً إلى تصحيح وضع المالية العامة بشكل حقيقي ومستدام.

٥ - المؤشرات والمعايير المعتمدة في المباحثات مع المؤسسات المالية الدولية:

انطلاقاً مما تقدم واستناداً إلى المباحثات الجارية مع بعثات صندوق النقد الدولي في ما خص التطورات الاقتصادية والمالية الكلية Economic Framework Macro وعلى قاعدة وجوب التقيد بتحقيق هدف تخفيض وتيرة نمو الدين العام كنسبة من الناتج المحلي من ١٦٧٪ في العام ٢٠٠٤ (متوقع) إلى ١٦٣٪ في العام ٢٠٠٥ و ١٥١٪ في العام ٢٠٠٦، فإن التقديرات الدنيا لصندوق النقد الدولي تشير وتؤكد على وجوب تحقيق انخفاض في نسبة العجز من ٩,٨٪ من الناتج المحلي في ٢٠٠٤ (متوقع) إلى ٦,٢٪ في العام ٢٠٠٥ و ٦,٥٪ في العام ٢٠٠٦.

كذلك تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الفائض الأولي يجب أن يرتفع وفي الحد الأدنى من ٤,١٪ في العام ٢٠٠٤ (متوقع) إلى ٥,٢٪ في أواخر العام ٢٠٠٥ وإلى ٦,٤٪ في أواخر العام ٢٠٠٦.

إن الالتزام بهذه الحدود الدنيا الضرورية للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي يقتضي بذل جهود مضاعفة لتخفيض الإنفاق وزيادة واردات الخزينة مع أهمية بذل الجهود اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستدام.

٦ - منطلقات مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٥

على خلفية هذه الأسس يأتي مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، والذي ينطلق من قواعد وفرضيات أساسية:

١ - ضرورة الالتزام الكامل بتحقيق توافق سياسي على تبني الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية تدعم وتؤكد على الالتزام الحاسم بها كسلة واحدة وتنفيذها مهما اقتضى ذلك من جهود وتضحيات.

٢ - العمل وقدر المستطاع على تحقيق زيادة مستمرة ومستدامة في حجم الفائض الأولي من جهة وخفض مبرمج ومستدام لمستوى العجز عما كان ملحوظا في موازنة العام ٢٠٠٤ على أن يصار وعلى مدى ست سنوات قادمة التوصل إلى تحقيق موازنة متوازنة في العام ٢٠١٠.

٣ - عدم تضمين مشروع الموازنة أي زيادة في معدلات الرسوم والضرائب. وفي هذا المجال فإنه على الرغم من الحاجة الشديدة للخزينة لزيادة معدلات بعض الضرائب والرسوم ولاسيما معدلات الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٢٪ في المرحلة القادمة وبدءاً من العام ٢٠٠٥، إلا أن الظروف الموضوعية في البلاد تتطلب إعطاء الأولوية في العام ٢٠٠٥ لإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية والترشيد والخفض في الإنفاق وتعزيز الإنتاجية ودون إحداث زيادة في أي رسم أو ضريبة أو إدخال ضريبة جديدة لزيادة الواردات في العام ٢٠٠٥.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة المالية كانت قد لفتت، وفي أكثر من مناسبة، إلى ضرورة تعديل معدل الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ في العام ٢٠٠٤ لحاجة الخزينة الماسة إلى موارد مالية جديدة. إلا أن الوزارة مقتنعة أشد الاقتناع بأنه من غير الملائم حالياً إضافة أو تعديل أي ضريبة أو رسم قائم ما لم يترافق ذلك مع خفض ملموس في مجموع الإنفاق وتحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية وشرط أن يبدأ المواطنون بتلمس أثر هذا التحسن في علاقتهم مع إدارات ومؤسسات القطاع العام.

ومما لا شك فيه في هذا السياق أن الوقائع في مختلف دول العالم وكذلك في لبنان تثبت أن كل شعب يكون مستعداً لبذل التضحيات ولا يستنكف عن القيام بذلك وإذا ما لمس بأن هناك جهداً حقيقياً تقوم به الدولة في شتى إداراتها ومؤسساتها لخفض الإنفاق وترشيده واستعمال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وبالسهر على حقوق المواطنين وعلى قيام الإدارة بتقديم خدمات متميزة ومتطورة دوماً. هذا ما يفسح في المجال أمام الدولة وعند تحقيق ذلك من أن

تتوقع من المواطنين قبولاً بمستوياتٍ أعلى من التضحيات متمثلة بنسب أعلى من الاقتطاع الضريبي .

٤ - إقرار مجموعة كبيرة ومتناسقة من التعديلات القانونية التي تسهم في تعزيز الانضباط المالي وفي ترشيح الإدارة والأجهزة بأسلاكها كافة وتخفيض أكلافها، وفي استعمال المقدرات المتاحة بطريقةٍ تنعكس إيجاباً على مصالح المواطنين . هذه التعديلات تستند إلى إجراء تغيير في العلاقة بين الدولة والعاملين لديها من خلال عقد جديد ينبنى على أساس إعادة الاعتبار إلى الكفاءة في اختيار الموظفين والعاملين في الدولة من ضمن مباريات مفتوحة وإلى اعتماد معايير الإنتاجية لقياس مستوى الأداء والمكافأة على أساسه في شتى إدارات الدولة ومؤسساتها وأسلاكها بما يمهد مجدداً لتعزيز الالتزام بهذه الاعتبارات في إدارات ومؤسسات القطاع العام وعمله .

إنه من الثابت أنه لم يعد بإمكان الدولة ولا المواطنون التغاضي عن حقائق الأمور أو إغفال ما يجري في العالم من تحولات ومتغيرات على المستويات الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية والتربوية .

ولم يعد بوسع الدولة أن تقف مكتوفة الأيدي، عاجزة أو ممتنعة أو مترددة عن الانخراط في عجلة التقدم والحدثة والسعي إلى الاندماج في حركة الاقتصاد العالمي . ولم يعد بمقدور الإدارة أن تبقى ساكنة وسائرة على ذات النهج والأسلوب الذي اتبعته خلال مراحل سابقة من القرن الماضي، أو أن تظل أسيرة قوالب تنظيمية جامدة عفا عليها الزمن . ولا يجوز للمواطن أن يكون سجين الإدارة، قابلاً في زناناتها، تائهاً بين دهاليزها وأروقعتها، بل يجب أن تكون الإدارة في خدمة المواطن . لم يعد ممكناً أو مقبولاً أن تتحول الإدارات العامة إقطاعياتٍ لذوي الشأن أو أصحاب النفوذ أو الطوائف، فتتوزع عليهم أو عليها ويسبغ كل منهم هويته السياسية أو المناطقية أو الطائفية على ما يخصه منها . ولم يعد محمولاً أن تهدر أموال الدولة بشكل مقونن أو غير مقونن أو أن تُستلب أو أن تبدد أو أن تتحول الدولة إلى بقرة حلب يعني البعض منها ما يحصل عليه من حليبها ولبنها، حتى باتت هيكلاً عظيماً لا قدرة له على النهوض .

٧ - الآثار المالية وغير المالية المرتقبة جراء اعتماد سياسة الإصلاح:

إن هذه السلة من التعديلات في القوانين والتشريعات تأتي من ضمن تصورٍ شمولي لدور الإدارة والأجهزة بحيث يتأتى عن إقرارها تخفيض تدريجي في حجم الإنفاق وزيادة تدريجية في الواردات وكذلك زيادة في إنتاجية تلك الإدارات والأجهزة وفي مردودية أكبر لدى المواطنين على مدى السنوات القادمة .

إن إقرار وتطبيق هذه القوانين والتدابير الإصلاحية من شأنها أن تحقق نتائج مالية ابتداء من السنة الأولى على تطبيقها من خلال زيادة في الإيرادات تبلغ حوالي المائة مليار ليرة، وانخفاضاً في النفقات يبلغ حوالي ٢٠٠ مليار ليرة. إلا أنه من المؤمل أن تزداد هذه المنافع المالية على مدى السنوات القادمة. غير أن النتائج التي ستجتم عن تلك الإصلاحات لن تقتصر فقط على الفوائد المادية المباشرة حيث أنها سوف تنسحب تدريجياً على حركة الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال المنافع الهائلة التي سوف تتحقق كنتيجة الزيادة في الإنتاجية وحسن الأداء في إدارات ومؤسسات القطاع العام وكذلك في مستوى الأداء الاقتصادي واستعمال الموارد المتاحة بشكل عام.

أما في السنوات اللاحقة، فمن الطبيعي والمؤكد أن يرتفع مبلغ كل من الزيادة في الإيرادات وكذلك الانخفاض في النفقات بوتيرة أكبر، مما يسهم في تخفيض تدريجي في نسبة العجز في الموازنة حتى تلاشيها وهو ما ينبغي العمل على إنجازه في العام ٢٠١٠.

إن هذه السلة من التعديلات والتي يتضمنها مشروع الموازنة موزعة على المواضيع التالية:

٨ - ملخص عناوين الإصلاحات الواردة في مشروع قانون الموازنة: العامة للعام ٢٠٠٥

- الفصل الثالث: المواد الإصلاحية

- القسم الأول: أحكام مؤقتة تتعلق بمعالجة المخالفات الحاصلة على الأملاك العمومية البحرية.

- القسم الثاني: أحكام تتعلق بتعديل بعض القوانين الضريبية.

* البند الأول: تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل

* البند الثاني: تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة.

- القسم الثالث: تعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية.

- القسم الرابع: أحكام تتعلق بالسلطات العامة.

- القسم الخامس: أحكام تتعلق بشؤون الموظفين والوظيفة العامة.

* البند الأول: الدوام

* البند الثاني: تعديل نظام التقاعد والصرف من الخدمة

- * البند الثالث : تعديل نظام الموظفين
- * البند الرابع : تعديل القانون رقم ٧١٧ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨
- * البند الخامس : اعتماد نظام لتقييم أداء الموظفين
- * البند السادس : تحديد مدة حصانة هيئات الرقابة
- * البند السابع : تعيين الموظفين عن طريق التعاقد
- * البند الثامن : أحكام استثنائية خاصة بالموظفين والمتعاقدين والأجراء
- القسم السادس : أحكام خاصة بالأجهزة العسكرية والعسكريين .
- القسم السابع : أحكام تتعلق ببعض الإدارات العامة .
- القسم الثامن : أحكام تتعلق بالمؤسسات العامة .
- القسم التاسع : تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي .
- القسم العاشر : أحكام تتعلق ببعض المرافق المستردة .
- القسم الحادي عشر : أحكام تتعلق بالقطاع التعليمي الرسمي .
- القسم الثاني عشر : أحكام خاصة بالرواتب والتقديمات في الإدارات العامة والمؤسسات العامة .
- القسم الثالث عشر : أحكام تتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لتحقيق التوازن في الموازنة العامة .

٩ - الخطوط العريضة لمشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٥

في سبيل إعداد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ لا بد من العودة إلى قوانين موازنات الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ وكيفية تنفيذ تلك الموازنات المقارنة للسنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ ونتائج تنفيذ تلك الموازنات وهو ما يتبين من الجدولين رقم سبعة وثمانية أدناه .

جدول رقم - ٧ -
الإتفاق المالحوظ والواردات المرتقبة في قوانين موازنات الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤
(المبالغ بالمليارات الليرات البنائية)

٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢		بمليارات الليرات البنائية
موازنة وخزينة	قانون موازنة	موازنة وخزينة	قانون موازنة	موازنة وخزينة	قانون موازنة	
١٠,٣٠٠	٩,٤٠٠	٩,٤٠٠	٨,٦٠٠	١٠,١٢٥	٩,٣٧٥	مجموع النفقات (أ+ب)
-	٨,٧٤٣	-	٨,٢٠٢	-	٨,٥٥١	أ - النفقات الجارية
٤,٣٠٠	٤,٣٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٦٣٠	٤,٥٠٠	- كلفة الدين العام
-	٦٥٧	-	٣٩٧	-	٨٢٤	ب - النفقات الاستثمارية
٦,٨٠٠	٦,٤٠٠	٦,٨٧٥	٦,٤٧٥	٥,٨٥٠	٥,٥٠٠	مجموع الواردات المرتقبة
٣,٥٠٠	٣,٠٠٠	٢,٥٢٥	٢,١٢٥	٤,٢٧٥	٣,٨٧٥	العجز المرتقب
٨٠٠	١,٣٠٠	-	١,٨٧٥	-	٦٢٥	الفائض (-) أو العجز الأولي
%٣٣,٩٨	٣١,٩١	%٢٦,٨٦	٢٤,٧١	%٤٢,٢٢	%٤١,٣٣	نسبة العجز إلى النفقات

جدول رقم - ٨ -

الإتفاق للمحوظ والواردات المرتقبة في قوانين موازنات الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ (المبالغ بالليارات اللبنانية)

تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٤ مع الخزينة لغاية شهر آب ٢٠٠٤	تنفيذ موازنة وخزينة ٢٠٠٣	تنفيذ موازنة وخزينة عام ٢٠٠٢	تنفيذ موازنة عام لغاية شهر آب ٢٠٠٤	تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٣	موازنة ٢٠٠٢	بمليارات الليرات اللبنانية
٦,٨٢٤	١٠,٥٩٣	١٠,١٣٩	٥,٣٣٤	٨,٨١٠	٨,٤٨٧	مجموع النفقات (أ+ب)
٤,٣١٧	٥,٧١٩	٥,٥١٧	٢,٨٢٧	٣,٩٣٦	٣,٨٦٥	أ - النفقات ما عدا خدمة الدين
٢,٥٠٧	٤,٨٧٤	٤,٦٢٢	٢,٥٠٧	٤,٨٧٤	٤,٦٢٢	ب - خدمة الدين
٥,٠٢١	٦,٦٥٥	٥,٨٠٧	٤,٧٣٦	٦,٢١٩	٥,٣٩٩	مجموع الإيرادات المحققة
١,٨٠٣	٣,٩٣٨	٤,٣٣٢	٥٩٨	٢,٥٩١	٣,٠٨٨	العجز
٧٠٤	٩٣٦	٢٩٠	١,٩٠٩	٢,٢٨٣	١,٥٣٤	الفائض الأولي
٪١٠,٣	٪٨,٨	٪٢,٩	٪٣٥,٨	٪٢٥,٩	٪١٨,١	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإتفاق
٪٢,٤	٪٣,٥	٪١,١	٪٦,٥	٪٨,٤	٪٥,٩	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الناتج المحلي
٪٢٦,٤	٪٣٧,٢	٪٤٢,٧	٪١١,٢	٪٢٩,٤	٪٣٦,٤	نسبة العجز الى مجموع الإتفاق
٪٦,١	٪١٤,٥	٪١٦,٦	٪٢,٠	٪٩,٦	٪١١,٨	نسبة العجز إلى مجموع الناتج المحلي

انطلاقاً من هذه المعطيات والمبادئ فان وزارة المالية بادرت إلى تحضير موازنة العام ٢٠٠٥ والتي استندت إلى العمل وقدر الإمكان ومن ضمن القيود المفروضة على تخفيض العجز في الموازنة وكذلك في حساب الخزينة .

وعلى هذا الأساس فإن مجموع الإنفاق الذي تقترحه وزارة المالية هو في حدود ٩٥٧٥ مليار ليرة وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

**جدول رقم ٨ - الموازنة باعتمادات مشروع قانون الموازنة العامة
والموازنات الملحقه موزعة على الأبواب**

رقم الباب	بيان الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	مجموع النفقات المقدرة
١	رئاسة الجمهورية	٤,١٢٦,٠٠٠	٤٤٥,٠٠٠	٤,٥٧١,٠٠٠
٢	مجلس النواب	٤٢,٥٧٨,٠٠٠	١,٣٢٢,٠٠٠	٤٣,٩٠٠,٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٧٧,٤٥٣,٠٠٠	١٨٢,٨٢١,٧١٩	٤٦٠,٢٧٤,٧١٩
٤	المجلس الدستوري	١,٧٢١,١٩٠	٣,٠٠٠	١,٧٢٤,١٩٠
٥	وزارة العدل	٤٨,٧٨١,٤٠٢	٢٧١,٠٠٠	٤٩,٠٥٢,٤٠٢
٦	وزارة الخارجية والمغتربين	١٠٥,٧٥٩,٨٥٠	٣,٧٦٠,٠٠٠	١٠٩,٥١٩,٨٥٠
٧	وزارة الداخلية والبلديات	٤١٥,٩١٧,٦٥٨	٢٦,٨٩٢,٧٥٠	٤٤٢,٨١٠,٤٠٨
٨	وزارة المالية	٨٤,٨١٣,٣٣٨	١٣,٦١٤,٠٠٠	٩٨,٤٢٧,٣٣٨
٩	وزارة الأشغال العامة والنقل	٥٣,٠٧٣,٣٤٧	١٨٧,٨١٩,٠٠٠	٢٤٠,٨٩٢,٣٤٧
١٠	وزارة الدفاع الوطني	٨١٧,٨٠٤,٧٥٠	٢٥,٧٨٨,٠٠٠	٨٤٣,٥٩٢,٧٥٠
١١	وزارة التربية والتعليم العالي	٨٥٣,١٨٤,٥٠٠	٤٥,٧٤٨,٥٠٠	٨٩٨,٩٣٣,٠٠٠
١٢	وزارة الصحة العامة	٣٥٩,٤٥٥,٥٤٥	٧٩٥,٠٠٠	٣٦٠,٢٥٠,٥٤٥
١٣	وزارة الاقتصاد والتجارة	٧,٦٧٥,٣٧٠	٦٧,٠٠٠	٧,٧٤٢,٣٧٠
١٤	وزارة الزراعة	٣٩,٦٢٥,٠٤٤	٢,٧٨٨,٠٠٠	٤٢,٤١٣,٠٤٤
١٥	وزارة الاتصالات	١٢,١٣٥,٧٥٠	٠٠٠	١٢,١٣٥,٧٥٠
١٦	وزارة العمل	١٠٨,٧٠١,٢٤٤	٢٣,٠٠٠	١٠٨,٧٢٤,٢٤٤
١٧	وزارة الإعلام	٢٥,٣٩٩,٥٠٠	٣,٠٩٣,٠٠٠	٢٨,٤٩٢,٥٠٠
١٨	وزارة الطاقة والمياه	٧,١١٢,٩٠٠	١١٤,٣٤١,٠٠٠	١٢١,٤٥٣,٩٠٠
١٩	وزارة السياحة	١٧,٥٩٥,٣٦٠	٦٠,٠٠٠	١٧,٦٥٥,٣٦٠
٢٠	وزارة الثقافة	١٦,٧٠٦,٩٦٠	٣,٨٨٥,٥٠٠	٢٠,٥٩٢,٤٦٠
٢١	وزارة البيئة	٣,٠٣٠,٠٠٠	٥,٠٩١,٠٠٠	٨,١٢١,٠٠٠
٢٢	وزارة المهجرين	٥,٩٤٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٥,٩٩٥,٠٠٠
٢٣	وزارة الشباب والرياضة	٩,٣٠٥,٥٠٠	١١,٠٥٤,٠٠٠	٢٠,٣٥٩,٥٠٠
٢٤	وزارة الشؤون الاجتماعية	١١٣,٠٩٣,٠٦٩	٣٧,٠٠٠	١١٣,١٣٠,٠٦٩

رقم الباب	بيان الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	مجموع النفقات المقدرة
٢٥	وزارة الصناعة	٨,٥٠٠,٤٠٠	١٩٦,٠٠٠	٨,٦٩٦,٤٠٠
٢٦	الديون المتوجبة الأداء	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (*)
٢٧	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٨	احتياطي الموازنة	٢٠٥,٥٣٩,٨٥٤	-	٢٠٥,٥٣٩,٨٥٤
مجموع الموازنة العامة		٨,٩٤٥,٠٢٩,٥٣١	٦٢٩,٩٧٠,٤٦٩	٩,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠
١٠٨	مديرية اليانصيب الوطني	٨١,٩٨٤,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٨٢,٠٠٠,٠٠٠
١١٣	المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	٤٠,٦٨١,٠٠٠	٣١٩,٠٠٠	٤١,٠٠٠,٠٠٠
١١٥	الاتصالات	١,٣٠٧,٥٩٧,٠٠٠	٥٢,١٥٠,٠٠٠	١,٣٥٩,٧٤٧,٠٠٠
مجموع الموازنات الملحقة		١,٤٣٠,٢٦٢,٠٠٠	٥٢,٤٨٥,٠٠٠	١,٤٨٢,٧٤٧,٠٠٠
المجموع العام		١٠,٣٧٥,٢٩١,٥٣١	٦٨٢,٤٥٥,٤٦٩	١١,٠٥٧,٧٤٧,٠٠٠

(*) تشمل كلفة خدمة الدين العام بالنسبة لمشروع موازنة العام ٢٠٠٥ على ما يعادل مبلغ (٢٠٠) مائتي مليار ليرة لبنانية تمثل قيمة الأقساط والفوائد التي سوف تستحق على الديون المتوجبة على مؤسسة كهرباء لبنان والناجمة عن تمويل عملية التجهيز.

أ - إشكالية النفقات الجارية في الموازنة - الرواتب والأجور وخدمة الدين العام:

لقد جرى إعداد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، مع الأخذ بعين الاعتبار لإشكالية أساسية تتمثل بالخلل الذي تعاني منها جميع الموازنات المتعاقبة للدولة اللبنانية، وهي أن النفقات الجارية تشكل الجزء الأكبر من أعباء الموازنة التي يتركز معظمها في عنصرين أساسيين، وهما:

١ - الرواتب والأجور وملحقاتها والمعاشات التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة، والتي تشكل كالعادة ما نسبته ٣٦٪ من مجموع المبالغ الملحوظة في مشروع الموازنة بما فيها خدمة الدين العام وذلك بالمقارنة مع ما نسبته ٣٦,٥٪ من مجموع قانون موازنة العام ٢٠٠٤. هذه النفقات لا تتمتع بطبيعتها بأي مرونة على الإطلاق ولا تسمح القوانين والأعراف السائدة بتخفيضها، ما لم يجر تعديل تلك القوانين وتغيير تلك الأعراف^(١). وعلى هذا الأساس، فإن هذه النفقات

(١) تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تم إقرار تلك التعديلات حسب ما هو مقترح في عدد من مواد مشروع هذه الموازنة، فإن نتائجها الإيجابية تبدأ بالظهور تدريجياً ابتداءً من السنة الأولى على تطبيقها وعلى مدى السنوات القادمة وتنسحب على زيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق وتحسن في الأداء الاقتصادي العام.

تشكل بالفعل نفقات ثابتة.

٢ - خدمة الدين العام^(١)، وهذه تشكل ما نسبته ٤٥٪ من مجموع المبالغ الملحوظة في مشروع الموازنة بالمقارنة مع ما نسبته ٤٥,٧٤٪ في موازنة العام ٢٠٠٤، ويعود استمرار هذه النسبة عند ذات الحدود بالنسبة لموازنة العام ٢٠٠٥ إلى استمرار الزيادة الحاصلة في حجم الدين العام واستمرار قسم منه لم يستحق بعد، كان قد جرى التعاقد عليه سابقاً وما زال يتقاضى معدلات فوائد عالية نسبياً.

إن هذا يعني أن هناك مبلغاً في حدود ٧,٧٦٤ مليار ليرة لبنانية أو ما يعادل نسبة ٨١٪ من مجموع مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠٥ هو فعلياً غير قابل أساساً لأي تخفيض على الإطلاق، وذلك في ظل القواعد والقوانين القائمة التي يجب الالتزام بها عند وضع مشروع الموازنة وإلى أن يصار إلى إقرار تعديلها.

من جهة أخرى، فإن هذا يعني أيضاً أن هامش التحرك النظري المتاح لإجراء أي تخفيض في حجم الإنفاق الإجمالي لا يتعدى ما نسبته ١٩٪ من مجموع الإنفاق والبالغة ١,٨١١ مليار ليرة وهي المبالغ التي لا يمكن بالإجمال إجراء أي تخفيض أساسي عليها بل هناك في الواقع التزام بها استناداً إلى القوانين والقواعد القائمة التي تقضي بإجراء بعض الزيادات عليها لكونها تشمل عدداً من أبواب الإنفاق الأساسية الضرورية التالية وغير القابلة للتعديل:

١ - نفقات تشغيل الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي تحصل على مساهمات من الموازنة العامة والتي بلغت حوالي ٤٥٧ مليار ليرة، بالمقارنة مع مبلغ ٤٦١ مليار ليرة جرى رصده في موازنة العام ٢٠٠٤. وهذه المبالغ تشمل كلفة الإيجارات والمحروقات ونفقات التغذية والصيانة بالإضافة إلى المساهمات المقدمة لعدد من مؤسسات القطاع العام (فقط ٤٠٪ منها حيث جرى لحظ نسبة ٦٠٪ من مجموع تلك المساهمات ضمن بند الرواتب والأجور والعطاءات) وأيضاً تشمل المساعدات الممنوحة لعدد من المؤسسات الخاصة.

٢ - النفقات الاجتماعية (رعاية إيواء معوقين، مشاريع تنمية، الخ...) والبالغة ٢١٠ مليار ليرة، بالمقارنة مع مبلغ ١٥٦ مليار ليرة ملحوظة في موازنة العام ٢٠٠٤. ويتضمن المبلغ الملحوظ لهذا العام مبلغ ١٠٠ مليار ليرة كمساهمة ملحوظة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بالمقارنة مع مبلغ ٥٠ مليار ليرة ملحوظة في موازنة العام ٢٠٠٤.

(١) من الثابت أن المبلغ الملحوظ لخدمة الدين العام، في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، كان سيصبح أكثر من ستة آلاف وخمسمائة مليار ليرة في العام ٢٠٠٥، في ما لو لم يجرِ التوصل إليه من تخفيضات كبيرة على معدلات الفوائد بنتيجة اتفاق باريس ٢، وهو ما يعادل أكثر من ٢٣٠٠ مليار ليرة أو ما يعادل ١,٥ مليار دولار أميركي.

٣ - النفقات المختلفة والبالغة ٣٣٩ مليار ليرة مقابل مبلغ ٣١٠ مليار ليرة ملحوظ في موازنة العام ٢٠٠٤، وهذه تتوزع على الشكل التالي :

مقارنة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

(المبالغ بالمليارات الليرات اللبنانية)

قانون موازنة عام ٢٠٠٤	مشروع موازنة عام ٢٠٠٥	
٢٧٥	٢٨٦	- النفقات الصحية
١٥	١٨	- نقل وانتقال ووفود ومؤتمرات
٧	١٦	- رسوم وضرائب وأحكام قضائية ومصالحات
٦	٦	- نفقات سرية
٧	١٣	- دراسات ونفقات شتى

٤ - الاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة ودعم الفوائد والبالغة ١٧٥ مليار ليرة، وذلك بالمقارنة مع مبلغ ١٥٨ مليار ليرة جرى لحظه في موازنة العام ٢٠٠٤. ويشمل هذا البند مبلغ الاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة مبلغ ٩٩ مليار والمبلغ الملحوظ لدعم الفوائد على القروض الممنوحة من المصارف وبالتنسيق والتعاون مع مصرف لبنان لآمد طويلة والتي من المقدّر أن تبلغ كلفتها خلال العام ٢٠٠٥ حوالي مبلغ ٧٦ مليار ليرة.

٥ - النفقات الاستثمارية والبالغة ٦٣٠ مليار ليرة، مقابل مبلغ ٦٥٧ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٤ وتشمل هذه المبالغ جميع أبواب الانفاق في الجزء الثاني أ وب بما في ذلك المبالغ المخصصة لتمويل الجزء المحلي من القروض الميسرة الممنوحة للبنان من الصناديق العربية ومن البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية.

تجدد الإشارة هنا إلى استمرار سعي الحكومة لتعزيز جهودها في إطار تفعيل استفادة لبنان من القروض الميسرة الممنوحة إليه من قبل الصناديق الدولية والعربية وبما يدعم القطاعات الإنتاجية ويزيد المبالغ القابلة للاستعمال في تمويل عدد من المشاريع الضرورية في البنى التحتية في شتى المناطق اللبنانية بما يعزز عجلة النشاط الاقتصادي فيها.

من جانب آخر ولدى دراسة هذه البنود الإنفاقية، فإنه يتبين ضرورة التنبه إلى ما يلي :

١ - في ضوء المستجدات الحاصلة والتي طرأت، ولاسيما منها ما يتعلق بارتفاع أسعار بعض المواد والخدمات الاستهلاكية، والزيادات الحتمية الواجب إضافتها على بعض بنود تلك النفقات لتلبية الحاجات لتعزيز الخدمات الاجتماعية المتنامية، وتلبية كلفة بعض المشاريع الإنمائية، فقد استدعى ذلك لحظ مبالغ إضافية ضمن مشروع الموازنة لتأمين الاحتياجات الإضافية الضرورية على تلك البنود.

٢ - ضرورة الحرص على الحفاظ على مستوى التقديمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وعطاءات اجتماعية استناداً إلى القوانين والمعايير المعتمدة حالياً وبالتالي عدم المس بتلك التقديمات وعلى قاعدة من ذلك فقد جرى تقدير تلك النفقات في مشروع الموازنة على أساس عدم المس بحجم التقديمات الاجتماعية، بل العمل على زيادتها حيث ارتفع مجموعها بحوالي مبلغ ٩٤ مليار ليرة.

بناءً على ما تقدم، ونظراً إلى ضرورة العمل على تمكين الحكومة من تسيير مرافق الدولة ضمن الحدود المقبولة وذلك استناداً إلى المعايير والأنماط المعتمدة للإنفاق لتاريخه، فإنه يتبين استحالة إجراء أي تخفيضات إضافية ضمن القواعد والأنماط الحالية للإنفاق. لا بل فإنه على النقيض من ذلك، واستناداً إلى جملة القوانين والقواعد والأعراف السائدة، يتبين أيضاً أن هناك حاجة ماسةً للحظ بعض الزيادات لتماشي التطور الطبيعي في الإنفاق وخاصة في النفقات الاستثمارية للحفاظ على استمرارية النمو وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والاستفادة من خلال ما يمكن أن يؤمنه الجانب المحلي من التمويل لجهة تفعيل عملية استعمال القروض الميسرة.

استناداً إلى ما تقدم، فإن مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، يمكن أن يتبين منه ما يلي:

ب - التوزيع الإجمالي المقارن لمشروع موازنة العام ٢٠٠٥ مع قوانين موازنات

الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

جدول رقم - ٩ -
المبالغ الملحوظة في قانون موازنات الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ مع مشروع موازنة العام ٢٠٠٥
(المبالغ بالمليارات الليرات البنائية)

مشروع موازنة عام ٢٠٠٥	موازنة عام ٢٠٠٤	موازنة عام ٢٠٠٣	موازنة عام ٢٠٠٢	بمليارات الليرات البنائية
٩٥٧٥	٩٤٠٠	٨٦٠٠	٩٣٧٥	مجموع النفقات
٥٢٧٢	٥١٠٠	٤٦٠٠	٤٨٧٥	أ - النفقات الجارية (خارج الدين)
٤٣٠٠	٤٣٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	- خدمة الدين العام
٧١٦٠	٦٤٠٠	٦٤٧٥	٥٥٠٠	ب - الواردات
١٨٨٥	١٣٠٠	١٨٧٥	٦٢٥	ج - الفائض الأولي
٢٤١٥	٣٠٠٠	٢١٢٥	٣٨٧٥	مبلغ العجز في الموازنة
%٢٥,٢٢	%٣١,٩١	%٢٤,٧١	%٤١,٣٣	نسبة العجز في الموازنة الى مجموع الإنفاق
%٧,٧٥	%١٠,٢٠	%٧,٨٣	%١٤,٨٦	نسبة العجز في الموازنة الى مجموع الناتج المحلي
%١٩,٦٩	١٣,٨٣	%٢١,٨٠	%٦,٦٧	نسبة الفائض الأولي في الموازنة الى مجموع الإنفاق
%٦,٠٥	%٤,٤٢	%٦,٩١	%٢,٤٠	نسبة الفائض الأولي في الموازنة الى مجموع الناتج المحلي

جدول رقم - ١٠ - الموازنات وحساب الخزينة للسنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ ومشروع موازنة العام ٢٠٠٥

عمليات الخزينة ببليارات الليرات اللبنانية	موازنة وخزينة العام ٢٠٠٢	موازنة وخزينة العام ٢٠٠٣	موازنة وخزينة العام ٢٠٠٤	موازنة وخزينة العام ٢٠٠٤	موازنة وخزينة العام ٢٠٠٤ مع الخزينة لغاية نهاية شهر آب ٢٠٠٤	مشروع موازنة العام ٢٠٠٥
مجممل المدفوعات المرتقبة من حساب الخزينة	٧٥٠	٨٠٠	٩٠٠	١٤٩٠	٧٧٥	
مجممل الايرادات المرتقبة من حساب الخزينة	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٢٨٥	٤٠٠	
مجموع عمليات الموازنة والخزينة	موازنة العام ٢٠٠٢	موازنة العام ٢٠٠٣	موازنة العام ٢٠٠٤	موازنة العام ٢٠٠٤	موازنة العام ٢٠٠٤	مشروع موازنة العام ٢٠٠٥
مجموع الاتفاق موازنة وعمليات خزينة	١٠١٢٥	٩٤٠٠	١٠٣٠٠	٦٨٢٤	١٠٣٥٠	
مجموع الايرادات موازنة وعمليات خزينة	٥٨٥٠	٦٨٧٥	٦٨٥٠	٥٠٢١	٧٥٦٠	
مجموع الفائض الاولي الاجمالي	٢٢٥	١٤٧٥	٨٥٠	٧٠٤	١٥١٠	
مبلغ العجز الاجمالي	٤٢٧٥	٢٥٢٥	٣٤٥٠	١٨٠٣	٢٧٩٠	
نسبة العجز في الموازنة الى مجموع الاتفاق	%٤٢,٢٢	%٢٦,٨٦	%٣٣,٥٠	%٢٦,٤٢	%٢٦,٩٦	
نسبة العجز في الموازنة الى مجموع النتائج المحلي	%١٦,٤٠	%٩,٣١	%١١,٧٣	%٦,١٣	%٨,٩٥	
نسبة الفائض الاولي الاجمالي الى مجموع الاتفاق	%٢,٢٢	%١٥,٦٩	%٨,٢٥	%١٠,٣٢	١٤,٥٩	
نسبة الفائض الاولي الاجمالي الى مجموع النتائج المحلي	%٠,٨٦	%٥,٤٤	%٢,٨٩	%٢,٣٩	%٤,٨٤	

ج - التفاصيل المقارنة لبنود مشروع موازنة العام ٢٠٠٥

يتوزع الإنفاق في مشروع الموازنة على الشكل التالي :

١ - الأجور والرواتب وملحقاتها

وبالبلغة ٣٤٦٤ مليار ليرة وذلك بما فيها نفقات التقاعد وتعويض نهاية الخدمة .

٢ - نفقات خدمة الدين العام :

لم يجر أي زيادة على مجموع نفقات خدمة الدين العام إضافة عما لحظ لها في موازنة عام ٢٠٠٤ ، وذلك على الرغم من أن الزيادة التي ستطرأ على حجم الدين العام والناجمة عن العجز الإضافي المرتقب في موازنة العام ٢٠٠٥ . وكذلك على الرغم من تغييرات قد تحصل على معدلات الفائدة العالمية خلال العام ٢٠٠٥ . ويعود السبب في عدم لحظ أي زيادة على مجموع كلفة خدمة الدين العام ، هو استمرار مفاعيل مؤتمر باريس ٢ ، واستحقاق مبالغ من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية العام ٢٠٠٤ ، كانت تتقاضى فوائد مرتفعة بما يزيد عن ١٤٪ .

٣ - النفقات الاستثمارية :

انخفض مجموع هذه النفقات من ٦٥٧ مليار ليرة إلى ٦٣٠ مليار ليرة ، والسبب يعود لعدم لحظ مساهمة للصندوق المركزي للمهجرين في مشروع الموازنة كما هو وارد في قانون موازنة العام ٢٠٠٤ . ففي العام ٢٠٠٤ لحظ قانون الموازنة مبلغ ستون مليار ليرة لصندوق المهجرين إلا انه لم يجر لحظ مبلغ مماثل لذلك في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ . تجدر الإشارة إلى أن مشروع الموازنة يلحظ مبلغ ستين مليار ليرة لمجلس الجنوب كانت قد أقرت في العام الماضي من ضمن موازنة العام ٢٠٠٤ من ضمن قوانين البرامج . ويعود السبب في ذلك إلى أن الإنفاق المرتقب دفعه للصندوق المركزي للمهجرين وللمجلس الجنوب سيتم من حساب الخزينة وهي المبالغ التي جرى لحظها من أصل الاعتمادات المخصصة في القانون رقم ٣٦٢ تاريخ ١٦/٨/٢٠٠١ والبالغة خمسمائة مليون دولار . تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠٥ يقترح تخفيض المبلغ الذي لحظه القانون المذكور إلى النصف ليصبح مبلغ ٢٥٠ مليون دولار بدلاً من خمسمائة مليون دولار وذلك لعدم وجود إمكانية لدى المالية العامة لتدبير الأموال اللازمة للقيام بهذا الحجم الكبير من الإنفاق .

تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن قسماً كبيراً من الإنفاق الاستثماري لتمويل تنفيذ المشاريع الإنمائية لتعزيز برامج التنمية في المناطق كافة يفترض أن تتم من حساب القروض الميسرة

الممنوحة للدولة اللبنانية، والتي سيكون للتمويل المحلي المقابل الملحوظ في مشروع الموازنة دوراً هاماً في تفعيل عملية الاستفادة من تلك القروض.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من المرتقب أن يزيد الإنفاق الاستثماري خلال العام ٢٠٠٥ وذلك إذا ما جرى إقرار المسائل المتعلقة بالاستثمارات، وأقرت القوانين المتعلقة بعدد من القروض الميسرة التي مازالت قيد الدرس في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب. وعليه وفي حال إقرارها فإن ذلك سوف يسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية وتمكين الاقتصاد من تحقيق نسبة النمو المحكي عنها والبالغة حوالي ٥٪.

٤ - النفقات الاجتماعية:

على الشؤون الصحية والبالغة ٤٩٦ مليار ليرة.

٥ - نفقات تشغيل الإدارة:

بأشكالها وأسلاكها كافة وذلك بحدود مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة.

٦ - باقي النفقات:

وتشمل الاحتياطي بمبلغ حوالي ١٧٥ مليار ليرة لبنانية وذلك لتلبية الزيادات والاحتياجات الضرورية لتسيير عمل الإدارة.

وتبين الشروحات التالية بعض الأمثلة على التغييرات التي طرأت على أهم بنود الموازنة، مقارنة مع ما جرى لحظه في قانون موازنة العام ٢٠٠٤.

البند ١١ مواد استهلاكية:

ارتفع مجموعها من ١٦٣ مليار ليرة لبنانية إلى ٢٠٩ مليار ليرة. أي بزيادة قدرها ٤٦ مليار ليرة. ويعود السبب في ذلك إلى لحظ زيادة نسبتها ١٠٪ على اعتمادات الأدوية، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع سعر اليورو؛ (١٠ مليار ليرة)، وكذلك زيادة اعتمادات الكهرباء والاتصالات والمياه؛ (٣٣ مليار ليرة) لتغطية مقطوعية الإدارات العامة؛ ومبلغ (٣ مليار ليرة) موزعة على سائر نفقات هذا البند.

البند ١٢ خدمات استهلاكية:

ارتفع مجموعها من ١١٢ مليار ليرة إلى ١١٧ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ٥ مليار ليرة. والسبب يعود أيضاً إلى زيادة اعتمادات الإيجارات والصيانة، وكذلك كلفة المطبوعات ونفقات

العلاقات العامة والزيادة الناتجة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على بعض إيجارات الأبنية التي تشغلها الدولة.

البند ١٣ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها:

ارتفعت اعتمادات هذا البند من ٢١٦٢ مليار ليرة إلى ٢١٨٤ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ٢٢ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة الناتجة عن التعيينات الجديدة إضافة إلى الزيادة الدورية في الرواتب والأجور، وزيادة تقديمات المرض والأمومة بنسبة ٥٪، ونفقات المعالجة في المستشفيات بنسبة ٥٪.

تجدر الإشارة، إلى أنه وفي سبيل التعرف على مجموع الكلفة الحقيقية لبنود الرواتب والأجور وملحقاتها، فإنه ينبغي إضافة المبالغ المدفوعة إلى المؤسسات العامة والتي تشكل بمعظمها كلفة أجور ورواتب (٦٠٪ من قيمة المساهمة)، والبالغة ٢٨٠ مليار ليرة، وكذلك المبالغ الملحوظة لكلفة التقاعد وتعويض الصرف بمبلغ ألف مليار ليرة. ذلك مما يجعل مجموع المبالغ الواجب اعتبارها على أنها أجور ورواتب وملحقاتها حوالي ٣٤٦٤ مليار ليرة.

البند ١٤ التحويلات:

ارتفع مجموعها من ١٥٨٣ مليار ليرة إلى ١٦٦٩ مليار ليرة والتي تشمل على مبلغ ألف مليار ليرة كلفة التقاعد والتعويض من الصرف وهو ذات المبلغ الملحوظ في العام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٨٦ مليار ليرة، وذلك على الشكل التالي:

٥٠ مليار ليرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليصبح مائة مليار ليرة؛

٣٠ مليار ليرة لدعم الصادرات الزراعية لتصبح خمسين مليار ليرة؛

٣ مليار ليرة للمشروع الأخضر لتصبح عشرة مليارات ليرة؛

٣ مليار ليرة في باقي المساهمات.

البند ١٦ نفقات مختلفة:

ارتفع هذا البند من ٢٦٧ مليار ليرة إلى ٢٩٦ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ٢٩ مليار ليرة ويعود السبب في ذلك إلى زيادة نفقات الاستشفاء في وزارة الصحة العامة. وسائر الإدارات (١٢ مليار ليرة) لتصبح ٢٤٣ مليار ليرة؛ رسوم وضرائب للمحروقات في الإدارات العسكرية (٥,٥ مليار ليرة) لتصبح ستة مليارات بحيث تتولى الخزينة دفع كلفة الرسوم والضرائب وبالتالي تتمكن تلك

الإدارات من شراء المحروقات وفقاً لأسعار السوق بما يضيفي المزيد من الشفافية على هذا الجانب من الانفاق .

دراسات ونفقات شتى (٣ مليار ليرة) لتصبح ٧ مليار ليرة؛

أحكام قضائية (٤ مليار ليرة) لتصبح ١٠ مليار ليرة

وفود ومؤتمرات ونقل وانتقال (٣ مليار ليرة) لتصبح ١٧ مليار ليرة .

البند ١٧ النفقات المالية :

لم يطرأ عليها أي تعديل .

البند ١٨ النفقات الطارئة والاستثنائية :

ارتفع هذا البند من ١٥٨ مليار ليرة إلى ١٧٥ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ١٧ مليار ليرة، منها والتي تتركز بما يلي :

٦ مليار ليرة لدعم فوائد القروض الإنمائية، بحيث أصبحت ٧٦ مليار ليرة بعد أن كانت ٧٠ مليار ليرة .

أما الباقي من النفقات الطارئة فقد جرى لحظه في حساب الاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة (١١ مليار ليرة)

د - الوزارات التي طرأت على موازاناتها تغيرات ملحوظة :

١ - وزارة العمل :	٥٠ مليار ليرة	زيادة مساهمة الضمان الاجتماعي
٢ - وزارة الأشغال العامة والنقل :	٥٠ مليار ليرة	قوانين برامج الطرق والمرافئ
٣ - وزارة الداخلية والبلديات :	٣٧ مليار ليرة	٥ مليار ليرة للدفاع المدني ؛ ٣٢ مليار ليرة زيادة في مجموع الرواتب والأجور والعطاءات المختلفة وسائر النفقات ، بسبب التعيينات الجديدة وزيادة عدد السيارات (مائة سيارة جديدة) وكلفة تشغيلها وصيانتها .

٨ مليار ليرة للجامعة اللبنانية؛ ١٢ مليار ليرة المدارس المجانية؛ ٢٠ مليار ليرة صناديق المدارس؛ والفرق في الزيادة ناتج عن تصحيح اعتمادات الرواتب تجدر الإشارة هنا إلى أن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي، أضحت تأتي في الدرجة الأولى لجهة الحجم بعد أن تخطت أرقام موازنة الدفاع الوطني، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عدد أفراد الهيئة التعليمية من عاملين في الملاك ومتعاقدين. هذا بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة على نفقات التغذية في مدارس التعليم المهني والتقني والتي من المفضل استبدالها في حال الحاجة إلى استمرارها بمبلغ مقطوع يدفع لكل تلميذ، فيحقق وفراً للخزينة وفائدة للتلميذ. تجدر الإشارة إلى أن هناك فائدة كبيرة من العمل على تجميع المدارس وتخفيض مبالغ الإيجارات والعودة إلى دعم الأهل لصناديق المدارس واستبدال المساهمة الممنوحة للمدارس المجانية في حال الحاجة إلى استمرار هذه المدارس بالفائض من المعلمين، مع التذكير بأن نفقة التلميذ في المدرسة الرسمية تجاوزت بأشواط معدل نفقته في المدارس الخاصة.	٤ - وزارة التربية والتعليم العالي: ٣٤,٥ مليار ليرة

٥ - احتياطي الموازنة:	٣٣ مليار ليرة	تتضمن الزيادة في هذا البند ما يلي: - دعم فوائد ٦ مليار ليرة لتصبح ٧٦ مليار ليرة. - تعبئة الملاكات وعطاءات مختلفة ١٢ مليار ليرة لتصبح ٢٠ مليار ليرة؛ - أحكام قضائية ومصالحات ٤ مليار ليرة لتصبح عشرة مليارات؛ - تغذية مختلف بنود الموازنة ١١ مليار ليرة لتصبح ٩٩ مليار ليرة؛
٦ - وزارة الدفاع الوطني:	٢٥ مليار ليرة	تجهيزات وعطاءات مختلفة.
٧ - وزارة الصحة العامة:	١٦ مليار ليرة	الاستشفاء في القطاع الخاص والأدوية.
٨ - وزارة الخارجية والمغتربين:	١٣ مليار ليرة	زيادة في مجموع الرواتب والأجور والنفقات المختلفة، نقل وانتقال ووفود ومؤتمرات في الخارج، فروقات العملة الأجنبية.
٩ - وزارة المالية:	٩ مليار ليرة	لاستكمال أبنية الوزارة + مطبوعات وتجهيزات جديدة في مديرية الشؤون العقارية + حصة لبنان من كلفة المشروع المشترك مع صندوق النقد الدولي لمركز الشرق الأوسط للمعونات التقنية والفنية بمبلغ مليار ليرة لبنانية.
١٠ - وزارة الشؤون الاجتماعية:	٥ مليار ليرة	زيادة من نفقات الرعاية الاجتماعية والمشاريع الإنمائية.
١١ - وزارة العدل:	٤ مليار ليرة	زيادة من النفقات نتيجة زيادة عدد القضاة ونفقات إدارية أخرى.
١٢ - وزارة السياحة:	٤ مليار ليرة	مساهمات للجان ومهرجانات
١٣ - وزارة البيئة:	٤ مليار ليرة	مشاريع التحريج

هـ - الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥

يجدر التأكيد هنا إلى أن مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، استند إلى مبدأ الحفاظ على مستوى الإنفاق الاجتماعي والتقديمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وعطاءات أخرى لا بل زيادتها عما كانت عليه في السنوات الماضية في مجال الإنفاق الاجتماعي وهو يعكس التزام الحكومة بتخصيص موارد مالية كبيرة بما يمكن أصحاب المداخل المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من التقديمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تقدمها الدولة وعلى هذا الأساس تبين الجداول التالية وبشكل مقارن المبالغ التي رصدتها الحكومة على مدى السنوات الماضية في هذه المجالات وكذلك ما جرى لحظه في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥.

ويتبين مما تقدم أن مجمل الإنفاق الاجتماعي المباشر وباستثناء معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة قد ارتفع من ١٣٨٨ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٤ إلى ١٤٨٢ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، أي زيادة قدرها ٩٤ مليار ليرة، وأصبح يتوزع على الشكل التالي:

جدول رقم - ١١ - جدول مقارنة حجم الإنفاق الاجتماعي المباشر

في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع قانون موازنة العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

السنة	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الثقافة	وزارة الصحة العامة	وزارة الشؤون الاجتماعية	مجموع الإنفاق الاجتماعي
قانون موازنة ٢٠٠٣	١٠٠٠	٨٢٦	٢٨٥	١٠٠	٢٢١١
قانون موازنة ٢٠٠٤	١٠٠٠	٨٦٤	٣٤٥	١٠٩	٢٣١٨
مشروع موازنة ٢٠٠٥	١٠٠٠	٩٠٩	٣٦٠	١١٣	٢٣٨٢

كذلك يتبين من الجدولين الثاني عشر والثالث عشر أدناه، أن مجموع الإنفاق الاجتماعي المباشر حافظ على مستوياته النسبية السابقة بل تخطى النسب السابقة علماً أن تلك النسب وبالإجمال كانت تحقق زيادة وتحسناً سنة بعد أخرى خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٥. وعلى هذا الأساس فقد بلغت نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي نفقات الموازنة بدون خدمة الدين حوالي ٤٧,٠٥٪ وهي قد بلغت أيضاً نسبة ٢٥,٩٢٪ من إجمالي نفقات الموازنة بما في ذلك خدمة الدين العام كما حافظ هذا الإنفاق على استقرار نسبته بالمقارنة مع الناتج المحلي.

جدول رقم - ١٢ -

مبالغ ونسب الإنفاق الاجتماعي في الوزارات الأكثر صلة بالشأن الاجتماعي
مضافاً إليها معاشات التقاعد والتعويض من الصرف بالمقارنة مع مجموع الإنفاق مع وبدون خدمة الدين العام
وبالمقارنة مع الناتج المحلي (بمليارات الليرات اللبنانية)

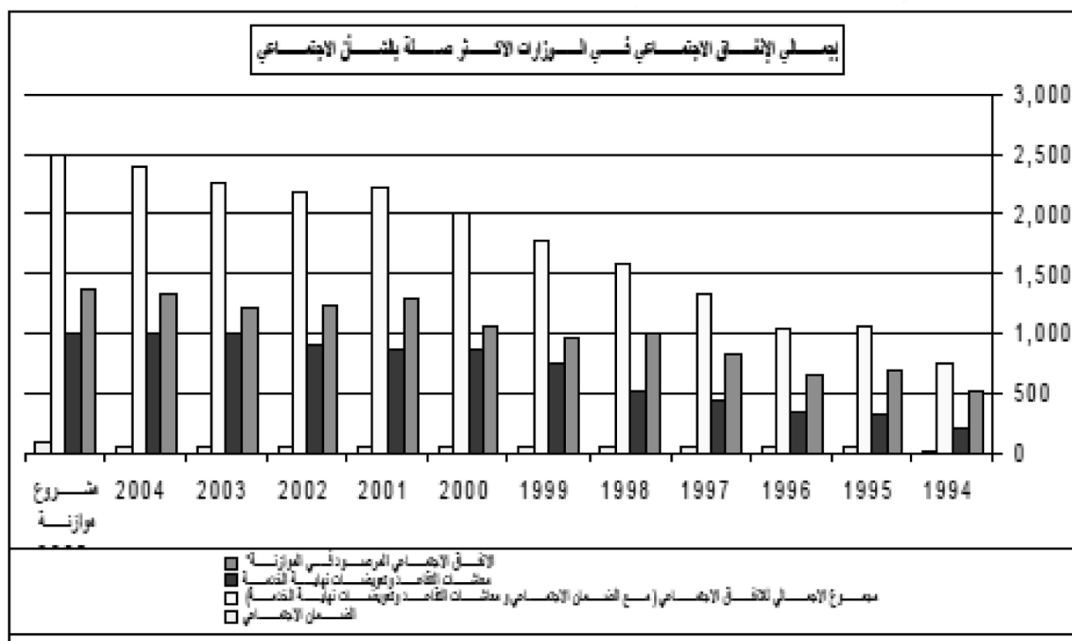
موازنة السنة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة (*)	معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة	الضمان الاجتماعي	المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي	نسبة المجموع للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة
١٩٩٤	٥١٤	٢٠٠	٢٥	٧٣٩	%٤,٨٢	%٢٦,٩٠	%١٨,٠٠
١٩٩٥	٦٩٤	٣٢٠	٦٠	١,٠٧٤	%٥,٩٥	%٣٢,٠٥	%١٩,٠٨
١٩٩٦	٦٤٦	٣٤٠	٥٥	١,٠٤١	%٥,٠٩	%٢٦,٩٨	%١٦,١٢
١٩٩٧	٨٣٧	٤٥٢	٥٥	١,٣٤٤	%٥,٨٧	%٣٦,٠٠	%٢٠,٨٩
١٩٩٨	١,٠٠٣	٥٢٠	٦٠	١,٥٨٣	%٦,٤٦	%٣٨,٤٢	%٢١,٦٣
١٩٩٩	٩٧٩	٧٤٤	٦٠	١,٧٨٣	%٧,١٨	%٣٩,٦٧	%٢١,٢٤

(*) يُشكّل الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة، النفقات المتعلقة بالوزارات ذات الشأن الاجتماعي وهي : وزارة التربية
ووزارة الصحة العامة، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

موازنة السنة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة	معاشات التقاعد وتعيضات نهاية الخدمة	الضمان الاجتماعي	المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي	نسبة المجموع الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي	نسبة المجموع الإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة
٢٠٠٠	١,٠٧٤	٨٧٥	٦٠	٢,٠٠٩	%٨,١٠	%٤٢,٨٤	%٢٣,٣٩
٢٠٠١	١,٢٨٥	٨٧٨	٥٠	٢,٢١٣	%٨,٨١	%٣٩,٥٢	%٢٢,٣٥
٢٠٠٢	١,٢٢٩	٩٠٠	٥٠	٢,١٧٩	%٨,٣٦	%٤٤,٧٠	%٢٣,٢٤
٢٠٠٣	١,٢١١	١٠٠٠	٥٠	٢,٢٦١	%٨,٣٤	%٤٩,١٥	%٢٦,٢٩
٢٠٠٤	١,٣٣٨	١٠٠٠	٥٠	٢,٣٨٨	%٨,١٢	%٤٦,٨٢	%٢٥,٤٠
مشروع موازنة ٢٠٠٥	١,٣٨٢	١٠٠٠	١٠٠	٢,٤٨٢	%٧,٩٦	%٤٧,٠٥	%٢٥,٩٢

الرسم البياني رقم ثلاثة

إجمالي الإنفاق الاجتماعي في الوزارات الأكثر صلة بالشأن الاجتماعي



جدول رقم - ١٣ -

مبالغ ونسب الإنفاق الاجتماعي في الوزارات الأكثر صلة بالشأن الاجتماعي بالمقارنة مع مجموع الإنفاق مع وبدون خدمة الدين العام وبالمقارنة مع الناتج المحلي (بمليارات الليرات اللبنانية)

موازنة السنة	الإنفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة(*)	نسبة المجموع الاجتماعي للإنفاق	نسبة مجموع النفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الاجتماعي للإنفاق	نسبة المجموع النفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	ناتج المحلي	نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نفقات الموازنة
١٩٩٤	٧٣٩	%٤,٨٢	%٢٦,٩٠	%١٨,٠٠	%١٨,٠٠	١٥,٣٢٢	٢,٧٤٨	٤,١٠٦
١٩٩٥	١,٠٧٤	%٥,٩٥	%٣٢,٠٥	%١٩,٠٨	%١٩,٠٨	١٨,٠٤٣	٣,٣٥٢	٥,٦٣٠
١٩٩٦	١,٠٤١	%٥,٠٩	%٢٦,٩٨	%١٦,١٢	%٢٠,٤٥٦	٢٠,٤٥٦	٣,٨٥٨	٦,٤٥٨
١٩٩٧	١,٣٤٤	%٥,٨٧	%٣٦,٠٠	%٢٠,٨٩	%٢٢,٨٨٠	٢٢,٨٨٠	٣,٧٣٣	٦,٤٣٣
١٩٩٨	١,٥٨٣	%٦,٤٦	%٣٨,٤٢	%٢١,٦٣	%٢٤,٥٠٩	٢٤,٥٠٩	٤,١٢٠	٧,٣٢٠
١٩٩٩	١,٧٨٣	%٧,١٨	%٣٩,٦٧	%٢١,٢٤	%٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٤,٤٩٥	٨,٣٩٥
٢٠٠٠	٢,٠٠٩	%٨,١٠	%٤٢,٨٤	%٢٣,٣٩	%٢٤,٨١٦	٢٤,٨١٦	٤,٦٩٠	٨,٥٩٠

(*) وزارة المالية - مصرف لبنان - صندوق النقد الدولي.

موازنة السنة	الإتفاق الاجتماعي المرصود في الموازنة	نسبة المجموع الاجتماعي للإتفاق الاجتماعي الناتج المحلي	نسبة مجموع الاجتماعي للإتفاق من نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نسبة المجموع الاجتماعي للإتفاق الاجتماعي نفقات الموازنة	الناتج المحلي	نفقات الموازنة ما عدا خدمة الدين	نفقات الموازنة
٢٠٠١	٢,٢١٣	%٨,٨١	%٣٩,٥٢	%٢٢,٣٥	٢٥,١١٥	٥,٦٠٠	٩,٩٠٠
٢٠٠٢	٢,١٧٩	%٨,٣٦	%٤٤,٧٠	%٢٣,٢٤	٢٦,٠٦٨	٤,٨٧٥	٩,٣٧٥
٢٠٠٣	٢,٢٦١	%٨,٣٤	%٤٩,١٥	%٢٦,٢٩	٢٧,١٢٣	٤,٦٠٠	٨,٦٠٠
٢٠٠٤	٢,٣٨٨	%٨,١٢	%٤٦,٨٢	%٢٥,٤٠	٢٩,٤١٦	٥,١٠٠	٩,٤٠٠
مشروع موازنة ٢٠٠٥	٢,٤٨٢	%٧,٩٦	%٤٧,٠٥	%٢٥,٩٢	٣١,١٨١	٥,٢٧٥	٩,٥٧٥

* المصدر: قرائن موازنات ١٩٩٤ - ٢٠٠٤ ومشروع موازنة ٢٠٠٥

وفي معرض الحديث عن اهتمام الحكومة بالشأن الاجتماعي فإن ما تقوم به الدولة لجهة دعم قطاع الإسكان لهو من الأمور الأساسية التي تبين مدى اهتمام الحكومة بهذا الشأن وهي لذلك اعتمدت آليتين عمليتين أثبتتا نجاحهما في معالجة جانب من الحاجات الكبيرة للتمويل الإسكاني المتوسط والطويل الأجل في لبنان وذلك عن طريق بنك الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان.

ولقد نجحت الحكومة من خلال بنك الإسكان في تأمين قروض ميسرة لعدد كبير من المواطنين وهي تأمين عند التطبيق الصحيح للضمانات الواجب إيداعها من بنك الإسكان في ما خص الإجازات للعمالة الأجنبية أن يؤدي ذلك إلى تأمين مصادر مالية إضافية لبنك الإسكان بما يمكنه من توسيع نطاق عمله وخدماته للمواطنين وذلك بالإضافة إلى التدابير التي يقوم بها بنك الإسكان لتعزيز مصادره المالية بالتعاون مع المصارف العاملة في لبنان مما يمكنه أيضا من زيادة حجم الإقراض لديه في هذا القطاع الحيوي.

من جهة أخرى فإن المؤسسة العامة للإسكان نجحت في تدبير تمويل طويل المدى بالتعاون مع المصارف وهي تتحمل ومن خلالها الدولة جزءاً هاماً من كلفة دعم الفائدة.

وتبين التطورات الجارية على حجم التسليفات التي منحتها هاتان المؤسسات بأنهما يحققان نمواً مستمراً وحيث فاق رصيد حجم التسليف الممنوح منهما حتى منتصف العام ٢٠٠٤ عن أكثر من ألف مليار ليرة لبنانية. ومن المؤمل أن يشهد قطاع التمويل الإسكاني خلال الفترة القادمة مزيداً من الاهتمام ومزيداً من الموارد المالية القابلة للإقراض.

و - الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية:

في هذا الشأن فإن هناك إشكالية تتكرر في الموازنة العامة سنة بعد أخرى حيث لا تظهر الموازنة كامل الصورة المتعلقة ببعض القطاعات الإنتاجية ولاسيما في ما يتعلق بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة.

فالموازنة العامة تبين أن المبالغ المخصصة في الموازنة لأبواب هذه الوزارات هي على الشكل التالي:

وزارة الصناعة	٩ مليار ليرة
وزارة الزراعة	٤٢ مليار ليرة
وزارة السياحة	١٨ مليار ليرة

إلا أن اهتمام الدولة وبالتالي الموازنة العامة بهذه القطاعات يتعدى المبالغ المخصصة والملاحظة لهذه الأبواب في الموازنة.

فعلى صعيد القطاع الزراعي تجب الإشارة إلى وجود عدد من المبادرات التي قامت وتقوم بها الدولة لدعم هذا القطاع والتي تبين أن المبالغ الأخرى المخصصة له تفوق بكثير ما هو ملحوظ في الموازنة والمبينة على الشكل التالي :

مبالغ دعم زراعة التبغ من خلال إدارة الحصر	٧٠ مليار ليرة لبنانية
دعم زراعة القمح	٩ مليار
دعم تشجيع الصادرات الزراعية	٥٠ مليار
الحصة في دعم الفوائد للقروض الزراعية	١٦ مليار
حصة من هبات الاتحاد الأوروبي (٢٠٪) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٦,٥ مليار
رصيد قيمة القروض الميسرة فير المستعملة والمخصصة لدعم القطاع الزراعي والتي من المفترض إنفاقها خلال العام ٢٠٠٥	٣٥ مليار
مجموع المبالغ المقدّر إنفاقها من قبل الدولة اللبنانية بشكل مباشر في مجال القطاع الزراعي وباستثناء ما هو ملحوظ في الموازنة	١٨٦,٥ مليار ليرة لبنانية

هذا المبلغ لا يشمل الهبات المحصلة لدعم القطاع الزراعي ، والتي هي مبالغ كبيرة .
أما في ما خص القطاع الصناعي فإنه يحصل من الدولة على الدعم التالي :

الحصة من دعم فوائد القروض الصناعية	٣٠ مليار ليرة لبنانية
الحصة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة (٥٠٪)	١٦ مليار
المجموع	٤٦ مليار ليرة لبنانية

أما الهبات التي جرى تدبيرها لدعم القطاع الصناعي فقد بلغت حوالي ٣,٧ مليار ليرة .
أما في ما خص القطاع السياحي فإنه يحصل على دعم يتمثل بالحصة من :

الحصة من دعم فوائد القروض السياحية	٣٠ مليار ليرة لبنانية
الحصة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة (٣٠٪)	١٠ مليار
رصيد قيمة القروض الميسرة غير المستعملة والمخصصة لدعم القطاع السياحي والتي من المفترض إنفاقها خلال العام ٢٠٠٥	٦٨,٤ مليار
المجموع	١٠٨,٤ مليار ليرة لبنانية

أما الهبات المحصلة لهذا القطاع فقد بلغت ٥١١ مليون ليرة.

ز - الواردات المرتقبة:

لقد جرى وضع مشروع قانون موازنة العام ٢٠٠٥ على قاعدة عدم إدخال أي ضريبة إضافية أو تعديل أي ضريبة قائمة.

لقد بلغت الواردات المقدرة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ حوالي ٧١٦٠ مليار ليرة، وذلك مقابل ٦٤٠٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٧٦٠ مليار ليرة.

تتوزع الواردات المقدرة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، على الشكل التالي:

جدول رقم - ١٤ -

جدول الواردات المرتقبة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ما كان ملحوظاً في قانون العام ٢٠٠٤

ملاحظات	الزيادة أو التقصان	مشروع موازنة عام ٢٠٠٥	موازنة عام ٢٠٠٤	
	-	٥٢٦٣	٤٦٤٥	أ - الإيرادات الضريبية
لا زيادة في التقديرات	-	١٠٤٥	١٠٤٥	- الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال
تفعيل النحقوق والجباية	٥٢ +	٤٠٢	٣٥٠	- ضريبة على الأملاك
-	-	٣٥٣١	٣٠٤٩	- الضريبة على القيمة المضافة (TVA) + الرسوم الداخلية + الجمارك
نتائج وبشكل أساسي عن تحسين الجباية وعن تخفيض الحد الأدنى لرقم الأعمال الى ٢٢٥ مليون ليرة	٥٦٥ +	١٧٦٥	١٢٠٠	(١) ضريبة القيمة المضافة (TVA)
محصلة خفض الرسوم على المحروقات بنتيجة تثبيت سعر صفيحة البنزين	١٠٨ - ^(١)	١١٩١	١٢٩٩	(٢) باقي الرسوم الداخلية على السلع والخدمات

(١) أقرت الحكومة مؤخراً تخفيض أسعار البنزين وتجميدها عند حدود معينة وذلك من خلال تخفيض رسم الاستهلاك على هذه المادة. ذلك ما أدى إلى إيرادات فائقة على الخريبة بلغت في المعدل حوالي ٢٥ مليار ليرة شهرياً وذلك ابتداءً من شهر حزيران ٢٠٠٤ والتي أصبحت تفوق مائة مليار ليرة حتى نهاية أيلول ٢٠٠٤. إن هذا الأمر لا يمكن الاستمرار في تحمله وبالتالي ينبغي العودة إلى معالجته بشكل جذري للحفاظ على مداخيل الخريبة التي تحققها مادة البنزين.

ملاحظات	الزيادة أو النقصان	مشروع موازنة عام ٢٠٠٥	موازنة عام ٢٠٠٤	
-	٢٥ +	٥٧٥	٥٥٠	(٣) الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
بسبب تحسين تحقيق وجاية رسم الطابع المالي	٤٩ -	٢٨٥	٢٠١	أ - الإيرادات الضريبية الأخرى
-	-	١٨٩٧	١٧٥٥	ب - الإيرادات غير الضريبية
+١٢٩		١٤٢٥	١٢٩٦	- حاصلات إدارات ومؤسسات عامة
-	-	-	-	إيرادات مصرف لبنان (أرباح وفروقات قطع)
٤		٤٩	٤٥	إيرادات مطار بيروت الدولي
+١		١	-	حاصلات أملاك الدولة الخاصة الأخرى
+٨		٤٣	٣٥	إيرادات كازينو لبنا
-		٢	٢	إيرادات معارات وأماكن أثرية وسياحية
١٠		٢٠	١٠	مرفأ بيروت
٣		٥٠	٤٧	اليانصيب الوطني
١٠٠		١٢٥٠	١١٥٠	الاتصالات

ملاحظات	الزيادة أو النقصان	مشروع موازنة عام ٢٠٠٥	موازنة عام ٢٠٠٤	
	٣	١٠	٧	حاصلات أخرى من إيرادات مؤسسات عامة
	+١٤	٣٩٠	٣٧٦	- الرسوم والعائدات الادارية والمبيعات
	- ١	٥	٦	- الغرامات والمصادرات
	-	٧٧	٧٧	* الإيرادات غير الضريبية المختلفة وتتضمن
	-	٧٥	٧٥	- حسومات تقاعدية
	-	٢	٢	- تسوية الأملاك البحرية ومخالفات البناء
عدم تحقق هذه الواردات	-	-	-	- حاصلات البريد

ح - مبالغ العجز والفائض الأولي ونسبها المرتقبة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥

استناداً لما سبق عرضه، فإن الفائض الأولي المقدّر في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ كما أعدتها وزارة المالية، سوف يبلغ ١٨٨٥ مليار ليرة ونسبته إلى مجموع الإنفاق سوف تكون في حدود ١٩,٧٪ وإلى الناتج المحلي في حدود ٦,٠٠٪.

الواردات العادية	النفقات خارج خدمة الدين	الفائض
٧١٦٠ -	٥٢٧٥	١٨٨٥ =

الإنفاق من حساب الخزينة:

أما مقدار العجز المتوّقع في مشروع الموازنة فسيبلغ ٢٤١٥ ملياراً أو ما يعادل نسبة عجز قدرها ٢٥,٢٢٪ أو ما يعادل ٧,٧٥٪ من الناتج المحلي.

العجز في مشروع الموازنة	إجمالي النفقات	نسبة عجز
٢٤١٥ ÷	٩٥٧٥	٢٥,٢٢٪ =

يضاف إلى مجموع الإنفاق الوارد في مشروع الموازنة فإن هناك إنفاقاً إضافياً بما يعادل حوالي ٧٧٥ مليار ليرة من حساب الخزينة لدفع ما يترتب على الخزينة من إنفاق لتسديد المبالغ المتوجبة للبلديات والمبالغ المقترح دفعها خلال العام ٢٠٠٥ وبشكل نهائي لكل من صندوق المهجرين ولمجلس الجنوب وأيضا للمبالغ الأخرى التي تتوجب على الخزينة من حساب الأمانات والمبينة على الشكل التالي:

البلديات	٣٠٠ مليار ليرة لبنانية
صندوق المهجرين (*)	٢٢٥ مليار
مجلس الجنوب (**)	١٥٠ مليار
مدفوعات خزينة أخرى	١٠٠ مليار
المجموع	٧٧٥ مليار ليرة لبنانية

(*) هناك مبلغ مرصود بمثل المصاريف الإدارية للصندوق بقيمة ستة مليارات ليرة لبنانية.

(**) هناك مبلغ مرصود ضمن قانون البرنامج لمجلس الجنوب بقيمة ٦٠ مليار ليرة لبنانية مما يجعل مجموع المبالغ المرصود دفعها لمجلس الجنوب في حدود ٢١٠ مليار ليرة خلال العام ٢٠٠٥ يُضاف إليها مبلغ كمصاريف إدارية في حدود ستة مليارات ليرة لبنانية.

بناءً على ذلك وبناءً على تقديرات الواردات المستندة إلى الفرضيات التي سبقت الإشارة إليها في ما خص عدم إدخال أي إضافة على معدلات الضرائب والرسوم والمبينة في الجدول الرابع عشر فإن الموازنة مع حساب الخزينة تصبح على الشكل التالي:

جدول رقم - ١٥ -

مجموع الواردات المرتقبة والانفاق المرتقب والفائض الأولي من مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

موازنة	واردات وإنفاق خزينة	خزينة وموازنة	
٧١٦٠	+٤٠٠	٧٥٦٠	مجموع الواردات المرتقبة
٥٢٧٥	٧٧٥	٦٠٥٠	مجموع الإنفاق المرتقب بدون خدمة الدين العام
٤٣٠٠(*)	٧٧٥+	٤٣٠٠	خدمة الدين العام المرتقب
٩٥٧٥			مجموع الإنفاق العام المرتقب
٢٤١٥		٢٧٩٠	مجموع العجز المرتقب
٪٢٥,٤		٪٢٦,٩	نسبة العجز المرتقب
١٨٨٥		١٥١٠	مجموع الفائض الأولي المرتقب
١٩,٥٠		١٤,١	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الإنفاق
٪٦,٠٥		٪٤,٨٤	نسبة الفائض الأولي الى مجموع الناتج المحلي

تجدر الإشارة إلى أن الخفض الجزئي المرتقب في العجز في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ كما سيتبين فيما بعد لم ينتج في الحقيقة عن انخفاض في حجم الإنفاق كما تفترضه تقديرات صندوق النقد الدولي وكما يجب أن تكون بل هو ناتج في معظمه عن زيادة في الواردات المحققة بنتيجة

(*) يتضمن هذا المبلغ ما يقارب من ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية وتمثل بأقساط المبالغ التي سوف تستحق على حساب القروض التي حصلت عليها مؤسسة كهرباء لبنان لتمويل عملية التجهيز مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

تحسن الجباية والتحسين في الأداء الاقتصادي العام. ذلك على أمل أن تبدأ البنود الإصلاحية المقترحة في صلب هذه الموازنة من أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ وبالتالي لكي يبدأ مفعولها في السريان لجهة خفض الإنفاق وتحسين جباية الواردات وتعزيز مستويات الإنتاجية والأداء الاقتصادي في إدارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.

بناءً على ما تقدم فإنه من المقدّر أن يبلغ العجز الإجمالي في حساب الموازنة والخزينة إلى حوالي ٢٧٩٠ مليار ليرة وأن تصل نسبة العجز الإجمالي إلى حدود ٢٦,٩٦٪ أو ما يعادل حوالي ٨,٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في ما خص الفائض الأولي المرتقب في حساب الموازنة والخزينة فإنه من المقدّر أن يبلغ ١٥١٠ مليارات ليرة وأن تبلغ نسبته إلى مجموع الإنفاق ١٤,٦٪ وإلى مجموع الناتج المحلي ٤,٨٤٪.

بالمقارنة مع ما كان ينبغي أن يكون عليه مشروع الموازنة حسب ما جرى التداول بشأنه مع بعثات صندوق النقد الدولي فإن مقدار العجز المرتقب ونسبته إلى مجموع الإنفاق يظل أعلى مما كان ينبغي عليه أن يكون. كذلك فإن نسبة العجز الإجمالي المرتقب في حساب الموازنة والخزينة كان ينبغي أن تكون في حدود ٦,٢٪ من الناتج المحلي ونسبة الفائض الأولي المرتقب في حساب الموازنة والخزينة كان ينبغي أن تكون في حدود ٥,٢٪ من الناتج المحلي.

إن حجم الفروقات المرتقبة المشار إليها يتطلب تنبهاً عالياً للعمل على ما تقتضيه مصلحة لبنان من إجراءات تؤدي إلى خفض إجمالي الإنفاق بما يحقق تحسناً في إجمالي العجز وفي إجمالي الفائض الأولي ونسبتهما إلى مجموع الناتج المحلي.

وعلى ذلك فإنه وعند إقرار الموازنة وبالشكل الذي تقترحه وزارة المالية فإن نسبة العجز الإجمالي تصبح في حدود ٢٦,٩٥ وهو ما يعتبر خطوة صغيرة إلا أنها غير كافية وذلك في مسار البرنامج الواجب اعتماده لكي يتم تحقيق تقدم على صعيد العجز المحقق في حساب الخزينة ونسبها وذلك على الطريق الموصلة إلى خفض هذا العجز وإنهائه مع حلول العام ٢٠١٠ وبما يضيفي على الأسواق المالية وعلى الاقتصاد وعلى جميع المتعاملين معه الحد الأدنى من الثقة في اقتصاد لبنان وماليته العامة ومستقبل تطورها والذي هو بأمر الحاجة إليها.

ط - العوائق والاعتبارات الأخرى:

اصطدمت وزارة المالية خلال عملية الإعداد لمشروع الموازنة بعدد كبير من العوائق والاعتبارات والمطالبات الإضافية من قبل وفي عدد من الإدارات وهي المطالبات التي تزيد من حجم الإنفاق العام وذلك كما هي مبينة في الطلبات الإضافية. وكذلك فقد تبين أن هناك مشكلة أخرى وتتمثل بالديون التي رتبها على خزينة الدولة اللبنانية بعض الإدارات وهي المبالغ المتوجبة

في بعض منها لإدارات الدولة ومؤسساتها والبعض الآخر منها متوجبة للغير . بالإضافة إلى ذلك فهناك المبالغ المطلوبة والتي أقرها مجلس الوزراء وذلك بموجب مشاريع قوانين لفتح اعتمادات جديدة والتي لم يجر إقرارها بعد في مجلس النواب وهي البالغ مجموعها الإجمالي حوالي ٥٥٠ مليار ليرة والمبينة في ما يلي :

١ - الطلبات الإضافية من قبل الوزارات للحظ اعتمادات إضافية على مشروع الموازنة والبالغ مجموعها حوالي ١٦٢,٥ مليار ليرة والمبينة تفاصيلها كما يلي :

**جدول رقم - ١٦ - المبالغ الإضافية المطلوبة
(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)**

١٨	- اعتمادات صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء ولم يجر تغطيتها بعد
٤٩,٥	- طلبات لتقديرات مختلفة في الأسلاك المدنية والعسكرية والمفصلة في الجدول المرفق رقم - ٣
٧٥	- كلفة معالجة قضية تعاونيات لبنان
٢٤	- مبالغ إضافية لدعم الصناعة في لبنان
١٦٢,٥	

٢ - ديون ترتبت على خزانة الدولة اللبنانية بفعل تجاوز الإدارات للمبالغ المخصصة لها في الموازنة والتي تراكم بعضها على مدى عدة سنوات :

تألف هذه المبالغ من :

- ديون ترتبت على إدارات الدولة وأجهزتها ولا سيما العسكرية والأمنية لصالح كل من مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الاتصالات عن مقطوعية الكهرباء والهاتف والمياه والبريد ورسوم أخرى لم يصدر ببعضها فواتير منذ العام ١٩٩٢ ولغاية تاريخه بسبب الإهمال والتلكؤ في إصدار الفواتير من جهة وعدم الانضباط من قبل الإدارات المختصة لجهة ضبط الاستهلاك .

تجدر الإشارة الى أن هذه المبالغ تتضمن كلفة فواتير الكهرباء عن عدد كبير من العسكريين والموظفين العاملين في مختلف الأسلاك في منازلهم وينطبق هذا الأمر أيضاً على مقطوعية الهاتف من وزارة الاتصالات وقد توزعت تلك المبالغ على الشكل التالي :

٥٦	- استهلاك الكهرباء	١٥٦
٩٤	- استعمال اتصالات سلكية ولاسلكية	
٣	- مياه	
٣	- رسوم أخرى	

٣ - ديون مترتبة للغير :

٥,٥	- ديون أخرى مترتبة للغير ناتجة عن عدم تقيد بعض الإدارات بالاعتمادات المفتوحة في الموازنة وتجاوزها، مما رتَّبَ أعباء على الدولة أجريت بشأنها مصالحات أو أحكام قضائية، والتي تتألف من مصاريف تغذية وكلفة أدوية .

٤ - مشاريع قوانين لفتح اعتمادات إضافية لنفقات مترتبة أو غير مترتبة والتي أقرها مجلس الوزراء على أمل أن يُصار الى إقرارها في مجلس النواب علماً أن بعضها قد جرى إقراره في بعض اللجان النيابية :

٢٢٦	- قوانين فتح اعتمادات إضافية لنفقات مترتبة ونفقات مطلوبة موزعة على الشكل التالي :
١٣٨	نفقات مترتبة وتوزع على الشكل التالي

- الهيئة العليا للإغاثة		
٤٠	١٥	- كلفة معالجة الإنزلاقات ومجاري السيول وأقنية الري والأضرار اللاحقة بمصالح المياه والأنهار وتنفيذ دراسة شاملة لمجاري الأنهار .
	٢٥	- تسديد سلفة خزينة لنفقات إدارية طارئة في الإدارات العامة التي قرّر مجلس الوزراء منحها للهيئة العليا للإغاثة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ والتي تقرر أن يُصار الى تغطيتها من احتياطي الموازنة للعام ٢٠٠٤ بعد زيادته .

- قوى الأمن الداخلي		
٣٠	٣٠	- كلفة نفقات معالجة وتقديمات صحية ثم التعاقد عليها دون توفر الاعتماد اللازم (مرض وأمومة، معالجة في المستشفيات، وفي المراكز الطبية المختلفة. . .) والتي تجاوزت ما جرى رصده من اعتمادات في موازنتي عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
- المديرية العامة للتربية		
٥٠	١	- كلفة نفقات الامتحانات الرسمية
	١٢	- كلفة الالتزامات المتوجبة للمدارس المجانية
	٢٠	- كلفة رواتب المتعاقدين في التعليم الأساسي التي لم يتم دفعها بعد نتيجة إلغاء الرسوم التي كانت متوجبة لصالح صندوق الأهل.
- المديرية العامة للتعليم المهني		
	١٧	- كلفة رواتب المتعاقدين في التعليم المهني الذي تمّ التعاقد معهم ولم يتم تسديد الرواتب لهم
- ملعب طرابلس وصيدا		
١٨	١٨	- كلفة تغطية رصيد تكاليف إنشاء ملعب طرابلس وصيدا
	٨٨	- نفقات لم تترتب بعد

- الهيئة العليا للإغاثة		
٦٠,٥	٣٧,٥	- تأمين الاعتمادات اللازمة للأبنية المهددة بالانهيار في بياقوت والأبنية المتصدعة والمهددة بالانهيار في بلدة الناعمة.
- مؤسسة تشجيع الاستثمارات		
٦٠,٥	٢٣	مساهمة اضافية لدعم البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية لتسديد المبالغ التي ستترتب على دعم الصادرات الزراعية خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٤ والتي أعدّ مجلس الوزراء مشروع قانون بشأنها.
- دعم الشمندر السكري		
٢٠	٢٠	- كلفة دعم الشمندر السكري خلال العام ٢٠٠٥.
- ملعب بعلبك		
٧,٥	٧,٥	- لتغطية نفقات تنفيذ أشغال المرحلة الثانية من مشروع إنشاء ملعب بعلبك.
المجموع العام للزيادات		٥٥٠

إن أقل ما يمكن أن يقال في هذه المبالغ الإضافية المطلوبة أنه من المستغرب أن تستمر بعض الوزارات والإدارات العامة في تحميل الخزينة أعباء إضافية خلافا لما هو ملحوظ في الموازنة. إن هذا التصرف يضع الإدارة المالية من جهة أولى والدولة اللبنانية من جهة ثانية في حالة من التعمية الكاملة بشأن الالتزامات والأعباء المالية التي يجري ترتيبها على مالية الدولة وبالتالي حجم الاعتمادات الإضافية الواجب لحظها.

ما من شك أن المالية العامة لا يجوز ولا تستطيع أن تتحمل هذه الأعباء ولا تتحمل أن تقبل به. فعملية ترتيب هذه الأعباء الإضافية خلافا لما هو ملحوظ في الموازنة كمثال الأعباء التي تراكمت على عدد من الوزارات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان ولوزارة الاتصالات على مدى السنوات العشر المنصرمة وما تزال تترتب إلى الآن والتي تشمل استهلاك بعض الإدارات ولاسيما

في وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية، والأبنية التي يسكنها عدد كبير من الضباط والموظفين أمر مثير للاستغراب. في هذا الصدد فقد تبين وبعد بحث وتقصى أولي قامت به وزارة المالية وبالتعاون مع باقي الوزارات أن هناك مبالغ كبيرة مكتومة ناتجة من جهة عن عدم إصدار فواتير وكشوفات بها من قبل مؤسسة كهرباء لبنان بما يختص باستهلاك الكهرباء ومن وزارة الاتصالات بما يختص باستعمال الهاتف الثابت والخلوي ومنها المجانية الموضوعة بتصرف وزارة الاتصالات والتي لا تستخدم للمصلحة العامة. وبالتالي فإن هذه المبالغ تشكل إنفاقاً إضافياً يتجاوز حاجة الإدارات إلى تلك الخدمات لتشمل استعمال تلك الخدمات منازل العديد من الموظفين والضباط في شتى الأسلاك المدنية والعسكرية والأمنية خلافاً للأصول وخلافاً للقوانين الصادرة في هذا الصدد ولاسيما المادة ٧٥ من قانون موازنة العام ٢٠٠١.

إن أبسط ما يمكن أن يقال في هذا الواقع أنه غير سليم وغير مقبول وغير قانوني. وما طلب تخصيص اعتمادات إضافية، المشار إليها أعلاه إلا لتسديد المبالغ المتوجبة لمؤسسة كهرباء لبنان ولوزارة الاتصالات على عدد من الوزارات وكذلك لتسديد المبالغ المتوجبة عن استهلاك العديد من العاملين في مؤسسات وإدارات وأسلاك القطاع العام لخدمات الكهرباء والهاتف.

من جانب آخر فإن استمرار الوضع في مؤسسة كهرباء لبنان يشكل نزفاً مالياً نزفاً هاماً نزفاً قد يبلغ في حال استمرار الحال على ما هو حوالي ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية باستثناء ما قد يجري اقتراضه من مصرف لبنان كما حصل في وقت سابق. هذا بالإضافة إلى مبلغ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية ستضطر الخزينة لدفعه والذي يمثل قيمة أقساط القروض والفوائد التي ستستحق خلال العام ٢٠٠٥ عن أعمال التجهيز لمؤسسة كهرباء لبنان والملحوظ من ضمن كلفة خدمة الدين العام (راجع المذكرة التي أعدها وزير المالية حول مؤسسة كهرباء لبنان إلى مجلس الوزراء والتي أرفق معها التقرير الدوري الذي أعده المراقب المالي المعني لدى مؤسسة كهرباء لبنان).

على هذا الأساس تصبح المبالغ الإضافية المطالب بلحظها في الموازنة وفي حساب الخزينة بناء على مجموع تلك الطلبات ومشاريع قوانين فتح الاعتمادات الإضافية على الشكل التالي:

حساب الموازنة والخرينة والمعدلة	انفاق خرينة اضافي وكهرباء لبنان	الموازنة المعدلة حسب الطلبات	انفاق اضافي مقترح	حساب الموازنة والخرينة	واردات وإنفاق خرينة	الموازنة	بمليارات الليرات اللبنانية
٧٥٦٠	-	٧١٦٠	-	٧٥٦٠	٤٠٠	٧١٦٠	مجموع الوردات المرتقبة
٧١٠٠	٧٧٥	٥٨١٥	٥٥٠	٦٠٥٠	٧٧٥	٥٢٧٥	مجموع الانفاق بدون خدمة الدين العام
	٥٠٠						
٤٣٠٠	-	٤٣٠٠	-	٤٣٠٠	-	٤٣٠٠	خدمة الدين العام
١١٤٠٠	-	١٠١٢٥	٥٥٠	١٠٣٥٠	٧٧٥	٩٥٧٥	مجموع الانفاق العام
٣٨٤٠	-	٢٩٦٥	-	٢٧٩٠		٢٤١٥	مجموع العجز
٤٦٠	-	١٣٣٥	-	١٥١٠	-	١٨٨٥	مجموع الفائض الأولي
٪١٢,٣٢		٪٩,٥١	-	٪٩,٤٨	-	٪٧,٧٥	نسب العجز الى الناتج المحلي الاجمالي
٪١,٤٨	-	٪٤,٢٨	-	٪٤,٨٤	-	٪٦,٠٤	نسب الفائض الأولي للناتج المحلي الاجمالي

إن نظرة سريعة لما تعنيه تلك الطلبات والالتزامات التي جرى إلزام الخزينة بها تبين وبما لا يقبل الشك أن المالية العامة لا تستطيع تحمل عجزاً إضافياً كهذا. بل العكس من ذلك، فإن ما يتوقعه المواطنون وتتوقعه الأسواق المالية والمؤسسات الدولية هو خلاف ذلك. فمشروع الموازنة وحساب الخزينة المرتقب يجب أن يشكلا وفي الحد الأدنى خطوة هامة إلى الأمام تظهر تحسناً واضحاً عن المستويات التي تم تحقيقها في الأعوام الماضية. فكل تحسن في مستويات العجز والفائض الأولي في حسابي الموازنة والخزينة ينعكس إيجاباً على حركة الاقتصاد وعلى نسب النمو فيه وعلى قدرته على توليد فرص العمل الجديدة وكل تراجع يؤدي إلى زعزعة الثقة في الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي. وعلى هذا الأساس فإن إجمالي الطلبات الإضافية وكذلك المبالغ التي تستوجبها الاستمرار في قبول الوضع على ما هو عليه في مؤسسة كهرباء لبنان يؤدي إلى مزيد من التدهور الذي لا يمكن للمالية العامة أن تتحمله وبالتالي لا يمكن عندها الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ما من شك في أن المالية العامة ونظراً للاختلالات التي تعاني منها غير قادرة على تحمل هذا القدر من الإنفاق سواء جرى لحظه في الموازنة أم جرى إدراجه في مشاريع قوانين منفصلة بعيدة عن الموازنة. إن هذا الإنفاق وتحت أي عنوان يجري لحظه فيه يشكل عبئاً كبيراً لا يمكن للمالية العامة تحمله دون التضحية بالاستقرار المالي والنقدي وهو الأمران اللذان ينبغي المحافظة عليهما نظراً لانعكاساتهما الشديدة على مستويات الثقة في الاقتصاد اللبناني وعلى مستويات عيش اللبنانيين.

إن هذه الأرقام تبين مرة أخرى حقيقة الحاجة الملحة لضبط الإنفاق والمبادرة الفعالة إلى تعزيز الجباية لأموال الدولة وكذلك تبين مدى الحاجة إلى السير قدماً ودون تلوؤ أو تردد في اعتماد تلك السلة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية بما يزيد من مناعة الاقتصاد ومقاومته لكافة أنواع الضغوط والتحديات الاقتصادية والسياسية.

١٠ - مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٥ كما يظهر في الحالتين

استناداً إلى هذه المعطيات فقد بادرت وزارة المالية إلى تقديم مشروع الموازنة مقسماً إلى حالتين:

أ - الحالة الأولى: وتتمثل بالمقترحات التي تتبناها وزارة المالية:

تنطلق مقترحات وزارة المالية من حجم موازنة مجموعها ٩٥٧٥ مليار ليرة مع إنفاق مرتقب في حساب الخزينة بمبلغ ٧٧٥ مليا ر ليرة وهي مبالغ تتعدى حدود طاقة المالية العامة.

ب - الحالة الثانية: حالة القبول والانصياع للعوائق والاعتبارات الأخرى:

تشتمل هذه الحالة على الإضافات المطلوبة والبالغة ٥٥٠ مليار ليرة مضافاً إليها المبالغ من حدود ٥٠٠ مليار ليرة والتي من المقدّر أن تضع مؤسسة كهرباء لبنان من خلالها المالية العامة أمام الحائط المسدود وإلزامها بتلبية طلباتها وذلك في حال إستمر وضع المؤسسة على ما هو عليه الآن.

إن وزارة المالية في عرضها لجميع تلك الطلبات الإضافية أرادت أن تبين الحقيقة أمام مجلس الوزراء وحقيقة الانعكاسات التي يمكن أن تترتب عن عدم الانضباط المالي وعن عدم السير في طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية وهي بالتالي تؤكد على أهمية رفض تلك الطلبات وعدم الانصياع للعوائق والاعتبارات الأخرى.

على أنه وفي ما ربما ما كان يتعلق بمبالغ متوجبة وحصرها على استهلاك أبنية الإدارة وتجهيزاتها كرسوم الكهرباء والهاتف فانه يمكن وبعد فصل المبالغ العائدة حقيقة وحصرها لاستعمال الإدارة العمل على زيادة اعتمادات الموازنة بذلك المبلغ والذي يعني فقط تسوية للأمر لأنه يؤدي من جهة إلى زيادة النفقات ولكنه يزيد الواردات بذات المبلغ. أما بالنسبة للمبالغ التي جرى إنفاقها ككلفة استهلاك كهرباء وهاتف لغير صالح غير الإدارة فينبغي العمل على تحصيل مبالغها ممن استفادوا منها خلافاً للقانون.

خاتمة واستشراف

لقد جاء في ورقة الإطار لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وكذلك في الورقة التقديمية التي وضعتها وزارة المالية لمشروع موازنة العام ٢٠٠٤ أن التأخر في القيام بالإصلاح لا يعني انتفاء الحاجة إليه. كما جاء أنه كلما تأخر الإصلاح كلما ازدادت كلفته، وازداد السير فيه عسراً. ولذلك فقد كان المطلب المتاح في الورقة التقديمية لموازنة العام الحالي (٢٠٠٤) كما وضعتها وزارة المالية وسط الظروف القاهرة بأن تكون المعالجات التسكينية للمشكلات البنيوية والطارئة متجانسة ومتلائمة بما يصون المناعة ويعزز القدرة على الصمود في المواقع وفي الاتجاه السليم، وعدم التردّي والسير في الاتجاه المعاكس للحفاظ على الحد الأدنى مما أفضى إليه مؤتمر باريس - ٢ والمنجزات الاقتصادية والمالية الأخرى التي تحققت حتى الآن.

أما شعار مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ فهو: «موازنة الإصلاح الجذري» ولا شيء غيره فهو الطريق الموصل في حالة اعتماده بجد والتزام وانضباط الى تأمين الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو المستدام، والخروج من الدورة الجهنمية للعجز والدين العام، والمحافظة على العطاءات الاجتماعية وفتح الأفق للمستقبل الواعد».

لقد أوردنا أفكار الإصلاح ومقترحاته من ضمن برنامج يتضمن ثلاثة وعشرين بنداً في هذه الورقة التقديمية والتي تشكل العناوين الأساسية للمواد الإصلاحية التي اشتمل عليها مشروع الموازنة والمبينة في ثلاثة عشر بنداً وفي مشروع قانون الموازنة من خلال المواد الإصلاحية التي بلغ عددها ثمان وأربعين مادة إصلاحية.

هذه المواد الإصلاحية الواردة في مشروع قانون الموازنة تعتبرها وزارة المالية وثيقة إصلاحية بما تشكل من مرجع لكل من أراد البحث أو الخوض في عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي والمالي في لبنان. إنها في الواقع وكما تراها وزارة المالية شرعة للإصلاح الإداري بما تتضمن من مبادئ تحدد الأسس والقواعد التي تؤدي إلى إصلاح إداري واقتصادي ومالي جذري وأساسي يتناول مؤسسات الدولة وإداراتها وأسلاتها المختلفة ومؤسساتها ومرافقها العامة بما في ذلك تعديلات أساسية في بعض الأنظمة والقوانين.

هذه المواد الإصلاحية تمثل خلاصة وعصارة تجربتي في وزارة المالية خلال عشر من السنوات، وهي الوزارة، التي تطل تحديداً على كل إدارات وأجهزة ومؤسسات الدولة وترصد أعمالها ونشاطاتها وتتابع أوجه الصرف والإنفاق فيها.

لقد بينا في هذه الورقة التقديمية أهمية العمل على تنقية الأجواء السياسية وتعزيز التوافق الوطني، وتوفير المناخات الملائمة للاستثمار، ومن ضمن ذلك تعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها، والالتزام بأحكام القانون، والإقدام على معالجة القضايا الوطنية العالقة بروحية حوارية منفتحة تُنتج إجماعاً وطنياً واستقراراً داخلياً، هذه المبادئ تشكل حجر الزاوية في معالجة المشكلات المالية والاقتصادية الأساسية للبنان.

الوقت وقت القرارات الكبرى والجريئة في ذات الوقت، في مرحلة التحول والمخاطر التي نمر بها وتمر بها المنطقة. ولا يمكن القول إن الظروف غير ملائمة، والأجواء غير منفتحة وسط ما يحدث، وما يراود لنا أن نكونه أو نصير إليه. إن الظروف الصعبة ليست عذراً للتقاعس أو التردد أو التنازع، بل هي التحدي الذي يكون علينا أن نواجهه بالإقدام على ترتيب أمورنا الاقتصادية والمالية والإدارية، من أجل الصمود والاستقرار من جهة، ومن أجل تحقيق النمو، والتحرر التدريجي من أعباء العجز والدين. فالأعباء الهائلة الواقعة على كاهل المالية العامة، تتسبب في ضعفٍ شديدٍ، والضعفاء لا يستطيعون التصدي للمشكلات، كما لا يستطيعون صون المكتسبات والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها حياة المواطنين، وحرية الوطن واستقراره.

هناك تقاعس، وفساد، وعدوان على المال العام، وعلى المستقبل الوطني. ولا بد من اتخاذ موقف من جهة، وتوليد إرادة سياسية واعية من جهة ثانية. لا تستطيع الدولة الاستسلام لهدر المال العام والعبث به. وعدم اتخاذ القرارات الصحيحة أفضح من الهدر والعبث. وان تتحول الإدارة السياسية إلى عبء على المواطن بدلاً من قيادته مصيبة ثالثة ما عاد بالوسع تحملها أو التسويف بشأنها.

لقد استطعنا الخروج من الحرب. واستطعنا القيام بالإعمار، وتقدمنا أشواطاً على طريق التحرير والاستقرار. نملك الإمكانيات والقدرات والكفايات. وما تزال الفرص متاحة. وللبنانيين رصيد كبير لدى إخوانهم العرب وأصدقائهم، ولدى العالم. بيد أن ما افتقرنا إليه حتى الآن التوافق الداخلي، والإرادة السياسية لمواجهة المشكلات، وللتقدم على طريق النمو، والتحرير والإصلاح الاقتصادي. وهذه الأمور - فضلاً عن تفويت الفرص لبناء المستقبل - حرية بأن تؤثر سلباً على المنجزات، وأن توقظ أشباح الماضي، وأن تسيء لفكرة الدولة والنظام لدى المواطنين، وأن تحولنا إلى رهائن للأحباب التي نصبناها لأنفسنا.

لقد أردنا أن يكون مشروع قانون الموازنة هذا قراءة للسنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. هنا نجد التجارب والدروس مجتمعة، وما عاد احد منا يجهل الواقع المأساوي، الذي يتوقف علينا ان ينضبط او ينفلت على طريق الإنهيار. لقد سمى مشروع القانون في مجال العرض، وفي مجال اقتراحات الإصلاح الأشياء بأسمائها، فما عادت المجاملة ممكنة او لائقة. وها نحن جميعاً امام مسؤولياتنا ونجاحنا يساوي نجاح الوطن، أما فشَلنا فيعني أن على المواطنين أن يتصرفوا بمقتضى حقهم في الحياة الحرة والكرامة والمزدهرة اليوم وغدا.

التصدي للمشكلات الكبرى وعدم تأجيلها أو الدوران حولها، واجب وطني. والمشكلة الاقتصادية هي إحدى أكبر مشاكلنا وحلّها بأيدينا حتى الآن، ولن يحلّها لنا أحد إن لم نبادر لذلك، ولا شيء أبعث على الإحباط واليأس لدى المواطنين من المراوحة والانتظار، والعجز عن تحمل المسؤولية، واتخاذ القرار.

لم تصدر الموازنة العامة خلال الأعوام

٢٠٠٩ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٦

فذلكة موازنة العام ٢٠١٠(*)

مقدّمة

يعيش لبنان في الوقت الراهن لحظة إيجابية بفعل الأداء اللافت والنتائج الجيدة التي حققها اقتصاده في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ففي الوقت الذي كان فيه العالم يشهد أزمة مالية واقتصادية حادة - وما كان لها من ارتدادات نفثت، ولا تزال، المخاطر في الاقتصادات الكبرى - وفيما كانت دول المنطقة تعاني الآثار السلبية لهذه الأزمة، كان لبنان يحلق خارج سرب الأزمات ويحقق معدلات نمو مرتفعة بلغت في المتوسط ٩ في المائة في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، كما أنه من المتوقع أن يحقق اقتصاده نسبة نمو لن تقل عن ٤,٥٪ في العام ٢٠١٠.

لقد أثبت الاقتصاد اللبناني مناعة استثنائية بوجه الأزمات، على اختلاف أنواعها، وكان آخرها الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٨. ولبنان لم ينجح في البقاء في منأى عن تداعيات الأزمة فحسب، بل تجاوزها ليتحول ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال. ويعود ذلك الى جملة عوامل، أهمها عوامل الثقة، والسياسة المالية والنقدية السليمة، إضافة الى أنظمة الرقابة الصارمة والفاعلة التي تتماشى مع المعايير العالمية وسمعة الدولة اللبنانية في الإيفاء بموجباتها المادية حتى في أحلك الظروف.

وفي ظلّ هذه المعطيات، شهد لبنان تدفقات مالية كبيرة أدت الى نموّ كبير في ودائع المصارف اللبنانية حيث زاد حجم الودائع في المصارف بنسبة ٢٣,١٢٪ في العام ٢٠٠٩، ليصل الى نحو ٩٥,٨ مليار دولار، وواصلت هذه الودائع ارتفاعها في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٠ لتصل الى نحو ١٠٠ مليار دولار، بحيث أصبح حجم هذه الودائع ما يقارب ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. كما حقق احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي تراكمًا قياسيًا وصل إلى ما يقارب الـ ٢٧ مليار دولار، من دون احتساب قيمة الذهب، وذلك رغم أزمة السيولة العالمية. وانخفضت نسبة الدولار من نحو ٧٧ في المائة في نهاية العام ٢٠٠٧ لتصل الى ٦٤,٤٦ في المائة في نهاية العام ٢٠٠٩، ما يعكس عودة الثقة باليرة اللبنانية.

(*) النص الأساسي.

إضافة الى ذلك، حقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ في كانون الأول ٢٠٠٩، ١,٦١٠ مليارات دولار مقابل ٧١٤ ملياراً في كانون الأول ٢٠٠٨. كما بلغت الرساميل الوافدة الى لبنان في الربع الأول من هذه السنة، ٤٣٣٤ مليون دولار مقابل ٢٥٣٨ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٩. وكانت الرساميل الوافدة الى لبنان بلغت خلال العام ٢٠٠٩، نحو ١٩ مليار دولار، مقابل نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي بزيادة نحو ٤ مليارات دولار.

لقد ساهمت التدفقات النقدية وازدياد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبقطاعه المصرفي في انخفاض في بُنية الفوائد بمعدل ٣٠٠ نقطة في السنوات الثلاث الأخيرة، في حين نجح لبنان في خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٨٠ في المائة في العام ٢٠٠٦ لتصل في نهاية العام ٢٠٠٩ الى ١٤٧ في المائة، والذي تسعى وزارة المالية أن تصل الى ١٣٥ في المائة عام ٢٠١٢.

صحيح أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة، لكن انخفاضها يدل على صوابية خيار التصحيح المالي الذي اعتمده لبنان منذ سنوات، وبالتالي فانه من الأهمية على الحفاظ على الاستقرار الماكرو - اقتصادي وعلى الاستمرار في المنحى التراجعي لنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لنصل الى نسبة لا تكون عائقاً أمام نمو الاقتصاد اللبناني ولا تجعلنا عرضة لأي اهتزازات اقتصادية.

ومجمل هذه المؤشرات والمعطيات عزّزَ ثقة المستثمرين بالاقتصاد اللبناني، وبمستقبله ومناعته وحصانته، الأمر الذي ساهم في رفع درجة تصنيف الأوراق المالية اللبنانية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية. ولا شك في أن الإقبال الكبير الذي شهدته إصدارات السندات اللبنانية بالعملات الأجنبية، له دلالات كبيرة ومهمة في هذا المجال.

من هنا، وعلى خلفية هذه التطورات الايجابية، فثمة فرصة ذهبية للاقتصاد اللبناني علينا اغتنامها واستثمارها للنهوض بالاقتصاد اللبناني، وإطلاق قدراته الكامنة الكاملة. مما لا شك فيه أن اقتصادنا قادر على تحقيق معدلات نمو كبيرة، والأهم من ذلك ضرورة تحويل هذا النمو الى نمو منتج يوفر فرص العمل للبنانيين، ويحقق الإنماء المتوازن الذي تستفيد منه كل شرائح المجتمع اللبناني في جميع المناطق اللبنانية.

إن مشروع موازنة العام ٢٠١٠ يساهم في تحقيق هذا الهدف، من خلال توفيره مستلزمات تحفيز النمو، وإنشاء البنية التحتية اللازمة له، وفي الوقت نفسه من خلال حفاظه على المنحى التراجعي لنسبة الدين العام الى حجم الاقتصاد.

ونحن، في وزارة المالية، انطلقنا من هذه الأهداف، ومن الوعود التي قطعتها حكومة «الإنماء

والتطوير» في بيانها الوزاري - والذي أقرّ الالتزام بإصلاحات مؤتمر «باريس - ٣» وتلبية «أولويات المواطنين» التي جعلتها حكومة الرئيس سعد الحريري أولوياتها في العمل - لترجم توجهاتنا في مشروع موازنة العام ٢٠١٠. ولهذا الغرض، قامت وزارة المالية بالطلب من مختلف الوزارات إعادة النظر بموازناتها التي كانت تقدمت بها الى وزارة المالية في الحكومة السابقة، وذلك بهدف تعديل تلك الاعتمادات لتحقيق أهداف الحكومة في القطاعات المختلفة.

ولأن طلبات الوزارات لزيادة اعتماداتها على مختلف البنود، فاقت كل التوقعات، فقد دأبت وزارة المالية على دراستها مع مختلف الوزارات. وعقدت لهذه الغاية عدة جلسات عمل على مختلف المستويات، بما فيها اجتماعات عقدتها وزيرة المالية مع معظم الوزراء المعنيين، أفضت بنتيجتها إلى إعادة تحديد الاعتمادات النهائية التي تمّ لحظها في مشروع الموازنة. وبموازاة تحديد نفقات الموازنة، عملت وزارة المالية على درس خيارات التمويل المختلفة وصولاً إلى تحقيق الأهداف للموضوع.

لقد ساهم تجاوب الوزارات المختلفة مع طلب وزارة المالية ترشيد إنفاقها، في نجاح وزارة المالية في إخراج موازنة تتضمن زيادة كبيرة في مجموع الإنفاق الاستثماري تصل الى ٦,٤٤٪ من الناتج المحلي (مقابل ٣,٠٨٪ في العام ٢٠٠٩)، وهو ما سيساهم بالتأكيد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يحقق زيادة في فرص العمل أمام اللبنانيين، إضافة الى تحقق زيادة ملحوظة في مجموع الإنفاق الاجتماعي. مع تشديد وزارة المالية على عدم نسف جهود التصحيح المالي، وبالتالي إصرارها على ألا تعود الحكومة الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي.

لقد تمكنت وزارة المالية من تحقيق هذا التقدم من دون الحاجة في العام ٢٠١٠ الى اللجوء الى زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة، والاكتفاء فقط بزيادة طفيفة في الضريبة على الفوائد ورسوم التسجيل العقاري.

بناءً على ذلك، بلغ مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠، ١٩,٥٣٨ مليار ليرة بالمقارنة مع ١٦,٣٠٤ مليار للعام ٢٠٠٩، أي بزيادة قدرها ٣,٢٣٤ مليار ليرة، وما نسبته ١٩,٨٣ في المائة، توزعت على الشكل التالي:

جدول رقم - ١ -

مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ (موزعة)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	الفرق	النسبة المئوية
مجموع اعتمادات النفقات الجارية	٩,٠٤٤	١٠,٢١٩	١,١٧٥	١٢,٩٨ %
مجموع اعتمادات الانفاق الاستثماري	٨١٩	٣,٢١٩	٢,٤٠٠	٢٩٣,٠٦ %
مجموع اعتمادات الانفاق الأولي	٩,٨٦٣	١٣,٤٣٨	٣,٥٧٥	٣٦,٢٣ %
مجموع اعتمادات خدمة الدين	٦,٤٤١	٦,١٠٠	- ٣٤١	- ٥,٢٩ %
مجموع اعتمادات الموازنة	١٦,٣٠٤	١٩,٥٣٨	٣,٢٣٤	١٩,٨٣ %

كما بلغ مجموع ما هو متوقع جبايته من إيرادات الموازنة، ١٢,٨٨٠ مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان مرتقب جبايته في العام ٢٠٠٩، والذي قدر بمبلغ ١١,٣٨٩ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ١,٤٩١ مليار ليرة، وما نسبته ١٣,٠٩ في المائة.

وعليه، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة الكلي الى ٦,٦٥٨ مليار ليرة وما نسبته ٣٤,٠٨ في المائة بالمقارنة مع ٤,٩١٦ مليار ليرة لما كان عليه في موازنة العام ٢٠٠٩ أي بزيادة قدرها ١,٧٤٢ مليار وما نسبته ٣٥,٤٣ في المائة، كما يظهر الجدول:

جدول رقم - ٢ -

مقارنة العجز - الموازنة مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

	٢٠٠٩	٢٠١٠	الفرق	النسبة المئوية
مجموع اعتمادات الموازنة	١٦,٣٠٤	١٩,٥٣٨	٣,٢٣٣	١٩,٨٣ %
مجموع إيرادات الموازنة	١١,٣٨٩	١٢,٨٨٠	١,٤٩١	١٣,٠٩ %
عجز الموازنة الكلي	٤,٩١٦	٦,٦٥٨	١,٧٤٢	٣٥,٤٣ %
نسبة العجز الى مجموع الانفاق	٣٠,١٥ %	٣٥,٠٨ %		

إضافة الى ذلك، وحرصاً منها على مبدأ الوضوح والشمولية، أدرج ضمن مشروع موازنة

٢٠١٠ النفقات كافة ومن ضمنها النفقات الممولة من قروض خارجية وتلك الصادرة بموجب قوانين خاصة كنفقات الاستثمارات. إضافة الى ذلك، ضمنت وزارة المالية تقرير مشروع موازنة العام ٢٠١٠، جدولاً يظهر التوقعات المالية (على أساس نقدي) للإنفاق الفعلي، والذي يتضمن توقعات ما سوف يتم إنفاقه من اعتمادات الموازنة ومن الاعتمادات المدوّرة، إضافة الى نفقات الخزينة.

لقد وضعت وزارة المالية عدة أهداف رئيسية عند إعداد مشروع العام ٢٠١٠ والتي ستسعى الى تحقيقها، أهمها:

أولاً: تحقيق زيادة ملحوظة في مجموع الإنفاق على التقديمات الصحية والاجتماعية، بحيث تشمل الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية كافة المواطنين، خاصة أولئك الذين هم بأمس الحاجة لهذه الرعاية والتقديمات. بالإضافة الى بذل جهود مضاعفة لتحقيق زيادة في مردودية هذا الإنفاق.

ثانياً: تحقيق زيادة كبيرة في مجموع الانفاق الاستثماري في مختلف القطاعات وكافة المناطق اللبنانية، مما يفعل حركة النمو في الاقتصاد من جهة، ويعزز الإنماء المتوازن من جهة أخرى. وستعكس نتائج هذه الزيادة إيجاباً على المواطنين وعلى القطاعات الاقتصادية في آن معاً، وذلك عبر توفير خدمات عامة أكثر فاعلية وكفاءة. هذا فضلاً عن أن هذه المشاريع ستساهم في تحقيق مستويات مستدامة من النمو على المديين المتوسط والطويل.

ثالثاً: برمجة تسديد مستحقات الدولة لمؤسسات القطاعين العام والخاص والتي تتضمن متابعة تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي، وتسديد متأخرات المستشفيات، ودفع فروقات المتعهدين والاستثمارات، وموجبات صندوق الجنوب، إضافة الى توفير الأموال المتوجبة لإنهاء ملف عودة المهجرين. وكذلك تسديد ما هو متوجب لتسديد عجز الضمان الاختياري، ورصيد المبالغ المتوجبة للهيئة العليا للإغاثة (أضرار حرب تموز) وعجز مصالح المياه والتعاونية الاستهلاكية وسواها.

رابعاً: الحفاظ على وتيرة نمو الدين العام عبر المحافظة على نسبة الدين العام الى نسبة الناتج المحلي، أي بمعنى آخر الحفاظ على أن يكون نمو الدين العام أقل من نمو الاقتصاد الكلي.

أ - تفاصيل النفقات

أولاً: - اعتمادات النفقات الجارية

تستحوذ النفقات الجارية على الجزء الأكبر من اعتمادات الموازنة أي ما يوازي ٥٣,٩٢ في المائة من النفقات الإجمالية. فقد بلغ مجموع هذه الاعتمادات ١٠,٢١٩ مليار ليرة مقارنة مع ٩,٠٤٤ ملياراً الملحوظة في اعتمادات العام ٢٠٠٩ أي بزيادة قدرها ١,١٧٥ ملياراً وما نسبته ١٢,٩٨ في المائة. وهذه الاعتمادات موزعة على الشكل الآتي:

جدول رقم - ٣ -

اعتمادات النفقات الجارية موزعة مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

النسبة المئوية	الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢١,٠٧ %	١١٠	٦٣١	٥٢١	تسيير أمور الدولة
٤,٠٨ %	٢٢٣	٥,٦٩٤	٥,٤٧١	الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد
٢٩,١٦ %	٢٩٠	١,٢٨٤	٩٩٤	تقديمات صحية واجتماعية
٢١,٩٣ %	٢٣	١٢٤,٠١	١٠١	دعم القطاع الزراعي
٢٧,٣٠ %	٥٠٨	٢,٣٦٩	١,٨٦١	دعم مؤسسة كهرباء لبنان
٢١,٣٩ %	٢١	١١٧	٩٦	احتياطي الموازنة
١٢,٩٨ %	١,١٧٥	١٠,٢١٩	٩,٠٤٤	مجموع الانفاق الجاري

إنّ نظرة سريعة على هذه الاعتمادات تظهر ما يلي:

١ - الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد

يشكل بند الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد ما نسبته ٥٥,٧٢ في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري وما نسبته ٢٩,١٤ في المائة من إجمالي الاعتمادات. ولقد ارتفعت هذه الاعتمادات بمبلغ ٢٢٣ مليار ليرة.

وأهم هذه الزيادات تتلخص بما يلي:

- نفقات تعبئة الملاكات: وتتضمن تعيينات الفئة الأولى وملء الشواغر في الإدارات وتطويع ٤٠٠٠ عنصر في قوى الأمن، والتي قد تبلغ ٤٥ ملياراً بالنسبة لما تبقى من العام ٢٠١٠.
- كلفة إعطاء درجات إضافية لأساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط، والتي قد تبلغ ٤٥ ملياراً.
- كلفة التقديمات الاجتماعية والعطاءات للعاملين في القطاع العام الناتجة عن تثبيت ١٠ آلاف و٦٠٠ عنصر في قوى الأمن الداخلي والتي تبلغ ٢٤ ملياراً،
- زيادة اعتمادات تعاونية الموظفين والتي بلغت ٢٣ ملياراً، بحيث بات المنتسب يتحمل ١٠ في المائة فقط من نفقات الاستشفاء، بالإضافة الى تغطية أدوية الأمراض المستعصية بنسبة ١٠٠ في المائة.
- زيادة اعتمادات الجامعة اللبنانية ١٥ ملياراً.
- زيادة المساهمة في صندوق تعاضد القضاة والتي بلغت ٦ مليارات.
- زيادة كلفة معاشات التقاعد وتعويضات الصرف بما يقارب ١٠٠ مليار.
- زيادة نفقات رواتب الجيش بما يقارب ٦٠ مليار.

٢ - تقديمات صحية واجتماعية:

يلحظ مشروع الموازنة زيادة كبيرة في الإنفاق على الشأن الاجتماعي لغير العاملين في القطاع العام، سواء بالنسبة الى إعمادات وزارة الصحة أو وزارة التربية أو التقديمات الاجتماعية المختلفة. وعلى ذلك بلغت هذه الاعتمادات مبلغ ١,٢٨٤ مليار، وبزيادة قدرها ٢٩٠ مليار ليرة لبنانية عما كانت عليه في العام ٢٠٠٩ وما نسبته ٢٩,١٦ في المائة.

وتعبر هذه الزيادة عن سياسة الحكومة الهادفة الى خفض التكاليف والأعباء المعيشية عن ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتأمين التغطية الصحية الشاملة لذوي الدخل المحدود وزيادة المساعدات والرعاية الاجتماعية والصحية لهم، كما وتأمين التعليم المجاني.

وأهم هذه النفقات الاجتماعية تتلخص كما يلي:

جدول رقم - ٤ -

ملخص النفقات الاجتماعية مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

النسبة المئوية	الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
-	٢٩٠	١,٢٨٤	٩٩٤	تقديمات صحية واجتماعية منها:
-	٤١	١٦٢	١٢٢	مساهمات الى هيئات لا تتوخى الربح
-	٨٦	٤٩٩	٤١٣	أدوية واستشفاء
-	١١٠	٣٥٢	٢٤٢	الضمان الاجتماعي
	٢٣	٨١	٥٨	دعم صناديق المدارس الرسمية
	٠٠	٤٦	٤٦	دعم المدارس المجانية
	٠٠	٧٠	٧٠	دعم فوائد القروض الزراعية والصناعية

إن تحليل هذه الأرقام يظهر ما يلي:

- زيادة بند الرعاية الاجتماعية ١٣ ملياراً والمساهمة الملحوظة الى هيئات الخدمات الاجتماعية ٢٨ مليار.
- زيادة مبلغ ٨٦ مليار ليرة لنفقات الاستشفاء والأدوية بسبب زيادة عدد الأدوية الحديثة.
- زيادة مساهمة الخزينة الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ ١١٠ مليارات ضمنها مبلغ ٤٥ مليار ليرة لسدّ عجز الضمان الاختياري.
- زيادة دعم صناديق المدارس الرسمية بمبلغ ٢٣ مليار لمكافحة التسرّب المدرسي.

٣ - القطاع الزراعي

زيادة اعتمادات الإنفاق على القطاع الزراعي، حيث بلغ مجموع اعتمادات القطاع الزراعي ١٢٤ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ٢٣ ملياراً عن اعتمادات العام ٢٠٠٩ وما نسبته ٢١,٩٣ في المائة. تجدر الإشارة الى أن مجموع المبالغ الملحوظة للقطاع الزراعي يصبح حوالي ١٩٤ مليار ليرة إذا ما أضيف الى المبالغ المخصصة لدعم زراعة التبغ الذي يدفع من فائض إيرادات إدارة

حصر التبغ والتبناك والتي تصل الى ما يقارب الى ٧٠ ملياراً، وهي التي تتحملها الخزينة عبر موازنة إدارة حصر التبغ والتبناك.

وأهم هذه النفقات تتلخص كما يلي:

جدول رقم - ٥ -

ملخص النفقات للقطاع الزراعي مقارنة بين السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٠٩

النسبة المئوية	الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠	٢٢	١٢٤	١٠٢	دعم القطاع الزراعي
٠	٣	٦	٤	أدوية ومبيدات وأسمدة
٠	- ٢	١	٣	بذور ونصوب وشتول
٠	- ٥	٢٢	٢٧	دعم الصادرات الزراعية
٠	٩	٦٢	٥٣	المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري
٠	١٩	٣٣	١٥	المشروع الأخضر والأبحاث الزراعية

إن تحليل هذه الأرقام يظهر ما يلي:

- ١٥ مليار ليرة إضافية لـ «المشروع الأخضر».
- ٤ مليارات ليرة إضافية لمصلحة الأبحاث العلمية والزراعية.
- ٣ مليارات ليرة إضافية للأدوية والمبيدات والأدوات المخبرية.

٤ - دعم مؤسسة كهرباء لبنان:

زيادة الاعتمادات لدعم مؤسسة كهرباء لبنان حيث بلغت ٢,٣٦٩ مليار اي بزيادة قدرها ٢٧,٣٠٪، بحيث أصبحت تشكل ٢٣,١٨٪ من اعتمادات الانفاق الجاري و١٢,٧٨٪ من اجمالي الاعتمادات. وهنا تبرز أهمية العمل على معالجة المشكلة المزمنة في هذا القطاع على الصعد كافة انتاجاً ونقلًا وتوزيعاً وتسعيراً وفوترة وجباية واعادة هيكلية المؤسسة عبر تشركتها بما يدخل القطاع الخاص في عمليتي الانتاج والتوزيع.

وهذه الاعتمادات موزعة على الشكل التالي :

- تغطية عجز شراء المحروقات : ٢,٢٢٩ ملياراً
- تسديد قروض مستحقة على مؤسسة كهرباء لبنان : ١٤٠ ملياراً

ثانياً: اعتمادات النفقات الاستثمارية

في إطار السعي الى تنفيذ الوعود الواردة في بيان الحكومة الوزاري ، وافقت وزارة المالية على زيادة اعتمادات النفقات الاستثمارية ، حيث بلغت هذه الزيادة ٢,٤٠٠ مليار ليرة وما نسبته ٢٩٣٪ ، لتصل الى ٣,٢١٩ مليار ليرة مقابل ٨١٩ مليار في موازنة العام ٢٠٠٩ . اما سبب هذه الزيادة ، فيعود الى انفاق اضافي على البنى التحتية ، بحيث يأتي معظمها على قطاعي الكهرباء وصيانة الطرقات والانشاءات المائية .

وتكمن اهمية الانفاق الاستثماري على الكهرباء ، الى جانب تلبية التزام الحكومة في تأمين التيار الكهربائي للمواطنين ، في ان انقطاع التيار بات من معوقات النمو الاقتصادي في لبنان في مختلف القطاعات الاقتصادية .

كذلك ، فان تحسين الطرقات وصيانتها وتوسيعها ، لن يساهم في تسهيل حياة المواطنين عبر تسهيل حركة السير فقط ، بكونه بات امراً يخفف من ساعات الانتاجية المفقودة في زحمة المواصلات ، فضلاً عن انه سيزيد حركة الترانزيت التجارية ، ويشجع حركة السياح على قصد لبنان .

ومن البديهي أن الاستثمار في قطاع الاتصالات له مردود إيجابي إن لناحية تنمية اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والخدمات المتممة إضافة الى مردودها الإيجابي على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

إن من شأن الانفاق على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وطرقات واتصالات أن يشجع المستثمرين ويساهم في زيادة النمو ، وبالتالي فرص العمل أيضاً ، ما يؤدي حتماً إلى احتواء الدين العام عبر تخفيض نسبته الى الناتج المحلي .

وعليه ، فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبة اعتمادات الانفاق الاستثماري الملحوظ في مشروع الموازنة الى الناتج المحلي ، ٦,٤٤٪ من الناتج المحلي ، مقابل ٣,٠٨ في العام ٢٠٠٩ (موازنة وخزينة) .

إن اعتمادات الانفاق الاستثماري التي تضمنها مشروع موازنة العام ٢٠١٠ موزعة على الشكل التالي :

جدول رقم - ٦ -

اعتمادات الانفاق الاستثماري مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٦	١٧٦	١١٠	التجهيزات وصيانتها
١	١٤	١٣	أراضي وصيانتها
٢٨٩	٣٨٧	٩٨	إنشاء أبنية وصيانتها
١٩٩	٣٧٤	١٧٥	إنشاء وتأهيل وصيانة الطرق
١٢٧	١٧٧	٥٠	إنشاءات مياه وصيانتها
٤٧٩	٤٨٣	٤	إنشاءات الكهرباء وصيانتها
٩	٤٤	٣٥	إنشاءات أخرى
١٣ -	٧٥	٨٨	دروس واستشارات ومراقبة
٥٦	١٥٢	٩٦	مشاريع منفذة من قبل مجلس الانماء والاعمار
٣٢	١٨٢	١٥٠	حصة الدولة في المشاريع الممولة من قروض خارجية
١٧١	٤٥٠	-	مشاريع مموله من قروض خارجية
٥٠	٦٠	-	مساهمة لمجلس الجنوب
٦٠	١٢٠	-	مساهمة لصندوق المهجرين
٢٧٥	٢٧٥	-	مساهمة للهيئة العليا للإغاثة
١٠٠	١٠٠	-	تسديد ديون المتعهدين
١٥٠	١٥٠	-	تسديد ديون الاستثمارات
٢,٤٠٠	٣,٢١٩	٨١٩	مجموع الإنفاق الاستثماري

إنّ نظرة سريعة على هذه الاعتمادات تظهر ما يلي :

١ - التجهيزات : من أصل المبلغ المقدّر بـ ١٧٦ مليار ليرة المخصصة لهذه الغاية، تمّ لحظ ما

قيمتة حوالي ٩٠ مليار ليرة تجهيزات فنية للجيش والقوى الأمنية الأخرى، إضافة الى اعتمادات بنحو ٣٩ مليار ليرة تجهيزات للمعلوماتية وصيانتها.

٢ - إنشاء أبنية وصيانتها: بلغ مجموع الاعتمادات ٣٨٧ ملياراً وبزيادة ٢٨٩ مليار ليرة عن اعتمادات موازنة ٢٠٠٩ وما نسبته ٢٩٤ في المائة، وأهم هذه الاعتمادات:

- ١٢٩ مليار ليرة لبنانية لصيانة وتأهيل وتحديث الجامعة اللبنانية.
- ٥٢ ملياراً لبناء وتوسيع السجون وأبنية قوى الأمن الداخلي.
- ١٠٨ مليارات لتسديد متأخرات الدولة واستكمال توسيع وتأهيل مطار رفيق الحريري الدولي،
- ٣٤ ملياراً لإنشاء وصيانة أبنية إدارية.

٣ - إنشاء وتأهيل وصيانة الطرق:

بلغت اعتمادات هذه النفقات ٣٧٤ مليار ليرة وبزيادة ١٩٩ ملياراً عن اعتمادات موازنة ٢٠٠٩ وما نسبته ٩٦,٧٦ في المائة، وأهمها:

- ١٧٥ مليار لصيانة طرق دولية ورئيسية وثنائية وداخلية وموزعة على كافة المناطق اللبنانية،
 - ١٠٠ مليار من أصل قانون برنامج لإنشاء وتأهيل طرق دولية ورئيسية وثنائية وداخلية موزعة على كافة المناطق اللبنانية،
 - ٤٠ ملياراً لمشاريع الطرق المختلفة في بيروت والضواحي والأوتسترات.
 - ٣٠ ملياراً قانون برنامج لاستكمال الطريق الساحلي الجنوبي قسم الزهراني - صور.
- وهنا لا بد من الإشارة الى أنه، وإضافة لما تم ذكره، هناك العديد من القروض الخارجية الميسرة لإنشاء وتوسعة واستكمال مشاريع الطرق في مختلف المناطق.

٤ - إنشاءات مياه وصيانتها:

بلغت الاعتمادات المرصودة ١٧٧ مليار ليرة لبنانية وبزيادة ١٢٧ مليار عن اعتمادات موازنة ٢٠٠٩ وما نسبته ٢٥٢ في المائة، وأهمها:

- ١٦٥ ملياراً تقريباً منها ٨٥ ملياراً مخصص لإنشاء وصيانة مياه الشفة و٧٥ ملياراً للاستثمارات.

- ٦ مليارات لمشاريع الريّ

- ٤ مليارات لمشاريع معالجة المياه المبتذلة

إضافة الى ذلك سوف تعطى مصالح المياه المتعثرة سلف خزينة بقيمة ٤٥ مليار ليرة لبنانية بهدف تسديد متوجباتها وتحسين الخدمات للمواطنين.

٥ - إنشاءات الكهرباء وصيانتها: بلغت ٤٨٣ مليار ليرة منها:

- ٣٨٥ مليار لإقامة معامل جديدة لإنتاج ما يقارب الـ ٧٠٠ ميغاوات، و
- ١٩ مليار لشبكات النقل من أصل قانون برنامج بلغت قيمته ١٧٧٢ مليار على أربع سنوات لإنتاج الكهرباء وشبكات النقل، بهدف ردم الهوة بين الطلب الإضافي على الكهرباء والقدرة الإنتاجية المتوافرة
- ٣٠ ملياراً لإعادة بناء خزانات الوقود وتوسيع القدرة في مجال الغاز الطبيعي.

٦ - مشاريع أخرى: بلغت ١٤٨٩ مليار منها:

- مبلغ ١٨٢ مليار ليرة تشكل حصة الدولة من المشاريع الممولة من قروض خارجية لتمويل خطة النهوض لتسريع وتيرة المشاريع الممولة من قروض خارجية، والتي من المتوقع أن ينفق من أصل هذه القروض مبلغ ٤٥٠ مليار ليرة.
- وهذه المبالغ مخصصة لمشاريع في مختلف القطاعات وعلى كافة الأراضي اللبنانية:
- مبلغ ١٥٠ مليار ليرة لمشاريع ممولة كلياً من الخزينة تم تكليف مجلس الإنماء والاعمار بتنفيذها.
- مبلغ ٦٠ مليار ليرة مساهمة لمجلس الجنوب.
- مبلغ ١٢٠ مليار ليرة لصندوق المهجرين لاستكمال ملف العودة
- مبلغ ٢٧٥ مليار ليرة للهيئة العليا للإغاثة لاستكمال تسديد مبالغ أضرار حرب تموز
- مبلغ ٢٥٠ مليار ليرة لتسديد المبالغ المترتبة للاستثمارات وفروقات المتعهدين.

إن الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات المرصودة ضمن مشروع موازنة العام ٢٠١٠ يقع ضمن قوانين برامج بقيمة ٥,٨٠١ ملياراً تمّ لحظها في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ للانفاق الاستثماري على مختلف القطاعات تمتد على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك لتوكيد تصميم الدولة على الالتزام بما تعهدت به في البيان الوزاري.

ولما كانت الحاجة لإنتاج الكهرباء وإنشاء مشاريع المياه، وأهمها إنشاء السدود، وأعمال الطرقات والنهوض بقطاع الاتصالات، تفوق ما هو مرصود له في مشروع الموازنة ويفوق قدرة الخزينة على تحمل أعبائه، فإنه لا بد من اللجوء إلى الدول والصناديق المتاحة والمستثمرين من القطاع الخاص لتمويل و/أو الاستثمار بهذه المشاريع.

إن دولة رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة المالية، لمسا من خلال اتصالاتهما مع الدول والصناديق المتاحة والمستثمرين من القطاع الخاص، استعدادهم الجدي لدرس إمكانية التمويل والاستثمار في إنتاج وتوزيع الكهرباء وبمشاريع إنشاء السدود، والاتصالات وقطاع النقل وغيرها من المشاريع الإنتاجية.

إنّ تحسين البنى التحتية وتنفيذ مشاريع إنمائية سيساهم بالتأكد في تحسين ظروف الحياة اليومية للناس والخدمات المقدمة إليهم، من كهرباء، ومياه، واتصالات، وطرق وسيخلق بيئة مؤاتية لمزيد من الاستثمارات في لبنان، ويوفر الظروف لنمو إقتصادي أفضل وتنمية مناطقية أشمل، وهو ما يؤدي حكماً إلى إيجاد فرص عمل جديدة بما يسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

ثالثاً: خدمة الدين

من المتوقع أن يبلغ مجموع خدمة الدين العام ٦,١٠٠ مليار ليرة وبزيادة ٦٠ مليار ليرة لبنانية عما كانت عليه في العام ٢٠٠٩ وما نسبته ٠,٩٩٪. ويعود السبب الأساسي في عدم زيادة خدمة الدين العام بمبالغ ضخمة، الى الجهود التي بذلتها وزارة المالية وبالتنسيق مع مصرف لبنان الى تخفيض معدلات الفائدة، والتي ساهمت التدفقات المالية التي شهدتها القطاع المصرفي في السنوات الماضية في تحقيق هذا التخفيض.

رابعاً: نفقات الخزينة

لأن وزارة المالية حريصة على مبدأ الشفافية والوضوح والشمولية، فقد شرعت في إطلاع المواطنين بالدرجة الأولى، والمعنيين بالدرجة الثانية، على مجمل الانفاق المتوقع في العام ٢٠١٠. ودرجت في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ المبالغ المتوقع إنفاقها من خارج الموازنة، بما فيها ما هو متوقع إنفاقه بموجب سلفات خزينة، وسيبلغ مجموع هذا الإنفاق ١,٤١٢ مليار ليرة.

إن أهم هذه النفقات تتلخص بما يظهره الجدول أدناه:

جدول رقم - ٧ -

نفقات الخزينة مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٤٦٥ -	١,٤١٢	١,٨٨٠	نفقات الخزينة أهمها:
٣٥٢	٨٤٣	٤٩١	* البلديات
٢٨	٣٥٤	٣٢٦	* رديات الضريبة على القيمة المضافة
٦٠ -	٠٠	٦٠	* صندوق المهجرين
١٠ -	٠٠	١٠	* مجلس الجنوب
٥٢٠ -	٠٠	٥٢٠	* الهيئة العليا للإغاثة
٤٥	٤٥	٠٠	* سلفة خزينة لمصالح المياه
٢٧٩ -	٠٠	٢٧٩	نفقات من قروض وهبات خارجية
٧٤٤ -	١,٤١٢	٢,١٥٦	مجموع الإنفاق من خارج الموازنة

* خيارات التمويل

سعت وزارة المالية في مشروع موازنة العام ٢٠١٠، الى تلبية حاجات المواطنين وأولوياتهم عبر رفع مستوى إنفاق الدولة في القطاعات المهمة، وتلبية الخدمات والتقديمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وذلك مع المحافظة على مستوى حجم الدين العام الى الناتج المحلي، بحيث لا يتعدى حجم نمو الدين العام حجم النمو الفعلي للاقتصاد، مع المحافظة على عدم الانزلاق الى عجز أولي في وضعية المالية العامة.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين معاً، من دون أن يفتئت أحدهما على حساب الآخر، قامت الوزارة بدرس كافة الخيارات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف ولتمويل الإنفاق الجديد، وهذه الخيارات تتلخص وفق الآتي:

أ - الخيار الأول

الإتكال الكلي على الاقتراض الإضافي: لتمويل كافة المشاريع الاستثمارية، وهذا الخيار رغم سهولته، سيولد زيادة كبيرة في حجم الدين العام، وبوتيرة تصاعدية سريعة، وسوف يولد عجزاً إضافياً في الحساب الأولي، ويطيح بالانجازات التي تحققت في وضعية المالية العامة في السنتين

الأخيرتين . كما أنه سيزيد من عبء كلفة خدمة الدين ، ويزيل هامش التحرك للمالية العامة ويحدّ من قدرتها على مجابهة أو احتواء أخطار غير منظورة قد توجب تحمل إنفاق إضافي ، وبالتالي ، يغرق المالية العامة أكثر فأكثر في الدوامة التي تسعى البلد الى الخروج منها ويعيد نسبة الدين الى الناتج المحلي الى منحى تصاعدي ، وهو ما يجب تفاديه للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي .

من جانب آخر ، فان هذا الأمر ينعكس سلباً على الاقتصاد ، وخاصة لناحية منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم من ضمن الموارد المتاحة ، ما سيؤثر سلباً على مسار انخفاض معدلات الفوائد وانعكاساتها على الخزينة والاقتصاد في آن معاً ، وعاجلاً أم آجلاً سيؤثر على مستوى ونوعية عيش المواطنين .

لهذه الأسباب ، فإننا مصرون على عدم اللجوء الى هذا الخيار ، وعلى الاستمرار بالتمسك بالمسار الاصلاحى للمالية العامة . وهو الهدف الذي يمكن ترجمته بانخفاض مستمر لحجم الدين الى الناتج المحلي .

ب - الخيار الثاني

اللجوء الكلي الى القطاع الخاص : وذلك من خلال الاتكال الكلي على القطاع الخاص للقيام بالمشاريع الاستثمارية ، وبطرق مختلفة ، من بينها مشاركة القطاع الخاص عبر آليات الـ BOT والـ BOO وغيرها ، والتي تجنّبنا الاقتراض لتمويل النفقات الاستثمارية وخصوصاً الكهرباء وتجنّبنا أيضاً أي زيادة كبيرة في حجم الأعباء على المواطنين .

ج - الخيار الثالث

وهو الخيار التي اعتمدته الوزارة والذي يتضمّن السير على عدة مسارات :

أولاً : تمويل بعض المشاريع الاستثمارية من القروض الميسّرة التي تحصل عليها الدولة من الدول والصناديق المانحة ، إضافة الى لحظ اعتمادات في صلب الموازنة لتمويل بعض المشاريع ، ومن أهمها تمويل إنتاج ما يقارب ٧٠٠ ميغاوات وصيانة وتأهيل الطرقات وتأمين الوصلات الأساسية للنهوض بقطاع الاتصالات . ومن شأن هذا الإنفاق أن يعطي الإشارة الصحيحة الى الاقتصاد والمواطنين على مدى جدية الدولة في معالجة المشكلات التي يعانيها الاقتصاد .

ثانياً : إشراك القطاع الخاص ، فلما كانت الحاجات للإنفاق على مختلف مجالات البنية التحتية تفوق قدرة الدولة على التمويل ، إن من خلال القروض أو من خلال اعتمادات الموازنة ، لذلك ، لا بد من الشروع في إشراك القطاع الخاص إما لتطوير بعض القطاعات وزيادة فعاليتها وتحسين خدماتها وخاصة في قطاع الاتصالات ، وإما لتأمين خدمات إضافية وإنتاجية أكبر وخاصة في قطاع

الكهرباء كون الحاجة الملحة تفوق ١٥٠٠ ميغاوات، وكذلك قطاع النقل إن لناحية تطور وتأهيل شبكة الطرقات والنهوض بالنقل العام وسكة الحديد وتطوير المرافق وسواها. ومن أهم عوامل إشراك القطاع الخاص، إضافة الى تخفيف العبء على خزانة الدولة، وزيادة الإنتاج وخفض كلفة الخدمات وتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة. وبناءً عليه، فإن الحكومة عازمة على إقرار مشاريع القوانين التي تخوّل الدولة القيام بعملية المشاركة لبعض القطاعات ولا سيما قطاع الكهرباء وإشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية.

ثالثاً: الاستمرار في وتيرة خفض الفوائد التي اعتمدتها الوزارة بالتنسيق مع المصرف المركزي.

رابعاً: تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة طفيفة على بعض الضرائب والرسوم وأهمها:

- زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من ٥ في المائة الى ٧ في المائة.
- زيادة رسوم التسجيل العقاري من ٥ في المائة الى ٧ في المائة للشطر الذي يزيد عن ٧٥٠ مليون ليرة لبنانية،
- إخضاع العقارات المبنية الشاغرة لضريبة الأملاك المبنية.
- وفي المقابل، عمدت وزارة المال الى إدخال إعفاءات وإلغاء رسوم وضرائب أخرى تطال ذوي الدخل المحدود والمنخفض وأهمها:
- الإعفاء من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية ورسوم الامتحانات.
- زيادة التنزيل على رسم الانتقال للورثة من الدرجة الأولى أي زيادة مبالغ الإعفاء على الحصة الإرثية نحو ثلاثة أضعاف.
- زيادة المبلغ غير الخاضع لضريبة الأملاك المبنية للمالك الذي يسكن منزله إلى ٩ ملايين بدلاً من ٦ ملايين.
- خفض الغرامات على الضرائب والرسوم بنسبة ٩٠ في المائة، بما فيها غرامات البلدية وأوامر التحصيل وغرامة رسوم السير ووكالات بيع السيارات، وذلك بهدف مساعدة المكلفين على تسوية أوضاعهم.
- إلغاء ضريبة المبيعات على المؤسسات السياحية الصغيرة غير الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة.
- إعفاء السيارات الصديقة للبيئة (Hybrid) من الرسوم الجمركية.

ب - تفاصيل الإيرادات

قبل الدخول في تفاصيل الإيرادات، لا بدّ من الإشارة الى أنه تمّ إعداد مشروع موازنة العام ٢٠١٠ في ضوء توقع نسبة نمو حقيقي بواقع ٤,٥ في المائة، ونسبة تضخم توازي نسبة ٣,٧ في المائة، واعتماد المتوسط السنوي لسعر النفط الخام بما يعادل ٨٠ دولار.

نتيجة لما تقدم، فقد بلغ مجموع إيرادات الموازنة والخزينة ١٣,٦٨٢ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ٩٧٧ مليار عما تمّ تحصيله عام ٢٠٠٩ والذي بلغ ١٢,٧٠٥ مليارات، أي بنسبة زيادة متوقعة ٧,٦٩ في المائة.

وتوزعت توقعات الإيرادات كما يلي:

جدول رقم - ٨ -**توقعات الإيرادات مقارنة بين السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠**

الفرق	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩٧٧	١٣,٦٨٢	١٢,٧٠٥	مجموع الإيرادات
٨٤٤	١٢,٨٨٠	١٢,٠٣٦	إيرادات الموازنة
٩٨٦	٩,٩٥٣	٨,٩٦٧	الإيرادات الضريبية أهمها:
٣٧٥	٢,٢١٤	١,٨٣٩	* ضريبة على الدخل
١٦٨	٩٧٧	٨٠٩	* ضريبة على الأملاك
٢٥٢	٣,١٤١	٢,٨٨٩	* الضريبة على القيمة المضافة
١٢٨	٢,٧٩١	٢,٦٦٣	* ضريبة على الاستيراد والتجارة
- ١٤٢	٢,٩٢٧	٣,٠٦٩	الإيرادات غير الضريبية أهمها:
- ١٦١	١,٨٩٤	٢,٠٥٥	* إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
١٣٣	٨٠٢	٦٦٩	إيرادات الخزينة

أما سبب الانخفاض في إيرادات الاتصالات فيعود إلى لحظ إنفاق استثماري لهذا القطاع بلغ ٤١٥ مليار ليرة، كما سبق وذكر، إضافة الى فصل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة على خدمات المكالمات والتي سوف يتم توزيعها على البلديات، وهو ما يفسّر الزيادة الملحوظة في إيرادات الخزينة.

- بالإضافة الى ما تقدم ستعكف وزارة المالية على التحضير للقيام بالإجراءات الآتية:
- تطوير قانون ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، بما فيها الضريبة على الأرباح الرأسمالية، والذي يهدف الى تطوير النظام الضريبي عبر اعتماد النظام الضريبي المجمع لمصادر الدخل، واعتماد شطور معدلات ضريبية موحدة، وتوحيد طريقة التكاليف الضريبي عبر إلغاء التكاليف على أساس الربح المقدر والمقطوع، وإدخال مفهوم الحسم الضريبية كبديل عن التنزيل العائلي، وغيرها من إجراءات التطوير في مفهوم الضريبة، والذي سوف نطلعكم على تفاصيله في القريب العاجل، تمهيداً لإقراره في المجلس النيابي.
 - العمل بالتعاون مع المجلس النيابي، على إقرار قانون رسوم على تسوية المخالفات البحرية والنهرية من دون تشريعها، والذي سبق وأحيل على المجلس في العام ٢٠٠٦.
 - العمل على تطوير آلية التخمين العقاري لأهداف فرض الضرائب والرسوم، بما فيها الرسوم البلدية، ما يخفف الاستنساف في التخمينات ويزيد من مردود هذه الضرائب والرسوم.
 - العمل على زيادة الالتزام الضريبي عبر وضع معايير وإجراءات عملية وممكنة تساهم في التخفيف من التهرب الضريبي ويساهم في زيادة فاعلية جباية الضرائب والحد من الاستنسافية عبر وضع معايير وأسس للتدقيق واعتماد مبدأ التدقيق الشامل والموجه.
 - العمل على إعادة هيكلة الإدارة الضريبية ودمجها وتبسيط إجراءاتها وتطوير خدماتها، مما يزيد فعاليتها من جهة وتحسين وتطوير الخدمات للمكلفين عبر استحداث الشباك الموحد.
 - التعاون مع وزارة الاتصالات لخفض كلفة نقل وتبادل المعلومات داخلياً وخارجياً، وخفض أسعار الانترنت السريع، ما يساهم في تخفيض الكلفة على القطاعات التي تعتمد على هذه الخدمات وتطوير قطاع المعلوماتية والمعرفة.

ج - أوضاع المالية العامة

بهدف إطلاع أصحاب القرار والمعنيين والمواطنين على توقعات وضع المالية العامة على المدى المتوسط، أعدت وزارة المال الجدول أدناه الذي يظهر وضع المالية العامة في المدى المتوسط على أساس نقدي. وتمّ تضمين مشروع موازنة عام ٢٠١٠ مادة قانونية تفرض على وزارة المالية إعداد جدول يظهر وضع المالية العامة على المدى المتوسط بالاستناد الى خطة قطاعية يعدها الوزراء المعنيين وتناقش مع وزارة المالية.

جدول رقم ٩ - توقعات الإيرادات مقارنة بين السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٠٩

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٣,٦٨٢	١٢,٧٠٥	مجموع الإيرادات
١٢,٨٨٠	١٢,٠٣٦	إيرادات الموازنة
٩,٩٥٣	٨,٩٦٧	- الإيرادات الضريبية
٢,٩٢٧	٣,٠٦٩	- الإيرادات غير الضريبية
٨٠٢	٦٦٩	إيرادات الخزينة
١٣,٨٥٤	١١,٣٩١	النفقات خارج خدمة الدين
١١,٩٩٢	٩,٢٣٢	نفقات الموازنة (بما فيها الاعتمادات المدوّرة)
٤٥٠	٢٧٩	نفقات من قروض ميسرة
١,٤١٢	١,٨٨٠	نفقات خزينة
٦,٥٤٠	٦,٠٨٧	خدمة الدين
٦,٠٨٣	٥,٧٨٤	تسديد فوائد الدين
٤٥٧	٣٠٣	تسديد أصل الدين (قروض استثمارية)
٢٠,٣٩٤	١٧,٤٧٨	مجموع النفقات
١٩,٩٣٧	١٧,١٧٥	مجموع النفقات دون تسديد القروض الاستثمارية
- ١٧١	١,٣١٤	الفائض / العجز الأولي
- ٦,٢٥٤	٤,٤٧٠	الفائض / العجز الكلي
% - ٠,٣٠	% ٢,٥٢	نسبة العجز/ الفائض الأولي للنتائج المحلي
% - ١١,٠٩	% - ٨,٥٩	نسبة العجز/ الفائض المحلي للنتائج المحلي
٥٦,٤٠٦	٥٢,٠٥١	النتائج المحلي
٨٣,٢٨٢	٧٧,٠٢٤	الدين الإجمالي
% ١٤٧,٦٥	% ١٤٧,٩٨	نسبة الدين للنتائج المحلي

تجدر الإشارة الى أن السياسات المعتمدة في مشروع موازنة ٢٠١٠، مضافة الى كل الإنفاق من خارج الموازنة، تؤدي فعلياً (على أساس نقدي) الى عجز عام بقيمة ٦,٢٥٤ مليار ليرة في ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ١,٧٨٤ مليار وما نسبتها ٣٩,٩١ في المائة عن ذلك المحقق حتى نهاية عام ٢٠٠٩ والذي بلغ ٤٤٧٠ مليار ليرة.

إن نظرة سريعة الى الجدول أعلاه، تظهر ان الفائض الأولي سوف ينخفض ليتحول الى عجز أولي ١٧١ مليار ليرة بالمقارنة مع فائض أولي بلغ ١,٣١٤ مليار في العام ٢٠٠٩، أي بانخفاض قدره ١,٤٨٥ مليار ونسبته ١١٣ في المائة، وبالرغم من ذلك استطاعت وزارة المالية المحافظة على نسبة الدين الى الناتج المحلي حيث من المتوقع ان يحافظ على مستوى ١٤٧ في المائة.

إزاء هذا التراجع الكبير في الفائض الأولي الى هذا المستوى، فان المالية العامة ليس فقط لن يكون لديها أي هامش لمواجهة أي مخاطر أو صدمات قد يتعرض لها البلد إن على الصعيد الأمني او المالي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لا بل إن وضعية المالية العامة سوف تشهد عجزاً أولياً. ورغم ذلك، وتحسّساً منها مع الأوضاع المعيشية التي يعانيها المواطنون، لم تلجأ وزارة المالية، الى فرض زيادة أي ضريبة تمس بحياتهم اليومية، لا بل آثرت تخفيض قيمة الفائض الأولي مع التأكيد على العودة الى المسار التصحيحي لاحتواء حجم الدين العام عبر اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتخفيض نسبته الى الناتج المحلي وذلك بدءاً من العام ٢٠١١.

وعلى أهمية الزيادة التي أضافتها الى مجموع الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاجتماعي وغيرها من النفقات الجارية. إلا أن وزارة المالية تدرك تماماً أن حاجات البلاد أكبر بكثير. لكنها في الوقت عينه، وحرصاً منها على وضعية المالية العامة والذي ينبع من حرصها على البلد بشكل عام وعلى أوضاع المواطنين في نهاية المطاف، ورغبة منها في تقليل المخاطر التي تصيب المالية العامة، تؤكد تمسكها بالمبدأ الأساس بأنها لن توافق على أي زيادة في الإنفاق تحت أي ظرف من الظروف ما لم تكن مقرونة بمصادر تمويل تتناسب وطبيعة هذا الإنفاق.

وفي النهاية، كلنا يعلم أن وضعية المالية العامة لا تستقيم إلا بمواصلة الإصلاحات المطلوبة، وعلى رأسها إصلاح النظام الضريبي، وإصلاح مؤسسة كهرباء لبنان على كافة الصُّعد، وتعميم نموذج الشفافية في إنفاق الوزارات لتحقيق زيادة في المردودية الاجتماعية والخدماتية للإنفاق العام، والتي باكورتها نموذج رائد يجري تطبيقه مع وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً لوضع أسس واضحة وعلمية لصرف المساعدات الاجتماعية.

إن وزارة المالية، إذ تُودع المجلس النيابي الكريم هذه المعطيات تأمل مناقشة مشروع الموازنة وإقراره.

وزير المالية: ريا حَفَّار

فذلكة موازنة العام ٢٠١١(*)

المقدّمة

١. في الخلفية الاقتصادية لموازنة ٢٠١١

رغم التحديات الاقتصادية التي استجدت إقليمياً وعالمياً، وخلافاً للعديد من البلدان، إلا أن لبنان صمد وبقي في منأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية، لا بل اعتبر أداء اقتصاده من بين الأفضل خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس ثقة متنامية به معززة باستقرار سياسي وإدارة ماكرو اقتصادية حكيمة. وقد تسارعت وتيرة النمو عن طريق قطاعات البناء والسياحة وتجارة التجزئة والخدمات المالية التي استفادت من تنامي الثقة بلبنان بفضل المناخ السياسي الأمني المستقر غداة الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى والتي تضم الأطراف السياسية الرئيسية في لبنان.

وقد شهد لبنان تدفقات مالية كبيرة أدت الى نموّ كبير في ودائع القطاع الخاص لدى المصارف اللبنانية زاد حجمها بنسبة ٢٣ في المئة في العام ٢٠٠٩، ليصل الى نحو ٩٥,٨ مليار دولار. وواصلت هذه الودائع ارتفاعها في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٠ لتصل الى نحو ١٠٠ مليار دولار أميركي. وهنا لا بدّ من الإشارة الى ان وتيرة نمو الودائع تراجعت من نحو ١,٩ في المئة شهرياً كمعدل استثنائي في ٢٠٠٩، لتستقر عند مستوى نحو ٠,٨ في المئة شهرياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، وهو المعدل الطبيعي لها.

كذلك حقق احتياط العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي تراكمًا قياسياً وصل الى ما يقارب الـ ٢٧ مليار دولار نهاية العام ٢٠٠٩، وتنامى الى ٣٠ ملياراً في نهاية النصف الأول من العام ٢٠١٠، وذلك من دون احتساب قيمة الذهب، ورغم أزمة السيولة العالمية، وانخفضت نسبة الدولار من نحو ٧٧ في المئة في نهاية العام ٢٠٠٧ لتصل الى ٦٤,٤٦ في المئة في نهاية العام ٢٠٠٩، ما يعكس عودة الثقة باليرة اللبنانية.

(*) النص الأساسي.

وساهمت التدفقات النقدية وازدياد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبقطاعه المصرفي والتزام الحكومة بالايفاء بالتزاماتها، في انخفاض في بُنية الفوائد بمعدل ٣ نقاط في السنوات الثلاث الأخيرة وحتى منتصف العام ٢٠١٠، في حين نجح لبنان في خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٨٠ في المئة في العام ٢٠٠٦ لتصل في نهاية العام ٢٠٠٩ الى ١٤٧ في المئة، وتسعى وزارة المالية الى أن تبلغ ١٢٦ في المئة في نهاية العام ٢٠١٣.

وفي ظلّ هذه المعطيات، تخطى معدل النمو في لبنان ذلك الذي بلغه في المنطقة العربية بمجملها. وسجل النمو الحقيقي في لبنان نسبة مقدرة بنحو ٩ في المئة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع نسبة ٥ في المئة لمجمل المنطقة العربية.

٢. الهدف الرئيس المتمثل في تحقيق نمو مستدام

ومن هنا، فان التحدي الأساسي أمام الحكومة اليوم هو المحافظة على هذا المنحى الإيجابي من النمو الاقتصادي من دون التراجع في مسألة احتواء نمو الدين العام، وتعزيز منحى النمو الاقتصادي هذا بمزيد من عوامل النهوض والتطور من أجل تحقيق استدامته ومن أجل تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني لمواجهة التحديات التي قد تطرأ.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأهداف الأساسية الآتية:

أ. تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة ومستدامة، مبنية على عوامل داخلية مساعدة. وهذا بدوره مؤشر إيجابي، إذ يقلص من اعتماد النمو في الاقتصاد الوطني على العوامل الخارجية، وبالتالي يحدّ من ارتباطه وتأثره بالتقلبات الاقتصادية والمالية والخارجية، لا سيما الإقليمية منها.

ب. العمل على أن تنعكس معدلات النمو المرتفعة على كل المناطق ما يساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق اللبنانية كافة، بغية أن يستفيد جميع اللبنانيين في كل لبنان من منافع النمو الاقتصادي.

ج. الحرص على أن يترافق النمو الاقتصادي مع استقرار في الأسعار والمحافظة على استقرار قيمة الصرف وذلك للمحافظة على القيمة الشرائية للمواطن اللبناني.

ولتحقيق ذلك، وبلوغ معدلات نمو مرتفعة من شأنها أن تُوفّر فرص عمل جديدة، من خلال زيادة الإنتاجية، باشرت الحكومة العمل على خطّين: الأول هو تحفيز بيئة الأعمال، والثاني هو وضع أجندة للنمو تهدف الى تطوير القطاعات الإنتاجية كافة.

١ - في موضوع بيئة الأعمال: تعمل الحكومة على تحسين تصنيف لبنان في مؤشرات بيئة الأعمال وسهولة أداء الأعمال. فقد سجّل لبنان المرتبة ١٠٨ في العام ٢٠١٠ من بين ١٨٣ دولة، متراجعاً عن المرتبة ١٠١ التي كان قد سجلها في العام السابق. وهذا يعني أن دولاً عدة تخطّت لبنان في الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والإدارية التي تساهم في جذب الاستثمارات إليها. ولهذا الغرض، عقدت الحكومة ورش عمل متخصصة في المجالات المتعلقة ببيئة الأعمال، وصدرت عنها توصيات تهدف الى تسهيل بيئة الأعمال في ما يتعلق بالمباشرة بالنشاط التجاري، وتصفية النشاط التجاري - الافلاس، والحصول على الائتمان، والأنظمة الحكومية - استخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود. وقد تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، وقد باشرت اللجنة عملها.

٢ - في ما يتعلق بتطوير أجندة/ استراتيجية للنمو: وضعت الحكومة استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي، تهدف بشكل أساسي إلى تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال العمل على خطّين:

* الأول، العمل على تطوير العوامل المساعدة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية كافة (Cross-cutting enablers)، وهي تشمل:

(١) القطاع المالي والخدمات المالية، (٢) تنمية وتطوير اليد العاملة والموارد البشرية، (٣) البنية التحتية والخدمات: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، النقل، والطاقة، المياه وغيرها، (٤) تطوير مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، (٥) الاستقرار الماكرو - اقتصادي، (٦) العدالة والحماية الاجتماعية.

* الثاني، وضع خطط عمل قطاعية محددة للقطاعات الإنتاجية المختلفة، بهدف إزالة المعوقات التي تواجهها، وتحفيزها وزيادة إنتاجيتها.

وإنطلاقاً من هاتين الركيزتين، تكون الحكومة قد وضعت الأسس الاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة على المدى المتوسط التي بدورها تشكل النواة للرؤية الوطنية للحكومة وتطلعاتها في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام.

ومن هنا، تبرز أهمية توفير المناخ اللازم لتطوير البنية التحتية للاقتصاد، والتي تشمل مشاريع توسيع شبكة الطرق وصيانتها، وتطوير قطاع الكهرباء والطاقة بشكل عام، وترميم مباني الدولة وتجهيزها، واستحداث الحكومة الالكترونية، وزيادة كفاءة الإدارات العامة والمعاملات الإدارية، وتطوير التشريعات والقوانين بما يتلاءم مع متطلبات الدولة العصرية ووضع الأطر القانونية الناضجة للقطاعات الإنتاجية والخدماتية المستحدثة. وبالتالي، فإن النهوض بالبنية التحتية هو عامل أساسي

لتحفيز النشاط الاقتصادي ولتطوير سياسة اقتصادية اجتماعية وتنموية ترفع مستوى معيشة اللبنانيين في كل لبنان.

وتماشياً مع التعهدات الواردة في بيانها الوزاري، تستكمل الحكومة من خلال مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١١، الرؤية والتوجه اللذين بنت عليهما مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠، لجهة تحفيز النمو من خلال مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن والاستقرار، مع استمرار تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها وخصوصاً للفئات الأكثر عوزاً في المجتمع، إضافة الى تحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة، والحرص في الوقت نفسه على عدم تحميل المواطنين أعباء ضريبية كبيرة، وعلى زيادة الإعفاءات من بعض الضرائب والرسوم. كذلك ستسعى الدولة الى تنفيذ التزاماتها عبر تسديد المستحقات المترتبة على الدولة للقطاعين العام والخاص. كما تضمن مشروع موازنة العام ٢٠١١ بعض المواد الإصلاحية التي تصب في تحقيق هدف تسهيل بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات.

٣. في المنهجية الجديدة لتحضير الموازنة

تماشياً مع التعهدات الواردة في بيانها الوزاري، حرصت وزارة المالية على مواصلة إتباع منهجية إصلاحية في عملية تحضير مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١١، بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية، وعلى ترسيخ التوجهات الإصلاحية في هذا المجال، وتوسيعها، وأبرزها:

- تحديد كلفة الوحدة لبعض النفقات التشغيلية لجميع الوزارات، وذلك بعد استعراض الاقتراحات المقدمة من قبلها.
- وضع خطة واقعية للاحتياجات النقدية تهدف الى تفادي اللجوء الى التمويل من أجل احتياجات دورية.
- ترشيد التحويلات التي تشكل حالياً ثاني أكبر حصة من الموازنة بعد الرواتب وخدمة الدين، أي ما يتعلق بالمؤسسات العامة والجمعيات التي تلعب دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي وخصوصاً في مكافحة الفقر والحالات الخاصة.
- إعداد توقعات متوسطة الأمد لأطر الإنفاق في كل وزارة.

إطار مشروع موازنة ٢٠١١ وأرقامه الأساسية

استكمالاً لما تمّ العمل به في مشروع الموازنة للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، شكلت التوقعات المالية المتوسطة الأمد، والتي أعدتها وزارة المالية، الإطار الذي تم من خلاله تحضير الموازنة العامة. وشكلت النفقات الإجمالية، المقدرة في «التوقعات المالية المتوسطة الأمد»، للسقف الأعلى الذي لا يجوز لمجموع الموازنات الافرادية في مختلف أبواب الإنفاق ان تتجاوزه. وطلبت وزارة المالية من الإدارات كافة بدء العمل على تحضير توقعات مالية متوسطة الأمد لإنفاقها، تغطي السنوات الثلاث المقبلة.

واستندت وزارة المالية، في تحضير هذه التوقعات، على المؤشرات الماكرو - الاقتصادية المشار إليها في الجدول الرقم (١) أدناه. وافترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي عام ٢٠١١، سيسجل ٥ في المئة (وهو يوازي معدلاً إسمياً نسبته ٨,٧ في المئة).

الجدول رقم - ١ -

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في التوقعات المالية المتوسطة الأمد

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	نسب مئوية المبالغ بالمليارات
٤٪	٤٪	٥٪	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪)
٦,٣٪	٦,٣٪	٨,٧٪	معدل النمو الإسمي (٪)
٢,٢٪	٢,٢٪	٢,٨٪	نسبة التضخم - نهاية العام (٪)
٧٢,٥٩٠	٦٨,٢٩٦	٦٤,٢٥٥	الناتج المحلي القائم (مليار ليرة لبنانية)
٤٥,٥٣٨	٤٢,٧٢٢	٤٠,٠٨١	الناتج المحلي القائم (مليار دولار أميركي)

وتتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الانفاق الإجمالي من نسبة ٣٢,٣ في المئة من الناتج المحلي عام ٢٠١١، الى ٢٩,٨ في المئة عام ٢٠١٣. وهذا التخفيض سيتأتى عبر تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من ٢٣,٤ في المئة من الناتج المحلي عام ٢٠١١ الى ٢٠,٦ في المئة عام ٢٠١٣، ومن انخفاض في حجم خدمة الدين العام من ٨,٧٦ في المئة الى ٦,٩٩ في المئة.

وتقدّر وزارة المالية الإيرادات العامة خلال ٢٠١١ - ٢٠١٣، بنحو ٢٣ في المئة من الناتج المحلي قياساً الى مستوى الجباية عام ٢٠٠٩، علماً أن هذه التوقعات تركز الى المؤشرات الاقتصادية المعتمدة آنفاً، والى تطبيق الإجراءات الضريبية المقترحة في مشروع موازنة ٢٠١٠ واجراءات خاصة بموازنة ٢٠١١.

وتهدف الحكومة خلال المدى المتوسط، الى تقليص العجز في الميزان الاجمالي، كنسبة من الناتج المحلي، من ٧ في المئة عام ٢٠١١ الى ٤,٨ في المئة عام ٢٠١٣، كذلك تطمح الى تحقيق فائض أولي يزداد من ٠,٦ في المئة عام ٢٠١١ الى ٢,٢ في المئة عام ٢٠١٣. وسيحقق ذلك من خلال ترشيد السياسات المالية، على صعيد ضبط الانفاق وانهاء دفع بعض المبالغ المترتبة على الدولة في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ كفروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

وسيسهم تحسّن الفائض الأولي واحتواء خدمة الدين بين ٢٠١١ و ٢٠١٣ في تقليص حجم العجز الإجمالي، وبالتالي في خفض الحاجة الى التمويل الجديد وابقاء نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي على منحنى تراجعى ومستديم.

ويبين الجدول أدناه الأهداف المتوقعة تحقيقها خلال السنوات الثلاث المقبلة على مستوى الميزان الاجمالي والميزان الأولي:

الجدول رقم - ٢ -

الميزان الاجمالي والأولي في «التوقعات المالية المتوسطة الأمد

نسب مئوية (المبالغ بالمليارات)			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢,٢٪	٠,٨٪	٠,٦٪	الميزان الأولي (نسبة من الناتج المحلي)
٤,٨٪ -	٧,٧٪ -	٨,٧٪ -	الميزان الاجمالي (نسبة من الناتج المحلي)

* الموازنة بالأرقام

بناءً على ما تقدم، فإن مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بلغ ١٩,٧٧٣ مليار ليرة لبنانية بالمقارنة مع ١٩,٥٣٨ مليار للعام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٢٣٥ مليار ليرة، وما نسبته ١,٢ في المئة، توزعت على الشكل الآتي:

الجدول رقم - ٣ -

مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة للعام ٢٠١١

موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

النسبة (%)	الفرق	مشروع موازنة ٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٠	نسب مئوية المبالغ بالمليارات
٤,٤٥ %	٤٥٥	١٠,٦٧٤	١٠,٢١٩	اعتمادات النفقات الجارية
٣,٢٤ %	١٠٤	٣,٣٢٣	٣,٢١٩	اعتمادات النفقات الاستثمارية
٥,٣١ % -	- ٣٢٤	٥,٧٧٦	٦,١٠٠	اعتمادات خدمة الدين
١,٢٠ %	٢٣٥	١٩,٧٧٣	١٩,٥٣٨	مجموع الاعتمادات

كذلك بلغ مجموع ما هو متوقع جبايته من إيرادات الموازنة، ١٤,٣٦١ مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان مرتقباً جبايته في العام ٢٠١٠ والذي قدر بـ ١٢,٨٨٠ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها ١,٤٨١ مليار ليرة، وما نسبته ١١,٥٠ في المئة.

وعليه، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة الكلي الى ٥,٤١٢ مليار ليرة بالمقارنة مع ٦,٦٥٨ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠١٠ أي بتراجع قدره ١,٢٤٦ مليار ونسبته ١٨,٧١ في المئة، كما يظهر الجدول الآتي:

الجدول رقم - ٤ -

عجز الموازنة للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

النسبة (%)	الفرق	مشروع موازنة ٢٠١١	مشروع موازنة ٢٠١٠	نسب مئوية المبالغ بالمليارات
١,٢٠ %	٢٣٥	١٩,٧٧٣	١٩,٥٣٨	مجموع اعتمادات الموازنة
١١,٥٠ %	١,٤٨١	١٤,٣٦١	١٢,٨٨٠	مجموع إيرادات الموازنة
١٨,٧١ %	- ١,٢٤٦	٥,٤١٢	٦,٦٥٨	عجز الموازنة الكلي
-	-	٢٧,٣٧ %	٣٤,٠٨ %	نسبة العجز الى مجموع الإنفاق

تفاصيل النفقات حسب التصنيف الاقتصادي

١ - النفقات الجارية

بلغ مجموع النفقات الجارية ١٠,٦٧٤ مليار ليرة أي بزيادة ٤٥٥ مليار عن موازنة العام ٢٠١٠، موزعة على الشكل التالي:

الجدول رقم - ٥ -

النفقات الجارية للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

النسبة من المجموع	النسبة (%)	الفرق	موازنة ٢٠١١	موازنة ٢٠١٠	نسب مئوية المبالغ بالمليارات
٦,١١ %	٣,٣٥ %	٢١	٦٥٢	٦٣١	تسيير أمور الدولة
٤٣,٣٣ %	٧,٧٠ %	٣٣١	٤,٦٢٥	٤,٢٩٤	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها
١٤,٠٥ %	٧,١٤ %	١٠٠	١,٥٠٠	١,٤٠٠	معاشات التقاعد وتعويض الصرف
٢١,٣٠ %	٤,٠٥ % -	٩٦ -	٢,٢٧٣	٢,٣٦٩	دعم مؤسسة كهرباء لبنان
١٣,٠٥ %	٨,٨٩ %	١٠٩	١,٣٩٣	١,٢٨٤	تقديمات صحية واجتماعية
١,٠٧ %	٧,٩٦ % -	١٠ -	١١٤	١٢٤	دعم القطاع الزراعي
١,٠٩ %	٠,٢٦ % -	٠٠	١١٧	١١٧	احتياطي الموازنة
٠٠	٤,٤٥ %	٤٥٥	١٠,٦٧٤	١٠,٢١٩	مجموع الإنفاق الجاري

إنّ هذه الأرقام تظهر ما يأتي:

أولاً: زيادة ملحوظة في بدء الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف بواقع ٤٣١ مليار ليرة، ليبلغ ٦,١٢٥ مليار ليرة أي ما نسبته ٥٧,٣٨ في المئة من إجمالي الانفاق الجاري و٣٠,٩٨ في المئة من إجمالي الاعتمادات.

وتتألف أهم هذه الزيادات من:

معاشات التقاعد وتعويضات الصرف	- ١٠٠ مليار
كلفة تطويع ٢٠٠٠ عنصر اضافي في قوى الأمن	- ٢١ مليار
كلفة تطويع ٥٠٠ عنصر في أمن الدولة	- ١٢ مليار

- ٢٠ مليار
زيادة التقديمات في تعاونية موظفي الدولة
- ١٤٢ مليار
زيادة في كلفة رواتب كافة القوى العسكرية
- ١١٥ مليار
زيادة في كلفة رواتب قطاع التعليم
هذا بالإضافة الى تعبئة الملاكات في مختلف الوزارات واهمها وزارة الاقتصاد والزراعة والسياحة وغيرها.

ثانياً: بلغت التقديمات الصحية والاجتماعية ١٣٩٣ مليار ليرة، أي بزيادة ١٠٩ مليارات عن موازنة العام ٢٠١٠ وما نسبته ٨,٨٩ في المئة كما يظهر الجدول أدناه.

الجدول رقم - ٦ -

التقديمات الصحية والاجتماعية للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق
تقديمات صحية واجتماعية، منها	١,٢٨٤	١,٣٩٣	١٠٩
مساهمات الى هيئات لا تتوخى الربح	١٦٢	١٩٥	٣٢
أدوية واستشفاء	٤٩٩	٥٣٦	٣٧
الضمان الاجتماعي	٣٥٢	٣٨٣	٣١
دعم صناديق المدارس الرسمية	٨١	٤١	- ٤٠
دعم المدارس المجانية	٤٦	٨٣	٣٧
دعم فوائد القروض الزراعية والصناعية	٧٠	١٢٥	٥٥
دعم المازوت	٦٠	٠٠	- ٦٠

على صعيد الرعاية الاجتماعية، زادت هذه الاعتمادات ٣٢ مليار ليرة نتيجة ارتفاع كلفة الرعاية للفرد.

أما على صعيد القطاع الصحي، فقد زيد اعتماد الأدوية والاستشفاء في القطاع الخاص في وزارة الصحة العامة من مبلغ قدره ٤٩٩ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى مبلغ قدره ٥٣٦ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٣٧ مليار ليرة، وزيد اعتماد الضمان الاجتماعي بمبلغ ٣١ مليار لتغطية باقي عجز الضمان الاختياري والبالغ ٨٠ ملياراً.

على صعيد القطاع التربوي، تمت زيادة اعتمادات المدارس المجانية من مبلغ قدره ٤٦ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠، الى مبلغ ٨٣ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٣٧ مليار ليرة. كذلك تم لحظ اعتماد قدره ١١ مليار ليرة بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهلين بعدما كانت تؤمن من الهبة السعودية.

أما الانخفاض في دعم صناديق المدارس الرسمية فهو، كما سبق ذكره، ناتج عن تثبيت الأساتذة الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من صناديق المدارس وزيدت اعتمادات الرواتب بهذا المبلغ.

ثالثاً: بلغت المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي، ١١٤ مليار ليرة موزعة وفق الجدول أدناه:

الجدول رقم - ٧ -

المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق
القطاع الزراعي	١٢٤	١١٤	- ١٠
أدوية ومبيعات وأسمدة/ بذور ونصب وشتول	٧	١٢	٥
دعم الصادرات الزراعية	٢٢	٢٠	- ٤٢
المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	٦٢	٢٠	- ٤٢
المشروع الأخضر والأبحاث الزراعية	٣٣	٣٧	٤
مساهمات للقطاعين الخاص والعام	٠٠	٧	٧

وقد بلغت الزيادة ٣٤ مليار ليرة اذا استثنينا الانخفاض في المساهمة للمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الناتج عن تسديد سلفات خزينة في العام ٢٠١٠، وأهم هذه الزيادات تتألف من:

- ٤ مليارات ليرة اضافية لـ «المشروع الأخضر» والأبحاث الزراعية
- ١٨ مليار ليرة إضافية لدعم الصادرات الزراعية.
- ٥ مليارات ليرة اضافية للأدوية والمبيدات والأدوات المخبرية
- ٧ مليارات ليرة مساهمات للقطاعين الخاص والعام.

وتجدر الإشارة الى أن هذه المبالغ لا تتضمن المبالغ المخصصة لدعم زراعة التبغ التي تصل الى ما يقارب ٧٠ مليار ليرة.

رابعاً: بلغت المبالغ المخصصة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان ٢,٢٧٣ مليار ليرة بانخفاض ٩٦ ملياراً عما كان ملحوظاً في موازنة العام ٢٠١٠. ويشكل هاذ الانفاق ٢١,٤٣ في المئة من اعتمادات الانفاق الجاري و ١١,٥٠ في المئة من اجمالي الاعتمادات.

وهذه المبالغ موزعة على الشكل الآتي:

- تغطية عجز شراء المحروقات ٢,١٤١ مليار ليرة
- تسديد قروض مستحقة على مؤسسة كهرباء لبنان ١٢٥ ملياراً
- كما تجدر الإشارة الى ان هذه الاعتمادات لا تتضمن ما يلي:
- المبالغ المترتبة لتسديد مستحقات الغاز لمصر
- استئجار بواخر لتغطية العجز على المدى القصير
- الكلفة الإضافية لتشغيل المعامل الجديدة بعد إنتهاءها ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية.

٢ - النفقات الاستثمارية

بلغت النفقات الاستثمارية ٣,٣٢٣ مليار ليرة أي بزيادة ١٠٤ مليارات ليرة عن اعتمادات موازنة العام ٢٠١٠، ونسبتها ٣,٢٤ في المئة و ٥,١٧ في المئة الى الناتج المحلي مقارنة مع ٥,٤٤ في المئة للعام ٢٠١٠.

الجدول رقم - ٨ -

النفقات الاستثمارية للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق
التجهيزات وصيانتها	١٧٦	٢١٠	٣٤
أراضي وصيانتها	١٩	٧٢	٥٣
إنشاء أبنية وصيانتها	٣٨٧	١٧٤	- ٢١٤
إنشاء وتأهيل وصيانة الطرق	٣٧٤	٣٣٧	- ٣٦
إنشاءات مياه وصيانتها	١٨٦	١٤٥	- ٤١

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق
إنشاءات الكهرباء وصيانتها	٤٧٤	٨٩١	٤١٧
إنشاءات أخرى	٣٩	٣٤	- ٥
دروس واستشارات ومراقبة وتدقيق	٧٥	٧٤	- ١
مشاريع منفذة من قبل مجلس الانماء والاعمار	١٥٢	٥٦	- ٩٦
مساهمة الدولة في المشاريع الممولة من قروض خارجية	١٨٢	١٦٠	- ٢٢
مشاريع ممولة من قروض خارجية	٤٥٠	٥٠٠	٥٠
مساهمة لمجلس الجنوب	٦٠	٦٠	٠
مساهمة لصندوق المهجرين	١٢٠	١٢٠	٠
مساهمة للهيئة العليا للإغاثة	٢٧٥	١٩٠	- ٨٥
تسديد ديون المتعهدين	١٠٠	١٠٠	٠
تسديد ديون الاستثمارات	١٥٠	٢٠٠	٥٠
مجموع الإنفاق الاستثماري	٣,٢١٩	٣,٣٢٣	١٠٤

وإذا أضيف مبلغ ٤٠٧ مليارات ليرة من موازنة الاتصالات، يصبح مجموع ما هو مرصود للإنفاق الاستثماري، ٣٧٣٠ مليار ما نسبته ٥,٨ في المئة من الناتج المحلي، ذلك أن معظم الإنفاق الاستثماري ناتج عن قوانين برامج تمّ لحظها في موازنة ٢٠١٠.

لا بدّ من إعادة التأكيد هنا، أن الإنفاق المطلوب على البنى التحتية، وخصوصاً على الكهرباء إنتاجاً ونقلًا وتوزيعاً، إضافة الى إنشاء مشاريع المياه، وقطاع النقل والطرق، وأهمية النهوض بقطاع الاتصالات، يفوق ما هو مرصود لهذه الغاية في مشروع الموازنة، ويفوق قدرة الخزينة، لذلك، لا بد من اللجوء الى الدول والصناديق المانحة، إضافة الى الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل و/أو في هذه المشاريع.

تفاصيل النفقات وفق أهداف الموازنة

إنّ وزارة المالية، وفي إطار حرصها على تحقيق هدفها الرامي الى تطوير البنية التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي، بالتوازي مع استمرارها في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها خصوصاً للفئات الأكثر عوزاً، رصدت نفقات جديدة في مشروع موازنة العام ٢٠١١ مع أخذها في الاعتبار ضرورة عدم تحميل المواطنين أعباء جديدة.

وأبرز ما تمّ لحظه قطاعياً في مشروع موازنة العام ٢٠١١، لا سيما النفقات الجديدة:

١ - الهدف: الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وزيادتها

أولاً: في القطاع التربوي

- لحظ اعتماد قدره ٣٠ مليار ليرة لدعم تطوير الخطة التربوية التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٠.
- لحظ مشروع موازنة العام ٢٠١١ زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة الجامعة اللبنانية من مبلغ ٢٠٥ مليارات ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ٢١٠ مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٥ مليارات ليرة، لتطوير الجامعة وأحداث ١٠ فروع وشعب جديدة لبعض الكليات في مختلف المحافظات.
- تمت زيادة اعتمادات المدارس المجانية من ٤٦ مليار ليرة ملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ٨٣ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٣٧ مليار ليرة.
- لحظ اعتماد قدره ٣ مليارات ليرة لتأمين تكييف الأبنية المدرسية لحاجات المعوقين.
- لحظ اعتماد قدره ١١ مليار ليرة بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهلين بعدما كانت تؤمن من الهبة السعودية.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء شبكة اتصالات معلوماتية بين المدارس الرسمية والإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره ٢٥ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى؟ ٥,٢ مليار ليرة.

ثانياً: في القطاع الصحي

- زيادة اعتماد الأدوية في وزارة الصحة العامة من ٩١ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ١١٠ مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ١٩ مليار ليرة.
- زيادة اعتماد نفقات الاستشفاء في القطاع الخاص من ٣٢٠ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ٣٣٠ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ١٠ مليارات ليرة.

٢ - الهدف: تعزيز الأمن

- لحظ الاعتمادات اللازمة لتطويع ٤٠٠٠ عنصر في قوى الأمن الداخلي، بما تبلغ كلفته الاجمالية ٤٢ مليار ليرة.
- لحظ ٢١ مليار ليرة في احتياطي الموازنة كلفة تطويع ٢٠٠٠ عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي.
- لحظ اعتماد إجمالي بمبلغ قدره ١٢ مليار ليرة للمديرية العامة لأمن الدولة نتيجة تطويع ٥٠٠ عنصر.

٣ - الهدف: تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني

- لحظ اعتماد دفع قدره ٨٦١ مليار ليرة لقانون برنامج الأشغال الكهربائية لانتاج ٧٠٠ ميغاوات مقابل ٤١٤ ملياراً ملحوظاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٤٤٧ مليار ليرة.
- لحظ اعتماد دفع قدره ٣٠ ملياراً لتوسيع شبكة الغاز الطبيعي، ولحظ اعتماد بمبلغ قدره ٣ مليارات ليرة لبنانية للدروس والاستشارات للسدود، زيادة عما هو ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.
- زيادة اعتماد الدفع لقانون برنامج أشغال الطرق من ١٠٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ١١٠ مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ١٠ مليارات ليرة، مع الإشارة الى أن اعتماد الدفع المقرر في موازنة العام ٢٠١٠ بلغ ٣٦ مليار ليرة للعام ٢٠١١ مما استوجب تعديل قانون البرنامج.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ١٠ مليارات ليرة، لتجهيزات إضافية لمطار رفيق الحريري الدولي - بيروت.

- لحظ اعتماد بملغ قدره ٣٧,٥ مليار ليرة لتوسيع وتطوير مرفأ طرابلس - المرحلة الثانية
- زيادة اعتمادات صيانة الطرق في وزارة الأشغال العامة والنقل من مبلغ ١٧٥ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى ١٨٠ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٥ مليارات ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء مرفأ سياحي في خليج جونبة بكلفة اجمالية قدرها ٦٠ مليار ليرة موزعة على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١١ بمبلغ قدره ١٠ مليارات ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية للمديرية العامة للنقل البري والبحري بما فيه بناء المعهد البحري بكلفة اجمالية قدرها ٣٠ مليار ليرة حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١١ بمبلغ قدره ملياراً (واحداً) ليرة.
- زيادة الانفاق على المشاريع الممولة من القروض الخارجية من ٤٥٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ الى مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها ٥٠ مليار ليرة.

٤ - الهدف: تنفيذ التزامات الدولة عبر تسديد المستحقات المترتبة على الدولة للقطاعين العام والخاص

- واصلت وزارة المالية في مشروع موازنة العام ٢٠١١ برمجة تسديد مستحقات الدولة على القطاعين العام والخاص وأبرزها:
- لحظ الدفعة الثالثة للضمان الاجتماعي (٨٠ مليار ليرة) من اصل مبلغ ٨٠٠ مليار.
 - تسديد عجز الضمان الاختياري (٨٠ مليار ليرة)
 - تسديد رصيد متأخرات مستحقات المستشفيات (٤٠ مليار ليرة)
 - تعويضات لأصحاب أراضي المخيمات (٣٩ مليار ليرة)
 - فروقات المتعهدين (١٠٠ مليار ليرة)
 - الدفعة الأخيرة من فروقات السلسلة الرتب والرواتب لجميع المستفيدين من أحكام القوانين ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ وتعديلاتها، تطبيقاً للقانون الرقم ٦٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٢، الذي حدد برنامج دفع الاعتمادات الواردة أعلاه على ثلاث سنوات تلحظ في احتياطي الموازنة العامة السنوية اعتباراً من العام ٢٠٠٩ ولغاية العام ٢٠١١.
 - تعويضات حرب تموز (١٧٥ مليار ليرة لبنانية).

خدمة الدين

شهدت خدمة الدين ولأول مرة انخفاض في اعتمادات خدمة الدين العام وذلك وفق ما يظهره الجدول أدناه:

الجدول رقم - ٩ -

اعتمادات خدمة الدين للعام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق
فوائد على سندات خزينة داخلية	٣,٨٢٠	٣,٥٠١	- ٣١٩
فوائد على سندات خزينة خارجية	٢,٢٨٠	٢,٢٧٥	- ٥
مجموع خدمة الدين	٦,١٠٠	٥,٧٧٦	- ٣٢٤

بناءً عليه من المتوقع أن تبلغ كلفة الدين العام في مشروع موازنة العام ٢٠١١ مبلغ ٥,٧٧٦ مليار بالمقارنة مع ٦,١٠٠ مليار في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ أي بانخفاض قدره ٣٢٤ مليار ليرة.

ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض الى تدني مستوى الفوائد على سندات الخزينة الناتج عن التدفقات المالية الضخمة التي شهدتها لبنان في السنتين الأخيرتين إضافة الى الثقة بالنظام المالي والمصرفي اللبناني وارتفاع تصنيف لبنان من قبل مؤسسات التصنيف العالمية.

إيرادات الموازنة

بُنيت توقعات إيرادات الموازنة على نمو حقيقي مرتقب بحدود ٥ في المئة ونسبة تضخم توازي ٣,٥ في المئة، بالإضافة، فقد لحظت الموازنة بعض الاجراءات الضريبية التي لا تُثقل كاهل ذوي الدخل المحدود.

وأهم هذه الاجراءات هي:

- استحداث ضريبة على الأرباح الرأسمالية بما يعادل ١ في المئة عند البيع. فنظراً لارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار العقارات ونظراً للإيرادات الكبيرة التي يحققها الأشخاص الطبيعيون نتيجة تفرغهم عن تلك العقارات أو نتيجة تفرغهم عن أسهم في شركات عقارية، وتحقيقاً للعدالة في إخضاع كل من يحقق إيراداً أو أرباحاً للضريبة تم استحداث هذه الضريبة.

- إلغاء المادة ٥٩ من قانون الضريبة على القيمة المضافة، فحيث أن الهدف من المادة ٥٩ كان منح حق الاسترداد بشكل استثنائي لبعض القطاعات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة. وحيث أن حق الاسترداد هذا غير مطبق أو ألغي في كافة الدول التي تعتمد نظام الضريبة على القيمة المضافة وقد جاء هذا الإلغاء كون كلفة هذا الاسترداد مرتفعة على الإدارة دون أن يكون لهذا الحسم أي مفعول كبير على أسعار الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات. وحيث انه تمت، وعلى مراحل متعددة، إضافة استثناءات جديدة متعددة ومتشعبة أدت الى زيادة الأعباء على خزانة الدولة دون زيادة إمكانيات الإدارة الرقابية على هذه القطاعات خصوصاً أنه لا يوجد أي رادع أو غرامة عند تقديم طلب استرداد.
- رسم ٥ في المائة على الفروقات الايجابية الناتجة عن عملية إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة والعقارات والموجودات لدى الشركات. فنظراً للتضخم النقدي الناتج عن التغير في قيم العقارات والموجودات الثابتة، اللاحق بها اعتباراً من سنة ٢٠٠٦ وتفادياً لإقدام الشركات العقارية على استخدام هذه المادة من أجل التهرب من الضريبة تم استثناء الأصول المتداول من عملية إعادة التقييم. كما تم فرض ضريبة إضافية على فروقات إعادة التقييم لمنع باقي المكلفين من التهرب من الضريبة من خلال بيع عناصر أصولهم الثابتة فور إعادة تقييمها.
- رسم ٥ في المائة على الفروقات الايجابية الناتجة عن عملية إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة والعقارات والموجودات عبر تحويل شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية الى شركات مساهمة، وذلك من أجل تشجيع شركات الأشخاص وشركات المحدودة المسؤولية وشركات التوصية بالأسهم التي ترغب بالتحول الى شركات مساهمة ما يساهم بتطوير سوق الأسهم.
- تعديل بعض نسب الضرائب والرسوم على شركات الهولدنغ والأوف شور وذلك بسبب تدني هذه النسب وبسبب إزالة الاستثناءات.
- تحصيل ٢ في المئة على عقود البيع واتفاقيات البيع على أن تحسم عند التسجيل النهائي. وتسهيلاً لبيئة الأعمال وتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إدراج التعديلات والإعفاءات الضريبية الآتية:
- رفع مبلغ الخضوع للضريبة على القيمة المضافة الى ٣٠٠ ألف مع إبقاء إمكانية التسجيل الاختياري مهما كان رقم الأعمال.
- تعديل مرور الزمن ليصبح أربع سنوات بدلاً من خمس.

- إلغاء رسم الطابع على نسخ العقود والصكوك بحيث تفرض على قيمة العقد مهما بلغ عدد نسخ هذا العقد.
- تمديد مهلة تسديد رسم الطابع الى ١٠ أيام وذلك إفساحاً أمام المكلفين من تسديد هذا الرسم في زمن مقبول دون التعرض للغرامة.
- خفض الغرامات على الضرائب والرسوم بنسبة ٩٥ في المئة التي تفرضها وزارة المالية على أن تأخذ بعدها الإجراءات الصارمة بحق المتأخرين والمكتومين.
- السماح بتسوية مخالفات البناء الحاصلة قبل ٢٠١٠/١/١ وذلك وفق آلية يقرها مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزراء المعنيين.
- إخراج أنشطة الأوفشور الخدمائية من الضريبة على القيمة المضافة وبالمقابل عدم السماح لها من حسم هذه الضريبة.
- إعفاء العمليات المتعلقة بالأراضي غير المبنية لغايات زراعية، والخدمات التي تقدمها دور الحضانة، وتشيد الأبنية بالمشاركة وقسمتها وبيعها من الضريبة على القيمة المضافة.
- بناءً على ما تقدم، فمن المتوقع أن تبلغ إيرادات موازنة العام ٢٠١١ مبلغ ١٥,١٢٣ مليار (موازنة وخزينة) وبزيادة ١,٤٤١ مليار عن العام ٢٠١٠ وما نسبته ١٠,٥٣ بالمئة، وأبرز هذه الضرائب تظهر وفق الجدول أدناه:

الجدول رقم - ١٠ -

إيرادات موازنة العام ٢٠١١ موزعة مقارنة مع سنة ٢٠١٠

نسب مئوية / المبالغ بالمليارات	موازنة ٢٠١٠	موازنة ٢٠١١	الفرق	نسبة الزيادة	نسبة من المجموع
مجموع الإيرادات	١٣,٦٨٢	١٥,١٢٣	١,٤٤١	%١٠,٥٣	٠٠
إيرادات الموازنة	١٢,٨٨٠	١٤,٣٦١	١,٤٨١	%١١,٥٠	%٩٤,٩٦
الإيرادات الضريبية أهمها:	٩,٩٥٣	١١,٤٦٩	١,٥١٦	%١٥,٢٣	%٧٩,٨٦
- ضريبة على الدخل	٢,٢١٤	٢,٦٧٩	٤٦٥	%٢١,٠٠	%١٨,٦٥
- ضريبة على الأملاك	٩٧٧	١٢٤٨	٢٧١	%٢٧,٧٤	%٨,٦٩
- الضريبة على القيمة المضافة	٣,١٤١	٣,٥٦٣	٤٢٢	%١٣,٤٤	%٢٤,٨١
- ضريبة على الاستيراد والتجارة	٢,٣٨٩	٢,٥٦٩	١٨٠	%٧,٥٣	%١٧,٨٩
الإيرادات غير الضريبية أهمها:	٢,٩٢٧	٢,٨٩٢	- ٣٥	%١,٢٠	%٢٠,١٤
- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	١,٨٩٤	١,٨٠٠	- ٩٤	% - ٤,٩٦	%٦٢,٢٤
إيرادات الخزينة	٨٠٢	٧٦٢	- ٤٠	% - ٤,٩٩	%٥,٠٤

النتائج المالية المتوقعة

وكما سبق وتعهدت وزارة المالية، فقد أدرجت التوقعات المالية للسنوات الثلاث القادمة في فذلكة الموازنة وفق الجدول أدناه:

الجدول رقم - ١١ - التوقعات المالية للسنوات الثلاث القادمة

في موازنات العام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣

موازنة ٢٠١٣	موازنة ٢٠١٢	موازنة ٢٠١١	موازنة ٢٠١٠	نسب مئوية / المبالغ بالمليارات
١٦,٥٥٦	١٥,٦٥١	١٥,١٢٣	١٣,٠٤٤	مجموع الإيرادات
١٥,٧٣٢	١٤,٨٥٨	١٤,٣٦١	١٢,٣١٨	إيرادات الموازنة
١٢,٤٨٦	١١,٨٠٣	١١,٤٦٩	١٠,٢٨٤	الإيرادات الضريبية منها:
٢,٨٦٨	٢,٦٩٨	٢,٦٧٩	٢,٠٦٩	- ضريبة على الدخل
١,٢٩١	١,٢١٥	١,٢٤٨	١,١٣٩	- ضريبة على الأملاك
٤,٠٢٥	٣,٧٨٧	٣,٥٦٣	٣,٢٦٩	- ضريبة على القيمة المضافة
٣,١٢٥	٢,٩٩٦	٣,٠٤٩	٢,٨٤٤	- ضريبة على الاستيراد
٣,٢٤٥	٣,٠٥٦	٢,٨٩٢	٢,٠٣٤	الإيرادات غير الضريبية منها:
٢,٠٣٣	١,٩١٣	١,٨٠٠	١,٠٠٠	- إيرادات من وفر وزارة الاتصالات
٨٢٥	٧٩٣	٧٦٢	٧٢٦	إيرادات الخزينة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	هبات
٢٠,٠١٠	٢٠,٨٨٤	٢٠,٦٢٥	١٨,٢٩٧	مجموع النفقات
١٤,٩٣٦	١٥,١١٧	١٥,٠٥٦	١٢,٣٦٤	النفقات خارج خدمة الدين
١٢,٦٢٦	١٢,٩٠٠	١٢,٨٧٣	١٠,٦٤٦	نفقات الموازنة (بما فيها الاعتمادات المدوّرة)
٥٩٣	٥٥٨	٥٢٥	٣٠٥	نفقات من تمويل خارجي
١,٧١٧	١,٦٥٩	١,٦٥٨	١,٤١٢	نفقات خزينة
٥,٠٧٤	٥,٧٦٧	٥,٥٦٩	٥,٩٣٣	خدمة الدين
١,٦٢٠	٥٣٤	٦٧	٦٨٠	الفائض / العجز الأولي
- ٣,٤٥٤	- ٥,٢٣٢	- ٥,٥٠٢	- ٥,٢٥٣	الفائض / العجز الكلي
%٢,٢٣	%٠,٧٨	%٠,١٠	%١,١٥	نسبة العجز/الفائض الأولي للنتائج المحلي
% - ٤,٧٦	% - ٧,٦٦	% - ٨,٥٦	% - ٨,٨٨	نسبة العجز/الفائض الكلي للنتائج المحلي
٧٢,٥٩٠	٦٨,٢٩٦	٦٤,٢٥٥	٥٩,١٢٦	النتائج المحلي
٩١,٧٠٦	٨٨,٢٤٦	٨٣,٠٤٥	٧٧,٥٤٨	الدين الاجمالي
%١٢٦,٣٣	%١٢٩,٢١	%١٢٩,٢٤	%١٣١,١٦	نسبة الدين للنتائج المحلي

يظهر جدول التوقعات المالية أن العجز العام سيرتفع ليصل الى ٥,٥٠٢ مليار ليرة لينانية في عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٢٤٩ مليار ليرة وما نسبتها ٤,٧٣ في المئة عن ذلك المقدّر حتى نهاية عام ٢٠١٠، والذي قد يبلغ ٥,٢٥٣ مليار ليرة، في ما سينخفض الفائض الأولي الى ٦٧ مليار ليرة. بالمقارنة مع فائض أولي متوقع أن يبلغ ٦٨٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، أي بانخفاض قدره ٦١٣ مليار ليرة ونسبته ٩٠,١٢٪.

وبالرغم من أن الفائض الأولي قد انخفض الى أدنى مستوى له خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن الوضعية المالية العامة سوف تشهد ضبطاً لحجم الدين العام واحتوائه ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٣١٪ كما متوقع في العام ٢٠١٠ الى ١٢٩٪ في العام ٢٠١١ ليصل الى ١٢٦٪ في العام ٢٠١٣.

وفي الختام، فان وزارة المالية تكرّر قاعدتها الثابتة والمتمثلة في أن لا زيادة في الإنفاق تحت أي ظرف من الظروف ما لم تكن مقرونة مع مصادر تمويل تتناسب وطبيعة هذا الإنفاق كي لا نعود إلى دوامة الإرتفاع غير المضبوط للعجز ولحجم الدين ولخدمته.

فذلكة موازنة العام ٢٠١٢(*)

١ - المقدمة

تضع الحكومة اللبنانية مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٢ بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء المستجدات الحاصلة آخذة بعين الاعتبار معظم التعهدات الواردة في بيانها الوزاري من ناحية تحفيز النمو بالتركيز على تأمين الاستقرار وتطوير البنى التحتية للاقتصاد والتركيز على الطبقة الأكثر عوزاً لحمايتها.

هذا بالإضافة إلى تعزيز التقديمات الصحية والتعليمية، وتجنب تحميل المواطن اللبناني عبئاً ضريبياً إضافياً لا بل تخفيف هذا العبء عبر زيادة الإعفاءات الضريبية التي تطاله.

من ناحية أخرى، وتنفيذاً لالتزاماتها، قامت الحكومة بلحظ اعتمادات لتسديد جزء من المستحقات المترتبة عليها، سيصار إلى تفصيله لاحقاً.

علماً أن وزارة المالية ما زالت تواصل عملها على تصحيح وضع حسابات الدولة لكي تتم العودة إلى الدستور وأصول الإنفاق وحسن إدارة المال العام وواجب الشفافية الذي يؤمن الثقة المرجوة للمواطنين والمستثمرين والدول والمؤسسات الداعمة والمانحة والمقرضة ويؤدي بالتالي إلى تعزيز الدورة الاقتصادية في لبنان.

ويأتي مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٢ في وضع اقتصادي عالمي غير مستقر، يفرض العمل على تأمين أفضل مستويات نمو للاقتصاد المحلي، وكذلك تأمين شبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي الطبقات الأكثر عرضة للمخاطر. ونظراً لهذه الحاجات وهذا الواقع المحيط بلبنان، وضعت وزارة المالية هذا المشروع الذي يسمح بتأمين الخدمات التي طال انتظارها في مجال البنى التحتية الضرورية للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق وموانئ واتصالات، كما يضع الأساس في تأمين الحاجات الاجتماعية والاستشفائية عبر رصد مبلغ ١٥٠ مليار ليرة لتغطية كلفة زيادة التعرف الاستشفائية، كذلك لحظ الاعتمادات اللازمة لتسديد متأخرات الضمان الاجتماعي، ولا سيما الضمان الاختياري الذي يسمح بتوسيع رقعة المضمونين.

وبناءً على المؤشرات الماكرو - اقتصادية المتوقعة للعام ٢٠١٢، تم تقدير الإيرادات العادية

(*) النص الأساسي.

للموازنة بـ ١٤٣٣٧ مليار ل.ل. منها مبلغ ٣٠١ مليار ل.ل. ناتج عن الإجراءات الضريبية المقترحة في مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٢، وبالتالي شكّلت الإيرادات ما نسبته ٢٢,٣٦٪ من الناتج المحلي المقدّر بـ ٦٤١٢٠ مليار ل.ل. في العام ٢٠١٢.

أما من حيث الإنفاق، فقد بلغ إجمالي النفقات المقدرة للعام ٢٠١٢ حوالي ٢٠٢٦٠ مليار ل.ل. منها مبلغ ٢١٤٦ مليار ل.ل. للإنفاق الاستثماري، و ٥٣٧٠ مليار ل.ل. لتسديد فوائد الديون المتوجبة على الدولة اللبنانية، إضافة إلى مبلغ ٣١٦٩ مليار ل.ل. لدعم مؤسسة كهرباء لبنان.

كما تم لحظ اعتمادات بقيمة ١٢٥٠ مليار ل.ل. ضمن باب الاحتياطي، وبالتالي فقد بلغت نسبة النفقات الإجمالية في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ ٣١,٥٪ من الناتج المحلي.

وقد لحظ مشروع الموازنة اعتمادات لتسديد العديد من النفقات المتأخرة، كما سبق وذكرنا، منها القسط المتعلق بتسديد متوجبات لصالح الضمان الاجتماعي، إضافة إلى تسديد ديون الاستثمارات ضمن قانون برنامج موزع على مدى ست سنوات.

أما فيما يتعلق بعجز الموازنة، فقدّرت نسبته في مشروع العام ٢٠١٢ بـ ٢٩,٢٪ من إجمالي الموازنة و ٩,٢٪ كنسبة للناتج المحلي بعد أن كان ٩,٠٤٪ في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

الموازنة بالأرقام

بناء على ما تقدم، فإن مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٢، بلغ حوالي ٢٠٢٦٠ مليار ليرة بالمقارنة مع ١٩٧٧٣ مليار للعام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٤٨٧,٢٠٥ مليار ليرة، وما نسبته ٢,٤ في المائة، توزعت على الشكل الآتي: (بآلاف الليرات)

النسبة	الفرق	مشروع موازنة ٢٠١٢	مشروع موازنة ٢٠١١	
١٩,٨٪	٢,١٠٩,٠٩٠,٤٦٠	١٢,٧٤٤,٠٨٦,٧١٠	١٠,٦٣٤,٩٩٦,٢٥٠	اعتمادات النفقات الجارية
٣٦,١٪ -	- ١,٢١٥,٨٨٥,٤٦٠	٢,١٤٦,١١٨,٢٩٠	٣,٣٦٢,٠٠٣,٧٥٠	اعتمادات النفقات الاستثمارية
٧,٢٪ -	- ٤٠٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧٧٦,٠٠٠,٠٠٠	اعتمادات خدمة الدين
٢,٤٪	٤٨٧,٢٠٥,٠٠٠	٢٠,٢٦٠,٢٠٥,٠٠٠	١٩,٧٧٣,٠٠٠,٠٠٠	مجموع الاعتمادات

كذلك، بلغ مجموع ما هو متوقع جبايته من إيرادات الموازنة، ١٤٣٣٧ مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان مرتقباً جبايته في العام ٢٠١١ والذي قدر بـ ١٤٣٦١ مليار ليرة، أي بانخفاض قدره ٢٤ مليار ليرة، وما نسبته ٠,١ في المائة.

وعليه، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة الكلي إلى حوالي ٥٩٢٣ مليار ليرة بالمقارنة مع ٥٤١٢ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بزيادة قدرها حوالي ٥١١ مليارا ونسبته ٩,٤ في المائة، كما يظهر الجدول الآتي: (بآلاف الليرات)

النسبة	الفرق	مشروع موازنة ٢٠١٢	مشروع موازنة ٢٠١١	
٢,٤٪	٤٨٧,٢٠٥,٠٠٠	٢٠,٢٦٠,٢٠٥,٠٠٠	١٩,٧٧٣,٠٠٠,٠٠٠	مجموع اعتمادات الموازنة
٠,١٪ -	- ٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٣٣٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٣٦١,٠٠٠,٠٠٠	مجموع إيرادات الموازنة
٩,٤٪	٥١١,٢٠٥,٠٠٠	٥,٩٢٣,٢٠٥,٠٠٠	٥,٤١٢,٠٠٠,٠٠٠	عجز الموازنة الكلي
		٢٩,٢٣٪	٢٧,٣٧٪	نسبة العجز إلى مجموع الإنفاق

٢ - تفاصيل النفقات حسب التصنيف الاقتصادي

١ - النفقات الجارية

بلغ مجموع النفقات الجارية في العام ٢٠١٢ خارج خدمة الدين حوالي ١٢,٧٤٤ مليار ليرة، أي بزيادة ٢١٠٩ مليارا على مشروع موازنة العام ٢٠١١، موزعة على الشكل التالي:

(بآلاف الليرات)

النسبة من المجموع	النسبة	الفرق	٢٠١٢	٢٠١١	النفقات الجارية
٤,٩٦٪	١٧,٥٢٪	٩٤,٢٩٧,٤٥٠	٦٣٢,٤٣٠,٢٢٨	٥٣٨,١٣٢,٧٧٨	١١ مواد استهلاكية
٤٧,١٪	٧,٨٨٪	١٣,٨٠٣,٥٤٣	١٨٨,٩٦٠,٢١٨	١٧٥,١٥٦,٦٧٥	١٢ خدمات استهلاكية
٣١,٣٨٪	٣,٥٣٪ -	١٤٦,٥٢٠,٤٦٠ -	٣,٩٩٨,٨٨٨,١٤٣	٤,١٤٥,٤٠٨,٦٠٣	١٣ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها
٥٠,٥٠٪	٢٧,٩٤٪	١,٤٠٥,٥١٧,٢٢٤	٦,٤٣٥,٢٠٩,٢٨٦	٥,٠٢٩,٦٩٢,٠٦٢	١٤ التحويلات
٣,٥٧٪	١٠,١٢٪ -	٥١,١٦٨,٦٠٠ -	٤٥٤,٥٦٢,١٠٠	٥٠٥,٧٣٠,٧٠٠	١٦ نفقات مختلفة
٨,١١٪	٣٢٩,٢٨٪	٧٩٣,١٦١,٣٠٣	١,٠٣٤,٠٣٦,٧٣٥	٢٤٠,٨٧٥,٤٣٢	١٨ النفقات الطارئة والاستثنائية
١٠٠,٠٠٪	١٩,٨٣٪	٢,١٠٩,٠٩٠,٤٦٠	١٢,٧٤٤,٠٨٦,٧١٠	١٠,٦٣٤,٩٩٦,٢٥٠	المجموع

إن هذه الأرقام تظهر ما يأتي:

أولا: الإنفاق على الموظفين ٦٢٧٤ مليار ليرة

- الرواتب والأجور وملحقاتها ٣٩٩٨ مليار ليرة

- معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١٥٢٤ مليار ليرة
 - مساهمات في رواتب وأجور موظفي الجامعة اللبنانية ٢٨٦ مليار ليرة
 - مساهمات إلى الصندوق المركزي للمهجرين (موازنة إدارية) ٦,٦ مليار ليرة
 - مساهمات إلى مجلس الجنوب (موازنة إدارية) ٩,١٥٠ مليار ليرة
 - مساهمات إلى مجلس الإنماء والاعمار (موازنة إدارية) ٢٣ مليار ليرة
 - مساهمات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء ٢٥ مليار ليرة
 - تحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة ٢٤٩,٢٥٠ مليار ليرة
- علماً أنه تم تضمين معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة والمساهمات في رواتب موظفي الجامعة اللبنانية كلفة تعديل رواتب الأساتذة الجامعيين بمبلغ إجمالي قدره ١٦٤ مليار ل.ل. (منها ٧١ مليار ل.ل. ضمن المساهمات، و٩٣ مليار ل.ل. ضمن معاشات التقاعد وتعويضات الصرف).
- كما تم لحظ مبلغ ١٥٣ مليار ل.ل. في باب الاحتياطي لدفع كلفة تحويل سلاسل القضاة وإعطاء درجات استثنائية للأساتذة الثانويين والابتدائيين.
- كما ويتضمن الإنفاق على بند الرواتب والأجور مبلغ ٧,٢ مليار ل.ل. كلفة تطويع ٣٠٠ عنصر في أمن الدولة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤ الصادر في ١٢/١٠/٢٠١١، و١٩,٢٥٠ مليار ل.ل. زيادة التقديمات في تعاونية موظفي الدولة، هذا بالإضافة إلى تعبئة الملاكات في مختلف الوزارات.
- ثانياً: بلغت المبالغ المخصصة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان ٣١٦٩ مليار ليرة بزيادة قدرها ٨٩٦ مليار عما كان ملحوظا في مشروع موازنة العام ٢٠١١. ويشكل هذا الإنفاق ١٧,٤ في المائة من اعتمادات الإنفاق الجاري بما فيه خدمة الدين، و١٥,٦ في المائة من إجمالي الاعتمادات.
- وهذه المبالغ موزعة على الشكل الآتي:
- مساهمة الدولة بدعم شراء المحروقات ٣,٠٣٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
 - مساهمة الدولة لتسديد فوائد وأقساط القروض الأجنبية ٥٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
 - مساهمة الدولة لتسديد قرضي مصرف لبنان ٨٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

٢ - النفقات الاستثمارية

بلغت النفقات الاستثمارية حوالي ٢١٤٦ مليار ليرة، وقد شكّلت ١٠,٥ في المائة من إجمالي الإنفاق، و٣,٣ في المائة إلى الناتج المحلي.

وتوزعت النفقات الاستثمارية على الشكل الآتي:

(بآلاف الليرات)

الرمز	النفقات الاستثمارية	٢٠١١	٢٠١٢	الفرق	النسبة
٢٢١	أراضي	١٢٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٠	
٢٢٢	أبنية	٥٠٠,٠٠٠	٠	٥٠٠,٠٠٠	٪١٠٠,٠٠
٢٢٣	استثمارات لإنشاء وأشغال الطرق والمرافق والمطار	٢٠٣,٥٠٠,٠٠٠	٩٣,٣٠٠,٠٠٠	١١٠,٢٠٠,٠٠٠	٪٥٤,١٥
٢٢٤	استثمارات للإنشاءات المائية	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٧٠,٠٠
٢٢٥	استثمارات للإنشاءات الكهربائية	٠	٠	٠	
٢٢٦	تجهيزات	١٨٠,٦١٣,٥٠٠	٢٠٨,٥٥٠,٠٠٠	٢٧,٩٣٦,٥٠٠	٪١٥,٤٧
٢٢٧	إنشاءات قيد التنفيذ	٢,٥١١,٢٨٠,٠٠٠	١,٢٨٥,١٨٠,٠٠٠	١,٢٢٦,١٠٠,٠٠٠	٪٤٨,٨٢
٢٢٨	صيانة	٢٧٢,١٣٥,٢٥٠	٣٦٥,٩٦٣,٢٩٠	٩٣,٨٢٨,٠٤٠	٪٣٤,٣٨
٢٢٩	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة	١٤٣,٨٥٠,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٨٥٠,٠٠٠	٪٢٤,٩٢
		٣,٣٦٢,٠٠٣,٧٥٠	٢,١٤٦,١١٨,٢٩٠	١,٢١٥,٨٨٥,٤٦٠	

وإذا أضيف مبلغ ٥٩٤,٠١٥ مليار ليرة من مشروع الموازنات الملحقة، يصبح مجموع ما هو مرصود للإنفاق الاستثماري، ٢٧٤٠ مليار ليرة ما نسبته ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي، ويتضمن هذا الإنفاق الاستثماري مشاريع قوانين برامج عديدة طالت مختلف القطاعات.

وبما أن الإنفاق المطلوب على البنى التحتية، وخصوصاً على الكهرباء إنتاجاً ونقلًا وتوزيعاً، إضافة إلى إنشاء مشاريع المياه، وقطاع النقل والطرق، وأهمية النهوض بقطاع الاتصالات، يفوق ما هو مرصود لهذه الغاية في مشروع الموازنة، لذلك، ستعمل الحكومة على محاولة تأمين تمويل إضافي من الدول والصناديق المانحة، إضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل و/أو الاستثمار في هذه المشاريع.

٣ - تفاصيل النفقات وفق اهداف الموازنة

إن وزارة المالية، وفي إطار حرصها على تحقيق هدفها الرامي إلى تطوير البنية التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي، بالتوازي مع استمرارها في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها خصوصاً للفئات الأكثر عوزاً، رصدت نفقات جديدة في مشروع موازنة العام ٢٠١٢.

وأبرز ما تم لحظه قطاعيا في مشروع موازنة العام ٢٠١٢، لاسيما النفقات الجديدة:

أولاً - الهدف: الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وزيادتها:

أ - في القطاع التربوي

- لحظ مشروع موازنة العام ٢٠١٢ زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة المركز التربوي للبحوث والإنماء من مبلغ قدره ١٥ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى مبلغ قدره ٢٥ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ١٠ مليار ليرة لتطبيق خطة تطوير المناهج التي انطلقت في مرحلة الروضة والحلقة الأولى من التعليم الأساسي، الأمر الذي يستوجب تأليف الكتب المدرسية، إضافة إلى تدريب المعلمين واستكمال تطوير مناهج الحلقة الثانية والثالثة من التعليم الأساسي.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٢٧ مليار ليرة لدعم تطوير الخطة التربوية التي أقرها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٧ الصادر بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ١٣ مليار ليرة لدعم تدريس المواد الإجرائية واعتماد آخر بمبلغ قدره ١٥ مليار ليرة لبرنامج الحد من التسرب.
- لحظ مشروع موازنة العام ٢٠١٢ زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة الجامعة اللبنانية من مبلغ ٢١٠ مليارات ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى مبلغ قدره ٢٨٦ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٧٦ مليار ليرة، لتطوير الجامعة اللبنانية واستكمال مستلزمات الفروع والشعب الجديدة المستحدثة ومعاهد الدكتوراه الثلاث وتعميم تطبيق نظام LMD الجديد على كامل اختصاصات الجامعة وكلياتها ومعاهدها، إضافة إلى لحظ مبلغ ٧١ مليار ل.ل. تنفيذاً للقانون رقم ٢٠٦ تاريخ ٥/٣/٢٠١٢ القاضي بتحويل سلسلة رواتب أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.
- تمت زيادة اعتمادات المدارس المجانية من ٨٣ مليار ليرة ملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى ١٦٦ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٨٣ مليار

ليرة، لدفع المستحقات المتوجبة لصالح المدارس الخاصة المجانية عن سنتين دراسيتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ و ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ بمعدل السنة الواحدة ٨٣ مليار ليرة.

- لحظ اعتماد قدره ٣ مليارات ليرة لتأمين تكييف الأبنية المدرسية لحاجات المعوقين في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل نفس الاعتماد الملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

- لحظ اعتماد قدره ٣٥ مليار ليرة بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهلين في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل اعتماد قدره ١١ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١، وسبب الزيادة رفع قيمة البدل ليصبح عن التلميذ الواحد ١٥٠,٠٠٠ ل.ل. بعد أن كان ٦٠,٠٠٠ ل.ل. للتلميذ في مرحلة الروضة والحلقتين الأولى والثانية و ٧٠,٠٠٠ ل.ل. للتلميذ في الحلقة الثالثة، علماً أنه في السابق كانت تغطي هذه النفقات من الهبة السعودية على أساس قيمة البدل ٦٠,٠٠٠ ل.ل. للابتدائي و ٧٠,٠٠٠ ل.ل. للمتوسط.

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء شبكة اتصالات معلوماتية بين المدارس الرسمية والإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره ٢٥ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ٤ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لشراء حقوق استعمال برامج وأنظمة مايكروسوفت بمبلغ إجمالي قدره ٥,٨٢ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ١,٩٤٠ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لترميم وصيانة الأبنية المدرسية بمبلغ إجمالي قدره ١٠ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ٢ مليار ليرة والوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.

- لحظ قانون برنامج جديد لبناء وتجهيز أبنية مدرسية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره ٥٧ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره ٧ مليار ليرة.

ب - في القطاع الصحي

- زيادة اعتماد الأدوية في وزارة الصحة العامة من ١١٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى ١٢٠ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ١٠ مليارات ليرة.

- زيادة اعتماد نفقات الاستشفاء في القطاع الخاص من ٣٣٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى ٣٤٠ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ١٠ مليارات ليرة.
- زيادة مليار ليرة على المساهمات لتشغيل المستشفيات الحكومية لتبلغ ١٣ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل ١٢ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١، وذلك لتشغيل المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٣ مليار ليرة على البرامج المشتركة مع اليونيسف لزوم إدراج لقاح جديد للالتهابات الرئوية للأطفال ليصبح الاعتماد الملحوظ على البرامج المشتركة مع اليونيسف ١٠ مليار ليرة إضافة إلى زيادة مبلغ قدره مليار ليرة على برنامج التلقيح وزيادة مليار ليرة على برنامج الرعاية الصحية الأولية، لتسيير المستوصفات وتجهيزاتها وصيانتها.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لاستكمال إنشاء مبنى لوزارة الصحة العامة بمبلغ إجمالي قدره ١٦ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ٣ مليار ليرة والوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

ج - في القطاع الاجتماعي

بلغت التحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٥١٠ مليار ليرة مقابل ٣٨٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ ومنها ١٥٠ مليار ليرة مساهمة الدولة في صندوق المرض والأمومة، ١٦٠ مليار ل.ل. تتضمن زيادة التعرفة الاستشفائية، ٤٢ مليار ليرة للسائقين العموميين والمختارين ٢١ مليار ل.ل. مساهمة الدولة في صندوق الضمان الاختياري إضافة إلى اعتماد بقيمة ٤٠ مليار ليرة لتغطية عجز الضمان الاختياري و ٨٠ مليار ليرة يمثل القسط الرابع من ديون مترتبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واشتراكات الدولة عن أجرائها بحوالي ١٧ مليار ليرة.

وقد تم لحظ اعتماد بمبلغ قدره ١٥٠ مليار ليرة في احتياطي لنفقات أخرى لتأمين تغطية كلفة زيادة التعرفة الاستشفائية موضوع قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤ الصادر في ٢٥/٤/٢٠١٢.

* وزارة الشؤون الاجتماعية

بلغت اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية حوالي ٢٠٠ مليار ليرة منها ١٤٥ مليار ليرة رعاية اجتماعية (تعليم وتدريب أيتام وأولاد ذوي حالات اجتماعية صعبة، فتيات منحرفات وقابلات للانحراف، تعليم مهني خارجي للأيتام والمعوزين، إيواء ورعاية الأطفال الرضع، إيواء ورعاية

العجزة، إيواء وتعليم وتدريب المعوقين، تعليم مهني داخلي وخارجي)، بدلاً من ١٢٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١، وهذه الزيادة تمكن الإدارة اعتماد سعر الكلفة للرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٠٤ بدلاً من تعرفه ١٩٩٦.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٧ مليار ليرة لمشروع تأمين حقوق المعوقين مقابل اعتماد قدره ٤ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ واعتماد آخر بمبلغ قدره ٧ مليار ليرة لمخصصات مشاريع الحماية من الانحراف مقابل اعتماد بمبلغ قدره ٦,٥ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٤ مليار ل.ل. مخصصات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، علماً أن مخصصات مشروع مكافحة الفقر لعام ٢٠١١ بلغت ١,٥ مليار ل.ل. فقط.

- لحظ الاعتمادات اللازمة للسجون من حيث التغذية والدواء والاستشفاء والتجهيزات وصيانة الأبنية بمبلغ قدره ١٩,١٥٠ مليار ليرة.

- زيادة ١٥٪ في التقديمات المدرسية لتعاونية موظفي الدولة وسائر الأجهزة العسكرية لتصبح الزيادة ٣٥٪ خلال عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ عن العام ٢٠١٠.

ثانياً - الهدف: سائر القطاعات الإنتاجية

أ - في القطاع الزراعي:

بلغت المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي، ١٤٦,٤ مليار ليرة، موزعة وفق الجدول أدناه:

(بمليارات الليرات)

الفرق	٢٠١٢	٢٠١١	
٣١,٨٥	١٤٦,٤	١١٤,٥	القطاع الزراعي
٧,٦	٢٠	١٢,٤	أدوية ومبيدات وأسمدة، بذور ونصوب وشتول ومواد بيطرية مخبرية وعلفية
١	٤٠	٣٩	دعم الصادرات الزراعية عبر تشجيع برامج المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
٢٤,٧٥	٤٤	١٩,٢٥	مساهمة من وزارة الاقتصاد والتجارة للمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري لدعم شراء القمح

الفرق	٢٠١٢	٢٠١١	
١	٣٧,٩	٣٦,٩	المشروع الأخضر والأبحاث الزراعية
٦ -	٠,٥	٦,٥	مساهمات للقطاعين الخاص والعام
٣,٥	٤	٠,٥	مساعداات لغير القطاع العام (الاتحاد العام، صناديق التعاضد، التعاونيات والنقابات الزراعية)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيم لا تتضمن المبالغ المخصصة لدعم زراعة التبغ التي تصل إلى ما يقارب ٧٠ مليار ليرة، كما أنها لا تتضمن المبالغ المخصصة لدعم فوائد القروض الاستثمارية زراعية - صناعية - سياحية وتكنولوجية التي تبلغ ١٢٥ مليار ليرة والتي تم لحظها في احتياطي الموازنة.

ب - في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز

- تم لحظ اعتمادات بمبلغ قدره ٣٨ مليار ليرة منها ٣ مليار ليرة لمؤسسات مياه لبنان الجنوبي ومياه لبنان الشمالي ومياه البقاع لصيانة وتشغيل الآبار و٣٥ مليار ليرة مساعدات لمؤسسات مياه لبنان الشمالي ومؤسسات مياه لبنان الجنوبي ومياه البقاع للنهوض، إضافة إلى لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٢ مليار ليرة لصيانة وتشغيل محطات المياه من قبل وزارة الطاقة والمياه.
- تم لحظ اعتماد بمبلغ قدره ١,٥ مليار ليرة لمؤسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة و١٣,٥ مليار ليرة المبادرة الحكومية لترشيد الاستهلاك.
- تم لحظ اعتماد دفع بمبلغ قدره ٤٦٠ مليار ليرة لأشغال كهربائية لإنتاج ٧٠٠ ميغاوات ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، منها ٣٦٨ مليار ليرة لإنشاءات كهربائية لمعامل الإنتاج و٤١ مليار ليرة إنشاءات كهربائية لخطوط النقل و٢١ مليار ليرة إنشاءات كهربائية لخطوط التوزيع، و٣٠ مليار ليرة نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة.
- إعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٤ مليار ليرة لتغطية مساهمة لبنان في بناء المبنى الخاص بالشؤون المائية والطاقوية لعدم استعماله في مشروع موازنة العام ٢٠١١.
- تم لحظ اعتماد جديد بمبلغ قدره ٥,٨ مليار ليرة لدفع نفقات ورواتب هيئة إدارة قطاع النفط خلال السنة الأولى من تأسيسها وإعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٣٧,٥ مليار ليرة لإعادة بناء خزانات النفط في طرابلس والزهراني لعدم استعماله في مشروع موازنة العام ٢٠١١.

أما بالنسبة للإنفاق على السدود، فقد رصد مبلغ ٣٠ مليار ليرة لوزارة الطاقة والمياه لتنفيذ استثمارات السدود كاعتمادات الدفع للسنة الأولى ضمن قانون برنامج لتسديد ديون الاستثمارات بقيمة إجمالية قدرها ١٣٠٠ مليار ليرة، منها ٢٠٠ مليار ليرة لوزارة الطاقة والمياه.

إضافة إلى لحظ اعتماد في الجزء الثاني «أ» بمبلغ قدره ٤٨ مليار ليرة لإنشاء مياه الشفء والري والسيلان، واعتماد بقيمة ٤ مليار ليرة لإنشاءات المياه المبتدلة في العام ٢٠١٢، وكذلك مبلغ ٨ مليار ليرة لإنشاءات الكهربائية المختلفة.

مع الإشارة إلى لحظ اعتماد دفع في قانون برنامج الأشغال المائية والكهربائية بقيمة ٧٠ مليار ليرة لتأمين موارد مائية إضافية، إضافة إلى اعتماد بقيمة ١٨ مليار ليرة لمشاريع مياه الشرب و٤ مليار ليرة لمشاريع مياه الري و٣ مليار ليرة لمشاريع تقويم وصيانة مجاري الأنهر و٨ مليار ليرة تجهيز كهربائي.

ج - في القطاع البيئي

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٢,٢ مليار ليرة لإعطاء مساهمات للجمعيات البيئية ولجان الجمعيات للقيام بمشاريع بيئية في المحافظات أو مشاريع بيئية بالاشتراك مع البلديات أو اتحاد البلديات.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٤,٩ مليار ليرة لتغطية نفقات تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة التي يستمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تنفيذها.
- لحظ اعتماد دفع بمبلغ قدره ٢,٥ مليار ليرة على قانون برنامج لمشاريع التحريج في مختلف المناطق في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل اعتماد دفع قدره ١ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإعادة تأهيل مواقع المقالع بمبلغ إجمالي قدره ٦ مليار ليرة موزع على سنتين حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٢ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.

ثالثاً - الهدف: تعزيز السياحة والإعلام والثقافة والرياضة

- زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة تلفزيون لبنان من ١٣ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ إلى ١٧ مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٤ مليار ليرة، لتفعيل وتطوير عمل تلفزيون لبنان وشراء المعدات اللازمة.
- زيادة اعتماد عن ما كان ملحوظاً سابقاً بمبلغ قدره ٥,٥ مليار ليرة لوزارة السياحة للمعارض ونفقات الدعاية واللجان والجمعيات السياحية من أجل تنشيط الحركة السياحية

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ١٠ مليار ليرة لإعطاء منح ومساعدات للاتحادات والأندية الرياضية في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل اعتماد بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١، علماً أنه قد تم لحظ اعتماد جديد بقيمة ٢,٥ مليار ليرة لزوم مشاريع مشتركة مع اتحادات البلديات لإقامة مجمعات رياضية وشبابية وكشفية.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٥,٦ مليار ليرة لإعطاء مساهمات للمجالس والأندية الثقافية والتجمعات الثقافية والمسرحيين وسائر الحركات الثقافية، وبالتالي زيادة هذه المساهمات بقيمة ١,٤٢٥ مليار ليرة عما كان ملحوظاً عام ٢٠١١.
- لحظ قانون برنامج جديد لاستملاك وتأهيل منزل الرئيس فؤاد شهاب القائم على العقار رقم ١٦٧ من منطقة غدير العقارية بمبلغ إجمالي قدره ٤,٥ مليار ليرة موزع على سنتين حدد فيها اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ١,٥ مليار ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لبناء منشآت رياضية في مختلف المناطق اللبنانية بالتعاون مع اتحادات البلديات بمبلغ إجمالي قدره ٢,٥ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ٠,٣ مليار ليرة.

رابعاً - الهدف: تعزيز الأمن

- لحظ اعتماد إجمالي بمبلغ قدره ٧,٢ مليار ليرة للمديرية العامة لأمن الدولة نتيجة تطويع ٣٠٠ مأمور لصالحها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤ تاريخ ١٢/١٠/٢٠١١.
- لحظ الاعتمادات اللازمة لـ ٢٥٠ مفتش ومأمور في المديرية العامة للأمن العام بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١١.
- تضمين موازنة إدارة الجمارك الرواتب والتعويضات لـ ١١٧ مراقب مساعد موضوع قرار مجلس الوزراء رقم ٣ في ١٢/١٠/٢٠١١.

خامساً - الهدف: تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني

- لحظ قانون برنامج جديد لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك لشراء باصات بمبلغ إجمالي قدره ٥٠ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ ١٠ مليار ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لتنفيذ مشروع إنشاء المبنى الموحد لإدارة الجمارك في حرم مرفأ بيروت بمبلغ إجمالي قدره ٣٦,٢٨٠ مليار ليرة حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره ٤ مليار ليرة.

- لحظ اعتماد الدفع لقانون برنامج أشغال الطرق ب ٤٦,٥ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل اعتماد بقيمة ١١٠ مليار ليرة لِحظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ .
- إعادة لحظ اعتماد بحوالي ١٠ مليارات ليرة، لتجهيزات إضافية لمطار رفيق الحريري الدولي - بيروت لزوم تحديث شبكة الحقائق ونظام الحماية لسور المطار بالحساسات والكاميرات لعدم استعماله في مشروع موازنة العام ٢٠١١، ولحظ اعتماد بمبلغ قدره ٨,٢ مليار ليرة لتأهيل ساحات وقوف الطائرات في مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت .
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره ٢٦٢ مليار ليرة لصيانة الطرق في وزارة الأشغال العامة والنقل في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مقابل اعتماد قدره ١٨٠ مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠١١ .
- زيادة اعتمادات إنشاء الأبنية الإدارية والأبنية المتخصصة وصيانتها بقيمة إجمالية قدرها ١٩ مليار ليرة عما كان ملحوظاً لهذه الغاية عام ٢٠١١ .
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لمعالجة مشكلة مكب النفايات في صيدا وبناء الحاجز البحري بكلفة إجمالية قدرها ٣٠ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ .
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية لوزارة المالية بعد تعديله بمبلغ إجمالي قدره ٣٥ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ .
- تعديل رصيد قانون البرنامج لأعمال التحديد والتحرير والكيل والمسح ووضع الخرائط النهائية في جميع الأراضي اللبنانية بزيادته ١٥ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة .
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لأبنية المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بمبلغ إجمالي قدره ٣٠ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٨ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ .
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لطريق السلطانية - صيدا بمبلغ إجمالي قدره ٣٢ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ .
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتوسعة وتشغيل مكب طرابلس بمبلغ إجمالي قدره ١٨ مليار

- ليرة موزع على خمس سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ١ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لاستكمال الأوتوستراد الساحلي الجنوبي بمبلغ إجمالي قدره ٥٥ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ١٠ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء مرفأ سياحي في خليج جونيه بكلفة إجمالية قدرها ٦٠ مليار ليرة موزعة على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ١٨ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١١.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية للمديرية العامة للنقل البري والبحري بما فيه بناء المعهد البحري بكلفة إجمالية قدرها ٣٠ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ١٢ مليار ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١١.
- لحظ قانون برنامج جديد لتنفيذ طريق القديسين جبيل - البترون (بما فيه الاستملاك) بمبلغ إجمالي قدره ٢٠ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره مليار ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لتنفيذ طريق زحلة - رياق (بما فيه الاستملاك) بمبلغ إجمالي قدره ٢٧ مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٣ مليار ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لاستكمال تنفيذ طريق كفر رمان - مرجعيون (بما فيه الاستملاك) بمبلغ إجمالي قدره ٦٣ مليار ليرة موزع على خمس سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٥ مليار ليرة.
- لحظ قانون برنامج لمرفأ صيدا بمبلغ إجمالي قدره ٢٥ مليار ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٨ مليار ليرة.

سادساً - الهدف: تنفيذ التزامات الدولة عبر تسديد المستحقات المترتبة على الدولة للقطاعين العام والخاص وللخارج

واصلت وزارة المالية في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ برمجة تسديد مستحقات الدولة على القطاعين العام والخاص وللخارج، وبرزها:

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتسديد ديون الاستملاك بمبلغ إجمالي قدره ١٣٠٠ مليار ليرة موزع على ست سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره ٨٧ مليار ليرة (بما فيه رصد اعتماد بمبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتنفيذ الاستملاكات للسدود) الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام ٢٠١٠.
- لحظ الدفعة الرابعة للضمان الاجتماعي (٨٠ مليار ليرة) من أصل مبلغ قدره ٨٠٠ مليار.
- تسديد عجز الضمان الاختياري (٤٠ مليار ليرة) تطبيقاً لسياسة الحكومة الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية والصحية للمواطنين.

٤ - خدمة الدين

بلغت اعتمادات خدمة الدين العام وذلك وفق ما يظهره الجدول أدناه: (بمليارات الليرات)

الفرق	٢٠١٢	٢٠١١	
١٠١ -	٣٤٠٠	٣٥٠١	فوائد على سندات خزينة داخلية
٣٠٥ -	١٩٧٠	٢٢٧٥	فوائد على سندات خزينة خارجية
٤٠٦ -	٥٣٧٠	٥٧٧٦	مجموع خدمة الدين

بناءً عليه من المتوقع أن تبلغ كلفة الدين العام في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ مبلغ ٥٣٧٠ مليار بالمقارنة مع ٥٧٧٦ مليار في مشروع موازنة العام ٢٠١١ أي بانخفاض قدره ٤٠٦ مليار ليرة.

٥ - إيرادات الموازنة

من المقدّر أن تسجل الإيرادات في مشروع موازنة ٢٠١٢ مبلغ ١٥٠٧٦ مليار ليرة لبنانية (موازنة وخزينة)، وذلك بالاستناد إلى الفرضيات الماكرواقتصادية التالية:

* معدل نمو اقتصادي حقيقي ٣٪

* نسبة تضخم ٤٪

* ناتج محلي (مليار ليرة) ٦٤١٢٠

إضافة إلى الفرضيات المشار إليها أعلاه، تم تقدير إيرادات مشروع موازنة العام ٢٠١٢ على أساس الإيرادات المحصلة خلال عام ٢٠١١.

وبالمقارنة مع مشروع موازنة العام الفائت، سجل المبلغ المقدّر لإيرادات مشروع موازنة العام

٢٠١٢ والبالح ١٤٣٣٧ مليار ليرة انخفاضاً نسبته ٠,١٪ عن الإيرادات التي سبق وقدرت في مشروع موازنة العام ٢٠١١ والبالحه ١٤٣٦١ مليار ليرة لبنانية، وإذا ما أُضيفت إيرادات الخزينة على إيرادات الموازنة تصل نسبة التخفيض إلى ٠,٣٪.

أما بما يخص أرقام إيرادات مشروع موازنة العام ٢٠١٢ الناتجة عن تطبيق الإجراءات الضريبية المقترحة، فقد تم تقديرها بحوالي ٣٠١ مليار ليرة وهي تعتمد على المواد القانونية المقترحة في مشروع الموازنة، نذكر منها:

- * العمل على تطبيق رسم السنوي المقطوع موضوع المادة ٢٩ من القانون رقم ١٧٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٤ والمعدل لاحقاً، ليعمل به ابتداءً من العام ٢٠١٢.
- * رفع رسم المغادرة عن طريق الجو للمسافرين من درجة رجال الأعمال والدرجة الأولى.
- * زيادة الرسم النسبي على قيمة جوائز اليانصيب الوطني بكافة أنواعه وجوائز اليانصيب الأجنبي المجاز بيع أوراقه في لبنان، وذلك إلى ١٥٪ بعد أن كان ١٠٪.
- * فرض رسم مقطوع بقيمة مليون ليرة على عقد إيجار الطائرات (Lease).
- * فرض غرامات على الإشغال غير القانوني للأماكن العمومية البحرية.
- * تعديل تعرفات بعض الصكوك والكتابات الواردة في الجداول الملحقة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٦٧/٦٧ (رسم الطابع المالي) وبالتالي تعديل رسم الطابع المالي البالغ ١٠٠ ل.ل. إلى ٥٠٠ ل.ل. وفرض رسم على كل فاتورة تصدرها وزارة الاتصالات للمشاركين بخدمات الهاتف والإنترنت بمبلغ ٢٥٠٠ ل.ل.
- بناءً على ما تقدم، فمن المتوقع أن تبلغ إيرادات الموازنة الضريبية منها وغير الضريبية، إضافة إلى إيرادات الخزينة في العام ٢٠١٢: ١٥٠٧٦ مليار ليرة، وهي مفصلة وفق الجدول الوارد أدناه:

(بملايين الليرات)

النسبة من المجموع	نسبة الزيادة	الفرق	٢٠١٢	٢٠١١	
	٠,٣١٪	٤٧,٠٠٠-	١٥,٠٧٦,٠٠٠	١٥,١٢٣,٠٠٠	مجموع الإيرادات
٩٥,١٠٪	٠,١٧٪	٢٤,٠٠٠-	١٤,٣٣٧,٠٠٠	١٤,٣٦١,٠٠٠	إيرادات الموازنة
٧٢,٠٠٪	٥,٣٦٪	٦١٥,٠٠٠-	١٠,٨٥٤,٠٠٠	١١,٤٦٩,٠٠٠	الإيرادات الضريبية: أهمها
١٨,٠٩٪	١,٨٣٪	٤٩,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٦٧٩,٠٠٠	ضريبة على الدخل
٨,٣٣٪	٠,٦٤٪	٨,٠٠٠	١,٢٥٦,٠٠٠	١,٢٤٨,٠٠٠	ضريبة على الأملاك
٢٣,٣٩٪	١,٠١٪	٣٦,٠٠٠-	٣,٥٢٧,٠٠٠	٣,٥٦٣,٠٠٠	الضريبة على القيمة المضافة
٥,٥١٪	١١,٢٢٪	١٠٥,٠٠٠-	٨٣١,٠٠٠	٩٣٦,٠٠٠	ضريبة على الاستيراد والتجارة
٢٣,١٠٪	٢٠,٤٤٪	٥٩١,٠٠٠	٣,٤٨٣,٠٠٠	٢,٨٢٩,٠٠٠	الإيرادات غير الضريبية أهمها:
١٤,٤٣٪	٢٠,١١٪	٣٦٢,٠٠٠	٢,١٦٢,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
٤,٩٠٪	٣,٠٢٪	٢٣,٠٠٠-	٧٣٩,٠٠٠	٧٦٢,٠٠٠	إيرادات الخزينة

أما أبرز النصوص القانونية الأخرى الواردة في مشروع موازنة العام ٢٠١٢، فهي التالية:

- ١ - رفع تنزيل السكن الذي يستفيد منه المالك بموجب المادة ٥٢ من قانون ضريبة الأملاك المبنية من ٦ ملايين إلى ٩ ملايين ليرة لبنانية.
- ٢ - إلغاء المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية واستبدالها بنص جديد (عدم تدوير الاعتمادات).
- ٣ - تعديل الجزء من الحصة الإرثية الصافية المعفى من رسم الانتقال.
- ٤ - فرض رسم على اتفاقيات وعقود البيع العقاري بنسبة ٢٪ من قيمتها.
- ٥ - تعديل رسم رخص السوق.
- ٦ - إعفاء السيارات الجديدة التي لا تلوث البيئة من بعض الرسوم.
- ٧ - إعادة العمل بالرسوم البلدية المفروضة بموجب المواد ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٦٠ تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢.

- ٨ - إعفاء الشركات التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط من ضريبة الباب الأول ومن نصف بدلات رسوم المطارات.
 - ٩ - الاعتداد بالوكالة الأولى لتسجيل الآليات والمركبات.
 - ١٠ - تقسيط الديون المترتبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
 - ١١ - منع استيراد السيارات المستعملة التي مضى على صنعها أكثر من ست سنوات.
 - ١٢ - السماح للإدارات العامة بإجراء عقود مشتركة مع القطاعين العام والخاص.
- وفي الختام، فإن وزارة المالية تؤكد على حرصها الدائم على إعداد مشروع موازنة يتوافق مع حاجات المواطنين المختلفة من اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها، وذلك في ضوء الإيرادات المتوفرة ووضع المالية العامة.

وزير المالية

محمد الصفدي

فهرس الأعلام

٤٠٦	أبو اللمع، خليل
٨٦٤	أبو جوده، إيليا
٤٣٨ ، ٤١٢	أبو جوده، خليل
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	أبو حمدان، محمود
١٤٨ - ١٤٦ ، ١٢٣ ، ١٢٢	أبو خاطر، إبراهيم
١٣٧ - ١٣٦ ، ١٣٤	أبو خاطر، عبد الله
٥٠٩ ، ٤٦٠ ، ٤٥٨ ، ٤١٣ ، ٤١١ - ٤١٠	أبو شهلا، حبيب
٥٢٦ - ٥٢٥	أبو شهلا، حبيب (بصفته رئيس مجلس النواب)
٢٧٨٤ ، ٢٧٨٢	أبو فاضل، رياض
١٤٦٤ ، ٨٦٢	أبو فاضل، منير
٤١٢ ، ٤٠٦ ، ٣١١	أبو ناضر، روكز
٣٤٣ ، ٣٠٥	الأحدب، حسين
٣٨٩ ، ٣٧٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٣	الأحدب، خير الدين
٣٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ١٩٧ ، ١٣٧	إده، إميل
٨٦٠ ، ٦٣٦	إده، بيار
١٦٨٣ ، ٨٦٣ ، ٨٦١ ، ٧٤٦	إده، ريمون
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	إده، ميشال
٣٤٣ ، ٣٣٥ ، ١٤٣	أديب، أوغست
٣٤٣ ، ٣١١	أديب، رشاد

أرسالن، رياض	٨٦٧
أرسالن، سامي	١٩٦
أرسالن، فؤاد	١٣٤، ١٣٦ - ١٣٨، ١٤٠، ١٤٦ - ١٤٧، ١٩٤، ٢٧٧، ٢٨٢
أرسالن، مجيد	٣٧٤، ٣٨٩، ٤٣٠، ٨٥٨، ١٦٨٣
إسحاق، عبد الله	٣١١، ٣١٣، ٣١٧
أسطفان، يوسف	٣١١
الأسعد، أحمد	٤٠٦، ٤٥٤
الأسعد، أحمد (بصفته رئيس مجلس النواب)	٥٩٩، ٦٠١
الأسعد، عبد اللطيف	٣٤٣
الأسعد، كامل	٧٤٣، ٧٤٦، ٨١٨، ١٦٨٣
الأشقر، نخلة	١٣٥ - ١٣٦، ١٤١
الأعور، بشير	٦٠٢، ٧٤٤، ٨١٨
أمين السيد، إبراهيم	٢٨٨٩
بابكيان، خاتشيك	٢٧٧٧، ٢٧٨٤
باخوس، اوغست	٢٧٦٩
باخوس، نعيم	١٣٥ - ١٣٦، ١٤٨
البربير، نسيب	١٦٨٣
البرط، فؤاد	٨٥٧، ١٤٦٤، ١٦٨٣
بري، نبيه (بصفته رئيس مجلس النواب)	٩٩ - ١٠٤، ١٠٦ - ١١٣، ٢٧٧٧، ٢٧٨٤، ٢٨٢٧، ٢٨٨٩، ٢٨٩٥، ٣٠٧٧، ٣١٧٦
البزري، فؤاد	١٦٨٣
البزري، نزيه	٧٤٣
بزي، علي	٨٥٧
البستاني، اسكندر	٣١١، ٣٤٣، ٤٣٧ - ٤٣٨

٨١٩ ، ٧٤٦ ، ٧٤٣ ، ٧٤١ - ٧٤٠	البستاني، اميل
٢٧٨٢	البستاني، نبيل
١٦٨٣	بطرس، فؤاد
٢٧٨٢	البريني، وجيه
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	بوز، فارس
١٦٩٠	بوز، نهاد
١٦٨٣ ، ١٤٦٤	بيضون، رشيد
١٦٨٣	بيضون، عبد اللطيف
٢٧٨٣ - ٢٧٨٢ ، ٢٧٦٩	بيضون، محمد يوسف
٤٤١	البيطار، يواكيم
١٩٣	بيهم، أحمد مختار
١٢٢	بيهم، حسن
٣٦٨ ، ٣٣٣ - ٣٣٢ ، ٣١٢	بيهم، عبد الله
٢٤٢ - ٢٤١ ، ١٩٧	بيهم، عمر
٢٤٦ - ٢٤٥	تابت، إميل
١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ - ٤٠٣ ، ٤١٣ - ٤١٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠	تابت، ايوب
٣٤٣	تابت، جورج
٢٧٨٢	ترو، علاء الدين
٨٦٠ - ٨٥٩ ، ٥٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٣	تقلا، فيليب
١٤٦٤ ، ٥٣٩	تقي الدين، بهيج
٣١٧ ، ٣١١ ، ٣٠٧	تلحوق، سليم
١٤٦٤	تلحوق، فضل الله

٨٥٧	توسباط، ديكران
٤٥٧، ٤٣٣، ٤٣٠، ٣٤٣، ٣٣٥	تويني، جبران
٧٤٦، ٧٤١، ٧٣٩	تويني، غسان
١٣٣	تويني، نخلة
١٤٦٤	تيان، اميل
١٤٦٤	جبران، فريد
١٧٨، ١٩٣ - ١٩٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٠ - ٢٢١، ٢٣٠ - ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤١ - ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩ - ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦ - ٢٥٨، ٣٠٥ - ٣١١، ٣١٣، ٣١٥ - ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٠ - ٣٣٣، ٣٣٦ - ٣٤٤	الجرس، محمد (بصفته رئيس مجلس النواب)
٨٦٤، ٨٦٦	الجرس، نديم
١٠٢٩	الجميل، بيار
٣٨٩، ٣٧٤	جنبلاط، حكمت
١٢٢، ١٣٥ - ١٣٦، ١٤٣، ٣١١، ٣١٣ - ٣١٤	جنبلاط، رشيد
١٤٦٤، ٥٤٥	جنبلاط، كمال
٢٧٨٤	جو خادريان، أغوب
٨١٩، ٧٤٦	الحاج، عبد الله
٢٧٨٤، ٢٧٧٧	الحافظ، أمين
١٠٩، ١٠٧	حرب، بطرس
٢٧٨٤، ٢٧٧٧	حردان، أسعد
٤٥١	الحرفوش، رشيد
٢٧٨٢	الحريري، بهية
١٠٢، ١٠٩، ١١٢	الحريري، رفيق (بصفته رئيس الحكومة)
٣٠٩، ٣٠٥، ١٤٣، ١٣٦ - ١٣٥	الحسيني، أحمد
١٠٠، ١٠٢، ١٠٦ - ١١٠، ١١٣	الحسيني، حسين

الحسيني، حسين (بصفته رئيس مجلس النواب)	٢٧٦٩، ٢٧٧١، ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨، ٢٧٨١ - ٢٧٨٤
الحسيني، علي	١٤٦٤
الحسيني، هاشم	٨٥٧ - ٨٥٨، ٨٦٧، ١٦٨٣
الحص، سليم	٢٧٧٧، ٢٧٨٤
حفّار، ريا (بصفتها وزيرة المالية)	٣٧٦٥
الحفار، عبد الرزاق	٨٦٧
حكيم، جورج	١٤٦٤، ١٦٨٣
حمادة، سعيد	١٦٨٣
حمادة، صبري	١٧٨، ٢٥٨، ٣٠٨، ٣١١، ٣٨٩، ٧٤٢ - ٧٤٣، ٨٦١، ٨٦٣
حمادة، صبري (بصفته رئيس مجلس لنواب)	٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٥، ٥٦١، ١٤٦٤ - ١٤٦٥، ١٤٧٣، ١٦٨٩ - ١٦٩٠
حمادة، مروان	٢٧٧٧، ٢٧٨٤
حميد، أيوب	٢٧٨٤
حنا، رؤوف	٨٥٧
حيدر، إبراهيم	١٢٢، ٣١١، ٣٤١ - ٣٤٢
حيدر، صبحي	٣٣٥، ٣٤٣
الخازن، الياس	١٤٦٤، ٢٧٧٧، ٢٧٨٤
الخازن، رشيد	٢٧٧٧، ٢٧٨٤
الخازن، فريد	٣٧٤، ٤٠٥، ٤٣٨
الخازن، كلوفيس	٨٦٧
الخازن، يوسف	١٢٦، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٧ - ١٣٨، ١٤٠ - ١٤١، ١٤٧ - ١٤٨، ١٩٥، ٢٣٠، ٢٥٤، ٢٥٦ - ٢٥٨، ٣١١ - ٣١٢، ٣٣٨ - ٣٣٩، ٣٤٢

٢٧٨٤	خان أميريان، سورين
٣٩٧ ، ٣٧٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٦	خباز، جبرائيل
٤٠٦	خباز، كبريال
٨٦٠ ، ٨٥٨	الخطيب، انور
٢٧٨٤	الخطيب، زاهر
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	الخطيب، سامي
١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١٣ - ١١٤ ، ٢٣٦٨ ، ٢٥٣٤ ، ٢٤٧٢	الخليل، علي
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧ ، ٢٧٧٥ ، ٢٧٧١	الخليل، علي (بصفته وزير المالية)
٨٥٨ - ٨٥٧	الخليل، كاظم
٥١٣ ، ٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣ - ٤٠٢ ، ٣١١ ، ٢١٢	الخوري، بشاره
١٦٨٣ ، ١٤٧٣	الخوري، خليل
٣٨٩	الخوري، سامي
٢٧٨٤ ، ١٦٨٣ ، ١٤٦٤	الخوري، قبلان عيسى
١٤٦٤	الخوري، ميشال
٢٧٨٤	الخير، صالح
٢٤٠ - ٢٣٩ ، ١٩٧ ، ١٩٣ ، ١٢٦	الداعوق، عمر
٨٥٨ - ٨٥٧	الداوود، سليم
٣٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٣	دباس، شارل
١٦٨٣	الدبس، مخايل
٨٥٨ - ٨٥٧	دركالوسيان، موسيس
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	دمرجيان، هاغوب
١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٦ - ١٤٨ ، ١٩٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٤ - ٣٣٠ ، ٣١٩ ، ٣٣٠	دموس، شبل

٢٧٨٢	الدويهي، أسطفان
١٦٨٩	الدويهي، سمعان
٢٧٨٢	ديب، جورج
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	رزق، أسعد
١٦٨٣	رزق، فؤاد
١١١	رعد، محمد
٣١ ، ٢٨	الرفاعي، حسن خالد
٢٧٨٤	روفايل، سعود
٢١٧١	روفايل، فريد
٣١١ ، ٣١٦ - ٣١٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٣٥٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ - ٣٨٧ ، ٣٩٠ - ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ - ٤٠٣	زكور، ميشال
١٩٤ - ١٩٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ - ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧	زوين، جورج
٨٥٧ ، ٧٤٢	زوين، موريس
١٦٨٣ ، ١٤٦٤	الزين، سليمان
١٦٨٣	الزين، عبد الكريم
٢٧٨٤ ، ٢٧٨٢	الزين، عبد اللطيف
١٣٥ - ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٩٥ ، ٣١١ ، ٣١٦ - ٣١٧ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٨٥٧ - ٨٥٨	الزين، يوسف
٢٣ ، ٢١ ، ٥	سابا، الياس
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	سالم، نديم
٨٥٧	سالم، نقولا
١٧٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ٢٤٩ - ٢٥٠ ، ٤١٣ ، ٤٤١	سالم، يوسف

٢٧٨٢	السبع، باسم
٢٧٧٨ ، ٢٧٨٤	سعادة، سليم
١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ - ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ٢٥٨ ، ٣١١ - ٣١٢	السعد، حبيب (بصفته رئيس مجلس النواب)
٢٧٨٤	السعد، فؤاد
١٠١	سعد، مصطفى
١٦٨٣ ، ١٤٦٤ ، ٨٥٧	سعد، معروف
٤٣٥ ، ٤٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١١	سكاف، الياس
١٦٨٣ ، ١٤٦٤ ، ٨٥٨ - ٨٥٧	سكاف، جوزف
٢٧٨٢	سكاف، فايز
١٦٨٣	سلام، صائب
٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤	سماحة، ميشال
١٣ ، ١٨ - ١٩ ، ٣٨ ، ١٠٣ - ١٠٤ ، ٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤ ، ٣٢٦٨ ، ٣٢٧٠ ، ٣٣٦٦ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٧ ، ٣٥٠١ ، ٣٥٠٦ ، ٣٦٢١ ، ٣٦٢٧ - ٣٦٣٩ ، ٣٦٢٨	السنيرة، فؤاد (بصفته وزير المالية)
٢٧٨٤	سويد، أحمد
٨١٨ ، ٨٦١ - ٨٦٢ ، ٨٦٧	شادر، جوزف
٣٧ ، ٣٢ ، ٥	شاوول، جوزف
١٤٦٤	شرف الدين، جعفر
٢٧٨٢	شكير، أيمن
٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ - ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٦٠٢	شمعون، كميل
١٤٣ ، ١٤٨ ، ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٧٠٣	شهاب، جميل

شهاب، خالد	١٣٦ ، ١٧٧ - ١٧٨ ، ٣١١ - ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٣١ - ٣٣٢ ، ٣٤٠ - ٣٤١ ، ٣٥٨ ، ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٨ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ - ٤٦٠
شهاب، خالد (بصفته رئيس مجلس النواب)	٣٨٩ - ٣٩١ ، ٣٩٧ - ٣٩٨
شهاب، سهيل	١٦٨٣
شهاب، عبد العزيز	١٤٦٤ ، ١٦٨٣
شهاب، فؤاد	٨٧٠
شبحا، ميشال	١٨٣ ، ١٩٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ، ٢٨٣
صالحه، نجيب	١٦٨٣
الصباح، أنور	١٦٨٣
صحنائي، سيمون	١٤٦٤ ، ١٦٨٣
الصراف، إبراهيم	١٢٢
الصراف، رياض	٢٧٨٢
الصفدي، محمد (بصفته وزير المالية)	٣٨٠٦
صفي الدين، محمد	١٦٩٠ ، ١٦٩٨
الصلح، تقي الدين	٨٥٧ - ٨٥٨ ، ١٤٦٤ ، ١٦٨٣
الصلح، رشيد	١٦٨٣ ، ٢٧٨٤
الصلح، سامي	٨٥٧ - ٨٥٨ ، ٤٨٣
الصلح، سامي (بصفته رئيس الحكومة)	٨٥٩ ، ٨٦١ ، ٨٦٦
الصمد، مرشد	١٦٨٣
الضاهر، مخايل	٢٧٦٩ ، ٢٧٨٠
الضاهر، ميشال	٨٥٧
طبارة، بهيج	٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤
طبو، محمود	٢٧٨٢ ، ٢٧٨٤
طرابلسي، هنري	٢٧٨٤

١٢٦ ، ٤٠٠ - ٤٠٣	طراد، بترو
٣٥٣ ، ٣٥٧ - ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤١٠ - ٤١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٤٥١ ، ٤٦٠	طراد، بترو (بصفته رئيس مجلس النواب)
١٣٧ - ١٣٥	طربيه، وديع
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	طليس، خضر
٤٥١	عاد، الياس
٢٧٨٢	عازار، سمير
١٣٣	عازوري، نصري
١٦٨٣ ، ١٤٦٤	عباس ياغي، محمد
٣٣٩ ، ١٤٣ ، ١٣٣	عبد الرزاق، عبود
٤١٢ ، ٣٨٩	عبد الرزاق، محمد
٤٠٦	العبد الله، علي
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	عبد النور، خليل
١٦٨٣ ، ٨٥٨ - ٨٥٧	العثمان، بشير
٢١٢ ، ١٩٧	عدرا، خير الدين
١٦٨٣	العريان، شبلي
١٦٨٣	عزيز، جان
٨٦٧ - ٨٦٦ ، ٨٦٤ - ٨٥٨ ، ٧٤٦ - ٧٣٩	عسيران، عادل (بصفته رئيس مجلس النواب)
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	عسيران، علي
٣١١ ، ١٣٦ - ١٣٥	عسيران، نجيب
٨٥٧ ، ٧٤٦ - ٧٤٥ ، ٥٢٥ - ٥٢٤ ، ٤٧٩	عقل، جورج
١٣٧ - ١٣٦	علم الدين، نور
٢٧٨٤	علوية، حسن
١٦٨٣ ، ٨٥٨	عمار، محمود

٤٤١ - ٤٣٠ ، ٤٢٨	عمون، شارل
٤٠٥ - ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠	عواد، توفيق
٣٣	عواضه، حسن
١٦٨٣ ، ١٤٦٤	عون، عزيز
١٣٠٧ ، ٨٧٠	العويني، حسين
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	عيد، علي
٢٧٨٢	غانم، جان
٢٧٨٤	غانم، روبير
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	غزيري، محمد
١٠٤ - ١٠٣	غصن، فايز
٣١١	غصن، نقولا
١٦٨٣	الغطيمي، عبد الله
٣٠٨ - ٣٠٧	الفاخوري، محمد
٨٥٧	الفاضل، نصوح
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧ ، ١١١	فتوش، نقولا
١٦٨٣ ، ١٤٦٤	فخر، رشدي
١٦٨٣	فرحات، ميشال
١٦٨٣ ، ٨٥٧	الفرزلي، أديب
٢٧٨٤	الفرزلي، إيلي
٣٤٣ ، ٣١١	فرعون، هنري
٨٥٨ - ٨٥٧ ، ٤١١ ، ٣٨٩	فرنجية، حميد
١٦٨٣	فرنجية، سليمان
٤٠٦ ، ٣٨٩	الفضل، بهيج
٣٤١ - ٣٣٩ ، ٣١٦ - ٣١٥ ، ٣١١ ، ١٣٦ - ١٣٥	الفضل، فضل

٨٥٧	الفضل، محمد
٢٧٨٤	فنيش، محمد
٣٠٧	فياض، الياس
٣٨٩، ٣١١	فياض، نقولا
٧٣٩ - ٧٤٠، ٧٤٥ - ٧٤٦	القادري، ناظم
١٦٨٣، ١٤٦٤	القدور، بهيج
٨٥٧ - ٨٥٨	القدور، عبد الكريم
٣١١	قدوره، حليم
٢٧٨٤، ٢٧٧٧	قرطاس، عادل
٥، ١٤، ٢٤، ٢٧	قرم، جورج
٣١٧٦، ٣٠٧٧	قرم، جورج (بصفته وزير المالية)
١٣٥ - ١٣٦، ١٤٣، ١٧٨، ٣١١	قزعون، حسين
٥١٩	قزعون، رفعت
٣٣	قطيش، عبد الرؤوف
٨٥٧ - ٨٥٨	قوزما، فريد
١٤٦٣، ١١٣٨، ٨٧٠، ٨٥٧، ٧٤٦، ٧٤٣، ٧٤٠	كرامي، رشيد
١٦٨٣، ١٤٦٤ -	
٢٧٨٤، ١١٢، ١٠١	كرامي، عمر
١٢٢	كرم، بطرس
١٦٨٣، ٧٣٨	كرم، جورج
٣١٥، ٣١١	كنعان، سامي
٤٥٩، ٤٠٥	كنعان، مارون
١٤٦٤	كنيعو، محمد
١٦٨٣، ١٤٦٤	كيروز، بشير
١٤٦٤	كيروز، حبيب

١٢٢ - ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٦	لبكي، نعيم
١٤٣ ، ١٤٦ - ١٤٨	لبكي، نعيم (بصفته رئيس مجلس النواب)
٤٩٠ ، ٤٩٨ ، ٥٠٩ ، ٥٤٩ - ٥٥٢ ، ٥٥٥ -	لحد، إميل
٥٧٠ ، ٥٦٥، ٥٥٨	
٨٥٧ - ٨٥٨	لحد، سليم
٢٧٨٢	لحد، نسيم
٧٤٠ ، ٨٥٧ - ٨٥٨	مالك، شارل
١٤٦٤ ، ١٦٨٣	مجدلاني، نسيم
١٦٨٣	المحمصاني، صبحي
٧٤٦	المر، جبرائيل
٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤	المر، ميشال
٢٧٨٤	المرعبي، طلال
٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٩٠	مرهج، بشارة
٢٧٧٧ ، ٢٧٨٤	مستقاوي، عمر
١٦٨٣	المصري، نايف
١٦٨٣	المعوشي، بدري
٨٥٧ - ٨٥٨ ، ١٦٩٨	معوض، رينه
٨٥٧	مغيب، نعيم
٢٧٨٤	مغيزل، جوزف
١٣٥ - ١٣٧	المفتي، محمد
٣٩٠	المقدم، أمين
٨٥٧ - ٨٥٨ ، ٨٦٠ ، ٨٦٦ - ٨٦٧	مكاوي، جميل (بصفته وزير المالية)
١٤٦٤	مكرزل، اميل
١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢	المنذر، إبراهيم

٣٠٥	منسى، جبرائيل
١٤٦٤	منصور، حسين
٢٧٨٤	ميتا، علي
١٣٣	ميرزا، يوسف
١٩٧ - ١٩٦	ناصر، حبيب
١٤٦٤	نجا، رفيق
٣٧٤	نجار، إبراهيم سليم
١٤٦٤	نجار، جوزف
١٣٦	نحاس، يعقوب
٣٣٨ - ٣٣٦ ، ٣١١ ، ٣٠٥	نصار، ناصيف
٦٦٦ ، ٤٣٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٥ ، ٤١١	النصولي، محي الدين
٢٧٨٤	نعمان، عصام
١٣٦ ، ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٧٧ ، ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ٢٥١ - ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٤١٢ ، ٤٤١	نمور، موسى
٣٠٩ - ٣٠٥	نمور، موسى (بصفته وزير المالية)
١٣٦	نور، رزق الله
٣١١	نوفل، عبد الله
٨١٨ ، ٧٤٢ - ٧٤١ ، ٧٣٩	هراوي، جورج
١٦٨٣	هراوي، جوزف
٢٧٨٢ - ٢٧٨١	الهراوي، خليل
٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	هرموش، أسعد
٢٨٨٩ ، ٢٧٨٤ ، ٢٧٧٧	واكيم، نجاح
٨٥٧	وحيد، رضا
٣٨٢٠	

٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ -	اليافي، عبد الله
٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ - ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٦١ ،	
٦٠٢ ، ٦٣٦ ، ١٦١٠	
٣١١ ، ٣١٦	يعقوب، جورج
٢٧٨٤	يكن، فتحي
١٦٨٣	يونس، مانويل



سيرة ذاتية

عدنان محسن ضاهر

- تاريخ ومكان الولادة: الغبيري ١٠/٠٩/١٩٤١

التحصيل العلمي:

- إجازة في الحقوق من الجامعة العربية في بيروت سنة ١٩٦٨ .
- إجازة في القانون اللبناني من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٦٨ .
- أستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف .

الوظائف التي شغلها:

- التحضير للموازنة العامة في وزارة المالية بصفة محرر من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٨٨ .
- مراقب عقد النفقات في مجلس النواب اعتباراً من ١/٠٩/١٩٨٨ .
- مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في مجلس النواب اعتباراً من ٢٤/٠٧/١٩٩٢ .
- أمين عام مجلس النواب بالوكالة اعتباراً من ٣٠/٠٣/١٩٩٤ .

الوظائف الحالية:

- أمين عام مجلس النواب اللبناني بالأصالة اعتباراً من ١/٠١/٢٠٠٠ .
- عضو في جمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني الدولي .
- عضو في اللجنة الاستشارية لكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بيروت العربية .
- مشارك في إعداد النظام الداخلي لمجلس الشعب التونسي .
- مراجعة النظام الداخلي لبرلمان كردستان (العراق) .

- عضو مؤسس لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية .
- عضو اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية .
- عضو في جمعية الأمناء العامين للفرنكوفونية .
- عضو في جمعية الصداقة اللبنانية - اليابانية .

مؤلفاته:

- قوانين الموازنة العامة في الذاكرة: ١٩٢٠ حتى ١٩٩٨ ، (مجلدان).
- الموازنة العامة بين الدستور والواقع: ١٩٢٠ حتى ٢٠٠١ ، (٢٠ مجلد).
- الموازنات العامة في الدول العربية (الإعداد، الإقرار، التنفيذ، مراقبة التنفيذ، الحساب الختامي).
- مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، طبعة أولى ٢٠٠٢ ، طبعة ثانية ٢٠٠٩ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١ - ٢٠٠٦ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢ - ٢٠٠٦ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- اللجان النيابية ١٩٢٢ - ٢٠٠٦ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية (مقارن) ٢٠٠٦ .
- معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤١ - ٢٠١٢ (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- الرقابة البرلمانية من منظور لبناني عربي ودولي (مشترك مع الدكتور رياض غنام).
- فذلكة الموازنة العامة ٢٠١٣ ، (٧ مجلدات).
- تطور الموازنة العامة من ١٩٢٢ حتى ٢٠١٢ ، (قيد الطبع).

المؤتمرات التي شارك فيها:

- الاجتماعات الدورية لجمعية الأمناء العامين في الإتحاد البرلماني الدولي .
- إجتماعات جمعية الأمناء العامين في الإتحاد البرلماني العربي .
- إجتماعات جمعية الأمناء العامين للمجالس الآسيوية من أجل السلام .

- إجتماع اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين العرب .
- مؤتمر الإصلاح البرلماني في الديمقراطيات الجديدة .
- المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانين العرب .
- منتدى تعزيز قدرات البرلمان في إعداد الموازنة .
- ندوة حول الأنظمة الداخلية للمجالس التمثيلية، الرباط ٢٧ - ٣١ آذار ٢٠٠٧ .
- محاضرة في الصياغة التشريعية، القاهرة ٣ - ٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ .
- الإصلاح البرلماني، الإمارات العربية المتحدة، المجلس الإستشاري لإمارة الشارقة ٢٤ - ٢٦ نيسان ٢٠١٠ .
- ورشة عمل دولية على الإدارة المالية للدولة المنظمة من البنك الدولي، أنقرة - تركيا، ١٥ نيسان ٢٠١٣ .

له عدة مداخلات ودراسات أهمها:

- دور المجتمع المدني في عملية الموازنة .
- مساهمة المجتمع المدني في الموازنة .
- دور البرلمان في إعداد الموازنة .
- مراحل إقرار التشريع في البرلمانات العربية .
- إعداد الموازنة وإقرارها .
- حقوق النائب وواجباته .
- الصياغة التشريعية .
- الدور الرقابي للبرلمانات العربية .
- بيوت الخبرة البرلمانية .
- إعداد الموازنة وتنفيذها .
- دعم دور البرلمان في مراقبة الموازنة .
- دور اللجان النيابية في مجلس النواب .

- مأسسة عملية الإصلاح البرلماني .
- دور البرلمان في رقابة الموازنة .
- دور البرلمان في إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة تنفيذ الموازنة .
- تفعيل دور البرلمان في اقتراحات القوانين .
- دور مجلس النواب ومساهمته في الإدارة الرشيدة على المستوى الوطني .
- الإعلام البرلماني .
- المجتمع المدني ودوره في عمل اللجان .
- الرقابة المالية .
- من هو النائب .
- أحكام مشتركة بين بعض الأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية .
- مفهوم المبادرة التشريعية .
- تاريخ الموازنة في لبنان .
- دور المجتمع المدني في العمل على الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

الأوسمة:

- وسام الإستحقاق من رتبة ضابط أكبر من دولة الأرجنتين (عام ١٩٩٧) .
- وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط أكبر (عام ٢٠٠٥) .
- وسام الصليب الأكبر الأعلى لمنظمة فرسان مالطا ذات السيادة .

المحتويات

٣٢٠١	فذلكة موازنة العام ٢٠٠١
٣٢٧١	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٢
٣٣٨٣	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٣
٣٥٠٧	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٤
٣٦٤١	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٥
٣٧٤٣	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٦
٣٧٤٣	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٧
٣٧٤٣	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٨
٣٧٤٣	فذلكة موازنة العام ٢٠٠٩
٣٧٤٥	فذلكة موازنة العام ٢٠١٠
٣٧٦٧	فذلكة موازنة العام ٢٠١١
٣٧٨٩	فذلكة موازنة العام ٢٠١٢
٣٨٠٧	فهرس الأعلام

